الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء السابع

دار القلم
دمشق

[٥٢٤/أ]

/ سورة الرَّعد

بسم الله الرحمٰن الرحيم

آ. (١) **قوله تعالى: ﴿تلك آياتُ﴾**: يجوز في «تلك» أن تكونَ مبتدأً والخبرُ «آياتُ الكتابِ»، والمشارُ إليه آياتُ السورة. والمرادُ بالكتابِ السورةُ. وقيل: إشارةٌ إلى ما قَصَّ عليه مِنْ أنباء الرسل.

وهذه الجملةُ[1] لا محلَّ لها إن قيل: إنَّ «المر» كلامٌ مستقلٌّ[2]، أو قُصِد به مُجَرَّدُ التنبيه، وفي محلِّ رفعٍ على الخبرِ إنْ قيل: إنَّ «المر» مبتدأٌ، ويجوز أن تكونَ «تلك» خبراً لـ «المر»، و «آياتُ الكتابِ» بدلٌ أو بيانٌ. وقد تقدَّم تقريرُ[3] هذا بإيضاحٍ أولَ الكتاب، وأَعَدْتُه...[4].

قوله: «والذي أُنْزِلَ» يجوز فيه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ مبتدأً، و «الحقُّ» خبرُه. الثاني: أن يكون مبتدأً، و «مِنْ ربِّك» خبرُه، وعلى هذا فـ«الحقُّ» خبرُ مبتدأ مضمر، أي: هو الحق. الثالث: أنَّ «الحقُّ» خبرٌ بعد خبر. الرابع: أن يكونَ «مِنْ ربك الحقُّ» كلاهما خبرٌ واحدٌ. قاله

---

(١) أي جملة «تلك آيات».

(٢) في الأصل: «كلاماً مستقلاً» وهو سهو.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٨٠.

(٤) لفظة لم أتبينها. وفي (ش): وإعرابه بقراءاته.

أبـو البقاءُ(١) والحوفيُّ. [وفيه بُعْدٌ](٢)؛ إذ ليس هو مثلَ «هذا حلوٌ حامِضٌ».

الخامس: أن يكـون «الـذي» صفـةً لـ «الكتـاب». قـال أبـو البقاء(٣): «وأُدْخِلَت الـواوُ [في لفظه، كما أُدْخِلت](٤) في «النـازِلين» و «الـطيبين». قلت: يعني أن الـواوَ تكونُ داخلةً على الـوصف. وفي المسألـة كلامٌ يحتـاج إلى تحقيقٍ، والـزمخشـريُّ(٥) [يُجيـز مثـلَ ذلـك، ويجعـلُ أنَّ](٦) في ذلـك تأكيداً، وسيأتي هذا أيضاً إن شاء اللَّهُ تعـالىٰ في الحجر، في قـوله «مِنْ قـريةٍ إلَّا ولهـا كتابٌ معلومٌ»(٧). وقـولـه «في النـازلين» و «الـطيبين» يشيـر إلى بيت الخِرْنِقِ بنت هِفَّان في قولها حين مَدَحَتْ قومَها(٨):

٢٨٣٨ـ لا يَبْعَـدَنْ قـوميْ الـذين هُـمُ ... سُـمُّ العُـداةِ وآفَـةُ الـجُـزْرِ
الـنـازِلـيـنَ بـكـلِّ مُـعْـتَـرَكٍ ... والـطَّيِّـبـيـن مَـعـاقِـدَ الأُزْرِ

فعطَفَ «الطيبين» على «النازِلين»، وهما صفتان لقومٍ(٩) معينين، إلَّا أنَّ الفـرقَ بين الآيةِ والبيتِ واضحٌ: من حيث إن البيتَ فيـه عـطفُ صفـةٍ على مثلِها، والآيةُ ليست كذلك.

---

(١) الإملاء ٢/٦٠.
(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٣) الإملاء ٢/٦٠.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وقولـه «في لفظه» ورد في أبـي البقاء «في الصفة» وهو أوضـح.
(٥) الكشاف ٢/٣٤٨.
(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٧) الآيـة ٤ من الحجر. وانـظر: الكشاف ٢/٣٨٧ وعبـارته: «لتـأكيد لصـوق الصفـة بـالمـوصـوف».
(٨) تقدم برقم (١٦٧٤).
(٩) قوله «لقوم» مخروم في الأصل.

وقال الشيخ[1] شيئاً يقتضي أن تكونَ الآيةُ ممَّا عُطِفَ فيها وَصْفُ على مثلِه فقال: «وأجاز الحوفي أيضاً أن يكونَ «والذي» في موضع رفعٍ عطفاً على «آيات»، وأجاز هو وابنُ عطية[2] أن يكونَ «والذي» في موضعِ خفضٍ، وعلى هذين الإعرابين يكون «الحقُّ» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو الحق، ويكون «والذي» ممَّا عُطِفَ فيه الوصفُ على الوصفِ وهما لشيءٍ واحد، كما تقول «جاءني الظريفُ والعاقلُ» وأنت تريد شخصاً واحداً، ومن ذلك قولُ الشاعر[3]:

٢٨٣٩ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ
وليثِ الكَتِيبةِ في المُزْدَحَمْ

قلت: وأين الوصفُ المعطوفُ عليه حتى يجعلَه مثلَ البيتِ الذي أنشده؟

السادس: أن يكونَ «الذي» مرفوعاً نسقاً على «آيات» كما تقدَّمَتْ حكايتُه عن الحوفي. وجَوَّز الحوفيُّ أيضاً أن يكونَ «الحقُّ» نعتاً لـ «الذي» حالَ عطفِه على «آيات الكتاب».

وتَلَخَّص في «الحقُّ» خمسةُ أوجه، أحدها: أنه خبرٌ أولُ أو ثانٍ أو هو مع ما قبله[4]، أو خبرٌ لمبتدأ مضمر، أو صفةٌ لـ «الذي» إذا جَعَلْناه معطوفاً على «آيات».

---

(١) البحر ٥/٣٥٩.

(٢) المحرر ٨/١٠٩ (ط قطر).

(٣) تقدم برقم (١٢١).

(٤) وهو قوله «من ربك»، كلاهما خبر واحد.

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿بغير عَمَدٍ﴾**: هذا الجارُّ في محل نصبٍ على الحال من «السموات»، أي: رَفَعَهَا خاليةً مِنْ عَمَد. ثم في هذا الكلامِ وجهان، أحدُهما: انتفاءُ العَمَدِ والرؤيةِ جميعاً، أي: لا عَمَدَ فلا رؤيةَ، يعني لا عَمَدَ لها فلا تُرَىٰ. وإليه ذهب الجمهورُ. والثاني: أن لها عَمَداً ولكن غيرُ مرئيَّةٍ. وعن ابنِ عباس: «ما يُدْريكَ أنهما بِعَمَدٍ لا تُرىٰ؟»، وإليه ذهب مجاهدٌ، وهذا قريبٌ مِنْ قولهم: ما رأيت رجلاً صالحاً، ونحوُه: «لا يَسْألُون الناسَ إلْحافاً»[1] [وقوله:][2].

٢٨٤٠ـ علىٰ لاحِبٍ لا يُهتدىٰ بِمَنارِه ....

وقد تقدَّم[3]. هذا إذا قُلْنا: إنَّ «تَرَوْنها» صفةٌ، أمَّا إذا قلنا: إنها مستأنفةٌ ـ كما سيأتي ـ فيتعيَّن أنْ لا عَمَدَ لها البتةَ.

والعامَّةُ على فتحِ العين والميم وهو اسمُ جمعٍ[4]، وعبارةُ بعضِهم «إنه جمعٌ»، نَظَرَ إلى المعنى دون الصناعة، وفي مفرده احتمالان، أحدهما: أنه عِماد، ونظيرُه إهاب وأَهَب[5]. والثاني: أنه عمود كأَدِيْم[6] وأَدَم وقضيم[7] وقَضَم، كذا قال الشيخ[8]. وقال أبو البقاء[9]: «جمع عِماد،

---

(١) الآية ٢٧٣ من البقرة.
(٢) تقدم برقم (١٠٨٨).
(٣) انظر المسألة في: الدر المصون ٢/٦٢٢.
(٤) لأنه لم يكن على وزن خاص بالجموع القياسية، وانظر: اللسان (عمد)، وكونه اسم جمع مذهب سيبويه ٢/٢٠٣.
(٥) الإهاب: الجلد ما لم يُدْبغ. وانظر: اللسان(أهب).
(٦) الأديم: الجِلْدُ ما كان.
(٧) القضيم: الجلد الأبيض يُكتب فيه.
(٨) البحر ٥/٣٥٧.
(٩) الإملاء ٢/٦٠.

أو عَمود مثل: أَدِيْم وأَدَم، وأَفِيْق[1] وأَفَق، وإهاب وأَهَب، ولا خامسَ لها».
قلت: فجعلوا فَعُولاً كفَعِيْل في ذلك، وفيه نظر؛ لأنَّ الأوزانَ لها خصوصيةٌ فلا يلزمُ مِنْ جَمْعِ فَعِيل على كذا أن يُجْمع عليه فَعُول، فكان ينبغي أن يُنَظِّروه بأنَّ فَعُولاً جُمِعَ على فَعَل.

ثم قول أبي البقاء «ولا خامسَ لها» يعني أنه لم يُجْمَعْ على فَعَل إلَّا هذه الخمسةُ: عِماد، وعَمُود، وأَدِيم[2]، وأَفِيْق، وإهاب، وهذا الحصرُ ممنوعٌ لِما ذكرْتُ لكَ مِنْ نحو: قَضِيم وقَضَم. ويُجْمعان في القِلَّة على «أَعْمِدة».

وقرأ أبو حَيْوة ويحيىٰ بن وثاب «عُمُد» بضمتين، ومفردُه يحتمل أن يكونَ عِماداً كشِهاب وشُهُب، وكِتاب وكُتُب، وأن يكون عَموداً/ كرَسُول [٥٢٤/ب] ورُسُل، وقد قرِيء في السبع: «في عَمَدٍ مُمَدَّدَة» [3] بالوجهين. وقال ابن عطية[4] في عَمَد: «اسم جمعِ عَمُود، والبابُ في جمعه «عُمُد» بضم الحروفِ الثلاثة كرَسُوْل ورُسُل».

قال الشيخ [5]: «وهذا وهمٌ، وصوابُه بضم الحرفين؛ لأن الثالث هو حرفُ الإعراب، فلا تُعْتبر ضمةٌ في كيفية الجمع».

والعِماد والعَمود: ما يُعَمَّد به، أي: يُسْنَدُ، يقال: عَمَدْتُ الحائطَ

---

(١) الأفيق: الجلد لم يدبغ.
(٢) البحر ٥/٣٥٩، الكشاف ٢/٣٤٩، المحرر ٨/١١١.
(٣) الآية ٩ من الهمزة. قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بضمتين، والباقون بفتحتين. السبعة ٦٩٧.
(٤) المحرر ٨/١١١.
(٥) البحر ٥/٣٥٩.

أَعْمِدُه عَمْداً، أي: أدْعَمْتُه فاعتمد الحائطُ على العِماد. والعَمَدُ: الأساطينُ. قال النابغة[1]:

٢٨٤١ــ وخَيِّسَ الجنَّ إني قد أَذِنْتُ لهمْ
يَبْنُون تَدْمُرَ بالصُّفَّاح والعَمَدِ

والعَمْدُ: هو قَصْدُ الشيءِ والاستنادُ إليه، فهو ضِدُّ السهو، وعمودُ الصبح: ابتداءُ ضوئِه تشبيهاً بعمود الحديد في الهيئة، والعُمْدَةُ: ما يُعتمد عليه مِنْ مالٍ وغيرِهِ، والعَميد: السيِّدُ الذي يَعْمِدُه الناسُ، أي: يَقْصِدُونه.

قوله: «تَرَوْنَها» في الضميرِ المنصوبِ وجهان، أحدهما: أنه عائدٌ على «عَمَد» وهو أقربُ مذكورٍ، وحينئذٍ تكون الجملةُ في محل جَرٍّ صفةً لـ «عَمَد»، ويجيءُ فيه الاحتمالان المتقدمان: من كونِ العَمَد موجودةً، لكنها لا تُرى، أو غيرَ موجودةٍ البتةَ. والثاني: أن الضميرَ عائدٌ على «السموات». ثم في هذه الجملة وجهان، أحدُهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها، أي: استشهد برؤيتهم لها كذلك، ولم يَذْكر الزمخشريُّ[2] غيرَه. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال مِن «السموات»، وتكونُ حالاً مقدرة؛ لأنها حين رَفْعِها[3] لم نكن مَخْلُوْقِينَ، والتقدير: رَفَعَها مَرْئيةً لكم.

وقرأ أُبَيٌّ[4] «تَرَوْنَه» مراعاةً للفظ «عَمَدَ» إذ هو اسمُ جمعٍ. وهذه القراءةُ رجَّح بها الزمخشريُّ[5] كونَ الجملةِ صفةً لـ «عَمَد».

---

(١) ديوانه ١٣، والمحرر ٨/١١١، والبحر ٥/٣٥٧، واللسان (عمد)، وخيَّس: ذلَّل، وتدمر: بلدة بالشام. والصفَّاح: حجارة عراض رقاق.
(٢) الكشاف ٢/٣٤٨ ـ ٣٤٩.
(٣) قوله «رَفْعِها» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٤) البحر ٥/٣٥٩.
(٥) الكشاف ٢/٣٤٩.

وزعم بعضُهم أنَّ «تَرَوْنها» خبرٌ لفظاً، ومعناه الأمر[1]، أي: رَوْها وانظروا إليها لتعتبروا بها. وهو بعيدٌ، ويتعيَّنُ على هذا أن تكونَ مستأنفةً؛ لأنَّ الطلبَ لا يقع صفةً ولا حالاً.

و «ثم» في «ثم استوىٰ» لمجردِ العطفِ لا للترتيب؛ لأنَّ الاستواءَ على العرش غيرُ مرتَّبٍ على رَفْع السموات.

قوله: «يُدَبِّرُ الأمرَ، يُفَصِّل الآياتِ» قرأ العامَّةُ هذين الحرفين بالياء مِنْ تحتُ جَرْياً على ضميرِ اسمِ الله تعالىٰ، وفيهما وجهان، أحدُهما ـ وهو الظاهر ـ: أنهما مستأنفان للإخبارِ بذلك. والثاني: أن الأولَ حالٌ مِنْ فاعلِ «سَخَّر»، والثاني حالٌ مِنْ فاعل «يُدَبِّر».

وقرأ[2] النخعي وأبان بن تغلب: «نُدَبِّرُ الأمرَ، نُفَصِّل» بالنون فيهما، والحسنُ والأعمشُ «نُفَصِّل» بالنون، «يُدَبِّر» بالياء. قال المهدوي: «لم يُخْتَلَفْ في «يُدَبِّر»، يعني أنه بالياء، وليس كما ذَكَر لِما قدَّمْتُه عن النخعيِّ وأبان بن تغلب.

آ. (٣) والرَّواسِي: الثوابت وهي الجبال، وفَواعِل الوصفُ لا يَطَّرِدُ إلَّا في الإناث، إلَّا أن المكسَّر ممَّا لا يَعْقِلُ يجري مَجْرىٰ جمعِ الإناث، وأيضاً فقد كَثُرَ استعمالُه كالجوامِد فجُمِعَ كحائط وحوائط وكاهِل وكواهل. وقيل: هو جمعُ راسِيَة، والهاء للمبالغة، والرُّسُوُّ: الثبوت قال[3]:

(١) قوله «ومعناه الأمر» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) الإتحاف (تحقيق شعبان إسماعيل) ٢/١٥٩، ونصَّ على أن الحسن قرأ «ندبِّر»، وكذا في الشواذ ٦٦، وانظر: البحر ٥/٣٦٠.

(٣) البيت للأحوص، وهو في مستدرك ديوانه ٣٧٢، واللسان (رسا) برواية «سوى خالدات»، والمحرر ٨/١١٥. والخالدات هنا: الأثافي. ويرمن: يبرحن. والهامد: الرماد الساكن. والأشعث: هنا الوتد. والفهر: ضرب من الحجر يكون ملء الكف.

٢٨٤٢ـ بـهِ خـالـداتٌ مـا يَـرِمْنَ وهـامِـدٌ
وَأَشْعَثُ أَرْسَتْـهُ الـوَليـدةُ بـالـفِهْـرِ

قوله: «ومِنْ كـلِّ الثمرات» يجـوز فيه ثـلاثةُ أوجـه، أحدهـا: أَنْ يتعلَّقَ بـ «جَعَل» بعده، أي: وجعل فيها زوجين اثنين مِنْ كلٍ، وهو ظاهر. والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنه حـالٌ من «اثنين»؛ لأنـه في الأصـلِ صفـةٌ لـه. والثـالث: أن يَتِمَّ الكـلامُ على قـولـه «ومن كـلِّ الثمـرات» فيتعلَّقَ بـ «جَعَـلَ» الأولى على أنـه من عـطفِ المفـردات، يعني عَـطَفَ على معمــول «جعـل» الأولى، تقـديـرُه: أنـه جَعَـلَ في الأرض كـذا وكـذا ومن كـل الثمرات. قـال أبو البقاء[1]: «ويكون جَعَلَ الثاني مستأنفاً».

و «يُغشِي الليـلَ» تقدَّم الكـلامُ[2] فيه وهـو: إمَّا مستـأنفٌ وإمَّا حـالٌ مِنْ فاعلِ الأفعالِ قبله.

آ. (٤) **قـوله تعـالى: ﴿وفي الأرض قِطَـعٌ﴾**: العـامَّة على رفـع «قِـطَـعٌ» و «جنـات»: إمَّـا على الابتـداء، وإمَّا على الفـاعليـة بـالجـارِّ قبله. وقرىء[3] «قِطَعـاً متجاوراتٍ» بـالنصب، وكذلـك في بعض المصاحف، على إضمار «جَعَلَ».

وقرأ[4] الحسن «وجناتٍ» بكسر التاء وفيها أوجهٌ، أحـدُها: أنـه جرٌّ عـطفاً على «كـلِ الثمـرات». الثـانـي: أنـه نصبٌ نَسَقـاً على «زَوْجَيْنِ اثنين» قـالـه الزمخشري[5]. الثالث: نَصْبُه نسقـاً على «رواسي». الرابـع: نَصْبُـه بإضمـار

---

(١) الإملاء ٢/٦٠.
(٢) في الآية ٥٤ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/٣٤١. والسبعة ٣٥٧.
(٣) وهي قراءة الحسن. انظر: الإتحاف ٢/١٥٩. والبحر ٥/٣٦٣.
(٤) الإتحاف ٢/١٥٩، والبحر ٥/٣٦٣.
(٥) الكشاف ٢/٣٤٩.

«جَعَلَ» وهو أَوْلى لكثرةِ الفواصلِ في الأوجهِ قبله. قال أبو البقاء[1]: «ولم يَقْرَأ أحدٌ منهم «وزرعاً» بالنصب».

قوله: «وزَرْعٌ ونخيلٌ صِنْوانٌ وغيرُ صِنْوانٍ» قرأ[2] ابن كثير وأبو عمرو وحفص بالرفع في الأربعة، والباقون بالخفض. فالرفعُ في «زَرْعٌ ونخيلٌ» للنسقِ على «قِطَعٌ» وفي «صِنْوان» لكونِهِ تابعاً لـ «نخيل»، و«غيرُ» لعطفِهِ عليه.

وعاب الشيخُ[3] على ابن عطية[4] قولَه «عطفاً على «قطع»[5] قال: «وليسَتْ عبارةً محررةً؛ لأنَّ فيها ما ليس بعطف وهو صِنْوان». قلت: ومثل هذا غيرُ مَعيبٍ لأنه عطفٌ محققٌ، غايةُ ما فيه أنَّ بعضَ ذلك تابعٌ، فلا يُقْدَحُ في هذه العبارة.

والخفضُ مراعاةً لـ «أعناب». وقال ابن عطية[6]: «عطفاً على «أعناب»، وعابَها الشيخ[7] بما تقدَّم، وجوابُه ما تقدَّم.

وقد طعنَ قومٌ على هذه القراءة وقالوا: ليس الزرعُ من الجنات، رُوِيَ ذلك عن أبي عمروٍ[8]. وقد أُجيب عن ذلك: بأنَّ الجنةَ احتَوَتْ على النخيلِ والأعنابِ والزرعِ كقوله: «جَعَلْنا لأحدِهما جَنَّتَيْن مِنْ أعنابٍ

---

(1) الإملاء ٢/٦١.
(2) السبعة ٣٥٦، الحجة ٣٦٩، التيسير ١٣١، الإتحاف ٢/١٦٠، البحر ٥/٣٦٣.
(3) البحر ٥/٣٦٣.
(4) المحرر ٨/١١٦.
(5) عبارة البحر «عطفاً على أعناب» وهي تحريف.
(6) المحرر ٨/١١٦.
(7) البحر ٥/٣٦٣.
(8) البحر ٥/٣٦٣.

وحَفَفْناهما بنَخْلٍ وجعلنا بينهما زَرْعاً»[1]. وقال أبو البقاء[2]: «وقيل: المعنى: ونبات/ زرعٍ فَعَطَفَه على المعنى». قلت: ولا أدري ما هذا الجوابُ؟ لأنَّ الذي يمنعُ أن تكون الجنةُ من الزرعِ يمنع أن تكونَ من نباتِ الزرع، وأيُّ فرق؟ [٥٢٥/أ]

والصِّنْوانُ: جَمْع صِنْوٍ كقِنْوان جمع قِنْو، وقد تقدم تحقيق هذه البنية في الأنعام[3]. والصِّنْوُ: الفَرْعُ، يَجْمعه وفرعاً آخر أصلٌ واحدٌ، وأصله المِثْلُ، وفي الحديث[4]: «عَمُّ الرجل صِنْوُ أبيه»، أي: مثْله، أو لأنهما يجمعهما أصلٌ واحد.

والعامَّة على كسرِ الصاد. وقرأ[5] السلمي وابن مصرِّف وزيدُ بن علي بضمِّها[6]، وهي لغةُ قيسٍ وتميم، كذِئْب وذُؤْبان. وقرأ الحسنُ وقتادةُ بفتحها، وهو اسمُ جمعٍ لا جمعُ تكسير؛ لأنه ليس مِنْ أبنيتِه فَعْلان، ونظيرُ «صَنْوان» بالفتح «السَّعْدان»[7]. هذا جمعُه في الكثرةِ، وأمَّا في القِلَّة فيُجْمع على أصْنَاءٍ كحِمْل وأَحْمال.

قوله: «يُسْقَىٰ» قرأه[8] بالياء مِنْ تحتُ ابنُ عامر وعاصمٌ، أي: يُسقى

---

(١) الآية ٣٢ من الكهف.

(٢) الإملاء ٢/٦١.

(٣) في الآية ٩٩. وانظر: الدر ٥/٧٢.

(٤) رواه أبو داود في كتاب الزكاة، ٢١ باب في تعجيل الزكاة، ٢/٢٧٥، وأحمد في مسنده ١/٩٤.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٣٦٣، المحتسب ١/٣٥١، المحرر ٨/١١٨، الشواذ ٦٦.

(٦) وهي رواية القوّاس عن حفص، عن عاصم كما في السبعة ٣٥٦.

(٧) السَّعْدان: شوك النخل مفرده «سَعْدانة».

(٨) السبعة ٣٥٦، التيسير ١٣١، البحر ٥/٣٦٣، الإتحاف ٢/١٦٠.

مـا ذُكِرَ، والبـاقون بـالتاء مِنْ فـوقُ مراعـاةً للفظِ ما تقـدم، وللتأنيث في قـولـه «بعضَها».

قوله: «ونُفَضِّل» قرأه[1] بالياء مِنْ تحتُ مبنياً للفاعل الأَخَوان، والبـاقون بنونِ العظمة[2]. ويحيـى بن يعمر وأبو حيوة «يُفَضَّل» بالياء مبنياً للمفعول[3]، «بعضُها» رفعاً. قال أبو حـاتم: «وَجَدْتُـه كذلـك في مصحف يحيـى بن يعمر» وهو أولُ مَنْ نَقَّط المصاحفَ. وتقدَّم الخلاف[4] في «الأُكُل» في البقرة[5].

و «في الأُكُل» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه ظرفٌ للتفضيل. والثـاني: أنه حـال من «بعضها»، أي: نُفَضِّـل[6] بعضَها مـأكولاً، أي: وفيـه الأكلُ، قـاله أبو البقاء[7]، وفيه بُعْدٌ مِنْ جهة المعنىٰ والصناعة.

آ. (٥) **قوله تعـالى: ﴿فَعَجَبٌ قولُهم﴾**: يجـوز فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدُها: أنه خبرٌ مقدمٌ، و «قولُهم» مبتـدأ مؤخرٌ، ولا بـد مِنْ حَذْفِ صفـةٍ لتتِمَّ الفائدةُ، أي: فَعَجَبٌ أيُّ عَجَبٍ، أو غريب ونحوه. والثاني: أنه مبتدأٌ، وسَوَّغَ الابتداءَ ما ذكرْتُه مِن الـوصفِ المقدَّرِ، ولا يَضُـرُّ[8] حينئذٍ كـونُ خبرِه معـرفةً،

---

(١) قوله «ونفضِّل قرأه» مخروم في الأصل.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٥٧، البحر ٥/٣٦٣، التيسير ١٣١، الإتحاف ٢/١٦٠، الشواذ ٦٦.

(٣) قوله «للمفعول» مخروم في الأصل، أثبتناه مـن (ش).

(٤) قوله «وتقدم الخلاف في» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٥) الآيـة ٢٦٥، وانظر: الـدر ٢/٥٩٣. وقرأ بسكـون الكاف نـافـع وابن كثيـر. انـظر: الإتحاف ٢/١٦٠.

(٦) قوله «نفضِّل» مخروم في الأصل.

(٧) الإملاء ٢/٦١.

(٨) قوله «ولا يضر» مخروم في الأصل.

وهـذا كما أَعْـرب سيبويـهِ[1] «كم» مِنْ «كم مالُـك» و «خيرٌ» مِنْ «اقصِـدْ رجلاً خيرٌ منه أبوه» مبتدأين لمسوِّغ ِ الابتداء بهما، وخبرُهما معرفةٌ. قالـه الشيـخ[2] وللنزاع ِ فيه مجالٌ.

على أنَّ هنـاك عِلَّةً لا تَتَأتَّى ههنـا: وهي أن الذي حَمَـلَ سيبـويـهِ على ذلك في المسألتين أنَّ أكثرَ ما يقـع موقـعَ «كم» و «خير» مـا هو مبتـدأ، فلذلك حَكَمَ عليهما بحكم ِ الغالبِ بخلافِ ما نحن فيه.

الثـالث: أنَّ «عجبٌ» مبتدأٌ بمعنى مُعْجِب، و «قـولُهم» فاعـلٌ به، قـاله أبـو البقـاء[3]، وردَّ عليـه الشيـخُ[4]: بـأنهم نَصُّـوا على أن «فَعَـلًا» و «فُعْلَة» و «فِعْـلًا» يَنُوب عن مفعـول ٍ في المعنى ولا يعمل عملَه، فـلا تقـول: مـررتُ بـرجل ٍ ذِبْـح ٍ كبشُـه، ولا غُرْفـةٍ مـاؤه، ولا قَبَض ٍ مـالُـه». قلت: وأيضـاً فـإن الصفـاتِ لا تعملُ إلاَّ إذا اعتمَـدَتْ على أشياءَ مخصـوصـةٍ، وليس منهـا هنـا شيءٌ.

قـوله: «أإذا كنَّـا تـرابـاً أإنـا لفي خَلْقٍ جـديـد» يجـوز في هـذه الجملةِ الاستفهاميةِ وجهان، أحدُهما: ـ وهو الظاهر ـ أنها منصوبةُ المحلِّ لحكـايتها بالقول ِ. والثاني: أنها وما في حَيِّزها في محلِّ رفع ٍ بـدلاً مِنْ «قولُهم»، وبـه بـدأ الزمخشـري[5]، ويكون بـدلَ كل ٍ مِنْ كـل، لأنَّ هـذا هـو نفسُ قـولِهم. و «إذا» هنا ظرفٌ محضٌ، وليس فيها معنى الشرطِ، والعاملُ فيها مقدرٌ يُفَسِّـره «لَفي خَلْقٍ جديدٍ» تقديرُه: أإذا كنا تراباً نُبْعَثُ أو نُحْشَر، ولا يَعْمـل فيها «خَلْقٍ

---

(١) انظر: المسألة في الكتاب ١/٢٢٩ ـ ٢٣٠، ١/١٦٦.

(٢) البحر ٥/٣٦٦.

(٣) الإملاء ٢/٦١.

(٤) البحر ٥/٣٦٦.

(٥) الكشاف ٢/٣٤٩.

جـديدٍ» لأنَّ مـا بعد «إذا» لا يعمـل فيمـا قبلهـا، ولا يعمـل فيهـا أيضـاً «كُنَّـا» لإضافتها إليها.

واختلف القـرَّاءُ في هذا الاستفهـامِ المكررِ اختـلافاً منتشـراً، وهـو في أحدَ عشرَ موضعاً من القرآن، فلا بُدَّ مِنْ تعيينِها وبيانِ مراتبِ القرَّاء فيها، فـإنَّ فـي ضبطها عُسْراً يَسْهُل بعَوْنِ الله تعالىٰ:

أمَّـا المواضـعُ المـذكورةُ، فـأوَّلُها مـا في هذه السـورة. الثاني والثـالث كلاهما في «الإسراء» وهما: «أإذا كنَّا عظاماً ورُفاتاً أإنَّا لمبعوثون خَلْقاً جديداً» مـوضعان[1] الـرابـع: في «المؤمنون»[2]. «أإذا مِتْنـا وكنَّا تـراباً وعـظامـاً أإنَّـا لَمَبْعُوْثون»، / وفي «النمل»[3]: «أإذا كنا تراباً [وآباؤنا] أإنا لمُخْرَجون». وفي «العنكبوت»[4]: «إنكم لَتَأْتُوْن الفاحشةَ ما سبقكم بهـا مِنْ أحدٍ من العـالمين، أإنكم لتأتون الرجـال». وفي «ألم، السجدة»[5]: «أإذا ضَلَلْنـا في الأرض أإنَّا لفي خَلْق جديد». وفي «الصـافات» مـوضعان[6]، وفي الـواقعة[7] مـوضـعٌ: «أإذا مِتْنا وكنَّا تراباً وعظاماً أإنَّا لمبعوثون». وفي «النازعات»[8]: «أإنَّا لمَـرْدُودون في الحافِرَة، أإذا كُنَّا عِظاماً نَخِرة». [٥٢٥/ب]

---

(١) الآية ٤٩، والآية ٩٨.
(٢) الآية ٨٢.
(٣) الآية ٦٧.
(٤) الآية ٢٨ ـ ٢٩.
(٥) الآية ١٠.
(٦) الآية ١٦: «أإذا مِتْنـا وكنَّا تراباً وعظاماً أإنا لمبعـوثـون».
الآية ٥٣: «أإذا مِتْنـا وكنَّا تراباً وعظاماً أإنا لَمَـدِينـون».
(٧) الآية ٤٧.
(٨) الآية ١١.

هذه هي المواضعُ المختلَفُ فيها، وأمَّا ضبطُ الخلافِ فيها بالنسبةِ إلى القرَّاء ففيه طريقان، أحدهما بالنسبة إلى ذِكْر القُرَّاء، والثاني: بالنسبة إلى ذِكْر السُّوَر وهذا الثاني أقربُ، فلذلك بَدَأْتُ به فأقول: هذه المواضعُ تنقسم قسمين: قسمٌ منها سبعةُ مواضعَ لها حكمٌ واحدٌ، وقسمٌ منها أربعةُ مواضعَ، لكلٍ منها حكمٌ على حِدَته.

أمَّا القسم الأول: فمنه في هذه السورة، والثاني والثالث في سبحان(1)، والرابع في المؤمنين، والخامس في ألم السجدة، والسادس والسابع في الصَّافات، وقد عَرَفْتَ أعيانَها ممَّا تقدَّمَ.

أمَّا حكمُها(2): فإنَّ نافعاً والكسائيَّ يستفهمان في الأول ويُخْبران في الثاني، وأن ابنَ عامرٍ يُخْبِر في الأول، ويستفهم في الثاني(3)، وأنَّ الباقين يَسْتفهمون في الأول والثاني.

وأمَّا القسمُ الثاني: فأوَّله [ما في سورة النمل](4)، وحكمُه: أنَّ نافعاً يُخْبِر في الأول ويستفهم في الثاني، وأن ابنَ عامر والكسائي يعكِسُه، أي: يَسْتفهمان في الأول ويُخْبِران في الثاني، وأنَّ الباقين يَسْتفهمون فيهما. الثاني: ما في سورة العنكبوت، وحكمُه: أن نافعاً وابنَ كثير وابنَ عامرٍ وحفصاً يُخْبرون في الأول ويستفهمون في الثاني، وأن الباقين يستفهمون فيهما.

---

(1) وهي الإسراء.

(2) ثمة اختلاف في كتب القراءات، وذلك لاختلاف الرواة عن القرّاء. انظر: السبعة ٣٥٧، الإتحاف ٢/١٦٠، البحر ٥/٣٦٥، التيسير ١٣٢، الحجة ٣٧٠، النشر ١/٣٧٢.

(3) قوله «الثاني» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(4) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

الثالث: ما في سورة الواقعة، وحكمُه: أن نافعاً والكسائيَّ يستفهمان[1] في الأول، ويُخبران في الثاني، وأن الباقين يستفهمون فيهما. الرابع ما في سورة النازعات، وحكمه: أنَّ نافعاً وابن عامر والكسائي يستفهمون في الأول ويخبرون في الثاني، وأنَّ الباقين يستفهمون فيهما.

وأمَّا الطريقُ الآخَرُ بالنسبة إلى القراء فأقول: إن القراء فيها على أربعِ مراتبَ، الأولىٰ: أن نافعاً ــ رحمه الله ــ قرأ بالاستفهام في الأول وبالخبر في الثاني، إلا في النمل والعنكبوت فإنه عَكَسَ. المرتبة الثانية: أن ابن كثير وحفصاً قرآ بالاستفهام في الأول والثاني، إلا الأولَ من العنكبوت فقرآه بالخبر. المرتبة الثالثة: أن ابنَ عامر قرأ بالخبر في الأول والاستفهام في الثاني، إلا في النمل والواقعة والنازعات، فقرأ في النمل والنازعات بالاستفهام في الأول، وبالخبر في الثاني، وفي الواقعة بالاستفهام فيهما. المرتبة الرابعة: الباقون ــ وهم أبو عمرو وحمزة وأبو بكر ــ قرؤوا بالاستفهام في الأول والثاني، ولم يخالِفْ أحدٌ منهم أصلَه، وإنما ذكرت هذين الطريقين لعُسْرهما وصعوبةِ استخراجهما من كتب القراءات.

ثم الوجهُ في قراءةِ مَن استفهم في الأول والثاني قَصْدُ المبالغة في الإنكار، فأتىٰ به في الجملة الأولى، وأعاده في الثانية تأكيداً له، والوجهُ في قراءة منْ أتىٰ به مرة واحدةً حصولُ المقصودِ به؛ لأنَّ كلَّ جملة مرتبطةٌ بالأخرى، فإذا أنكرَ في إحداهما حَصَل الإنكار في الأخرىٰ، وأمَّا مَنْ خالف أصلَه في شيءٍ من ذلك فلاتِّباعِ الأثَر.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿قبلَ الحسنة﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بالاستعجال ظرفاً له، والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حالٌ مقدَّرةٌ مِن «السَّيِّئة» قاله أبو البقاء[2].

---

(١) الأصل: «يستفهما» وهو سهو.

(٢) الإملاء ٢/٦١.

قوله: «وقد خلَتْ» يجوز أن تكونَ حالاً وهو الظاهر، وأن تكونَ مستأنفةً. والعامَّةُ على فتح الميم وضمِّ المثلثة، الواحدة «مَثُلَة»، كسَمُرَة وسَمُرات[1]، وهي العقوبةُ الفاضحة. قال ابن عباس: «العقوباتُ المستأصِلات كَمَثُلَةِ قَطْعِ الأذن والأنف ونحوِهما»، سُمِّيَت بذلك لما بين العقاب والمُعَاقَب من المماثلة كقوله: «وجزاءُ سيِّئةٍ سيِّئةٌ مثلها»[2]، أو لأَخْذِها من المِثال بمعنى القِصاص، يقال: أَمْثَلْتُ الرجلَ مِنْ صاحِبه وأَقْصَصْتُه، بمعنى واحد، أو لأَخْذِها مِنْ ضَرْبِ المَثَل لعِظَم شأنها.

وقرأ[3] ابن مُصَرِّف بفتح الميم وسكون الثاء. قيل: وهي لغةُ الحجاز في «مَثْلة». / [٥٢٦/أ] وقرأ ابن وثَّاب بضمِّ الميم وسكونِ الثاء، وهي لغة تميم. وقرأ الأعمشُ ومجاهدٌ بفتحهما، وعيسى بن عمر وأبو بكرٍ في روايةٍ بضمهما.

فأمَّا الضمُّ والإسكانُ فيجوز أن يكونَ أصلاً بنفسه لغة، وأن يكونَ مخففاً مِنْ قراءة مَنْ ضمَّهما. وأمَّا ضمُّهما فيُحْتمل أيضاً أن يكونَ أصلاً بنفسه لغةً، وأن يكونَ إتباعاً مِنْ قراءة الضمِّ والإسكان نحو: العُسُرِ في العُسْر، وقد عُرِفَ ما فيه.

قوله: «على ظلمِهم» حال من «للناس». والعامل فيها قال أبو البقاء[4]: «مغفرة» يعني أنه هو العامل في صاحبها.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿ولكلِّ قومٍ هادٍ﴾** فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أن هذا كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌ من مبتدأ وخبر. الثاني: أنَّ «لكلِّ قومٍ» متعلقٌ بهادٍ، و«هادٍ» نَسَقٌ على مقدَّر، أي: إنما أنت منذرٌ وهادٍ لكل قوم. وفي هذا

---

(١) السمرة: ضرب من شجر الطلح.

(٢) الآية ٤٠ من الشورى.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٣٦٦، الشواذ ٦٦، المحتسب ١/٣٥٣.

(٤) الإملاء ٢/٦١.

الوجهِ الفصلُ بين حرفِ العطفِ والمعطوف بالجارِّ، وفيه خلافٌ تقدَّم. ولمَّا ذكر الشيخ[1] هذا الوجهَ لم يذكر هذا الإشكالَ، ومِنْ عادته ذِكْرُه رادّاً به على الزمخشري[2]. الثالث: أنَّ هادياً خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: [إنما أنت منذرٌ][3]، وهو لكلِّ قومٍ هادٍ، فـ «لكلٍّ» متعلقٌ به أيضاً.

ووقف ابن كثير[4] على «هادٍ» و «واقٍ»[5] حيث وقعا، وعلى «والٍ»[6] هنا [وباقٍ[7] في النحل بإثبات][8] الياء، وحَذَفها الباقون. ونقل ابن مجاهد عنه أنه يقف بالياء في جميع الباب، ونَقَل عن ورش أنه خَيَّر في الوقف [بين الياءِ وحَذْفِها، والباب][9] هو كلُّ منقوصٍ منوَّنٍ غيرِ منصوبٍ.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿اللهُ يعلمُ﴾**: يجوز في الجلالة وجهان، أحدُهما: أنها خبرُ مبتدأٍ مضمر، [أي: هو الله، وهذا][10] على قول مَنْ فَسَّر هادياً بأنه هو الله تعالىٰ، فكأنَّ هذه الجملةَ تفسيرٌ له، وهذا عَنَىٰ الزمخشريُّ بقوله[11]: «وأن يكونَ المعنىٰ: هو الله تفسيراً لهادٍ على الوجه الأخير، ثم ابتدأ

---

(١) البحر ٥/٣٦٧.

(٢) لم يشر الزمخشري في هذا الموضع إلى هذا الوجه. انظر: الكشاف ٢/٣٥٠.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) السبعة ٣٦٠، الإتحاف ٢/١٦١، التيسير ١٣٣، النشر ٢/١٣٧، البحر ٥/٣٦٨.

(٥) الآية ٣٤ من الرعد «وما لهم من الله مِنْ واقٍ».

(٦) الآية ١١ من الرعد «وما لهم مِنْ دونه مِنْ والٍ».

(٧) الآية ٩٦ من النحل «وما عند الله باق».

(٨) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٩) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(١٠) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(١١) الكشاف ٢/٣٥١.

فقال: «يَعْلَم». والثاني: أن الجلالةَ مبتدأ و«يَعْلَمُ» خبرُها، وهو كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌّ.

قال الشيخ[1]: «ويَعْلَمُ هنا متعديةٌ إلى واحدٍ، لأنه لا يُراد هنا النسبةُ، إنما المرادُ[2] تعلُّق العلمِ بالمفردات». قلت[3]: وإذا كانت كذلك كانت عِرْفانيةً، وقد قدَّمْتُ أنه لا ينبغي أن يجوزَ نسبةُ هذا إلى اللَّهِ تعالىٰ، وحَقَّقْتُه فيما تقدَّم، فعليك باعتباره في موضعه من سورة الأنفال[4].

قوله: «ما تَحْمِل»: «ما» تحتمل ثلاثةَ أوجهٍ، أحدُها: أن تكون موصولةً اسميةً، والعائدُ محذوف، أي: ما تحمله. والثاني: أن تكونَ مصدريةً فلا عائدَ. والثالث: أن تكونَ استفهاميةً، وفي محلها وجهان، أحدُهما: أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«تحملُ» خبرُه، والجملة معلِّقةٌ للعلمِ. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ بـ«تَحْمل» قاله أبو البقاء[5]، وهو أَوْلىٰ، لأنه لا يُحْوِجُ إلى حَذْفِ عائدٍ، ولا سيما عند البصريين فإنهم لا يُجيزون «زيدٌ ضربْتُ»، ولم يذكرِ الشيخُ[6] غيرَ هذا، ولم يتعرَّضْ لهذا الاعتراضِ.

و«ما» في قوله «وما تَغِيضُ... وما تَزْداد» محتملةٌ للأوجهِ المتقدمة. وغاض وزاد سُمِع تعدِّيهما ولزومُهما، فلك أن تدَّعيَ حَذْفَ العائدِ على القول بتعدِّيهما، وأن تجعلَها مصدريةً على القولِ بمصدرهما.

قوله: «عندَه» يجوزُ أن يكونَ مجرورَ المحلِّ صفةً لشيءٍ، أو مرفوعَه

---

(١) البحر ٥/٣٦٩.
(٢) قوله «المراد» مخروم في الأصل.
(٣) قوله «قلت» مخروم في الأصل.
(٤) انظر: الدر ٥/٦٣٠.
(٥) الإملاء ٢/٦٢.
(٦) أي غير كونها استفهاماً مبتدأ و«تحمل» خبره. البحر ٥/٣٦٩.

صفةً لـ «كل»، أو منصوبَه ظرفاً لقوله «بمقدار» أو ظرفاً للاستقرار الذي تَعَلَّق به الجارُّ لوقوعِه خبراً.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿عالِمُ الغيب﴾**: يجوز أن يكونَ مبتدأً وخبرُه «الكبيرُ المتعالِ»، وأن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو عالِمٌ. وقرأ زيدُ بن عليّ «عالِمَ» نصباً على المدح. ووقف ابن كثير[1] وأبو عمرو في روايةٍ على ياء «المتعالِ» وصلاً ووقفاً، وهذا هو الأشهرُ في لسانهم، وحَذَفَها الباقون وصلاً ووقفاً لحَذْفِها في الرسم. واستسهل سيبويه[2] حَذْفَها في الفواصل والقوافي ولأن «أل» تعاقِبُ التنوين، فَحُذِفَتْ[3] معها إجراءً لها مُجْراها.

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿سواءٌ منكم مَنْ أَسَرَّ﴾**: في «سواءٌ» وجهان، أحدُهما: أنه خبرٌ مقدَّمٌ، و «مَنْ أَسَرَّ» و «مَنْ جَهَرَ» هو المبتدأ، وإنما لم يُثَنَّ الخبر لأنه في الأصل مصدرٌ، وهو هنا بمعنى مُسْتَوٍ، وقد تقدَّم الكلامُ فيه أوَّلَ هذا الموضوع[4]، و «منكم» على هذا حالٌ من الضمير المستتر في «سواءٌ» لأنه بمعنى «مُسْتَوٍ». قال أبو البقاء[5]: «ويَضْعُفُ أن يكونَ حالاً من الضمير في «أَسَرَّ» أو «جَهَرَ» لوجهين، أحدُهما: تقديمُ ما في الصلةِ على الموصولِ أو الصفة على الموصوف، والثاني: تقديمُ الخبرِ على «منكم»،

---

(١) السبعة ٣٥٨. وأبو عمرو في رواية عبد الوارث.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٩. قال: «وجميع ما لا يُحذف في الكلام وما يُختار فيه أن لا يُحذف: يُحذف في الفواصل والقوافي».

(٣) أي فحذفت الياء مع أل إجراء للياء مع أل مجرى نون التنوين مع أل، والأوضح أن يقول: مجراه، أي مجرى التنوين.

(٤) انظر: الدر المصون ١/١٠٧.

(٥) الإملاء ٢/٦٢.

وحقُّه أن يقعَ بعده». قلت: [قوله][1] «وحقُّه أن يقع بعده» يعني بعده وبعد المبتدأ، وإلا يَصِرْ / كلامُه لا معنى له. [٥٢٦/ب]

والثاني: أنه مبتدأ، وجاز الابتداءُ به لوصفِه بقوله «مِنْكم» وأَعْرَبَ سيبويه[2] «سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ» كذلك. وقولُ ابن عطية[3] أن سيبويه ضَعَّفَ ذلك بأنه ابتداءٌ بنكرة، غَلَطٌ عليه.

قوله: «وسارِبٌ بالنهارِ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ معطوفاً على «مُسْتَخْفٍ»، ويُرادُ بـ «مَنْ» حينئذ اثنان، وحَمَلَ المبتدأَ الذي هو لفظةُ «هو» على لفظِها فأفرده، والخبرَ على معناها فثَنَّاه. الوجه الثاني: أن يكونَ عطفاً على «مَنْ هو مُسْتَخْفٍ» لا على مُسْتَخْفٍ وحدَه. ويُرَجِّح هذين الوجهين ما قاله الزمخشري[4]. قال رحمه الله: «فإنْ قلت: كان حقُّ العبارة أن يُقال: «ومَنْ هو مُسْتَخْفٍ بالليل ومَنْ هو سارِبٌ بالنهار؛ حتى يتناولَ معنى الاستواء المستخفي والساربُ، وإلاَّ فقد تناول واحداً هو مُسْتَخْفٍ وساربٌ. قلت: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ قولَه «وساربٌ» عطفٌ على «مَنْ هو مُسْتَخْفٍ» لا على «مُسْتَخْفٍ». والثاني: أنه عَطْفٌ على «مُسْتَخْفٍ»، إلا أنَّ «مَنْ» في معنى الاثنين، كقوله[5]:

٢٨٤٣ـ . . . . نَكُنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ

كأنه قيل: سواءٌ منكم اثنان[6]: «مُسْتَخْفٍ بالليل وساربٌ بالنهار».

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) الكتاب ١/٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٣) المحرر ٨/١٣٢.

(٤) الكشاف ٢/٣٥١.

(٥) تقدم برقم (١٢٣٣).

(٦) قوله «اثنان» مخروم في الأصل.

قلت: وفي عبارتِه بقوله «كان حقُّ العبارةِ كذا» سوءُ أدب. وقولـه: «كقـولِه: «نَكُنْ مثـلَ مَنْ» يشيـر إلى البيت المشهـور في قصـة بعضِهم[1] مـع ذئبٍ يخاطبه:

تَعَشَّ فـإنْ عاهَـدْتَني لا تَخُونُني نَكُنْ مِثْل مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبان

وليس في البيت حَمْلٌ على اللفظِ والمعنىٰ، إنما فيه حَمْلٌ على المعنى فقط، وهو مقصودُه. وقوله «وإلا فقد تناول واحداً هو مُسْتَخْفٍ وسارِبٌ» لو قال بهذا قائلٌ لأصاب الصـوابَ، وهو مـذهبُ ابنِ عباس ومجـاهدٍ، ذهبـا إلى أن المستخفي والسارب شخصٌ واحد، يَسْتخفي[2] بالليل ويَسْـرُب بالنهـار ليرىٰ تصرُّفَه في الناسِ.

الثالث: أن يكونَ على حذف «مَنْ» الموصـولة، أي: ومَنْ هـو سارِبٌ، وهذا إنما يَتَمشَّىٰ عند الكوفيين، فإنهم يُجيزون حَذْفَ الموصـول، وقد تقـدَّم استدلالُهم ذلك.

والسَّـارِب: اسمُ فاعـلٍ مِنْ سَـرَبَ يَسْـرُبُ، أي: تَصَـرَّف كيف شـاء. قال[3]:

٢٨٤٤ـ أنَّىٰ سَـرَبْتِ وكنتِ غيرَ سَـرُوْبِ وتُقَـرِّبُ الأحـلامُ غيـرَ قـريبِ

وقال آخر[4]:

٢٨٤٥ـ وكـلُّ أُناسٍ قـاربوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ونحنُ خَلَعْنَـا قَيْدَهُ فهـو سـارِبُ

---

(١) هو الفرزدق.

(٢) قوله «يستخفي» مخروم في الأصل.

(٣) البيت لقيس بن الخَطيم وهو في ديوانه ١٥، واللسـان (سرب)، والمحـرر ١٣٤/٨، والبحر ٣٥٨/٥.

(٤) تقدم برقم (١٦٣).

أي: متصرِّفٌ كيف تَوَجَّه، لا يدفعه أحدٌ عن مَرْعى، يَصِفُ قومه بالمَنَعَة والقوة.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿لـه﴾**: الضميرُ فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه عائدٌ على «مَنْ» المكررة، أي: لِمَنْ أسرَّ القولَ ولِمَنْ جَهَرَ به ولِمَنْ استخفى وسَرَب مُعَقِّبات، أي: جماعة من الملائكة يَعْقُبُ بعضُهم بعضاً. الثاني: أنه يعود على «مَنْ» الأخيرةِ، وهو قولُ ابنِ عباس. قال ابنُ عطية[١]: «والمُعَقِّبات على هذا: حَرَسُ الرَّجُلِ وجَلاوِزَتُه[٢] الذين يَحْفظونه. قالوا: والآيةُ على هذا في الرؤساء الكفارِ، واختاره الطبري[٣] في آخرين»، إلا أنَّ الماورديَّ[٤] ذكر على هذا التأويلِ أنَّ الكلامَ نفيٌ، والتقدير: لا يحفظونه. وهذا ينبغي أن [لا][٥] يُسْمَعَ البتة، كيف يَبْرُزُ كلامٌ موجَبٌ ويُراد به نفي؟ وحَذْفُ « لا » إنما يجوز إذا كان المنفيُّ مضارعاً في جوابِ قسمٍ نحو: «تاللهِ تَفْتأ»[٦] وقد تقدَّم تحريرُه، وإنما معنى الكلام ـ كما قال المهدوي ـ يحفظونه مِنْ أمرِ اللَّهِ في ظنِّه وزعمه.

الثالث: أنَّ الضميرَ في « له » يعود على الله تعالى ذِكْرُه، وفي «يَحْفظونه» للعبد، أي: لله ملائكةٌ يحفظون العبدَ من الآفات، ويحفظون عليه أعمالَه، قاله الحسن.

الرابع: عَوْدُ الضميرين على النبي عليه السلام، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ قريبٌ، ولتقدُّم ما يُشْعر به في قوله: «لولا أُنْزِلَ عليه»[٧].

---

(١) المحرر ١٣٦/٨.

(٢) الجلاوِزة: ج جِلْواز وهو الشرطيُّ.

(٣) التفسير ١١٧/١٣، ١٢٣/١٣.

(٤) تفسير الماوردي ٣٢١/٢.

(٥) سقطت «لا» سهواً من الأصل وثبتت في (ش).

(٦) الآية ٨٥ من سورة يوسف. وانظر: الدر المصون ٥٤٦/٦.

(٧) الآية ٨ من الأنعام.

ومعَقِّبات: جمع «مُعَقِّب» بزنة مُفَعِّل، مِنْ عَقَّب الرجلُ إذا جاء على عَقِب الآخر؛ لأنَّ بعضَهم يُعَقِّب بعضاً، أو لأنهم يُعَقِّبون ما يتكلم به. وقال الزمخشري[1]: «والأصلُ معْتَقِبات، فَأُدْغمت التاءُ في القاف كقوله[2]: «وجاء المُعَذِّرون»، أي: المُعْتَذِرُوْن»، ويَجوز «مُعِقِّبات» بكسر العين ولم يُقرأ به. وقال الشيخ[3]: «وهذا وهمٌ فاحشٌ لا تُدْغم التاءُ في القاف، ولا القاف في التاء، لا مِنْ كلمةٍ ولا مِنْ كلمتين، وقد نصَّ التصريفيون على أن القافَ والكاف كلٌ منهما يُدْغم في الآخر، ولا يدغمان في غيرهما، ولا يُدْغم غيرهما فيهما. وأمَّا تشبيهُه بقوله: «وجاء المُعَذِّرون» فلا يتعيَّن أن يكونَ أصلُه «المُعْتَذِرون» وقد تقدَّم توجيهُه[4]، وأنه لا يتعيَّن ذلك فيه. وأمَّا قوله «ويجوز «مُعِقِّبات» بكسر العين فهذا لا يجوز لأنه بناه على أنَّ أصلَه «مُعْتَقِبات» فأُدْغِمَت التاءُ في القافِ، وقد بيَّنَّا أنَّ ذلك وهمٌ فاحشٌ»/. [٥٢٧/أ]

وفي «مُعَقِّبات» احتمالان، أحدهما: أن يكون جمع «مُعَقِّبة» بمعنى مُعَقِّب والتاء للمبالغة كعلاَّمَة ونَسَّابة، أي: مَلَكٌ مُعَقِّبٌ، ثم جُمِع كعَلاَّمات ونسَّابات. والثاني: أن يكون «مُعَقِّبة» صفةً لجماعة، ثم جُمِع هذا الوصفُ. وذكر ابن جرير[5] أنَّ «مُعَقِّبة» جمعُ مُعَقِّب، وشبَّه ذلك برجل ورِجال ورجالات. قال الشيخ[6]: «وليس كما ذَكَر، إنما ذلك كَجَمَل وجِمال

---

(١) الكشاف ٢/٣٥٢.
(٢) الآية ٩٠ من التوبة.
(٣) البحر ٥/٣٧١.
(٤) انظر: الدر ٦/٩٦.
(٥) التفسير ١٣/١١٥.
(٦) البحر ٥/٣٧١.

وجِمالات، ومُعَقِّبة ومُعَقِّبات إنما هي كضارِبة وضاربات. ويمكن أن يُجابَ عنه بأنه يريد بذلك أنه أُطْلِق مِنْ حيث الاستعمالُ على جمع مُعَقِّب، وإن كان أصلُه أن يُطْلَق على مؤنث «مُعَقِّب»، فصار مثلَ «الوارِدَة» للجماعة الذين يَرِدُون، وإن كان أصلُه للمؤنثة من جهةِ أن جموعَ التكسير في العقلاء تُعَامَلُ معاملةَ المؤنثة في الإخبار وعَوْدِ الضمير، ومنه قولهم «الرجال وأعضادُها»، [و «العلماء ذاهبة إلى كذا»، وتشبيهه][1] ذلك برجل ورجال ورِجالات من حيث المعنى لا الصناعةُ».

وقرأ[2] أُبَيّ وإبراهيم وعُبيد الله بن زياد[3] «له مَعاقيبُ». قال الزمخشري[4]: [«جمع مُعْقِب أو][5] مُعْقِبة، والياءُ عوضٌ منْ حذف إحدى القافين في التكسير». قلت: ويوضِّح هذا ما قاله ابنُ جني[6]، فإنه قال: «معاقيب تكسير [مُعْقِب بسكونِ العين][7] وكسر القاف كمُطْعِم ومَطاعِيْم، ومُقْدِم ومَقاديم، فكأنَّ مُعْقِباً جُمِع على مَعاقِبَة، ثم جُعِلَتِ الياء في «مَعاقيب» عوضاً[8] من الهاء المحذوفة في مَعاقبة».

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وقوله «ذاهبة» في البحر: قائلة.

(٢) البحر ٥/٣٧٢، الكشاف ٢/٣٥٢، الشواذ ٦٦.

(٣) عبيد الله بن زياد بن أبيه أمير العراق أبو حفص، سفك الدماء، أبغضه المسلمون لِمَا فَعَلَ بالحسين رضي الله عنه، قُتِل سنة سبعٍ وستين. سير أعلام النبلاء ٣/٥٤٥.

(٤) الكشاف ٢/٣٥٢.

(٥) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٦) المحتسب ١/٣٥٥.

(٧) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وضبط محقق المحتسب «معقب» بفتح العين وتشديد القاف المكسورة.

(٨) قوله «عوضاً» مخروم في الأصل.

قوله: «مِنْ بينِ يديه» يجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «مُعَقِّبات»، ويجوزُ أَنْ يتعلَّق بمعقِّبات، و «مِنْ» لابتداء الغاية، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير الذي هو في الظرف الواقع خبراً. والكلامُ على هذه الأوجهِ تامٌّ عند قوله «ومِنْ خلفه». وعَبَّر أبو البقاء[1] عن هذه الأوجهِ بعبارةٍ مُشْكلة هذا شَرْحُها، وهي قولُه: «مِنْ بينِ يَدَيْه» يجوز أن يكونَ صفةً لمُعَقِّبات، وأن يكون ظرفاً[2]، وأن يكونَ حالاً مِنَ الضميرِ الذي فيه، فعلىٰ هذا يتم الكلامُ عنده». انتهى.

ويجوز أَنْ يتعلَّق[3] بـ «يحفظونه»، أي: يحفظونه مِنْ بينِ يديه ومِنْ خلفِه. [فإن قلت: كيف يتعلَّق حرفان][4] متحدان لفظاً ومعنى بعاملٍ واحد[5]: وهما «مِنْ» الداخلةُ على «بين» و «مِنْ» الداخلة علىٰ «أَمْرِ الله»؟ فالجواب أنَّ «مِنْ» الثانيةَ مغايرةٌ للأولىٰ في المعنىٰ كما ستعرفه.

قوله «يَحْفَظونه» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «مُعَقِّبات»، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في الجارِّ الواقعِ خبراً. و «مِنْ أمر الله» متعلقٌ به، و «مِنْ»: إمَّا للسبب، أي: بسبب أمرِ الله، ـ ويدلُّ له قراءة[6] علي بن أبي طالب وابن عباس وزيد بن علي وعكرمة «بأَمْرِ الله». وقيل: المعنىٰ على هذا: يحفظون عملَه بإذن الله، فحذف المضافَ ـ وإمَّا أن تكونَ على بابها. قال أبو البقاء[7]: «مِن أَمْرِ الله، أي: من الجنِّ والإنس، فتكون «مِنْ» على

---

(١) الإملاء ٢/٦٢.

(٢) قوله «ظرفاً» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) أي: ويجوز أن يتعلق «من بين يديه».

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٥) العامل «يحفظونه».

(٦) البحر ٥/٣٧٢، المحتسب ١/٣٥٥.

(٧) الإملاء ٢/٦٢.

بابها» يعني أَنْ يُرادَ بأمرِ الله نفسُ ما يُحْفَظُ منه كمَرَدة الإنس والجنِّ، فتكون «مِنْ» لابتداء الغاية. وجَوَّز أيضاً أن تكون بمعنى «عن»، وليس عليه معنىً يليقُ بالآية الكريمة.

ويجوز أن تتعلَّق[1] بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لمُعَقِّبات أيضاً، فيجيء الوصفُ بثلاثةِ أشياءَ في بعض الأوجه المتقدمة: بكونها[2] مِنْ بينِ يديه ومِنْ خلفِه، وبكونها تحفظُه، وبكونها مِنْ أَمْرِ الله، ولكن يتقدَّمُ الوصفُ بالجملةِ على الوصف بالجارِّ، وهو جائزٌ فصيح. وليس في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ كما زعم الفراءُ[3] وغيره، وأن الأصلَ: لهُ مُعَقِّبات مِنْ أَمْرِ الله يحفظونه مِنْ بينِ يديه، لأنَّ الأصلَ عدمُه مع الاستغناءِ عنه.

قوله: «وإذا أراد» العاملُ في «إذا» محذوفٌ لدلالة جوابِها عليه تقديرُه: لم يُرَدَّ، أو وقع، ونحوُهما، ولا يَعْمل فيها جوابُها؛ لأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.

آ. **(١٢) قوله تعالى: ﴿خَوْفاً وطَمَعاً﴾**: يجوز أن يكونا مصدرين ناصبهما محذوفٌ، أي: يخافون خَوْفاً ويطمعون طَمَعاً. ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع نصبٍ على الحال، وفي صاحبِ الحال حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه مفعولُ «يُرِيْكم» الأول، أي: خائفين طامعين، أي: تخافون صواعقَه، وتطمعون في مطره، كما قال المتنبي[4]:

٢٨٤٦ـ فتىً كالسَّحابِ الجُونِ يُخْشَى ويُرْتَجى
يُرَجَّى الحَيا منها وتُخْشَى الصَّواعِقُ

---

(١) أي «من أمر الله».
(٢) أي بكون المعقبات.
(٣) معاني القرآن له ٢/٦٠.
(٤) الديوان ٣/٨٦. والجُون: مفردها جَوْن وهو الأسود.

والثاني: أنه البرقُ، أي: يريكمـوه حالَ كـونه ذا خـوفٍ وطمـع، أو هو في نفسه خوفٌ وطمـعٌ على المبـالغة، والمعنىٰ كمـا تقدَّم. ويجـوز أن يكونَ مفعـولاً من أجله، ذكـره أبـو البقـاء[1]، ومنعـه الـزمخشـري[2] بعـدمِ اتحـاد الفاعلِ، يعني أنَّ فاعلَ الإراءةِ وهو الله تعالىٰ غيرُ فاعلِ الخوف والطمـع وهو ضميرُ المخاطبين، فاختلف فاعلُ الفعل المُعَلَّل وفاعلُ العلَّة. وهذا يمكن أن يجابَ عنه: بأنَّ المفعولَ في قوة الفاعل، فإنَّ معنى «يُريكم» يجعلكم رائين، فتخافون وتطمعون، ومثلُه في المعنى قول/ النابغةِ الذبياني[3]: [٥٢٧/ب]

٢٨٤٧ـ وحَلَّتْ بيـوتي في يَفـاعٍ مُمَنَّـعٍ ... تَخال به راعي الحَمـولةِ طـائرا
حِـذاراً على أن لا تُنال مَقَادَتي ... ولا نِسْـوتي حتى يَمُتْنَ حَـرائِـرا

فـ «حِذاراً» مفعولٌ من أجله، وفاعلُه هو المتكلم، والفعل المُعَلَّل الذي هو «حَلَّتْ» فاعلُه «بيوتي»، فقد اختلف الفاعل. قالوا: لكن لمَّا كان التقدير: وأَحْلَلْتُ بيوتي حِذاراً صَـحَّ ذلك.

وقد جوَّز الزمخشري[4] ذلك أيضاً على حَذْفِ مضاف فقـال: «إلاَّ على تقـدير حَـذْفِ المضـاف، أي: إرادةَ خـوفٍ وطَمَـع». وجـوَّزه أيضـاً على أنَّ بعضَ المصـادر نـاب عن بعض، يعني: أن الأصـلَ: يُـريكم البـرقَ إخـافـةً وإطماعاً؛ فإنَّ المُرْئِيَّ والمُخِيفَ والمُطْمِـعَ هو اللَّهُ تعالىٰ، وناب «خـوف» عن

(١) الإملاء ٢/ ٦٢.
(٢) الكشاف ٢/ ٣٥٢.
(٣) تقدم الأول برقم (٢١٠٠). والثاني في ديوانه ١٣٤، والكتاب ١/ ١٨٥، وابن يعيش ٢/ ٥٤. والمقادة: الطاعة والانقياد. يقول: أحللت بيوتي في مواضـع مرتفعة خوفـاً منك وحفظاً لنفسي ونسوتي كيلا يصيبهن السَّبْـي.
(٤) الكشاف ٢/ ٣٥٢.

إخافة، و «طمع» عن إطماع نحو: «أَنْبتكم من الأرض نَباتاً»[1]، على أنه قد ذهب جماعةٌ منهم ابنُ خروفٍ[2] إلى أنَّ اتحادَ الفاعل ليس بشرطٍ.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿وهم يُجادِلُون﴾**: يجوز أن تكون الجملةُ مستأنفةً أخبر عنهم بذلك، ويجوز أن تكونَ حالاً. وظاهر كلام الزمخشري[3] أنها حالٌ مِنْ مفعول «يُصِيب»، فإنه قال: «وقيل: الواوُ للحال، [أي: فيصيب بها مِنْ يشاء في حالِ جِدالِهم»][4]، وجعلها غيرُه حالاً من مفعول «يشاء».

قوله: «وهو شديدُ المِحال» [هذه الجملة حالٌ من الجلالة][4] الكريمة، ويَضْعُفُ استئنافُها. وقرأ العامَّةُ بكسر الميم، وهو القوة والإهلاك، قال عبد المطلب[5]:

٢٨٤٨ـ لا يَغْلِبَنَّ صَلِيْبُهُمْ ... ومِحالُهم عَدْواً مِحالَكْ

وقال الأعشى[6]:

٢٨٤٩ـ فَرْعُ نَبْعٍ يهتزُّ في غُصُنِ المَجْـ ... ـدِ عظيمُ النَّدَىٰ شديد المِحالِ

والمِحال أيضاً: أشدُّ المكايدة والمماكرة، يقال: ماحَلَه مُمَاحَلةً، ومنه:

---

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٢٢١.

(٣) الكشاف ٢/٣٥٣.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٥) اللسان (محل)، والمحرر ٨/١٤٨، والبحر ٥/٣٥٨.

(٦) ديوانه ٧، والبحر ٥/٣٥٨، والمحرر ٨/١٤٨، واللسان (محل). والنبع: شجر صلب.

تَمَحَّلَ فلانٌ لكذا، أي: تكلَّف له استعمالَ الحيلة. وقال أبو زيد: «هو النِّقْمة». وقال ابنُ عرفةَ: «هو الجِدال» [وفيه على هذا][(١)] مقابلةٌ معنوية كأنه قيل: وهم يجادلون في الله وهو شديدُ الجِدال.

[واختلفوا في ميمه][(١)]: فالجمهور على أنها أصليةٌ من المَحْلِ وهو المَكْرُ والكيد، ووزنُه فِعال كمِهاد. وقال القتبي[(٢)]: إنه مِنَ الحيلة، وميمُه مزيدةٌ، كمكان من الكون، ثم يقال: تمكَّنْتُ. وقد غلَّطه الأزهري[(٣)] وقال: «لو كان مِفعَلاً مِنَ الحيلة لظهرت[(٤)] مثل: مِزْوَد[(٥)] ومِحْوَل ومِحْوَر».

وقرأ[(٦)] الأعرج والضحاك بفتحِها، والظاهر أنه لغةٌ في المكسورِها، وهو مذهبُ ابن عباس، فإنه فسَّره بالحَوْل وفسَّره غيرُه بالحيلة. وقال الزمخشري[(٧)]: «وقرأ الأعرج بفتح الميمِ على أنه مَفْعَل مِنْ حال يحولُ مَحالاً، إذا احتال، ومنه «أَحْوَلُ مِنْ ذئب»[(٨)]، أي: أشدُّ حِيْلة، ويجوز أن يكونَ المعنى: شديد الفَقار، ويكون مَثَلاً في القوَّة والقدرة، كما جاء «فساعِدُ اللَّهِ أشدُّ، ومُوْساه أَحَدُّ»؛ لأنَّ الحيوانَ إذا اشتدَّ مَحالُه كان منعوتاً بشدةِ القوةِ والاضطلاع بما يَعْجُزُ عنه غيرُه، ألا ترى إلى قولهم: «فَقَرَتْه الفاقِرة»[(٩)] وذلك أنَّ الفَقارَ عمودُ الظهرِ وقِوامُه».

---

(١) مخروم في الأصل.
(٢) تفسير غريب القرآن له ٢٢٦. وانظر: اللسان (محل).
(٣) تهذيب اللغة ٥/٩٥.
(٤) أي الواو. وانظر: الممتع ٢/٤٨٧.
(٥) المزود: وعاء الزاد.
(٦) البحر ٥/٣٧٦، المحتسب ١/٣٥٦، الشواذ ٦٦.
(٧) الكشاف ٢/٣٥٣.
(٨) مجمع الأمثال ١/٢٢٨.
(٩) الفاقرة: الداهية.

آ. (١٤) وقوله: ﴿له دعوةُ الحقّ﴾: من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، والأصل: له الدعوةُ الحقُّ كقوله: «ولَدارُ الآخرة[١]» على أحدِ الوجهين. وقال الزمخشري[٢]: «فيه وجهان، أحدُهما: أن تُضافَ الدعوةُ إلى الحق الذي هو نقيض الباطل، كما تُضاف الكلمةُ إليه في قوله «كلمة الحق»[٣]. والثاني: أن تُضافَ إلى الحق الذي هو اللهُ على معنى دعوةِ المَدْعُوِّ الحق الذي يسمع فيجيب». قال الشيخ[٤]: «وهذا الوجهُ الثاني لا يظهر؛ لأنَّ مآلَه إلى تقدير: لله دعوةُ الله كما تقول: لزيدٍ دعوةُ زيد، وهذا التركيبُ لا يَصِحُّ». قلت: وأين هذا ممَّا قاله الزمخشريُّ حتى يَرُدَّ عليه به؟

قوله: «والذين يَدْعُون» يجوز أن يُرادَ بالذين المشركون، فالواوُ في «يَدْعُون» عائده، ومفعولُه محذوفٌ وهو الأصنام، والواوُ في «لا يَسْتجيبون» عائدٌ على مفعول «يَدْعون» المحذوفِ، وعاد عليه الضمير كالعقلاء لمعاملتِهم إياه معاملتَهم. والتقدير: والمشركون الذين يَدْعُون الأصنام لا تستجيب لهم الأصنامُ إلا استجابةً كاستجابةِ باسطِ كَفَّيْه، أي: كاستجابة الماءِ مَنْ بَسَطَ كَفَّيْه إليه، يطلب منه أن يَبْلُغَ فاه، والماءُ جمادٌ لا يَشْعُر بِبَسْط كَفَّيْه ولا بعطشِه، ولا يَقْدِرُ أن يُجيبَه ويَبْلُغَ فاه، قال معناه الزمخشري[٥]. ولمَّا ذكر أبو البقاء[٦] قريباً من ذلك وقدَّر التقديرَ المذكور قال: «والمصدرُ في هذا التقدير مضافٌ

---

(١) الآية ١٠٩ من يوسف.

(٢) الكشاف ٢/٣٥٤.

(٣) قال بعد ذلك: «للدلالة على أن الدعوة ملابسة للحق مختصة به وأنها بمعزل عن الباطل...».

(٤) البحر ٥/٣٧٦.

(٥) الكشاف ٢/٣٥٤. وقال بعد ذلك: «وكذلك ما يدعونه جماد لا يحس بدعائهم ولا يستطيع إجابتهم».

(٦) الإملاء ٢/٦٣.

إلى المفعول كقوله: «لا يَسْأم الإنسان مِنْ دعاءِ الخير»[1]، وفاعلُ هذا المصدرِ مضمرٌ هو ضميرُ الماءِ، أي: لا يُجيبونهم إلا كما يُجيب الماءُ باسطَ كفِّه إليه، والإجابةُ هنا كنايةٌ عن الانقياد». / [٥٢٨/أ]

ويجوز أن يُرادَ بالذين الأصنامُ، أي: والآلهة الذين يَدْعُونهم مِنْ دونِ الله لا يستجيبون لهم بشيءٍ إلا استجابةً، والتقديرُ كما تقدَّم في الوجهِ قبلَه. وإنما جَمَعَهم جَمْعَ العقلاء: إمَّا للاختلاطِ؛ لأنَّ الآلهةَ عقلاءُ وجمادٌ، وإمَّا لمعاملتِهم إياها معاملةَ العقلاءِ في زعمهم، فالواوُ في «يَدْعُون» للمشركين، والعائدُ المحذوفُ للأصنام، وكذا واوُ «يستجيبون».

وقرأ اليزيديُّ[2] عن أبي عمرٍو «تَدْعُونَ» بالخطاب وهي مُقَوِّيَةٌ للوجهِ الثاني، ولم يذكرِ الزمخشريُّ[3] غيرَه.

قوله: «ليَبْلُغَ» اللامُ متعلقةٌ بـ «باسِط» وفاعلُ «ليبلُغَ» ضميرُ الماءِ.

قوله: «وما هو ببالغِه» في «هو» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه ضميرُ الماء. والهاء في «ببالغِه» للفم، أي: وما الماء ببالغٍ فيه. الثاني: أنه ضميرُ الفم، والهاء في «ببالغِه» للماء، أي: وما الفمُ ببالغٍ الماءِ؛ إذ كلٌّ واحدٍ منهما لا يبلُغُ الآخرَ على هذه الحالِ، فنسبةُ الفعلِ إلى كلٍّ واحدٍ وعدمُها صحيحتان. الثالث: أن يكون ضميرَ الباسط، والهاء في «ببالغه» للماء، أي: وما باسطُ كَفَّيْهِ إلى الماء ببالغٍ الماءَ. ولا يجوز[4] أن يكون «هو» ضميرَ الباسط، وفاعلُ «ببالغِه» مضمراً والهاء في «ببالغِه» للماء، لأنه حينئذٍ يكونُ

---

(١) الآية ٤٩ من فصلت.

(٢) البحر ٥/٣٧٦.

(٣) الكشاف ٢/٣٥٤.

(٤) انظر: الإملاء ٢/٦٣.

من باب [جَرَيان الصفةِ على غير مَنْ هي][1] له، ومتى كان كذا لـزِم إبرازُ الفـاعلِ فكـان التركيبُ هكـذا[2]: وما هو ببالغِـه الماءُ، فإن جَعَلْتَ الهاء في «ببالغِه» للماءِ جاز أن يكونَ « هو » ضميرَ الباسط كما تقدَّم تقريرُه.

والكافُ في «كباسطٍ»: إمَّا نعتٌ لمصدرٍ محذوف، وإمَّا حالٌ من ذلك المصدرِ كما تقدَّم تقريرُه غيرَ مرة[3].

وقال أبو البقاء[4]: «والكاف في «كباسط» إنْ جعلتَها حرفاً كان فيها ضميرٌ يعود على الموصوفِ المحذوفِ، وإنْ جعلْتَها اسماً لم يكن فيها ضميرٌ». قلت: وكونُ الكافِ اسماً في الكلام لم يَقُلْ به الجمهورُ، بل الأخفشُ[5]، ويعني بالموصوفِ ذلك المصدرَ الذي قدَّره فيما تقدَّم.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿وطَوْعاً وكرْهاً﴾**: إمَّا مفعولٌ مِنْ أجله، وإمَّا حال، أي: طائِعِين وكارهين، وإمَّا منصوبٌ على المصدر المؤكِّد بفعلٍ مضمر. وقرأ أبو مِجْلَز[6]: «والإيصال» بالياء قبل الصاد. وخرَّجها ابنُ جني[7] على أنه مصدرُ «آصَلَ» كضارَبَ، أي: دَخَل في الأصيل، كأَصْبَح، أي: دخل في الصباح.

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) لم يقل: وما الباسطُ ببالغٍ الماءُ الباسطَ. فالتقدير الممنوع أن تعيد الضمير في «ببالغه» على الباسط وتضمر في «بالغ» الفاعل، لأننا لو قدَّرنا ذلك وجب التصريح بالفاعل وهو في الآية لم يصنع ذلك.

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٤١.

(٤) الإملاء ٢/٦٣.

(٥) انظر المسألة في: الدر المصون ١/١٥٤. والأخفش في «معاني القرآن» لم يصرِّحْ باسمية الكاف في هذا الموضع.

(٦) البحر ٥/٣٧٨، الكشاف ٢/٣٥٥.

(٧) المحتسب ١/٣٥٦.

و «ظلالُهم» عطف على «مَنْ». و «بالغُدُوِّ» متعلِّقٌ بيَسْجُد، والباء بمعنىٰ في، أي: في هذين الوقتين.

آ. (١٦): وقرأ[1] الأخَوان وأبو بكر عن عاصم «يَسْتوي»[2] بالياء من تحتُ، والباقون بالتاء من فوق، والوجهان واضحان باعتبار أنَّ الفاعلَ مجازيُّ التأنيث، فيجوز في فِعْله التذكيرُ والتأنيثُ، كنظائرَ له مرَّتْ.

وقوله «أَمْ هَلْ» هذه «أم» المنقطعةُ، فتتقدَّر بـ «بل» والهمزةِ عند الجمهور، وبـ «بل» وحدَها عند بعضهم، وقد تقدَّم ذلك محرَّراً، وقد يَتَقَوَّى بهذه الآيةِ مَنْ يرىٰ تقديرَها بـ «بل» فقط بوقوع «هَل» بعدها، فلو قَدَّرْناها بـ «بل» والهمزةِ لزم اجتماعُ حرفَيْ معنىٰ، فتُقَدَّرها بـ «بل» وحدها ولا تقوية له، فإنَّ الهمزةَ قد جامَعَتْ «هل» في اللفظ كقول الشاعر[3]:

٢٨٥٠ـ .... أهلْ رَأَوْنا بوادِيْ القُفِّ ذي الأَكَمِ

فأَوْلَىٰ أن يجامِعَها تقديراً. ولقائلٍ أن يقول: لا نُسلِّمُ أنَّ «هل» هذه استفهاميةٌ بل بمعنى «قد»، وإليه ذهب جماعةٌ، وإن لم يجامِعْها همزةٌ كقوله تعالىٰ: «هل أتىٰ على الإنسان حِيْنٌ»[4]، أي: قد أتىٰ، فهنا أَوْلىٰ، والسماعُ قد وَرَدَ بوقوع «هل» بعد «أم» وبعدمِه. فمِنَ الأوَّلِ هذه الآيةُ، ومن الثاني

---

(١) السبعة ٣٥٨، التيسير ١٣٣، البحر ٥/٣٧٩، الحجة ٣٧٢، الإتحاف ٢/١٦١.

(٢) أي الثانية.

(٣) صدره:

سائلْ فوارسَ يربوعٍ بشَدَّتِنا

والبيت لزيد الخيل، وهو في المقتضب ١/٤٤، والخصائص ٢/٤٦٣، وابن يعيش ٨/١٥٢، والهمع ٢/٧٧، والدرر ٢/٩٥. والشَّدَّة: الحملة.

(٤) الآية ١ من سورة الإنسان.

ما بعدها[1] مِنْ قولِه: «أَم جَعَلوا»، وقد جمع الشاعرُ أيضاً بين الاستعمالين في قوله[2]:

٢٨٥١ـ هل ما عَلِمْتَ وما استُوْدِعْتَ مكتومُ
أم حَبْلُها إذ نَأَتْكَ اليومَ مَصْرومُ
أَمْ هَلْ كبيرٌ بكَىٰ لم يَقْضِ عَبْرَتَه
إثْرَ الأحبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

[٥٢٨/ب] / والجملةُ من قوله «خَلَقوا» صفةٌ لشركاء.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿أَوْدِيةٌ﴾**: هو جمعُ وادٍ، وجمعُ فاعِل على أَفْعِلَة، قال أبو البقاء[3]: «شاذٌّ، ولم نَسْمَعْه في غيرِ هذا الحرف، ووجهُه: أنَّ فاعِلاً قد جاء بمعنى فَعِيل، وكما جاء فَعِيل وأَفْعِلَة كجَرِيْب[4] وأَجْرِبَة، كذلك فاعِل»، قلت: قد سُمع فاعِل وأَفْعِلة في حرفين آخرين، أحدُهما: قولهم: جائز[5] وأجْوِزَة، والثاني: ناحِية وأَنْحِية[6].

قوله: «بقَدَرها» فيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «سالَتْ»، والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «أَوْدية». وقرأ العامَّةُ بفتح الدال، وزيد[7] بن علي والأشهب العقيلي وأبو عمرو في روايةٍ بسكونها، وقد تقدَّم ذلك في سورة البقرة[8].

---

(١) أي في الآية التي يعربها.
(٢) البيتان لعلقمة بن عبدة، وهما في ديوانه، وسيبويه ١/٤٨٧، والشجري ٢/٣٣٤، وابن يعيش ٤/١٨، والمفضليات ٣٩٧، والمشكوم: المجازى.
(٣) الإملاء ٢/٦٣.
(٤) الجريب: مكيال.
(٥) الجائز من البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. وانظر: اللسان (جوز).
(٦) الناحية: الجانب، وثمة نادٍ وأندية.
(٧) الإتحاف ٢/١٦١، البحر ٥/٣٨١. (٨) انظر: الدر المصون ٢/٤٨٨.

و «احتمل» بمعنى حَمَل فافْتَعَلَ بمعنى المجرد، وإنما نكَّر الأودية وعَرَّف السيلَ؛ لأنَّ المطر يَنْزِل في البِقاع على المناوبة، فتسيلُ بعضُ أوديةِ الأرض دونَ بعض، وتعريفُ السيل لأنه قد فُهِم من الفعل قبله وهو «فسالَتْ» وهو لو ذُكِر لكان نكرةً، فلمَّا أُعيد أُعِيدَ بلفظِ التعريفِ نحو: «رأيت رجلاً فأكرمت الرجلَ» [والزَّبَد: وَضَرُ الغَلَيان وخَبَثُه][1] قال النابغة[2]:

٢٨٥٢ـ فما الفُراتُ إذا هَبَّ الرياحُ له
تَرْمي غوارِبُه العِبْرَيْنِ بالزَّبَدِ

وقيل: هو ما يَحْتمله السَّيلُ مِنْ غُثاءٍ ونحوه، وما يرمي به [على] ضفَّته من الحَباب[3]. وقيل: هو ما يَطْرحُه الوادي إذا جاش ماؤه، وارتفعت[4] أمواجُه. وهي عباراتٌ متقاربة. والزُّبَد: المستخرجُ من اللبن. قيل: مشتقٌّ مِنْ هذا لمشابَهَتِه إياه في اللون، ويقال: زَبَدْتُه زَبْداً، أي: أعطيته مالاً، يُضرب به المثلُ في الكثرةِ، وفي الحديث: «غُفِرَتْ له ذنوبُه وإن كانتْ مِثْلَ زَبَد البحر»[5].

قوله: «ومِمَّا يُوْقِدون» هذا الجارُّ [خبر مقدَّمٌ، ومبتدَؤه «زَبَدٌ»][6]. و «مثلُه» صفةُ المبتدأ، والتقدير: ومن الجواهرِ التي هي كالنحاس والذهب

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) ديوانه ٢٢، والبحر ٣٥٨/٥. وغواربه: أمواجه مفرده: غارب، وغارب كل شيء: ما ارتفع منه. وعِبْراه: شطَّاه، مفرده عِبْر.

(٣) الحباب: ما يظهر على وجه الماء من أثر الريح، أو الفقاقيع.

(٤) قوله «وارتفعت» مخروم في الأصل.

(٥) رواه البخاري: فتح الباري ١١/ ٢٠٦، ٨٠ كتاب الدعوات، ٦٥ فضل التسبيح، وأحمد ١٥٨/٢، وابن ماجة ١٢٥٣/٢، ٣٣ كتاب الأدب، ٥٦ فضل التسبيح..

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

والفضة زَبَدٌ، أي: خَبَثٌ مثلُه، أي: مثلُ زَبَدِ الماء، ووجهُ المماثلةِ: أنَّ كلًّا منهما ناشئٌ مِن الأَكْدار.

وقَرَأَ[1] الأخَوانِ وحفصٌ «يُوقِدُوْن» بالياء من تحت، أي: الناسُ، والباقون بالتاء مِنْ فوقُ على الخطاب.

و «عليه» متعلقٌ بـ «يُوْقِدون». وأمَّا «في النار» ففيه وجهان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بـ يوقِدون، وهو قول الفارسيِّ[2] والحوفيِّ وأبي البقاء[3]. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف، أي: كائناً أو ثابتاً، قاله مكي[4] وغيره. ومنعوا تعلُّقه بـ«يُوْقِدون» لأنهم زعموا أنه لا يُوْقَد على شيء إلا وهو في النار، وتعليقُ حرفِ الجر بـ «يُوْقِدون» يقتضي تخصيصَ حالٍ من حالٍ أخرىٰ. وهذا غيرُ لازمٍ. قال أبو علي[5]: «قد يُوْقَد على الشيء وإن لم يكنْ في النارِ، كقوله تعالىٰ: «فَأَوْقِدْ لي يا هامانُ على الطِّين»[6] والطِّين لم يكن فيها، وإنما يُصيبُه لَهَبُها، وأيضاً فقد يكونُ ذلك على سبيلِ التوكيدِ كقوله تعالىٰ: «ولا طائرٍ يَطيرُ بجناحَيْه»[7].

قوله: «ابتغاءَ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه مفعولٌ مِنْ أجله. والثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أي: مُبْتَغِين حِلْيةً، و «حِلْيةٍ» مفعولٌ معنًى. «أو متاعٍ» نَسَقٌ على «حِلْيةٍ»، فالحلْيَةُ ما يُتَزَيَّن به، والمَتَاع: ما يَقْضُون به

---

(١) السبعة ٣٥٨، الحجة ٣٧٣، التيسير ١٣٣، البحر ٣٨١/٥، الإتحاف ١٦٢/٢.
(٢) الحجة (خ) ٢٩٤/٣.
(٣) الإملاء ٦٣/٢.
(٤) ليس في «المشكل» و «الكشف» إشارة إلى ذلك.
(٥) الحجة (خ) ٢٩٤/٣.
(٦) الآية ٣٨ من القصص.
(٧) الآية ٣٨ من الأنعام.

حوائِجَهم كالمَساحي[1] من الحديد ونحوِها. و «مِنْ» في قوله «ومِمَّا يُوْقِدون» تحتمل وجهين، أحدُهما: أن تكونَ لابتداءِ الغايـة، أي: ومنه ينشـأ زَبَدٌ مثـلُ زَبَدِ الماء. والثاني: أنها للتبعيض، بمعنىٰ: وبَعْضُه زَبَدٌ.

قوله: «جُفاءً» حال. والجُفَـاءُ: قال ابن الأنبـاري: «المتفرِّقُ». يقـال: جَفَـأَتِ الريـحُ السحـابَ، أي: قَطَعَتْـه وفَرَّقتـه. وقيل: الجُفـاء: ما يَـرْمي به السَّيْلُ. يُقال: جَفَأَتِ القِدْرُ بزَبَدِها تَجْفَأُ، وجَفَأَ السَّيْلُ بـزَبَدِه وأَجْفَـأَ وأَجْفَلَ، وباللام قرأ رُؤبة بن العجاج[2]. قال أبو حاتم: «لا يُقرأ بقراءةِ رؤبة، لأنه كان يأكلُ الفارَ» يعني أنه أعرابـيٌّ جافٍ. قلت: قد تقدَّم ثنـاءُ الزمخشـري[3] عليه أولَ البقرة، وذِكْرُ فصاحتِه. وقد وجَّهوا قراءَتَه بأنها مِنْ أَجْفَلَتِ الـريـحُ الغنمَ، أي: فَرَّقَتْه قِطَعاً فهي في المعنى كقراءةِ العامَّة بالهمزة.

وفي همزة «جُفاء» وجهان، أظهرُهمـا: أنها أصـلٌ لثبوتِهـا في تصاريف هذه المادةِ كما رأيتَ. والثاني: بدلٌ من واو، وكأنه مختارُ أبـي البقـاء[4] وفيه نظرٌ؛ لأنَّ مادة جفا يَجْفُو لا يليق معناها هنا، والأصلُ عدمُ الاشتراكِ.

قـوله: «كـذلك يَضْـرِب» / الكـافُ في محـل نصبٍ، أي: مثـلَ ذلـك الضَّرْبِ يَضْرِب. [٥٢٩/أ]

آ. (١٨) **قـولـه تعـالى: ﴿لِلَّذين استجـابـوا﴾**: فيـه وجهـان، أحدُهما: أنه متعلقٌ بـ «يَضْرِب» وبه بدأ الـزمخشريُّ[5]. قـال: «أي: كذلـك يضرب الأمثالَ للمؤمنين الـذين استجابـوا، وللكافـرين الذين لم يَسْتَجيبـوا».

---

(١) المِسْحاة: أداة تُقْشَر بها الأرض وتجرف.

(٢) البحر ٥/٣٨٢، والقرطبي ٩/٣٠٥، والشواذ ٦٦.

(٣) الكشاف ١/٢٦٤.

(٤) الإملاء ٢/٦٣.

(٥) الكشاف ٢/٣٥٦.

والحُسْنىٰ صفةٌ لمصدرِ «استجابوا»، أي: استجابوا الاستجابةَ الحُسْنىٰ. وقوله: «لو أنَّ لهم ما في الأرض» كلامٌ مبتدأٌ في ذِكْر ما أعَدَّ لغيرِ المستجيبين». قال الشيخ[1]: «والتفسيرُ الأولُ أَوْلىٰ» يعني به أنَّ «للذين» خبرٌ مقدَّم، و«الحُسْنىٰ» مبتدأ مؤخر كما سيأتي إيضاحُه.

قال: «لأن فيه ضَرْبَ الأمثالِ غيرُ مقيَّدٍ بمثل هذين، واللَّهُ تعالىٰ قد ضَرَبَ أمثالاً كثيرةً في هذين وفي غيرِهما، ولأنَّ فيه ذِكْرَ ثواب المستجيبين، بخلاف قولِ الزمخشريِّ، فكما ذَكَر ما لغير المستجيبين من العقاب ذَكَر ما للمستجيبين من الثَّواب؛ ولأنَّ تقديرَه بالاستجابة الحُسْنَىٰ مُشْعِرٌ بتقييدِ الاستجابة، ومقابِلُها ليس نفيَ الاستجابةِ مطلقاً، إنما مقابِلُها نفيُ الاستجابةِ[2] الحسنى، واللَّهُ تعالىٰ قد نفىٰ الاستجابةَ مطلقاً، ولأنَّه على قولِه يكون قولُه «لو أنَّ لهم ما في الأرض» مُفْلَتاً أو كالمُفْلَتِ[3]؛ إذ يصير المعنىٰ: كذلك يَضْرِبُ اللَّهُ الأمثالَ للمؤمنين وللكافرين لو أنَّ لهم ما في الأرض، فلو كان التركيبُ بحرفٍ رابطٍ «لو»[4] بما قبلَها زال التفلُّت، وأيضاً فيُوهِمُ الاشتراكَ في الضمير، وإن كان تخصيصُ ذلك بالكافرين معلوماً».

قلت: قوله «لأنَّ فيه ضربَ الأمثال غيرُ مقيَّدٍ» ليس في قول الزمخشري ما يقتضي التقييدَ. وقوله: «ولأنَّ فيه ذِكْرَ ثوابِ المستجيبين» إلى آخره، ما ذكره الزمخشري أيضاً يُؤْخذ مِنْ فحواه ثوابُهم. وقوله «واللَّهُ تعالىٰ نفىٰ الاستجابة مطلقاً» ممنوعٌ؛ بل نفى تلك الاستجابةَ الأولى، لا يُقال: فَثَبَتَتْ استجابةٌ غيرُ حسنىٰ؛ لأنَّ هذه الصفةَ لا مفهومَ لها؛ إذ الواقعُ أنَّ الاستجابةَ

---

(١) البحر ٥/٣٨٣.

(٢) قوله «الاستجابة» مخروم في الأصل.

(٣) قوله «كالمفلت» مخروم في الأصل.

(٤) قوله «لو بما قبلها» مخروم في الأصل.

لله لا تكون إلا حُسْنىٰ. وقوله: «يصيرُ مُفْلَتاً» كيف يكون مُفْلَتاً مع قول الزمخشري: [كلامٌ] مبتدأً في ذِكْر ما أعدَّ لهم؟ وقوله: «وأيضاً فيوهِمُ الاشتراك» كيف يُتَوَهَّمُ هذا بوجه من الوجوه؟ وكيف يقول ذلك مع قوله «وإنْ كان تخصيصُ ذلك بالكافرين معلوماً» فإذا عُلِم كيف يُتوهَّم؟

والوجه الثاني: أن يكونَ «للذين» خبراً مقدَّماً، والمبتدأ «الحُسْنىٰ»، و «الذين لم يَسْتجيبوا» مبتدأٌ، وخبرُه الجملةُ الامتناعيةُ بعده. ويجوز على الوجه الأول أن يكون «والذين لم يستجيبوا» مبتدأً، وخبره الجملةُ الامتناعية بعده، وإنما خصَّ بضرب الأمثال الذين استجابوا، لانتفاعِهم دونَ غيرِهم.

آ. **(١٩) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ﴾**: كقوله: «أَفَلَمْ» وقد تقدَّم تقريرُ القولين فيه، ومذهب الزمخشري[1] فيه بُعْدٌ هنا.

آ. **(٢٠) قوله تعالى: ﴿الذين يُوْفُون﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لأُوْلي أو بدلاً منه أو بياناً له، أو مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أو منصوباً على إضمار فِعْلٍ، كلاهما على المدح، أو هو مرفوعٌ بالابتداء، وما بعده عطفٌ عليه. و «أولئك لهم عُقْبَىٰ الدار» خبره.

آ. **(٢٢) قوله تعالى: ﴿ابتِغاءَ وجهِ﴾**: يجوز أن يكونَ مفعولاً له وهو الظاهرُ، وأن يكونَ حالاً، أي: مُبْتَغِين، والمصدرُ مضافٌ لمفعوله.

قوله: «عُقْبَىٰ الدارِ» يجوز أن يكونَ مبتدأً، خبرُه الجارُّ قبله، والجملةُ خبرُ «أولئك»، ويجوز أنْ يكونَ «لهم» خبرَ «أولئك» و «عُقْبىٰ» فاعلٌ بالاستقرار.

---

(١) مذهب الزمخشري تقدير فعل قبل الفاء عطف عليه ما بعده والهمزة في موضعها غير منوي بها التأخير. انظر: الدر المصون ١/٣٢٨، والزمخشري في هذا الموضع لم يقدِّرْ شيئاً.

آ. (٢٣) **قوله تعالى: ﴿جناتُ عَدْنٍ﴾**: يجوز أن يكون بدلاً مِنْ «عقبى»، وأن يكونَ بياناً، وأن يكونَ خبر مبتدأ مضمر، وأن يكون مبتدأً خبرُه «يَدْخُلونها» وقرأ النخعيُّ[1] «جنةُ» بالإفراد. وتقدَّم الخلافُ في «يَدْخُلونها»[2].

والجملةُ مِنْ «يَدْخُلونها» تحتمل الاستئنافَ أو الحاليةَ المقدرةَ.

قوله: «وَمَنْ صَلَحَ» يجوز أن يكونَ مرفوعاً عطفاً على الواو، وأغنى الفصلُ بالمفعول عن التأكيد بالضمير المنفصل، وأن يكونَ منصوباً على المفعولِ معه، وهو مرجوحٌ.

وقرأ[3] ابن أبي عبلة «صَلُحَ» بضم اللام، وهي لغةٌ مَرْجوحة.

قوله: «مِنْ آبائهم» في محلِّ الحال مِنْ «مَنْ صَلَح» و«مِنْ» لبيان الجنس. وقرأ[4] عيسى الثقفي «وذُرِّيَّتِهم» بالتوحيد.

قوله: «سلامٌ» الجملةُ محكيَّةٌ بقولٍ مضمر، والقولُ المضمرُ حالٌ مِنْ فاعلِ «يَدْخُلون»، أي: يَدخُلون قائلين.

[٥٢٩/ب]

/ قوله: «بما صَبَرْتم» متعلِّقٌ بما تعلَّق به «عليكم»، و«ما» مصدريَّةٌ، أي: بسبب صَبْركم. ولا يتعلَّقُ بـ«سلامٌ» لأنه لا يُفْصَل بين المصدرِ ومعمولِه بالخبر.

---

(١) البحر ٥/٣٨٦.
(٢) يعني بذلك الخلافَ بين البصريين والكوفيين إذا جرى الوصف على غير من هو له فهل يجب إبراز الضمير؟
(٣) البحر ٥/٣٨٧، الكشاف ٢/٣٥٨.
(٤) البحر ٥/٣٨٧.

قاله أبو البقاء[1]. وقال الزمخشري[2]: «ويجوز أن يتعلَّق بـ «سلام»، أي: نُسَلِّم عليكم ونُكْرمكم بصبركم»، ولمَّا نقله عنه الشيخ[3] لم يَعْترض عليه بشيء. والظاهرُ أنه لا يُعْتَرَض عليه بما تقدَّم؛ لأنَّ ذلك في المصدر المؤول بحرف مصدري وفعل، وهذا المصدرُ ليس من ذلك. والباءُ: إمَّا سببيَّةٌ كما تقدَّم، وإمَّا بمعنى بَدَل، أي: بَدَلَ صبركم، أي: بما احتملتم مَشاقَّ الصبر. وقيل: «بما صَبَرْتُم» خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هذا الثوابُ الجزيل بما صبرتم.

وقرأ الجمهور «فنِعْمَ» بكسرِ النونِ وسكونِ العين، وابن يعمر[5] بالفتحِ والكسر، وقد تقدَّم أنها الأصلُ كقوله[6]:

٢٨٥٣ـ .... نَعِمَ السَّاعُون في القومِ الشُّطُرْ

وابنُ وثاب بالفتح والسكون، وهي تخفيفُ الأصلِ، ولغةُ تميم تسكينُ عينِ فَعِل مطلقاً. والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ، أي: الجنة.

آ. (٢٥) **قوله تعالىٰ: ﴿والذين يَنْقُضُون﴾**: مبتدأ، والجملةُ مِنْ قوله «أولئك لهم اللعنةُ» خبرُه. والكلامُ في اللعنةِ كالكلامِ في «عُقْبىٰ الدار»[7].

---

(١) الإملاء ٢/٦٤.

(٢) الكشاف ٢/٣٥٨. (٣) البحر ٥/٣٨٧.

(٤) انظر لغات «نعم» في الخزانة ٤/١٠١.

(٥) البحر ٥/٣٨٧، المحتسب ١/٣٥٦.

(٦) البيت لطرفة وصدره:

خالتي والنفس قدماً إنهمْ

وهو في ديوانه ٧٢، والمحتسب ١/٣٥٧، والخزانة ٤/١٠١. والشطر: مفردها شطير، يعني الغرباء. (٧) من الآية ٢٢.

آ. (٢٦) وقرأ[١] زيدُ بنُ عليّ «ويَقْدُر» بضم العين.

قوله: «وفَرِحوا» هذا استئنافُ إخبار. وقيل: بل [هو عطفٌ على صلةِ «الذين»][٢] قبله. وفيه نظرٌ: من حيث الفصلُ بين أبعاضِ الصلةِ بالخبر، وأيضاً فإنَّ هذا ماضٍ وما قبله مستقبلٌ، ولا بد من التوافق في الزمان[٣]، إلا أن يُقال: المقصودُ استمرارُهم[٤] بذلك، وإنَّ الماضي متى وقع صلةً صَلَحَ للمُضِيِّ والاستقبال.

قوله: «وما الحياةُ الدنيا في الآخرة»، أي: في جنب الآخرة. وهذا الجارُّ في موضع الحال تقديرُه: وما الحياةُ القريبةُ كائنةً في جنب الآخرة إلا متاعٌ، ولا يجوز تعلُّقُه بالحياة ولا بالدنيا لأنهما لا يقعان في الآخرة.

آ. (٢٧) والضميرُ في «عليه» عائدٌ على الله تعالى، أي: إلى دينِهِ وشَرْعه. وقيل: على الرسول. وقيل: على القرآن.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿الذين آمنوا وتطمئنُّ﴾: يجوز فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكون مبتدأً خبرُه الموصولُ الثاني[٥]، وما بينهما اعتراضٌ. [الثاني: أنه بدلٌ][٦] مِنْ «مَنْ أناب». الثالث: أنه عطفُ بيانٍ له. الرابع: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ. الخامس: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعل.

قوله: «بذِكْرِ الله» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «تطمئنُّ» فتكون الباءُ سببيةً، أي:

---

(١) البحر ٥/٣٨٨.

(٢) وهو قوله «والذين ينقضون»، وما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) هذا الشرط غير واردٍ في الصلات المعطوفة

(٤) مخروم في الأصل.

(٥) وهو قوله «الذين آمنوا».

(٦) مخروم في الأصل.

بسبب ذِكْر الله. وقال أبو البقاء[1]: «ويجوز أن يكونَ مفعولاً به، أي: الطمأنينةُ تَحْصُل بذِكْر الله، الثاني[2]: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «قلوبُهم»، أي: تطمئنُّ وفيها ذِكْرُ اللَّهِ».

آ. (٢٩) قوله تعالىٰ: ﴿الذين آمَنوا وعَمِلوا﴾: فيه أوجه: أن يكونَ بدلاً من «القلوبُ» على حَذْفِ مضاف، أي: قلوب الذين آمنوا، وأن يكونَ بدلاً مِنْ «مَنْ أناب»، وهذا على قولِ مَنْ لم يجعلِ الموصولَ الأول بدلاً مِن «مَنْ أناب»، وإلا كان يَتَوالَىٰ بدلان. وأن يكونَ مبتدأً، و«طُوْبَىٰ لهم» جملةٌ خبرية. وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمر. وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ. والجملةُ مِنْ «طُوْبَىٰ لهم» على هذين الوجهين حالٌ مقدَّرة، العاملُ فيها «آمَنُوا وعَمِلوا».

وواوُ «طُوْبَىٰ» منقلبةٌ عن ياءٍ لأنها من الطِّيب، وإنما قُلِبَتْ لأجلِ الضمة قبلها[3] كمُوْسِر ومُوْقِن من اليُسْر واليقين. واختلفوا فيها: فقيل: هي اسمٌ مفردٌ مصدر كبُشْرى ورُجْعى، مِنْ طاب يطيب. وقيل: بل هي جمعُ «طَيِّبة» كما قالوا: كُوْسَىٰ في جمع كَيِّسَة، وضُوْقَىٰ في جمع ضَيِّقة. ويجوز أن يقال: «طِيْبىٰ» بكسر الفاء وكذلك الكِيْسَىٰ والضِيقَىٰ. وهل هي اسمٌ لشجرةٍ بعينِها أو اسمٌ للجنة بلغةِ الهند أو الحبشة؟ خلافٌ مشهور.

وجاز الابتداءُ بـ «طُوْبَىٰ»: إمَّا لأنها عَلَمٌ لشيءٍ بعينه، وإمَّا لأنها نكرةٌ في معنى الدعاء كسَلام عليك ووَيْل له، كذا قال سيبويه[4]. وقال ابن مالك: «إنه

---

(١) الإملاء ٢/٦٤.

(٢) أي مما أجازه أبو البقاء.

(٣) وكونها اسماً. انظر: الممتع ٢/٤٩٣.

(٤) الكتاب ١/١٦٦.

يُلتزم رَفْعُها بالابتداء، ولا تدخُلُ عليها نواسِخُه». وهذا يَـرُدُّ عليه: أنَّ بعضَهم جعلها في هذه الآيةِ منصوبـةً بإضمـارِ فِعْلٍ، أي: وجَعَـلَ لهم طُوْبَـىٰ، وقـد يَتَأَيَّد ذلك بقراءةِ[1] عيسى الثقفي «وحُسْنَ مـآب» بنصب النون. قـال[2]: «إنه معـطوفٌ على «طُوْبَىٰ»، وإنهـا في مـوضـع نَصْبٍ». قـال ثعلب: «وطُـوْبَـىٰ على هـذا مصدرٌ كمـا قالـوا: سُقْياً». وخَـرَّج هذه القـراءةَ صاحبُ «اللوامـح» على النـداء كـ «يـا أَسَفـا»[3] على الفَـوْت[4]، يعني أنَّ «طُـوْبَـىٰ» تضـاف للضمير، واللام/ مقحمةٌ، كقوله[5]: [٥٣٠/أ]

٢٨٤٥ـ . . . . يا بُؤْسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأقـوامِ

و[قـولـه][6]:

٢٨٥٥ـ يـا بُـوسَ لِـلحَـرْبِ الـتـي وَضَعَتْ أراهِطَ فـاستـراحـوا

ولذلك سقط التنوينُ مِنْ «بؤس» كأنه قيل: يا طِيْباهم، أي: مـا أطيبَهم وأحسنَ مـآبَهم. قـال الـزمخشـري[7]: «ومعنى طُـوْبَـىٰ لـك: أَصَبْتَ خيـراً وطِيباً، ومحلُّها النصبُ أو الرفـع كقولك: طِيباً لك وطِيبٌ لك، وسلاماً لـك، وسلامٌ لك، والقـراءةُ في قولـه: «وحُسن مآب» بـالنصب والرفـع تـدلُّك على مَحَلَّيْها، واللامُ في «لهم»[8] للبيـان، مثلها في «سَقْيـاً لك». فهـذا يدلُّ على أنها تتصرَّفُ ولا تلزم الرفـعَ بالابتداء.

---

(١) البحر ٥/٣٩٠، والإتحاف ٢/١٦٢.
(٢) نسب أبو حيان هذا القول لثعـلب. البحر ٥/٣٩٠.
(٣) الآية ٨٤ من يوسف.
(٤) أي ينـدب ما فاته.
(٥) تقدم برقم (٤٠٠).
(٦) تقدم برقم (٢٧٠٠).
(٧) الكشاف ٢/٣٥٩.
(٨) الأصل: «لك» وهو سهو.

وقرأ[1] مَكْوَزَةُ الأعرابي «طِيْبَىٰ» بكسرِ الطاء لِتَسْلَمَ الياءُ نحو: بِيْض[2] ومَعِيْشة[3].

وقُرِىء[4] «وحُسْنَ مآبٌ» بفتح النون ورفع «مآب» على أنه فعلٌ ماضٍ، أصلُه «حَسُن» فنُقِلَت ضمةُ العينِ إلى الفاءِ قَصْداً للمدح، كقولهم[5]:

٢٨٥٦ـ .... حُسْنَ ذا أَدَبا

و «مَآبٌ» فاعلُه.

آ. (٣٠) قوله تعالىٰ: ﴿كذلك أرْسلْناك﴾: الكافُ في محلِّ نصبٍ كنظائرها. قال الزمخشري[6]: «مثلَ ذلك الإرسالِ أَرْسلناك، يعني: أرسلْناك إرسالاً له شأن». وقيل: الكافُ متعلقةٌ بالمعنىٰ الذي في قوله «إنَّ

---

(١) في البحر ٥/٣٩٠ «بكرة»، وفي الكشاف ٢/٣٥٩ ـ كما في السمين ـ «مكوزة»، وفي الشواذ ٦٧ «مكورة» ولم أقف عليه.

(٢) أصلها «بُيْض» جمع أبيض كصُفْر جمع أصفر، ولو لم تكسر الباء لقلنا: بُوض. الممتع ٤٥٨.

(٣) تابع السمينُ الزمخشريَّ في هذا المثال، ولعله لا يصحُّ لأنَّ أصلَها مَعْيِشَة، نُقِلَتْ كسرة الياء إلى العين الساكنة فأين تغيير الضم إلى الكسر؟

(٤) البحر ٥/٣٩٠.

(٥) تمامه:

لم يَمْنَعِ الناسُ مني ما أردْتُ وما ... أعطيهُمُ ما أرادوا حُسْنَ ذا أدبا

وهو لسهم بن حنظلة الغنوي، في اللسان «حسن»، والأصمعيات ٥٦، والخزانة ٤/١٢٣.

(٦) الكشاف ٢/٣٥٩.

اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يشاء ويَهْدي»[1]، أي: «كما أنفذ اللَّهُ هذا كذلك أرسلناك»[2]. وقال ابن عطيـة[3]: «الذي يـظهر لي أن المعنى: كمـا أَجْرَيْنـا العادةَ بـأنَّ الله يُضِلُّ ويَهْدِيْ لا الآياتِ المقترحةَ، فكذلك أيضاً فَعَلنا في هذه الأمَّةِ: أرسَلْناك إليها بوحيٍ لا بآيات مقترحة».

وقـال أبو البقـاء[4]: «كذلـك» [التقديـرُ:][5] الأمر كـذلك فجعلهـا في مـوضـعِ رفـعٍ. وقـال الحـوفي: «الكـافُ للتشبيـه في مـوضـع نصب، أي: كفِعْلِنا الهدايةَ والإِضلال». والإِشارةُ بـ «ذلك» إلى مـا وَصَفَ به نفسَـه مِنْ أنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يشاء ويَهْدِي مَنْ يشاء.

قـولـه: «قـد خَلَتْ» جملةٌ [في محـلِّ جـرٍّ صفـةً][6]. و «لتتلُوَ» متعلِّقٌ بـ «أَرْسَلْناك».

قوله: «وهم يكفرون» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ استئنـافيةً وأن تكـونَ حاليةً، والضميرُ في «وهم» عائـدٌ على «أمة» من حيث المعنى، ولـو عاد على لفـظِها لكـان التركيبُ «وهي تكفـر». وقيل: الضميـرُ عائـدٌ على «أُمَّـة» وعلى «أُمَم». وقيل: على الذين قالوا: «لولا أُنْزِل»[7].

آ. **(٣١) قوله تعالى: ﴿ولو أنَّ قرآناً﴾**: جـوابُها محـذوفٌ، أي: لكـان هذا القـرآنُ، لأنه في غـايـة مـا يكـونُ من الصحـة. وقيـل: تقـديـرُه:

---

(١) الآية ٢٧.

(٢) ذكر ابن عطية هذا القول في تفسيره ٨/١٦٩.

(٣) المحرر ٨/١٦٩.

(٤) الإملاء ٢/٦٤.

(٥) زيادة من (ش) والإملاء.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٧) في الآية ٢٧.

لمـا آمنـوا. ونُقِـل عن الفـراء[1] أنَّ جـوابَ «لـو» هي الجملة مِنْ قـولِـه «وهم يكفُـرون» ففي الكلامِ تقـديمٌ وتأخيـرٌ، وما بينهمـا اعتراضٌ. وهـذا في الحقيقـة دالٌّ على الجوابِ. وإنمـا حُذِفَت التـاءُ في قولـه «وكُلِّم به المَـوْتىٰ» وثَبَتَتْ في الفعلَيْن قبله لأنـه من باب التغليب؛ لأنَّ «المَـوْتىٰ» يشمل المـذكـرَ والمؤنث[2].

قـوله: «أَفَلَمْ يَيْئَس الـذين» أصلُ اليَـأْسِ: قَـطْـعُ الـطمـعِ عن الشيء والقُنـوطُ فيه. واختلف النـاسُ فيه ههنـا: فقال بعضهم: هـو هنا على بـابـه، والمعنىٰ: أفلم يَيْئَسِ الذين آمنوا من إيمانِ الكفَّار من قريش، وذلك أنهم لَمَّا سألوا هذه الآياتِ طَمِعوا في إيمانِهم وطلبـوا نزولَ هـذه الآيات ليؤمِنَ الكفـار، وعَلِم اللَّهُ أنهم لا يؤمنون فقال: أفلم يَيْئَسوا من إيمانهم، قاله الكسائي. وقال الفراء[3]: «أَوْقَـعَ الله للمؤمنين أنْ لو يشاء اللَّهُ لهدىٰ الناسَ جميعاً فقال: أفلم يَيْئَسـوا عِلْماً، يقـول: أَيْئَسهم العِلْم مضمراً، كمـا تقـول في الكـلام: يَئِست منك أن لا تفلـح، كأنه قال: عَلِمـه علماً»، قال: فَيَئِسْتُ بمعنى عَلِمَت، وإنْ لم يكنْ قد سمـع، فإنه يتوجَّه إلى ذلك بالتأويل».

وقال ابن عطية[4]: «ويحتمل أن يكونَ «اليأسُ» في هذه الآية على بابه، وذلـك: أنه لمَّـا أبْعَدَ إيمـانَهم في قولـه: «ولـو أنَّ قـرآنـاً» على التـأويلين في المحذوفِ المقدَّر قـال في هذه: أفلم يَيْئَسِ المؤمنـون من إيمانِ هؤلاءِ عِلْمـاً منهم أن لو يشاء اللَّهُ لهدَىٰ الناسَ جميعاً».

---

(١) معاني القرآن ٦٣/٢.

(٢) الأقرب أن يقول: إن جمـع التكسير يجوز في فعله التأنيث والتذكير.

(٣) معاني القرآن ٦٣/٢.

(٤) المحرر ١٧٢/٨.

وقال الزمخشري[1]: «ويجوز أن يتعلَّقَ «أنْ لو يشاء» بـآمَنوا على: أولم يَقْنَطْ عن إيمانِ هؤلاءِ الكَفَرةِ الذين آمنوا بأن لو يشاءُ اللَّهُ لهدىٰ النـاسَ جميعاً ولهداهم» وهذا قد سبقه إليه أبو العباس.

[٥٣٠/ب] وقال الشيخ[2]: «ويُحْتَمَلُ عندي وجهٌ آخرُ غيرُ الذي/ ذكروه: وهو أنَّ الكـلامَ تامٌّ عنـد قولـه «أفلم يَيْئَس الذين آمنـوا» وهـو تقـريـرٌ، أي: قـد يَئِس المؤمنـون من إيمان المعـاندين، و«أنْ لـو يشاءُ اللَّهُ» جـوابُ قَسَمٍ محذوفٍ، أي: وأُقْسِمُ لو يشاء الله لهـدىٰ الناس جميعـاً، ويدلُّ على هـذا القَسَمِ وجودُ « أنْ » مـع « لو »، كقولِ الشاعر[3]:

٢٨٥٧ـ أَمَـا والـلَّـهِ أنْ لـو كـنـتَ حُـرَّاً
ومـا بـالـحُـرِّ أنـت ولا الـقَـمِـيـنِ

وقول الآخر[4]:

٢٨٥٨ـ فـأُقـسِـمُ أنْ لَـوِ الـتـقـيـنـا وأنـتُـمُ
لـكـان لكـم يـومٌ من الـشـرِّ مـظلِمُ

وقـد ذكر سيبـويه[5] أنَّ «أنْ» تـأتي بعد القَسَم، وجعلهـا ابنُ عصفـور[6] رابطةً للقَسَم بالجملة المُقْسَمِ عليهـا.

---

(١) الكشاف ٢/٣٦١.
(٢) البحر ٥/٣٩٢.
(٣) لم أهتـد إلى قـائله وهـو في المغني ٥٠، وشـرح التصريح ٢/٢٣٣، ويـروى «ولا العتيقِ».
(٤) البيت للمسيب بن علس، وهـو في الكتاب ١/٤٥٥، وابن يعيش ٩/٩٤، والخـزانة ٤/٢٢٤، والمغني ٥٠، وشرح التصريح ٢/٢٣٣.
(٥) الكتاب ١/٤٥٥.
(٦) شرح جمل الزجاجي له ١/٥٢٨.

وقال بعضُهم: «بل هو هنا بمعنى عَلِمَ وتَبَيَّن. قال القاسم بن معن[1] وهو من ثقاتِ الكوفيين: «هي لغة هوازن»[2]. وقال ابن الكلبي: «هي لغةُ حيِّ من النَّخَع[3]، ومنه قولُ رباح بن عدي[4]:

٢٨٥٩ـ ألم يَيْئَسِ الأقوامُ أني أنا ابنُهُ وإن كنتُ عن أرضِ العشيرةِ نائيا

وقول سحيم[5]:

٢٨٦٠ ـ أقولُ لهم بالشِّعْبِ إذ يَأْسِرُونني
ألم تَيْئَسُوا أني ابنُ فارسِ زَهْدَمِ

وقول الآخر[6]:

٢٨٦١ـ حتى إذا يَئِسَ الرُّماةُ وأَرْسَلوا
غُضْفاً دواجنَ قافِلاً أعْصامُها

وردَّ الفراء[7] هذا وقال: «لم أَسْمَعْ يَئِسْتُ بمعنى عَلِمْتُ». ورُدَّ عليه: بأنَّ مَنْ حَفِظ حجةٌ على مَنْ لم يَحْفَظْ، ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ[8] عليّ وابن عباس وعكرمة وابن أبي مُلَيْكة[9] والجحدري وعلي بن الحسين وابنه

---

(١) من علماء الكوفة بالعربية والفقه والحديث. له: النوادر في اللغة وغريب المصنف. توفي سنة ١٧٥، أو ١٨٨. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٦٣.

(٢) وهذا قول أبي عبيد في «لغات القبائل» ص ١٥٠.

(٣) النخَع: قبيلة باليمن. انظر: القاموس (نخع).

(٤) المحتسب ١/٣٥٧، البحر ٥/٣٩٢. (٥) تقدم برقم (٩٤٤).

(٦) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣١١، والبحر ٥/٣٩٢، والغضف: المسترخية الأذان. الدواجن: المعوَّدة للصيد. قافل: يابس. أعصامها: قلائدها. والواو في «أرسلوا» زائدة. (٧) معاني القرآن ٢/٦٣.

(٨) البحر ٥/٣٩٣، المحتسب ١/٣٥٧، والشواذ ٦٧، والقرطبي ٩/٣٢٠.

(٩) عبد الله بن عبيد الله أبو بكر، التابعي، روى عن إسماعيل بن عبد الملك. توفي سنة ١١٧. طبقات ابن الجزري ١/٤٣.

زيد وجعفر بن محمد وابن يزيد المديني[1] وعبد الله بن يزيد وعلي ابن بَذِيمة[2]: «أولم يتبيَّنْ»، مِنْ تبيَّنْتُ كذا إذا عَرَفْتَه. وقد افترى مَنْ قال: «إنما كتبه الكاتب وهو ناعِسٌ، وكان أصله «أفلم يتبيَّن» فَسَوَّى هذه الحروفَ فَتُوُهِّمَ أنها سين».

قال الزمخشري[3]: «وهذا ونحوُه ممَّا لا يُصَدَّقُ في [كتاب الله الذي لا يأتيه][4] الباطلُ مِنْ [بينِ] يديه ولا مِنْ خلفِه، وكيف يَخْفَى هذا حتى يَبْقَى بين دَفَّتَيْ الإمام، وكان متقلِّباً في أيدي أولئك الأعلامِ المحتاطِيْنَ في دين الله، المهيمنين عليه، لا يَغْفُلون عن جلائِله ودقائقِه، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجعُ، والقاعدةُ التي عليها المبنىٰ، هذه واللَّهِ فِرْيَةٌ، ما فيها مِرْيَةٌ». وقال الزمخشري[5] أيضاً: «وقيل: إنما اسْتَعْمَلَ اليأسَ بمعنىٰ العِلْم، لأن الآيسَ[6] عن الشيء عالمٌ بأنه لا يكونُ، كما اسْتَعْمل الرجاءَ في معنىٰ الخوف والنسيانِ والتركِ لتضمُّن ذلك».

ويُحتمل في «أَنْ» قولان، أحدُهما: أنها المخففةُ من الثقيلة فاسمُها ضميرُ الشأنِ، والجملةُ الامتناعيةُ بعدها خبرُها، وقد وقع الفصلُ بـ «لو»، و «أَنْ» وما في حَيِّزها إن عَلَّقْناها بـ «آمنوا» تكونُ في محلِّ نصبٍ أو جَرٍّ على

---

(١) كذا في الأصل، وفي البحر: «أبو زيد المزني»، وفي المحتسب: «أبو يزيد المدني» ولعله الصحيح وهو نزيل البصرة مقبول من الرابعة كما في تقريب التهذيب ٦٨٥.

(٢) علي بن بذيمة الجزري، رمي بالتشيُّع. وثَّقه ابن معين والنسائي، توفي سنة ١٨٦. انظر في ترجمته: التقريب ٣٩٨، ميزان الاعتدال ٣/ ١١٥.

(٣) الكشاف ٢/ ٣٦٠.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٥) الكشاف ٢/ ٣٦٠.

(٦) الكشاف: «اليائس»، واستعمل المصنف لغة القلب المكاني: أيس.

الخلاف بين الخليلِ وسيبويه[1]، إذ أصلُها الجرُّ بالحرفِ، أي: آمَنوا بأن لو يشاءُ الله، وإن عَلَّقْناها بـ «يَيْئَس» على أنه بمعنىٰ «عَلِمَ» كانت في محلِّ نصبٍ لسَدِّها مَسَدَّ المفعولين.

والثاني: أنها رابطةٌ بين القَسَمِ والمُقْسَمِ عليه كما تقدم[2].

قوله: «أو تَحُلُّ» يجوز أن يكونَ فاعلُه ضميرَ الخطاب [أي:] أو تَحُلُّ أنت يا محمدُ، وأن يكونَ ضميرَ القارعة، وهذا أَبْيَنُ، أي: تُصيبهم قارِعَةٌ، أو تَحُلُّ القارعة.

وقرأ[3] ابن جبير ومجاهد «يَحُلُّ» بالياء مِنْ تحتُ، والفاعلُ على ما تقدم: إمَّا ضميرُ القارعة، وإنما ذكَّر الفعلَ لأنها بمعنى العذاب، أو لأن التاءَ للمبالغة، والمرادُ قارِع، وإمَّا ضميرُ الرسول، أتىٰ به غائباً. وقرآ أيضاً «مِنْ ديارهم» جمعاً[4] وهي واضحة.

آ. (٣٣) **قوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ هو قائم﴾**: «مَنْ» موصولةٌ، صلتُها «هو قائم» والموصولُ مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: كمَنْ ليس كذلك مِنْ شركائِهم التي لا تَضُرُّ ولا تنفع. ودلَّ على هذا المحذوفِ قولُه «وجَعَلُوا للَّهِ شركاءَ»، ونحوُه قولُه تعالىٰ: «أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صدرَه للإسلام»[5] تقديره: كَمَنْ قَسا قلبُه، يَدُلُّ عليه «فَوَيْلٌ للقاسيةِ قلوبُهم مِنْ ذِكْرِ الله» وإنما حَسَّن حَذْفَه كونُ الخبرِ مقابلاً للمبتدأ. وقد جاء منفياً كقوله: «أفمَنْ يَخْلُق

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٢١٢.

(٢) وهو مذهب ابن عصفور. انظر: شرح الجمل له ١/٥٢٨.

(٣) البحر ٥/٣٩٣.

(٤) البحر ٥/٣٩٣، الشواذ ٦٧.

(٥) الآية ٢٢ من الزمر.

كمن لا يَخْلُق»[1] «أَفَمَنْ يَعْلَمُ أنما أُنْزِل إليك مِنْ ربك الحقُّ كَمَنْ هو أَعْمىٰ»[2].

قوله: «وجَعَلُوا» يجوز أن يكونَ استئنافاً وهو الظاهرُ، جيءَ به للدلالةِ على الخبرِ المحذوفِ كما تقدم تقريرُه. وقال الزمخشري[3]: «ويجوز أَن يُقَدَّر ما يقع خبراً للمبتدأ، ويُعْطَفَ عليه «وجعلُوا»، وتمثيلُه: أفَمَنْ هو بهذه الصفةِ لم يوحِّدوه، / وجعلوا له وهو اللَّهُ الذي يستحقُّ العبادةَ وحدَه شركاءَ. [٥٣١/أ] قال الشيخ[4]: «وفي هذا التوجيهِ إقامةُ الظاهر مُقامَ المضمر في قوله «وجعلوا لله: أي له»، وفيه حَذْفُ الخبرِ عن المقابل، وأكثرُ ما جاء هذا الخبرُ مقابلاً». وقيل: الواو للحال والتقدير: أفَمَنْ هو قائمٌ على كل نفسٍ موجودٌ، والحالُ أنهم جعلوا له شركاءَ، فَأُقيم الظاهرُ ـ وهو الله ـ مُقامَ المضمرِ، تقريراً للإلٰهية وتصريحاً بها.

وقال ابن عطيَّة[5]: «ويظهر أن القولَ مرتبطٌ بقوله: «وجعلوا لله شركاء»، كأن التقديرَ: أَفَمَنْ له القدرةُ والوحدانيةُ، ويُجْعَلُ له شريكٌ، أَهْلٌ أن ينتقمَ ويعاقِبَ أم لا؟». وقيل: «وجعلوا» عطفٌ على «استُهْزِىء» بمعنىٰ: ولقدِ استهزَؤُوا وجعلوا.

وقال أبو البقاء[6]: «هو معطوفٌ على «كَسَبَتْ»، أي: وبجَعْلِهم لله شركاءَ».

---

(١) الآية ١٧ من النحل.
(٢) الآية ١٩ من الرعد.
(٣) الكشاف ٢/٣٦١.
(٤) البحر ٥/٣٩٤.
(٥) المحرر ٨/١٧٥.
(٦) الإملاء ٢/٦٤.

قوله: «أم تُنَبِّئونه» أم هذه منقطعةٌ مقدَّرةٌ بـ «بل» والهمزةِ، والاستفهامُ للتوبيخ: بل أَتُنَبِّئونه شركاء لا يعلمهم في الأرض، ونحوُه: «قل أَتُنَبِّئُون اللَّهَ بما لا يعلم في السمٰوات ولا في الأرض»[1]، فجعل الفاعلَ ضميراً عائداً على الله، والعائدُ على « ما » محذوفٌ، تقديرُه: بما لا يعلمُهُ اللَّهُ، وقد تقدَّم في تلك الآيةِ أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على « ما » وهو جائزٌ هنا أيضاً.

قوله: «أم بظاهرٍ» الظاهرُ أنها منقطعة. و «الظاهر» هنا قيل: الباطلُ. وأنشدوا[2]:

٢٨٦٢ـ أعَيَّرْتَنا ألبانَها ولحومَها   وذلك عارٌ يا بنَ رَيْطَةَ ظاهِرُ

أي باطِلٌ، وفَسَّره مجاهدٌ «بكذبٍ» وهو[3] موافقٌ لهذا. وقيل: « أم » متصلةٌ، أي: أتنبئونه بظاهرٍ لا حقيقةَ له.

قوله: «وصُدُّوا» قرأ[4] الكوفيون «وصُدُّوا» مبنياً للمفعول، وفي غافر «وصُدَّ عن السبيل»[5] كذلك. وباقي السبعة مبنيِّين للفاعل. و « صَدَّ » جاء لازماً ومتعدياً فقراءةُ الكوفةِ من المتعدِّي فقط، وقراءةُ الباقين تحتمل أن يكونَ من المتعدِّي ومفعولُه محذوفٌ، أي: وصَدُّوا غيرَهم أو أنفسَهم، وأن يكونَ مِنَ اللازم، أي: أَعْرَضوا وتَوَلَّوا.

وقرأ[6] ابنُ وثاب «وصِدُّوا» و «صِدَّ عن السبيل» بكسرِ الصاد، وهو

---

(١) الآية ١٨ من يونس.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/٣٩٥، والقرطبي ٩/٣٢٣.

(٣) قوله «وهو» مخروم في الأصل.

(٤) السبعة ٣٥٩، التيسير ١٣٣، الحجة ٣٧٤، البحر ٥/٣٩٥، النشر ٢/٢٩٨.

(٥) الآية ٣٧. وانظر السبعة ٥٧٠ ـ ٥٧١.

(٦) الإتحاف ٢/١٦٢، البحر ٥/٣٩٥، القرطبي ٩/٣٢٣. وانظر في تخريج آية غافر: البحر ٧/٤٦٦، والقرطبي ١٥/٣١٥.

مبنيٌّ للمفعول، أجراه مُجْرى قِيْل وبِيْع، فهو كقراءة[1] «رِدَّت إلينا»، [وقوله:][2]

٢٨٦٣ـ وما حِلَّ مِنْ جهلٍ حُبا حُلَمائِنا ....

وقد تقدم.

آ. **(٣٥) قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ الجنَّة﴾**: مبتدأ، وخبرُه محذوفٌ تقديره: فيما قَصَصْنا، أو فيما يُتْلَىٰ عليكم مَثَلُ الجنَّة، وعلى هذا فقولُه «تَجري مِنْ تحتِها الأنهارُ» تفسيرٌ لذلك المَثَلِ. وقال أبو البقاء[3]: «فعلىٰ هذا «تَجري» حالٌ من العائدِ المحذوف في «وُعِد»، أي: وُعِدَها مُقَدَّراً جَرَيانُ أنهارها». ونَقَل عن الفراء[4] أنه جعل الخبر قوله «تجري». قال: «وهذا خطأٌ عند البصريين». قال: «لأنَّ المَثَلَ لا تَجْري مِنْ تحتِه الأنهارُ، وإنما هو من صفاتِ المضافِ إليه، وشُبْهَتُه: أنَّ المَثَل هنا بمعنى الصفة فهو كقولِه «صِفَةُ زيدٍ أنه طويلٌ»، ويجوز أن يكونَ «تجري» مستأنَفاً».

قلت: وهذا الذي ذكره أبو البقاء نَقَل نحوَه الزمخشريُّ[5]. ونَقَل غيرُه عن الفراء[6] في الآية تأويلين آخرين، أحدُهما: على حذف لفظةِ «أنَّها» والأصلُ: صفةُ الجنَّة أنها تجري، وهذا منه تفسيرُ معنىً لا إعرابٍ، وكيف

---

(١) الآية ٦٥ من يوسف وهي قراءة علقمة ويحيى والأعمش. انظر: الدر المصون ٦/٥١٩.

(٢) تقدم برقم (١٨٨).

(٣) الإملاء ٢/٦٥.

(٤) معاني القرآن ٢/٦٥.

(٥) الكشاف ٢/٣٦٢.

(٦) معاني القرآن ٢/٦٥.

يَحْذِفُ «أنها» من غير دليلٍ. والثاني[1]: أنَّ لفظةَ «مثل» زائدةٌ، والأصل: الجنة تجري مِنْ تحتِها الأنهار، وزيادةُ «مَثَل» كثيرةٌ في لسانِهم، ومنه «ليس كمِثْلِه [شيءٌ][2]» «فإنْ آمَنُوا بِمِثْل ما آمنْتُمْ»[3] وقد تقدَّم.

وقال الزمخشري[4]: «وقال غيرُه: ـ أي سيبويه[5] ـ الخبر «تجري مِنْ تحتِها الأنهار» كما تقول: صفةُ زيدٍ أسمرُ». قال الشيخ[6]: «وهذا أيضاً لا يَصِحُّ أن يكونَ «تَجْري» خبراً عن الصفةِ، ولا «أسمر» خبراً عن الصفة، وإنما يُتَأَوَّل «تجري» على إسقاطِ «أنْ» ورفعِ الفعل، والتقدير: أَنْ تَجْري، أي: جَرَيانُها».

وقال الزجَّاج[7]: «مَثَل الجنَّة جَنَّةٌ تجري، على حَذْفِ الموصوفِ تمثيلاً لِما غاب عنَّا بما نشاهده». ورَدَّ عليه أبو عليٍّ قال: «لا يَصِحُّ ما قال الزجاج، لا على معنى الصفة، ولا على معنى الشَّبَه؛ لأنَّ الجنَّـةَ التي قَدَّرها جثةٌ ولا تكونُ الصفة، ولأنَّ الشَّبه عبارةٌ عن المماثلةِ التي بين المتماثلين وهو حَدَثٌ، والجنَّةُ جثَّةٌ فلا تكون المماثلةُ، والجمهورُ على أن المَثَلَ هنا بمعنى الصفة فليس هنا ضَرْبُ مَثَلٍ، فهو كقولِه تعالى: «ولله المَثَلُ الأعلى»[8] وأنكر أبو علي أَنْ تكون بمعنى الصفة، وقال: معناه الشبه.

---

(١) لم يرد هذا التأويل عند الفراء في هذه الآية.
(٢) الآية ١١ من الشورىٰ.
(٣) الآية ١٣٧ من البقرة، وانظر: الدر المصون ٢ / ١٤٠.
(٤) الكشاف ٢ / ٣٦٢.
(٥) انظر مذهب سيبويه في ذلك: الكتاب ١ / ٧١.
(٦) البحر ٥ / ٣٩٦.
(٧) معاني القرآن ٣ / ١٤٩ بعبارة قريبة.
(٨) الآية ٦٠ من النحل.

وقرأ[1] عليٌّ وابن مسعود «أمثال الجنة»، أي: صفاتها.

و «أُكُلُها دائمٌ» كقوله «تَجْرِيْ» في الاستئناف التفسيري أو الخبرية أو الحالية. وقد تقدَّم خلافُ القرَّاءِ فيه في البقرة»[2].

آ. (٣٦) **قوله تعالىٰ**: [﴿ولا أُشْرِكُ﴾]: قرأ نافع[3] في روايةٍ عنه برفع «ولا أُشْرِكُ» وهي تحتمل القطع، أي: وأنا لا أُشْرِك، وقيل: هي حالٌ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المنفيَّ بـ «لا» كالمُثْبِتِ في عدمِ مباشرة واوِ الحال له.

[٥٣١/ب] آ. (٣٧) و: ﴿حُكْماً﴾: حال/ من مفعولِ «أنزلناه». والكاف في «كذلك» نصب، أي: وكما يَسَّرنا هؤلاء للفرحِ، وهؤلاء لإنكار البعضِ كذلك أنْزَلْناه حُكْماً.

آ. (٣٩): وقرأ[4] أبو عمرٍو وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ: «ويُثْبِتُ» مخففاً مِنْ أَثْبَتَ، والباقون بالتشديد والتضعيف، والهمزةُ للتعدية. ولا يَصِحُّ أن يكونَ التضعيفُ للتكثير؛ إذ من شرطِه أن يكون متعدياً قبل ذلك. ومفعولُ «يُثْبِتُ» محذوفٌ، أي: ويُثْبِتُ ما يشاء.

آ. (٤٠) **قوله تعالىٰ**: ﴿فَإنَّما عليك البلاغُ﴾: جوابٌ للشرط قبله. قال الشيخ[5]: «والذي تقدَّم شرطان؛ لأنَّ المعطوفَ على الشرط شرطٌ: فأمَّا كونُه جواباً للشرط الأول فليس بظاهرٍ؛لأنه لا يترتَّب عليه؛ إذ يصير

---

(١) البحر ٥/٣٩٦، معاني القرآن للفراء ٢/٦٥.

(٢) الآية ٢٦٥. وانظر: الدر المصون ٢/٥٩٣.

(٣) البحر ٥/٣٩٧، القرطبي ٩/٣٢٦.

(٤) السبعة ٣٥٩، الحجة ٣٧٤، التيسير ١٣٤، البحر ٥/٣٩٩، القرطبي ٩/٣٢٩.

(٥) البحر ٥/٣٩٩.

المعنىٰ: وإمَّا نُرِيَنَّك بعضَ ما نَعِدُهم من العذابِ فإنَّما عليك البلاغُ، وأمَّا كونُه جواباً للشرطِ الثاني وهو «أو نَتَوَفَّيَنَّك» فكذلك؛ لأنه يصير التقدير: إنْ ما نَتَوَفَّيَنَّك فإنَّما عليك البلاغُ، ولا يترتَّب جوابُ[1] التبليغِ عليه ـ على وفاتِه عليه السلام ـ لأنَّ التكليفَ ينقطعُ عند الوفاة، فيُحتاج إلى تأويل: وهو أنْ يُقَدَّرَ لكلِّ شرطٍ ما يناسبُ أنْ يكون جزاءً مترتباً عليه، والتقدير: وإمَّا نُرِيَنَّك بعضَ الذي نَعِدُهم فذلك شافيك مِنْ أعدائك، أو: إنْ نَتَوَفَّيَنَّك قبل خَلْقِه لهم فلا لَوْمَ عليك ولا عَتَبَ».

آ. (٤١) قوله تعالىٰ: ﴿نَنْقُصُها﴾: حال: إمَّا مِنْ فاعل «نأتي» أو مِنْ مفعوله. وقرأ[2] «نُنَقِّصُها» بالتضعيف الضحَّاكُ، عدَّاه بالتضعيف.

قوله: «لا مُعقِّبَ» جملةٌ حالية، وهي لازمةٌ. والمُعقِّبُ: الذي يكُرُّ على الشيء، فيُبْطله. قال لبيد[3]:

٢٨٦٤ـ .... طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلومُ

آ. (٤٢) قوله تعالىٰ: ﴿وَسَيَعْلَمُ﴾: قرأ[4] ابنُ عامرٍ والكوفيون «الكفَّار» جمعَ تكسير، والباقون «الكافر»[5] بالإفراد، ذهاباً إلى الجنس. وقرأ عبد الله «الكافرون» جمعَ سلامةٍ.

---

(١) البحر: «وجوب»، وهي أنسب.

(٢) البحر ٥/٤٠٠، والشواذ ٦٧ ونسبها إلى عطية العوفي.

(٣) صدره:

حتى تَهَجَّر في الرَّواح وهاجَه

وهو في ديوانه ١٢٨، وابن يعيش ٢/٢٤، الخزانة ١/٣٣٤، الهمع ٢/١٤٥، الدرر ٢/٢٠٢.

(٤) السبعة ٣٥٩، والبحر ٥/٤٠١، التيسير ١٣٤، الحجة ٣٧٥، النشر ٢/٢٩٨.

(٥) مخروم في الأصل.

آ. (٤٣) قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ عنده﴾: العامَّة [على فتح ميم][1] «مَنْ»، وهي موصولةٌ، وفي محلِّها أوجهٌ، أحدُها: أنها مجرورةُ المحلِّ نَسَقاً على لفظ الجلالةِ، أي: بالله وبِمَنْ عنده عِلْمُ الكتابِ كعبد الله بن سلام ونحوِه. والثاني: أنها في محلِّ رفعٍ عطفاً على محل [الجلالة، إذ هي][2] فاعلةٌ، والباءُ زائدةٌ[3] فيها. الثالث: أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه محذوف، أي: ومَنْ عنده عِلْم الكتاب أَعْدَلُ وأمضى قولاً.

و«عنده علْمُ الكتابِ» يجوز أن يكونَ الظرفُ صلةً، و«عِلْمُ» فاعلٌ به. واختاره الزمخشري[4]، وتقدَّم تقريرُه، وأن يكونَ مبتدأً وما قبله الخبرُ، والجملةُ صلةٌ لـ «مَنْ».

والمراد بمَنْ عنده عِلْمُ الكتاب: إمَّا ابنُ سَلام[5] أو جبريلُ أو اللَّهُ تعالىٰ. قال ابن عطية[6]: «ويُعْتَرض هذا القولُ بأنَّ فيه عطفَ الصفة[7] على الموصوف[8] ولا يجوز، وإنما تُعْطَفُ الصفاتُ». واعترض الشيخُ[9] عليه بأنَّ «مَنْ» لا يُوْصَفُ بها

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٢) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٣) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٤) الكشاف ٢/٣٦٥، وقال: «يرتفع العلم بالمقدر في الظرف فيكون فاعلاً؛ لأن الظرف إذا وقع صلة أوغل في شبه الفعل لاعتماده على الموصول فعمل عمل الفعل».
(٥) عبد الله بن سَلام الإسرائيلي أبو يوسف، توفي سنة ثلاث وأربعين. انظر: التقريب ٣٠٧.
(٦) المحرر ٨/١٩٠.
(٧) وهي «مَنْ» عند ابن عطية.
(٨) وهو «بالله».
(٩) البحر ٥/٤٠١.

ولا بغيرِها من الموصولات إلَّا ما اسْتُثْني[1]، وبأنَّ عطفَ الصفاتِ بعضِها على بعض لا يجوز إلا بشرطِ الاختلاف[2].

قلت: ابن عطية إنما عَنَىٰ الوصفَ المعنويَّ لا الصناعيَّ، وأمَّا شرطُ الاختلافِ فمعلومٌ.

وقرأ[3] عليٌّ وأُبَيٌّ وابنُ عباس وعكرمة وابن جبير وعبد الرحمن ابن أبي بكرة[4] والضحاك وابن أبي إسحاق ومجاهد في خَلْق كثير «ومِنْ عِنْدِه عِلْمُ الكتاب» جعلوا «مِنْ» حرفَ جرّ، و «عندِه» مجرورٌ بها، وهذا الجارُّ هو خبرٌ مقدَّمٌ، و «عِلْم» مبتدأ مؤخرٌ. وقرأ عليٌّ أيضاً والحسن وابن السَّمَيْفع «ومِنْ عندِه عُلِمَ الكتابُ» يجعلون «مِنْ» جارَّةً، و «عُلِمَ» مبنياً للمفعول، و «الكتابُ» رفعٌ به. وقُرِىء كذلك إلَّا أنه بتشديد[5] «عُلِّم». والضمير في «عنده» علىٰ هذه القراءاتِ لله تعالى فقط. وقُرِىء أيضاً «وبمَنْ» بإعادةِ الباءِ الداخلةِ علىٰ الجلالة.

[تمّت بحمد الله]

* * *

(١) نحو «الذي والتي» وفروعهما.

(٢) قال أبو حيان: ويعني ابن عطية: «لا تقول: مررت بزيدٍ والعالم».

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/١٦٣، البحر ٥/٤٠٢، المحتسب ١/٣٥٨، القرطبي ٩/٣٣٦، الشواذ ٦٧.

(٤) نُفَيْع بن الحارث الثقفي البصري ثقة من الثانية. مات سنة ست وتسعين. تقريب التهذيب ٣٣٧.

(٥) الأصل «بتشد» وهو سهو.

سورة إبراهيم عليه السلام

بسم الله الرحمٰن الرحيم

آ. (١) قوله تعالىٰ: ﴿كتابٌ أَنْزَلْناه إليك﴾: يجوزُ أَنْ يرتفعَ خبراً لـ «ألر» إن قلنا إنها مبتدأ، والجملةُ بعده صفةٌ، ويجوز أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هذا كتابٌ، وأن يرتفعَ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ بعده، وجاز الابتداءُ بالنكرةِ لأنها موصوفةٌ تقديراً. تقديره: كتابٌ أيُّ كتابٍ، يعني عظيماً مِنْ بينِ الكتبِ السماوية.

قوله: «لِتُخْرِجَ» متعلقٌ بـ «أَنْزَلْناه» وقُرِىءَ[1] «لِيَخْرج الناسُ» بفتح الياء وضمِّ الراء مِنْ خَرَجَ يَخْرُج، «الناسُ» رفعاً على الفاعلية.

قوله: «بإذنِ» يجوز أن يتعلَّقَ بالإخراج، أي: بتسهيلِه وتيسيرِه، ويجوز أَن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلِ «تُخْرِجَ»، أي: مأذوناً لك.

قوله: «إلى صراط» فيه وجهان، أحدُهما: أنه بدلٌ من قوله «إلى النور» بإعادةِ العامل، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالجارِّ[2] لأنه من معمولاتِ العاملِ في

---

(١) البحر ٥/٤٠٣، الكشاف ٢/٣٦٥، وقال في الشواذ ٦٨: «رواية عن ابن عامر وأبي الدرداء».

(٢) أي بقوله «بإذن ربهم».

المُبْدَلِ منه(1). والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه جوابُ سؤالٍ مقدَّر، كأنه قيل: إلى أيِّ نورٍ؟ فقيل: إلى صراط.

آ. (٢) **قوله تعالىٰ: ﴿اللَّهِ الذي﴾**: قرأ(2) نافعٌ وابن عامرٍ برفعِ الجلالةِ والباقون ـ ورواها الأصمعيُّ عن [نافع](3) ـ بالجرِّ.

فأمَّا الرفعُ فعلى وجهين، أحدُهما: أنه مبتدأٌ، خبرُه الموصولُ بعده، أو محذوفٌ تقديرُه: اللَّهُ الذي له ما في السمٰواتِ وما في الأرضِ العزيزُ الحميد، حُذِف لدلالة ما تقدَّم. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمر، أي: هو اللَّهُ، وذلك على المدح.

وأمَّا الجرُّ فعلى البدلِ عند أبي البقاء(4) والحوفي وابنِ عطية(5)، والبيان عند الزمخشري(6) قال: «لأنه جَرَى مَجْرَىٰ الأسماءِ الأعلام لغلبتِه على المعبودِ بحق كالنجم للثريا». قال الشيخ(7): «وهذا التعليلُ لا يتمُّ إلا أن يكونَ أصلُه الإلٰه، ثم فُعِل فيه ما تقدَّم أولَ هذا الموضوع». وقال الأستاذ ابن عصفور(8): «لا تُقَدَّمُ صفةٌ على موصوفٍ إلا حيث سُمِع، وهو قليلٌ، وللعربِ فيه وجهان، أحدُهما: أنْ تتقدَّمَ الصفةُ بحالها، وفيه

---

(١) العامل في المبدل منه هو «لتخرج».

(٢) السبعة ٣٦٢، التيسير ١٣٤، القرطبي ٩/٣٣٩، الحجة ٣٧٦، الإتحاف ٢/١٦٦، البحر ٥/٤٠٤، المحرر ٨/١٩٤.

(٣) سقط من الأصل سهواً وأثبتناه من البحر وابن عطية.

(٤) الإملاء ٢/٦٥.

(٥) المحرر ٨/١٩٥.

(٦) الكشاف ٢/٣٦٥.

(٧) البحر ٥/٤٠٤.

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢١٨.

إعرابان للنحويين، أحدُهما: أن تُعْرَبَ صفةً متقدمةً. والثاني: أن يُجعل/ [٥٣٢/أ] الموصوفُ بدلاً من صفتِه. الثاني من الأولين: أن تُضيفَ الصفةَ إلى الموصوف(١). فعلى هذا يجوز أن يُعْرَبَ «العزيزِ الحميدِ» صفةً متقدِّمة(٢)، ومِنْ مجيء تقديمِ الصفةِ قولُه(٣):

٢٨٦٥ـ والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطيرِ يَمْسَحُها رُكْبانُ مكةَ بين الغِيلِ والسَّنَدِ

وقول الآخر(٤):

٢٨٦٦ـ وبالطويلِ العُمْرِ عُمْراً حَيْدَراً

يريد: الطير العائذات، وبالعمر الطويل. قلت: وهذا فيما لم يكنِ الموصوفُ نكرةً، أمَّا إذا كان نكرةً صار لنا عملٌ آخرُ: وهو أن تنتصبَ تلك الصفةُ على الحال(٥).

قوله: «ووَيْلٌ» مبتدأ، جاز الابتداءُ به لأنه دعاء كـ «سلامٌ عليكم»(٦). و «للكافرين» خبره. و «مِنْ عذاب» متعلِّقٌ بالويل. ومنعه الشيخ(٧) لأنه يَلْزَمُ

---

(١) قال: «إذا قدَّمتها عليه كقراءة «وأنه تعالىٰ جُدُّ ربنا» وأصله: ربنا الجُدُّ أي العظيم، فقدمت الصفة وحذفت منها الألف واللام، وأضيفت إلى الموصوف.

(٢) وقوله «اللَّهِ» موصوف متأخر.

(٣) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢٠، وشرح الجمل ٢١٨/١، والبحر ٤٠٤/٥. والمؤمن: الله الذي آمن الطير في الحرم، العائذات من عاذَتْ بالحرم. الغيل والسَّند: أَجَمَتان بين مكة ومِنى قال أبو حيان: «فلو جاء على الكثير لكان التركيب: والمؤمن الطير العائذات».

(٤) تقدم برقم (٤٠٩).

(٥) كقوله: لميَّةَ موحشاً طللُ.

(٦) الآية ٥٤ من الأنعام.

(٧) البحر ٤٠٤/٥.

منه الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِه، وقد تقدَّم لك بحثٌ في ذلك[1]: وهو أنَّ ذلك ممنوعٌ حيث يتقدَّر المصدرُ بحرفٍ مصدريٍّ وفِعْلٍ، ولذلك جَوَّزوا تعلُّقَ «بما صَبَرْتُم»[2] بـ «سلام» ولم يَعْترضوا عليه بشيء، وقد تقدَّم ذلك في السورةِ قبلها، ولا فرقَ بين الموضعين.

وقال الزمخشريُّ[3]: «فإنْ قلتَ: ما وجهُ اتصالِ قولِه: «مِنْ عذابٍ شديدٍ» بالويل؟ قلت: لأنَّ المعنى يُوَلْوِلون[4] من عذاب شديد». قال الشيخ[5]: «فظاهرُه يدلُّ على تقدير عاملٍ يتعلَّقُ به «من عذاب شديد». ويجوز أنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ للمبتدأ، وفيه سَلامةٌ من الاعتراضِ المتقدم، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالخبر.

آ. (٣) **قوله تعالىٰ: ﴿الذين يَسْتَحِبُّون﴾**: يجوز أن يكون مبتدأً خبرُه «أولئك» وما بعده، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هم الذين، وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ على المدح فيهما، وأن يكون مجروراً على البدلِ أو البيانِ أو النعتِ، قاله الزمخشري[6] وأبو البقاء[7] والحوفيُّ وغيرُهم. وردَّه الشيخ[8] بأنَّ فيه الفَصْلَ بأجنبي وهو قولُه «مِنْ عذابٍ شديدٍ» قال: «ونظيرُه إذا كان صفةً أن تقول: «الدارُ لزيدٍ الحسنةُ القُرَشِيِّ» وهذا لا يجوز، لأنك

---

(١) انظر: الدر المصون الورقة ٥٢٩ ب.
(٢) الآية ٢٤ من الرعد.
(٣) الكشاف ٢/٣٦٥.
(٤) الأصل: يولون، والتصحيح من «الكشاف».
(٥) البحر ٥/٤٠٤.
(٦) الكشاف ٢/٣٦٦.
(٧) الإملاء ٢/٦٦.
(٨) البحر ٥/٤٠٤ والرَّد للوجه الأخير وهو النعت.

فَصَلْتَ بين زيد وصفتِه بأجنبيٍّ منهما وهو صفةُ الدار، وهو لا يجوز، والتركيبُ الفصيحُ أن تقول: الدارُ الحسنةُ لزيدٍ القرشيِّ، أو: الدارُ لزيدٍ القرشيِّ الحسنةُ».

و «يَسْتَحِبُّون»: استفعلَ فيه بمعنىٰ أَفْعَل كاستجاب بمعنىٰ أجاب، أو يكونُ على بابه، وضُمِّن معنى الإيثار، ولذلك تعدَّىٰ بـ علىٰ.

وقرأ الحسن[1] «ويُصِدُّون» مِنْ أَصَدَّ، وأَصَدَّ منقولٌ مِنْ صَدَّ اللازمِ، والمفعولُ محذوفٌ، أي: غيرَهم، أو أنفسَهم.

و «يَبْغُونها عِوَجاً» تقدَّم مثله[2].

آ. (٤) **قوله تعالىٰ: ﴿إلاَّ بلسانِ قومه﴾**: يجوز أن يكونَ حالاً، أي: إلاَّ متكلِّماً بلغةِ قومِهِ. وقرأ العامَّةُ «بلسان» بزِنَةِ «كِتاب»، أي: بلغةِ قومِه. وأبو الجوزاء[3] وأبو السَّمَّال وأبو عمران الجوني «بِلِسْنِ» بكسر اللام وسكون السين. وفيه قولان، أحدُهما: أنهما بمعنى واحدٍ كالرِّيش والرِّياش. والثاني: أن اللسانَ يُطْلَقُ على العضوِ المعروف وعلى اللغةِ، وأمَّا اللِّسْنُ فخاصٌّ باللغة، ذكره ابن عطية[4] وصاحب «اللوامح».

وأبو رجاء وأبو المتوكل والجحدريُّ «بِلُسُن» بضمِّ اللام والسين وهو جمع «لِسان» ككِتاب وكُتُب. وقرىء بسكونِ السين فقط، وهو تخفيفٌ للقراءةِ قبلَه، نحو: رُسْل في رُسُل، وكُتْب في كُتُب.

والهاءُ في «قومه» الظاهرُ عَوْدُها على «رسول» المذكور. وعن

---

(١) الإتحاف ٢/١٦٦، البحر ٥/٤٠٤، الشواذ ٦٨.
(٢) الآية ٩٩ من آل عمران.
(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ١/٣٥٩، والبحر ٥/٤٠٥، الشواذ ٦٨.
(٤) المحرر ٨/٢٠٠.

الضحاك: أنها تعودُ لمحمد صلَّى الله عليه وسلَّم، وغَلَّطوه في ذلك؛ إذ يصير المعنىٰ: أنَّ التوراةَ وغيرَها أُنْزِلَتْ بلسان العربِ، ليُبَيِّن لهم النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم التوراة.

قوله: «فَيُضِلُّ» استئنافُ إخبارٍ، ولا يجوز نصبُه عطفاً على ما قبله، لأنَّ المعطوفَ كالمعطوف عليه في المعنىٰ، والرسلُ أُرْسِلَتْ للبيانِ لا للإِضلالِ. قال الزجاج[1]: «لو قُرِيء بنصبِه علىٰ أنَّ اللامَ لامُ العاقبة جاز».

آ. (٥) **قوله تعالىٰ: ﴿أن أَخْرِجْ﴾**: يجوز أن تكونَ «أنْ» مصدريةً، أي: بأَنْ أَخْرِجْ. والباءُ في «بآياتنا» للحال، وهذه[2] للتعدية. ويجوز أن تكون مفسرةً للرسالة. وقيل: بل هي زائدةٌ، وهو غلطٌ.

قوله: «وذَكِّرْهم» يجوز أن يكونَ منسوقاً على «أَخْرِجْ» فيكونَ من التفسير، وأن لا يكونَ منسوقاً، فيكونَ مستأنفاً. و «أيام الله» عبارةٌ عن نِعَمه، كقوله[3]:

٢٨٦٧ـ وأيامٍ لنا غُرٍّ طِوالٍ عَصَيْنا المَلْكَ فيها أن نَدِينا

أو نِقَمه، كقوله[4]:

٢٨٦٨ـ وأيامُنا مشهورةٌ في عَدُوِّنا ....

[٥٣٢/ب] ووجهه: أنَّ العرب تتجوَّزُ فَتُسْنِدُ الحَدَثَ/ إلى الزمان مجازاً، وتُضيفُه إليها[5] كقولهم: نهارٌ صائمٌ، وليل قائمٌ، ومَكْرُ الليلِ.

---

(١) معاني القرآن ٣/١٥٤ بعبارة قريبة.
(٢) في «أخرج».
(٣) تقدم برقم (٤٧).
(٤) لم أهتدِ إلى قائله وتمامه، وهو في البحر ٥/٤٠٦.
(٥) كذا في الأصل والنسخ، والسياق: إليه، أي: إلى الزمان.

آ. (٦) **قوله تعالىٰ: ﴿إذ أنْجاكم﴾**: يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ منصوباً بـ «نِعمَةَ». الثاني: أن يكونَ بـ «عليكم» ويوضِّح ذلك ما ذكره الزمخشريُّ[1] فإنه قال: «إذ أنْجاكم ظرفٌ للنعمة بمعنىٰ الإنعام، أي: إنعامه عليكم ذلك الوقت. فإن قلت: هل يجوزُ أن ينتصِبَ بـ «عليكم»؟ قلت: لا يَخْلو: إمَّا أن يكونَ صلةً للنعمة بمعنى الإنعام، أو غيرَ صلة إذا أردت بالنعمة العَطِيَّة، فإذا كان صلةً لم يعملْ فيه، وإذا كان غيرَ صلةٍ بمعنى: اذكروا نعمةَ الله مستقرةً عليكم عَمِلَ فيه. ويتبيَّن الفرقُ بين الوجهين: أنك إذا قلت: «نعمة الله عليكم» فإنْ جَعَلْتَه صلةً لم يكن كلاماً حتى تقول: فائضة أو نحوها، وإلاَّ[2] كان كلاماً. والثالث: أنه بدلٌ من «نعمة»، أي: اذكروا وقتَ إنجائِكم وهو مِنْ بدلِ الاشتمال.

قوله: «ويذَبِّحون» حالٌ أُخرى مِنْ «آل فرعون». وفي البقرة[3] دون واو لأنه قُصِد به التفسيرُ فالسَّوْم هنا غيرُ السَّوْمِ هناك.

آ. (٧) **قوله تعالىٰ: ﴿وإذْ تَأَذَّنَ﴾**: يجوزُ أن يكونَ نَسَقاً على «إذ أنجاكم»، وأن يكونَ منصوباً بـ «اذكروا» مفعولاً لا ظرفاً. وجَوَّز فيه الزمخشري[4] أن يكون نَسَقاً على «نعمة» فهو مِنْ قولِ موسى، والتقدير: وإذ قال موسى: اذكروا نعمةَ الله واذكروا حين تَأَذَّن. وقد تقدَّم[5] نظيرُ ذلك في الأعراف. وقرأ[6] ابن محيصن «يَذْبَحون» مخففاً.

---

(١) الكشاف ٢/٣٦٧.

(٢) أي وإن لم تجعله صلة كان كلاماً.

(٣) الآية ٤٩ «يسومونكم سوء العذاب يُذَبِّحون».

(٤) الكشاف ٢/٣٦٨

(٥) الآيات: ٦٩، ٧٤، ٨٦.

(٦) البحر ٥/٤٠٧.

آ. (٩) **قوله تعالىٰ: ﴿قومِ نوحٍ﴾**: بدلٌ أو عطفُ [بيانٍ].

قـوله: «والـذين مِنْ بعدهم» يجـوز أن يكـونَ عـطفـاً على المـوصـولِ الأولِ، أو على المبـدل منه، وأن يكـونَ مبتـدأً، خبـرُه «لا يَعْلمُهُم إلا اللَّهُ»، و «جاءَتْهُم» خبر آخـر. وعلى ما تقـدَّم يكون «لا يعلمهم» حـالاً من «الذين»، أو من الضمير في «مِنْ بَعدِهم» لوقوعِه صلةً[١]، وهذا عنىٰ أبو البقاء[٢] بقوله: «حال من الضمير في «مِنْ بَعْدهم»، ولا يُريد به الضميرَ المجرورَ؛ لأنَّ مذهبَه مَنْعُ الحـالِ من المضـاف إليـه، وإن كـان بعضُهم جَـوَّزه في صـورٍ. وجَـوَّز أيضاً[٣] هو والزمخشري[٤] أن تكونَ استئنافاً.

وقال الزمخشري[٥]: «والجملةُ مِنْ قولِه «لا يَعْلَمُهم إلا اللَّهُ» اعتراضٌ. ورَدَّ عليـه الشيـخ[٦] بأنَّ الاعتـراضَ إنما يكـون بين جُـزْأَيْن أحـدهمـا يـطلب الآخر، ولذلـك لمَّا أَعْـرَبَ الزمخشـريُّ «والذين» مبتـدأً و «لا يَعْلمهم» خبره، قال[٧]: «والجملةُ مِنَ المبتدأ والخبـر اعتراضٌ». واعـترضـه الشيـخُ أيضـاً بما تقدَّم. ويمكنُ أن يُجابَ عنه في الموضعين: بأنَّ الزمخشـريَّ يمكن أن يعتقدَ أنَّ «جاءَتْهم» حالٌ مما تقدَّم، فيكون الاعتراضُ واقعـاً بين الحالِ وصـاحبِها، وهذا كلامٌ صحيح.

قـوله: «فَـرَدُّوا أيديَهم في أفـواهِهم» يجوز أن تكـونَ الضمائـرُ للكفَّارِ،

---

(١) التقدير: والذين استقروا من بعدهم غيرَ عالِم بهم إلّا الله.

(٢) الإملاء ٢/٦٦.

(٣) أي في جملة «لا يعلمهم».

(٤) الكشاف ٢/٣٦٨ ولكنه لم يذكر الاستئناف، بل ذكر الاعتراض.

(٥) الكشاف ٢/٣٦٨.

(٦) البحر ٥/٤٠٨.

(٧) الكشاف ٢/٣٦٨.

أي: فَـرَدَّ الكفـارُ أيـديَهم في أفـواههم من الغيظ. و «في» على بـابِهـا من الـظرفية، أو فَـرَدُّوا أيديَهم على أفـواههم ضحكـاً واستهـزاءً. فـ «في» بمعنى علىٰ، أو أشاروا بأيديهم إلى ألسنتهم وما نطقوا به من قولِهم: إنَّا كَفَرْنا، فهي بمعنى إلى. ويجوز أن يكونَ المـرفوعُ للكفـار والآخران للرسـل[1]، على أن يُراد بالأيدي النِّعَم، أي: رَدُّوا نِعَمَ الرُّسُـل وهي نصائحُهم في أفـواهِ الرسـل، لأنهم إذا كَـذَّبـوهـا كـأنهم رَجَعـوا بهـا من حيث جـاءَتْ على سبيـل المثـل. [ويجوز أن يُراد هذا المعنىٰ، والمرادُ بالأيدي الجوارح][2]. ويجوز أن يكون الأوَّلان للكفار، والأخيرُ للرسُـل، أي: فَرَدَّ الكفـارُ أيديَهم في أفـواهِ الرسُـل، أي: أطبِقُـوا أفواهَكم، يشيـرون إليهم بالسكـوت، أو وَضَعُوهـا على أفواههم يمنعونهم بذلك من الكلامِ.

وقيل: «في» هنا بمعنى الباء. قال الفراء[3]: «قد وَجَدْنا من العرب مَنْ يجعل «في» موضـعَ الباء. يُقال: أَدْخَلَكَ بالجنَّة، وفي الجنَّة، وأنشَد[4]:

٢٨٦٩ـ وأرغَبُ فيهـا عن لَقيطٍ ورَهْـطِهِ ... ولكنَّني عن سِنْبِسٍ لستُ أرغبُ

أي: أرغب بها. وقال أبو عبيدةَ[5]: «هذا ضَرْبُ مَثَلٍ، تقول العـرب: «رَدَّ يَـدَه في فيه»، إذا أمسـكَ عن الجوابِ»، وقـاله الأخفش[6] أيضـاً. وقـال

---

(١) المرفوع الواو في «ردوا» والآخران هم: في «أيديهم» وهم في «أفواههم».

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٣) معاني القرآن له ٢/٧٠.

(٤) لم أهتـدِ إلى قـائله وهـو في الفـراء ٢/٧٠، والبحـر ٥/٤٠٩. وسنبس: حَيٌّ من طيِّىء.

(٥) مجـاز القرآن ١/٣٣٦. وسقـطت التاء من «عبيـدة» في الأصل سهـواً، إلّا أن يكون أبو عبيد وأبو عبيدة قد قالا النص نفسه.

(٦) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».

القتيبي[1]: «لم نسمعْ أحداً يقول: «رَدَّ يده في فيه» إذا تَرَكَ ما أُمِرَ به». ورُدَّ عليه، فإنَّ مَنْ حَفِظَ حجةٌ علىٰ مَنْ لم يَحْفظْ.

وقرأ طلحة[2] «تَدْعُونَّا» بإدغامِ نونِ الرفع في نون الضميرِ، كما تُدْغَم في نونِ الوقاية.

آ. (١٠) **قوله تعالىٰ: ﴿أفي الله شَكٌّ﴾**: يجوز في «شَكٌّ» وجهان، أظهرُهما: أنه فاعل بالجارِّ قبله، وجاز ذلك لاعتماده على الاستفهام. والثاني: أنه مبتدأ وخبره الجارُّ، والأولُ أَوْلَىٰ، بل كان ينبغي أن يَتَعَيَّن لأنه يلزمُ مِنَ الثاني الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بأجنبيّ وهو المبتدأ، وهذا بخلاف الأول، فإنَّ الفاصلَ ليسَ أجنبياً؛ إذ هو فاعلٌ، والفاعلُ كالجزء من رافعه. ويدلُّ على ذلك تجويزُهم: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد» بنصب «أحسنَ» صفةً ورفع «الكحلُ» فاعلاً بأَفْعَلَ، ولم يَضُرَّ الفصلُ به بين أَفْعَل وبين «مِنْ» لكونه كالجزء مِنْ رافعِه، ولم يُجيزوا رَفْعَ «أحسن»خبراً مقدَّماً و«الكحلُ» مبتدأ مؤخر، لئلا يلزم الفصلُ بين أَفْعَل وبين «مِنْ» بأجنبي. ووجهُ الاستشهادِ من هذه المسألة: أنهم جعلوا المبتدأ أجنبياً بخلاف الفاعل، ولهذه المسألةِ موضعٌ غيرُ هذا.

وقرأ العامَّةُ «فاطرِ» بالجرِّ. وفيه وجهان: النعتُ والبدليةُ، قاله أبو البقاء[3]. وفيه نظر؛ فإنَّ الإبدالَ بالمشتقاتِ يَقِلُّ، ولو جعله عطفَ بيانٍ كان أسهلَ. قال الزمخشريُّ[4]: «أُدْخِلَتْ همزةُ الإنكارِ على الظرف؛ لأنَّ

---

(١) تفسير غريب القرآن ٢٣٠.

(٢) البحر ٥/٤٠٩.

(٣) الإملاء ٢/٦٦.

(٤) الكشاف ٢/٣٦٩.

الكلامَ ليس في الشَّكِّ، إنما هو في المشكوك فيه، وأنه لا يحتمل الشكَّ لظهورِ الأدلَّةِ وشهادتِها عليه/ . [٥٣٣/أ]

وقوله: «لِيَغْفِرَ» اللامُ متعلِّقةٌ بالدعاء، أي: لأجلِ غفران ربِّكم، كقوله[1]:

٢٨٧٠ـ دَعَوْتُ لِما نابني مِسْورا فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

ويجوز أن تكونَ اللامُ مُعَدِّيةً كقولِك: دَعَوْتُكَ لِزيدٍ، وقوله: «إذ تُدْعَوْنَ إلىٰ [الإيمان»][2]. والتقدير: يَدْعُوْكم إلى غفرانِ ذنوبِكم.

وقوله: «أَنْ تَصُدُّونا» العامَّة على تخفيفِ النون. وقرأ طلحةُ[3] بتشديدها كما شَدَّد «تَدْعُونَّا»[4]. وفيها تخريجان، أحدُهما: ما تقدَّم في نظيرتِها على أَنْ تكونَ «أَنْ» هي المخففةَ لا الناصبةَ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، وشذَّ عَدَمُ الفصلِ بينها وبين الجملة الفعلية. والثاني: أنها الناصبةُ، ولكنْ أُهْمِلَتْ حملاً على « ما » المصدريَّةِ، كقراءةِ «أنْ يُتِمُّ»[5] برفع «يُتمُّ». وقد تقدَّمَ القولُ فيه.

و « مِنْ » في «مِنْ ذنوبِكم» قيل: مزيدةٌ. وقيل: تبعيضيةٌ. وقيل: بمعنى البدلِ، أي: بدلَ عقوبةِ ذنوبكم، كقوله: «أَرَضِيْتُمْ بالحياةِ الدنيا مِنَ الآخرة»[6].

---

(١) تقدم برقم (١٩٢٦).

(٢) الآية ١٠ من غافر.

(٣) البحر ٥/٤١٠.

(٤) في الآية ٩ وقد مرَّ تخريجها.

(٥) الآية ٢٣٣ من البقرة «لمن أراد أن يتم الرضاعة» وهي قراءة مجاهد وابن عباس. الدر المصون ٢/٤٦٣.

(٦) الآية ٣٨ من التوبة.

قوله: «تُرِيْدون» يجوز أن يكونَ صفةً ثانيةً لـ «بَشَرٌ»، وحُمِل على معناه؛ لأنَّه بمنزلةِ القومِ والرَّهْط، كقوله: «أَبَشَرٌ يَهْدُونَنا»[1] وأَنْ يكونَ مُسْتأنفاً.

آ. (١١) **قوله تعالىٰ: ﴿وما كان لنا أَنْ نَأْتِيَكم﴾**: يجوز أن يكونَ خبرَ «كان»: «لنا»، و«أَنْ نَأْتِيَكم» اسمَها، أي: وما كان لنا إتيانُكم بسلطانٍ[2]. و«إلا بإذنِ الله» حالٌ. ويجوز أن يكونَ الخبرُ «إلا بإذنِ الله» و«لنا» تبيينٌ.

آ. (١٢) **قوله تعالىٰ: ﴿وما لنا أَنْ لا﴾**: كقوله: «وما لنا أَنْ لا نقاتِلَ»[3] وقد تقدَّم. و«لَنَصْبِرَنَّ» جوابُ قسمٍ. وقوله: «ما آذَيْتُمونا» يجوز أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً، وهو الأرجحُ لعدم الحاجةِ إلىٰ رابطٍ ادُّعِيَ حَذْفُه على غيرِ قياس. والثاني أنها موصولةٌ اسميةٌ، والعائدُ محذوفٌ على التدريج؛ إذ الأصل: آذيْتُمونا به، ثم حُذِفَت الباءُ، فَوَصَلَ الفعلُ إليه بنفسِه.

وقرأ[4] الحسن بكسرِ لامِ الأمرِ في «فَلِيَتَوَكَّلْ» وهو الأصلُ.

آ. (١٣): **و﴿لَنُخْرِجَنَّكم﴾**: جوابُ قسمٍ مقدَّرٍ، كقوله: «ولَنَصْبِرَنَّ»[5].

قوله: «أَوْ لَتَعُوْدُنَّ» في «أَوْ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها على بابِها مِنْ كونِها لأحدِ الشيئين. والثاني: أنها بمعنىٰ «حتى». والثالث: أنها بمعنىٰ «إلا»، كقولهم: «لألْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَني حقي». والقولان الأخيران مَرْدُودان؛ إذ

---

(١) الآية ٦ من التغابن.

(٢) الأصل «بسورة» وهو سهو.

(٣) الآية ٢٤٦ من البقرة.

(٤) المحتسب ١/٣٥٩، البحر ٥/٤١١.

(٥) في الآية ١٢.

لا يَصِحُّ تركيبُ «حتى» ولا تركيبُ « إلا » مع قولِه «لَتَعُوْدُنَّ» بخلافِ المثال المتقدم.

والعَوْدُ هنا: يُحتمل أن يكونَ على بابِه، أي: لَتَرْجِعُنَّ. و«في مِلَّتنا» متعلقٌ به، وأن يكونَ بمعنىٰ الصيرورةِ، فيكونَ الجارُّ في محلِّ نصبٍ خبراً لها، ولم يذكُرْ الزمخشريُّ[1] غيرَه. [قال:] «فإنْ قلتَ: كأنَّهم على مِلَّتهم حتى يَعُودوا فيها. قلت: مَعاذَ اللَّهِ، ولكنَّ العَوْدَ بمعنىٰ الصيرورة، وهو كثيرٌ في كلام العرب كثرةً فاشيةً، لا تكاد تسمعهم يستعملون «صار»، ولكن «عاد»: ما عُدْتُ أراه، عاد لا يكلمني، ما عاد لفلان مالٌ، أو خاطبوا به كلَّ رسولٍ ومَنْ آمن به، فَغَلَّبوا في الخطاب الجماعةَ على الواحد». فقوله «أو خاطبوا» إلى آخره هو الوجهُ الأولُ بالتأويلِ المذكورِ[2]، وهو تأويلٌ حسنٌ.

قوله: «لَنُهْلِكَنَّ» جوابُ قسمٍ مضمر، وذلك القسمُ وجوابُه فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه على إضمارِ القولِ، أي: قال: لَنُهْلِكَنَّ. والثاني: أنه أجرىٰ الإيحاءَ مُجْرى القول لأنه ضَرْبٌ منه.

وقرأ[3] أبو حَيْوَةَ «لَيُهْلِكَنَّ»، و«لَيُسْكِنَنَّكم» بياءِ الغَيْبة مناسَبَةً لقوله « ربُّهم ».

آ. (١٤) **قوله تعالىٰ: ﴿ذلك﴾**: مبتدأٌ، وهو مُشارٌ به إلى توريثِ الأرضِ. و«لِمَنْ خاف» الخبر. و«مَقامي» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مُقْحَمٌ وهو بعيدٌ؛ إذ الأسماءُ لا تُقْحم. الثاني: أنه مصدرٌ مضافٌ للفاعل.

---

(١) الكشاف ٢/٣٧٠.

(٢) أي وجه «أو» لأحد الشيئين بتأويل «عاد» بمعنى صار.

(٣) البحر ٥/٤١١، الكشاف ٢/٣٧٠.

قال الفراء[1]: «مَقامي: مصدرٌ [مضافٌ][2] لفاعلِه، أي: قيامي عليه بالحِفْظ». الثالث: أنه اسمُ مكانٍ. قال الزجاج: «مكان وقوفِه بين يَدَي الحسابِ، كقولِه «ولِمَنْ خاف مَقامَ ربه»[3].

قوله: «وَعِيْد» أثبت الياءَ هنا وفي (ق) في موضعين: «كلٌّ كذَّب الرسلَ فحقَّ وعيد»[4]، «فذَكِّرْ بالقرآن مَنْ يخافُ وَعِيد»[5] وصلاً وحَذَفَها وَقْفاً ورشٌ عن نافع[6]، وحذفها الباقون وَصْلاً ووقفاً.

آ. (١٥) قوله تعالىٰ: ﴿واسْتَفْتَحُوا﴾: العامَّةُ على «استفتحوا» فعلاً ماضياً، وفي ضميرِه أقوالٌ، أحدُها: أنه عائدٌ على الرسلِ الكرام، ومعنى الاستفتاحِ: الاستنصارُ، «إنْ تَسْتَفْتِحوا فقد جاءكم الفتحُ»[7]. وقيل: طَلَبُ الحكم من الفُتاحة[8]. الثاني: أن يعودَ على الكفَّار، أي: استفتح أُمَمُ الرسلِ عليهم، كقولِه: «فأَمْطِرْ علينا حِجارةً من السماء»[9]. وقيل: عائدٌ على الفريقين لأنَّ كُلاًّ طلبَ النصرَ على صاحبِه. وقيل: يعودُ على قريشٍ لأنهم في سِنِي الجَدْبِ اسْتَمْطَرُوْا فلم يُمْطَروا، وهو على هذا مستأنفٌ، وأمَّا على غيرِه من الأقوال فهو عطفٌ على قولِه «فأَوْحَىٰ إليهم».

---

(١) لم يرد في «معاني القرآن».

(٢) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٣) الآية ٤٦ من سورة الرحمن. ولم يرد قول الزجاج في «معاني القرآن».

(٤) الآية ١٤.

(٥) الآية ٤٥.

(٦) الإتحاف ٢/١٦٧، والتيسير ١٣٥، السبعة ٣٦٤، النشر ١/٣٠١.

(٧) الآية ١٩ من الأنفال.

(٨) الفُتاحة: الحكم أو الحكومة أو أن تحكم بين خصمين. اللسان: (فتح).

(٩) الآية ٣٢ من الأنفال.

وقرأ[1] ابنُ/ عباسٍ ومجاهدٌ وابنُ محيصن «واسْتَفْتِحوا» على لفظِ [٥٣٣/ب] الأمر، أمراً للرسل بطلبِ النُّصرة، وهي مقوِّيةٌ لعَوْدِه في المشهورةِ على الرسل. والتقدير: قال لهم: لنهلكنَّ وقال لهم: اسْتَفْتِحوا.

قوله: «وخابَ» هو في قراءةِ العامَّةِ عطفٌ علىٰ محذوفٍ تقديرُه: انتَصروا وظَفِروا وخاب. ويجوز أن يكونَ عطفاً على «اسْتَفْتحوا» على أنَّ الضميرَ فيه للكفار. وفي غيرها[2] على القولِ المحذوف، وقد تقدَّم أنه يُعْطَفُ الطلبُ على الخبر وبالعكس.

آ. (١٦) و ﴿مِنْ ورائِه جهنَّمُ﴾: جملةٌ في محل جَرٍّ صفةً لـ «جبارٍ». ويجوز أَنْ تكونَ الصفةُ وحدَها الجارَّ، و «جهنَّمُ» فاعلٌ به. وقوله: «ويُسْقَىٰ» صفةٌ معطوفةٌ على الصفةِ قبلَها، جملةٌ فعليةٌ على اسمية. وإنْ جَعَلْتَ الصفةَ من الجارِّ وحدَه، وعَلَّقْته بفعلٍ كان من عطفِ فعليةٍ على فعلية. وقيل: عطفٌ على محذوفٍ، أي: يُلقَىٰ فيها ويُسْقَى.

و «وراء» هنا على بابها. وقيل: بمعنى «أمام» فهو من الأضداد، وهذا عنى الزمخشري[3] بقوله: «مِنْ بين يديه» وأنشد[4]:

٢٨٧١ـ عَسَى الكربُ الذي أَمْسَيْتُ فيه
يكون وراءَه فَرَجٌ قريبُ

وهو قولُ أبي عبيدة[5] وقطرب وابن جرير[6]. وقال الآخَرُ في

---

(١) الإتحاف ٢/١٦٧، المحتسب ١/٣٥٩، البحر ٥/٤١٢.

(٢) أي على قراءة «استفتِحوا» أمراً.

(٣) الكشاف ٢/٣٧١. و «هذا» مفعول مقدم.

(٤) تقدم برقم (٩٢٨).

(٥) مجاز القرآن ١/٣٧٧.

(٦) تفسير الطبري ١٣/١٩٤.

ذلك[1]:

٢٨٧٢ـ أيَرْجُو بنو مروانَ سَمْعي وطاعتي
وقومي تميمٌ والفلاةُ ورائِيا

أي: قُدَّامي. وقال آخر[2]:

٢٨٧٣ـ أليس ورائي إنْ تراخَتْ مَنِيَّتي
لُزومُ العَصَا تُحْنَىٰ عليها الأصابعُ

وقال ثعلب: «هو اسمٌ لِما توارَىٰ عنك، سواءً كان خلفَك أم قدَّامك».

قوله: «مِنْ ماءٍ صَديد» في «صديد» ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنه نعتٌ لـ «ماء» وفيه تأويلان، أحدهما: أنه على حَذْفِ أداة التشبيه، أي: ماءٍ مثلِ صديد، وعلىٰ هذا فليس الماءُ الذي يَشْربونه صَديداً، بل مثلُه. والثاني: أنَّ الصديدَ لَمَّا كان يُشبه الماءَ أُطْلق عليه ماءٌ، وليس هو ماءً حقيقةً، وعلى هذا فيكونون يشربون نفسَ الصديد المُشْبِهِ للماء. وهو قول ابن عطية[3]. وإلى كونِه صفةً ذَهَبَ الحوفيُّ وغيره. وفيه نظرٌ؛ إذ ليس بمشتقٍ، إلا على مَنْ فسَّره بأنه صَدِيدٌ بمعنى مَصْدود، أخذه مِن الصَّدِّ، فكأنه لكراهيته مَصْدودٌ عنه، أي: يَمْتنع عنه كلُّ أحدٍ.

الثاني: أنه عطفُ بيانٍ، وإليه ذهب الزمخشريُّ[4]، وليس مذهبَ[5] البصريين جريانُه في النكرات، إنما قال به الكوفيون، وتبعهم الفارسيُّ أيضاً.

الثالث: أن يكونَ بدلاً. وأعرب الفارسيُّ «زيتونةٍ» مِنْ قوله: «[يُوْقَدُ] مِنْ

---

(١) البيت لسَوَّار بن المُضَرِّب، وهو في اللسان: (وري)، ومجاز القرآن ١/٣٣٧.

(٢) البيت للبيد، وهوفي ديوانه ١٧٠، واللسان: (وري).

(٣) المحرر ٨/٢١٩.

(٤) الكشاف ٢/٣٧١. (٥) انظر: الارتشاف ٢/٦٠٥.

شجرةٍ مباركةٍ زَيْتونةٍ»[1] عطفَ بيان أيضاً.

والصَّديدُ: ماءٌ يسيل مِنْ أجساد أهل النار. وقيل: ما حالَ بين الجلدِ واللحمِ مِنَ القَيْحِ.

آ. (١٧) **قوله تعالىٰ: ﴿يَتَجَرَّعُه﴾**: يجوز أن تكونَ الجملةُ صفةً لـ «ماءٍ»، وأن تكونَ حالاً من الضمير في «يُسْقَىٰ»، وأن تكونَ مستأنفةً[2]. و «تَجَرَّع» تَفَعَّل وفيه احتمالاتٌ، أحدُها: أنه مطاوعُ لجَرَّعْتُه نحو: عَلَّمْتُه فَتَعَلَّمَ. والثاني: أن يكونَ للتكلُّف نحو: تَحَلَّم، أي: يتكلَّفُ جَرْعَه، ولم يذكر الزمخشريُّ[3] غيرَه. الثالث: أنه دالٌّ على المُهْلة نحو: فَهَّمته، أي: يتناوله شيئاً فشيئاً بالجَرْع، كما يَفْهم شيئاً فشيئاً بالتفهيم. الرابع: أنه بمعنى جَرَع المجرد نحو: «عَدَوْت الشيءَ» و «تَعَدَّيْتُه».

«ولا يَكاد يُسِيغُه»، أي: لم يقارِبْ إساغتَه فكيف بحصولها؟ كقوله: «لم يَكَدْ يَرَاها»[4] وستأتي إن شاء الله.

قوله: «ومِنْ ورائِه عذابٌ غليظٌ» في الضمير وجهان، أظهرُهما: أنه عائدٌ على «كل جبار». والثاني: أنه عائدٌ على العذابِ المتقدِّمِ.

آ. (١٨) **قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ الذين كفروا﴾**: فيه أوجه، أحدُها: ـ وهو مذهبُ سيبويه[5] ـ أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ تقديرُه: فيما يُتْلَىٰ عليكم مَثَلُ الذين كفروا، وتكون الجملة من قوله «أعمالُهم كرَمادٍ» مستأنفةً جواباً

---

(١) الآية ٣٥ من النور.

(٢) الأصل: «مستأنفاً» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٢/٣٧١.

(٤) الآية ٤٠ من النور.

(٥) الكتاب ١/٧١ ـ ٧٢.

لسؤال مقدر، كأنه قيل: كيف مَثَلُهم؟ فقيل: كيت وكيت. والمَثَلُ استعارةٌ للصفةِ التي فيها غرابةٌ كقولِكَ: صفةُ زيدٍ: عِرْضُه مَصُوْنٌ، ومالُه مبذول.

الثاني: أن يكونَ «مَثَل» مبتدأً، و «أعمالُهم» مبتدأ ثانٍ، و «كرمادٍ» خبرُ الثاني، والثاني وخبره خبرُ الأول. قال ابن عطية[1]: «وهذا عندي أرجحُ الأقوال، وكأنك قلت: المتحصِّلُ في النفس مثالاً للذين كفروا هذه الجملةُ المذكورةُ». وإليه نحا الحوفي. قال الشيخ[2]: «وهو لا يجوزُ لأنَّ الجملةَ التي وقعت خبراً للمبتدأ لا رابطَ فيها يربُطها بالمبتدأ[3]، وليست نفسَ المبتدأ فَتَسْتَغْني عن رابطٍ». قلت: بل الجملةُ نفسُ المبتدأ، فإنَّ نفسَ مَثَلِهم هو نفسُ أعمالِهم كرمادٍ في أنَّ كلًّا منهما لا يفيد شيئاً، ولا يَبْقَى له أثرٌ، فهو نظيرُ قولك: / «هِجِّيْرَى[4] أبي بكر لا إلَهَ إلا اللَّهُ». [٥٣٤/أ]

الثالث: أنَّ «مَثَل» مزيدةٌ، قاله الكسائيُّ والفراء[5]: أي: الذين كفروا أعمالُهم كرَمادٍ، فالذين مبتدأ و «أعمالُهم» مبتدأٌ ثانٍ و «كرمادٍ» خبرُه. وزيادة الأسماءِ ممنوعةٌ.

الرابع: أن يكونَ «مَثَل» مبتدأً، و «أعمالُهم» بدلٌ منه، على تقدير: مَثَلُ أعمالِهم، و «كرمادٍ» الخبرُ. قاله الزمخشريُّ[6]، وعلى هذا فهو بدلُ كلٍ مِنْ كلٍ ،على حَذْفِ المضافِ كما تقدَّم.

الخامس: أن يكونَ «مَثَل» مبتدأً، و «أعمالُهم» بدلٌ منه بدلُ اشتمالٍ،

---

(١) المحرر ٨/٢٢١.
(٢) البحر ٥/٤١٥.
(٣) الذي هو «مثل» فَخَلَتْ مِنْ رابطٍ يعود عليه.
(٤) أي عادته وشأنه. انظر: النهاية ٥/٢٤٦.
(٥) لم يشر في إعرابه لها إلى مسألة الزيادة. انظر: معاني القرآن ٢/٧٢.
(٦) الكشاف ٢/٣٧٢.

و «كرمادٍ» الخبر، كقول الزَّبَّاء[1]:

٢٨٧٤ـ ما للجِمالِ مَشْيِها وئيدا أجَنْدَلاً يَحْمِلْن أم حديدا

والسادس: أن يكونَ «مَثَل» مبتدأً، و «أعمالُهم» خبرَه، أي: مَثَلُ أعمالِهم، فحذف المضاف. و «كرماد» على هذا خبرُ مبتدأ محذوفٍ، وقال أبو البقاء[2] حين ذكر وجهَ البدل: «ولو كان في غير القرآن لجاز إبدالُ «أعمالهم» من «الذين» وهو بدلُ اشتمال»، يعني أنه كان يُقْرأُ «أعمالِهم» مجرورةً، لكنه لم يُقرأْ به.

و«الرمادُ» معروفٌ، وهو[3] ما سَحَقَتْه النارُ من الأَجْرام، وجمعُه في الكثرة على رُمُد، وفي القلَّة على أرْمِدَة كجَماد وجُمُد وأَجْمِدَة، وجمعُه على «أَرْمِدَاء» شاذٌّ. والرَّماد: السَّنَةُ أيضاً، السَّنةُ: المَحْل، أَرْمَدَ الماءُ، أي: صار بلون الرماد، والأَرْمَدُ: ما كان على لونِ الرَّماد. وقيل للبعوض «رُمْد» لذلك، ويقال: رَمادٌ رِمْدِدٌ، أي: صار هباءً.

قوله: «اشْتَدَّتْ به الريحُ» في محلِّ جرٍّ صفةٌ لرماد، و «في يوم» متعلِّقٌ بـ «اشْتَدَّت».

قوله: «عاصفٍ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه على تقدير: عاصفٍ ريحُه، أو عاصفِ الريح، ثم حُذِف «الريح» وجُعلت الصفةُ لليوم مجازاً كقولهم: «يومٌ ماطر» و «ليلٌ نائم». قال الهرويُّ: «فَحُذِفَتْ لتقدُّم ذِكْرِها، كما قال[4]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٧٣، والأشموني ٢/٤٦، الهمع ١/١٥٩، الدرر ١/١٤١.
والوئيد: ذو صوت شديد.

(٢) الإملاء ٢/٦٧.

(٣) انظر: اللسان: (رمد).

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وتمامه، وهو في القرطبي ٩/٣٥٣. والبحر ٥/٤١٥.

٢٨٧٥ـ إذا جاء يومٌ مظلِمُ الشمسِ كاسفٌ

....

أي: كاسِفُ الشمسِ.

الثاني: أنه على النَّسَب، أي: ذي عُصُوفٍ كلابِن وتامِر.

الثالث: أنه خُفِض على الجِوار، أي: كان الأصلُ أن يَتْبع العاصفُ الريحَ في الإعراب فيُقال: اشتدَّتْ به الريحُ العاصفُ في يوم، فلمَّا وقع بعد اليوم أُعْرِبَ بإعرابه، كقولهم: «جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». وفي جَعْلِ هذا من باب الخفضِ على الجوارِ نظرٌ، لأنَّ مِنْ شرطِه: أن يكون بحيث لو جُعِل صفةً لِما قُطع عن إعرابه لَصَحَّ كالمثال المذكورِ، وهنا لو جَعَلْتَه صفةً للريح لم يَصِحَّ لتخالفِهما تعريفا وتنكيراً في هذا التركيبِ الخاصِّ.

وقرأ[1] الحسن وابنُ أبي إسحاق بإضافة «يوم» لـ «عاصِف». وهي على حَذْفِ الموصوفِ، أي: في يومِ ريحٍ عاصِف، فَحُذِفَ لفَهْم المعنى الدالِّ على ذلك. ويجوز أن يكونَ من بابِ إضافةِ الموصوف إلى صفته عند مَنْ يَرَىٰ ذلك نحو: بَقْلَةُ الحَمْقاء.

ويقال: ريحٌ عاصِفٌ ومُعْصِفٌ، وأصلُه من العَصْفِ، وهو ما يُكْسَرُ مِن الزَّرْع فقيل ذلك للريحِ الشديدة لأنها تَعْصِفُ، أي: تكسِرُ ما تَمُرُّ عليه.

قوله: «لا يَقْدِرُوْنَ» مستأنفٌ، ويَضْعُفُ أن يكونَ صفةً ليوم على حَذْفِ العائد، أي: لا يَقْدِرُون فيه، و «مِمَّا كَسَبُوا» متعلِّقٌ بمحذوفٍ، لأنَّه حالٌ من «شيء» إذ لو تأخَّر لكانَ صفةً. والتقديرُ: على شيءٍ مِمَّا كسبوا.

آ. (١٩) **قوله تعالىٰ: ﴿أَلَم تَرَ﴾**: قرأ[2] أبو عبد الرحمن بسكونِ

---

(١) المحتسب ١/٣٦٠، القرطبي ٩/٣٥٤، البحر ٥/٤١٥.

(٢) البحر ٥/٤١٥، المحتسب ١/٣٦٠.

الراء وفيها وجهان، أحدُهما: أنه أَجْرَىٰ الوصلَ مُجْرىٰ الوقف. والثاني: أنَّ العربَ حَذَفَتْ لامَ الكلمة عند عدمِ الجازمِ فقالوا: «ولو تَرَ ما الصبيانُ» فلما دخل الجازمُ تخيَّلوا أن الراءَ محلُّ الجزم، ونظيرُه: لم أُبَلْ، فإنَّ أصلَه أبالي، ثم حذفوا لامَه رفعاً فلمَّا جزموه لم يَعْتَدُّوا بلامِه، وتوهَّموا الجزم في اللام.

والرؤية هنا قلبيةٌ فـ « أنَّ » في محلِّ المفعولَيْن أو أحدهما على الخلاف. وقرأ[1] الأخَوان هنا «خالق السموات والأرض» « خالق » اسمُ فاعلٍ مضافاً لِما بعده، فلذلك خفضوا ما عُطِفَ عليه وهو الأرض. وفي النور: «خالقُ كلِّ دابَّة»[2] اسمُ فاعل مضافاً لما بعده. والباقون «خَلَقَ» فعلاً ماضياً، ولذلك نصبوا «الأرضَ»، و«كلَّ دابة»، فكسرةُ «السمواتِ» في قراءة الأخوين خفضٌ، وفي قراءةِ غيرِهما نصبٌ. / ولو قيل بأنه في قراءة الأخوين [٥٣٤/ب] يجوزُ نَصْبُ «الأرضَ» على أحدِ وجهين: إمَّا على المحلِّ، وإمَّا على حَذْفِ التنوين لالتقاء الساكنين، فتكون «السمواتِ» منصوبةً لفظاً وموضعاً، لم يمتنعْ، ولكن لَمْ يُقْرأْ به.

و «بالحقِّ» متعلِّقٌ بـ «خلق» على أن الباءَ سببيةٌ، وبمحذوفٍ علىٰ أنها حاليةٌ: إمّا من الفاعلِ، أي: مُحِقّاً، وإمَّا من المفعول، أي: ملتبسةً بالحق.

آ. **(٢١) قوله تعالىٰ: ﴿ تَبَعاً ﴾**: يجوز أن يكونَ جمع «تابِع» كخادِم وخَدَم وغائِب وغَيَب، ويجوزُ أن يكونَ مصدراً نحو: قومٌ عَدْلٌ، ففيه ثلاثةُ التأويلاتِ المشهورةِ[3].

قوله: «مِنْ عذابِ الله مِنْ شيء» في « مِنْ» و « مِنْ» أوجهٌ، أحدُها: أنَّ

---

(١) البحر ٥/٤١٦، السبعة ٣٦٢، النشر ٢/٢٩٨، الحجة ٣٧٦، الإتحاف ١/١٦٧.

(٢) الآية ٤٥.

(٣) أي تأويل المصدر باسم الفاعل، أو تقدير مضاف، أي: ذو كذا، أو على إرادة المبالغة حتى كأنه نفس العدل. انظر: أوضح المسالك ٤٧٢.

« مِنْ» الأولى للتبيين، والثانيةَ للتبعيض، تقديرُه: مُغْنون عنا بعضَ الشيءِ الذي هو عذابُ الله، قاله الزمخشري[1]. قال الشيخ[2]: «هذا يقتضي التقديمَ في قوله «من شيء» على قوله «مِنْ عذاب الله»؛ لأنه جَعَلَ «من شيء» هو المُبَيَّنَ بقولِهِ من عذاب، و« مِنْ » التبيينيةُ مقدَّمٌ عليها ما تُبَيِّنه ولا يتأخَّر». قلتُ: كلامُ الزمخشري صحيحٌ من حيث المعنى، فإنَّ «مِنْ عذاب الله» لو تأخَّر عن « شيء » كان صفةً له ومُبَيِّناً، فلمَّا تقدَّم انقلب إعرابُه من الصفة إلى الحال، وأمَّا معناه وهو البيانُ فباقٍ لم يتغيَّرْ.

الثاني: أن تكونا للتبعيضِ معاً بمعنى: هل أنتم مُغْنُوْن عنا بعضَ شيءٍ هو بعضُ عذابِ الله؟ أي: بعض بعض عذاب الله، قاله الزمخشري[3]. قال الشيخ[4]: «وهذا يقتضي أن يكونَ بدلاً، فيكونَ بدلَ عامٍّ مِنْ خاص[5]، وهذا لا يُقال؛ فإنَّ بَعْضِيَّةَ الشيء مطلقةٌ، فلا يكون لها بعضٌ». قلت: لا نزاعَ أنه يُقال: بعضُ البعض، وهي عبارةٌ متداولةٌ، وذلك البعضُ المُتَبَعِّضُ هو كلٌّ لأبعاضِه بعضٌ لكلِّه، وهذا كالجنسِ المتوسط هو نوعٌ لِما فوقَه، جنسٌ لِما تحته.

الثالث: أنَّ « مِنْ » في «مِنْ شيء» مزيدةٌ، و« مِنْ » في «مِنْ عذاب» فيها وجهان، أحدُهما: أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنها في الأصل صفةٌ لشيء، فلمَّا تقدَّمَتْ نُصِبت على الحال. والثاني: أنها تتعلَّق بنفس «مُغْنُوْنَ» على أن يكون «من شيء» واقعاً موقعَ المصدر، أي: غِنىٰ. ويوضح هذا ما قاله

---

(١) الكشاف ٢/٣٧٣.

(٢) البحر ٥/٤١٧.

(٣) الكشاف ٢/٣٧٣.

(٤) البحر ٥/٤١٧.

(٥) قال: لأنَّ «من شيء» أعمُّ من قوله «من عذاب الله».

أبـو البقاء[1]، قـال: «ومِنْ زائدةٌ، أي: شيئـاً كـائنـاً من عـذاب الله، ويكـون محمولاً علىٰ المعنىٰ تقديره: هل تمنعون عنا شيئـاً؟ ويجوز أن يكـونَ «شيء» واقعاً موقـعَ المصدر، أي: غِنَىٰ، فيكون «مِنْ عذاب الله» متعلقاً بـ «مُغْنُوْن». وقال الحوفيُّ أيضـاً: «ومِنْ عذاب الله» متعلقٌ بـ «مُغْنُـون»، و« مِنْ » فـي «مِنْ شيء» لاستغراقِ الجنسِ زائدةٌ للتوكيد».

قـوله: «سَـواءٌ علينا» إلى آخـرِه، فيه قـولان، أحدهُمـا: أنـه مِنْ كـلامِ المستكبرين. والثاني: أنه من كلام المستكبرين والضعفاءِ معـاً. وجاءَتْ كـلُّ جملةٍ مستقلةٍ من غيـرِ عاطف دلالـةً على أنَّ كلًّا من المعـاني مستقـلٌّ بنفسـه كافٍ في الإخبار. وقد تقدَّم الكلامُ في التسويةِ والهمزةِ بعده في أول البقرة[2].

والجَزَعُ: عدمُ احتمالِ الشِّدَّة. قال امرؤ القيس[3]:

٢٨٧٦ـ جَـزِعْتُ ولم أَجْـزَعْ من البَيْنِ مَجْــزَعـاً
وعَــزَّيْتَ قلبــاً بــالكــواعب مُــولَعــا

وقال الراغب[4]: «أصلُ الجَزَعِ: قَطْـعُ الحَبْلِ مِنْ نصفه يقال: جَـزَعْتُه فانْجَزَع، ولتصَوُّرِ الانقطاع فيه قيل: جَزْعُ الوادي لمُنْقَطَعِه، ولانقـطاعِ اللونِ بتغيُّره. قيل للخرزِ المتلوِّن: جَزْعٌ، واللحمُ المُجَزَّع ما كان ذا لونين، والبُسْرة المُجَـزَّعَة أن يَبْلـغَ الإرطـابُ نصفَها، والجـازِع خشبةٌ تُجعـل في وسط البيت تلْقىٰ عليها رؤوس الخشب من الجانبين، وكأنه سُمِّي بـذلك تَصَـوُّراً لجَزَعِـهِ لِما حُمِل عليه من العِبْء أو لقطعِـه وسطَ البيت» والجَزَعُ أخصُّ من الحـزن، فإنَّ الجَزَعَ حُزْنٌ يَصْرِف الإنسان عمَّا هو بصددِه.

---

(١) الإملاء ٢/٦٧.
(٢) الدر المصون ١/١٠٥.
(٣) ديوانه ٢٤٠، والبحر ٥/٤١٤.
(٤) المفردات ٩٢.

والمَحيصُ: يكـون مصدراً ويكـون مكانـاً. ويقال: جـاض[1] بـالضـاد المعجمة وجَيْضاً، بها[2] وبالجيم.

آ. (٢٢) **قوله تعالىٰ: ﴿ وَعْدَ الحق ﴾**: يجوز أن يكونَ من إضـافةِ الموصوفِ لصفتِه، أي: الوعـد الحق، وأن يرادَ بـالحق صفةُ البـاري تعالىٰ، أي: وَعَدَكم الله وَعْدَه، وأن يراد بالحقِّ البعثُ والجزاءُ علىٰ الإجمال، فتكونَ إضافةً صريحةً.

قوله: «إلا أنْ دَعَوْتُكم» فيه وجهان، أظهرُهمـا: أنه استثنـاءٌ منقطـعٌ لأنَّ دعاءَه ليس من جنسِ السلطانِ وهو الحُجَّـةُ البيِّنةُ. والثـاني: أنه متصـلٌ، لأنَّ القـدرةَ على حَمْلِ الإنسـانِ على الشرِّ تـارةً تكون بـالقَهْرِ، وتـارةً تكون بقـوة الداعية[3] في قلبه، وذلك بالوسوسة إليه فهو نوعٌ من التسلُّطِ.

وقُـرِىء[4] «فلا يَلُوْمـوني» باليـاء من تحتُ على الالتفاتِ، كقـولـهِ[5]: «حتى إذا كُنْتُمْ في الفُلْك وجَرَيْن بهم».

قوله: «بِمُصْرِخِيَّ» العامَّةُ على فتـحِ اليـاءِ؛ لأنَّ اليـاءَ المدغمَ فيها تُفْتَـحُ أبداً لا سيما وقبلها[6] كسرٌ ثانٍ. وقرأ[7] حمزةُ بكسرِها، وهي لغةُ بني يَرْبوع. وقد اضطربت أقوالُ الناس في هـذه القراءةِ اضـطراباً شـديداً: فمِنْ مُجْتَـرِىءٍ

---

(١) جاض: عدل عن القصد.

(٢) أي بالضاد.

(٣) (ش): الباعث.

(٤) البحر ٥/٤١٩، ونسبها في الشواذ ٦٨ إلى مبشر بن عبيد.

(٥) الآية ٢٢ من يونس.

(٦) الأفصح أن يقول: ولا سيما قبلها.

(٧) الإتحاف ٢/١٦٧، السبعة ٣٦٢، الحجة ٣٧٧، البحر ٥/٤١٩، النشر ٢/٢٩٨، القرطبي ٩/٣٥٧. وهي قراءة الأعمش أيضاً.

عليها مُلَحِّنٍ لقارئها، ومِنْ مُجَوِّزٍ لها من غيرِ ضعفٍ، ومِنْ مجوِّزٍ لها بضعفٍ.

قال حسين الجعفي: «سألْتُ أبا عمروٍ عن كسرِ الياءِ فأجازه». وهذه الحكايةُ تُحكىٰ عنه بطرقٍ كثيرة، منها ما تقدَّم، ومنها: «سألت أبا عمروٍ وقلت: إن أصحابَ النحوِ يُلَحِّنوننا فيها فقال: هي جائزة أيضاً، إنما أراد تحريك الياء، فلستَ تبالي إذا حَرَّكْتَها إلى أسفلَ أم إلى فوقُ». وعنه: مَنْ شاء فتحَ، ومَنْ شاء كسر، ومنها أنه قال: إنها بالخفضِ حسنةٌ. وعنه قال: قَدِم علينا أبو عمرو بن العلاء فسألْتُه عن القرآن فوجدْتُه به عالماً، فسألْتُه عن شيء [مِنْ] قراءة الأعمش واستشعرتُه «وما أنتم بمُصْرِخِيِّ» بالجرِّ فقال: هي جائزةٌ، فلما أجازها وقرأ بها الأعمشُ أَخَذْتُ بها.

وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمروٍ تحسينَه لهذه القراءةِ، ولا التفاتَ إليه لأنه عَلَمٌ من أعلامِ القرآن واللغةِ والنحوِ، واطَّلع على ما لم يطَّلع عليه [مَنْ فوقَ السجستاني][1]:

٢٨٧٧- وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يستطعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيسِ[2]

ثم ذكر العلماءُ في ذلك توجيهات: منها أنَّ الكسرَ على أصلِ التقاءِ الساكنين، وذلك أنَّ/ ياءَ الإعرابِ ساكنةٌ، وياءَ المتكلمِ أصلُها السكونُ، [٥٣٥/أ] فلمَّا التقيا كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين. الثاني: أنها تُشْبِهُ هاءَ الضميرِ في أنَّ كلاًّ منهما ضميرٌ على حرف واحد، وهاءُ الضميرِ تُوْصَلُ بواوٍ إذا كانت مضمومةً، وبياءٍ إذا كانت مكسورة، وتُكْسَرُ بعد الكسرةِ والياءِ الساكنة، فَتُكْسَرُ كما تُكْسَرُ الهاءُ في «عليْهِ»، وبنو يربوعٍ يَصِلونها بياءٍ، كما يَصِل ابن كثير[3] نحو:

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) تقدم برقم (٤٧٦).

(٣) انظر: النشر ١/٣٠٤.

« عليهي » بياء، فحمزةُ كسرَ هذه الياءَ من غير صلةٍ، إذ أصلُه يقتضي عدمَها. وزعم قطرب أيضاً أنها لغةُ بني يربوع، قال: يزيدون على ياء الإضافة ياءً، وأنشد[1]:

٢٨٧٨ـ ماضٍ إذا ما هَمَّ بالمُضِيِّ   قال لها: هل لكِ ياتا فِيِّ

أنشده الفراء[2] وقال: «فإنْ يَكُ ذلك صحيحاً فهو ممَّا يلتقي من الساكنين»[3]. وقال أبو عليّ[4]: «قال الفراء في كتاب « التصريف » له: زعم القاسم بن معن أنه صوابٌ، وكان ثقةً بصيراً».

ومِمَّن طعن عليها أبو إسحاقَ قال[5]: «هذه القراءةُ عند جميعِ النحويين رديئةٌ مَرْذُوْلَةٌ ولا وجهَ لها إلا وجهٌ ضعيفٌ». وقال أبو جعفر[6]: «صار هذا إدغاماً[7]، ولا يجوز أن يُحْمل كتابُ اللَّهِ تعالى على الشذوذ». وقال الزمخشري[8]: «هي ضعيفةٌ، واستشهدوا لها ببيتٍ مجهول[9]:

٢٨٧٩ـ قال لها: هل لكِ ياتا فِيِّ   قالت له: ما أنت بالمَرْضِيِّ

وكأنه قدَّر ياءَ الإضافة ساكنةً، وقبلها ياءٌ ساكنة، فحرَّكها بالكسر

---

(١) من أرجوزة للأغلب العجلي. وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٧٦، والمحتسب ٢/٤٩، والخزانة ٢/٢٥٧. والماضي: الذي لا يتوانى وبعده:
قالَتْ له: ما أنت بالمَرْضِيِّ
وانظر بحثاً مفصلاً حول الموضوع في: الخزانة ٢/٢٥٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٧٦.

(٣) ثم قال: «فيُخفض الآخِر منهما وإن كان له أصل في الفتح».

(٤) الحجة (خ) ٣/٣٠٢.   (٥) معاني القرآن ٣/١٥٩.

(٦) وهو النحاس في «إعراب القرآن ٢/١٨٣.

(٧) في «إعراب القرآن»: صار هذا بإجماع لا يجوز.

(٨) الكشاف ٢/٣٧٤.

(٩) تقدم برقم (٢٨٧٨).

لِما عليه أصلُ التقاءِ الساكنين، ولكنه غيرُ صحيح ؛ لأنَّ ياءَ الإضافةِ لا تكونُ إلا مفتوحةً حيث قَبْلها ألفٌ نحو: « عصايَ » فما بالُها وقبلَها ياءٌ؟ فإن قلتَ: جَرَتِ الياءُ الأولى مَجْرى الحرفِ الصحيح لأجل الإدغام فكأنها ياءٌ[1] وقعَتْ [ساكنةً][2] بعد حرفٍ صحيحٍ ساكنٍ فَحُرِّكَتْ بالكسرِ على الأصل. قلت: هذا قياسٌ حسنٌ، ولكن الاستعمالَ المستفيضَ الذي هو بمنزلةِ الخبرِ المتواترِ تتضاءلُ إليه القياساتُ».

قال الشيخ[3]: «أمَّا قولُه «واستشهدوا لها ببيتٍ مجهولٍ» فقد ذكر غيرُه أنه للأغلبِ العجليِّ، وهي لغةٌ باقيةٌ في أفواهِ كثيرٍ من الناس إلى اليوم يقولون: «ما فِيِّ أفعلُ» بكسر الياء». قلت: الذي ذكر صاحبَ هذا الرجزِ هو الشيخُ أبو شامةَ، قال: «ورأيتُه أنا في أول ديوانِه، وأولُ هذا الرجز[4]:

٢٨٨٠ـ أقبلَ في ثَوْبٍ مَعافِرِيِّ عند اختلاط الليلِ والعَشيِّ

ثم قال الشيخ[5]: «وأمَّا التوجيهُ الذي ذكره فهو توجيه الفراء[6] نقله عنه الزَّجَّاجُ. وأمَّا قولُه في غضونِ كلامِه «حيث قبلها ألفٌ» فلا أعلم « حيث » تضاف إلى الجملةِ المصدرةِ بالظرف نحو: «قعد زيد حيث أمام[7] عمروٍ بكر» فيحتاج هذا التركيب إلى سماعٍ». قلت: إطلاقُ النحاةِ قولَهم: إنها

(١) أي الثانية.

(٢) من الكشاف.

(٣) البحر ٥/٤١٩.

(٤) الخزانة ٢/٢٥٨. ومَعافر: حي من همدان وإليهم تنسب الثياب المعافرية. والأصل «ثوبَيْ» وهو تصحيف. وانظر: إبراز المعاني لأبي شامة ٥٥١.

(٥) البحر ٥/٤١٩.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/٧٦، وللزجاج ٣/١٥٩.

(٧) الأصل: «أمامه» والتصويب من البحر.

تضافُ إلى الجملِ كافٍ في هذا، ولا يُحتاج [إلى] تَتَبُّع كلِّ فردٍ فردٍ، مع إطلاقِهم القوانينَ الكلية.

ثم قال: وأمَّا قولُه «ياء الإضافةِ إلى آخره» قد[1] رُوي سكونُ الياءِ بعد الألف، وقد قرأ بذلك القراءُ نحو «محيايْ[2]». قلت: مجيءُ السكون في هذه الياءِ لا يُفيده هٰهنا، وإنما كان يفيده لو جاء بها مكسورةً بعد الألف فإنه مَحَلُّ البحثِ. وأنشد النحاة بيت الذبياني بالكسرِ والفتحِ، وهو قوله[3]:

٢٨٨١ـ عليَّ لِعمروٍ نِعْمةٌ بعد نعمةٍ لوالدِه ليسَتْ بذاتِ عَقاربِ

وقال الفراء[4] في كتاب «المعاني» له: «وقد خَفَضَ الياء مِنْ «بمُصْرِخِيِّ» الأعمشُ ويحيى بنُ وثاب جميعاً، حدَّثني بذلك القاسمُ بن مَعْن عن الأعمش، ولعلها مِنْ وَهْم القرَّاء، فإنه قَلَّ مَنْ سَلِمَ منهم مِنَ الوَهْمِ، ولعله ظَنَّ أن الباءَ في «بمُصْرِخِيِّ» خافضةٌ للفظِ كلِّه، والياءُ للمتكلم خارجةٌ من ذلك». قال: «ومما نرى أنهم وَهِمُوا فيه قوله «نُوَلِّهْ ما تولَّى ونُصْلِهْ جهنَّمَ»[5] بالجزم في الهاء». ثم ذكر غيرَ ذلك.

وقال أبو عبيد: «أمَّا الخفضُ فإنَّا نراه غلطاً، لأنهم ظنُّوا أن الباءَ تَكْسِرُ كلَّ ما بعدها، وقد كان في القرَّاء مَنْ يجعله لحناً، ولا أحبُّ أن أبلغَ به هذا كلَّه، ولكنَّ وجهَ القراءةِ عندنا غيرُها».

---

(١) الفصيح: فقد.

(٢) الآية ١٦٢ من الأنعام. وهي قراءة نافع. انظر: الدر المصون ٥/٢٣٨.

(٣) ديوانه ٥٥، والمحتسب ٢/٤٩، وأمالي الشجري ٢/١٨٠، وعمرو هو ابن الحارث بن أبي شَمِر. ليست بذات عقارب: لا يُكَدِّرها ولا يَمُنُّها.

(٤) معاني القرآن ٢/٧٥.

(٥) الآية ١١٥ من النساء وهي قراءة أبي عمرو وحمزة وأبي بكر. انظر: الإتحاف ١/٥٢٠.

قال الأخفش[1]: «ما سَمِعْتُ بهذا مِنْ أحد من العرب ولا من أحدٍ من النحويين». قال النحاس[2]: «فصار هذا[3] إجماعاً».

قلت: ولا إجماعَ. فقد تقدَّم ما حكاه الناسُ من أنها لغةٌ ثانيةٌ لبعضِ العربِ. وقد انتدب لنُصْرةِ هذه القراءة أبو عليٍّ الفارسيّ، قال في «حُجَّته»[4]: «وجهُ ذلك أن الياءَ ليسَتْ تخلُو مِنْ أَنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ أو جرّ، فالياءُ في النصبِ والجرِّ كالهاء فيهما، وكالكاف في «أكرمتُك» و«هذا لكَ»، فكما أنَّ الهاءَ قد لحقَتْها الزيادةُ في هذا: لهُوْ، وضَرَبَهُوْ، / ولحقَ [٥٣٥/ب] الكافَ أيضاً الزيادةُ في قولِ مَنْ قال «أَعْطَيْتُكاه» و«أَعْطَيْتُكِيْه» فيما حكاه سيبويه[5]، وهما[6] أختا الياء، ولحقت التاءَ الزيادةُ في قول الشاعر[7]:

٢٨٨٢ـ رَمَيْتِيْهِ فَأَصْمَيْتِ ... وما أَخْطَأْتِ [في] الرَّمْيَهْ

كذلك ألحقوا الياءَ الزيادةَ مِن المدِّ فقالوا: «فِيِّ»، ثم حُذِفَتْ الياءُ الزائدةُ على الياءِ كما حُذِفَتِ الزيادةُ مِن الهاء في قولِ مَنْ قال[8]:

٢٨٨٣ـ ....لَهْ أَرِقانِ

وزعم أبو الحسنِ أنها لغةٌ».

---

(١) معاني القرآن له ٢/٣٧٥.

(٢) إعراب القرآن له ٢/١٨٣.

(٣) أي كونها غير جائزة.

(٤) الحجة (خ) ٣/٣٠٢.

(٥) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٦) أي الكاف والهاء.

(٧) لم أهتدِ إلى قائله وهو في الحجة (خ) ٣/٣٠٢. والارتشاف ١/٤٦٣. وأصمى الرمية: أنفذها وينبغي قطع همزة «الرمية» للوزن العروضي على رواية إسقاط «في».

(٨) تقدم برقم (١٣٣٧).

قلت: مرادُ أبي عليٍّ بالتنظير بالبيت في قوله: «لَهْ أَرِقان» حَذْفُ الصلةِ، واتفق أن في البيت أيضاً حَذْفَ الحركةِ، ولو مَثَّل بنحو «عليهِ» و«فيهِ» لكان أولى.

ثم قال الفارسيُّ: «كما حُذِفت الزيادةُ من الكاف فقيل: أعطيتكَهُ وأَعْطَيْتُكِهِ، كذلك حُذِفت الياءُ اللاحقةُ للياء كما حُذِفَتْ من أُخْتَيْها، وأُقِرَّتْ الكسرةُ التي كانت تلي الياء المحذوفةَ فبقيت الياءُ على ما كانت عليه من الكسرِ». قال: «فإذا كانت الكسرةُ في الياء على هذه اللغةِ ـ وإن كان غيرُها أَفْشىٰ منها، وعَضَدَه من القياس ما ذكرنا ـ لم يَجُزْ لقائلٍ أن يقول: إن القراءةَ بذلك لحنٌ لاستقامةِ[1] ذلك في السماعِ والقياسِ، وما كان كذلك لا يكون لحناً».

قلت: وهذا التوجيهُ هو توضيحٌ للتوجيه الثاني الذي قدَّمْتُ ذِكْرَه. وأما التوجيهُ الأولُ فأوضحه الفراءُ أيضاً، قال الزجاج[2]: «أجاز الفراء[3] على وجهٍ ضعيفٍ الكسرَ لأنَّ أصلَ التقاءِ الساكنين الكسرُ». قال الفراء: «ألا ترىٰ أنهم يقولون: مُذُ اليوم، ومُذِ اليوم، والرفعُ في الذال هو الوجهُ، لأنه أصلُ حركةِ «منذ»، والخفضُ جائزٌ، فكذلك الياءُ من «مُصْرِخيِّ» خُفِضَتْ ولها أصلٌ في النصب».

قلت: تشبيهُ الفراءِ المسألةَ بـ«مذ اليوم» فيه نظر؛ لأنَّ الحرفَ الأولَ صحيحٌ، لم يتوالَ قبله كَسْرٌ بخلافِ ما نحن فيه، وهذا هو الذي عناه الزمخشريُّ[4] بقوله فيما قدَّمْتُه عنه: «فكأنها[5] وقعَتْ بعد حرفٍ صحيحٍ».

---

(١) الحجة: «لاستفاضة».

(٢) معاني القرآن له ٣/١٥٩.

(٣) معاني القرآن له ٢/٧٥.

(٤) الكشاف ٢/٣٧٥.

(٥) الكشاف: فكأنها ياء.

وقد اضطرب النقلُ عن الفراء في هذه المسألةِ كما رأيْتَ: مِنْ نَقْلِ بعضِهم عنه التخطئةَ مرةً، والتصويبَ أخرىٰ، ولعل الأمرَ كذلك، فإنَّ العلماءَ يُسألُون فيُجيبون بما يَحْضُرهم حالَ السؤالِ وهي مختلفةٌ.

التوجيهُ الثالث: أنَّ الكسرَ للإتباع لِما بعدها، وهو كسرُ الهمزِ من « إنِّي » كقراءةِ «الحمدِ لِلَّه»[1]، وقولهم: بِعِير وشِعِير وشِهيد، بكسر أوائِلها إتباعاً لما بعدها، وهو ضعيفٌ جداً.

التوجيه الرابع: أنَّ المسوِّغ لهذا الكسرِ في الياء وإن كان مستثقلاً أنَّها لَمَّا أُدْغِمَتْ فيها التي قبلها قَوِيَتْ بالإدغام، فأشبهتِ الحروفَ الصِّحاحَ فاحتملتِ الكسرَ؛ لأنه إنما يُسْتَثْقَلُ فيها إذا خَفَّتْ وانكسر ما قبلها، ألا ترىٰ أن حركاتِ الإعرابِ تجري على المشدَّدِ وما ذاك إلَّا لإلحاقِه بالحروفِ الصِّحاح.

والمُصْرِخُ: المُغِيْث يُقال: اسْتَصْرَخْتُه فَأَصْرَخَني، أي: أعانني، وكأنَّ همزتَه للسَّلْب، أي: أزال صُراخي. والصَّارخ هو المستغيثُ. قال الشاعر[2]:

٢٨٨٤ـ ولا تَجْـزَعـوا إني لكمْ غيـرُ مُصْـرِخٍ
وليس لكـم عنـدي غَنـاءٌ ولا نَصْـرُ

ويُقال: صَرَخَ يَصْرُخُ صَرْخاً وصُراخاً وصَرْخَة. قال[3]:

---

(١) الآية ١ من الفاتحة، وهي قراءة الحسن البصري. انظر: الدر المصون ١/٤١.
(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه، والقرطبي ٩/٣٥٧، والبحر ٥/٤١٤.
(٣) البيت لسلامة بن جندل وهو في المحرر ٨/٢٢٨، والقرطبي ٩/٣٥٧، والبحر ٥/٤١٤. والظنابيب: ج: ظُنْبوب وهو حرف الساق اليابس من قدم البعير، وقرع الظنبوب: أن يقرعه الرجل ليركبه، والمراد سرعة الإجابة.

٢٨٨٥ـ كنَّا إذا ما أتانا صارخٌ فَزِعٌ
كان الصُّراخُ له قَرْعَ الظَّنابيبِ

يريد: كان بدل الإِصراخ، فحذف المضافَ، وأقام مصدرَ الثلاثي مُقام مصدرِ الرباعي نحو: «أَنْبتكم من الأرضِ نَباتاً»(١).

والصَّريْخُ: القومُ المُسْتَصْرِخونَ قال(٢):

٢٨٨٦ـ قومٌ إذا سَمِعُوا الصَّريخَ رأيتَهُمْ
ما بين مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ

والصَّريخُ أيضاً: المُغِيثون فهو من الأضداد، وهو محتملٌ أَنْ يكون وَصْفاً على فَعِيْل كالخَليط، وأن يكونَ مصدراً في الأصل. وقال: «فلا صَريخَ لهم»(٣) فهذا يُحتمل أن يكونَ مصدراً، وأن يكونَ فعيلاً بمعنى المُفْعِل، أي: فلا مُصْرِخَ لهم، أي: ناصر، وتَصَرَّخ: تكلَّف الصُّراخ.

قوله: «بما أَشْركتمونِ» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ بمعنى الذي. ثم في المراد بهذا الموصولِ وجهان، أحدُهما: أنه الأصنامُ، تقديرُه: بالصنمِ الذي أطعتموني كما أَطَعْتُموه، كذا قال أبو البقاء(٤)، والعائدُ محذوفٌ، فقدَّره أبو البقاء: بما أشركتموني به، ثم حُذِفَ، يعني بعد حذف الجارِّ ووصولِ / الفعلِ إليه، ولا حاجةَ إلى تقديرِه مجروراً بالباء؛ لأنَّ هذا [٥٣٦/أ] الفعلَ متعدٍّ لواحدٍ نحو: شَرَكْتُ زيداً، فلمَّا دَخَلَتْ همزةُ النقل أَكْسَبته ثانياً هو العائد، تقول: أَشْرَكْتُ زيداً عمراً، جعلتُه شريكاً له. الثاني: أنه الباري

---

(١) الآية ١٧ من نوح.
(٢) تقدم برقم (٦٣٥).
(٣) الآية ٤٣ من يس: «وإن نشأْ نغرقْهم فلا صريخَ لهم».
(٤) الإملاء ٢/٦٨.

تعالىٰ، أي: بما أشركتموني، أي: بالله تعالىٰ، والكلامُ في العائدِ كما تقدَّم، إلا أنَّ فيه إيقاعَ «ما» على مَنْ يَعْلَمُ، والمشهورُ فيها أنها لغير العاقل.

قال الزمخشريُّ[1]: «ونحو «ما» هذه «ما» في قولهم: سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ»، ومعنىٰ إشراكهم الشيطانَ بالله تعالى طاعتُهم له فيما كان يُزَيِّنُه لهم مِنْ عبادةِ الأوثانِ». قال الشيخ[2]: «ومن مَنَع ذلك جَعَل «سبحان» عَلَماً للتسبيح كما جعل «بَرَّة» عَلَماً للمَبَرَّة، و«ما» مصدرية ظرفية»، أي: فيكون على حذفِ مضافٍ، أي: سبحانَ صاحبِ تسخيرِكنَّ؛ لأنَّ التسبيحَ لا يليقُ إلاَّ بالله.

الثاني من الوجهين الأولين[3]: أنها مصدريةٌ، أي: بإشراككم إياي.

قوله: «مِنْ قبلُ» متعلِّقٌ بـ«كَفَرْتُ» على القولِ الأول، أي: كفرتُ مِنْ قبلُ، حين أَبَيْتُ السجودَ لآدمَ بالذي أشركتمونيه وهو اللَّهُ تعالىٰ، وبـ«أشرَكْتُ» على الثاني، أي: كفرتُ اليومَ بإشراكِكم إيَّاي مِنْ قبلِ هذا اليوم، أي في الدنيا، كقوله: «ويومَ القيامة يَكْفُرون بِشِرْكِكم»[4] هذا قولُ الزمخشريِّ[5]. وأمَّا أبو البقاء[6] فإنه جَوَّز تعلُّقَه بكفرْتُ وبأشركتموني، من غير ترتيبِ على كون «ما» مصدريةً أو موصولية فقال: «ومِنْ قبلُ: متعلِّقٌ بأشركتموني، أي: كفرْتُ الآن بما أَشْرَكْتموني مِنْ قبل. وقيل: هي متعلِّقةٌ بـ«كفرتُ»، أي: كَفَرْتُ مِنْ قبلِ إشراكِكم فلا أنفعُكم شيئاً».

---

(١) الكشاف ٢/٣٧٥.

(٢) البحر ٥/٤٢٠.

(٣) في إعراب «بما أشركتمون».

(٤) الآية ١٤ من فاطر.

(٥) الكشاف ٢/٣٧٥.

(٦) الإملاء ٢/٦٨.

وقرأ[1] أبو عمرٍو بإثباتِ الياء في «أشركتموني» وَصْلًا وحَذْفِها وقفاً، وحَذَفها الباقون وصلاً ووقفاً.

وهنا تمَّ كلامُ الشيطان. وقوله «إن الظالمين» مِنْ كلامِ الله تعالىٰ، ويجوز أن يكونَ مِنْ كلامِ الشيطان. و« عذاب » يجوز رَفْعُه بالجارِّ قبلَه على أنه الخبر[2]، وعلى الابتداءِ وخبرُه الجارُّ.

آ. **(٢٣) قوله تعالىٰ: ﴿ وأُدْخِلَ ﴾**: قرأ العامَّةُ « أُدْخِلَ » ماضياً مبنياً للمفعولِ، والفاعلُ اللَّهُ أو الملائكة. والحسن[3] وعمرو بن عبيد «وأُدْخِلُ» مضارعاً مسنداً للمتكلم وهو اللَّهُ تعالىٰ، فمحَلُّ الموصولِ على الأول رفعٌ، وعلى الثانية نصبٌ.

قوله: «بإذن ربِّهم» في [قراءةِ] العامَّةِ يتعلق بـأُدْخِلَ، أي: أُدْخِلوا بأمرِه وتيسيرِه. ويجوز تعلُّقه بمحذوف على أنه حالٌ، أي: ملتبسين بأمرِ ربهم، وجوَّز أبو البقاء[4] أن يكون من تمام «خالدين» يعني أنه متعلِّقٌ به، وليس بممتنعٍ. وأمَّا على قراءة الشيخين فقال الزمخشري[5]: «فيم تتعلَّق في القراءة الأخرىٰ، وقولُك «وأُدْخِلُ أنا بإذنِ ربِّهم» كلامٌ غير مُلْتئمٍ؟ قلت: الوجهُ في هذه القراءة أنْ يتعلق بما بعده، أي: تحيتُهم فيها سلامٌ بإذن ربهم». وردَّ عليه الشيخ[6] هذا بأنه لا يتقدَّم معمولُ المصدر عليه[7].

---

(١) ونافع كذلك في رواية إسماعيل بن جعفر وابن جمّاز. انظر: السبعة ٣٦٤، التيسير ١٣٥، النشر ٢/٣٠١، الإتحاف ٢/١٦٨.

(٢) على تقدير: إن الظالمين استقر بهم العذاب.

(٣) الإتحاف ٢/١٦٨، البحر ٥/٤٢٠، القرطبي ٩/٣٥٨، المحتسب ١/٣٦١.

(٤) الإملاء ٢/٦٨.

(٥) الكشاف ٢/٣٧٦.

(٦) البحر ٥/٤٢٠.

(٧) «بإذن ربهم» معمول للمصدر «تحيتهم» والمصدر ينحل بحرف مصدري وفعل.

وقد عَلَّقه غيرُ الزمخشري بأُدْخِلُ، ولا تنافُرَ في ذلك؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلم أن المتكلم ــ في قوله: وأُدْخِلُ أنا ــ هو الربُّ تعالىٰ. وأحسنُ من هذين أن تتعلَّقَ في هذه القراءة بمحذوفٍ على أنه حالٌ كما تقدَّم تقريرُه. و «تحيتُهم» مصدرٌ مضاف لمفعوله، أي: يُحَيِّيهم الله أو الملائكة. ويجوز أَنْ يكونَ مضافاً لفاعله، أي: يُحَيِّي بعضُهم بعضاً. ويعضد الأولَ: «والملائكةُ يَدْخُلون عليهم من كلِّ بابٍ سَلامٌ عليكم»[1]. و «فيها» متعلقٌ به.

آ. (٢٤) قوله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كلمةً﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ « ضَرَبَ » متعديةٌ لواحدٍ، بمعنىٰ: اعتمد مثلاً، ووضَعَه، و « كلمةً » على هذا منصوبةٌ بمضمرٍ، أي: جعل كلمةً طيبةً كشجرةٍ طيبة، وهو تفسيرٌ لقوله «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً» كقولك: «شرَّفَ الأميرُ زيداً كساه حُلَّة، وحمله على فرس»، وبه بدأ الزمخشري[2]. قال الشيخ[3]: «وفيه تكلُّفُ إضمار لا ضرورةَ تدعو إليه». قلت: بل معناه محتاج إليه فيُضطرُّ إلى تقديرِهِ محافظةً على لَمْح هذا المعنىٰ الخاصِّ.

الثاني: أنَّ « ضَرَب » متعديةٌ لاثنين لأنها بمعنى « صَيَّر »، لكنْ مع لفظ « المَثَل » خاصة، وقد تقدَّم تقريرُ هذا أولَ هذا الموضوعِ، فتكون «كلمةً» مفعولاً أولَ، و « مَثَلاً » هو الثاني، فيما تقدَّم.

الثالث: أنه متعدٍّ لواحدٍ وهو « مَثَلاً» و « كلمةً » بدلٌ منه، و « كشجرةٍ » خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هي كشجرةٍ طيبةٍ، وعلى الوجهين قبله تكون «كشجرةٍ» نعتاً لـ « كلمة ».

---

(١) الآية ٢٣ من الرعد.

(٢) الكشاف ٢/٣٧٦.

(٣) البحر ٥/٤٢١.

وقُرِئ[1] «كلمةٌ» بالرفع، وفيها وجهان. أحدهما: أنها خبرُ مبتدأ مضمر، أي: هو، أي: المَثَلُ كلمةٌ طيبةٌ، وتكون «كشجرةٍ» على هذا نعتاً لكلمة. والثاني: أنها مرفوعةٌ بالابتداء، و«كشجرةٍ» خبرُه.

وقرأ[2] أنس بن مالك «ثابتٍ أصلُها». قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: أيُّ فرقٍ بين القراءتين؟ قلت: قراءةُ الجماعةِ أقوىٰ معنىً؛ لأنَّ قراءةَ أنسٍ أُجْرِيَتِ الصفةُ على «الشجرة»/ وإذا قلت: «مررتُ برجلٍ أبوه[4] قائمٌ» فهو أقوىٰ مِنْ «برجل قائمٍ أبوه» لأنَّ المُخْبَرَ عنه إنما هو الأبُ لا رجل». [٥٣٦/ب]

والجملةُ مِنْ قوله «أصلُها ثابتٌ» في محلِّ جرّ نعتاً لشجرة.

آ. (٢٥): ﴿تُؤْتِي أُكُلَها﴾: ويجوزفيهما أَنْ تكونا مستأنفتين. وجوَّز أبو البقاء[5] في «تُؤْتِي» أن تكونَ حالاً من معنى الجملة التي قبلها، أي: ترتفع مُؤْتِيَةً. وتقدَّم[6] الخلاف في «أُكُلَها» بالنسبة إلى القرَّاء.

آ. (٢٦): وقُرِىء «ومَثَلَ» بنصب «مثلَ» عطفاً على «مثلَ»[7] الأول، و«اجْتُثَّتْ» صفةٌ لشجرة. ومعنى «اجْتُثَّتْ»: بَلَغَتْ جُثَّتَها، أي: شخصَها، والجُثَّةُ: شَخْصُ الإنسانِ قاعداً ونائماً يقال: اجْتَثَثْتُ الشيءَ، أي: اقتَلَعْتُ، فهو افتِعال من لفظ الجُثَّة، وجَثَثْتُ الشيءَ: قَلَعْتُهُ. قال لقيط

---

(١) البحر ٥/٤٢١.
(٢) المحتسب ١/٣٦٢، البحر ٥/٤٢٢.
(٣) الكشاف ٢/٣٧٦.
(٤) الأصل: «أبو» وهو سهو.
(٥) الإملاء ٢/٦٨.
(٦) انظر: الدر المصون ٢/٥٩٣.
(٧) في الآية ٢٤.

الإيادي[1]:

٢٨٨٧ـ هــو الجَــلاءُ الــذي يَجْـتَـثُّ أصـلَكُمُ
فَمَنْ رَأَىٰ مثـلَ ذا يــومــاً ومَنْ سَمِعـا

وقال الراغب[2]: «جُثَّـة الشيءِ شَخْصُه النـاتِيءُ، والمَجَثَّـةُ: مـا يُجَثُّ به، والجَثِيْثَة: لِما يأتي جُثَّته بعد طَحْنه[3]، والجَثْجاث نَبْتٌ».

و «مِنْ قَرار» يجوز أن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبلَه لاعتمادِه على النفي، وأن يكـونَ مبتـدأً. والجملةُ المنفيَّـةُ: إمَّـا نعتٌ لشجـرة وإمـا حـالٌ مِنْ ضميـرِ «اجْتُثَّتْ».

آ. (٢٧) قـوله تعـالىٰ: ﴿ بالقَـوْلِ ﴾: فيه وجهـان، أحـدُهمـا: تعلُّقُه بـ «يُثَبِّتُ». والثاني: أنه متعلِّقٌ بـ «آمنوا».

قوله: «في الحياةِ» متعلِّقٌ بـ «يُثَبِّتُ»، ويجوز أن يتعلَّقَ بالثابِتِ.

آ. (٢٨) قوله تعالىٰ: ﴿بَدَّلوا نعمةَ اللَّهِ كُفْراً﴾: فيه أوجهٌ:

أحدُها: أنَّ الأصلَ بَدَّلوا شكرَ نعمـةِ [الله][4] كفراً، كقـوله: «وتَجْعلون رِزْقَكم أنكم تُكَذِّبون»[5] [أي][6]: شُكر رزقكم، وَجَبَ عليهم الشكرُ فوضَعُـوا موضعَه الكفرَ.

---

(١) ديوانه ٤٧، البحر٥/٤١٤، والقرطبي ٣٦٢/٩. وقـوله «يـومـاً» جـاءت في الديـوان «رأياً».

(٢) المفردات ٨٨.

(٣) قال في اللسان (جثث): «النخلة التي كانت نواة فحُفِر لها وحُمِلَتْ بجُرْثومتها».

(٤) زيادة من (ش).

(٥) الآيـة ٨٢ من الواقعة.

(٦) زيادة من (ش).

الثاني: أنهم بَدَّلوا نفسَ النعمةِ كفراً، على أنهم لمَّا كَفَروها سُلِبوها، فبَقُوا مَسْلُوبِي النعمةِ موصوفين بالكفر حاصلاً لهم. قالهما الزمخشري[1].
قلت: وعلى هذا فلا يُحتاج إلى حَذْفِ مضاف على هذا، وقد تقدَّم أن «بَدَّل» يتعدَّى لاثنين، أوَّلُهما من غير حرف، والثاني بالباء، وأن المجرورَ هو المتروكُ، والمنصوبَ هو الحاصلُ، ويجوز حَذْفُ الحرفِ، فيكونُ المجرورُ بالباءِ هنا هو «نعمة» لأنها المتروكةُ. وإذا عَرَفْتَ هذا عَرَفْتَ أنَّ قولَ الحوفيِّ وأبي البقاء[2] أنَّ «كفراً» هو المفعولُ الثاني ليس بجيدٍ؛ لأنه هو الذي يَصِل إليه الفعل بنفسِه لا بحرف الجر، وما كان كذا فهو المفعولُ الأول.

آ. **(٢٩) قوله تعالى**: ﴿ **جهنَّمَ** ﴾: فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدُها: أنه بدلٌ من « دارَ ». الثاني: أنه عطفُ بيانٍ لها. وعلى هذين الوجهين فالإِحلالُ يقع في الآخرة. الثالث: أَنْ يَنْتصِبَ على الاشتغال بفعلٍ مقدَّر، وعلى هذا فالإِحلالُ يقع في الدنيا، لأنَّ قولَه «جهنم يَصْلَوْنها» واقعٌ في الآخرة.

ويؤيِّد هذا التأويلَ قراءةُ ابن أبي عبلة[3] «جهنمُ» بالرفع، على أنها مبتدأٌ، والجملةُ بعدها الخبرُ. وتحتمل قراءةُ ابن أبي عبلة وجهاً آخرَ: وهو أن يرتفعَ على خبرِ ابتداءٍ مضمر، و «يَصْلَوْنها» حالٌ: إمَّا مِنْ «قومَهم»، وإمَّا مِنْ «دارَ»، وإمَّا مِنْ «جهنمَ». وهذا التوجيهُ أَوْلىٰ من حيث إنه لم يتقدَّمْ ما يرجِّح النصبَ، ولا ما يَجْعلُه مساوياً، والقرَّاءُ الجماهيرُ على النصبِ، فلم يكونوا ليتركُوا الأفصحَ، إلَّا لأن المسألة لَيستْ من الاشتغالِ في شيءٍ. وهذا الذي ذكرتُه أيضاً مُرَجِّح لنصبِهِ على البدليَّة أو البيانِ على انتصابِه على الاشتغال.

---

(١) الكشاف ٢/٣٧٧.

(٢) الإملاء ٢/٦٨.

(٣) البحر ٥/٤٢٤.

والبَوارُ: الهَلاكُ، قال الشاعر[1]:

٢٨٨٨ـ فلم أرَ مثلَهُمْ أبطالَ حربٍ   غداةَ الرَّوْعِ إذ خِيْفَ البوارُ

وأصلُه من الكَسادِ، كما قيل: كَسَد حتى فَسَد، ولَمَّا كان الكسادُ يؤدي إلى الفسادِ والهلاكِ أُطْلِقَ عليه البَوار. ويقال: بار يَبُورُ بَواراً وبُوراً، ورجل حائرٌ بائرٌ، وقوله تعالىٰ: «وكنتم قوماً بُوراً»[2] يحتمل أن يكونَ مصدراً وُصِفَ به الجمعُ، وأن يكونَ جمع بائر في المعنىٰ. ومِنْ وقوعِ «بُور» على الواحد قوله[3]:

٢٨٨٩ـ يا رسولَ المَليكِ إنَّ لساني
راتِقٌ ما فَتَقْتُ إذ أنا بُوْرُ

أي: هالِكٌ.

آ. (٣٠) **قوله تعالىٰ: ﴿لِيضلُّوا﴾**: قرأ[4] ابن كثير وأبو عمرو هنا: «وجعلوا لله أنداداً لِيَضِلُّوا» بفتح الياء، والباقون بضمِّها، مِنْ «أَضَلَّه». واللامُ هي لامُ الجرِّ مضمرةً «أنْ» بعدها، وهي لامُ العاقبةِ لمَّا كان مآلُهم إلى كذلك. ويجوز أن تكونَ للتعليل. وقيل: هي مع فتحِ الياءِ للعاقبةِ فقط، ومع ضَمِّها محتملةٌ للوجهين، كأنَّ هذا القائلَ تَوَهَّم أنهم لم يجعلوا الأندادَ لضلالِهم، وليس كما زَعَم؛ لأنَّ منهم مَنْ كفر عناداً، واتخذ الآلهةَ ليضلَّ بنفسِه.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/٤١٤، والقرطبي ٩/٣٦٥.
(٢) الآية ١٢ من الفتح.
(٣) البيت لعبد الله بن الزبعرى أو سفيان بن الحارث، وهو في مجاز القرآن ١/٣٤٠، واللسان (بور)، والمحرر ٨/٢٤٢.
(٤) التيسير ١٣٤، القرطبي ٩/٣٦٥، الحجة ٣٧٨، النشر ٢/٢٩٩، البحر ٥/٤٢٥.

قوله: «فإنَّ مصيرَكم إلى النارِ» «إلى النارِ» خبرُ «إنَّ». و«المصير» مصدرٌ لـ صار التامة، أي: فإنَّ مرجعَكم كائن إلى النار. وأجاز الحوفيُّ أَنْ يتعلقَ «إلى النار» بـ«مصيرَكم». وقد ردَّ هذا بعضُهم بأنه لو جعلناه مصدراً[1] صار بمعنى انتقل، و«إلى النار» متعلقٌ به، بقيَتْ «إنَّ» بلا خبر، لا يقال: خبرُها حينئذ محذوفٌ؛ لأنَّ حَذْفَه في مثل هذا يَقِلُّ، وإنما يكثُرُ حَذْفُه إذا كان الاسمُ نكرةً/ والخبرُ ظرفاً أو جارَّاً كقوله[2]: [٥٣٧/أ]

٢٨٩٠ـ إنَّ مَحَلاًّ وإن مُرْتَحَلا وإنَّ في السَّفْرِ ما مَضَىٰ مَهَلا

آ. (٣١) **قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ لعبادِيَ الذين آمنوا يُقيموا﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ «يُقيموا» مجزومٌ بلامِ أمرٍ محذوفةٍ تقديرُه: ليقيموا، فحُذِفَتْ وبقي عملُها، كما يُحْذَفُ الجارُّ ويبقى عملُه، كقولِه[3]:

٢٨٩١ـ محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

يريد: لِتَفْدِ. أنشده سيبويه[4]، إلا أنَّه خصَّه بالشعر. قال الزمخشري[5]: «ويجوزُ أن يكونَ «يُقيموا» و«يُنْفِقوا» بمعنى: لِيُقيموا ولِيُنْفقوا، ويكون هذا هو المَقُولَ. قالوا: وإنما جاز حَذْفُ اللامِ لأنَّ الأمرَ الذي هو «قُلْ» عِوَضٌ منها، ولو قيل: يقيموا الصلاة ويُنْفقوا ابتداءً بحذف اللام لم يَجُزْ». قلت: وإلى قريبٍ من هذا نحا ابن مالك[6] فإنه جَعَلَ حَذْفَ

---

(١) الأصل: «مصدر» وهو سهو.

(٢) البيت للأعشىٰ وهو في ديوانه ٢٣٣، والكتاب ١/٢٨٤، والخصائص ٢/٢٧٣، وابن يعيش ١/١٠٣، والخزانة ٤/٣٨١، والهمع ١/١٣٦، والدرر ١/١١٣.

(٣) تقدم برقم (٢٢٨٩).

(٤) الكتاب ١/٤٠٨.

(٥) الكشاف ٢/٣٧٨.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٩.

هذه اللامِ على أضربٍ: قليلٍ وكثيرٍ ومتوسطٍ. فالكثيرُ: أن يكونَ قبلَه قولٌ بصيغة الأمر كالآيةِ الكريمةِ، والقليلُ: أن لا يتقدَّمَ قولٌ كقوله: «محمدُ تَفْدِ» البيت، والمتوسط[1]: أن يتقدَّمَ بغيرِ صيغةِ الأمرِ كقوله[2]:

٢٨٩٢ـ قُلْتُ لِبَوَّابٍ لديهِ دارُها تِيْذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها

الثاني: أنَّ «يُقيموا» مجزوم على جوابِ «قُلْ»، وإليه نحا الأخفش[3] والمبرد[4]. وقد رَدَّ الناسُ عليهما هذا بأنه لا يلزمُ مِنْ قوله لهم: «أقيموا» أَنْ يَفْعلوا، وكم مَنْ تخلَّف عن هذا الأمر. وقد أجيب عن هذا: بأنَّ المرادَ بالعباد المؤمنون، ولذلك أضافهم إليه تشريفاً، والمؤمنون متى أَمَرَهم امْتَثَلُوا.

الثالث: أنه مجزومٌ على جوابِ المقولِ المحذوف تقديره: قل لعبادي: أقيموا وأَنْفِقُوا، يُقيموا وينفقوا. قال أبو البقاء[5]: ـ وعزاه للمبرد[6] ـ «كذا ذكره جماعة ولم يتعرَّضوا لإِفسادِه. وهو فاسد لوجهين، أحدُهما: أنَّ جوابَ الشرطِ يُخالِفُ الشرطَ: إمَّا في الفعلِ أو في الفاعل أو فيهما، فأمَّا إذا كان مثلَه في الفعلِ والفاعلِ فهو خطأٌ كقولك: قم تقمْ، والتقديرُ على ما ذُكِرَ في هذا الوجه: إنْ يُقيموا يُقيموا. والوجه الثاني: أنَّ الأمرَ المقدَّرَ للمواجهة، و«يُقيموا» على لفظ الغَيْبةِ وهو خطأٌ، إذا كان الفاعل

---

(١) وسمَّاه القليل الجائز في الاختيار.

(٢) البيت لمنظور بن مرثد، وهو في شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٩، والعيني ٤/٤٤٤، والهمع ٢/٥٦، والدرر ٢/٧١، وضرائر الشعر للقيرواني ١٥٠.

(٣) ليس في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك، وممن نقل هذا القول منسوباً للأخفش ابن الشجري في «الأمالي» ٢/١٩٢.

(٤) مذهبه في المقتضب ٢/٨٤ أنَّ «يقيموا» ليس جواباً لـ «قل» ولكن المعنى: قل لعبادي أقيموا يقيموا.

(٥) الإملاء ٢/٦٩.

(٦) المقتضب ٢/٨٤.

واحداً». قلت: أمَّا الإفسادُ الأولُ فقريبٌ، وأمَّا الثاني فليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يقول: قل لعبدي أَطِعْني يُطِعْك، وإن كان للغَيْبة بعد المواجهة باعتبارِ حكايةِ الحال.

الرابع: أنَّ التقديرَ: إن تَقُلْ لهم: أقيموا، يُقيموا. وهذا مَرْوِيٌّ عن سيبويه[1] فيما حكاه ابن عطية[2]. قلت: وهذا هو القولُ الثاني.

الخامس: قال ابن عطية[3]: «يحتمل أن يكونَ «يُقيموا» جوابَ الأمرِ الذي يعطينا معناه قولُه « قُلْ »؛ وذلك أن تجعلَ قولَه « قُلْ » في هذه الآيةِ بمعنى بَلِّغْ وأَدِّ الشريعة يُقيموا».

السادس: قال الفراء[4]: «الأمرُ معه شرطٌ مقدَّرٌ تقول: «أَطِعِ اللَّهَ يُدْخِلْكَ الجنَّةَ». والفرقُ بين هذا وبين ما قبله: أنَّ ما قبله ضُمِّن فيه الأمرُ نفسُه معنى الشرط، وفي هذا قُدر فعلُ الشرطِ بعد فعلِ الأمرِ مِنْ غيرِ تضمينٍ.

السابع: قال الفارسيُّ[5]: «إنَّه مضارعٌ صُرِف عن الأمرِ إلى الخبرِ ومعناه: أقيموا». وهذا مردودٌ؛ لأنه كان ينبغي أن يُثْبِتَ نونَه الدالَّةَ على إعرابه. وأُجيبَ عن هذا بأنه بُني لوقوعِه موقعَ المبني، كما بُني المنادى في نحو: « يا زيدُ » لوقوعِه موقعَ الضمير، ولو قيل بأنه حُذِفَتْ نونُه تخفيفاً على

---

(١) الكتاب ١/٤٥١ ـ ٤٥٢ بعبارة محتملة.

(٢) المحرر ٨/٢٤٤.

(٣) المحرر ٨/٢٤٥.

(٤) معاني القرآن ٢/٧٧ بعبارة محتملة.

(٥) المسائل الحلبيات ١٠٧، ومذهبه في شرح الأبيات المشكلة ٦٥ على تقدير حذف اللام.

حَدٌّ حَذْفها في قوله[1] «لا تَدْخُلوا الجنَّة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا».

وفي معمول «قُلْ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: الأمرُ المقدَّرُ، أي: قُلْ لهم: أقيموا، يُقيموا. الثاني: أنه نفسُ «يُقيموا» على ما قاله ابنُ عطية[2]. الثالث: أنَّه الجملةُ من قوله «اللَّهُ الذي خَلَق» إلى آخره، قاله ابن عطية[3]. وفيه تفكيكٌ للنَّظْم، وجَعْلُ الجملةِ «يُقيموا الصلاة» إلى آخره مُفْلتاً ممَّا قبلَه وبعدَه، أو يكونُ جواباً فَصَل به بين القولِ ومعمولِه، لكنه لا يترتَّبُ على قولِ ذلك إقامةُ الصلاةِ والإنفاقُ، إلا بتأويلٍ بعيدٍ جداً.

قوله: «سِرَّاً وعلانِيَةً» في نصبِهما ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنهما حالان ممَّا تقدَّم، وفيهما ثلاثةُ التأويلاتِ في «زيد عَدْل»، أي: ذوي سر وعلانية أو مُسِرِّين ومُعْلِنين، أو جُعِلوا نفسَ السِّرِّ والعَلانية مبالغةً. الثاني: أنهما منصوبان على الظرف، أي: وَقْتَيْ سِرٍّ وعلانية. الثالث: أنهما/ منصوبان [٥٣٧/ب] على المصدرِ، أي إنفاق سرّ وإنفاق علانية.

قوله: «مِنْ قبل» متعلِّقٌ بـ «يُقيموا» و «يُنْفِقوا»، أي: يفعلون ذلك قبل هذا اليوم.

وقد تقدَّم خلاف القراء في «لا بَيْعٌ فيه ولا خِلالٌ»[4]. والخِلال: المُخالَّة وهي المصاحبةُ. يقال: خالَلْته خِلالاً ومُخَالَّةً. قال طرفة[5]:

٢٨٩٣ـ كلُّ خليلٍ كنتُ خالَلْتُه لا تَرَكَ اللَّهُ له واضِحَهْ

(١) سبق تخريجه. انظر: الدر ٣/٢٤٧.
(٢) المحرر ٨/٢٤٥.
(٣) المحرر ٨/٢٤٥.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٥٣٨.
(٥) ديوانه ١١٨، واللسان (وضح). والواضحة: الأسنان التي تبدو عند الضحك.

وقال امرؤ القيس[1]:

٢٨٩٤ـ صَرَفْتُ الهَوَىٰ عنهنَّ مِنْ خشيةِ الرَّدىٰ
ولستُ بمَقْلِيِّ الخِلالِ ولا قالِ

وقال الأخفش[2]: «خِلال جمعاً لخُلَّة، نحو: بُرْمَة وبِرام»[3].

آ. (٣٢) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنَ السَّماءِ﴾**: يجوز أن يتعلَّق بأَنْزَل، و«مِنْ» لابتداءِ الغاية، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «ما» لأنه صفةٌ في الأصل، وكذلك «مِن الثمرات» في الوجهين.

وجَوَّز الزمخشريُّ[4] وابنُ عطيةَ[5] أن تكونَ «مِنْ» لبيانِ الجنسِ، أي: رِزْقاً هو الثمرات. ويُرَدُّ عليهما: بأنَّ التي للبيان إنما تجيء بعد المبهم. وقد يُجاب عنهما: بأنهما أرادا ذلك من حيث المعنىٰ لا الإعراب. وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك في البقرة[6].

و«بأَمْرِه» يجوز أن يكونَ متعلِّقاً بـ«تَجْري»، أي: بسببِه، أو بمحذوفٍ على أنها للحالِ، أي: ملتبسةً به.

آ. (٣٣) **قوله تعالىٰ: و﴿دائِبَيْنِ﴾**: حالٌ مِنَ الشمسِ والقمرِ، وتقدَّم اشتقاقُ الدَّأْب[7].

---

(١) ديوانه ٣٥، والمحرر ٨/٢٤٥. والمقلي: المُبْغَض، والقالي: المبغِض.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٧٦. ولكنَّه مَثَّل بقُلَّة وقِلال.
(٣) البُرْمة: القِدْر من الحجارة.
(٤) الكشاف ٢/٣٧٩.
(٥) المحرر ٨/٢٤٦.
(٦) انظر: الدر ١/١٩٣.
(٧) انظر: الدر ٣/٣٩.

آ. (٣٤) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ كلِّ ما سَأَلْتموه﴾**: العامَّةُ على إضافةِ « كُلّ » إلى « ما ». وفي « مِنْ » قولان، أحدُهما: أنها زائدةٌ في المفعولِ الثاني، أي: كُلَّ ما سألتموه، وهذا إنما يتأتَّى على قولِ الأخفش[1]. والثاني: أن تكونَ تبعيضيَّةً، أي: آتاكم بعضَ جميعِ ما سألتموه نظراً لكم ولمصالحكم، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ، تقديرُه: وآتاكم شيئاً مِنْ كُلِّ ما سألتموه، وهو رأيُ سيبويه[2].

و « ما » يجوز فيها أن تكونَ موصولةً اسمية أو حرفية أو نكرةً موصوفةً، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ، أي: مَسْؤولكم. فإن كانت مصدريَّةً فالضميرُ في «سَأَلْتموه» عائدٌ على الله تعالىٰ، وإن كانتْ موصولةً أو موصوفةً كان عائداً عليها، ولا يجوزُ أن يكون عائداً على اللّهِ تعالى، وعائدُ الموصولِ أو الموصوفِ محذوفٌ؛ لأنه: إمَّا أن يُقَدَّر متصلاً: سألتموهوه أو منفصلاً: سألتموه إياه، وكلاهما لا يجوز فيه الحَذْفُ لِما قدَّمْتُ لك أولَ البقرةِ في قوله «ومِمَّا رَزَقْناهم يُنْفِقُون».

وقرأ[4] ابنُ عباس ومحمد بن علي[5] وجعفر بن محمد والحسن والضَّحاك وعمرو بن فائد وقتادة وسلام ويعقوب ونافع في روايةٍ: « مِنْ كُلٍ » منونةً. وفي « ما » على هذه القراءة وجهان، أحدُهما: أنها نافية، وبه بدأ الزمخشري فقال[6]: «وما سَأَلْتموه نفيٌ، ومحلُّه النصبُ على الحال، أي:

---

(١) لا يشترط الأخفش أن تسبق بنفي وأن تدخل على نكرة. انظر: معاني القرآن ٩٨/١. ومذهبه في إعراب هذه الآية على غير ذلك. انظر: المعاني ٣٧٦/٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) انظر: الدر ٩٥/١.

(٤) الشواذ ٦٨، الإتحاف ١٦٩/٢، المحتسب ٣٦٣/١، البحر ٤٢٨/٥.

(٥) وهو الباقر وتقدمت ترجمته.

(٦) الكشاف ٣٧٩/٢.

آتاكم من جميعِ ذلك غيرَ سائِليه». قلت: ويكون المفعولُ الثاني هو الجارُّ مِنْ قوله « مِنْ كُلٍ »، كقوله: «وأُوتِيَتْ مِنْ كلِّ شيءٍ»[1].

والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، هي المفعول الثاني لآتاكم. وهذا التخريجُ الثاني أَوْلَى، لأنَّ في الأول منافاةً في الظاهر لقراءةِ العامَّة. قال الشيخ[2]: «ولما أحسَّ الزمخشريُّ بظهورِ التنافي بين هذه القراءةِ وبين تلك قال[3]: «ويجوز أن تكونَ « ما » موصولةً على: وآتاكم مِنْ كُلِّ ذلك ما احتجتم إليه، ولم تصلُحْ أحوالُكُم ولا معائِشُكم إلا به، فكأنكم طلبتموه أو سألتموه بلسانِ الحال، فتأوَّل «سَأَلْتموه» بمعنىٰ ما احتجتم إليه ».

قوله: «نعمةَ» في معنى المُنْعَمِ به، وخُتِمَتْ هذه بـ «إنَّ الإنسانَ لَظلومٌ»، ونظيرتُها في النحل بـ «إنَّ اللَّهَ لَغفورٌ رحيم»[4]، لأنَّ في هذه تقدَّمَ قولُه «ألم تَرَ إلى الذين بَدَّلوا نِعْمَةَ اللَّهِ كفراً»[5]، وبعده «وجعلوا لله أَنْداداً»[6] فجاء قولُه «إنَّ الإنسانَ» شاهداً بقُبْحِ مَنْ فَعَلَ ذلك، فناسَبَ خَتْمَها بذلك، والتي في النحل ذكر فيها عدةَ تفصيلاتٍ وبالَغَ فيها، وذكر قولَه «أَفَمَنْ يخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ»[7]، أي: مَنْ أوجَدَ هذه النِّعَمَ السابقَ ذكرُها كَمَنْ لم يَقْدِرْ منها على شيءٍ، فَذَكَرَ أيضاً أنَّ مِنْ جملة تَفَضُّلاتِه اتصافَه بهاتين الصفتين.

---

(١) الآية ٢٣ من النمل.
(٢) البحر ٥/٤٢٨.
(٣) الكشاف ٢/٣٧٩.
(٤) الآية ١٨ من النحل.
(٥) الآية ٢٨ من إبراهيم.
(٦) الآية ٣٠ من إبراهيم.
(٧) الآية ١٧ من النحل.

آ. (٣٥) **قوله تعالىٰ: ﴿هذا البلدَ آمِناً﴾**: مفعولا الجَعْلِ التصييري، وقد تقدَّم تحريرُه في البقرة(١). قال الزمخشري(٢): «فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين قولِه «اجْعَلْ هذا بلداً آمِناً»(٣) وبين قولِه «هذا البلدَ آمِناً»؟ قلت: قد سأل في الأول أن يجعلَه مِنْ جملة البلادِ التي يأْمَنُ أهلُها ولا يخافون، وفي الثاني أن يُخْرِجَه مِنْ صفةٍ كان عليها من الخوفِ إلى ضِدِّها من الأمنِ، كأنه قال: هو بلدٌ مَخُوفٌ فاجْعَلْه آمِناً».

قوله: «واجْنُبْنِيْ» يُقال: جَنَبَه شرّاً، / وأَجْنَبَه إياه، ثلاثياً ورباعياً، وهي [٥٣٨/أ] لغةُ نجدٍ، وجَنَّبه إياه مشدداً، وهي لغةُ الحجازِ، وهو المَنْعُ، وأصلُه مِنَ الجانب. وقال الراغب(٤): «وقولُه تعالىٰ: «واجْنُبْني وبَنِيَّ» مِنْ جَنَبْتُه عن كذا، أي: أَبْعَدْتُه منه. وقيل: مِنْ جَنَبْتُ الفَرَسَ كأنما سأله أن يقودَه عن جانبِ الشِّرْك بألطافٍ منه وأسبابٍ خفيَّةٍ».

و «أن نَعْبُدَ» على حَذْفِ الحرف، أي: عن أن. وقرأ(٥) الجحدريُّ وعيسى الثقفي «وأَجْنِبْني» بقطعِ الهمزة مِنْ أَجْنَبَ.

آ. (٣٦) والضميرُ في «إنَّهُنَّ» و «أَضْلَلْنَ» عائدٌ على الأصنامِ لأنها جمعُ تكسيرٍ غيرُ عاقلٍ. وقوله « مني »، أي: من أشياعي.

قوله: «ومَنْ عصاني» شرطٌ، ومحلُّ « مَنْ » الرفعُ بالابتداءِ، والجوابُ «فإنَّك غفورٌ رحيم» والعائدُ محذوفٌ، أي: له.

---

(١) انظر: الدر ١/١٩٢.
(٢) الكشاف ٢/٣٧٩.
(٣) الآية ١٢٦ من البقرة.
(٤) المفردات ١٠٠.
(٥) البحر ٥/٤٣١، والمحتسب ١/٣٦٣، والشواذ ٦٨.

آ. **(٣٧) قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾**: يجوزُ أَنْ يكون المفعولُ محذوفاً، وهذا الجارُّ صفتُه، أي: أسكنْتُ ذريةً مِنْ ذريتي. ويجوز أن تكونَ « مِنْ » مزيدةً عند الأخفش[١].

قوله: « بوادٍ »، أي: في وادٍ، نحو: هو بمكة.

قوله: « عند بَيْتِك » يجوز أن يكونَ صفةً لـ « وادٍ ». وقال أبو البقاء[٢]: «ويجوز أن يكونَ بدلاً منه»، يعني أنه يكونُ بدلَ بعضٍ مِنْ كُلّ، لأنَّ الواديَ أعمُّ مِنْ حضرةِ البيت. وفيه نظرٌ، من حيث إنَّ « عند » لا تتصرَّف.

قوله: « لِيُقِيموا » يجوز أَنْ تكونَ هذه اللامُ لامَ أمرٍ، وأن تكونَ لامَ علَّة. وفي متعلقها حينئذٍ وجهان، أحدُهما: أنها متعلقةٌ بأَسْكَنْتُ وهو ظاهرٌ، ويكون النداءُ معترضاً. الثاني: أنها متعلقةٌ باجْنُبْني، أي: اجْنُبْهم الأصْنامَ لِيُقِيموا، وفيه بُعْدٌ.

قوله: «أفئدةً من الناسِ» العامَّةُ على « أفْئِدة » جمع « فُؤاد » كغُراب وأَغْرِبة. وقرأ[٣] هشام عن ابن عامر بياءٍ بعد الهمزة، فقيل: إشباع، كقوله[٤]:

٢٨٩٥ـ . . . . يُحِبَّك عَظْمٌ في الترابِ تَرِيْبُ

---

(١) قدَّر الأخفش في معاني القرآن ٣٧٧ المفعول محذوفاً والجار صفة له، ولم يقدِّر زيادة «مِنْ».

(٢) الإملاء ٢/٦٩.

(٣) الإتحاف ٢/١٧٠، البحر ٥/٤٣٢، النشر ٢/٢٩، التيسير ١٣٥.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وصدره:

تُحِبُّك نفسي ما حَيِيْتُ فإن أَمُتْ . . . .

وهو في رصف المباني ١٣، وورد في الأصل قبل قوله «يحبك» حتى، وهي مقحمة.

أي: تَرِب، وكقوله(١):

٢٨٩٦ـ أعوذُ باللَّهِ مِنَ العَقْرابِ ... الشائلاتِ عُقَدَ الأَذْنابِ

وقد طعن جماعةٌ على هذه القراءةِ وقالوا: الإشباعُ من ضرائرِ الشعر فكيف يُجْعَلُ في أفصحِ كلامٍ؟ وزعم بعضُهم أنَّ هشاماً إنَّما قرأ بتسهيلِ الهمزةِ بين بين، فظنَّها الراوي زيادةَ ياءٍ بعد الهمزة، قال: «كما تُوُهِّم عن أبي عمرٍو اختلاسُه في «بارئكم»(٢) و «يَأْمُركم»(٣) أنه سَكَّن». وهذا ليس بشيءٍ فإنَّ الرواةَ أجلُّ من هذا.

وقرأ(٤) زيدُ بن عليّ «إفادة» بزنةِ «رِفادة»، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكونَ مصدراً لِأفاد كأَقام إقامةً، أي: ذوي إفادةٍ، وهم الناسُ الذين يُنْتَفَعُ بهم. والثاني: أن يكون أصلُها «وِفادة» فَأُبْدِلَتِ الواوُ همزةً نحو: إشاح وإعاء.

وقرأت أمُّ الهيثم(٥) «أَفْوِدَة» بواوٍ مكسورة، وفيها وجهان، أحدُهما: أن يكونَ جمع «فُوَاد» المُسَهَّل: وذلك(٦) أنَّ الهمزةَ المفتوحةَ المضمومَ ما قبلها يَطَّرِد قَلْبُها واواً نحو: جُوَن(٧)، ففُعِل في «فُؤاد» المفرد ذلك، فأُقِرَّت في الجمع على حالها. والثاني: قال صاحب «اللوامح»: «هي جمعُ وَفْد». قلت: فكان ينبغي أن يكونَ اللفظ «أَوْفِدة» بتقديم الواو، إلا أن يُقال: إنه

(١) تقدم برقم (١٤٦٢).
(٢) الآية ٥٤ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٣٦١.
(٣) الآية ٦٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤١٦.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٤٣٣، والشواذ ٦٨.
(٥) لم أقف على ترجمتها.
(٦) انظر: الممتع ١/٣٦٢.
(٧) الجؤن: ج جُؤْنة وهي سلة مستديرة مغشاة جلداً، يُجعل فيها الطيب والثياب.

جَمْـعَ « وَفْداً » على « أَوْفِدَة » ثم قلَبه فوزنه أَعْفِلَة، كقولهم: آرام في أرْآم[1] وبـابِه، إلا أنـه يَقِلُّ جمـعُ فَعْـل على أفْعِلة نحو: نَجْـد وأَنْجدة[2]، وَوَهْي[3] وأَوْهِيَة. وأمُّ الهيثمِ امرأةٌ نُقِلَ عنها شيءٌ من اللغة.

وقُرِىء « آفِدَة » بزِنَةِ ضارِبة، وهي تحتمل وجهين، أحدُهمـا: أن تكونَ مقلوبةً مِنْ أَفْئدة بتقـديم الهمزة على الفـاء فَقُلِبَتْ الهمزةُ ألفـاً، فوزنهـا أَعْفِلَة كـآرام في أرْآم. والثاني: أنهـا اسمُ فاعـلٍ مِنْ أَفِد يـأْفَدُ، أي: قَـرُب ودَنـا، والمعنىٰ: جماعة آفِدَة، أو جماعات آفِدة.

وقرىء « أَفِدة » بالقَصْر، وفيها وجهان أيضـاً، أحدُهمـا: أن يكونَ اسـمَ فاعلٍ على فَعِل كفَرِحَ فهو فَرِح. [والثـاني]: أن تكونَ مخففـةً من « أَفْئِدة ». بنَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلىٰ الساكن قبلها، وحَذْفِ الهمزةِ.

و «من الناس» في « مِنْ » وجهان، أحدُهما: أنهـا لابتداءِ الغـاية. قـال الزمخشريُّ[4]: «ويجوز أن تكونَ « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ كقولـك: «القلبُ مني سقيم» تريد: قلبـي، كأنه قيل: أفئدةَ ناسٍ، وإنما نَكَّـرْتَ المضافَ في هـذا التمثيـلِ لتنكيرِ «أَفْئـدة» لأنها في الآيـة نكـرةٌ، ليتنـاولَ بعضَ الأفئـدةِ». قـال الشيـخ[5]: «ولا يَظْهر كونُها للغايةِ؛ لأنه ليس لنا فِعْلٌ يُبتدأ فيه بغايـةٍ[6] ينتهي إليها، إذ/ لا يَصِـحُّ جَعْلُ ابتداءِ الأفئدة من الناس». [٥٣٨/ب]

(١) آرام جمـع رِئْم وأصله أفعال أرْآم ثم حدث فيـه قلب مكاني بتقـديم العين وتسكينها فصار أأْرام. اجتمعت همزتان متحركـة وساكنـة فقلبت الثانيـة من جنس الأولى فصار أارام على وزن اعْفال ورسمه آرام.

(٢) النجد: ما ارتفـع من الأرض.

(٣) الوهي: الشق في الشيء.

(٤) الكشاف ٢/ ٣٨٠.

(٥) البحر ٥/٤٣٢.

(٦) البحر: لغاية.

والثـاني: أنها للتبعيضِ، وفي التفسيـر: لو لم يقـل «من الناس» لحـجَّ الناسُ كلُّهم.

قوله: «تَهْـوي» هذا هـو المفعولُ الثـاني للجَعْل. والعـامَّة «تَهْـوِي» بكسرِ العين بمعنى: تُسْرِعُ وتَطيرُ شوقاً إليهم. قال[1]:

٢٨٩٧ـ وإذا رَمَيْتَ بـه الفِجـاجَ رَأَيْتَـه يَهْوي مخارمَها هُـوِيَّ الأجْـدَلِ

وأصلُه أنْ يتعدَّىٰ باللام، كقوله[2]:

٢٨٩٨ـ حتى إذا مـا هَـوَتْ كفُّ الغـلامِ لهـا
طـارَتْ وفي كَفِّـه مِنْ ريشِـهـا بِتَـكُ

وإنَّما عُدِّي[3] بـ «إلىٰ» لأنه ضُمِّنَ معنىٰ «تميل»، كقوله[4]:

٢٨٩٩ـ تَهْـوي إلى مكَّـةَ تَبْغي الهـدىٰ مـا مُؤْمِنُ الجِنِّ كـأَنْجـاسِهـا

وقـرأ[5] أميـرُ المؤمنين علي وزيـد بن علي ومحمد بن علي وجعفر ابن محمد ومجاهد بفتـح الواو، وفيـه قولان، أحـدُهما: أنَّ «إلى» زائـدةٌ، أي: تهواهم. والثاني: أنه ضُمِّنَ معنىٰ تَنْزِعُ وتميل، ومصدرُ الأول على «هُوِيّ»، كقوله[6]:

---

(١) البيت لأبـي كبيـر الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/٩٤، واللسان «خرم»، والمحرر ٨/٢٥٤. والفجـاج: ج فـج وهـو الـطريق، والمخـارم: في رؤوس الـجبـال. والأجدل: الصقر.

(٢) تقدم برقم (١٦٥٢).

(٣) أي في الآية.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في المحرر ٨/٢٥٤، والبحر ٥/٤٣٣ برواية «كأجناسها».

(٥) المحتسب ١/٣٦٤، والبحر ٥/٤٣٣، والشواذ ٦٩.

(٦) تقدم برقم (٢٨٩٧).

٢٩٠٠ـ . . . . يَهْوي مخارِمَها هُوِيَّ الأَجْدَل

والثاني على «هَوَى». وقال أبوالبقاء[١]: «معناهما متقاربان إلَّا أنَّ هَوَى ـ يعني بفتح الواو ـ متعدٍّ بنفسه، وإنما عُدِّيَ بإلى حَمْلاً على تميل».

وقرأ[٢] مسلمة بن عبد الله: «تُهْوَىٰ» بضم التاء وفتح الواو مبنياً للمفعول مِنْ «أهوى» المنقول مِنْ «هَوِيَ» اللازمِ، أي: يُسْرَع بها إليهم.

آ. (٣٩) **قوله تعالىٰ: ﴿على الكِبَرِ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ «على» على بابها من الاستعلاءِ المجازيِّ. والثاني: أنها بمعنىٰ مع كقوله[٣]:

٢٩٠١ـ إنِّي علىٰ ما تَرَيْنَ من كِبَري
أعلمُ مِنْ حيثُ تُؤْكَلُ الكَتِفُ

قاله الزمخشري[٤]. ومحلُّ هذا الجارِّ النصبُ على الحالِ من الباء في «هَبْ لي».

قوله: «لَسميعُ الدعاءِ» فيه أوجه، أحدُها: أن يكون فعيل مثالَ مبالغةٍ مضافاً إلى مفعوله، وإضافتُه مِنْ نصبٍ، وهذا دليلُ لسيبويه[٥] على أن فَعِيلاً يعملُ عملَ اسمِ الفاعل، وإن كان قد خالف جمهور البصريين والكوفيين.

---

(١) الإملاء ٢/٦٩.
(٢) المحتسب ١/٣٦٤، البحر ٥/٤٣٣، ومسلمة بن عبد الله بن ربعي السجهني الدمشقي. قال ابن حجر: مقبول من السادسة. التقريب ٥٣١، وهناك الفهري البصري النحوي. له اختيار في القراءة، ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٢/٢٩٨.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٥/٤٣٤، والكشاف ٢/٣٨١.
(٤) الكشاف ٢/٣٨١.
(٥) الكتاب ١/٥٦.

الثاني: أنَّ الإضافةَ ليسَتْ مِنْ نصبٍ، وإنما هـو كقولـك: «هذا ضـاربُ زيدٍ أمس». الثـالث: أنَّ سميعاً مضـافٌ لمرفـوعه ويُجْعَـلُ دعـاءُ الله سميعـاً على المجاز، والمراد سماع الله، قاله الزمخشري[1].

قـال الشيـخ[2]: «وهو بعيـدٌ لاستلزامِـهِ أن يكـونَ من الصفـة المشبهـة والصفةُ متعديةٌ، وهذا إنما يتأتَّىٰ على قولِ الفارسيِّ فإنه يُجيز أن تكونَ الصفةُ المشبهة من الفعلِ المتعـدِّي بشرطِ أَمْنِ اللَّبْس نحـو: «زيد ظـالمُ العبيد» إذا عُلِم أن له عبيداً ظالمين، وأمَّا هنا فاللَّبْسُ حاصلٌ؛ إذ الـظاهرُ أنـه من إضافـةِ المثالِ للمفعول لا للفاعل».

قلت: واللَّبْسُ أيضاً هنا مُنْتَفٍ لأن المعنىٰ على الإسنـاد المجازي كمـا تقرَّر فانتفىٰ اللَّبْسُ.

آ. (٤٠) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿ومِنْ ذرِّيَّتِي﴾**: عـطفٌ على المفعـولِ الأول لـ «اجعلني»، أي: واجعل بعضَ ذرِّيَّتي مقيمَ الصلاة. وهـذا الجارُّ في الحقيقة صفةٌ لذلك المحذوفِ، أي: وبعضاً من ذريتي.

قوله: «وتَقَبَّـل دعائي»[3] قـرأ[4] أبو عمـرٍو وحمزةُ وورشٌ بـإثبات اليـاء وصلاً وحَذْفِهـا وقفاً، والبـزيُّ بإثبـاتها في الحـالـين، والباقـون بحذفهـا وصلاً ووقفاً، وقد روىٰ بعضُهم إثباتَها وقفاً أيضاً.

آ. (٤١) **قوله تعالىٰ: ﴿ولِوالِـدَيَّ﴾**: العامَّـةُ على «والِدَيَّ» بـألفٍ

---

(١) الكشاف ٢/٣٨١.

(٢) البحـر ٥/٤٣٤.

(٣) رسمها على القراءة الثانية كما سيأتي.

(٤) الإتحاف ٢/١٧١، السبعة ٣٦٣، البحر ٥/٤٣٤، التيسير ١٣٥، النشر ٢/٣٠١.

بعد الواو وتشديدِ الياء، وابن جبير[1] كذلك، إلا أنه سَكَّن الياءَ أراد والده وحدَه كقولِه[2] «واغفرْ لأبي».

وقرأ الحسين بن علي ومحمد وزيد ابنا علي بن الحسين وابن يعمر «ولولدي» دون ألف، تثنية وَلَد، ويعني بهما إسماعيل وإسحاق، وأنكرها الجحدريُّ بأنَّ في مصحف أُبَيّ «ولأبويَّ» فهي مفسِّرةٌ لقراءةِ العامَّة.

ورُوي عن ابنِ يعمر أنَّه قرأ «ولِوُلْدي» بضمِّ الواو وسكونِ الياء، وفيها تأويلان، أحدُهما: أنه جمع «وَلَد» كأُسْد في «أَسَد»، وأنْ يكونَ لغةً في الوَلَد كالحُزْن والحَزَن، والعَدَم والعُدْم، والبُخْل والبَخَل، وعليه قول الشاعر[3]:

٢٩٠٢ـ فليتَ زياداً كان في بَطْنِ أمِّه
وليت زياداً كان وُلْدَ حمارِ

وقد قُرِىء بذلك في مريم[4] والزخرف[5] ونوح[6] في السبعة، كما سيأتي إن شاء اللَّهُ تعالىٰ. و«يومَ» نصبٌ بـ «اغفر».

آ. (٤٢) **قوله تعالىٰ: ﴿ليوم﴾**: أي: لأجْلِ يومٍ، فاللامُ للعلَّة وقيل: بمعنىٰ إلىٰ، أي: للغاية. وقرأ العامَّة «يُؤَخِّرُهم» بالياء لتقدُّم اسم الله

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١/٣٦٥، البحر ٥/٤٣٥، الشواذ ٦٩.
(٢) الآية ٨٦ من الشعراء.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (ولد)، والمحرر ٨/٢٥٧، والبحر ٥/٤٣٥.
(٤) الآية ٧٧ من مريم وقراءة ضم الواو وسكون اللام لحمزة والكسائي. السبعة ٤١٢.
(٥) الآية ٨١.
(٦) الآية ٢١.

الكريم. وقرأ[1] الحسن والسلميُّ والأعرج وخلائق ـ وتُروى عن أبي عمرو ـ «نُؤَخِّرهم» بنون العظمة. و «تَشْخَصُ» صفةٌ لـ «يوم» ومعنى شُخوصِ البصر حِدَّةُ النظرِ وعَدَمُ استقرارِه في مكانِه، ويقال[2]: شَخَص سَهْمُهُ وبَصَرُه وأشخصَهما صاحبُهما، وشَخَصَ بصرُه: لم يَطْرِفْ جَفْنُه، ويقال: شَخَص/ مِنْ بلدِه، أي: بَعُدَ، والشَّخْص: سوادُ الإنسانِ المَرْئِيِّ من بعيد. [٥٣٩/أ]

آ. (٤٣) قوله تعالىٰ: ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رؤوسِهم﴾: حالان من المضافِ المحذوفِ؛ إذ التقديرُ: أصحاب الأبصار، إذ يُقال: شَخَصَ زيدٌ بصرَه، أو تكون الأبصارُ دلَّتْ على أربابِها فجاءت الحالُ مِن المدلولِ عليه، قالهما أبو البقاء[3]. وقيل: «مُهْطِعين» منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، أي: يُبْصِرُهم مُهْطِعين. ويجوز في «مُقْنِعي» أن يكونَ حالاً من الضمير في «مُهْطِعين» فتكون حالاً متداخلةً. وإضافة «مُقْنعي» غيرُ حقيقيةٍ فلذلك وَقَعَتْ حالاً.

والإهطاع: قيل: الإسراعُ في المشي قال[4]:

٢٩٠٣ـ إذا دعانسا فأَهْطَعْنا لدَعْوَته
داعٍ سميعٌ فَلَفُّونا وساقُوْنسا

---

(١) الإتحاف ٢/١٧١، البحر ٥/٤٣٥، القرطبي ٩/٣٧٦، السبعة ٣٦٣، وقال: إنها رواية عباس عن أبي عمرو.
(٢) انظر: اللسان (شخص).
(٣) الإملاء ٢/٧٠.
(٤) البيت لعمران بن حِطَّان وهو في المحرر ٨/٢٥٩، والبحر ٥/٤٢٩. ولفَّ: جمع.

وقال[1]:

٢٩٠٤ـ وبمُهْطِعٍ سُرُحٍ كأن عِنانَه
في[رأس]جِذْعٍ . . . .

وقال أبو عبيدة[2]: «قد يكون الإسراعَ وإدامةَ النظر». وقال الراغب[3]: «هَطَع الرجلُ ببصره إذا صَوَّبه، وبعيرٌ مُهْطِعٌ إذا صَوَّب عُنُقَه». وقال الأخفش[4]: «هو الإقبالُ على الإصغاء» وأنشد[5]:

٢٩٠٥ـ بِدِجْلَةَ دارُهمْ ولقد أراهُمْ
بِدِجْلَةَ مُهْطِعِيْن إلى السَّماعِ

والمعنىٰ: مُقْبِلْين برؤوسهم إلى سَماع الدَّاعي. وقالَ ثعلب: «أَهْطَع الرجلُ إذا نظر بِذُلٍّ وخُشُوع، لا يُقْلِعُ ببصره»، وهذا موافِقٌ لقول أبي عبيدٍ فقد سُمِعَ فيه: أَهْطَعَ وهَطَعَ رباعياً وثلاثياً.

---

(١) تمامه:

في رأس جِذْعٍ من أوالَ مُشَذَّبِ

وهو في مجاز القرآن ١/٣٤٢، والبحر ٥/٤٢٩، والمحرر ٨/٢٥٩. والبيت بهذه الرواية لم أهتدِ إلى قائله، وثمة رواية ثانية في اللسان منسوباً لأُنيف بن جَبَلة:

أمَّا إذا استقبلْتَه فكأنَّه ... للعين جِذْعٌ مِنْ أوالَ مُشَذَّبُ

والسرح: السريعة. وأوال: قرية بالبحرين.

(٢) لم يزد في مجاز القرآن ١/٣٤٢ على قوله «أي مسرعين».

(٣) المفردات ٥٤٣.

(٤) ليس في «معاني القرآن».

(٥) البيت لابن مفرِّغ، وهو في ديوانه ١٦٧، والمحرر ٨/٢٥٩، واللسان (هطع)، والقرطبي ٩/٢٧٩، ومجاز القرآن ١/٣٤٣.

والإقناع: رَفْعُ الرأسِ وإدامةُ النظر من غيرِ التفاتٍ إلى غيرِه، قاله القتبيُّ[1] وابنُ عرفة، ومنه قولُه يَصِفُ إبلاً ترعىٰ أعالي الشجر فترفع رؤوسها[2]:

٢٩٠٦ـ يُباكِرْن العِضاهَ بمُقْنَعاتٍ نواجِذُهنَّ كالحِدَأ الوَقيعِ

ويقال: أَقْنَعَ رأسَه، أي: طَأْطأها ونَكَّسها فهو من الأضداد، والقَناعَةُ: الاجتِزاءُ باليسير، ومعنىٰ قَنِع بكذا: ارتفع رأسُه عن السؤال، وفَمٌ مُقَنَّع: مَعْطوفُ الأسنان إلى[3] داخله ورجلٌ مُقَنَّعٌ بالتشديد. ويقال: قَنِعَ يَقْنَعُ قَناعةً وقَنَعاً إذا رَضِيَ، وقَنَع قُنوعاً إذا سَأَل، فوقع الفرقُ بالمصدر[4].

وقال الراغب[5]: «قال بعضُهم: «أصلُ هذه الكلمة مِن القِناع، وهو ما يُغَطِّي الرأسَ، والقانِعُ مَنْ [لا][6] يُلِحُّ في السؤال فيَرْضَى بما يأتيه كقوله[7]:

---

(١) تفسير غريب القرآن ٢٣٣.

(٢) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٢٢٠، والقرطبي ٣٧٧/٩، والمحرر ٢٦٠/٨، ومجاز القرآن ٣٤٣/١، واللسان: قنع. ويباكرن: يبادرن ويعاجلن. والعضاه: أعظم الشجر. والمقنعات: رؤوس مرفوعات والمقنع في الأصل: الفم القوي وعطفُ أسنانه للداخل. الحدأ: جمع حِدَأة وهي الفأس. الوقيع: المحدَّد. شبَّه أسنان الإبل بالفؤوس الحادة.

(٣) الأصل: «إليه» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٤) انظر: القاموس (قنع).

(٥) المفردات ٤١٣.

(٦) زيادة من «المفردات».

(٧) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٢٢٠، والمفردات ٤١٣، واللسان: (قنع). والمفاقر: وجوه الفقر. والقنوع: السؤال والتذلل للمسألة. وجملة «يصلحه» حال. أي: قيام المرء على حفظ ماله أفضل له من التبذير وذل السؤال.

٢٩٠٧ـ لَمالُ المَرْءِ يُصْلِحُهُ فَيُغْني مَفاقِرَه أعفُّ مِنَ القُنُوعِ

ورجل مُقْنَعٌ يُقْنَعُ به. قال[1]:

٢٩٠٨ـ . . . .

شُهودِيْ على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ

والرُّؤوس: جمع رَأس وهو مؤنثٌ، ويُجْمع في القلة على أَرْؤُس، وفي الكثرةِ على رُؤُوس، والأَرْأَسُ: العظيم الرأسِ، ويُعَبَّر بها عن الرجل العظيم كالوجهِ، والرئيس مشتق مِنْ ذلك، ورِئاسُ السيفِ مَقْبَضُهُ، وشاةٌ رَأْساء اسْوَدَّت رأسُها.

قوله: «لا يَرْتَدُّ إليهم» في محلِّ نصب على الحال أيضاً من الضمير في «مُقْنِعي». ويجوز أن يكونَ بدلاً من «مُقْنِعي» كذا قال أبو البقاء[2]، يعني أنه يَحُلُّ مَحَلَّه. ويجوز أن يكونَ استئنافاً.

والطَّرْفُ في الأصل مصدرٌ، وأُطْلِق على الفاعلِ لقولِهم: «ما فيهم عَيْنٌ تَطْرِفُ»، [ولعلَّه][3] هنا العينُ. قال[4]:

٢٩٠٩ـ وأَغُضُّ طَرْفي ما بَدَتْ لي جارَتي
حتى يُواري جارَتي مَأْواها

---

(١) صدره:

وبايَعْتُ ليلى بالخَلاء ولم يكنْ

وهو للبعيث، وقوله «عدول» اسم «يكن». والبيت في اللسان (قنع) والمفردات ٤١٤.

(٢) الإملاء ٢/٧٠.

(٣) زيادة من (ش).

(٤) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٣٠٨، والقرطبي ٩/٣٧٧.

والطَّرْفُ: الجَفْنُ أيضاً، يقال: ما طَبَّق طَرْفَه ـ أي: جَفْنَه ـ على الآخر، والطَّرْفُ أيضاً تحريكُ الجَفْن.

قوله: «وأَفْئِدَتُهم هواءٌ» يجوز أن يكونَ استئنافاً، وأن يكونَ حالاً، والعاملُ فيه: إمَّا «يَرْتَدُّ»، وإمَّا ما قبله من العوامل. وأفرد «هواء» وإن كان خبراً عن جمعٍ لأنه في معنى: فارغة متخرِّقة، ولو لم يقصِدْ ذلك لقال: «أَهْوِيَة» ليُطابِقَ الخبرُ مبتدأه.

والهواءُ: الخالي من الأجسام، ويُعَبَّر به عن الجبن، يقال: جَوْفُه هواءٌ، أي: فارغ، قال زهير[1]:

٢٩١٠ـ كأن الرَّحْلَ منها فوق صَعْلٍ   من الظِّلْمَانِ جُؤْجُؤُه هَواءُ

وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه[2]:

٢٩١١ـ . . . .   وأنت مُجَوَّفٌ نَخِبٌ هواءُ

النَّخِب: الذي أَخَذْتَ نُخْبتَه، أي: خِيارَه.

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿يومَ يأْتيهمْ﴾**: مفعولٌ ثانٍ لـ «أَنْذِرْ»، أي: خَوِّفْهم عذابَ يومٍ، كذا قدَّره أبو البقاء[3]، وفيه نظرٌ؛ إذ يَؤُول إلى قولِك: أَنْذِرْ عذابَ يومِ يأتيهم العذابُ، فلا حاجةَ إلى ذلك. ولا جائزٌ أن يكونَ ظرفاً

---

(١) ديوانه ٦٣، والمحرر ٨/٢٦٢، والقرطبي ٩/٣٧٨، يصف ناقته. الرحل: ما يوضع على ظهر البعير للركوب عليه، والصعل: الصغير الرأس، والجؤجؤ: الصدر، يشبه ناقته في سرعتها بالظليم ـ وهو ذكر النعام ـ فكأن رَحْلَها فوقه.

(٢) ديوانه ١٨، والمحرر ٨/٢٦٢، وصدره:

ألا أبلغْ أبا سفيانَ عني

(٣) الإملاء ٢/٧٠.

له، لأنَّ ذلك اليومَ لا إنذارَ فيه، سواءٌ قيل: إنه يومُ القيامةِ، أو يومٌ لهلاكهم، أو يومَ يلقاهم الملائكةُ. وقوله: «نُجِبْ» جوابُ الأمر.

قوله: «أو لم تكونوا» قال الزمخشريُّ[1]: «على إرادةِ القول، وفيه وجهان: أن يقولوا ذلك بَطَراً وأَشَراً، وأَنْ يقولوه بلسان الحالِ حيث بَنَوْا شديداً وأمَّلوا بعيداً».

و «مالكم» جوابُ القسمِ، وإنما جاء بلفظِ الخطابِ، لقوله: «أَقْسَمْتُمْ» ولو جاء بلفظِ المُقْسِمين لقيل: ما لنا. وقَدَّر الشيخ[2] ذلك القولَ من قولِ الله تعالىٰ أو الملائكةِ، أي: فيقال لهم: أو لم تكونوا. وهو عندي أظهرُ مِن الأول، أعني جَرَيَانَ القولِ مِنْ غيرهم لا منهم.

آ. (٤٥) قوله تعالىٰ: ﴿وسَكَنْتُمْ في مساكنِ﴾: أصلُ «سَكَن» التعدِّي بـ «في» كما في هذه الآيةِ، وقد يتعدَّىٰ بنفسه. قال الزمخشريُّ[3]: «السُّكنَىٰ مِن السكونِ الذي هو اللُّبْث، وأصلُ تَعَدِّيه بـ «في» كقولك: قَرَّ/ [٥٣٩/ب] في الدارِ، وأقامَ فيها، وغَنِي فيها، ولكنه لمَّا نُقِل إلى سكونٍ خاص تصرَّفَ فيه، فقيل: «سَكَنَ الدارَ» كما قيل: تبوَّأَها وأَوْطَنها، ويجوز أن يكونَ مِن السُّكون، أي: قَرُّوا فيها واطمأنُّوا».

قوله: «وتَبَيَّنَ» فاعلُه مضمرٌ لدلالةِ الكلامِ عليه، [أي]: حالُهم وخبرُهم وهلاكُهم. و «كيف» نَصْبٌ بفَعَلْنا، وجملةُ الاستفهامِ ليست معمولةً لـ «تَبيَّن»؛ لأنه من الأفعال التي لا تُعلَّق، ولا جائزٌ أن يكونَ «كيف» فاعلاً؛

(١) الكشاف ٢/٣٨٣.
(٢) البحر ٥/٤٣٦.
(٣) الكشاف ٢/٣٨٣.

لأنها: إمَّا شرطيةٌ أو استفهاميةٌ، وكلاهما لا يعمل فيه ما تقدَّمه، والفاعلُ لا يتقدَّم عندنا.

وقال بعض الكوفيين: «إنَّ جملةَ «كيف فَعَلْنا» هو الفاعلُ»، وهم يُجيزون أن تكونَ الجملةُ فاعلاً، وقد تقدم هذا قريباً في قوله تعالىٰ: «ثم بدا لهم مِنْ بعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه»[1].

والعامَّةُ على «تَبَيَّنَ» فعلاً ماضياً. وقرأ[2] عمر بن الخطاب والسُّلَمي في روايةٍ عنه: «ونُبَيِّنُ» بضمِّ النونِ الأولىٰ والثانية، مضارع «بَيَّن»، وهو خبرُ مبتدأ مضمرٍ، والجملةُ حالٌ، أي: ونحنُ نبيِّن. وقرأ السُّلَميُّ ـ فيما نقل المهدويُّ ـ كذلك إلَّا أنه سَكَّن النونَ للجزمِ نَسَقاً على «تكونوا»، فيكونُ داخلاً في حيِّز التقرير.

آ. (٤٦) قوله تعالىٰ: ﴿وعند الله مَكْرُهم﴾: يجوز أن يكونَ هذا المصدرُ مضافاً لفاعله كالأول بمعنى: أنَّ مَكْرَهُمْ الذي مكروه جزاؤه عند الله تعالىٰ، أو للمفعولِ، بمعنى: أنَّ عند الله مَكْرَهم الذي يَمْكُرُهم به، أي: يُعَذِّبهم. قالهما الزمخشري[3]. قال الشيخ[4]: «وهذا لا يَصِحُّ إلا إنْ كان «مَكَرَ» يتعدَّىٰ بنفسِه كما قال هو، إذ قدَّر: يمكرهم به، والمحفوظ أنَّ «مَكَر» لا يتعدَّىٰ إلى مفعولٍ به بنفسِه. قال تعالىٰ: «وإذ يَمْكُر بك الذين كفروا»[5]، وتقول: زيدٌ ممكورٌ به، ولا يُحْفظ «زيدٌ ممكورٌ» بسبب كذا».

---

(١) الآية ٣٥ من يوسف. وانظر: الدر ٦/٤٩٤.
(٢) البحر ٥/٤٣٦، القرطبي ٩/٣٧٩.
(٣) الكشاف ٢/٣٨٣.
(٤) البحر ٥/٤٣٧.
(٥) الآية ٣٠ من الأنفال.

قوله «لِتَزُوْلَ» قرأ العامَّةُ بكسر اللام، والكسائيُّ[1] بفتحِهافأمَّا القراءةُ الأولىٰ ففيها ثلاثة أوجه، أحدُها: أنها[2] نافيةٌ واللامُ لامُ الجحودِ؛ لأنها بعد كونٍ منفيّ، وفي «كان» حينئذٍ قولان، أحدُهما: أنها تامَّةٌ، والمعنىٰ: تحقيرُ مَكْرِهم، أنه ما كان لتزولَ منه الشرائع التي كالجبالِ في ثبوتِها وقوتِها. ويؤيد كونَها نافيةً قراءةُ[3] عبد الله: «وما كان مَكْرُهم». القول الثاني: أنها ناقصةٌ، وفي خبرِها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين: هل هو محذوفٌ واللامُ متعلقةٌ به، وإليه ذهب البصريون، أو هذه اللام وما جَرَّتْه، كما هو مذهبُ الكوفيين، وقد تقرَّر هذا في آخر آل عمران[4].

الوجه الثاني: أن تكونَ المخففةَ من الثقيلة. قال الزمخشري[5]: «وإنْ عَظُمَ مكرُهم وتَبالغَ في الشدَّةِ، فضرب زوالَ الجبالِ منه مثلاً لشدَّته، أي: وإنْ كان مَكْرُهم مُعَدّاً لذلك». وقال ابن عطية[6]: «ويحتمل عندي أن يكون معنى هذه القراءةِ: تَعظيمَ مَكْرِهم، أي: وإن كان شديداً[7]، إنما يفعل لتذهب به عظامُ الأمور» فمفهومُ هذين الكلامين أنها مخففةٌ لأنه إثباتٌ.

والثالث: أنها شرطيةٌ، وجوابُها محذوف، أي: وإنْ كان مكرُهم مُعَدّاً لإِزالة أشباهِ الجبال الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازِيْهم بمكرٍ هو أعظمُ منه. وقد رُجِّح الوجهان الأخيران على الأول[8] وهوأنها نافيةٌ؛ لأن فيه

---

(١) الإتحاف ٢/١٧١، البحر ٥/٤٣٧، السبعة ٣٦٣، الحجة ٣٧٩، النشر ٢/٣٠٠.
(٢) أي «إنْ».
(٣) البحر ٥/٤٣٨، الشواذ ٦٩.
(٤) الدر المصون ٣/٥٠٧.
(٥) الكشاف ٢/٣٨٣.
(٦) المحرر ٨/٢٦٤.
(٧) الأصل: «شديد» وما أثبتناه من ابن عطية، وفي نقل البحر عنه «شديداً بما».
(٨) أي رُجِّح كونها مخففة أو شرطية على كونها نافية.

معارضةً لقراءة الكسائي[1]، وذلك أن قراءتَه تُؤْذِنُ بالإثباتِ، وقراءةَ غيره تُؤْذن بالنفي.

وقد أجاب بعضُهم عن ذلك بأنَّ الحالَ في قراءة الكسائي مُشارٌ بها إلى أمورٍ عظام غيرِ الإسلامِ ومُعجزاتِه كمكرهم صلاحيةَ إزالتها، وفي قراءةِ الجماعةِ مُشارٌ بها إلى ما جاء به النبيُّ صلى الله عليه وسلم من الدين الحق، فلا تَعارُضَ؛ إذ لم يتواردا على معنى واحدٍ نفياً وإثباتاً.

وأمَّا قراءةُ الكسائي ففي « إنْ » وجهان: مذهبُ البصريين، أنها المخففةُ واللام فارقة، ومذهبُ الكوفيين: أنها نافيةُ واللامُ بمعنى « إلا »، وقد تقدَّم تحقيقُ المذهبين.

وقرأ[2] عمرُ وعليٌّ وعبد الله وزيد بن علي وأبو سلمة[3] وجماعة «وإن كاد مكرهم لَتزول» كقراءةِ الكسائي إلا أنهم جعلوا مكان نون « كان » دالاً فعلَ مقاربة، وتخريجها كما تقدَّم، ولكن الزوالَ غيرُ واقعٍ.

وقُرىء[4] « لَتَزُوْل » بفتح اللامين. وتخريجها على إشكالها أنها جاءَتْ على لغةِ مَنْ يفتح لام «كي».

آ. **(٤٧) قوله تعالىٰ: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ﴾**: العامَّةُ على إضافة «مُخْلِف» إلىٰ «وعدِه» وفيها وجهان، أظهرهما: أن «مُخْلف» يَتَعَدَّىٰ لاثنين كفعلِه، فقدَّم المفعولَ الثاني، وأُضيف إليه اسمُ الفاعل تخفيفاً نحو: «هذا

---

(١) الذي قرأ بفتح لام «لَتزول».

(٢) الشواذ ٦٩، والمحتسب ١/٣٦٥، والبحر ٥/٤٣٧، والطبري ٩/٣٨٠.

(٣) وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله. وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر. توفي سنة ٩٤ أو ١٠٤. تقريب التهذيب ٦٤٥.

(٤) البحر ٥/٤٣٨.

[٥٤٠/أ] كاسِيْ جُبَّةٍ زيداً» قال الفراء(١) وقطرب: «لمَّا تعدَّىٰ/ إليهما جميعاً لم يُبَالَ بالتقديمِ والتأخير». وقال الزمخشري(٢): «فإن قلتَ: هلا قيل: مُخْلِفَ رسلِه وعدَه، ولِمَ قَدَّم المفعولَ الثاني على الأول؟ قلت: قَدَّمَ الوعدَ ليُعْلِمَ أنه لا يُخْلِفُ الوعدَ ثم قال «رسله» ليُؤْذِنَ أنه إذا لم يُخْلِفْ وعدَه أحداً ــ وليس من شأنِه إخلافُ المواعيد ــ كيف(٣) يُخْلِفُه رُسلَهُ»؟

وقال أبو البقاء(٤): «هو قريب من قولهم(٥):

٢٩١٢ــ يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

وأنشد بعضُهم نظيرَ الآيةِ الكريمة قولَ الشاعر(٦):

٢٩١٣ــ ترىٰ الثورَ فيها مُدخِلَ الظلِ رأسَهُ
وسائرُه بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ

والحُسبان هنا: الأمر المنتفي، كقوله(٧):

٢٩١٤ــ فلا تحسَبَنْ أني أَضِلُّ مَنِيَّتي
فكلُّ امرِىءٍ كأسَ الحِمام يذوقُ

---

(١) معاني القرآن ٢/٧٩.
(٢) الكشاف ٢/٣٨٤.
(٣) الأفصح: فكيف.
(٤) الإملاء ٢/٧١. وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٠.
(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٨٩، وأمالي الشجري ٢/٢٥٠، وابن يعيش ٢/٤٥، والخزانة ١/٤٨٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٠.
(٦) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٩٢، ومعاني القرآن ٢/٨٠، والمحرر الوجيز ٨/٢٦٦، والهمع ٢/١٢٣، والدرر ٢/١٥٦. والبيت في وصفِ هاجِرَةٍ جعلت الثيران تُدخل رؤوسها في الظل من شدة الحرِّ.
(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/٤٣٨.

الثـاني: أنـه متعـدٍّ لـواحـدٍ، وهـو «وعــدِه»، وأمَّـا «رُسُلَه» فمنصــوبٌ بالمصدر، فإنه يَنْحَلُّ لحرفٍ مصدريٍّ وفعلٍ تقـديرُه: مُخْلِفُ مـا وعدَ رُسَلَه، فـ «ما» مصدريةٌ لا بمعنى الذي.

وقـرأت[1] جماعـةٌ «مُخْلِفَ وعـدَه رسلِه» بنصبِ «وعـدَه» وجـرِّ «رسلِه» فَصْـلاً بـالمفعـولِ بين المتضـايفين، وهي كقــراءةِ ابن عـامــرٍ «قَتْـلُ أولادَهـم شركائِهم»[2]. قال الزمخشري[3] جرأةً منه: «وهذه في الضَّعْفِ كمَنْ قرأ «قَتْلُ أولادَهم شركائِهم».

آ. (٤٨) قـوله تعـالىٰ: ﴿يـومَ تُبَـدَّلُ﴾: يجـوز فيـه عـدةُ أوجـهٍ، أحـدُها: أن يكـونَ منصوبـاً بـ «انتقام»، أي: يقـع انتقـامُـهُ في ذلـك اليـوم. الثــاني: أن ينتصبَ بـ «اذكُـر». الثــالث: أن ينتصبَ بمـا يتلخَّص مِنْ معنىٰ «عزيز ذو انتقام». الرابـع: أن يكونَ بدلاً من «يـوم يأتيهم»[4]. الخـامس: أن ينتصبَ بـ «مُخْلِف». السـادس: أن ينتصبَ بـ «وَعْدِه»، و «إنَّ» ومـا بعـدهـا اعتـراضٌ. ومنـع أبو البقـاء[5] هـذين الأخيـرين، قـال: «لأنَّ مـا قبـل «إنَّ» لا يعمل فيما بعدها». وهذا غيرُ مـانـعٍ لأنه كمـا تقدَّم اعتـراضٌ فلا يُبـالَىٰ به فاصلاً.

وقـولـه «والسموات» تقـديـرُهُ: وتُبَـدَّل السمـواتُ غيـرَ السمـواتِ. وفي التبـديـلِ قـولان: هـل هـو متعلِّقٌ بـالـذات أو بـالصفــة؟ وإلى الثـاني مَيْــلُ

---

(١) البحر ٥/٢٤٤، الكشاف ٢/٣٨٤، المحرر ٨/٢٦٦.
(٢) الآية ١٣٧ من الأنعام. وانظر: الدر ٥/١٦١.
(٣) الكشاف ٢/٣٨٤.
(٤) في الآية ٤٤.
(٥) الإملاء ٢/٧١.

ابنِ عباس، وأنشد(1):

٢٩١٥ـ فما النـاسُ بـالنـاسِ الـذين عَهِـدْتُهُمْ
ولا الـدارُ بـالـدارِ الـتي كـنتُ تَـعْلَمُ

وقرىء(2) «نُبَدِّل» بالنون «الأرضَ» نصباً، و «السمواتِ» نَسَقٌ عليه.

قـوله: «وبَـرَزوا» فيه وجهـان، أحـدُهمـا: أنهـا جملةٌ مستـأنفـةٌ، أي: ويَبْـرُزُون، كـذا قـدَّره أبـو البقـاء(3)، يعني أنـه مـاضٍ يُـراد بـه الاستقبـالُ، والأحسنُ أنه مِثْلُ «ونادىٰ أصحابُ النار»(4) «ونادَىٰ أصحابُ الجنة»(5) «رُبَمـا يَوَدُّ الذين كفروا»(6) «أتىٰ أَمْرُ الله»(7) لتحقُّقِ ذلك.

والثاني: أنها حالٌ من الأرض، و «قد» معها مُرادةٌ، قاله أبو البقاء(8)، ويكـون الضميرُ في «بَـرَزوا» للخَلْق دَلَّ عليهم السيـاقُ، والـرابطُ بين الحـالِ وصاحِبِها الواوُ.

وقرأ(9) زيدُ بنُ علي «وبُرِّزوا» بضم الباءِ وكسر الراء مشددةً على التكثير في الفعلِ ومفعوله.

---

(1) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الكشاف ٢/٣٨٤، والبحر ٥/٤٣٩.
(2) البحر ٥/٤٤٠.
(3) الإملاء ٢/٧١.
(4) الآية ٥٠ من الأعراف.
(5) الآية ٤٤ من الأعراف.
(6) الآية ٢ من الحجـر.
(7) الآية ١ من النحـل.
(8) الإملاء ٢/٧١.
(9) البحر ٥/٤٤٠.

آ. (٤٩) **قوله تعالىٰ: ﴿مُقَرَّنِينَ﴾**: يجوز أن يكونَ حالاً على أنها بَصَرية، وأن يكونَ مفعولاً ثانياً على أنها عِلْمية. و «في الأَصْفاد» متعلِّقٌ به. وقيل: بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ أو صفةٌ لـ «مُقَرَّنين». والمُقَرَّنُ: مَنْ جُمِعَ في القَرَن، وهو الحبلُ الذي يُرْبط به، قال[1]:

٢٩١٦ ـ وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيْسِ

وقال آخر[2]:

٢٩١٧ـ والخيرُ والشرُّ مَلْزُوزان في قَرَنٍ
. . . .

وفي التفسير: أنَّ كلَّ كافرٍ يُقْرَنُ مع شيطانِه في سلسلة.

والأَصْفاد: جمعُ صَفَد وهو الغِلُّ والقيد، يُقال: صَفَده يَصْفِدُه صَفْداً: قَيَّده، والاسمُ: الصَّفَد، وصَفَّده مشدداً للتكثير. قال[3]:

٢٩١٨ـ فآبُوا بالنَّهائِبِ والسَّبايا وأُبْنا بالمُلوكِ مُصَفَّدينا

والصِّفاد مثلُ الصَّفَدِ، وأَصفَده، أي: أعطاه، فَفَرَّقوا بين فَعَل وأَفْعل. وقيل: بل يُستعملان في القَيْد وفي العطاء.

قال النابغة[4]:

---

(١) تقدم برقم (٤٧٦).
(٢) لم أقف عليه.
(٣) تقدم برقم (٥٠٦).
(٤) تقدم برقم (٢٧٨).

٢٩١٩ـ ....

فلم أُعَـرِّض ـ أبيتَ اللَّعْنَ ـ بـالصَّفَـد

أي: بالإعطاءِ، وسُمِّي العَطـاءُ صَفَـداً لأنه يُقَيِّدُ مَـنْ يعـطيـه ومنـه «أنـا مَغْلولُ أياديك، وأَسِيْرُ نِعْمتِك».

آ. (٥٠) **قوله تعالىٰ: ﴿سَرابيلُهم مِنْ قَطِران﴾** : مبتـدأ وخبر في محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّـا من «المجرمين»، وإمَّـا من «مُقَرَّنين»، وإمَّـا مِنْ ضميره. ويجوز أن تكونَ مستأنفةً، وهو الظاهر.

والسَّرابيلُ: الثياب. وسَرْبَلْتُه، أي: أَلْبَسْتَه السِّربال. قال[1]:

٢٩٢٠ـ أَوْدَىٰ بـنَعْـلَيَّ وسِـرْبـاليَـهْ

ويُـطلقُ على ما يُحَصِّنُ في الحَـرْب، من الدِّرْع وشبهِـه، قـال تعـالىٰ: «وسَرابيلَ تَقِيْكُمْ بَأْسَكـم»[2].

والقَـطِران: ما يُسْتَخْـرج مِنْ شجرٍ، فيُطبـخ وتُطْلَىٰ بـه الإبـلُ الجُـرُبُ لِيَذْهَبَ جَرَبُها بِحِدَّته، وهو أفضلُ الأشياءِ لـلاشتعال بـه. وفيه لغـاتٌ: قَطِران بفتـح / القـاف وكسر الـطاء، وهي قراءةُ العـامَّة. وقَـطْران بزنـة سَكْران وبهـا [٥٤٠/ب] قرأ[3] عمر بن الخطاب وعلي بن أبـي طالب. وقال أبو النجم[4]:

٢٩٢١ـ لَبَّسَـه القَطْرانَ والمُسُـوحَا

---

(١) تقدم برقم (٢٢٧٣).

(٢) الآية ٨١ من النحل.

(٣) انـظر في قـراءاتهـا: البحـر ٥/٢٤٠، القـرطبـي ٩/٣٨٥، والمحتسب ١/٣٦٦، الشواذ ٧٠.

(٤) القرطبـي ٩/٣٨٥.

وقِطْران بكسر القافِ وسكونِ الطاء بزنة سِرْحان[1]، ولم يُقرأْ بها فيما عَلِمْت.

وقرأ جماعةٌ كثيرة منهم عليٌّ بن أبي طالب وابن عباس وأبو هريرة والحسَن «بقَطِرٍ» بفتح القافِ وكسرِ الطاءِ وتنوينِ الراء، «آنٍ» بوزن عانٍ[2]، جعلوهما كلميتن. والقَطِر: النحاس، والآني: اسمُ فاعل مِنْ أَنَىٰ يَأْني، أي: تناهىٰ في الحرارةِ كقوله: «وبينَ حميمٍ آنٍ»[3]، وعن عمرَ رضي الله عنه «ليس بالقَطِران، ولكنه النحاسُ الذي يَصير بلَوْنه».

وقرىء[4]: «وتَغَشَّى» بتشديدِ الشينِ، أي: وتَتَغشَّىٰ، فحذف إحدىٰ التاءين.

وقُرِىء[5] برفعِ «وجوهُهم» ونصبِ «النار» على سبيلِ المجاز، جَعَلَ ورودَ الوجوهِ النارَ غِشْياناً.

والجملةُ من قوله «وتَغْشىٰ» قال أبو البقاء[6]: «حالٌ أيضاً»، يعني أنها معطوفةٌ على الحال، ولا يَعْني أنها حالٌ، والواوُ للحال؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ.

آ. **(٥١) قوله تعالىٰ: ﴿لِيَجْزِيَ﴾**: في هذه الآيةِ وجهان. أولاهما: أن يتعلَّق بـ «بَرَزوا»، وعلى هذا فقولُه «وَتَرَىٰ» جملةٌ معترضةٌ بين المتعلَّق والمتعلَّق به. والثاني: أنها تتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: فَعَلْنا بالمجرمين

---

(١) السرحان: الذئب.

(٢) العاني: الأسير.

(٣) الآية ٤٤ من الرحمن.

(٤) البحر ٥/٤٤١، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى ابن مسعود.

(٥) البحر ٥/٤٤٠ من غير نسبة.

(٦) الإملاء ٢/٧١.

ذلك ليَجْزي كلَّ نفس؛ لأنه إذا عاقب المجرمَ أثاب الطائعَ.

آ. (٥٢)**وقوله تعالىٰ: ﴿هذا﴾**: إشارةٌ إلىٰ ما تقدَّم مِنْ قوله: «فلا تَحْسَبَن»[1] إلى هنا، أو إلى كلِّ القرآن نُزِّل مَنْزِلةَ الحاضر.

قوله: «ولِيُنْذَروا» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ، أي: ولِيُنْذَرُوا به أَنْزَلْنا عليك.

الثاني: أنه معطوفٌ على محذوفٍ، ذلك المحذوفُ متعلقٌ بـ «بلاغ»، تقديره: لِيُنْصَحوا ولِيُنْذَروا. الثالث: أن الواوَ مزيدةٌ و «لِيُنْذَروا» متعلقٌ بـ «بلاغ»، وهو رأيُ الأخفش[2]، نقله الماوردي[3]. الرابع: أنه محمولٌ على المعنىٰ، أي: لِيَبَلَّغُوا ولِيُنْذَرُوا. الخامس: أن اللامَ لامُ الأمر. قال بعضُهم: وهو حسنٌ لولا قولُه «ولِيَذَّكَّر» فإنه منصوبٌ فقط. قلت: لا محذورَ في ذلك فإنَّ قولَه «ولِيَذَّكَّرَ» ليس معطوفاً على ما تقدَّمه، بل متعلِّقٌ بفعلٍ مقدر، أي: ولِيَذَّكَّر أَنْزَلْناه وأَوْحيناه. السادس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ. التقدير: هذا بلاغٌ وهو لِيذَّكَّر[4]، قاله ابن عطية[5]. السابع: أنه عطفُ مفردٍ على مفردٍ، أي: هذا بلاغٌ وإنذار، قاله المبرد، وهو تفسيرُ معنى لا إعرابٍ. الثامن: أنه معطوفٌ على قوله «لِتُخْرِجَ الناسَ»[6] في أولِ السورة. وهذا

---

(١) الآية ٤٧ من السورة نفسها.

(٢) لم يذكر الأخفش هنا شيئاً في «معاني القرآن». وانظر أمثلة على إثباته زيادة الواو في: معاني القرآن له ١/١٢٥.

(٣) لم يرد في تفسيره.

(٤) كذا في الأصل، والصواب كما في ابن عطية: «وهو لينذروا».

(٥) المحرر ٨/٢٧٤.

(٦) الآية ١.

غريبٌ جداً. التاسع: قال أبو البقاء[1]: «المعنى: هذا بلاغٌ للناسِ وللإنذار، فتعلَّق بالبلاغ أو بمحذوف إذا جَعَلْتَ «للناس» صفةً، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديره: ولِيُنْذَروا به أُنْزِل وتُلِي». قلت: فيؤدي التقدير إلى أَنْ يَبْقَىٰ التركيبُ: هذا بلاغٌ للإنذار، والإنذارُ لا يتأتَّىٰ فيه ذلك.

وقرأ العامَّة: «لِيُنْذَرُوا» مبنياً للمفعول، وقرأ[2] مجاهد وحميد بن قيس: «ولِتُنْذِرُوا» بتاءٍ مضمومة وكسرِ الذال، كأنَّ البلاغَ للعموم والإنذار للمخاطبين.

وقرأ[3] يحيى بن عُمارة الذارع[4] عن أبيه، وأحمد بن يزيد بن أسيد السلمي[5] «ولِيَنْذَرُوا» بفتح الياء والذال مِنْ نَذَر بالشيء، أي: عَلِم به فاستعدَّ له، قالوا: ولم يُعرف له مصدرٌ فهو كعَسَىٰ وغيرِها من الأفعالِ التي لا مصادرَ لها.

[تمَّت بحمد الله]

* * *

---

(١) الإملاء ٢/ ٧١.

(٢) البحر ٥/ ٤٤١.

(٣) البحر ٥/ ٤٤١، القرطبي ٩/ ٣٨٥، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى أبي عمار الذارع عن أبيه.

(٤) يحيى بن عُمارة، ويقال ابن عبَّاد الكوفي مقبول. قال في تقريب التهذيب ص٥٩٤: «من الرابعة».

(٥) لم أقف على ترجمته.

سورة الحجر

بسم الله الرحمٰن الرحيم

آ. (١) قوله تعالىٰ: ﴿تلك آياتُ﴾: تقدَّم نظيرُها في أولِ الرعد[1]. والإشارة بـ «تلك» إلى ما تضمَّنته السورةُ، ولم يذكرْ الزمخشري[2] غيرَه. وقيل: إشارةٌ إلى الكتب السالفة. وتنكيرُ القرآنِ للتفخيم.

آ. (٢) قوله تعالىٰ: ﴿رُبَما﴾ ﴿رُبَ﴾: فيها قولان، أحدُهما: أنها حرفُ جرٍّ، وزعم الكوفيون وأبو الحسن[3] وابن الطَّراوة أنها اسم. ومعناها التقليلُ على المشهور. وقيل: تفيد التكثير. وقيل: تفيد التكثير في مواضعِ الافتخار كقوله[4]:

٢٩٢٢ـ فيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوْتُ وليلةٍ
بآنسةٍ كأنها خطُّ تِمْثالِ

---

(١) الآية ١.

(٢) الكشاف ٢/٣٨٥.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ٣٧٨ أنها حرف اتصل بـ «ما» ليُتكلم بالفعل بعدها.

(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٢٩، والهمع ٢/٢٦، والدرر ٢/١٨.
والآنسة: المرأة ذات أنس. وخط تمثال: نقش صورة.

وقد أُجيب عن ذلك: بأنها لتقليل النظير. ودلائلُ هذه الأقوال في النحو(١). وفيها لغاتٌ كثيرةٌ أشهرها: «رُبَ» بالضم والتشديد، أو التخفيف، وبالثانية قرأ(٢) نافع وعاصم. و«رَبَ» بالفتح مع/ التشديد والتخفيف، [٥٤١/أ] ورُبْ ورَبْ بالضم والفتح مع السكون فيهما. وتتصل تاءُ التأنيث بكلٍّ ذلك، وبالتاء قرأ طلحةُ(٣) بن مصرف وزيدُ بن علي: رُبَّتَما. وإذا اتصلت بها التاء جاز فيها الإسكانُ والفتح كثُمَّت ولات، فتكثر الألفاظ، ولها أحكامٌ كثيرةٌ منها: لزومُ تصديرِها، ومنها تنكيرُ مجرورِها. وقوله(٤):

٢٩٢٣ـ رُبَّما الجامِلِ المُؤَبَّلِ فيهمُ وعَنَاجيجُ بينهنَّ المهَارَى

ضرورةٌ في رواية مَنْ جَرَّ «الجامِل». وتَجُرُّ ضميراً لازمَ التفسير بنكرةٍ بعده، يُستغنى بتثنيتِها وجمعِها وتأنيثِها عن تثنية الضمير وجمعِه وتأنيثِه كقوله(٥):

٢٩٢٤ـ ....

ورُبَّه عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

---

(١) انظر: المغني ١٧٩، رصف المباني ١٨٨، الارتشاف ٢/٤٥٥.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٦٦، الحجة ٣٨٠، الإتحاف ٢/١٧٣، البحر ٥/٤٤٤، التيسير ١٣٥، القرطبي ١٠/١، النشر ٢/٣٠١.

(٣) البحر ٥/٤٤٤، والكشاف ٢/٣٨٦، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى أبي السَّمَّال.

(٤) تقدم برقم (٢٢٨٧).

(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وثمة روايتان في صدره، في اللسان: (ربب):

كائِنْ رَأَبْتُ وَهَايا صَدْعِ أَعْظُمِه

وفي العيني ٣/٢٥٧:

واهٍ رأَبْتُ وشيكاً صَدْعَ أعْظُمِه

وَرَأَبْتُ: أصلحتُ، وشيكاً: سريعاً، الصدع: الشق. والعَطِب: الهالك.

والمطابقةُ نحو: «رُبَّهما رجلين» نادرةٌ[1]. وقد يُعطف على مجرورها ما أُضيف إلى ضميره نحو: «رُبَّ رجلٍ وأخيه». وهل يلزم وَصْفُ مجرورِها ومُضِيُّ ما يتعلَّق به؟ خلاف، والصحيحُ عدمُ ذلك. فمِنْ مجيئه غيرَ موصوفٍ قولُ هندٍ[2]:

٢٩٢٥ـ يا رُبَّ قائلةٍ غداً يا لهفَ أمِّ مُعاويهْ

ومن مجيء المستقبلِ قولُه[3]:

٢٩٢٦ـ فإنْ أَهْلِكْ فربَّ فتىً سيبكي عليَّ مهذَّبٍ رَخْصِ البَنانِ

وقولُها: «يا رُبَّ قائلةٍ غداً» البيت، وقول سليم[4]:

٢٩٢٧ـ ومعتصمٍ بالحيِّ من خشية الرَّدىٰ سيُرْدىٰ وغازٍ مُشْفِقٍ سَيَؤُوب

فإنَّ حرفَ التنفيس و «غداً» خَلَّصاه للاستقبالِ.

و « ما » في «رُبَما» تحتمل وجهين، أظهرُهما: أنها المهيِّئَةُ، بمعنى: أن « رُبَّ » مختصةٌ بالأسماء، فلمَّا جاءت « ما » هَيَّأت دخولَها على الأفعال. وقد تقدَّم نظيرُ ذلك في «إنَّ» وأخواتها، وتَكُفُّها أيضاً عن العمل كقوله[5]:

٢٩٢٨ـ رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ ....

في روايةِ مَنْ رَفَعه، كما جَرَىٰ ذلك في كاف التشبيه. والثاني: أنَّ

---

(١) الأصل: «نادر» وهو سهو.

(٢) هند بنت عتبة، وهو في المغني ١٨٣، والهمع ٢/٢٨، والدرر ٢/٢٢.

(٣) البيت لجحدر بن مالك اللص، وهو في أمالي القالي ١/٢٨٢، والمغني ١٨٣، والخزانة ٤/٣٨٤.

(٤) سليم القشيري، وهو في البحر ٥/٤٤٤.

(٥) تقدم برقم (٢٢٨٧).

« ما » نكرةٌ موصوفـةٌ بالجملةِ الـواقعة بعـدها، والعـائدُ على « مـا » محذوفٌ، تقديره: رُبَّ شيءٍ يَوَدُّه الذين كفروا.

وقـوله «يَـوَدُّ الـذين كفـروا» مَنْ لم يلتـزمْ مُضِيَّ متعلَّقِهـا لم يَحْتَـجْ إلى تـأويـلٍ، ومَنْ التـزَم ذلـك قـال: لأن المُتَـرَقَّب في أخبـار الله تعـالىٰ واقـعٌ لا محـالةَ، فعبَّـر عنه بـالماضي تحقيقـاً لوقـوعِـه، كقـولـه: «أتىٰ أمـرُ الله»[1] ونحوِه.

قوله: «لـو كانـوا» يجوز في « لـو » أن تكونَ الامتنـاعيةَ، وحينئـذٍ يكون جوابُها محذوفاً، تقديره: لو كانوا مسلمين لسُرُّوا بـذلك، أو لَخَلصـوا ممَّا هم فيه. ومفعولُ «يَوَدُّ» محذوفٌ على هـذا التقديـرِ، أي: رُبَما يـودُّ الذين كفـروا النجاةَ، دَلَّ عليه الجملةُ الامتناعية.

والثاني: أنها مصدرية عند مَنْ يرىٰ ذلك كما تقدَّم تقريرُه في البقرة[2]. وحينئذٍ يكون هذا المصدرُ هو المفعولَ للوَدادة، أي: يَـوَدُّون كونَهم مسلمين، إنْ جعلنا « ما » كـافةً، وإنْ جعلنـاها نكـرةً كانت « لـو » وما في حَيِّـزِها بـدلاً مِنْ « ما ».

آ. (٣) **قوله تعالىٰ:** ﴿ذَرْهم﴾: هذا لا يُستعمل له مـاضٍ إلا قليلاً استغناءً عنه بـ «تَـرَكَ»، بل يُستعمـل منه المضـارعُ نحو: «ويَـذَرُهم»[3]. ومن مجيء الماضي قولُه عليه السـلام: «ذَرُوا الحبشة مـا وَذَرَتْكم»[4]، ومثله: دَعْ

---

(١) الآية ١ من النحل.

(٢) انظر: الدر المصون ٢ / ١٣.

(٣) الآية ١٨٦ من الأعراف.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ «وَذَرَتْكم».

ويَدَعُ، ولا يقال «وَدَعَ» إلاَّ نادراً، وقد قرىء(1) «ما وَدَعك» مخفَّفاً، وأنشدوا قوله(2):

٢٩٢٩ـ سَلْ أميري ما الذي غيَّرهْ عن وصالي اليومَ حتى وَدَعَهْ

و «يَأْكلوا» مجزومٌ على جوابِ الأمر، وقد تقدَّم أنَّ «تَرَكَ» و «ذَرْ» يكونان بمعنى صَيَّر، فعلىٰ هذا يكون المفعولُ الثاني محذوفاً، أي: ذَرْهُمْ مُهْمِلين، ولا يكونوا(3) هو الثاني ولا حالاً؛ إذ كان يجبُ رفعه.

آ. (٤) قوله تعالىٰ: ﴿إلا ولها كتابٌ﴾: فيه أوجه، أحدُها: ـ وهو الظاهرُ ـ أنها واوُ الحالِ، ثم لك اعتباران، أحدُهما: أن تجعل الحالَ وحدَها الجارَّ، ويرتفع «كتابٌ» به فاعلاً. والثاني: أن تجعلَ الجارَّ خبراً مقدماً، و «كتاب» مبتدأ والجملةُ حالٌ، وهذه الحالُ لازمةٌ.

الثاني: أنَّ الواوَ مزيدةٌ، وأيَّد هذا قولَه بقراءة ابن أبي عبلة(4) «إلا لها» بإسقاطِها. والزيادةُ ليسَتْ بالسهلةِ.

الثالث: أنَّ الواوَ داخِلةٌ على الجملةِ الواقعة صفةً تأكيداً، قال الزمخشري(5): «/والجملةُ واقعةٌ صفةً لقرية، والقياسُ أن لا تتوسطَ هذه الواوُ [٥٤١/ب] بينهما كما في قوله: «وما أَهْلكنا من قريةٍ إلاَّ لها مُنْذِرون»(6) وإنما توسَّطَتْ

(١) الآية ٣ من الضحى. وهي قراءة عروة بن الزبير وابن عباس وآخرين. البحر ٤٨٥/٨، المحتسب ٣٦٤/٢.
(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في اللسان: (ودع).
(٣) لعله يعني أن جملة «يأكلوا» لا تكون مفعولاً ثانياً.
(٤) البحر ٤٤٥/٥.
(٥) الكشاف ٣٨٧/٢.
(٦) الآية ٢٠٨ من الشعراء.

لتأكيدِ لصوق الصفة بالموصوف، كما تقول[1]: «جاءني زيد عليه ثوبُه، وجاءني وعليه ثوبُه». وقد تَبِعَ الزمخشريَّ في ذلك أبو البقاء[2] تعالىٰ: وقد سبق له ذلك أيضاً في البقرة عند قوله تعالىٰ: «وعَسَىٰ أَنْ تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم»[3].

قال الشيخ[4]: «ولا نَعلَمُ أحداً قاله من النحويين، وفي محفوظي أنَّ ابنَ جني[5] سَبَقهما إلى ذلك». ثم قال الشيخ: «وهو مبنيٌّ على جوازِ أنَّ ما بعد « إلا » يكون صفةً، وقد مَنَعُوا ذلك. قال الأخفش: «لا يُفْصَل بين الصفةِ والموصوفِ بـ « إلا ». ثم قال: وأمَّا نحوُ: « ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ» على[6] تقدير: إلا رجلٌ راكب، وفيه قُبحٌ لِجَعْلِكَ الصفةَ كالاسم». وقال أبو عليّ[7]: «تقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائماً، «قائماً» حال، ولا تقول: إلا قائمٍ، لأنَّ « إلَّا » لا تعترضُ بين الصفةِ والموصوفِ». وقال ابنُ مالك ــ وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشريُّ في قوله «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه»: إنَّ الجملة بعد « إلا » صفةٌ لـ «أحد» ــ: «إنه مذهبٌ لا يُعرف لبصريٍّ ولا كوفيٍّ، فلا يُلتفتُ إليه»، وأَبْطَلَ قولَه: إن الواوَ توسَّطت لتأكيدِ لُصوقِ الصفةِ بالموصوف.

قلت: قولُ الزمخشريِّ قويٌّ من حيث القياسُ، فإنَّ الصفةَ كالحال في المعنىٰ، وإن كان بينهما فرقٌ مِنْ بعضِ الوجوهِ، فكما أن الواوَ تدخلُ على الجملةِ الواقعةِ حالاً كذلك تَدْخُلُ عليها واقعةً صفةً. ويقوِّيه أيضاً ما نظَّره به

---

(١) أي في جملة الحال.
(٢) الإملاء ٢/٧٢.
(٣) الآية ٢١٦.
(٤) البحر ٥/٤٤٥.
(٥) سر صناعة الإعراب ٢/٦٥٠.
(٦) الأفصح «فعلى»، وقوله «أما» لم يرد في البحر.
(٧) انظر: المسائل البصريات ٢/٨٤١.

من الآيةِ الأخرىٰ في قوله «إلَّا لها مُنْذِرون» ويُقَوِّيه أيضاً قراءةُ ابن أبي عبلة المتقدمةُ.

وقال منذر بن سعيد: «هذه الواوُ هي التي تعطي أنَّ الحالةَ التي بعدها في اللفظ هي في الزمنِ قبل الحالةِ التي قبل الواوِ، ومنه قولُه تعالىٰ: «حتى إذا جاؤوها وفُتِحَتْ أبوابُها»[1].

آ. (٥) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ أُمةٍ﴾**: فاعلُ «تَسْبِقُ»، و «مِنْ» مزيدةٌ للتأكيد، وحُمِل على لفظِ «أمَّة» في قوله «أجلَها» فأفردَ وأنَّث. وعلى معناها في قولِه «وما يَسْتأخرون» فَجَمَعَ وذَكَّرَ. وحَذَفَ متعلَّق «يَسْتأخِرُون»، تقديرُه: «عنه» للدلالةِ عليه، ولوقوعِه فاصلةً.

آ. (٦) **قوله تعالىٰ: ﴿نُزِّل عليه الذِّكْرُ﴾**: العامَّةُ على «نُزِّل» مشدَّداً مبنيَّاً للمفعول، وزيدُ بنُ علي[2] «نَزَلَ» مخففاً مبنياً للفاعل.

آ. (٧) **قوله تعالىٰ: ﴿لَوْما﴾**: حرفُ تحضيضٍ كهَلَّا، وتكون أيضاً حرفَ امتناعٍ لوجود، وذلك كما أنَّ «لولا» مترددةٌ بين هذين المعنيين، وقد عُرِف الفرقُ بينهما: وهو أنَّ التحضيضيَّةَ لا يليها إلا الفعلُ ظاهراً أو مضمراً كقولِه[3]:

٢٩٣٠ـ .... لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

والامتناعيةُ لا يليها إلا الأسماءُ لفظاً أو تقديراً عند البصريين. وقولُه[4]:

---

(١) الآية ٧٣ من الزمر.

(٢) البحر ٥/٤٤٦.

(٣) تقدم برقم (٧٠٢).

(٤) تقدم برقم (٥٢٠).

٢٩٣١ـ ولـولا يَحْسَبُـون الحِلْمَ عَجْـزاً لَمَـا عَـدِمَ المُسِيْئُـون احتمـالي

مؤولٌ خلافاً للكوفيين. فمِنْ مجيء «لَوْما» حرفَ امتناعٍ قولُه(١):

٢٩٣٢ـ لَـوْمـا الحيـاءُ ولـومـا الـدينُ عِبْتُكمـا

ببعضِ مـا فيكمـا إذ عِبْتُمـا عَـوَري

واخْتُلِف فيها: هل هي بسيطةٌ أم مركبةٌ؟ فقال الـزمخشري(٢): « لـو » رُكِّبَتْ مـع «لا» ومـع «مـا» لمعنييـن(٣)، وأمَّـا «هـل» فلم تُـرَكَّب إلا مـع «لا» وحدَها للتحضيض. واخْتُلِف أيضاً في «لوما»: هل هي أصـلٌ بنفسِها أو فـرعٌ على «لولا»؟ وأن الميمَ مبدلةٌ من اللامِ كقولهم(٤): خالَلْتُـه وخالَمْتـه فهو خِلِّي وخِلْمي، أي: صديقي. وقالـوا: استولى عليَّ كـذا، واستومَى عليـه بمعنىً؟ خلاف مشهور. وهذه الجملةُ من التحضيضِ دالَّةٌ على جوابِ الشرطِ بعدَها.

آ. (٨) **قـوله تعـالى: ﴿ما نُنَـزِّلُ المـلائكـةَ﴾**: قـرأ(٥) أبـو بكـر: «ما تُنَزَّل» بضمِّ التاء وفتـحِ النونِ والزايِ مشددةً مبنيـاً للمفعول، «المـلائكةُ» مرفوعاً لقيامِـه مَقامَ فـاعِلِه، وهو مـوافقٌ لقولـه: «ونُزِّلَ المـلائكةُ تَنْـزيلاً»(٦)، ولأنها لا تُنَزَّلُ إلا بأمرٍ من الله، فغيرُها هو المُنَزِّل لها وهو اللَّهُ تعالىٰ.

وقـرأ الأخَـوان وحفصٌ بضم النـون الأولىٰ وفتـح الثـانيـة وكَسْـرِ الـزاي

---

(١) تقدم برقم (٥٢٤).

(٢) الكشـاف ٢/٣٨٧.

(٣) قال: «وهما معنى امتناع الشيء لوجود غيره ومعنى التحضيض».

(٤) انظر: اللسان (ولي) ونسب هذا القول إلى الأصمعي.

(٥) انـظر في قراءاتهـا: الإتحـاف ٢/١٧٤، القـرطبـي ١٠/٤، الحجـة ٣٨١، السبعـة ٣٦٦، البحر ٥/٤٤٦.

(٦) الآية ٢٥ من الفرقان.

مشددةً مبنياً للفاعل المعَظَّم، وهو الباري تعالىٰ، «الملائكةَ» نصباً مفعولاً بها، وهو موافِقٌ لقوله تعالىٰ «ولو أننا نَزَّلْنا إليهم الملائكة»(١)، ويناسِبُ قولَه قبل ذلك «وما أهلكنا»(٢)، وقولُه بعده «إنَّا نحن نَزَّلْنا»(٣) وما بعده من ألفاظِ التعظيم. والباقون من السبعةِ «ما تَنَزَّلُ» بفتح التاء والنون والزاي/ مشددةً، [٥٤٢/أ] و«الملائكةُ» مرفوعةً على الفاعلية، والأصل: تَتَنَزَّل بتاءين، فَحُذِفت إحداهما، وقد تقدَّم تقريرُه في «تَذَكَّرون»(٤) ونحوه، وهو موافقٌ لقولِه «تَنَزَّل الملائكةُ والرُّوحُ فيها»(٥).

وقرأ زيدُ بنُ عليّ «ما نَزَلَ» مخفَّفاً مبنياً للفاعل، «الملائكة» مرفوعةً بالفاعلية، وهو كقولِه «نَزَل به الرُّوْحُ الأمينُ»(٦).

قوله: «إلا بالحقِّ» يجوز تعلُّقه بالفعلِ قبله، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنَ الفاعلِ أو المفعولِ، أي: ملتبسين بالحق. وجعله الزمخشريُّ(٧) نعتاً لمصدر محذوف، أي: إلا تَنَزُّلاً ملتبساً بالحقِّ.

قوله: «إذَنْ» قال الزمخشري(٨): «إذن» حرفُ جوابٍ وجزاءٍ؛ لأنَّها جوابٌ لهم، وجزاءُ الشرطِ مقدرٌ، تقديرُه: ولو نَزَّلْنا الملائكة ما كانوا مُنْظَرين وما أُخِّر عذابُهم.

---

(١) الآية ١١١ من الأنعام.
(٢) الآية ٤ من الحجر.
(٣) الآية ٩ من الحجر.
(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٥/٢٢٣.
(٥) الآية ٤ من القدر.
(٦) الآية ١٩٣ من الشعراء.
(٧) الكشاف ٢/٣٨٧.
(٨) الكشاف ٢/٣٨٧.

آ. (٩) **قوله تعالىٰ: ﴿نحن﴾**: إمَّا مبتدأ، وإمَّا تأكيدٌ، ولا يكون فصلاً لأنه لم يقع بين اسمين. والضمير في «له» للذِّكْر، وهو الظاهرُ. وقيل: للرسولِ عليه السلام.

آ. (١٠) **قوله تعالىٰ: ﴿أَرْسَلْنا﴾**: مفعولُه محذوفٌ، أي: أرسلنا رسلاً من قبلك، فـ «مِنْ قبلك» يجوز أن يتعلَّقَ بـ «أَرْسَلْنا»، وأن يتعلَّق بمحذوفٍ، على أنه نعتٌ للمفعولِ المحذوفِ.

و «في شِيَعِ الأوَّلين» قال الفراء[1]: «هو من إضافة الموصوفِ لصفتِه، والأصلُ: في الشِّيَعِ الأولين كصلاة الأُوْلىٰ، وجانب الغربيّ». والبصريون[2] يُؤَوِّلونه[3] على حذفِ الموصوفِ، أي: في شِيَعِ الأممِ الأوَّلين، وجانب المكانِ الغربي، وصلاة الساعةِ الأولىٰ.

آ. (١١) **قوله تعالىٰ: ﴿وما يأتيهم﴾**: قال الزمخشري[4] «حكايةُ حالٍ ماضيةٍ؛ لأنَّ «ما» لا تدخُل على مضارعٍ إلا وهو في موضع الحال، ولا على ماضٍ إلا وهو قريبٌ من الحال». وهذا الذي ذكرَه هو الأكثرُ في لسانِهم، لكنه قد جاءَتْ مقارِنَةً للمضارعِ المرادِ به الاستقبالُ كقولِه تعالىٰ: «قُلْ ما يكون لي أن أُبَدِّلَه من تِلْقاءِ نفسي»[5]، وأنشدوا للأعشىٰ يمدح النبيَّ صلى الله عليه وسلم[6]:

---

(١) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».
(٢) الإنصاف ٢/٤٣٦.
(٣) الأصل: «يؤوله» وهو سهو.
(٤) الكشاف ٢/٣٨٨.
(٥) الآية ١٥ من يونس.
(٦) ديوانه ١٣٧، والبحر ٥/٤٤٧. وما يغبُّ: ما ينقطع وما يبطىء.

٢٩٣٣ــ لـه صَـدَقـاتٌ مـا يَغِبُّ نَــوالُهـا وليس عـطاءُ اليومِ مـانِعَه غَـدا

وقولَ أبـي ذؤيب(١):

٢٩٣٤ــ أودَىٰ بَـنِيَّ وأَوْدَعُــونـي حَسْــرة عنـد الـرُّقَـادِ وعَبْـرةً مــا تُقْلِـعُ

قـولـه: «إلا كـانـوا» هـذه الجملةُ يجـوز أن تكـونَ حـالاً من مفعــولِ «يَأْتِيهِمْ». ويجوزُ أن تكونَ صفةً لـ «رسول» فيكونَ في محلِّهـا وجهان: الجـرُّ باعتبارِ اللفظ، والرفـعُ باعتبار الموضـعِ، وإذا كانت حالاً فهي حالٌ مقدرةٌ.

آ. (١٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿كذلـك نَسْلُكُه﴾**: يجـوز في الكافِ أن تكـونَ مرفـوعةَ المحـلِّ على أنهـا خبـرُ مبتـدأ مضمـر، أي: الأمـرُ كـذلـك، و «نَسْلُكُـه» مستأنفٌ. ويجـوز أن تكونَ منصـوبـةَ المحـلِّ: إمَّـا نعتـاً لمصـدرٍ محـذوف، أي: مثـلَ ذلــك السَّلْكِ ونحـوِه نَسْلُكُــه، أي: نَسْلُكُ الـذِّكْــرَ، وإمَّا حالاً من المصدرِ المقدَّرِ.

والهـاءُ في «نَسْلُكُه» يجـوز عَوْدُهـا للذِّكْر، وهـو الظاهـر. وقيـل: يعـودُ للاستهزاء. وقيل: على الشِّرك.!

آ. (١٣) **والهاء في: ﴿به﴾**: يجوز عَوْدُها على ما تقدَّم من الثلاثة، ويكون تأويلُ عَوْدِها علىٰ الاستهزاءِ والشِّـركِ، أي: لا يؤمنون بسببِـه. وقيل: للرسولِ، وقيل: للقرآن. وقال أبـو البقاء(٢): «ويجـوز أن يكونَ حـالاً، أي: لا يؤمنون مُسْتهزئين» قلت: كأنه جعل «به» متعلقـاً بالحـالِ المحذوفـةِ قائمـاً مَقـامَها، وهـو مردودٌ؛ لأن الجـارَّ إذا وقـع حالاً أو نعتـاً أو صلةً أو خبـراً تعلَّق بكونٍ مطلقٍ لا خاصٍ، وكذا الظرفُ.

---

(١) ديوان الهذليين ١/٢، والمفضليات ٤٢١، والبحر ٥/٤٤٧.

(٢) الإملاء ٢/٧٢.

ومحلُّ «لا يُؤْمنون» النصبُ على الحال، ويجوز أَنْ لا يكونَ لها محلٌّ، لأنها بيانٌ لقوله «كذلك نَسْلُكُه».

وقوله «وقد خَلَتْ سنَّةُ الأوَّلين» استئناف.

والسَّلْكُ: الإدخال. يقال: سَلَكْتُ الخيطَ في الإبْرة، ومنه «ما سلَكَكُمْ في سَقَرٍ»[1] يُقال: سَلَكه وأَسْلكه، أي: نَظَمَه، قال الشاعر[2]:

٢٩٣٥ـ وكنتُ لِزازَ خَصْمِك لم أُعَرِّدْ وقد سَلَكُوكَ في أَمْرٍ عَصِيْبِ

وقال الآخر في «أَسْلَكَ»[3]:

٢٩٣٦ـ حتى إذا أَسْلَكُوهمْ في قُتائِدَةٍ شَلًّا كما تَطْرُدُ الجَمَّالةُ الشُّرُدا

آ. (١٤) **قوله تعالىٰ: ﴿فَظَلُّوا﴾**: هي الناقصةُ، والضميرُ في «فظلُّوا» عائدٌ على الكفارِ المُفَتَّحِ[4] لهم البابُ. وقيل: يعودُ على الملائكة. وقرأ[5] الأعمشُ وأبو حَيْوة «يَعْرِجون» بكسر الراء، وهي لغةُ هُذَيْلٍ في عَرَج يَعْرِج، أي: صَعِد.

آ. (١٥) **قوله تعالىٰ: ﴿ سُكِّرَتْ ﴾**: قرأ[6] ابن كثير « سُكِرَتْ »

---

(١) الآية ٤٢ من المدثر.

(٢) تقدم برقم (٢٦٩٢)، والشطر الأول منه مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٣) البيت لعبد مناف بن رِبْع الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/٤٢، واللسان (سلك)، والمحرر ٨/٢٨٧. وقتائدة: ثنية جبل. والشَّلُّ: الطرد. والجمالة: أصحاب الجِمال. والشرد: جمع شرود.

(٤) كذا في الأصل، والأقرب: المفتوح.

(٥) الإتحاف ٢/١٧٤، البحر ٥/٤٤.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٦٦، النشر ٢/٣٠١، الإتحاف ٢/١٧٤، البحر ٥/٤٤٨، الحجة ٣٨٢، القرطبي ١٠/٨، الشواذ ٧٠، المحتسب ٢/٣.

مبنياً للمفعول مخففَ الكاف، وباقي السبعة كذلك، إلا أنهم شدَّدُوا الكاف.
والزهري «سَكِرَتْ» بفتح السين وكسرِ الكاف خفيفةً مبنياً للفاعل.

فأمَّا القراءةُ الأولى فيجوز أن تكونَ بمعنى المشددة، فإنَّ التخفيفَ يَصْلُح للقليلِ والكثير، وهما مأخوذتان من «السِّكْر» بكسرِ السينِ وهو السَّدُّ، فالمعنىٰ: حُبِسَتْ أبصارنا وسُدَّت. وقيل: بمعنىٰ عُطِبَتْ. وقيل: بمعنىٰ أُخِذَتْ. وقيل: بمعنىٰ سُحِرَتْ. وقيل: المشدَّدُ مِنْ سِكْرِ الماء، والمخفَّفُ بمعنىٰ سُحِرَتْ. / وقيل: المشدَّدُ مِنْ سِكْر الماءِ[1] بالكسرِ، [٥٤٢/ب] والمخفَّفُ مِنْ سُكْرِ الشَّراب بالضم.

والمشهورُ أنَّ «سَكَر» لا يتعدَّىٰ فكيف بُني للمفعول؟ فقال أبو علي[2]: «ويجوز أن يكونَ سُمِع متعدِّياً في البصر» والذي قاله المحققون مِنْ أهل اللغة أنَّ «سَكَرَ»: إنْ كان من سَكَرِ الشرابِ، أو مِنْ سَكَرِ الريح[3]، فالتضعيفُ فيه للتعدية، وإن كان مِنْ سَكَرِ الماءِ فالتضعيفُ للتكثيرِ لأنه متعدٍّ مخففاً، وذلك أنه يُقال: سَكَرَتْ[4] الريح تَسْكُرُ سَكراً إذا رَكَدَتْ، وسَكِر الرجلُ من الشراب سَكَراً إذا رَكَد ولم يَنْفُذْ[5] لحاجته، فهذان قاصران، فالتضعيفُ فيهما للتعدية. ويقال: سَكَرْتُ الماءَ في مجارِيْه: إذا مَنَعْتَه من الجَرْيِ، فهذا متعدٍّ، فالتضعيفُ فيه للتكثير.

---

(١) لم أقف على هذا المصدر، وإنما يقال: «سِكْر» لما سُدَّ به، ومصدر هذا الفعل سَكْر.

(٢) الحجة (خ) ٣/٣١٢.

(٣) مصدر سَكَرت الريح: سُكوراً وسَكَراناً، ولم أقف على ما ذكره المؤلف. انظر: اللسان (سكر).

(٤) ضبطها المؤلف «سَكِرت» ولم أجده.

(٥) لم ينفذ: لم يمضِ.

وأمَّا قراءةُ ابنِ كثير فإن كانت مِنْ سَكَرِ الماءِ فواضحةٌ لأنه متعدٍّ، وإن كانَتْ مِنْ سَكَرِ الشَّرابِ أو سَكَر الريحِ فيجوز أن يكون الفعلُ استُعْمل لازماً تارةً ومتعدياً أخرى، نحو: رَجَع زيدٌ، ورَجَعَه غيرُه، وسَعَدَ وسَعَدَه غيرُه.

وقال الزمخشري[1]: «وسُكِّرت: حُيِّرَتْ، أو حُبِسَتْ من السَّكَر أو السُّكْر، وقُرِئ «سُكِرَتْ» بالتخفيف، أي: حُبِسَتْ كما يُحْبَسُ النهرُ مِنَ الجَرْيِ» فجعل قراءة التشديدِ محتملةً لمعنيين، وقراءةَ التخفيفِ لمعنًى واحدٍ.

وأمَّا قراءةُ الزُّهريِّ[2] فواضِحَةٌ، أي: عُطِبَتْ. وقيل: هي مطاوِعُ أَسْكَرْتُ المكانَ فسَكِرَ، أي: سَدَدْتُه فانْسَدَّ.

آ. (١٦) **قوله تعالىٰ: ﴿جَعَلْنا﴾**: يجوز أن يكونَ بمعنى خَلَقْنا، فيتعلَّقَ به الجارُّ، وأن يكونَ بمعنى صَيَّرنا، فيكون مفعولُه الأول «بُروجاً»، ومفعولُه الثاني الجارُّ، فيتعلَّقُ بمحذوف.

و«للناظرين» متعلِّقٌ بـ«زيَّنَّاها». والضميرُ للسماء. وقيل: للبروجِ، وهي الكواكبُ، زَيَّنها بالضوء. والنظر عينيٌّ. وقيل: قلبيٌّ. وحُذِف متعلَّقُه لِيَعُمَّ.

آ. (١٨) **قوله تعالىٰ: ﴿إلا مَنْ اسْتَرَقَ﴾**: فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: في محلِّ نصب على الاستثناءِ المتصلِ، والمعنىٰ: فإنها لم تُحفَظْ منه، قاله غيرُ واحدٍ. الثاني: منقطع، ومحلُّه النصبُ أيضاً. الثالث: أنه بدلٌ

---

(١) الكشاف ٢/ ٣٨٩.
(٢) سَكِرَتْ.

مِنْ «كل شيطان» فيكون محلُّه الجرَّ، قاله الحوفي وأبو البقاء[1]. وفيه نظر؛ لأن الكلامَ موجَبٌ. الرابع: أنه نعتٌ لـ «كلِّ شيطانٍ»، فيكونُ محلُّه الجرَّ على خلافٍ في هذه المسألة. الخامس: أنه في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ مِنْ قولِه «فَأَتْبعه». وإنما دَخَلَتِ الفاءُ لأنَّ «مَنْ»: إمَّا شرطيةٌ، وإمَّا موصولةٌ مُشَبَّهَةٌ بالشرطية، قاله أبو البقاء[2]، وحينئذ يكونُ من بابِ الاستثناء المنقطع.

والشِّهاب: الشُّعْلَةُ من النار، وسُمِّي بها الكوكبُ لِشِدَّة ضوئِه وبَرِيْقِهِ، ويُجمع على شُهُب في الكثرة، وأَشهِبَة. والشُّهْبَةُ: بياضٌ مختلِط بسوادٍ تشبيهاً بالشهاب لاختلاطِه بالدخان، ومنه كتيبةٌ شَهْباءُ لسوادِ القوم وبياضِ الحديد، ومِنْ ثَمَّ غَلِط الناسُ في إطلاقهم الشُّهْبَةَ على البياضِ الخالِص.

آ. (١٩) **قوله تعالىٰ: ﴿والأرضَ مَدَدْناها﴾**: «الأرض» نصبٌ على الاشتغالِ، ولم يُقرأ بغيرِه؛ لأنه راجحٌ مِنْ حيث العطفُ على جملةٍ فعليةٍ قبلها، وهي قوله «ولقد جَعَلْنا في السماءِ بُرُوْجاً»[3].

قال الشيخ[4]: «ولمَّا كانَتْ هذه الجملةُ بعدها جملةً فعليةً كان النصبُ أرجحَ مِنَ الرفع». قلت: لم يَعُدُّوا هذا من القرائن المرجِّحة للنصب، إنما عَدُّوا عطفَها على جملةٍ فعليةٍ قبلَها لا عطفَ جملةٍ فعليةٍ عليها، ولكنه القياسُ، إذ تُعْطَفُ فيه فعليةٌ على مثلِها بخلافِ ما لو رَفَعْتَ، إذ تَعْطِفُ فعليةً على اسميةٍ، لكنهم لم يعتبروا ذلك. والضميرُ في «فيها» للأرض. وقيل: للرواسي. وقيل: لهما.

---

(١) الإملاء ٢/٧٣.
(٢) الإملاء ٢/٧٣.
(٣) الآية ١٦.
(٤) البحر ٥/٤٥٠.

قوله: «مِنْ كلِّ شيءٍ» يجوز في « مَنْ » أن تكونَ تبعيضيةً وهو الصحيحُ، وأن تكونَ مزيدةً عند الكوفيين والأخفش[1].

آ. (٢٠) **قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ﴾**: يجوز في « مَنْ » خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: ـ وهو قولُ الزجاج[2] ـ أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديرُه: وأَعَشْنا مَنْ لستم له برازقين، كالعبيد والدوابِّ/ والوحوشِ. الثاني: أنه [٥٤٣/أ] منصوبٌ عطفاً على « معايش »، أي: وجعلنا لكم فيها مَنْ لستم له برازقين من الدوابِّ المنتفعِ بها. الثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على محلِّ « لكم ». الرابع: أنه مجرورٌ عطفاً على « كم » المجرورِ باللام، وجاز ذلك مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ على رأيِ الكوفيين وبعضِ البصريين، وقد تقدَّم تحقيقُه في سورة البقرة، عند قوله «وكفرٌ به والمسجدِ»[3]. الخامس: أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ، أي: ومَنْ لستم له برازقين جَعَلْنا له فيها معايشَ، وسُمِع من العرب «ضربْتُ زيداً وعمرٌو» برفع «عمرٌو» مبتدأً، محذوفَ الخبر، أي: وعمرٌو ضربْتُه.

و « مَنْ » يجوز أن يُرادَ بها العقلاءُ، أي: ومَنْ لستُمْ له برازقين مِنْ مواليكم الذين تزعمون أنَّكم ترزقونهم، وأن يُرادَ بها غيرُهم، أي: ومَنْ لَسْتُمْ له برازقين من الدوابِّ، وإن كنتم تزعمون أنكم ترزقونهم، وإليه ذهب جماعةٌ من المفسِّرين. ويجوز أن يُراد بها النوعان، وهو حَسَنٌ لفظاً ومعنىً.

---

(١) لم يُشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. وانظر أمثلة على ذلك في «معاني القرآن»: ٩٨، ٢٠٩، فلا يشترط تنكير مجرورها وأن تسبق بموجب.

(٢) معاني القرآن ٣/١٧٧.

(٣) الآية ٢١٧ من البقرة. وانظر: الدر ٢/٣٩٤.

آ. (٢١) قوله تعالىٰ: ﴿وإنْ مِنْ شيءٍ﴾: «إنْ» نافيةٌ، و« مِنْ » مزيدةٌ في المبتدأ، و« عندنا » خبرُه، و« خزائنُه » فاعلٌ به لاعتماده، ويجوز أن يكونَ « عندنا » خبراً لما بعده، والجملةُ خبرُ الأولِ، والأولُ أَوْلىٰ لقُرْب الجارِّ من المفرد.

قوله: « إلا بقَدَر » يجوزُ أن يتعلَّق بالفعلِ قبلَه، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ، أي: إلَّا ملتبساً بقَدَرٍ.

آ. (٢٢) قوله تعالىٰ: ﴿لواقِحَ﴾: حالٌ مقدرةٌ من « الرياح ». وفي اللواقح أقوال، أحدها: أنه جمع « مُلْقِح » لأنه مِنْ أَلْقَحَ يُلْقِحُ فهو مُلْقِحٌ، فحقُّه مَلاقِح، فَحُذِفَتِ الميمُ تخفيفاً. يقال: أَلْقحتِ الريحُ السحابَ، كما يقالُ: ألقح الفحلُ الأنثىٰ. ومثلُه الطوائح، وأصلُه « المَطاوِح » لأنه مِنْ أطاح يُطيح قال[1]:

٢٩٣٧ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطيح الطَّوائِحُ

وهذا قول أبي عبيدة[2].

والثاني: أنها جمع لاقِح يُقال: لَقِحَتِ الريحُ: إذا حَمَلَتِ الماءَ. وقال الأزهري[3]: «حوامِلُ تحملُ السَّحابَ كقولك: أَلْقَحَتِ الناقةُ فَلَقِحَتْ، إذا حَمَلَتِ الجنينَ في بطنِها، فشُبِّهَتْ الريحُ بها، ومنه قوله[4]:

---

(١) تقدم برقم (١٢٠١).
(٢) المجاز ١/٣٤٨.
(٣) تهذيب اللغة ٤/٥٦.
(٤) تقدم برقم (٥٣٦).

٢٩٣٨ـ إذا لَقِحَتْ حربٌ عَوانٌ مُضِرَّةٌ
ضَروسٌ تُهِرُّ الناسَ أنيابُها عُضْلُ

والثالث: أنها جمعُ « لاقِح » على النسَب كـ لابنٍ وتامرٍ، أي: ذاتُ لِقاحٍ؛ لأنَّ الريحَ إذا مَرَّتْ على الماء، ثم مرَّتْ على السحابِ والماءِ كان فيها لِقاحٌ، قاله الفراء[1]. وقد تقدَّم الخلافُ في « معايش » في الأعراف[2]، وفي « يُنَزِّل »[3]، وفي « الريح »[4] في البقرة. ولم يَبْقَ هنا إلا مَنْ أفرد « الريح »، فإنه يُقال: كيف نصبَ الحالَ مجموعةً عن مفردٍ؟ وقد تقدم أن المرادَ به الجنسُ وهو جمعٌ في المعنىٰ فلا محذورَ.

قوله: « فَأَسْقَيْناكموه » يقال: أَسْقاه وسَقاه وسيأتي بيانُهما في السورة بعدها فإنه قُرِىء بهما[5]. واتصل الضميران هنا لاختلافِهما رتبةً[6]، ولو فُصِل ثانيهما لجاز عند غير سيبويه[7]، وهذا كما تقدَّم في قوله « أَنُلْزِمُكُموها »[8].

قوله: «وما أنتم له بخازِنين» جملةٌ مستأنفة و « له » متعلِّقٌ بـ « خازنين ».

آ. (٢٣) **قوله تعالىٰ: ﴿ لَنَحْنُ ﴾**: « نحن » يجوز أن يكونَ مبتدأً،

---

(١) معاني القرآن ٢/٨٧ بعبارة قريبة.
(٢) الآية ١٠، وانظر: الدر ٥/٢٥٧.
(٣) انظر: الدر المصون ١/٥١١.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٧.
(٥) في الآية ٦٦ من النحل «نسقيكم ممَّا في بطونه». وانظر: السبعة ٣٧٤.
(٦) رتبة الأول الخطاب، ورتبة الثاني الغيبة.
(٧) الكتاب ١/٣٨٤ ــ ٣٨٥. وانظر: أوضح المسالك ٥١.
(٨) الآية ٢٨ من هود. وانظر: الدر ٦/٣١٥.

و « نُحْيِيْ » خبرُه، والجملةُ خبرُ « إنَّا ». ويجوز أن يكونَ تأكيداً لـ « نا » في « إنَّا »، ولا يجوز أن يكونَ فَصْلاً لأنه لم يَقَعْ بين اسمين، وقد تقدَّم نظيرُه. وقال أبو البقاء[1]: «لا يكون فَصْلاً لوجهين، أحدهما: أنَّ بعده فعلاً، والثاني: أنَّ معه اللامَ. قلت: الوجهُ الثاني غَلَطٌ فإنَّ/ لامَ التوكيد لا يمتنع دخولُها [٥٤٣/ب] على الفَصلِ، نصَّ النحاةُ[2] على ذلك، ومنه قولُه تعالَىٰ: «إنَّ هذا لهو القَصَصُ»[3] جَوَّزوا فيه الفصلَ مع اقترانِه باللامِ.

آ. (٢٦) **قوله تعالَىٰ: ﴿مِنْ صَلْصالٍ﴾**: « مِنْ » لابتداء الغاية أو للتبعيضِ. والصَّلْصال: قال أبو عبيدة[4]: «هو الطينُ المختلِطُ بالرَّمْل، ثم يَجِفُّ، فيُسمع له صَلْصَلَةٌ، أي: تَصْوِيْت». وقال الزمخشري[5]: «الطين اليابسُ الذي يُصَلْصِلُ من غيرِ طبخٍ، فإذا طُبِخَ فهو فَخَّار». وقال أبو الهيثم: «هو صوتُ اللِّجامِ[6] وما أشبهه كالقَعْقَعَة في الثوبِ». وقال الزمخشري أيضاً[7]: «قالوا: إذا تَوَهَّمْتَ في صوته مَدَّاً فهو صَليل، وإن توهَّمْتَ فيه ترجيعاً[8] فهو صَلْصَلَة. وقيل: هو مِنْ تضعيفِ « صَلَّ » إذا أَنْتَنَ». انتهىٰ. وصَلْصال هنا بمعنى مُصَلْصِل كزَلْزال بمعنى مُزَلْزِل، ويكون فَعْلال أيضاً مصدراً نحو: الزَّلزال. ويجوز كسرُه أيضاً[9].

---

(١) الإملاء ٢/٧٣.
(٢) انظر: الجنى الداني ١٣٢.
(٣) الآية ٦٢ من آل عمران.
(٤) المجاز ١/٣٥٠ بعبارةٍ قريبة.
(٥) الكشاف ٢/٣٩٠.
(٦) اللجام: الحديدة في فم الفرس.
(٧) الكشاف ٢/٣٩٠.
(٨) الأصل «جيعاً» وهو سهو والتصحيح من الكشاف.
(٩) انظر: اللسان (زلل)، ومعاني القرآن للزجاج ٥/٣٥١.

وفي وزن هذا النوعِ أعني ما تكرَّرت فاؤه وعينُه خلاف، فقيل: وزنه فَعْفَع، كُرِّرَتْ الفاءُ والعينُ ولا لامَ للكلمة، قاله الفراء وغيرُه. وهو غَلَطٌ لأنَّ أقلَّ الأصولِ ثلاثةٌ: فاء وعين ولام. الثاني: أنّ وزنَه فَعْفَل وهو قولُ الفرّاء. الثالث: أنه فَعَّل بتشديدِ العينِ وأصلُه صَلَّل، فلما اجتمع ثلاثةُ أمثالٍ أبدل الثاني من جنسِ فاءِ الكلمةِ وهو مذهبُ كوفي(1). وخصَّ بعضُهم هذا الخلافَ بما إذا لم يختلَّ المعنىٰ بسقوطِ الثالث نحو: لَمْلَمَ وكَبْكَبَ فإنك تقول فيهما: لَمَّ وكَبَّ، فلو لم يَصِحَّ المعنىٰ بسقوطِه نحو: سِمْسِم، قال: فلا خلاف في أصالةِ الجميع.

قوله: «مِنْ حَمَأ» فيه وجهان، أحدهما: أنه في محلِّ جرّ صفةً لصَلْصال، فيتعلَّقُ بمحذوف. والثاني: أنه بدلٌ من «صَلْصال» بإعادة الجارِّ.

والحَمَأُ: الطينُ الأسودُ المُنْتِنُ. قال الليث: «واحدُه حَمَأة بتحريك العين»، جعله اسمَ جنسٍ، وقد غَلِط في ذلك؛ فإنَّ أهلَ اللغة قالوا: لا يُقال إلا «حَمْأَة» بالإسكان، ولا يُعْرَفُ التحريكُ، نصَّ عليه أبو عبيدة(2) وجماعة، وأنشدوا لأبي الأسود(3):

٢٩٣٩ـ يجيْءُ بِمِلْئِها طَوْراً وطَوْراً ... يَجِيْءُ بِحَمْأَةٍ وقليلِ ماءِ

فلا تكون «الحَمْأَةُ» واحدةَ «الحَمَأ» لاختلاف الوزنين(4).

---

(1) ولِمَ لا يكون فَعْلَل من الرباعي المجرد؟

(2) عبارة أبي عبيدة في المجاز ١/٣٥١ «وهو جميع حمأة» وضبطها المحقق بتسكين الميم كما يقرر السمين وأبو حيان، في حين أن صاحب اللسان (حمأ) يقول: «وقال أبو عبيدة: واحدة الحَمَأ حَمَأة كقصَبة واحدة القَصَب».

(3) ديوانه ١٢٦، والبحر ٥/٤٤٣.

(4) يعني المؤلف أن المفرد «حَمْأة» والجمع «حَمَأ» فلا يكون من باب ما يُفَرَّق بين مفرده وجمعه بالتاء لاختلاف وزن المفرد عن وزن الجمع، وما يفرق بين مفرده وجمعه بالتاء يكون فيهما الوزن واحداً مثل تَمْر وتَمْرة.

والمَسْنُون: المَصْبوبُ مِنْ قولهم: سَنَنْتُ الشرابَ كأنَّه لرطوبتِهِ جُعِل مَصْبوباً كغيره من المائعات، فكأنَّ المعنىٰ: أَفْرغ صورة إنسانٍ كما تُفْرَغُ الجواهرُ المُذابة. قال الزمخشري[1]: «وحَقُّ مَسْنُون بمعنى مُصَوَّر أن يكون صفةً لصَلْصال، كأنة أَفْرغ الحَمَأَ فَصَوَّر منه تمثالَ شخصٍ». قلت: يعني أنه يصيرُ التقدير: مِنْ صَلْصالٍ مُصَوَّر، ولكن يلزم تقديمُ الوصفِ المؤوَّلِ على الصريح إذا جَعَلْنا «مِنْ حَمَأ» صفةً لصَلْصال، أمَّا إذا جَعَلْناه بدلاً منه فلا. وقيل: مَسْنُون مُصَوَّر، مِنْ سُنَّةِ الوجهِ وهي صورتُه. قال الشاعر[2]:

٢٩٤٠ـ تُريكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غيرَ مُقْرِفَةٍ

. . . .

وقال الزمخشري[3]: «مِنْ سَنَنْتُ الحجرَ بالحجر: إذا حَكَكْتَه به، فالذي يَسِيل بينهما «سَنِينٌ» ولا يكون إلا مُنْتِناً». وقيل: المَسْنُون: المنسوبُ إليه، والمعنىٰ: يُنْسَبُ إليه ذُرِّيَّةٌ، وكأن هذا القائلَ أخذه مِنَ الواقع. وقيل: هو من أَسِن الماءُ إذا تَغَيَّر، وهذا غَلَطٌ لاختلافِ المادتين.

آ. (٢٧) **قوله تعالىٰ: ﴿والجانَّ خَلَقْناه﴾**: منصوبٌ على الاشتغال، ورُجِّح نصبُه لعطفِ جملتِه على جملةٍ فعليةٍ. والجانُّ أو الجنُّ وهو إبليس كآدم أبي الإنس. وقيل: اسمٌ لجنسِ الجِنّ.

---

(١) الكشاف ٢/٣٩٠.

(٢) عجزه:

مَلْساءُ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ

وهو لذي الرمة في ديوانه ١/٢٩، والقرطبي ٩/٢٢، واللسان (سنن). والمقرفة: التي دنت من الهجينة. والندب: أثر الجرح.

(٣) الكشاف ٢/٣٩٠.

وقرأ[1] الحسن « والجَأَنَّ » وقد تقدَّم القولُ في ذلك في أواخر الفاتحة[2].

و « من قبل » و « مِنْ نار » متعلقان بـ « خَلَقْنا »؛ لأن الأولى لابتداءِ الغاية والثانيةَ للتبعيض، وفيه دليلٌ على أن « مِنْ » لابتداء الغايةِ في الزمانِ، وتأويلُ البصريين[3] له ولنظائرِه بعيدٌ.

[٥٤٤/أ] والسَّمومُ: ما يَقْتُل من إفراطِ الحَرِّ من شمسٍ أو ريحٍ أو نار؛ / لأنها تَدْخُل في المَسامِّ فتقتُل. وقيل: السَّموم ما كان ليلاً، والحَرُور ما كان نهاراً.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿ أَجْمعون ﴾**: تأكيدٌ ثانٍ، ولا يفيد الاجتماع في الوقت، خلافاً لبعضهم. قال أبو البقاء[4]: «لكان حالاً [لا] توكيداً» يعني أنه يُفيد إفادةَ الحال مع أنه توكيدٌ، وفيه نظر؛ إذ لا منافاةَ بينهما بالنسبة إلى المعنى. ألا ترى أنه يجوز «جاؤوني جميعاً» مع إفادتِه للتوكيدِ، وقد تقدَّم لك تحريرُ هذا وحكايةُ ثعلب مع ابن قادم[5].

---

(١) الإتحاف ٢/١٧٥، البحر٥/٤٥٣.

(٢) الدر المصون ١/٧٤.

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان. الإنصاف ٣٧٠.

(٤) الإملاء ٢/٧٤، وعبارته: «وزعم بعضهم أنها أفادت ما لم تُفِدْه «كلهم» وهو أنها دلت على أن الجميع سجدوا في حالٍ واحدة، وهذا بعيد... ولأنه لو كان كما زعم لكان حالاً لا توكيداً».

(٥) المسألة التي تقدمت حول الفرق بين: «جاؤوا جميعاً، وجاؤوا معاً». انظر: الدر المصون ١/٢٩٨، وابن قادم هو محمد بن عبد الله بن قادم أبو جعفر، أستاذ ثعلب، له الكافي والمختصر وغريب الحديث. توفي سنة ٢٥١. انظر: الوافي بالوفيات ٣/٢٩٥، البغية ١/١٤٠.

آ. **(٣٣) قوله تعالىٰ: ﴿ لِأَسْجُدَ ﴾**: هذه لامُ الجحودِ.

وقوله «فَقَعُوا له»[١] يجوز أن تتعلَّقَ اللامُ بالفعل قبلها، وأن تتعلَّق بساجدين. وقد تقدم نظائرُ ألفاظِ هذه القصة في البقرة[٢] والأعراف[٣].

آ. **(٣٨) قوله تعالىٰ: ﴿ إلى يوم ﴾**: يجوز أن يتعلَّقَ بالاستقرار في « عليك »، ويجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ اللعنةِ.

آ. **(٣٩) والضميرُ في: ﴿لهم﴾**: لذرِّيَّةِ آدم، وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ للعِلْمِ بهم.

آ. **(٤١) قوله تعالىٰ: ﴿ هذا صِراطٌ ﴾**: « هذا » إشارةٌ إلى الإخلاص المفهومِ من « المُخْلَصين ». وقيل: « هذا »، أي: انتفاءُ تَزْيِينِه وإغوائه. و « عليَّ »، أي: مَنْ مَرَّ عليه مَرَّ عليَّ، أي على رضواني وكرامتي. وقيل: على بمعنى إلىٰ، نُقِل عن الحسن.

وقرأ[٤] الضحَّاك وأبو رجاء وابن سيرين ويعقوب في آخرين « عَلِيٌّ »، أي: عالٍ مرتفعٌ.

آ. **(٤٢) قوله تعالىٰ: ﴿إلا مَنِ اتَّبعك مِنَ الغاوين﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه استثناءٌ متصل؛ لأنَّ المرادَ بعبادي العمومُ طائعهم وعاصيهم، وحينئذ يَلْزَمُ استثناءُ الأكثرِ من الأقل، وهي مسألةُ خلافٍ.

---

(١) عاد إلى الآية ٢٩.

(٢) الآية ٣٤.

(٣) الآية ١١.

(٤) المحتسب ٢/٣، الإتحاف ٢/١٧٥، البحر ٥/٤٥٤، القرطبي ١٠/٢٨.

والثاني: أنه منقطعٌ؛ لأنَّ الغاوين لم يَنْدرجوا في «عبادي»؛ إذ المرادُ بهم الخُلَّصُ، والإضافةُ إضافةُ تشريفٍ.

آ. (٤٣): و ﴿أجمعين﴾: تأكيدٌ. وقال ابن عطية[1]: «تأكيدٌ فيه معنى الحال» وفيه جنوحٌ لِمَنْ يَرَى اتحادَ الوقت[2].

قوله: «لَمَوْعِدُهم أجمعين» في «أجمعين» وجهان أظهرُهما: أنه تأكيدٌ للضمير. والثاني: أنه حالٌ منه، والعاملُ فيه معنى الإضافة، قاله أبو البقاء[3]. وقد عَرَفْتَ خلافَ الناس في مجيءِ الحالِ من المضافِ إليه. ولا يَعْمل فيها المَوْعِدُ إن أريد به المكانُ، فإنْ أُريد به المصدرُ جاز أَنْ يعملَ لأنه مصدرٌ، ولكن لا بدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ، أي: مكان موعدِهم.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿لها سبعةُ أبوابٍ﴾: يجوز في هذه الجملةِ أن تكونَ مستأنفةً وهو الظاهرُ، ويجوز أن تكونَ خبراً ثانياً، ولا يجوز أن تكونَ حالاً من «جهنم» لأنَّ «إنَّ» لا تعملُ في الحال، قاله أبو البقاء[4]، وقياسُ ما ذكروه في ليت وكأنَّ ولعلَّ مِنْ أخواتها، مِنْ عملِها في الحال، لأنها بمعنى تَمَنَّيْتُ وشَبَّهْتُ وترجَّيْتُ: أن تعمل[5] فيها «إنَّ» أيضاً؛ لأنها بمعنى أكَّدْتُ، ولذلك عَمِلَتْ عَمَلَ الفعلِ، وهي أصلُ البابِ.

قوله: «منهم» يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ «جُزْء» لأنه في الأصل صفةٌ

---

(١) المحرر ٨/٣١٦.

(٢) انظر إعرابه للآية ٣٠ من هذه السورة.

(٣) الإملاء ٢/٧٤.

(٤) الإملاء ٢/٧٤.

(٥) قوله «أن تعمل» خبر «قياس».

له، فلمَّا قُدِّمَتْ انتصبَتْ حالاً. ويجوز أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ في الجارِّ، وهو «لكلِّ بابٍ»، والعاملُ في هذه الحالِ ما عَمِل في هذا الجارِّ. ولا يجوز أن تكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في «مَقْسُوم» لأنَّ الصفةَ لا تعمل فيما قبل الموصوفِ. ولا يجوز أن تكونَ صفةً لـ «باب» لأنَّ البابَ ليس من الناس.

وقرأ[1] أبو جعفر بتشديد الزَّاي من غير همزٍ، كأنه ألقى حركةَ الهمزةِ على الزاي، ووَقَفَ عليها فَشَدَّدها، كقولهم: «خالدّ»، ثم أَجْرى الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ.

آ. (٤٥): **وكَسَر عينَ ﴿عِيُون﴾**: منكَّراً و«العِيون» مُعَرَّفاً حيث وقع ابنُ كثير[2] والأخوان وأبو بكر وابن ذكوان. والباقون بالضمِّ وهو الأصل.

آ. (٤٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ادْخُلُوها﴾**: العامَّةُ على وَصْلِ الهمزةِ من دَخَل يَدْخُل. وقد تقدَّم خلافُ القرَّاء في حركةِ هذا التنوين[3]/ لالتقاء [٥٤٤/ب] الساكنين في البقرة. وقرأ[4] يعقوب بفتح التنوين وكسرِ الخاء. وتوجيهُها: أنه أمرٌ مِنْ أَدْخَل يُدْخِل، فلمَّا وقع بعد «عيون» ألقى حركة الهمزةِ على التنوين لأنها همزةُ قطع، ثم حذفها. والأمرُ مِنَ الله تعالىٰ للملائكةِ، أي أَدْخِلوها إياهم.

وقرأ[5] الحسن ويعقوب أيضاً «أُدْخِلوها» ماضياً مبنياً للمفعول، إلا أنَّ

---

(١) يعني لفظة «جزء». انظر: الإتحاف ٢/١٧٥، المحتسب ٢/٤، البحر ٥/٤٥٥.
(٢) التيسير ١٣٦، النشر ٢/٢٢٦، البحر ٥/٤٥٦، الإتحاف ٢/١٧٦.
(٣) في قوله «عيونٍ ادخلوها».
(٤) البحر ٥/٤٥٦، ورَسْمُها «وعيونَ دْخِلوها».
(٥) الإتحاف ٢/١٧٦، البحر ٥/٤٥٦، القرطبي ١٠/٣٢.

يعقوبَ ضمَّ التنوين، ووجهُه: أنه أخذه مِنْ أَدْخَلَ رباعياً، فألقى حركَة همزةِ القطعِ على التنوين، كما ألقى حركةَ المفتوحةِ في قراءتِه الأولى. والحسن[1] كَسَره على أصلِ التقاءِ الساكنين، ووجهُه: أن يكونَ أجرى همزةَ القطعِ مُجْرى همزةِ الوصلِ في الإسقاط.

وقراءةُ الأمرِ على إضمارِ القول، أي: يُقال لأهل الجنة: ادْخُلوها. أو يُقال للملائكة: أَدْخِلُوها إياهم. وعلى قراءة الإخبار يكون مستأنفاً مِنْ غيرِ إضمارِ قولٍ.

قوله: «بسلامٍ» حالٌ، أي: ملتبسين بالسلامة، أو مُسلِّماً عليكم.

قوله: «آمِنين» حالٌ أخرى وهي بدلٌ مِمَّا قبلها: إمَّا بدلُ كلٍ من كلٍ، وإمَّا بدلُ اشتمال؛ لأنَّ الأَمْنَ مُشْتملٌ على التحيةِ أو بالعكس.

آ. (٤٧) **قوله تعالىٰ: ﴿إِخْوَاناً﴾**: يجوز فيه أن يكونَ حالاً من «هم» في «صدورِهم»، وجاز ذلك لأنَّ المضافَ جزءُ المضاف إليه. وقال أبو البقاء[2]: «والعاملُ فيها معنىٰ الإلصاق». ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعل «ادْخُلوها» على أنها حالٌ مقدرةٌ، كذا قال أبو البقاء[3]، ولا حاجةَ إليه، بل هي حالٌ مقارِنةٌ، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «آمِنين»، وأن يكونَ حالاً مِنَ الضمير في قوله «في جنَّات».

قوله «على سُرُرٍ» يجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ «إخواناً» لأنه بمعنىٰ متصافِّيْنَ على سُرُر. قاله أبو البقاء[4]، وفيه نظرٌ من حيث تأويلُ جامدٍ بمشتق بعيدٍ

---

(١) رسم قراءته وعيونِنِ دْخِلوها.

(٢) الإملاء ٢/ ٧٥.

(٣) الإملاء ٢/ ٧٥.

(٤) الإملاء ٢/ ٧٥.

منه. و «متقابلين» على هذا حالٌ من الضمير في «إخواناً»، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لإخوان، وعلى هذا فـ «متقابلين» حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في الجارِّ. ويجوز أن يتعلَّقَ بـ «متقابلين»، أي: متقابلين على سُرُرٍ، وعلى هذا فـ «متقابلين» حالٌ من الضمير في «إخواناً» أو صفةٌ لـ «إخواناً» ويجوز نصبُه على المدح، يعني أنه لا يمكن أن يكونَ نعتاً للضمير فلذلك قُطِعَ.

والسُّرُر: جمع سَرِيْر وهو معروفٌ. ويجوز في «سُرُر» ونحوِه ممَّا جُمِعَ على هذه الصيغةِ مِنْ مضاعَف فعيل فَتْحُ العين تخفيفاً، وهي لغةُ كلبٍ وتميم فيقولون: سُرَرٌ وذُلَلٌ في جمع: سَرير وذَليل.

آ. (٤٨) قوله تعالىٰ: ﴿لا يَمَسُّهم فيها نَصَبٌ﴾: يجوز أن تكون هذه مستأنفةً، ويجوزُ أن تكونَ حالاً من الضمير في «متقابلين». والنَّصَب: التَّعَبُ. يُقال منه: نَصِبَ يَنْصَبُ فهو نَصِبٌ وناصِب، وأَنْصَبَني كذا. قال[1]:

٢٩٤١ـ تـأَوَّبَني هَمٌّ مع الليلِ مُنْصِبُ ....

وهَمٌّ ناصِبٌ، أي: ذو نَصَب كـ لابنٍ وتامرٍ. قال النابغة[2]:

٢٩٤٢ـ كِلِيْني لِهَمٍّ يا أُميمةُ ناصِبِ وليلٍ أقاسيه بَطِيْءِ الكواكبِ

و «منها» متعلقٌ بـ «مُخْرَجِيْن».

آ. (٤٩) قوله تعالىٰ: ﴿أنا الغفورُ﴾: يجوز في «أنا» أن يكونَ تأكيداً، وأن يكونَ مبتدأً، وأن يكونَ فصلاً.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وتمامه وهو في المفردات ٤٩٤.

(٢) تقدم برقم (٢٧٣٩).

آ. (٥٠) قوله تعالىٰ: ﴿هو العذابُ﴾: يجوز في «هو» الابتداء والفصلُ، ولا يجوز التوكيدُ؛ إذ المُظْهَرُ لا يُؤَكَّد بالمضمرِ.

آ. (٥٢) قوله تعالىٰ: ﴿إذ دَخَلُوا﴾: في «إذ» وجهان: أحدُهما: أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدَّر، أي: اذكر إذ دخلوا. والثاني: أنه ظرفٌ على بابِه. وفي العاملِ فيه وجهان، أحدُهما: أنه محذوفٌ تقديره: خبر«ضيفِ». والثاني: أنه نفس «ضيف». وفي توجيه ذلك وجهان، أحدُهما: أنه لمَّا كان في الأصل مصدراً اعتُبر ذلك فيه، ويدلُّ على اعتبار مصدريَّته بعد الوصفِ بِه عدمُ مطابقته لِما قبله تثنيةً وجمعاً وتأنيثاً في الأغلب، ولأنه قائمٌ مَقامَ وصفٍ، والوصفُ يعمل. والثاني: أنه على حَذْفِ مضاف، أي: أصحاب ضيفِ إبراهيم، أي: ضيافته، فالمصدرُ باقٍ على حالِه فلذلك عَمِلَ.

[٥٤٥/أ] وقال أبو البقاء[١]: ـ بعد أنْ قَدَّر أصحابَ ضيافته ـ/ «والمصدرُ على هذا مضافٌ إلى المفعول». قلت: وفيه نظر؛ إذ الظاهرُ إضافتُهُ لفاعِله، إذ النبيُّ صلى الله عليه وسلم هو . . .[٢].

آ. (٥٣) قوله تعالىٰ: ﴿لا تَوْجَلْ﴾: العامة على فتح التاء، مِنْ وَجِل كشَرِب يَشْرَب، والفتحُ قياسُ فَعِل، إلا أنَّ العربَ آثرَتْ يَفْعِل بالكسرِ في بعضِ الألفاظِ إذا كانت فاؤه واواً نحو: يَثِقُ.

وقرأ[٣] الحسن «تُوْجَل» مبنياً للمفعول من الإِيجال. وقُرِىء[٤] «لا تَاجَل»

---

(١) الإملاء ٢/ ٧٥.

(٢) بياض في الأصل وأسقطته النسخ الأخرى، من قوله: «إذ النبي ﷺ هو».

(٣) الإتحاف ٢/ ١٧٧، البحر ٥/ ٤٥٨، المحتسب ٢/ ٤.

(٤) نسبها في الشواذ ٧١ إلى أبي معاذ. وانظر: البحر ٥/ ٤٥٨.

والأصلُ «تَوْجَل» كقراءة العامَّةِ، إلَّا أنه أبدل من الواو ألفاً لانفتاحِ ما قبلها، وإن لم تتحرَّكْ، كقولهم[1]: تابة وصامة، في تَوْبة وصَوْمَة، وسُمِع: «اللهم تقبَّل تابتي وصامتي». وقُرِىء[2] أيضاً «لا تَوَاجَلْ» من المواجلة.

آ. (٥٤) **قوله تعالىٰ: ﴿أَبَشَّرْتموني﴾**: قرأ[3] الأعرج «بَشَّرْتموني» بإسقاطِ أداةِ الاستفهام، فتحتمل الإخبارَ، وتحتمل الاستفهامَ وإنما حذَفَ أداتَه للعلمِ بها.

قوله: «على أنْ مَسَّنِيَ» في محلِّ نصبٍ على الحال. وقرأ[4] ابنُ محيصن «الكُبْرُ» بزنةِ قُفْل.

قوله: «فبِمَ تُبَشِّرون» «بِمَ» متعلقٌ بـ «تُبَشِّرون»، وقُدِّم وجوباً لأنَّ له صدرَ الكلامِ. وقرأ العامَّةُ بفتح النون مخففةً على أنها نونُ الرفع، ولم يُذْكَرْ مفعولُ التبشير. وقرأ[5] نافع بكسرها، والأصل «تُبَشِّرُوْني» فَحَذَفَ الياءَ مجتزِئاً عنها بالكسرة. وقدغلَّطه أبو حاتم وقال: «هذا يكونُ في الشعرِ اضطراراً».

وقال مكي[6]: «وقد طَعَنَ في هذه القراءةِ قومٌ لبُعْدِ مَخْرَجِها في

---

(١) قال في اللسان (توب): «فأما قوله:

تُبْتُ إليكَ فتقبَّلْ تابتي … وصمتُ ربي فتقبَّل صامتي

إنما أراد: توبتي وصومتي، فأبدل الواو ألفاً لضَرْبٍ من الخفة».

(٢) نسبها في الشواذ ٧١ إلى أصحاب عبد الله.

(٣) البحر ٥/٤٥٨.

(٤) البحر ٥/٤٥٨.

(٥) السبعة ٣٦٧، النشر ٢/٣٠٢، البحر ٥/٤٥٨، التيسير ١٣٦، الحجة ٣٨٣، الإتحاف ٢/١٧٧.

(٦) الكشف ٢/٣١.

العربيةِ؛ لأنَّ حَذْفَ النونِ التي تصحب الياءَ لا يَحْسُنُ إلا في شِعْرٍ، وإن قُدِّر حَذْفُ النونِ الأولى حَذَفْتَ عَلَمَ الرفعِ من غيرِ ناصبٍ ولا جازمٍ؛ ولأنَّ نونَ الرفعِ كَسْرُها قبيحٌ، إنما حَقُّها الفتح». وهذا الطعنُ لا يُلتفت إليه لأنَّ ياءَ المتكلمِ قد كَثُرَ حَذْفُها مجتزَأً عنها بالكسرةِ، وقد قرىء بذلك في قوله: «أفغيرَ [اللَّهِ] تَأْمُرُوْنِّي»[1] كما سيأتي بيانُه.

ووجهُه: أنه لَمَّا اجتمع نونان إحداهما للرفع، والأخرىٰ نونُ الوقاية، استثقل اللفظ: فمنهم مَنْ أدغم، ومنهم مَنْ حذف. ثم اخْتُلِف في المحذوفة: هل هي الأولى أو الثانية؟ وقد قدَّمْتُ دلائلَ كلِّ قولٍ مستوفاةً في سورةِ الأنعام[2]. وقرأ ابنُ كثير بتشديدِها مكسورةً، أدغم الأولىٰ في الثانية وحَذَف ياءَ الإضافةِ. والحسن أثبت الياءَ مع تشديدِ النون. ويرجِّح قراءةَ مَنْ أثبت مفعولَ «تُبَشِّرون» وهو الياءُ قولُه: «قالوا بَشَّرْناك».

آ. (٥٥): و﴿ بالحق ﴾: متعلقٌ بالفعلِ قبله، ويَضْعُفُ أن يكون حالاً، أي: بَشَّرْناك ومعنا الحقُّ.

آ. (٥٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ومَنْ يَقْنَطُ﴾**: هذا الاستفهامُ معناه النفي؛ ولذلك وقع بعده الإيجابُ بـ «إلا». وقرأ[3] أبو عمروٍ والكسائي «يَقْنِط» بكسرِ عينِ هذا المضارعِ حيث وقع، والباقون بفتحها، وزيدُ بن علي والأشهبُ بضمِّها. وفي الماضي لغتان: قَنِط بكسر النون، يَقْنَط بفتحها،

---

(١) الآية ٦٤ من الزمر، ولم أرَ مَن نَصَّ على قراءة حذف الياء، قالوا: إن نافعاً قرأ بفتح الياء في «تأمرونيَ» ولم يفتحها ابن عامر: السبعة ٥٦٣، والمؤلف نفسه في إعرابه للآية في سورة الزمر لم يُشر إلى ذلك.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/١٥، الآية ٨٠ من الأنعام.

(٣) البحر ٥/٤٥٩، السبعة ٣٦٧، الحجة ٣٨٣، التيسير ١٣٦، الإتحاف ٢/١٧٧.

وقَنَط بفتحِها يَقْنِط بكسرِها، ولولا أنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متبعةٌ لكان قياسُ مِنْ قرأ «يَقْنَطُ» بالفتح أن يقرأ ماضيَه «قَنِط» بالكسر، لكنهم أَجْمعوا على فتحِه في قولِه تعالى في قوله[1]: «مِنْ بعد ما قَنَطوا»[2]. والفتحُ في الماضي هو الأكثر ولذلك أُجْمِعَ عليه. ويُرَجِّح قراءةَ «يَقْنَطُ» بالفتح قراءةُ أبي عمروٍ في بعض الروايات «فلا تَكُنْ مِنَ القَنِطين»[3] كفَرِح يَفْرَحُ فهو فَرِح[4]. والقُنُوط: شدةُ اليأسِ من الخير.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿إلا آلَ لوطٍ﴾**: فيه [أوجهً] أحدُها: أنه مستثنىً متصلٌ على أنه مستثنىً من الضميرِ المستكنِّ في «مجرمين» بمعنىً: أَجْرَموا كلُّهم إلا آلَ لوطٍ فإنهم لم يُجْرِموا، ويكونُ قولُه «إنَّا لَمُنَجُّوهم»/ [٥٤٥/ب] استئنافَ إخبارٍ بنجاتهم لكونِهم لم يُجْرِموا، ويكون الإرسالُ حينئذ شاملاً للمجرمين ولآلِ لوط، لإهلاكِ أولئك، وإنجاءِ هؤلاء.

والثاني: أنه استثناءٌ منقطع؛ لأنَّ آلَ لوط لم يَنْدَرجوا في المجرمين البتةَ. قال الشيخ[5]: «وإذا كان استثناءً منقطعاً فهو ممَّا يجبُ فيه النصبُ؛ لأنه من الاستثناء الذي لا يمكن تَوَجُّه العاملِ إلى المستثنىٰ فيه؛ لأنهم لم يُرْسَلوا إليهم، إنما أُرْسِلوا إلى القوم المجرمين خاصةً، ويكون قوله «إنَّا

---

(١) قوله «في قوله» مقحمة في الأصل.

(٢) الآية ٢٨ من الشورىٰ.

(٣) الآية ٥٥ من الحجر. وانظر: القرطبي ١٠/٣٦، الإتحاف ٢/١٧٧ منسوبة إلى الحسن.

(٤) وجه الترجيح أن قراءته «من القَنِطين» تعني أنه اسم فاعل مِنْ فَعِل يَفْعَل، وقد نصُّوا على أنَّ قياس اسم الفاعل من فَعِل اللازم: فَعِل. ابن عقيل ١/٤٢٥.

(٥) البحر ٥/٤٦٠.

لمنجُّـوهم» جَرَىٰ مجرى خبرِ «لكن» في اتصالِه بآلِ لوطٍ، لأنَّ المعنىٰ: لكن آل لوطٍ مُنَجُّوهم. وقد زعم بعض النحـويين في الاستثناءِ المنقـطـعِ المقدَّرِ بـ «لكن» إذا لم يكن بعده ما يَصِحُّ أن يكونَ خبراً أنَّ الخبرَ محذوفٌ، وأنه في موضـعِ رفـعٍ لجريان « إلا »وتقديرها بـ «لكن».

قلت: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ قـولَهم: لا يتوجَّـه عليه العـاملُ، أي: لا يمكن، نحـو: «ضحك القـومُ إلا حمارَهم»، و «صَهِلَت الخيـلُ إلا الإبلَ». وأمَّـا هذا فيمكن الإرسـالُ إليهم مِنْ غيـرِ مَنْـعٍ. وأمَّـا قـولُـه «لأنَّهم لم يُـرْسَلُوا إليهم» فصحيـحٌ لأنَّ حكمَ الاستثناءِ كلِّه هكذا، وهو أن يكونَ خارجاً عن مـا حُكِم به عن الأولِ، لكنه لو تَسَلَّط عليه لَصَـحَّ ذلك، بخلافِ ما ذكرْتُه مِنْ أمثلتِهم.

آ. (٦٠) **قوله تعالىٰ: ﴿إلا امرأتَـه﴾**: فيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه استثناءٌ مِنْ آل لوط. قال أبو البقاء[1]: «والاستثناءُ إذا جـاء بعد الاستثنـاءِ كان الاستثنـاءُ الثاني مضـافاً إلى المبتـدأ كقـولِـك: «لـه عنـدي عشـرةٌ إلا أربعـةً إلا درهماً» فإنَّ الدرهمَ يُستثنىٰ من الأربعة، فهو مضافٌ إلى العشـرة، فكأنـك قلت: أحد عشر إلا أربعةً، أو عشرة إلا ثـلاثـةً»

الثـاني: أنَّها مستثنـاةٌ من الضمير المجـرور في «مُنجُّـوهم». وقـد مَنَـعَ الزمخشريُّ الوجهَ الأول، وعَيَّن الثاني فقال[2]: «فإن قلتَ: فقوله «إلا امرأته» مِمَّ استثني؟ وهل هو استثناءٌ مِنْ استثناءٍ؟ قلت: مستثنىٰ من الضميـر المجرور في قوله «لمنجُّوهُمْ» وليس من الاستثناء من الاستثنـاء في شيءٍ؛ لأنَّ الاستثناءَ من الاستثنـاء إنمـا يكـونُ فيمـا اتَّحـد الحكمُ فيـه، وأن يقـالَ: أهلكنـاهم إلا آلَ لوطٍ إلا امرأتَه، كما اتحد في قولِ المُطَلِّق: أنتِ طالقٌ ثـلاثاً إلا اثنتين

(١) الإملاء ٢/٧٦.
(٢) الكشاف ٢/٣٩٣.

إلا واحدةً، وقولِ المُقِرِّ لفلان: عليَّ[1] عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا درهماً، وأمَّا الآيةُ فقد اختلف الحكمان لأنَّ «إلا آلَ لوط» متعلقٌ بـ «أَرْسَلْنا» أو بمجرمين، و «إلا امرأتَه» قد تعلَّق بقولِه «لمنجُّوهم» فأنَّى يكون استثناءً من استثناء»؟

قال الشيخ[2]: «ولمَّا استسلف الزمخشريُّ أن «امرأته» استثناءٌ من الضمير في لمنجُّوهم» أنى[3]أن يكون استثناءً من استثناء؟ ومَنْ قال إنه استثناءٌ من استثناء فيمكن تصحيحُ قولِه بأحدِ وجهين، أحدُهما: أنَّه لمَّا كان «امرأتَه» مستثنى من الضمير في «لَمُنجُّوهم» وهو عائدٌ على آلِ لوط صار كأنه مستثنىً مِن آلِ لوط، لأنَّ المضمرَ هو الظاهر. والوجهُ الآخر: أن قولَه «إلا آلَ لوط» لمَّا حَكَمَ عليهم بغيرِ الحكم الذي حَكَم به على قومٍ مجرمين اقتضىٰ ذلك نجاتَهم فجاء قولُه «إنَّا لَمُنَجُّوهم أجمعين» تأكيداً لمعنى الاستثناء، إذ المعنى: إلا آلَ لوط لم يُرْسَلْ إليهم بالعذاب، ونجاتُهم مترتبةٌ على عدمِ الإرسال إليهم بالعذاب، فصار نظيرَ قولِك: «قام القومُ إلا زيداً لم يَقُمْ»، أو «إلا زيداً فإنه لم يَقُمْ»، فهذه الجملةُ تأكيدٌ لِما تَضَمَّن الاستثناءُ من الحكم على ما بعد إلّا بضدِّ الحكم السابق على المستثنىٰ منه، فـ «إلا امرأته» على هذا التقريرِ الذي قَرَّرْناه مستثنى مِنْ آل لوط، لأنَّ الاستثناءَ ممَّا جيء به للتأسيسِ أَوْلَى من الاستثناءِ ممَّا جِيْءَ به للتأكيد».

وقرأ[4] الأخوان «لَمُنْجُوْهم» مخفَّفاً، وكذلك خَفَّفا أيضاً فِعْلَ هذه الصفةِ في قولِه تعالىٰ في العنكبوت[5]: «لَنُنْجِيَنَّه وأهلَه» وكذلك خَفَّفا أيضاً

---

(١) قوله «عليَّ» غير واضح في الأصل.

(٢) البحر ٥/٤٦٠.

(٣) عبارة البحر «لم يجوِّز»، وعبارة السمين على تقدير الفاء، أي: فأنَّىٰ.

(٤) الإتحاف ٢/١٧٨، السبعة ٣٦٧، النشر ٢/٢٥٨، التيسير ١٣٦، البحر ٥/٤٦٠.

(٥) الآية ٣٢ من العنكبوت، انظر: السبعة ٥٠٠.

قـولَه فيهـا[1]: «إنَّا مُنْجُـوك»، فهما جـاريان على سَنَنٍ واحـد. وقـد وافقهمـا ابنُ كثير/ وأبو بكـر على تخفيف «مُنْجوك» كـأنهما جمعـا بين اللغتين. وباقي [٥٤٦/أ] السبعة بتشديد الكلِّ، والتخفيفُ والتشديدُ لغتـان مشهورتـان مِنْ نَجَّى وأَنْجى كأَنْزَلَ ونَزَّل، وقد نُطِقَ بفعلهما قـال: «فلمَّا نَجَّـاهم»[2]، وفي موضـعٍ آخـرَ «أنجاهم»[3].

قوله: «قَدَّرْنا»[4] أبـو بكر[5] بتخفيـف [الـدال][6] والباقـون بتشديـدها، وهما لغتان: قَدَرَ وقدَّر، وهذا الخلافُ أيضاً جارٍ في سورة النمل[7].

قوله: «إنَّها» كُسِرتْ من أجلِ اللامِ في خبرها وهي معلِّقـةٌ لِما قبلهـا، لأنَّ فِعْلَ التقديـرِ يُعَلِّقُ إجراءً لـه مُجْرى العِلْم: إمَّـا لكونـه بمعناه، وإمَّـا لأنَّه مترتِّبٌ عليه. قال الزمخشري[8]: «فإن قلتَ: لِمَ جاز تعليقُ فِعْلِ التقـدير في قـوله «قَـدَّرْنا إنهـا»، والتعليق مِنْ خصـائصِ أفعـالِ القلوب؟ قلت: لتضمُّنِ فِعْـلِ التقديـر معنى العِلْم». قال الشيـخ[9]: «وكُسِـرَتْ « إنها » إجـراءً لفعل التقدير مُجْرىٰ العِلْم». قلت: وهذا لا يَصِـحُّ علةً لكسـرِها، إنمـا يَصْلُـحُ علةً لتعليقِهـا الفعلَ قبلهـا، والعلةُ في كسرِهـا ما قَـدَّمْتُه في وجـودِ اللامِ ولـولاها لفُتِحَتْ.

---

(١) الآية ٣٣ من العنكبوت، انظر: السبعة ٥٠٠.

(٢) الآية ٣٥ من العنكبوت.

(٣) الآية ٢٣ من يـونـس.

(٤) الأصل «قدرناها» وهو سهو.

(٥) الإتحاف ٢/١٧٨، البحر ٥/٤٦٠، التيسير ١٣٦، الحجة ٣٨٤، النشر ٢/٣٠٢.

(٦) مخروم في الأصل.

(٧) الآية ٥٧ «قَدَّرناها» وقرأ أبو بكر بالتخفيف. البحر ٧/٨٦.

(٨) الكشاف ٢/٣٩٤.

(٩) البحر ٥/٤٦٠.

آ. (٦٣) قوله تعالىٰ: ﴿بل جِئْناك﴾: إضرابٌ عن المفعول المحذوفِ تقديرُه: ما جئناك بما يُنْكَرُ، بل جِئْناك.

آ. (٦٥) وقد تقدَّم الخلافُ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَأَسْرِ﴾: قطعاً ووصلاً في هود[١]. وقرأ[٢] اليمانيُّ فيما نقل ابن عطية[٣] وصاحب «اللوامح» «فَسِرْ» من السَّيْر. وقرأت[٤] فرقةٌ «بقِطَع» بفتح الطاء. وقد تَقَدَّم في يونس[٥]: أن الكسائيَّ وابنَ كثير قرآه بالسكون في يونس في قوله «قطعاً»، والباقون بالفتح.

قوله: «حيث تُؤْمَرون» «حيث» على بابِها مِنْ كونِها ظرفَ مكانٍ مبهمٍ، ولإِبهامها تعدَّى إليها الفعلُ من غير واسطة على أنه قد جاء في الشعر تَعَدِّيْه إليها بـ« في » كقولِه[٦]:

٢٩٤٣ـ فَأَصْبحَ في حيثُ التقَيْنا شريدُهُمْ طَليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعِفُ

وزعم بعضُهم أنها هنا ظرفُ زمانٍ، مستدلاً بقولِه «بِقِطْعٍ من الليل»، ثم قال: «وامْضُوا حيث تُؤْمَرون»، أي: في ذلك الزمان. وهو ضعيفٌ، ولو كان كما قال لكان التركيبُ: حيث أُمِرْتم، على أنه لو جاء التركيب كذا لم يكن فيه دلالةٌ.

---

(١) الآية ٨١ من هود. وانظر: الدر ٦/٣٦٤.

(٢) البحر ٥/٤٦١.

(٣) المحرر ٨/٣٣٣.

(٤) البحر ٥/٤٦١.

(٥) اية ٢٧. وانظر: الدر المصون ٦/١٨٦.

(٦) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٦٢، والكتاب ١/٢٢٢، والخزانة ٢/٢٩٩. الشريد: الطريد، والمزعف: الصريع.

آ. (٦٦) قوله تعالىٰ: ﴿وقَضَيْنا إليه﴾: ضَمَّن القضاءَ معنى الإيحاء، فلذلك تَعَدَّىٰ تعديتَه بـ « إلى »، ومثلُه: «وقَضَيْنا إلى بني إسرائيل»[١].

قوله: «ذلك الأمرَ» «ذلك» مفعولُ القضاء، والإشارةُ به إلى ما وَعَدَ من إهلاكِ قومِه، و «الأمرَ»: إمَّا بدلٌ منه أو عطفُ بيانٍ له.

قوله: «أنَّ دابِرَ» العامَّةُ على فتحِ «أنَّ» وفيها أوجهٌ، أحدُها: أنها بدلٌ مِنْ «ذلك» إذا قلنا: «الأمر» عطفُ بيان. الثاني: أنها بدل من «الأمر» سواء قلنا: إنها بيانٌ أو بدل ممَّا قبلَه. والثالث: أنه على حَذْفِ الجارِّ، أي: بأنَّ دابِرَ، ففيه الخلافُ المشهور[٢].

وقرأ[٣] زيدُ بن علي بكسرِها؛ لأنه بمعنىٰ القول، أو على إضمار القول. وعَلَّله الشيخُ[٤] بأنَّه لمَّا عَلَّق ما هو بمعنىٰ العلم كُسِر. وفيه النظرُ المتقدم[٥].

قوله: «مُصْبِحين» حالٌ من الضمير المستتر في « مقطوعٌ » وإنما جُمِع حَمْلاً على المعنىٰ، وجعله الفراء[٦] وأبو عبيد خبراً لـ « كان » مضمرة، قالا:

---

(١) الآية ٤ من الإسراء.
(٢) أي: هل هو في محل جر أو نصب؟ وانظر: الدر المصون ١/٢١٢.
(٣) البحر ٥/٤٦١، الكشاف ٢/٣٩٥.
(٤) البحر ٥/٤٦١، وعبارته أوضح «لَمَّا ضمَّن قَضَيْنا» معنى أَوْحينا، فكان المعنىٰ: أَعْلَمْنا، علَّق الفعلَ فكسَر «إنَّ» ولمَّا كان القضاءُ بمعنى الإيحاءُ معناه القول كسَرَ «إنَّ».
(٥) يعني بذلك أنَّ كَوْنَ الفعلِ «قضى» بمعنى عَلِم لا يُسَوِّغ كسر همزة «إن». وانظر إعرابه للآية (٦٠) قبل قليل.
(٦) ليس في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

«تقديره: إذا كانوا مُصبِحين نحو: «أنتَ ماشياً أحسنُ منك راكباً». وهو تكلُّفٌ. و« مُصْبِحين » داخلين في الصَّباح فهي تامَّةٌ.

آ. (٦٧) قوله تعالىٰ: و ﴿ يَسْتَبْشِرون ﴾: حال.

آ. (٧١) قوله تعالىٰ: ﴿ هؤلاء بناتي ﴾: يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ « بناتي » مفعولاً بفعلٍ مقدرٍ، أي: تَزَوَّجوا هؤلاء. و« بناتي » بيانٌ أو بدلٌ. الثاني: أن يكونَ «هؤلاء بناتي» مبتدأً وخبراً[1] ولا بُدَّ مِنْ شيءٍ محذوفٍ تَتِمُّ به الفائدةُ، أي: فَتَزَوَّجُوهن. الثالث: أن يكونَ « هؤلاء » مبتدأً، و« بناتي » بدلٌ أو بيان، والخبرُ محذوفٌ، أي: هُنَّ أطهرُ لكم، كما جاء في نظيرتها[2].

قوله « فلا تَفْضَحُونِ »[3]: الفَضْحُ والفَضيْحَةُ البيان والظهور، ومنه فَضَحه الصُّبْحُ قال[4]:

٢٩٤٤ـ ولاحَ ضوءُ هِلالِ الليلِ يَفْضَحُنا
مثلَ القُلامَةِ قد قُصَّتْ من الظُّفُرِ

إلا أنَّ الفضيحةَ اختصَّتْ بما هو عارٌ على الإنسانِ عند ظهورِه.

آ. (٧٢) قوله تعالىٰ: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾: مبتدأٌ، محذوفُ الخبر وجوباً، ومثلُه: لايْمُنُ الله. و« إنهم » وما في حَيِّزه جوابُ القسمِ تقديرُه:

---

(١) الأصل «وخبر» وهو سهو.
(٢) «هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرُ لكم» الآية ٧٨ من هود.
(٣) عاد إلى الآية ٦٨.
(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/٤٥٦. برواية «هلالٍ كاد يفضحنا».

لَعَمْرك قسمي أو يميني إنهم. والعَمْر والعُمْر بالفتح والضم هو البقاء، إلا أنهم التزموا الفتح في القسم(١). قال/ الزجاج(٢): «لأنه أَخَفُّ عليهم، [٥٤٦/ب] وهم يُكْثرون القَسَم بـ «لَعَمْري» و «لَعَمْرك». وله أحكامٌ كثيرة منها: أنه متى اقترن بلامِ الابتداء لَزِم فيه الرفعُ بالابتداءِ، وحُذِف خبرُه، لِسَدِّ جوابِ القسم مَسَدَّه. ومنها: أنه يصير صريحاً في القسم، أي: يَتَعَيَّن فيه، بخلافِ غيرِه نحو: عهدُ اللَّه وميثاقُه. ومنها: أنه يَلْزَمُ فَتْحُ عينِه، فإن لم يقترنْ به لامُ الابتداء جاز نصبُهُ بفعل مقدر نحو: عَمْرَ اللَّهِ لأفعلنَّ، ويجوز حينئذ في الجلالةِ وجهان: النصبُ والرفعُ، فالنصبُ على أنه مصدرٌ مضافٌ لفاعله وفي ذلك معنيان، أحدهما: أنَّ الأصلَ: أسألُكَ بتعميرك اللَّهَ، أي: بوصفِك اللَّهَ تعالى بالبقاء، ثم حُذِف زوائدُ المصدرِ. والثاني: أن المعنى: عبادتك الله، والعَمْر: العبادة، حكى ابن الأعرابي «عَمَرْتُ ربي»، أي: عَبَدْته، وفلانٌ عامِرُ ربِّه، أي: عابدُه.

وأمَّا الرفعُ: فعلى أنه مضافٌ لمفعولِه. قال الفارسي: «معناه: عَمَّرَك اللَّهُ تَعْميراً». وقال الأخفش: «أصله: أسألك بتعميرك اللَّهَ، فحُذِفَ زوائدُ المصدرِ والفعلُ والباءُ فانتصب، وجاز أيضاً ذِكْرُ خبرِهِ فتقول: عَمْرُك قَسَمي لأَقُومَنَّ، وجاز أيضاً ضَمُّ عينِه، ويُنْشَدُ بالوجهين قولُه(٣):

٢٩٤٥ـ أيُّها المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ اللَّهَ كيفَ يلتقيانِ

---

(١) انظر: المقتضب ٢/٣٢٧.

(٢) معاني القرآن ٣/١٨٣.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٤٩٥، وابن يعيش ٩/٩١، والمقتضب ٢/٣٢٩، والخزانة ١/٢٣٨، واللسان (عمر).

ويجوزُ دخولُ باءِ الجرِّ عليه، نحو: بعَمْرِكَ لأفعلَنَّ. قال[1]:

٢٩٤٦ـ رُقَيَّ بعَمْـرِكُمْ لا تَـهْجُـرِيـنـا ومَنِّيْنـا المُـنَىٰ ثـم امْـطُلِيْنـا

وهـو من الأسماء الـلازمة لـلإضافة، فلا يُقـطـع عنها، ويُضـاف لكـلِّ شيءٍ. وزعم بعضُهم أنه لا يُضاف إلى الله. قيـل: كأنَّ قـائل هـذا تَوَهَّم أنـه لا يُسْتعمـل إلا في الانقـطاع، وقـد سُمع إضـافتُـه للبـاري تعـالى. قـال الشاعر[2]:

٢٩٤٧ـ إذا رَضِيَتْ عـليَّ بنـو قُشَيْرٍ لعَمْـرُ اللَّهِ أَعْجبني رِضـاهـا

ومَنَـع بعضُهم إضافتَه إلى ياءِ المتكلمِ قال: لأنه حَلْفٌ بحياة المُقْسِم، وقد وَرَدَ ذلك، قال النابغة[3]:

٢٩٤٨ـ لَعَمْـري ـ ومـا عَمْـري عليَّ بهَيِّنٍ ـ
لـقـد نَـطَقَـتْ بُـطْلاً عَـلَيَّ الأقـارِعُ

وقد قَلَبْته العربُ بتقديمِ رائِه على لامه فقالوا: «رَعَمْـلي»، وهي رديئةٌ.

والعامَّة على كسـرِ « إنَّ » لوقـوعِ اللامِ في خبـرها. وقـرأ[4] أبو عمـروٍ فـي روايـةِ الجَهْضَمِيِّ[5] بفتحها. وتخـريجُها على زيـادةِ اللامِ وهي كقـراءة

---

(١) البيت لعبيـد الله بن قيس الـرقيـات، وهـو في ديـوانـه ١٣٧، والمحتسب ١/٤٣، والهمـع ٢/٤١، والدرر ٢/٤٦.

(٢) تقدم برقم (٧٧).

(٣) ديوانه ٤٩، والكتاب ١/٢٥٢، والخزانة ١/٤٢٦. والأقارع: الذي وَشَوْا بـه.

(٤) البحر ٥/٤٦٢، الشواذ ٧١، وقال: إنها عن نصر أبيه عن أبـي عمرو.

(٥) أبـو الحسن علي بن نصـر الجهضمي البصـري، من أصحـاب الخليـل وسيبـويـه، محـدِّث ثقة صـدوق. تـوفي سنـة ١٨٧. انـظر: البغيـة ٢/٢١١، تـاريـخ العلمـاء النحويين للتنوخي ٨٩، طبقات النحويين ٧٥.

ابن جبير: «إلَّا أنهم ليأكلون الطعام»[1] بالفتح.

والأعمش[2] « سَكْـرِهم »[3] دون تـاءٍ. وابن أبـي عبلة « سَكَـراتهم » جمعاً. والأشهبُ « سُكْرَتِهم » بضم السين.

و « يَعْمَهُـوْن » حـالٌ: إمَّـا من الضميـرِ المستكنِّ في الجـارِّ، وإمَّـا من الضميرِ المجرورِ بالإضافةِ. والعامـل: إمَّا نفسُ « سَكْـرَة » لأنها مصـدرٌ، وإمَّا معنى الإضافة.

آ. (٧٣) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿ مُشْـرِقِـين ﴾**: حـالٌ مِنْ مفعـول « أَخَذَتْهم »، أي: داخلين في الشُّروق.

آ. (٧٤) : **والضميـرُ في « عـاليَهـا سـافلَهـا »** للمـدينـة. وقـال الزمخشري[4]: «لقرى قومِ لوطٍ». ورُجِّـح الأولُ بأنه تقدَّم ما يعود عليـه لفظاً بخلاف الثاني.

آ. (٧٥) **قوله تعالىٰ: ﴿ لِلْمُتَوَسِّمِيْنَ ﴾**: متعلِّقٌ بمحذوف علىٰ أنه صفـةٌ لآيـات. والأجـودُ أَنْ يتعلَّق بنفس « آيـاتٍ » لأنهـا بمعنى العـلامـات. والتَّوَسُّم تَفَعُّلٌ مِنَ الوَسْمِ، والوَسْم: أصلُه التثبُّتُ والتفكُّر، مأخوذٌ من الوَسْم، وهـو التأثيـر بحديـدةٍ في جِلْد البعير أو غيـره. وقال ثعلب: «الـواسم: الناظـرُ إليـك مِنْ قَرْنِـكَ إلى قَدَمِـك»، وفيه معنى التثبُّت. وقيـل: / أصلُه: استقصاءُ [٥٤٧/أ]

---

(١) الآية ٢٠ من الفرقان. وانظر البحر ٦/٤٩٠، شرح الرضي ٢/٣٥٦.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٧١، البحر ٥/٤٦٢، المحرر ٨/٣٤١.

(٣) اختلفوا في ضبط السين بين الفتح والضم.

(٤) الكشاف ٢/٣٩٦.

التعرُّفِ يُقال: تَوَسَّمْتُ، أي: تَعَرَّفْتُ مُسْتَقْصِياً وجوهَ التعرُّف. قال[1]:

٢٩٤٩ـ أوَ كلما وَرَدَتْ عُكاظَ قبيلةٌ
بَعَثَتْ إليَّ عريفَها يتوسَّمُ

وقيل: هو تَفَعُّل من الوَسْمِ، وهو العَلامَةُ: تَوَسَّمْتُ فيك خيراً، أي: ظَهَر له مِيْسَمُه عليك. قال ابن رواحة في النبي صلَّى الله عليه وسلم[2]:

٢٩٥٠ـ إنِّي تَوَسَّمْتُ فيك الخيرَ أَعْرِفُه
والله يَعلم أني ثابتُ البَصَرِ

وقال آخر[3]:

٢٩٥١ـ تَوَسَّمْتُه لَمَّا رَأَيْتُ مَهابَةً
عليهِ وقُلْتُ: المرءُ مِنْ آلِ هاشمِ

ويُقال: اتَّسَمَ الرجلُ: إذا اتَّخَذَ لنفسِه علامةً يُعْرَفُ بها، وتَوَسَّمَ: إذا طلبَ كَلأَ الوَسْمِيِّ، أي: العشبِ النابتِ في أولِ مطرِ [الربيعِ][4].

آ. (٧٦) قوله تعالىٰ: ﴿ وإنها لبِسَبيلٍ ﴾: الظاهرُ عَوْدُ الضميرِ على المدينة أو القُرىٰ. وقيل: على الحجارةِ. وقيل: على الآيات.

آ. (٧٨) قوله تعالىٰ: ﴿ وإنْ كان أصحابُ ﴾: « إنْ » هي

---

(١) البيت لطريف بن تميم العنبري، وهو في الكتاب ٢/٢١٥، والأصمعيات ١٢٧، والمنصف ٣/٦٦.

(٢) القرطبي ١٠/٤٣، المحرر ٨/٣٤٣.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٠/٤٣، والمحرر ٨/٣٤٢.

(٤) زيادة من اللسان (وسم) وفي (ش): «في أول المطر».

المخففةُ واللامُ فارقةٌ، وقد تَقَدَّم حكمُ ذلك[1]. والأَيْكَةُ: الشجرةُ المُلْتَفَّةُ، واحدةُ الأَيْكِ. قال[2]:

٢٩٥٢ـ تَجْلُوْ بقادِمَتَيْ حَمامةِ أَيْكةٍ ... بَرَداً أُسِفَّ لِثاتُه بالإِثْمِدِ

ويقال: لَيْكَة. وسيأتي بيانُ هذا عند اختلافِ القرَّاءِ فيه إن شاء الله تعالىٰ في الشعراء[3].

آ. **(٧٩) قوله تعالىٰ: ﴿ وإنَّهما لبإمامٍ ﴾**: في ضمير التثنيةِ أقوالٌ، أَرْجَحُها: عَوْدُه على قريتَيْ قومِ لوطٍ وأصحابِ الأيكة وهم قوم شُعَيب لتقدُّمِهما ذِكْراً. وقيل: يعودُ على لوطٍ وشُعَيْبٍ، وشعيبٌ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، ولكنْ دَلَّ عليه ذِكْرُ قومِه. وقيل: يعود على الخبرين: خبرِ إهلاكِ قومِ لوطٍ، وخبر إهلاكِ قومِ شعيب. وقيل: يعودُ علىٰ أصحابِ الأيكةِ وأصحابِ مَدْيَنَ؛ لأنه مُرْسَلٌ إليهما فَذِكْرُ أحدِهما مُشْعِرٌ بالآخرِ.

آ. **(٨٣): و « مُصْبِحين »** حالٌ كما تقدَّم، وهي تامَّةٌ.

آ. **(٨٤) قوله تعالىٰ: ﴿ فما أَغْنَىٰ ﴾**: يجوز أن تكونَ نافيةً، أو استفهاميةً فيها معنى التعجبِ. و « ما »[4] يجوزُ أنْ تكونَ مصدريةً، أي: كَسْبُهم، أو موصوفةً، أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: شيءٌ يَكْسِبونه، أو الذي يَكْسِبونه.

---

(١) انظر: الدر ٢/١٥٥.

(٢) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٣٦، والقرطبي ١٠/٤٥. وقادِمتا الحمامة: الريشتان في مقدم الجناحين، شَبَّه لون شفتيها بهما، ويبقى السواد مع بياض الأسنان، وهذا مما يُتَزَيَّنُ به. وأُسِفَّ: حُشِي به.

(٣) الآية ١٧٦. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر بغير همز، وقرأ الباقون بالهمز. السبعة ٤٧٣.

(٤) في قوله «ما كانوا».

آ. (٨٥) قوله تعالىٰ: ﴿ إلا بالحقِّ ﴾: نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: خَلْقاً ملتبساً بالحقِّ.

آ. (٩٠) قوله تعالىٰ: ﴿ كما أنْزَلْنا ﴾: فيه أقوالٌ، أحدُها: أنَّ الكافَ متعلقٌ بـ « آتيناك »، وإليه ذهب الزمخشري(١) فإنه قال(٢): «أي: أَنْزَلْنا عليك مثلَ ما أَنْزَلْنا على أهل الكتاب، وهم المقتسِمُون الذين جعلوا القرآن عِضِينَ». والثاني: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ منصوبٌ بـ « آتيناك » تقديرُه: آتَيْناك إتْياناً(٣) كما أَنزَلْنا. الثالث: أنه منصوبٌ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، ولكنه مُلاقٍ لـ « آتيناك » من حيث المعنىٰ لا من حيث اللفظُ، تقديرُه: أَنْزَلْنا إليك إنزالاً كما أَنْزَلْنا، لأنَّ « آتيناك » بمعنىٰ أَنْزَلْنَا إليك. الرابع: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوف، العاملُ فيه مقدرٌ أيضاً تقديرُه: مَتَّعْناهم تمتيعاً كما أَنْزَلْنا، والمعنىٰ: نَعَّمْنا بعضَهم كما عَذَّبنا بعضَهم. الخامس: أنه صفةٌ لمصدرٍ دَلَّ عليه « النذير » والتقدير: أنا النذيرُ إنْذاراً كما أَنْزَلْنا، أي: مثلَ ما أنزلناه.

السادس: أنه نعتٌ لمفعولٍ محذوف، الناصبُ له « النذير »، تقديرُه: النذير عذاباً، كما أنزلنا على المُقْتَسِمين، وهم قومُ صالحٍ لأنهم قالوا: «لنُبَيِّتَنَّهُ وأهلَه»(٤) فَأَقْسموا على ذلك، أو يُراد بهم قريشٌ حين قَسَموا القرآنَ إلى سِحْرٍ وشِعْرٍ وافتراء. وقد رَدَّ بعضُهم هذا بأنه يلزمُ منه إعمالُ الوصفِ موصوفاً، وهو غيرُ جائزٍ عند البصريين، جائزٌ عند الكوفيين، فلو عَمِل ثم وُصِفَ جاز عند الجميع.

---

(١) الكشاف ٢/٣٩٨.

(٢) أقحم في الأصل بعد «قال»: «الزمخشري».

(٣) الأصل «إتيا» وسقطت «ناً» سهواً.

(٤) الآية ٤٩ من النمل.

السابع: أنه مفعولٌ به، ناصبُه «النذير» أيضاً. قال الزمخشريُّ(١): «والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بقوله: «وقل: إني أنا النذيرُ المبين، أي: وأَنْذِرْ قريشاً مثلَ ما/ أَنْزَلْنَا من العذابِ على المقتسمين، يعني اليهودَ وهو ما جَرَىٰ على قُرَيْظَةَ والنَّضِير». وهذا مردودٌ بما تقدم من إعمالِ الوصفِ موصوفاً. [٥٤٧/ب]

الثامن: أنه منصوبٌ نعتاً لمفعولٍ به مقدرٍ، والناصبُ لذلك المحذوفِ مقدَّرٌ أيضاً لدلالةِ لفظِ «النذير» عليه، أي: أُنْذِرُكم عذاباً مثلَ العذابِ المنزَّلِ على المقتسمين، وهم قومُ صالحٍ أو قريشٌ، قاله أبو البقاء(٢)، وكأنه فَرَّ مِنْ كونِهِ منصوباً بلفظِ «النَّذير» لِما تقدَّم من الاعتراض البَصْرِيِّ.

وقد اعترض ابنُ عطيةَ على القول السادس فقال(٣): «والكافُ من قوله «كما» متعلقةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: وقل إني أنا النذيرُ المبينُ عذاباً كما أنزَلْنا(٤)، فالكافُ اسمٌ في موضع نصبٍ، هذا قولُ المفسِّرين. وهو عندي غيرُ صحيحٍ، لأنَّ «كما أنْزَلْنا» ليس مما يقولُه محمدٌ عليه السلام، بل هو مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالىٰ، فينفصِلُ الكلامُ، وإنما يترتَّبُ هذا القولُ بأن الله تعالىٰ قال له: أَنْذِرْ عذاباً كما. والذي أقول في هذا: «المعنىٰ: وقل: إني أنا النذيرُ المبين، كما قال قبلَك رسلُنا، وأنزلْنا عليهم كما أَنْزَلْنا عليك. ويُحْتمل أن يكونَ المعنىٰ: وقل إني أنا النذيرُ المُبينُ، كما قد أَنْزَلْنا في الكتبِ أنك ستأتي نذيراً، على أنَّ المُقْتَسِمين أهلُ الكتاب». انتهىٰ.

(١) الكشاف ٢/٣٩٨.
(٢) الإملاء ٢/٧٧.
(٣) المحرر ٨/٣٥٤.
(٤) عبارة المطبوعة: «النذير بعذاب كالذي أنزلنا».

وقد اعتذر بعضُهم[1] عَمَّا قاله أبو محمدٍ فقال: «الكافُ متعلقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه المعنى تقديرُه: أنا النذيرُ بعذابٍ مثلِ ما أنزلنا، وإنْ كان المُنَزِّل اللَّهَ، كما يقول بعضُ خواصِّ المَلِك: أَمَرْنا بكذا، وإن كان المَلِكُ هو الآمرَ، وأمَّا قولُ أبي محمدٍ: وأنْزَلْنَا عليهم كما أَنْزَلْنا عليك كلامٌ[2] غيرُ منتظمٍ، ولعل أصلَه: وأَنْزَلْنا عليك كما أَنْزَلْنا عليهم، كذا أصلحه الشيخ[3] وفيه نظرٌ: كيف يُقَدِّر ذلك والقرآن ناطقٌ بخلافِهِ: وهو قولُه «على المُقْتَسِمين»؟

التاسع: أنه متعلِّقٌ بقوله «لَنَسْأَلَنَّهم»[4] تقديرُه: لَنَسْأَلَنَّهم أجمعين مثلَ ما أَنْزَلْنا.

العاشر: أنَّ الكافَ مزيدةٌ تقديره: أنا النذير المُبين ما أنزلناه على المقتسِمين، ولا بد مِنْ تأويلِ ذلك: على أنَّ «ما» مفعولٌ بالنذير عند الكوفيين فإنهم يُعْمِلون الوصفَ الموصوفَ[5]، أو على إضمارِ فعلٍ لائق، أي: أُنْذِركم ما أنزلناه كما يليق بمذهبِ البصريين.

الحادي عشر: أنه متعلِّقٌ بـ «قل» التقديرُ: وقُلْ قولاً كما أنزَلْنا على المقتسِمين: إنك نذيرٌ لهم، فالقولُ للمؤمنين في النِّذارة كالقولِ للكفارِ المقتسِمين؛ لئلا تظنَّ أن إنذارَك للكفارِ مخالِفٌ لإِنذار المؤمنين، بل أنت في وصفِ النِّذارة لهم بمنزلةٍ واحدةٍ، تُنْذِر المؤمنَ كما تُنْذر الكافرَ، كأنه قال: أنا النذيرُ المبينُ لكم ولغيرِكم.

---

(١) انظر: البحر ٥/٤٦٩.

(٢) الأفصح: فكلام.

(٣) البحر ٥/٤٦٩.

(٤) في الآية ٩٢.

(٥) الوصف «النذير» ووُصف بالمبين.

آ. (٩١) **قوله تعالىٰ: ﴿ الذين جَعَلُوا ﴾**: فيه أوجهٌ، أظهرُها: أنه نعتٌ للمقتسِمين. الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه بيانٌ له. الرابع: أنه منصوبٌ على الذمِّ. الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ. السادس: أنه منصوب بالنذير المبين، قاله الزمخشري[1]، وهو مردودٌ بإعمال الوصفِ الموصوفِ عند البصريين، وتقدَّم تقريرُه.

و «عِضيْن» جمع «عِضَة» وهي الفِرْقَةُ، فـ «العِضين» الفِرَق، ومعنى جَعْلِهم القرآنَ كذلك: أنَّ بعضَهم جعله شعراً، وبعضَهم سحراً، وبعضَهم كِهانةً، نعوذ بالله من ذلك. وقيل: العَضْهُ: السِّحْرُ بلغة قريش، يقولون: هو عاضِهٌ وهي عاضِهَةٌ. قال[2]:

٢٩٥٣ـ أَعُوذُ بربِّي مِن النَّافِثا ... تِ في عُقَدِ العاضِهِ المُعْضِهِ

وفي الحديث[3]: «لَعَن العاضِهَة والمُسْتَعْضِهَة»، أي: الساحرة والمُسْتَسْحِرَة. وقيل: هو مِنْ العِضِهِ، وهو الكذبُ والبُهْتانُ. يقال: عَضَهَهُ عَضْهَاً وعَضِيْهَةً، أي: رماه بالبُهْتان، وهذا قولُ الكسائيِّ. وقيل: هو من العِضَاه، وهي شجرٌ له شَوْكٌ مُؤْذٍ، قاله الفراء[4].

وفي لام «عِضَة» قولان يَشْهد لكلٍّ منهما التصريفُ: الواوُ، لقولهم: عِضَوات، واشتقاقها من العُضْوِ، لأنه جزءٌ مِنْ كلٍّ، ولتصغيرِها على عُضَيَّة، والهاء[5]

---

(١) الكشاف ٢/٣٩٨.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (عضه)، والقرطبي ١٠/٥٩.

(٣) انظر: النهاية ٣/٢٥٥.

(٤) لم يرد هذا المعنى في كتابه «معاني القرآن».

(٥) قوله «والهاء» معطوف على قوله: «الواو».

/ لقولهم: عُضَيْهَة وعاضِهَةٌ وعاضِهَةٌ وعَضِهٌ(1)، وفي الحديث(2): [548/أ] «لا تَعْضِيَةَ في مِيراثٍ» وفُسِّر بأنْ لا تَفْريقَ فيما يَضُرُّ بالوَرَثَةِ، تفريقُه كسيفٍ يُكْسَر بنصفَيْن فَيَنْقُصُ ثمنُه.

وقال الزمخشريُّ(3): «عِضين: أجزاءٌ، جمع عِضَة، وأصلُها عِضْوَة فِعْلَة، مِنْ عَضَا الشاةَ إذا جَعَلها أعضاءً. قال(4):

2954ـ وليسَ دينُ اللَّهِ بالمُعَضَّىٰ

وجُمِعَ عِضَة على عِضين، كما جُمع سَنَة وثُبَة(5) وظُبَة(6)، وبعضهم يُجْري النونَ بالحركاتِ مع الياء، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك(7)، وحينئذ تَثْبُتُ نونُه في الإِضافةِ فيقال: هذه عِضِيْنُك.

آ. (94) قوله تعالىٰ: ﴿ فاصْدَعْ ﴾: أصلُ الصَّدْعِ: الشَّقُّ، صَدَعْتُه فانصَدَعَ، أي: شَقَقْتُه فانْشَق، ومنه التفرقةُ أيضاً كقوله: «يومئذ يَصَّدَّعُون»(8).

---

(1) بَعِير عاضِهٌ وعَضِهٌ: يرعى العضاه. وثمة معنى آخر وهو قولهم للساحر: عاضه، وللساحرة: عاضِهَة، وللسحر: عِضَهٌ، وللنميمة: عَضْهٌ.

(2) سنن البيهقي 10/133. وانظر: النهاية 3/256.

(3) الكشاف 2/398.

(4) البيت لرؤبة من قصيدته التي مطلعها:

دايَنْتُ أَرْوَىٰ والدُّيونُ تُقْضَىٰ

وهو في ديوانه 81، والمحرر 8/356.

(5) الثُّبة: الجماعة، جمعه ثُبُوْن وثُبات.

(6) الظُّبَة: حَدُّ السيف وما أشبهه، جمعه ظِبُون وظُبا.

(7) انظر: الدر المصون 4/361.

(8) الآية 43 من الروم.

وقـــال(١):

٢٩٥٥ــ . . . . كـأنَّ بياضَ غِـرَّتِـه صَـدِيْـعُ

والصَّـديـعُ: ضـوء الفجر لانشقـاقِ الظلمـةِ عنه، ومعنى « فـاصدَعْ »: فافرُقْ بين الحقِّ والباطلِ وافْصِلْ بينهما. وقال الراغب(٢): «الصَّـدْعُ شِقٌّ في الأجسامِ الصُّلْبة كالزُّجاج والحديـد، وصَدَّعْتُـه بالتشـديد فتصَـدَّع، وصَدَعْتُـه بـالتخفيفِ فانْصَـدَع، وصُداع الـرأسِ منه لتـوهُّمِ الانشقـاقِ فيـه، وصَـدَعْتُ الفَلاةَ، أي: قطعتُها» مِنْ ذلك، كأنه تَوَهَّمَ تفريقَها.

و « ما » في « بما تُؤْمَر » مصدريةٌ أو بمعنى الذي، والأصلُ: تُـؤْمَر بـه، وهذاالفعلُ يَطَّرِدُ حَذْفُ الجارِّ معه، فَحَذْفُ العائـدِ فصيـحٌ، وليس هو كقـولك «جاء الذي مررت» ونحوُه(٣):

٢٩٥٦ــ أَمَـرْتُـكَ الخيرَ فـافعَـلْ مـا أُمِـرْتَ بـه
. . . .

والأصـل: بالخيـر. وقـال الـزمخشـري(٤): «ويجـوز أن تكـونَ « مـا » مصـدريـةً، أي: بـأَمْـرِك، مصـدرٌ من المبني للمفعـول». انتهى. وهـــو كـلامٌ صحيـحٌ. ونَقَل الشيـخُ(٥) عنه أنه قال: «ويجوز أن يكونَ المصدرُ يُراد بـه «أنْ»

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب، وصدره:

تَرَى السِّرْحانَ مُفْتَرِشاً يَدَيْهِ

وهو في ديوانه ١٣٣، واللسان (صدع)، والبحر ٥/ ٤٧٠.

(٢) المفردات ٢٧٦. (٣) تقدم برقم (٢٢١). (٤) الكشاف ٢/ ٣٩٩.

(٥) لم ينقـل الشيـخ عن الزمخشـري ذلك، وليست هـذه عبارة الزمخشـري، وإنمـا قـال الشيـخ: «وهذا ينبني على مذهب مَنْ يُجَوِّز أن المصدرَ يُرادُ به «أنْ» والفعـل المبني للمفعول» البحر ٥/ ٤٧٠.

والفعلِ المبنيِّ للمفعول». ثم قال الشيخ[1]: «والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز». قلت: الخلافُ إنما هو في المصدرِ المُصَرَّح به: هل يجوز أن يَنْحَلَّ لحرفٍ مصدريٍ وفعلٍ مبني للمفعول أم لا يجوزُ ذلك؟ خلافٌ مشهور، أمَّا أنَّ الحرفَ المصدريَّ هل يجوزُ فيه أن يُوْصَلَ بفعل مبني للمفعول نحو: «يُعجبني أن يُكْرَمَ عمرٌو» أم لا يجوز؟ فليس محلَّ النِّزاعِ.

* * *

[انتهت سورة الحجر]

* * *

(١) البحر ٥/٤٧٠.

سورة النحل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله تعالىٰ: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾**: في « أتىٰ » وجهان، أحدُهما: ـ وهو المشهورُ ـ أنه ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنى؛ إذ المرادُ به يومُ القيامة، وإنما أُبْرِز في صورةِ ما وَقَع وانقضىٰ تحقيقاً له ولصِدْقِ المخبِرِ به. والثاني: أنه على بابه، والمرادُ به مقدِّماته وأوائلُه، وهو نَصْرُ رسولِه صلى الله عليه وسلم.

قوله: «فلا تَسْتَعْجِلوه» في الضميرِ المنصوبِ وجهان، أظهرُهما: أنَّه للأمرِ، فإنَّه هو المُحَدَّثُ عنه. والثاني: أنه لله، أي: فلا تستعجلوا عذابَه.

قوله: «عَمَّا يُشْركون» يجوز أن تكونَ « ما » مصدريةً فلا عائدَ عند الجمهور[١]، أي: عن إشراكِهم به غيرَه، وأن تكونَ موصولةً اسميةً.

وقرأ العامَّةُ: «فلا تَسْتَعْجِلُوه» بالتاء خطاباً للمؤمنين أو للكافرين. وابنُ جبير[٢] بالياء من تحتُ عائداً على الكفار أو المؤمنين.

---

(١) لأنها حرف عندهم. وعند الأخفش وابن السراج أنها اسم.

(٢) البحر ٤٧٢/٥، الشواذ ٧٢.

وقرأ الأَخَوان(1): «تُشْرِكُون» بتاءِ الخطابِ جَرْياً على الخطابِ في «تَسْتَعْجِلُوْه» والباقون بالياء عَوْداً على الكفار. وقرأ الأعمشُ وطلحةُ والجحدريُّ وجَمٌّ غفيرٌ بالتاء من فوقُ في الفعلين.

آ. (2) قوله تعالىٰ: ﴿يُنَزِّلُ الملائكةَ﴾: قد تقدَّم الخلافُ في «يُنَزِّل» بالنسبة إلى التشديدِ والتخفيفِ في البقرة(2). وقرأ(3) زيدُ بن علي والأعمشُ وأبو بكر عن عاصم «تُنَزَّلُ» مشدداً مبنياً للمفعول وبالتاءِ مِنْ فوقُ، «الملائكةُ» رفعاً لقيامِه مَقامَ الفاعلِ وقرأ الجحدريُّ كذلك، إلا أنه خَفَّفَ الزايَ. وقرأ الحسنُ والأعرجُ وأبو العالية والمفضَّل عن عاصم «تَنَزَّلُ» بتاءٍ واحدةٍ مِنْ فوقُ، وتشديدِ الزايِ مبنياً للفاعل، والأصلُ: «تَتَنَزَّل» بتاءَيْن. وقرأ ابنُ أبي عبلة «نُنَزِّلُ» بنونينِ وتشديدِ الزايِ، «الملائكةَ» نصباً، وقتادةُ كذلك إلا أنه بالتخفيف. قال/ ابن عطية(4): «وفيهما شذوذٌ» ولم يُبَيِّن وجهَ ذلك، [548/ب] ووجهُه: أنَّ ما قبله وما بعده مضمرٌ غائبٌ، وتخريجُه على الالتفات.

قوله: «بالرُّوْحِ» يجوز أن يكونَ متعلقاً بنفس الإنزال، وأن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الملائكة»، أي: ومعهم الروحُ.

قوله: «مِنْ أمرِه» حالٌ من «الرُّوحِ». و«مِنْ»: إمَّا لبيانِ الجنسِ، وإمَّا للتبعيضِ.

---

(1) قراءة الأخوين بالخطاب هنا في الفعلين: في الآية 1 والآية 3، وعبارة المصنف توهم أن قراءة الأخوين بالخطاب مقصورة على الآية1. انظر: التيسير 121، والنشر 282/2، والإتحاف 180/2، والبحر 472/5، والحجة 385، والشواذ 72.

(2) الآية 90. انظر: الدر المصون 511/1، والسبعة 370.

(3) انظر في قراءاتها: السبعة 370، البحر 473/5، القرطبي 67/10، الحجة 385، الشواذ 72، المحرر 367/8.

(4) المحرر 367/8.

قوله: «أنْ أَنْـذِروا» في«أَنْ»ثلاثةُ أوجهٍ، أحـدُها: أنهـا المُفَسِّـرةُ؛ لأنَّ الوحيَ فيه ضـربٌ من القولِ، والإنـزالُ بالـروحِ عبارةٌ عن الـوحيِ. الثاني: أنهـا المخففةُ مِنَ الثقيلة، واسمُهـا ضميرُ الشـأنِ محذوفٌ تقـديره: أنَّ الشـأنَ أقولُ لكم: إنه لا إلـه إلا أنا، قـاله الـزمخشريُّ[1]. الثـالث: أنها المصـدريةُ التي من شأنِها نصبُ المضارع ووُصِلَتْ بالأمر كقولهم: «كتبت إليه بأنْ قُمْ»، وقد مضىٰ لنا فيه بحثٌ.

فإن قلنا: إنها المفسِّرةُ فلا مَحَلَّ لها، وإنْ قلنا: إنها المخففةُ أو الناصبةُ ففي محلِّها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها مجرورةُ المحلِّ بدلاً من «الـرُّوح»؛ لأنَّ التوحيدَ رُوْحٌ تَحْيا به النفوسُ. الثاني: أنها في محلِّ جرٍّ على إسقاطِ الخـافضِ كمـا هـو مـذهبُ الخليـل. والشـالث: أنهـا في محـلِّ نصب على إسقـاطـه وهـو مذهبُ سيبـويه[2]، والأصـلُ: بـأَنْ أَنْـذِروا، فلمَّـا حُـذِفَ الجـارُّ جَـرَىٰ الخلافُ المشهورُ.

قوله: «أنـه لا إله إلا أنـا» هو مفعـولُ الإنذارِ والإنذار قد يكـونُ بمعنىٰ الإعلامِ، يقال: نَذَرْتُه وأَنْذَرته بكذا، أي: أَعْلِمُوهم التوحيدَ. وقوله «فاتَّقونِ» التفاتٌ إلى التكلمِ بعد الغَيْبة.

آ. (٤) **قـوله تعـالىٰ: ﴿مِنْ نُـطْفَـةٍ﴾**: متعلِّقٌ بـ «خَلَق» و«مِنْ»

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٠٠.

(٢) تقدم لنا أن هذه النسبة لسيبويه ليست دقيقة، فهو يرى أن المحلَّ هو الجرُّ، والخليـل يـرى النصب كما في الكتـاب ١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥. وانظر: الـدر المصون ١/ ٢١١ ـ ٢١٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٤٨.

لابتداءِ الغايـة. والنُّطْفَـةُ: القَطْرَةُ من المـاء، نَطَفَ رأسُـه مـاءً، أي: قَـطَر. وقيل: هي الماء الصافي ويُعَبَّرُ بهـا عن ماءِ الـرجل، ويُكْنَىٰ بهـا عن اللؤلؤة، ومنه صبـيٌّ مُنَطَّف: إذا كان في أذنه لُؤْلؤة، ويقال: ليلة نَطُوف: إذا جاء فيها مطرٌ. والناطِف: ما سال من المائعاتِ، نَطَفَ يَنْطِفُ، أي: سال فهو نـاطِفٌ. وفلانٌ يَنْطِفُ بسوءٍ.

قوله: «فإذا هو خَصِيمٌ» عَطَفَ هذه الجملةَ على ما قبلَها. فـإن قيل[1]: الفـاءُ تـدلُّ على التعقيـب، ولا سيمـا وقـد وُجِـدَ معهـا « إذا » التي تقتضي المفاجَأةَ، وكونُه خصيماً مبيناً لم يَعْقُبْ خَلْقَه مِنْ نُطْفَـة، إنما تـوسَّطَتْ بينهمـا وسائطُ كثيرةٌ. فالجوابُ من وجهين، أحـدُهما: أنـه من باب التعبيـر عن حال الشيءِ بما يَؤُول إليـه، كقولِـه تعالىٰ: «أَعْصِـرُ خَمْراً»[2]. والثـاني: أنه أشـار بذلك إلى سُرْعَةِ نِسْيـانهم مَبْدَأَ خَلْقِهم. وقيـل: ثَمَّ وسائِطُ محـذوفةٌ. والـذي يـظهر أنَّ قـولَه « خَلَقَ » عبـارةٌ عن إيجـاده وتـربيتِـه إلى أن يبلـغَ حـدَّ هـاتين الصفتين.

و «خصيم» فَعِيْـل، مثالُ مبـالغـةٍ مِنْ خَصَم بمعنىٰ اختصم، ويجـوز أن يكونَ مُخاصِـم كالخَلِيط والجَلِيس.

آ. (٥) **قوله تعالىٰ: ﴿والأنعامَ خلَقَها﴾**: العامَّةُ على النصبِ وفيه وجهـان، أحدُهمـا: نصبٌ على الاشتغـال، وهـو أرجـحُ مِن الـرفـعِ لتقـدُّمِ جملةٍ فعليـةٍ[3]. والثـاني: أنـه نصبٌ على عَـطفِـه على «الإنسـان»، قـالـه

---

(١) انظر: الإملاء ٢/٧٨.
(٢) الآية ٣٦ من يوسف.
(٣) وهي قوله «خلق الإنسان».

الزمخشريُّ[1] وابنُ عطية[2]، فيكـون «خَلَقَها» على هـذا مؤكِّداً، وعلى الأول مفسِّراً. وقُرِىء[3] في الشاذِّ «والأنعامُ» رفعاً وهي مَرْجُوحَةٌ.

قـولـه: «لكم فيهـا دِفْءٌ» يجـوز أن يَتَعَلَّقَ « لكم » بـ «خَلَقَهـا»، أي: لأجلِكم ولمنـافِعِكم، ويكـون « فيها » خبـراً مقدمـاً، «ودِفْءٌ» مبتـدأً مؤخـراً. ويجـوز أن يكونَ « لكم » هـو الخبر، و« فيهـا » متعلِّقٌ بمـا تعلَّقَ بـه الخبـرُ، أو يكـونَ « فيها » حـالاً من « دِفْء » لأنه لـو تأخَّـر لكـان صفـةً لـه، أو يكـونَ « فيها » هو الخبرَ، و« لكم » متعلِّقٌ بما تعلَّق به، أو يكونَ حـالاً مِنْ « دِفْء » قاله أبو البقاء[4]. ورَدَّه الشيخ[5] بأنه إذا كان العاملُ في الحال معنوياً فلا يتقدَّم على الجملةِ بأسرها، لا يجوز: «قائماً في الدار زيدٌ» فإنْ تأخَّرَتْ نحو: «زيـدٌ في الدار قائماً» جازَ بلا خلافٍ، أو توسَّطَتْ/ فخلافٌ، أجازه الأخفشُ، ومنعه [٥٤٩/أ] غيرُه.

قلت: ولقائلٍ أن يقولَ: لَمَّا تقدَّمَ العامـلُ فيها وهي معـه جاز تقـديمُها عليه بحالها، إلاَّ أنْ يقولَ: لا يَلْزَمُ مِنْ تقديمِها عليه وهو متأخرٌ تقـديمُها عليـه وهو متقدمٌ، لزيادةِ القبـح.

وقـال أبـو البقـاء[6] أيضـاً: «ويجـوز أَنْ يـرتفـعَ « دِفْء » بـ « لكم » أو بـ « فيهـا » والجملةُ كلُّها حـالٌ من الضميـر المنصـوب». قـال الشيـخ[7]:

---

(١) الكشاف ٢/٤٠١.
(٢) المحرر ٨/٣٧١.
(٣) البحر ٥/٤٧٥.
(٤) الإملاء ٢/٧٨.
(٥) البحر ٥/٤٧٤.
(٦) الإملاء ٢/٧٨.
(٧) البحر ٥/٤٧٤.

«ولا تُسَمَّى جملةً؛ لأنَّ التقدير: خلقها كائناً[1] لكم فيها دفءٌ، أو خَلَقها لكم كائناً فيها دِفْءٌ» قلت: قد تقدَّم الخلاف[2] في تقدير متعلَّق الجارِّ إذا وقع حالاً أو صفةً أو خبراً: هل يُقَدَّرُ فِعْلاً أو اسماً؟ ولعلَّ أبا البقاء نحا إلى الأول، فتسميتُه له جملةً صحيحٌ على هذا.

والدِّفْء اسمٌ لِما يُدْفَأُ به، أي: يُسْخَنُ، وجمعُه أدْفاء، ودَفِيءَ يومُنا فهو دَفِيءٌ، ودَفِيءَ الرجلُ يَدْفَأُ دَفاءَةً ودَفَاءً فهو دَفْآنُ، وهي دَفْأَىٰ، كسَكْران وسَكْرَىٰ. والمُدْفَأة بالتخفيفِ والتشديد[3]: الإبلُ الكثيرةُ الوبرِ والشحمِ. قيل: الدِّفْءُ: نِتاجُ الإبل وألبانُها، وما يُنْتفع به منها.

وقرأ[4] زيدُ بنُ عليّ «دِفٌ» بنَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الفاء، والزهريُّ كذلك، الا أنه شَدَّدَ الفاء، كأنه أجرىٰ الوَصْلَ مُجْرىٰ الوقفِ نحو قولِهم: «هذا فَرُخّْ» بالتشديد وقفاً. وقال صاحب «اللوامح»[5]: «ومنهم مَنْ يُعَوِّضُ من هذه الهمزةَ فيُشَدِّد الفاءَ، وهو أحدُ وجهَيْ حمزةَ بنِ حبيب وقفاً». قلت: التشديد وَقْفاً لغةٌ مستقلةٌ، وإن لم يكن ثَمَّ حَذْفٌ من الكلمةِ الموقوفِ عليها.

قوله: «ومنها تأكلون» «مِنْ» هنا لابتداء الغاية، والتبعيض هنا ضعيفٌ. قال الزمخشري[6]: «فإن قلت: تقديمُ الظرفِ مُؤْذِنٌ بالاختصاص، وقد يُؤْكَلُ مِنْ غيرِها. قلت: الأكل منها هو الأصلُ الذي يعتمده الناسُ، وأمَّا غيرُها مِن البَطِّ والدَّجاج ونحوِها من الصَّيْد فكغيرِ المُعْتَدِّ به».

---

(١) سقط قوله «كائناً» من مطبوعة البحر.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٣٨.

(٣) بالتشديد: المُدَفَّأة. اللسان (دفأ).

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٧، البحر ٥/٤٧٥، الإتحاف ٢/١٨١.

(٥) انظر: البحر ٥/٤٧٥.

(٦) الكشاف ٢/٤٠١.

آ. (٦) قوله تعالىٰ: ﴿ولكم فيها جَمالٌ﴾: كقوله: «لكم فيها دِفْء»[1]. و« حين » منصوبٌ بنفس «جَمال»، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له، أو معمولٌ لِما عَمِل في « فيها » أو في « لكم ».

وقرأ[2] عكرمةُ والضحاكُ «حيناً» بالتنوين على أنَّ الجملةَ بعدَه صفةٌ له، والعائدُ محذوفٌ، أي: حيناً تُرِيْحون فيه، وحيناً تَسْرحُون فيه، كقولِه تعالىٰ: «واتَّقوا يوماً تُرْجَعُون فيه»[3].

وقُدِّمَتْ الإراحةُ على السَّرْحِ ؛ لأنَّ الأنعامَ فيها أجملُ لِمَلْءِ بطونِها وتَحَفُّلِ ضُروعِها.

والجَمالُ: مصدرُ جَمُلَ بضمِّ الميم يَجْمُل فهو جميل، وهي جميلة. وحكى الكسائيُّ جَمْلاء كَحَمْراء، وأنشد[4]:

٢٩٥٧ـ فهيَ جَمْلاءُ كَبَدْرٍ طالعٍ ... بَذَّتِ الخَلْقَ جميعاً بالجَمالْ

ويقال: أراحَ الماشيةَ وهَرَاحَها بالهاءِ بدلاً من الهمزة. وسَرَحَ الإبلَ يَسْرَحُها سَرْحاً، أي: أرسلَها، وأصلُه أن يُرْسِلَها لترعىٰ السَّرْحَ، والسَّرْحُ شجرٌ له ثمرٌ، الواحدة سَرْحَة. قال[5]:

٢٩٥٨ـ أبىٰ اللَّهُ إلا أنَّ سَرْحَةَ مالكٍ
على كلِّ أفنانِ العِضاهِ تَسرُوْقُ

---

(١) الآية المتقدمة: ٥.

(٢) البحر ٥/٤٧٦، الشواذ ٧٢.

(٣) الآية ٢٨١ من البقرة.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١/١٥، واللسان (جمل).

(٥) تقدم برقم (٧٨).

وقال[1]:

٢٩٥٩ـ بَطَلٌ كأن ثيابَه في سَرْحةٍ ... يُحْذَىٰ نِعالَ السِّبْتِ ليس بتوْءَم

ثم أُطْلِق على كل إرسالٍ، واستُعير أيضاً للطَّلاق فقالوا: سَرَّح فلانٌ امرأتَه، كما استعير الطلاقُ أيضاً من إطلاق الإبل من عُقُلِها[2]. واعْتُبِر من السَّرْحِ المُضِيُّ فقيل: ناقَةٌ سُرُحٌ، أي: سريعة قال[3]:

٢٩٦٠ـ ... سُرُحُ اليَدَيْن ....

وحَذَفَ مفعولي «تُرِيْحون» و«تَسْرَحُون» مراعاةً للفواصل مع العلم بهما.

آ. (٧) **قوله تعالىٰ: ﴿لم تكونوا﴾**: صفةٌ لـ «بلد» و«إلا بشِقٍّ» حالٌ من الضمير المرفوع في «بالِغِيْه»، أي: لم تَبْلُغوه إلا ملتبِسِيْنَ بالمَشَقَّة.

والعامَّةُ على كسرِ الشين. وقرأ[4] أبو جعفر، ورُوِيَتْ عن نافع وأبي عمرو بفتحها. فقيل: هما مصدران بمعنىً واحدٍ، أي: المَشَقَّة، فمِنَ الكسر قولُه[5]:

٢٩٦١ـ رأى إبلاً تَسْعى، ويَحْسِبُها له ... أخي نَصَبٍ مِنْ شِقِّها ودُؤُوْبِ

---

(١) تقدم برقم (١٨٣٢).

(٢) العُقُل: ج عِقال وهو الحبل الذي يُعْقل به البعير.

(٣) تقدم برقم (١٥٨٩). وأقحمت «كأنها» في الأصل بعد قوله «اليدين».

(٤) الإتحاف ٢/١٨١، المحتسب ٢/٧، البحر ٥/٤٧٦، القرطبي ١٠/٧٢.

(٥) البيت للنمر بن تولب وهو في اللسان (شقق)، ورواية صدرِه فيه:
وذي إبل يَسْعى ....
والمحرر ٨/٣٧٣، والقرطبي ١٠/٧٢، والبحر ٥/٤٧٦.

أي: مِنْ مَشَقَّتِها. / وقيل: المفتوحُ المصدرُ، والمكسورُ الاسمُ. [٥٤٩/ب]
وقيل: بالكسرِ نصفُ الشيء. وفي التفسير: إلا بنصفِ أنفسكم، كما تقول: «لم تَنَلْه إلا بقطعةٍ من كَبِدك» على المجاز.

آ. (٨) **قوله تعالىٰ: ﴿والخيلَ﴾**: العامَّةُ على نصبِها نَسَقاً على «الأنعامَ». وقرأ[1] ابن أبي عبلة برفعِها على الابتداء والخبرُ محذوفٌ، أي: مخلوقةٌ أو مُعَدَّةٌ لتركبوها، وليس هذا ممَّا نابَ فيه الجارُّ منابَ الخبرِ لكونِه كوناً خاصاً.

قوله: «وزينةً» في نصبها أوجهٌ، أحدُها: أنها مفعولٌ من أجلِه، وإنما وَصَل الفعلُ إلى الأول باللام في قوله: «لتركبوها» وإلى هذا بنفسِه لاختلالِ شرطٍ في الأول، وهو عَدَمُ اتحادِ الفاعلِ، فإن الخالقَ اللَّهُ، والراكبَ المخاطبون بخلافِ الثاني.

الثاني: أنها منصوبةٌ على الحال، وصاحبُ الحال: إمَّا مفعول «خَلَقَها»، وإمَّا مفعولُ «لتركبوها»، فهو مصدرٌ أقيم مُقامَ الحال.

الثالث: أَنْ ينتصِبَ بإضمارِ فِعْلٍ، فقدَّره الزمخشري[2] «وخَلَقها زينة». وقدَّره ابن عطية[3] وغيرُه «وجَعَلها زينةً».

الرابع: أنه مصدرٌ لفعلٍ محذوف، أي: وَيَتَزَيَّنُوْن بها زينةً.

وقرأ قتادةُ[4] عن ابن عباس «لتَرْكَبوها زينةً» بغير واوٍ، وفيها الأوجهُ

---

(١) البحر ٥/٤٧٦، القرطبي ١٠/٧٣.

(٢) الكشاف ٢/٤٠٢، ولكن تقديره هذا وَرَدَ على قراءة إسقاط الواو.

(٣) المحرر ٨/٣٧٤.

(٤) البحر ٥/٤٧٦، المحتسب ٢/٨، المحرر ٨/٣٧٤.

المتقدمةُ، ويزيد أن تكونَ حالاً من فاعل «لتركبوها»، أي: تركبونها مُتَزَيِّنين بها.

آ. (٩) **قوله تعالىٰ: ﴿ومنها جائِرٌ﴾**: الضميرُ يعود على السبيل لأنها تُؤَنَّثُ: «قل هذه سبيلي»[١]، أو لأنها في معنىٰ سُبُل، فَأَنَّثَ على معنى الجمع.

والقَصْدُ مصدرٌ يُوْصَفُ به فهو بمعنىٰ قاصِد، يُقال: سبيلٌ قَصْدٌ وقاصِدٌ، أي: مستقيم كأنه يَقْصِد الوجهَ الذي يَؤُمُّه السَّالكُ لا يَعْدِل عنه. وقيل: الضمير يعود على الخلائق، ويؤيِّده قراءةُ عيسىٰ وما في مصحف عبد الله: «ومنكم جائِرٌ»، وقراءةُ عليٍّ: «فمنكم جائر» بالفاء.

وقيل: أل في السبيل للعَهْدِ، فعلىٰ هذا يعود الضميرُ على « السبيل » التي يتضمَّنها معنى الآيةِ كأنه قيل: ومِن السبيل، فأعاد عليها وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ؛ لأنَّ مقابلَها يَدُلُّ عليها. وأمَّا إذا كانت أل للجنس فتعودُ على لفظها.

والجَوْرُ: العُدولُ عن الاستقامةِ. قال النابغة[٣]:

٢٩٦٢ـ ....

يَجُور بها المـلاَّحُ طَوْراً ويَهْتـدي

---

(١) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٢) البحر ٤٧٧/٥، الشواذ ٧٢.

(٣) هذا سهو؛ لأن البيت لطرفة، وصدره:

عَدَوْلِيَّةٌ أو مِنْ سَفينِ ابن يامِنٍ

وهو في ديوانه ٧، والقرطبي ٨١/١٠. والعدولية: سفينة منسوبة إلى عَدَوْلَىٰ قرية بالبحرين.

وقال آخر(١):

٢٩٦٣ـ ومن الطريقةِ جائرٌ وهُدىً
قَصْدُ السبيلِ ومنه ذُو دَخْلِ

وقال أبو البقاء(٢): «وقَصْدُ مصدرٌ بمعنىٰ إقامةِ السبيل وتَعْديلِ السبيلِ، وليس مصدرَ قصَدْتُه بمعنىٰ أَتَيْتُه».

آ. (١٠) قوله تعالىٰ: ﴿ماءً لكم منه شَرابٌ﴾: يجوزُ في «لكم» أن يتعلَّقَ بـ«أَنْزَلَ»، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ«ماءً»، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، فعلىٰ الأولِ يكون «شرابٌ» مبتدأً و«منه» خبرُه مقدَّمٌ عليه، والجملةُ أيضاً صفةٌ لـ«ماءً» وعلى الثاني يكون «شرابٌ» فاعلاً بالظرف، و«منه» حالٌ من «شراب»(٣). و«مِنْ» الأولىٰ للتبعيض، وكذا الثانيةُ عند بعضِهم، لكنه مجاز لأنه لمَّا كان سَقْيُه بالماء جُعِل كأنه من الماء كقوله(٤):

٢٩٦٤ـ أَسْنِمَة الآبالِ في رَبابَهْ

أي: في سَحابة، يعني به المطرَ الذي يَنْبُتُ به الكلأُ الذي تأكلُه الإبلُ فَتَسْمَنُ أَسْنِمَتُها.

وقال أبو بكر بن الأنباري: «هو على حذف مضاف إمَّا من الأول، يعني

---

(١) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٢٣٨، والقرطبي ١٠/٨١. والدخل: الفساد.
(٢) الإملاء ٢/٧٨.
(٣) تقديره «منه» حالاً من شراب لأن الصفة إذا تقدَّمت على الموصوف كانت حالاً، وتقدير الأصل: شراب مستقر منه، ثم صار التقدير: مستقراً منه شراب، فشراب فاعل بهذه الحال. ويجوز أن يتعلق «منه» بالفعل استقرَّ فلا يكون ثمة حال.
(٤) تقدم برقم (٢١٧٩).

قبل الضمير، أي: مِنْ سَقْيِه وجِهتِه شجرٌ، وإمَّا من الثاني، يعني قبل شجر، أي: شُرْب شجر أو حياة شجر». وجعل أبو البقاء[1] الأولى للتبعيض والثانية للسببية، أي: بسببه، ودَلَّ عليه قولُه: «يُنْبِتُ لكم به الزَّرْعَ».

والشَّجَرُ هنا: كلُّ نباتٍ من الأرض حتى الكَلأ، وفي الحديث: «لا تأكُلوا الشجرَ فإنه سُحْتٌ»[2] يعني الكلأ، ينهىٰ عن تحجُّر[3] المباحاتِ المحتاجِ إليها بشدة. وقال[4]:

٢٩٦٥ـ نُطْعِمُها اللحمَ إذا عَزَّ الشجَرْ

وهو مجاز؛ لأنَّ الشجرَ ما كان له ساقٌ.

قوله: «فيه تُسِيْمُون» هذه صفةٌ أخرىٰ لـ «ماءً». والعامَّة على «تُسِيمون» بضمِّ الياء مِنْ أسام، أي: أَرْسَلَها لِتَرْعىٰ، وزيد[5] بن علي بفتحِها، فيحتمل أن يكونَ متعدياً، ويكون فَعَل وأَفْعَل بمعنىٰ، ويحتمل أن يكون لازماً على حذفِ مضافٍ، أي: تَسِيْمُ مواشِيَكُمْ.

آ. (١١) **قوله تعالىٰ: ﴿ يُنْبِتُ ﴾**: تحتمل هذه الجملةُ الاستئنافَ والتبعيةَ كما في نظيرتِها[6]. ويقال: «أَنْبت اللَّهُ الزرعَ» فهو مَنْبُوْت، وقياسُه

---

(١) الإملاء ٢/ ٧٩.

(٢) نسب ابن عطية هذا القول لعكرمة بلفظ «لا تأكلوا ثمر الشجر...» المحرر ٨/ ٣٨٠، ولم أجده حديثاً، وانظر: البحر ٥/ ٤٧٨ وممن ذهب إلى أن الشجر هنا الكلأ ابن قتيبة واستشهد بقول عكرمة. انظر: تفسير غريب القرآن له ٢٤٢. وفي رواية الزمخشري في الكشاف ٢/ ٤٠٣: «لا تأكلوا ثمن الشجر...».

(٣) لعله مِنْ «حَجَّرَ الأرضَ» إذا وضع على حدودها أعلاماً بالحجارة ونحوها لحيازتها.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/ ٤٧٨.

(٥) البحر ٥/ ٤٧٨.

(٦) لعله يعني بنظيرتها الجملة وقعت رأس آية، فإمَّا أن تكون تابعة لما قبلها أو تستأنف كلاماً جديداً.

مُنْبَتٌ. وقيل: «أَنْبت» قد يجيْءُ لازماً كـ «نَبَتَ»، أنشد الفراء[1]:

٢٩٦٦ـ رأيتَ ذوي الحاجاتِ حولَ بيوتِهمْ
قَطِيناً لهم حتى إذا أَنْبَتَ البَقْلُ

وأباه الأصمعي، والبيتُ حجةٌ عليه، وتأويلُه بـ «أَنْبت البقلُ نفسَه» على المجاز بعيدٌ جداً.

وقرأ[2] أبو بكر «نُنْبِتُ» بنون العظمة، / والزهري «نُنَبِّتُ» بالتشديد. [٥٥٠/أ] والظاهر أنه تضعيف المتعدي. وقيل: بل للتكرير. وقرأ أُبَي «يَنْبُت» بفتح الياءِ وضم الباء، «الزَّرعُ» وما بعده رفعٌ بالفاعلية.

آ. (١٢): وقد تقدَّم خلافُ القراء في رفع «الشمس» وما بعدها ونصبِها، وتوجيهُ ذلك في سورة الأعراف[3].

آ. (١٣) **قوله تعالىٰ: ﴿وما ذَرَأ﴾**: عطفٌ على «الليل» قاله الزمخشري[4] يعني ما خَلَقَ فيها من حيوانٍ وشَجَر. وقال أبو البقاء[5]: «في موضعِ نصبٍ بفعلٍ محذوف، أي: وخَلَقَ وأَنْبَتَ». كأنه استبعد تَسلُّطَ «سَخَّر» على ذلك فقدَّر فعلاً لائقاً. و«مختلفاً» حالٌ منه، و«ألوانُه» فاعلٌ به.

---

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١١١، والمحتسب ٢/٨٩، واللسان (نبت). والقطين: سكان الدار. يريد أن الناس يقيمون بينهم وقت القحط حتى يخصبوا.
(٢) السبعة ٣٧٠، البحر ٥/٤٧٨، التيسير ١٣٧، الحجة ٣٨٦، النشر ٢/٣٠٢، الإتحاف ٢/١٨١.
(٣) الآية ٥٤. وانظر الدر ٥/٣٤٣.
(٤) الكشاف ٢/٤٠٤.
(٥) الإملاء ٢/٧٩.

وخَتَمَ الآيةَ الأولىٰ بالتفكُّر؛ لأنَّ ما فيها يحتاج إلى تأمُّلٍ ونَظَر، والثانيةَ بالعقل؛ لأنَّ مدارَ ما تقدَّم عليه، والثالثةَ بالتذكُّر؛ لأنه نتيجةُ ما تقدَّمَ. وجَمَعَ « آيات »[1] في الثانية دونَ الأولى والثالثةِ؛ لأنَّ ما نِيْطَ بها أكثرُ، ولذلك ذَكَرَ معها العقلَ.

آ. (١٤) **قوله تعالىٰ: ﴿منه لَحْماً﴾**: يجوز في « منه » تعلُّقُه بـ « لتأكلوا »، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرة بعده. و « مِنْ » لابتداء الغاية أو للتبعيض، ولا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ، أي: مِنْ حيوانِه.

و « طَرِيّاً » فَعِيل مِنْ طَرُوَ يَطْرُوْ طَراوةً كسَرُوَ[2] يَسْرُوْ سَراوَةً. وقال الفراء: «بل يقال: طَرِي يَطرَىٰ طَراوةً وطَراءً مثل: شَقِيَ يَشْقَىٰ شَقَاوَةً وشَقاءً». والطَّراوةُ ضد اليُبُوسة، أي: غَضاً جديداً. ويُقال: الثيابُ المُطَرَّاة. والإطراء: مَدْحٌ تَجَدَّد ذِكْرُه، وأمَّا « طَرَأَ » بالهمز فمعناه طَلَع.

قوله: « حِلْيَةً » الحِلْيَةُ: اسمٌ لِما يُتَحَلَّىٰ به، وأصلُها الدلالةُ على الهيئة كالعِمَّة والخِمْرَة. و « تَلْبَسُونها » صفةٌ. و « منه » يجوز فيه ما جاز في « منه »[3] قبله. وقوله « وتَرَىٰ » جملةٌ معترضةٌ بين التعليلين وهما « لتأكلوا » و « لِتَبْتَغُوا »، وإنما كانَتْ اعتراضاً لأنها[4] خطابٌ لواحد بين خطابين لجمعٍ.

قوله: « فيه » يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ « ترىٰ »، وأَنْ يتعلَّقَ بـ « مواخِرَ » لأنها

---

(١) في الآية ١٢.
(٢) سَرُوَ: شَرُفَ.
(٣) في قوله «لتأكلوا منه».
(٤) قوله «لأنها» غير واضح في الأصل.

بمعنىٰ شَواقَّ[1]، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه حالٌ مِنْ « مَواخِر »، أو مِنَ الضميرِ المستكنِّ فيه.

و « مَواخِر » جمع ماخِرة، والمَخْرُ: الشَّقُّ، يُقال: مَخَرَتِ السفينةُ البحرَ، أي: شَقَّتْه، تَمْخُره مَخْراً ومُخُوراً. ويقال للسُّفُنِ: بناتُ مَخْرٍ وبَخْرٍ بالميم، والباءُ بدل منها[2]. وقال الفراء[3]: «هوصوتُ جَرْيِ الفُلْكِ». وقيل: صوتُ شدَّةِ هُبوبِ الريحِ. وقيل: «بناتُ مَخْرٍ» لسَحابٍ ينشَأُ صَيْفاً، وامْتَخَرْتُ الريحَ واسْتَمْخَرْتُها، أي: استقبلْتَها بأنفك. وفي الحديث[4]: «اسْتَمْخِروا الريحَ، وأَعِدُّوا النُّبَلَ» يعني في الاستنجاء، والماخُور: الموضع الذي يُباع فيه الخمرُ. و « ترىٰ » هنا بَصَريَّةٌ فقط.

قوله: « ولِتَبْتَغُوا » فيه ثلاثةُ أوجهٍ: عطفُه على « لتأكلوا »، وما بينهما اعتراضٌ ـ كما تقدَّم ـ وهذا هو الظاهرُ. ثانيها: أنه عطفٌ على علةٍ محذوفةٍ تقديره: لتنتفعوا بذلك ولتبتَغُوا، ذكره ابن الأنباري، ثالثُها: أنه متعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ، أي: فَعَل ذلك لتبتغوا، وفيهما تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه.

---

(١) لعله جمع «شاقَّة» لأن المواخر جمع ماخرة وهي التي تشق، كما سيأتي. ونصَّ على هذا الجمع صاحب اللسان في (شقق).

(٢) ونقل الفارسي العكس فاشتقه من البخار. وقال: «فهذا يدلك على أن الميم في «مخر» بدل من الباء في بخر». انظر: اللسان (مخر).

(٣) معاني القرآن ٢/٩٨.

(٤) لم أقف عليه حديثاً، وفي المحرر ٨/٣٨٧ هو قولٌ منسوب لواصل مولى أبي عيينة «فليتمخَّر الريح»، وفي النهاية ٤/٣٠٥: «ومنه حديث سُراقة... واستمخروا الريح». وفي النهاية ٥/١٠ «أَعِدُّوا النُّبَل» هي الحجارة الصِّغار التي يُسْتَنْجىٰ بها، واحدتها نُبْلة.

آ. (١٥) **قوله تعالىٰ: ﴿ أَنْ تَمِيْدَ ﴾** : ، أي: كراهةَ أَنْ تَمِيْدَ، أو: لئلاَّ تَمِيْدَ.

قوله: « وأنهاراً » عطفٌ على « رَواسي » لأنَّ الإلقاءَ بمعنى الخَلْق. وادِّعاءُ ابنِ عطية[١] أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، أي: وجَعَل فيها أنهاراً، ليس كما ذكره. وقدَّره أبو البقاء[٢]: «وشَقَّ فيها أنهاراً» وهو مناسِبٌ، و « سُبُلاً »، أي: وذَلَّل، أو: وجعل فيها طُرُقاً.

آ. (١٦): **و ﴿ وعلاماتٍ ﴾**، أي: ووَضَعَ فيها علاماتٍ.

قوله تعالىٰ: ﴿ وبالنجم ﴾: متعلِّق بـ « يهتدون ». والعامَّةُ على فتحِ النونِ وسكونِ الجيمِ بالتوحيد فقيل: المرادُ به كوكبٌ بعينه كالجَدْيِ أو الثُّرَيَّا. وقيل: بل هو اسمُ جنسٍ. وقرأ[٣] ابن وثاب بضمِّهما، والحسنُ بضمِّ النون فقط، وعَكَسَ بعضُهم النَّقْلَ عنهما.

فأمَّا قراءةُ الضمتين ففيها تخريجان، أظهرُهما: أنها جمعٌ صريحٌ لأنَّ فَعْلاً يُجْمع على فُعُلٍ نحو: سَقْف وسُقُف، ورَهْن ورُهُن. / والثاني: أنَّ أصلَه النجومُ، وفَعْل يُجمع على فُعُول نحو: فَلْس وفُلُوس، ثم خُفِّف بحَذْفِ الواوِ كما قالوا: أَسَد وأُسُود وأُسُد. قال أبو البقاء[٤]: «وقالوا في خِيام: خِيَم، يعني أنه نظيرُه، من حيث حَذَفوا منه حرفَ المدِّ. وقال [٥٥٠/ب]

---

(١) المحرر ٨/٣٨٨.

(٢) الإملاء ٢/٧٩.

(٣) المحتسب ٢/٨، الإتحاف ٢/١٨٢، البحر ٥/٤٨٠، الشواذ ٧٢.

(٤) الإملاء ٢/٧٩.

ابنُ عصفور: إن قولهم «النُّجُم مِنْ ضرورة الشعر» وأنشد[1]:

٢٩٦٧ـ إنَّ الـذي قَـضَىٰ بـذا قـاضٍ حَـكَـمْ
أن تَـرِدَ الـمـاءَ إذا غـابَ الـنُّـجُـمْ

يريد: النجوم، كقوله[2]:

٢٩٦٨ـ حتى إذا ابْتَلَّتْ حَلاقِيْمُ الحُلُقْ

يريد الحُلُوق.

وأمَّا قراءةُ الضمِّ والسكونِ ففيها وجهان، أحدهما: أنها تخفيفٌ من الضم. والثاني: أنها لغةٌ مستقلة.

وتقديمُ كلٍّ من الجار والمبتدأ يفيد الاختصاصَ. قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: قوله «وبالنجم هم يهتدون» مُخْرَجٌ عن سَنَنِ الخِطاب، مقدَّم فيه النجم[3]، مُقْحَمٌ فيه [هم][4]، كأنه قيل: وبالنجمِ خصوصاً هؤلاء خصوصاً يهتدونَ، فَمَنْ المرادُ بهم؟ قلت: كأنَّه أراد قريشاً، كان لهم اهتداءٌ بالنجوم في مسائرِهم، وكان لهم به عِلْمٌ لم يكنْ لغيرِهم فكان الشكرُ عليهم أوجبَ ولهم أَلْزَمَ».

آ. (١٧) قوله تعالىٰ: ﴿كَمَنْ لا يَخْلُق﴾: إنْ أُريد بـ «مَنْ لا يَخْلُق» جميعُ ما عُبِد مِنْ دونِ الله كان ورودُ « مَنْ » واضحاً؛ لأن العاقلَ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الخصائص ٣/١٣٤، والمحتسب ١/١٩٩، واللسان (نجم)، والبحر ٥/٤٨١. ولم أقف على البيت في كتاب الضرورات لابن عصفور.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٣/١٣٤، واللسان (حلق)، والبحر ٥/٤٨١.
(٣) الأصل «النجوم» والتصحيح من «الكشاف».
(٤) من الكشاف.

يُغَلَّبُ على غيرِه، فيُعبَّر عن الجميع بـ « مَنْ » ولو جِيْءَ بـ « ما » أيضاً لجازَ، وإنْ أريد به الأصنامُ ففي إيقاعِ « مَنْ » عليهم أوجهٌ، أحدُها: إجراؤهم لها مُجْرىٰ أُولي العلمِ في عبادتهم إياها واعتقادِ أنها تَضُرُّ وتنفع كقوله[1]:

٢٩٦٩ـ بَكَيْتُ إلى سِرْبِ القَطا إذْ مَرَرْنَ بي
فقلتُ ومِثْلي بالبكاءِ جديرُ

أسِرْبَ القَطا هل مَنْ يُعيرُ جناحَه
لعلِّي إلىٰ مَن قد هَوِيْتُ أطيرُ

فأوقعَ على السِّرْب « مَنْ » لمَّا عاملها معاملةَ العقلاءِ. الثاني: المشاكلةُ بينه وبين مَنْ يَخْلُق. الثالث: تخصيصُه بمَنْ يَعْلَمُ، والمعنىٰ: أنه إذا حَصَلَ التبايُنُ بين مَنْ يَخْلُقُ وبين مَنْ لا يَخْلُق مِنْ أولي العلم، وأنَّ غيرَ الخالقِ لا يَسْتحق العبادةَ البتة، فكيف تستقيم عبادةُ الجمادِ المنحطِّ رتبةً، الساقطِ منزلةً عن المخلوق من أولي العلم كقوله: «ألهم أَرْجُلٌ يَمْشُون بها»[2] إلى آخره؟ وأمَّا مَنْ يُجيز إيقاعَ « مَنْ » على غيرِ العقلاء مِنْ غير شرطٍ كقطرب فلا يحتاج إلى تأويلٍ.

قال الزمخشريُّ[3]: «فإن قلتَ: هو إلزامٌ للذين عَبَدوا الأوثانَ ونحوَها، تشبيهاً بالله تعالىٰ، وقد جعلوا غيرَ الخالقِ مثلَ الخالق، فكان حَقُّ الإلزامِ أن يُقال لهم: أفَمَنْ لا يَخْلُق كَمَنْ يَخلق؟ قلت: حين جعلوا غيرَ الله مِثْلَ اللّهِ لتسميتِهم باسمِه، والعبادةِ له، جعلوا الله من جنس المخلوقات وشبيهاً

(١) البيتان للعباس بن الأحنف وهما في ديوانه ١٤٣، والعيني ١/٤٣١، والهمع ١/٩١، والدرر ١/٦٩.
(٢) الآية ١٩٥ من الأعراف.
(٣) الكشاف ٢/٤٠٥.

بها، فأنكر عليهم ذلك بقوله «أفمن يَخْلُقُ كمن لا يَخْلُقُ».

آ. (١٩) **قوله تعالىٰ: ﴿يَعْلَمُ ما تُسِرُّون﴾**: قرأ العامَّةُ «تُسِرُّون» و«تُعْلِنون» بتاء الخطاب. وأبو جعفر[١] وشيبة بالياء مِنْ تحتُ.

آ. (٢٠): وقرأ[٢] عاصم وحده «يَدْعُون» بالياء، والباقون بالتاء مِنْ فوقُ. وقُرِىء[٣] «يُدْعَوْن» مبنياً للمفعول. وهنَّ واضحاتٌ.

آ. (٢١) **قوله تعالىٰ: ﴿أمواتٌ﴾**: يجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، أي: وهم يُخْلَقُون وهم أمواتٌ. ويجوز أن يكونَ «يُخْلَقون» و«أمواتٌ» كلاهما خبراً من بابِ: «هذا حُلْوٌ حامِض» ذكره أبو البقاء[٤]، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هم أمواتٌ.

قوله: «غيرُ أحياءٍ» يجوزُ فيه ما تقدم، ويكون تأكيداً. وقال أبو البقاء[٥]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ قصد بها أنهم في الحال غيرُ أحياءٍ ليَرْفَعَ به توهُّمَ أنَّ قولَه «أمواتٌ» فيما بعد إذ قال تعالىٰ: «إنَّك مَيِّتٌ وإنهم مَيِّتون»[٦]. قلت: وهذا لا يُخْرِجُه عن التأكيدِ الذي ذكره قبلَ ذلك.

قوله: «أيَّان يُبْعَثُوْن» «أيَّان» منصوبٌ بما بعده لا بما قبلَه لأنه استفهامٌ،

---

(١) المحرر ٣٩٢/٨، وفي القرطبي ٩٤/١٠: «أنها رواية هبيرة عن حفص عن عاصم». وانظر: السبعة ٣٧١.

(٢) السبعة ٣٧١، الإتحاف ١٨٢/٢، البحر ٤٨٢/٥، التيسير ١٣٧، الحجة ٣٨٧.

(٣) وهي قراءة محمد اليماني. الشواذ ٧٢، البحر ٤٨٢/٥.

(٤) الإملاء ٧٩/٢.

(٥) الإملاء ٧٩/٢.

(٦) الآية ٣٠ من الزمر.

وهو مُعَلَّقٌ لـ « يَشْعُرون » فجملتُه في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ ، هذا هو الظاهرُ. وفي الآية قولٌ آخرُ: وهو أن « أيَّان » ظرفٌ لقوله «إلـٰهُكم إلـٰهٌ واحدٌ» يعني أن الإلـٰهَ واحدٌ يومَ القيامة، ولم يَدَّعِ أحدٌ الإلـٰهيةَ في ذلك اليومِ بخلاف أيَّام الدنيا، فإنه قد وُجد فيها مَن ادَّعَىٰ ذلك، وعلى هذا فقد تَمَّ الكلامُ على قوله « يَشْعُرون »، إلا أن هذا القول مُخْرِجٌ لـ « أيَّان » عن موضوعِها ـ وهو: إمَّا/ الشرطُ، وإمَّا الاستفهامُ ـ إلى مَحْضِ الظرفيةِ بمعنى [٥٥١/أ] وقت، مضافٌ للجملة بعده كقولك: «وقتَ تَذْهَبُ عمرٌو منطلق» فوقتَ منصوبٌ بمُنْطَلِق، مضافٌ لتذهب.

آ. (٢٣) **قوله تعالىٰ: ﴿لا جَرَمَ﴾**: قد تقدَّمَ الكلامُ على هذه اللفظةِ في سورةِ هود[١]. والعامَّةُ على فتحِ الهمزة مِنْ « أنَّ اللَّهَ » وكَسَرَها عيسى الثقفيُّ[٢]، وفيها وجهان، أظهرُهما: الاستئنافُ. والثاني: جَرَيانُ « لا جَرَم » مَجْرَىٰ القسمِ فتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به. وقال بعضُ العرب: «لا جَرَم واللَّهِ لا فارَقْتُك» وهذا عندي يُضْعِفُ كونَها للقسم لتصريحه بالقسمِ بعدها، وإن كان الشيخ[٣] أتىٰ بذلك مُقَوِّياً لجريانِها مَجْرىٰ القَسَم.

آ. (٢٤) **قوله تعالىٰ: ﴿ماذا أَنْزَلَ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ على « ماذا » أولَ البقرة[٤]. وقال الزمخشري[٥]: «أو مرفوعٌ بالابتداءِ بمعنىٰ: أيُّ شيءٍ أنزلَه ربُّكم؟» قال الشيخ[٦]: «وهذا غيرُ جائزٍ عند البصريين». يعني مِنْ

---

(١) انظر: الدر المصون ٦/٣٠٣.
(٢) البحر ٥/٤٨٣، الشواذ ٧٢.
(٣) البحر ٥/٤٨٣.
(٤) الدر ١/٢٢٩.
(٥) الكشاف ٢/٤٠٦.
(٦) البحر ٥/٤٨٤.

كونه حَذَفَ عائدَه المنصوب نحو: «زيدٌ ضربتُ» وقد تقدَّم خلافُ النـاس في هذا، والصحيحُ جوازه.

والقائمُ مَقامَ فاعلِ « قيل » الجملةُ مِنْ قولِه «ماذا أَنْزَلَ» لأنها المَقُولَةُ، والبصريون يَأْبَوْن ذلـك، ويجعلون القائمَ مقـامَه ضميـرَ المصدرِ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلةً ولا قائمةً مقـامَ الفاعـلِ، والفاعـلُ المحذوفُ: إمَّـا المؤمنون، وإمَّا بعضُهم، وإمَّا المقتسِمون[١].

وقرىء[٢] « أساطيرَ » بالنصب، على تقـدير: أَنْـزَلَ أساطيـرَ على سبيل التهكُّم، أو ذكرتُمْ أساطيرَ، والعامَّةُ برفعِه على خبر مبتدأ مضمرٍ، أي: المنزَّلُ أساطيرُ على سبيـل التهكُّم، أو المذكـورُ أساطيـرُ. وللزمخشريِّ[٣] هنـا عبارةٌ فظيعةٌ يقف منها الشَّعْرُ.

آ. **(٢٥) قوله تعالىٰ: ﴿ لِيَحْمِلوا ﴾**: في هذه الـلام ثلاثـةُ أوجه، أحدها: أنها لامُ الأمرِ الجـازمةُ على معنىٰ الحَتْمِ عليهم، والصَّغـارِ الموجبِ لهم، وعلى هـذا فقد تَمَّ الكـلامُ عند قـولِه « الأوَّلين »، ثم اسْتُؤْنِف أَمْـرُهم بذلك. الثاني: أنها لامُ العاقبة، أي: كان عاقبةُ قولِهم ذلك، لأنهم لم يقولوا « أساطير » لِيَحْمِلوا، فهو كقولِه تعالىٰ[٤] «ليكون لهم عَدُوَّاً وحَزَناً»، وقوله[٥]:

٢٩٧٠ــ لِـدُوا للمـوتِ وابْنُـوا للخـرابِ . . . .

---

(١) الذين اقتسموا مداخل مكـةَ يُنَفِّرون عن رسـول الله ﷺ إذا سألهم عنـه وفود الحجـاج. انظر: الكشاف ٢/٤٠٦.

(٢) البحر ٥/٤٨٤.

(٣) انظر: الكشاف ٢/٤٠٦.

(٤) الآية ٨ من القصص.

(٥) تقدم برقم (١٩٣٢).

الثالث: أنَّها للتعليل، وفيه وجهان: أحدهما: أنه تعليلٌ مجازيٌّ. قال الزمخشري[1]: «واللامُ للتعليلِ مِنْ غيرِ أن يكونَ غرضاً نحو قولِك: خرجْتُ من البلد مخافةَ الشرِّ». والثاني: أنه تعليلٌ حقيقةً. قال ابن عطية[2]: ـ بعد حكاية وجهِ لامِ العاقبة ـ «ويُحتمل أن تكونَ صريحَ لامِ كي، على معنى: قَدَّر هذا لكذا» انتهى. لكنه لم يُعَلِّقْها بـ «قالوا» إنما قَدَّرَ لها علة «كيلا»[3]، وهو قَدَّر هذا، وعلى قول الزمخشري يتعلَّقُ بـ «قالوا»؛ لأنها ليست لحقيقةِ العلَّةِ. و «كاملةً» حالٌ.

قوله: «ومِنْ أَوْزَارِ» فيه وجهان، أحدهما: أنَّ «مِنْ» مزيدةٌ، وهو قولُ الأخفش[4]، أي: وأوزار الذين على معنى: ومثل أوزارِ، كقولِه: «كان عليه وِزْرُها ووِزْرُ مَنْ عَمِل بها»[5]. والثاني: أنها غيرُ مَزيدةٍ وهي للتبعيضِ، أي: وبعض أوزارِ الذين. وقَدَّر أبو البقاء[6] مفعولاً حُذِف وهذه صفتُه، أي: وأوزاراً مِنْ أوزارِ، ولا بدَّ مِنْ حذف «مثل» أيضاً.

وقد منع الواحديُّ أن تكونَ «مِنْ» للتبعيض قال: «لأنه يَسْتلزِمُ تخفيفَ الأوزارِ عن الأتباع، وهو غيرُ جائزٍ لقولِه عليه السلام «من غير أن ينقصَ من أوزارهم شيءٌ» لكنها للجنس، أي: ليحملوا من جنس أوزارِ

---

(١) الكشاف ٢/٤٠٦.

(٢) المحرر ٨/٣٩٨.

(٣) قوله «علةَ كيلا» غير واضح في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) لم يُشر الأخفش إلى زيادتها هنا. وانظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٥) «ومن سَنَّ سنَّة سيئة...». حديث رواه ابن ماجة: المقدمة ١/٧٤، ١٤ باب من سَنَّ سُنَّة، وابن حنبل في المسند ٤/٣٥٧.

(٦) الإملاء ٢/٧٩.

الأتباع». قال الشيخ[1]: «والتي لبيانِ الجنسِ لا تتقدَّر هكذا، إنما تتقدَّر: والأوزار التي هي أوزارُ الذين، فهو من حيث المعنى كقول الأخفش، وإن اختلفا في التقدير».

قوله: «بغير عِلْمٍ» حالٌ، وفي صاحبِها وجهان، أحدُهما: أنه مفعولُ «يُضِلُّونهم»، أي: يُضِلُّون مَنْ لا يعلم أنهم ضُلَّالٌ، قاله الزمخشري[2]. والثاني: أنه الفاعل، ورُجِّح هذا بأنه هو المُحَدَّث عنه. وقد تقدَّم[3] الكلامُ في إعرابِ نحو «ساءَ ما يَزِرون»، وأنها قد تجري مَجْرَىٰ بِئْس.

آ. (٢٦) **قوله تعالىٰ: ﴿من القَواعد﴾**: «مِنْ» لابتداءِ الغاية، أي: من ناحيةِ القواعدِ، أي: أتىٰ أمرُ الله وعذابُه.

قوله: «مِنْ فوقِهم» يجوز أن يتعلَّقَ بـ «خَرَّ» وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية، ويجوز/ أَنْ يتعلق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من «السقف» وهي [٥٥١/ب] حالٌ مؤكِّدة؛ إذ السقفُ لا يكون تحتهم. وقال جماعة[4]: ليس قوله «مِنْ تحتِهم» تأكيداً؛ لأنَّ العرب تقول: «خَرَّ علينا سَقْفٌ، ووقع علينا حائط» إذا كان يملكه وإنْ لم يَقَعْ عليه، فجاء بقوله «من فوقهم» لِيُخْرِج هذا الذي في كلام العرب، أي: عليهم وَقَعَ وكانوا تحته فهلكوا. وهذا معنىً غيرُ طائلٍ، والقولُ بالتأكيد أَنْصَعُ منه.

والعامَّةُ على «بُنْيانَهم». وفرقة[5]: «بِنْيَتَهُمْ». وفرقةٌ ـ منهم أبو جعفر ـ

---

(١) البحر ٥/٤٨٤.

(٢) الكشاف ٢/٤٠٦.

(٣) الدر ٤/٥٩٧.

(٤) نسبه القرطبي ١٠/٩٧ إلى ابن الأعرابي.

(٥) المحرر ٨/٤٠٠، البحر ٥/٤٨٥.

« بَيْتهم »[1]. والضحاك « بُيوتهم ».

والعامَّةُ أيضاً « السَّقْفُ » مفرداً. وفرقةٌ[2] بفتحِ السين وضمِّ القاف بزنةِ عَضُد، وهي لغةٌ في السَّقْف، ولعلها مخففةٌ من المضموم، وكَثُرَ استعمالُ الفرعِ لخفَّتِهِ كقول تميم: « رَجْل »، ولا يقولون: « رَجُل ». وقرأ الأعرج « السُّقُف » بضمتين. وزيدُ بن علي بضم السين وسكونِ القاف، وقد تقدَّم مثلُ ذلك في قراءةِ «وبالنُّجْم هم يَهْتدون»[3].

آ. (٢٧) **قوله تعالىٰ: ﴿أين شركائي﴾**: مبتدأٌ وخبر[4]. والعامَّة على « شركائي » ممدوداً. وسَكَّن ياءَ المتكلم فرقةٌ[5]، فتُحْذَفُ[6] وصلاً لالتقاء الساكنين. وقرأ البزي بخلافٍ عنه بقصره[7] مفتوحَ الياء. وقد أنكر جماعةٌ هذه القراءةَ، وزعموا أنَّها غيرُ مأخوذٍ بها؛ لأنَّ قصرَ الممدودِ لا يجوز إلَّا ضرورةً. وتعجَّب أبو شامةَ من أبي عمرٍو الداني حيث ذكرها في كتابه[8] مع ضعفها، وترك قراءاتٍ شهيرةً واضحة.

---

(١) ثمة اختلاف في القارىء والقراءة، ففي المحرر ٨/٤٠٠: وقرأ جعفر بن محمد «بَنِيَّتَهُمْ»، وفي الشواذ ٧٢: أبو جعفر محمد بن علي «بَيْنَهم». وفي البحر ٥/٤٨٥: «وقرأ جعفر «بَيْتَهم»». وأثبتنا في النص عبارة الأصل.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٤٨٥.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٦ من النحل، وهي قراءة الحسن.

(٤) المبتدأ «شركائي» و«أين» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧١، الإتحاف ٢/١٨٢، التيسير ١٣٧، القرطبي ١٠/٩٨، النشر ٢/٣٠٣، البحر ٥/٤٨٥.

(٦) أي الياء.

(٧) أي قصر الممدود: شُرَكايَ.

(٨) التيسير ١٣٧.

قلت: وقد رُوِي عن ابنِ كثير أيضاً قَصْرُ التي في القصص[1]، ورُوي عنه أيضاً قَصْرُ «ورائي» في مريم[2]، ورَوىٰ عنه قنبل أيضاً قَصْرَ «أنْ رآه استغنىٰ» في العلق[3]، فقد رَوَى عنه قصرَ بعضِ الممدوداتِ، فلا تَبْعُدُ روايةُ ذلك عنه هنا، وبالجملة فَقَصْرُ الممدودِ ضعيفٌ، ذكره غيرُ واحدٍ لكن لا يَصِلُ به إلى حَدِّ الضرورة.

قوله: «تُشَاقُّون»: نافع[4] بكسرِ النونِ خفيفةً والأصل: تُشاقُّوني، فَحَذَفَها مجتزِئاً عنها بالكسرة، والباقون بفتحها خفيفةً، ومفعولُه محذوفٌ، أي: تُشَاقُّون المؤمنين أو تشاقُّون اللَّهَ، بدليلِ القراءةِ الأولىٰ. وقد ضَعَّفَ أبو حاتمٍ هذه القراءةَ، أعني قراءةَ نافعٍ. وقرأَتْ فرقةٌ بتشديدِها مكسورةً، والأصل: تُشَاقُّونني فأدغم، وقد تقدَّم تفصيلُ ذلك في «أَتُحاجُّونِّي»[5] و«فبم تُبَشرون»[6] وسيأتي في قولِه تعالىٰ «أفغيرَ الله تَأْمُرونِّي»[7].

قوله: «اليومَ» منصوب بالخِزْي، وعَمِلَ المصدرُ وفيه أل. وقيل: هو منصوبٌ بالاستقرار في «على الكافرين» إلا أنَّ فيه فَصْلاً بالمعطوفِ بين العاملِ ومعمولِه، واغْتُفِر ذلك لأنهم يَتَّسِعُون في الظروفِ.

آ. (٢٨) **قوله تعالىٰ: ﴿الذين تَتَوَفَّاهُمْ﴾**: يجوز أن يكونَ

---

(١) الآية ٦٢.

(٢) الآية ٥ .

(٣) الآية ٧ .

(٤) السبعة ٣٧١، الإتحاف ٢/١٨٣، الحجة ٣٨٨، النشر ٢/٣٠٣، التيسير ١٣٧، القرطبي ١٠/٩٨، البحر ٥/٤٨٦.

(٥) الآية ٨٠ من الأنعام. وانظر: الدر ٥/١٥.

(٦) الآية ٥٤ من الحجر. وانظر: الدر، الورقة ٥٤٥ أ.

(٧) الآية ٦٤ من الزمر.

الموصولُ مجرورَ المحلِّ نعتاً لِما قبله، أو بدلاً منه، أو بياناً له، وأن يكونَ منصوباً[1] على الذمِّ، أو مرفوعاً عليه، أو مرفوعاً بالابتداء، والخبرُ قولُه «فَأَلْقَوُا السَّلَمَ» والفاءُ مزيدةٌ في الخبر، قاله ابن عطية[2]، وهذا لا يجيْءُ إلَّا على رأي الأخفش[3] في إجازته زيادةَ الفاء في الخبر مطلقاً، نحو: «زيد فقام»، أي: قام. ولا يُتَوَهَّم أن هذه الفاءَ هي التي تدخل مع الموصولِ المتضمِّنِ معنى الشرط؛ لأنه لو صُرِّح بهذا الفعلِ مع أداةِ الشرط لم يَجُزْ دخولُ الفاء عليه[4]، فما ضُمِّن معناه أَوْلَىٰ بالمنع، كذا قاله الشيخ[5]، وهو ظاهر. وعلى الأقوالِ المتقدمةِ خلا القولِ الأخيرِ يكون « الذين » وصلتُه داخلاً في المَقُول، وعلى القولِ الأخيرِ لا يكونُ داخلاً فيه.

وقرأ « يَتَوَفَّاهُمْ » في الموضعين[6] بالياء حمزة[7]، والباقون بالتاء مِنْ فوق، وهما واضحتان ممَّا تقدَّم في قوله[8] «فنادَتْه الملائكةُ» « فناداه ». وقرأت فرقةٌ بإدغام إحدى التاءين في الأخرى[9]، في مصحفِ عبدِ الله « تَوَفَّاهم » بتاءٍ واحدة، وهي مُحْتَمِلةٌ للقراءةِ بالتشديد على الإدغام، وبالتخفيفِ على حَذْفِ إحدىٰ التاءَيْن.

---

(١) الأصل: «منصوب» وهو سهو. (٢) المحرر ٨/٤٠٣.

(٣) لم يُشر الأخفش في هذا الموضع إلى زيادة الفاء، وانظر مذهبه في معاني القرآن له: ١٢٤.

(٤) أي لم يجُز دخول الفاء على جواب الشرط «ألقوا» لأنه ليس من مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء.

(٥) البحر ٥/٤٨٦.

(٦) الموضع الثاني في الآية ٣٢.

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٢، النشر ٢/٣٠٣، القرطبي ١٠/١٠١، التيسير ١٣٧، الإتحاف ٢/١٨٤، المحرر ٨/٤٠٨.

(٨) الآية ٣٨ من آل عمران. وانظر: الدر ٣/١٥٠.

(٩) نسبها في الشواذ ٧٣ إلى ابن كثير.

و «ظالِمِيْ أنفسهم» حالٌ مِنْ مفعولِ « تَتَوَفَّاهم » و «تَتَوَفَّاهم» يجوز أن يكونَ مستقبلاً على بابه إن كان القولُ واقعاً في الدنيا، وأن يكونَ ماضياً على حكاية الحال إن كان واقعاً يوم القيامة.

قوله: « فَأَلْقَوا » يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه خبر الموصول وقد تقدَّم فسادُه. الثاني: أنه عطفٌ على «قال الذين». الثالث: أن يكونَ مستأنفاً، والكلامُ قد تَمَّ عند قولِه « أنفسِهم »، ثم عاد بقولِه « فألْقَوا » إلى حكاية كلام المشركين يومَ القيامة، فعلىٰ هذا يكون قولُه «قال الذين أُوْتوا العِلْم» إلى قوله « أنفسهم » جملةَ اعتراض. الرابع: أن يكونَ معطوفاً على « تَتوفَّاهم » قاله أبو البقاء[1]، وهذا إنما يتمشَّىٰ على أنَّ « تَتوفَّاهم » بمعنى المُضِيِّ، ولذلك لم يذكرْ أبو البقاء في « تَتوفَّاهم » سواه.

قوله: «ما كنَّا نعملُ» فيه أوجه، أحدها: أن يكون تفسيراً للسَّلَم الذي أَلْقَوه؛ لأنه بمعنى القول بدليلِ الآيةِ الأخرىٰ: «فألْقَوْا إليهم القول»[2]، قاله أبو البقاء[3]، ولو قال: «يحكي ما هو بمعنى القول» كان أوفقَ لمذهب الكوفيين. الثاني: أن يكونَ «ما كنَّا» منصوباً بقولٍ مضمرٍ، ذلك الفعلُ منصوب على الحال، أي: فألقَوا السَّلَم قائلين ذلك. / و «مِنْ سوء» مفعول « نعمل »، [٥٥٢/أ] زِيْدَتْ فيه « مِنْ »، و « بلىٰ » جوابٌ لـ « ما كنَّا » فهو إيجابٌ له.

آ. **(٢٩) قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَبِئْسَ ﴾**: هذه لامُ التأكيدِ، وإنما دخَلَتْ على الماضي لجمودِه وقُرْبِه من الأسماء. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، أي: جهنَّمُ.

---

(١) الإملاء ٢ / ٨٠.

(٢) الآية ٨٦ من النحل.

(٣) الإملاء ٢ / ٨٠.

آ. (٣٠) قوله تعالىٰ: ﴿ خيراً ﴾: العامَّةُ على نَصْبِه، أي: أَنْزل خيراً. قال الزمخشري[١]: «فإن قلتَ: لِمَ رَفَعَ الأولَ[٢] ونَصَبَ هذا؟ قلت: فصلاً بين جواب المُقِرِّ وجوابِ الجاحد». يعني أن هؤلاء لمَّا سُئِلوا لم يَتَلَعْثموا، وأطبقوا الجوابَ على السؤال بَيِّناً مكشوفاً مفعولاً للإنزال فقالوا: خيراً، وأولئك عَدَلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطيرُ الأولين، وليس هو من الإنزال في شيء.

وزيدُ بن علي[٣]: « خيرٌ » بالرفع، أي: المُنْزَل خيرٌ، وهي مؤيدةٌ لجَعْلِ « ذا » موصولةً، وهو الأحسنُ لمطابقة الجوابِ لسؤاله، وإن كان العكسُ جائزاً، وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة[٤].

قوله: «للذين أَحْسنُوا في هذه الدنيا حسنةٌ» هذه الجملةُ يجوز فيها أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ منقطعةً مِمَّا قبلها، إخبارَ استئنافٍ بذلك. الثاني: أنها بدلٌ مِنْ « خيراً ». قال الزمخشري[٥]: «هو بدل من «خيراً» حكايةً لقول الذين اتَّقَوْا، أي: قالوا هذا القولَ فقدَّم تسميتَه خيراً ثم حكاه». الثالث: أن هذه الجملةَ تفسيرٌ لقوله « خيراً »؛ وذلك أن الخيرَ هو الوحيُ الذي أَنْزل الله فيه: مَنْ أَحْسَنَ في الدنيا بالطاعة حسنةٌ في الدنيا وحسنةٌ في الآخرة.

وقوله: «في هذه الدنيا» الظاهرُ تعلُّقه بـ « أَحْسَنوا »، أي: أَوْقَعُوا الحسنةَ في دار الدنيا. ويجوز أن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حال مِنْ

---

(١) الكشاف ٢/٤٠٧.
(٢) وهو قوله «ماذا أنزل ربكم؟ قالوا أساطير الأولين» الآية ٢٤.
(٣) البحر ٥/٤٨٧.
(٤) الدر المصون ١/٢٢٩.
(٥) الكشاف ٢/٤٠٧.

« حَسَنة » إذ لو تأخَّر لكان صفةً لها، ويَضْعُفُ تعلُّقه بها نفسِها لتقدُّمِه عليها[1].

آ. (٣١) قوله تعالىٰ: ﴿جنَّاتُ عَدْنٍ﴾: يجوز أن يكونَ هو المخصوصَ بالمدح فيجيءُ فيها ثلاثةُ الأوجهِ: رفعُها بالابتداء، والجملةُ المتقدمة خبرُها، أو رفعُها خبرَ المبتدأ المضمر، أو رفعُها بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ، وهو أضعفُها، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك. ويجوز أن يكونَ «جناتُ عدنٍ» خبرَ مبتدأ مضمرٍ لا على ما تقدَّم، بل يكونُ المخصوصُ محذوفاً، تقديرُه: ولَنِعْمَ دارُ المتقين دارُهم هي جنات. وقَدَّره الزمخشريُّ[2] «ولَنِعْمَ دارُ المتقين دارُ الآخرة». ويجوز أن يكونَ مبتدأً، والخبرُ الجملةُ مِنْ قوله: «يَدْخلونها»، ويجوز أن يكونَ الخبرُ مضمراً تقديره: لهم جناتُ عدن، ودلَّ على ذلك قولُه «للذين أحسنوا في هذه الدنيا حَسَنَةٌ».

والعامَّةُ على رفع « جناتُ » على ما تقدَّم. وقرأ[3] زيد بن ثابت والسُّلَمي « جناتِ » نصباً على الاشتغال بفعل مضمر تقديره: يَدْخلون جناتِ عدن يَدْخُلونها، وهذه تُقَوِّي أن يكون « جنات » مبتدأً، و «يَدْخلونها » الخبرَ في قراءةِ العامَّة.

وقرأ[4] زيد بن علي «ولَنِعْمَةُ دارٍ» بتاءِ التأنيثِ مرفوعةً بالابتداء، و « دارِ » خفضٌ بالإضافة، و «جناتُ عدن» الخبر. و « يَدْخُلونها » في جميعِ ذلك نصبٌ على الحال، إلاّ إذا جَعَلْناه خبراً لـ «جنات عدن».

---

(١) في هذا نظر، فلو كانت «حسنة» صفةً لجاز تعلُّق «في هذه الدنيا» بها ولو تقدَّمت.

(٢) الكشاف ٢/٤٠٨.

(٣) البحر ٥/٤٨٨، المحرر ٨/٤٠٧.

(٤) البحر ٥/٤٨٨.

وقرأ[1] نافع في روايةٍ «يُدْخَلُونها» بالياءِ مِنْ تحتُ مبنياً للمفعول، وأبو عبد الرحمن «تَدْخُلونها» بتاء الخطاب مبنياً للفاعل.

قوله: «تَجْري» يجوز أن يكونَ منصوباً على الحالِ مِنْ «جنات» قاله ابن عطية[2]، وأن يكونَ في موضعِ الصفة لـ «جنات» قاله الحوفي، والوجهان مبنيَّان على القولِ في «عَدْن»: هل هو معرفةٌ لكونه علماً، أو نكرةٌ، فقائلُ الحالِ لَحَظ الأولَ، وقائلُ النعتِ لحظَ الثاني.

قوله: «لهم فيها ما يشاؤون» الكلامُ في هذه الجملةِ كالكلامِ في الجملة قبلَها، والخبرُ: إمَّا «لهم» وإمَّا «فيها».

قوله: «كذلك» الكافُ في محلِّ نصب على الحال من ضمير المصدرِ، أو نعتٌ لمصدرٍ مقدرٍ، أو في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ مضمر، أي: الأمرُ كذلك. و «يَجْزِي الله المتقين» مستأنَفٌ.

آ. (٣٢): و «الذين تَتوفَّاهم» يَحْتَمل ما ذكرناه فيما تقدَّم، إذا جَعَلْنا «يقولون» خبراً فلا بُدَّ مِنْ عائدٍ محذوفٍ، أي: يقولون لهم، وإذا لم نَجْعَلْه خبراً كان حالاً من «الملائكة»/ [٥٥٢/ب] فيكون «طيبين» حالاً مِنَ المفعولِ، و «يقولون» حالاً مِنَ الفاعل. وهي يجوز أن تكونَ حالاً مقارِنَةً إن كان القولُ واقعاً في الدنيا، ومقدَّرةً إنْ كان واقعاً في الآخرة.

و «ما» في «بما» مصدريةٌ، أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ.

آ. (٣٣) وقوله تعالى: **﴿إلا أن تأتيَهم الملائكةُ﴾**: وقد تقدَّم في

---

(١) البحر ٤٨٨/٥، المحرر ٤٠٨/٨.

(٢) المحرر ٤٠٨/٨.

آخرِ الأنعام[1] أن الأَخَوَيْنِ يَقْرآن بـالياء مِنْ تحتُ، والباقين يقرؤون بـالتاءِ من فوقُ، وهما واضحتان لكونه تأنيثاً مجازياً.

آ. **(٣٤) وقوله تعـالىٰ: ﴿فأصـابهم﴾**: عطفٌ على «فَعَـل الـذين» وما بينهما اعتراضٌ.

آ. **(٣٦) قـوله تعـالىٰ: ﴿أنِ اعْبُـدوا الله﴾**: يجـوز في « أَنْ » أَنْ تكونَ تفسيريةً؛ لأن البَعْثَ[2] يتضمَّن قولًا، وأن تكـونَ مصدريـةً، أي: بَعَثْناه بأَنِ اعْبُدُوا.

قوله: «مَنْ هَـدَىٰ» و «مَنْ حَقَّتْ» يجوزُ أَنْ تكـونَ موصـولةً، وأن تكـون نكرةً موصوفةً، والعائدُ على كلا التقديرينِ محذوفٌ من الأولِ.

آ. **(٣٧) وقرأ العامَّةُ «إنْ تَحْرِص»**: بكسرِ الراءِ مضـارعَ « حَرَص » بفتحِهـا، وهي اللغةُ العـاليةُ لغـةُ الحجاز. والحسن[3] وأبـو حَيْـوة «تَحْرَصْ» بفتـح الراء مضارعَ «حَرِص» بكسرِهـا، وهي لغةٌ لبعضِهم، وكـذلك النخعي، إلا أنه زاد واواً قبل « إنْ » فقرأ «وإنْ تَحْرَصْ».

قوله: «لا يَهْدِي» قرأ[4] الكـوفيون « يَهْـدِي» بفتـح الياءِ وكسـرِ الدالِ،

---

(١) انظـر: الدر المصون ٥/٢٣٢.

(٢) في قوله «ولقد بعثنا».

(٣) البحر ٥/٤٩٠، المحتسب ٢/٩، الشواذ ٧٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٢، النشر ٢/٣٠٤، الإتحاف ٢/١٨٤، التيسير ١٣٧، البحر ٥/٤٩٠، القرطبي ١٠/١٠٤.

وهذه القراءةُ تحتمل وجهين، أحدُهما: أن يكون الفاعلُ ضميراً عائداً على الله، أي: لا يَهْدِي اللَّهُ مَنْ يُضِلُّه، فـ « مَنْ » مفعولُ «يَهْدِي»، ويؤيده قراءةُ أُبَيّ «فإنَّ اللَّهَ لا هاديَ لِمَنْ يُضِلُّ، ولِمَنْ أضلَّ»[1]، وأنه في معنى قولِه: «ومَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هادِيَ له»[2].

والثاني: أن يكونَ الموصول هو الفاعلَ، أي: لا يَهْدِيْ المُضِلُّون، و «يَهْدِي» يجيءُ في معنى يهتدي. يقال: هداه فَهَدَىٰ، أي: اهتدىٰ. ويؤيد هذا الوجهَ قراءةُ عبدِ الله «يَهِدِّيْ» بتشديدِ الدالِ المكسورةِ، فَأَدْغم. ونقل بعضُهم في هذه القراءةِ كسرَ الهاءِ على الإتباع، وتحقيقُه تقدَّمَ في يونس[3]. والعائدُ على « مَنْ » محذوفٌ: «مَنْ يُضِلُّ»، أي: الذي يُضِلُّه اللَّهُ.

والباقون «لا يُهْدَىٰ» بضمِّ الياءِ وفتحِ الدالِ مبنياً للمفعول، و « مَنْ » قائمٌ مَقامَ فاعلِه، وعائدُه محذوفٌ أيضاً.

وجَوَّز أبو البقاء[4] في « مَنْ » أن يكونَ مبتدأً و «لا يَهْدِي» خبره، يعني: مقدَّمٌ عليه. وهذا خطأٌ؛ لأنه متىٰ كان الخبرُ فعلاً رافعاً لضميرٍ مستترٍ وجب تأخُّرُه نحو: «زيدٌ لا يَضْرِبُ»، ولو قَدَّمْتَ لالتبس بالفاعل.

وقُرِىء «لا يُهْدِيْ» بضمِّ الياءِ وكسرِ الدالِ. قال ابن عطية[5]: «وهي

---

(١) الظاهر أن المؤلف ينقل عن أُبَيّ هذه القراءة معتمداً على الزمخشري ٢/٤٠٩، ويبدو أن لأُبَيّ قراءتين: الأولى «لِمَنْ يُضِلُّ»، والثانية: «لِمَنْ أضل»، انظر: الشواذ ٧٣، والبحر ٥/٤٩٠.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف. وسقطت الواو من الأصل سهواً، من قوله «ومَنْ».

(٣) الدر المصون ٦/١٩٩.

(٤) الإملاء ٢/٨١.

(٥) المحرر ٨/٤١٤.

ضعيفةٌ». قال الشيخ[1]: «وإذا ثَبَتَ أنَّ «هَدَىٰ» لازمٌ بمعنىٰ اهتدى لم تكنْ ضعيفةً؛ لأنه أدخل همزةَ التعديةِ على اللازم، فالمعنىٰ: لا يُجْعَلُ مهتدياً مَنْ أضلَّه اللَّهُ».

وقوله: «ومالهم» حُمِلَ على معنى «مَنْ»، فلذلك جُمِعَ.

وقُرِىء[2] «مَنْ يَضِلُّ» بفتحِ الياءِ مِنْ «ضَلَّ»، أي: لا يَهْدي مَنْ ضَلَّ بنفسِه.

آ. (٣٨) **قوله تعالىٰ: ﴿وأَقْسموا﴾**: ظاهرُه أنه استئنافُ خبرٍ، وجعله الزمخشريُّ[3] نَسَقاً على «وقال الذين أشركوا»، إيذانٌ بأنهما كَفْرتان عظيمتان.

قوله: «وَعْداً عليه حَقَّاً» هذان منصوبان على المصدرِ المؤكِّد، أي: وَعَدَ ذلك، وحَقَّ حقاً. وقيل: «حقاً» نعتٌ لـ «وَعْد» والتقدير: بلىٰ يَبْعثهم وَعَدَ بذلك. وقرأ[4] الضحاك: «وَعْدٌ عليه حقٌّ» برفعِهما على أنَّ وَعْداً خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: بلىٰ بَعْثُهم وَعْدٌ على الله، و«حَقٌّ» نعتٌ لِـ«وعدٌ»،

آ. (٣٩) **قوله تعالىٰ: ﴿لِيُبَيِّنَ﴾**: هذه اللامُ متعلقةٌ بالفعلِ المقدَّرِ بعد حرفِ الإِيجاب، أي: بلى يَبْعثهم لِيُبَيِّنَ.

آ. (٤٠) **وقوله تعالىٰ: ﴿كُنْ فيكونُ﴾**: قد تقدَّم ذلك في

---

(١) البحر ٥/٤٩٠.
(٢) البحر ٥/٤٩٠.
(٣) الكشاف ٢/٤٠٩.
(٤) البحر ٥/٤٩٠.

البقرة[1]. واللامُ في «لِشيءٍ» وفي « لـه » لامُ التبليغِ كهي في: «قلت له قم». وجعلها الزجاج[2] للسببِ فيهما، أي: لأجل شيءٍ، أَنْ نقولَ لأجله، وليس بواضح. وقال ابن عطية[3]: «وقوله تعالىٰ «أَنْ نقولَ» يُنَزَّلُ مَنْزِلةَ المصدرِ، كأنه قال: قولُنا، ولكنَّ « أنْ » مع الفعلِ تعطي استقبالاً[4] ليس في المصدر في أغلبِ أَمْرِها، وقد تجيءُ في مواضعَ لا يُلْحَظُ فيها الزمنُ كهذه الآيةِ، وكقوله: «ومِنْ آياتِه أن تقومَ السماءُ والأرضُ بأمرِه»[5] إلى غيرِ ذلك».

قال الشيخ[6]: «وقوله «في أغلبِ أمرِها» ليس بجيدٍ بل تَدُلُّ على المستقبل في جميع أمورِها، وقوله «وقد تجيءُ إلى آخره» لم يُفْهَمْ ذلك مِنْ « أنْ »، إنما فُهِمَ من نسبةِ قيامِ السماءِ والأرض بأمرِ الله لأنه لا يختصُّ بالمستقبلِ دونَ الماضي في حَقِّه تعالىٰ، ونظيرُه: «وكان اللَّهُ غفوراً رحيماً»[7]، و« كان » تدل على اقترانِ مضمونِ الجملةِ بالزمنِ الماضي، وهو تعالى / متصفٌ بذلك في كلِّ زمن. [٥٥٣/أ]

آ. (٤١) قوله تعالىٰ: ﴿حَسَنَةً﴾: فيها أوجهٌ، أحدُها: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: تَبْوِئَةً حسنةً. والثاني: أنها منصوبةٌ على المصدر الملاقي لعامِله في المعنىٰ؛ لأنَّ معنىٰ «لَنُبَوِّئَنَّهم»: لَنُحْسِنَنَّ إليهم. الثالث: أنها مفعولٌ ثانٍ لأنَّ الفعلَ قبلها مضمَّنٌ معنىٰ: لَنُعْطِيَنَّهم. و«حسنةً» صفةٌ

---

(١) انظر: الدر ٢/٨٧.

(٢) معاني القرآن ٣/١٩٩ بعبارة قريبة.

(٣) المحرر ٨/٤١٨.

(٤) قوله «استقبالاً» ورد في «المحرر» وما نقله عنه أبو حيان: «استئنافاً».

(٥) الآية ٢٥ من الروم.

(٦) البحر ٥/٤٩٢.

لموصوفٍ محذوفٍ، أي: داراً حسنة، وفي تفسيرِ الحسن: داراً حسنة، وهي المدينةُ. وقيل: تقديره: منزلةً حسنةً وهي الغَلَبَةُ على أهلِ المشرقِ والمغربِ وقيل: «حسنة» بنفسها هي المفعولُ من غيرِ حَذْفِ موصوفٍ.

وقرأ[1] أميرُ المؤمنين وابنُ مسعود ونعيم بن ميسرة: «لَنُثْوِيَنَّهُمْ» بالثاء المثلثة والياء، مضارع أَثْوَىٰ المنقولِ بهمزةِ التعديةِ مِنْ ثَوَىٰ بمعنىٰ أقام، وسيأتي أنه قُرِىء بذلك في السبع في العنكبوت[2]، و«حسنةً» على ما تقدَّم. ونزيد أنه يجوز أن يكونَ على نَزْعِ الخافضِ، أي: في حسنة.

والموصولُ[3] مبتدأٌ، والجملةُ مِنَ القسمِ المحذوفِ وجوابِه خبرُه. وفيه رَدٌّ على ثعلب حيث مَنَعَ وقوعَ جملةِ القسم خبراً. وجَوَّز أبو البقاء[4] في «الذين» النصبَ على الاشتغال بفعلٍ مضمرٍ، أي: لَنُبَوِّئَنَّ الذين. وردَّه الشيخُ[5]: بأنه لا يجوز أن يُفَسِّر عاملاً إلا ما جاز أَنْ يعملَ، وأنت لو قلت: «زيداً لأَضْرِبنَّ» لم يَجُزْ، فكذا لا يجوزُ «زيداً لأضربنَّه».

وقوله: «لو كانوا يَعْلَمون» يجوز أن يعودَ الضميرُ على الكفار، أي: لو كانوا يَعْلمون ذلك لرجَعوا مسلمين، أو على المؤمنين، أي: لاجتهدوا في الهجرةِ والإِحسانِ، كما فعل غيرُهم.

آ. (٤٢) **قوله تعالىٰ: ﴿الذين صَبَروا﴾**: مَحَلُّه رفعٌ على « هم »

---

(١) المحتسب، ٢/٩٠، البحر ٥/٤٩٢، والمحرر ٨/٤٢١. وأمير المؤمنين هنا عليٌّ رضي الله عنه.

(٢) الآية ٥٨ وهي قراءة حمزة والكسائي. السبعة ٥٠٢.

(٣) في قوله «والذين هاجروا».

(٤) الإملاء ٢/٨١.

(٥) البحر ٥/٤٩٣.

أو نصبٌ على «أمدحُ»، ويجوز أن يكونَ تابعاً للموصول قبله نعتاً أو بدلاً أو بياناً فمحلُّه محلُّه.

آ. (٤٣) قوله تعالىٰ: ﴿نُوْحِي إليهمْ﴾: قد تقدَّم في آخر يوسف[1]. وقرأت[2] فرقةٌ «يُوحي»، أي: الله.

آ. (٤٤) قوله تعالىٰ: ﴿بالبيِّنات﴾: فيه ثمانيةُ أوجه، أحدُها: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «رِجالاً» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: رجالاً ملتبسين بالبينات، أي: مُصاحبين لها. وهو وجهٌ حسنٌ ذكره الزمخشري[3] لا محذورَ فيه. الثاني: أنه متعلقٌ بـ «أَرْسَلْنا» ذكره الحوفيُّ والزمخشريُّ[4] وغيرُهما، وبه بدأ الزمخشريُّ قال: «يتعلَّق بـ «أَرسَلْنا» داخلاً تحت حكمِ الاستثناءِ مع «رجالاً»، أي: وما أرسَلْنا إلا رجالاً بالبينات كقولك: «ما ضربْتُ إلا زيداً بالسَّوْطِ»؛ لأنَّ أصلَه: ضربْتُ زيداً بالسَّوْطِ». وضعَّفه أبو البقاء[5] بأنَّ ما قبلَ «إلَّا» لا يعمل فيما بعدها إذا تَمَّ الكلامُ على «إلا» وما يليها. قال: «إلا أنه قد جاء في الشِّعر[6]:

٢٩٧١ـ نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبوا بالنارِ جارتَهمْ ... ولا يُعَذِّبُ إلا اللَّهُ بالنارِ

قال الشيخ[7]: «وما أجازه الحوفيُّ والزمخشريُّ لا يُجيزه البصريون،

---

(١) الآية ١٠٩ من يوسف. وانظر: الدر ٦/٥٦١.
(٢) البحر ٥/٤٩٣، المحرر ٨/٤٢٣، ولم يُشِر المؤلف إلى قراءة «يُوْحَىٰ» وهي قراءة الجمهور ما عدا حفصاً. انظر: السبعة ٣٧٣، المحرر ٨/٤٢٣.
(٣) الكشاف ٢/٤١١.
(٤) الكشاف ٢/٤١١.
(٥) الإملاء ٢/٨١.
(٦) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/١٠١، والإملاء ٢/٨١، والعيني ٢/٤٩٢، والتصريح ١/٨٤، والبحر ٥/٤٩٤.
(٧) البحر ٥/٤٩٤.

إذ لا يُجيزون أن يقع بعد « إلا » إلا مستثنى أو مستثنىٰ منه أو تابعٌ لذلك، وما ظُنَّ بخلافه[1] قُدِّرَ له عاملٌ. وأجاز الكسائيُّ أن يليَها معمولُ ما قبلها[2] مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً، نحو: ما ضَرَب إلا عمراً زيدٌ، وما ضَرَب إلا زيدٌ عمراً وما مرَّ إلا زيدٌ بعمرٍو، ووافقه ابنُ الأنباريِّ في المرفوع، والأخفش في الظرف وعديله[3]، فما قالاه[4] يتمشَّىٰ على قولِ الكسائي والأخفش».

الثالث: أنه يتعلَّقَ بـأَرْسَلْنا أيضاً، إلا أنه على نيةِ التقديم قبل أداةِ الاستثناء تقديرُه: وما أرسلْنا مِنْ قبلك بالبيناتِ والزبر إلا رجالاً، حتى لا يكونَ ما بعد « إلا » معمولَيْنِ متأخِّرَيْنِ لفظاً ورتبةً داخلَيْنِ تحت الحصرِ لِما قبل « إلا »، حكاه ابنُ عطية[5].

الرابع: أنَّه متعلقٌ بـ «نُوْحِي» كما تقول: «أُوْحي إليه بحق»، ذكره الزمخشري[6] وأبو البقاء[7]. الخامس: أن الباءَ مزيدةٌ في «بالبيِّنات» وعلى هذا فيكون «بالبيِّنات» هو القائمَ مَقامَ الفاعل[8] لأنها هي المُوْحاة. السادس: أن الجارَّ متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنَ القائمِ مَقامَ الفاعل، وهو «إليهم»[9]

---

(١) أي معمول لِما قبل «إلا».

(٢) الأصل «بعدها» وهو سهو، والتصحيح من البحر.

(٣) زاد في البحر: والحال. وعديل الظرف الجارُّ والمجرور.

(٤) أي الحوفي والزمخشري.

(٥) المحرر ٨/٤٢٤ ـ ٤٢٥، ولم يحك التعليل الذي ذكره.

(٦) الكشاف ٢/٤١١.

(٧) الإملاء ٢/٨١.

(٨) في قراءة غير حفص: «يُوْحَىٰ»، وعلى قراءة حفص يكون مفعولاً.

(٩) في قراءة غير حفص: «يُوحَىٰ»، وعلى قراءة حفص يكون «بالبينات» متعلقاً بمحذوف على أنه حال من المجرور في «إليهم».

ذكرهما أبو البقاء[1]، وهما ضعيفان جداً معنىً وصناعةً.

[٥٥٣/ب] السابع: أنْ يتعلَّق بـ «لا تعلمون» على أنَّ الشرطَ/ في معنى التبكيتِ والإلزام، كقولِ الأجير: «إن كنتُ عَمِلْتُ لك فأَعْطِني حقي». قال الزمخشري[2]: «وقوله: «فاسْألوا أهلَ» اعتراضٌ على الوجوه المتقدِّمة» ويعني بقوله «فاسألوا» الجزاءَ وشرطَه، وأمَّا على الوجهِ الأخير فعدَمُ الاعتراضِ واضحٌ.

الثامن: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: بم أُرْسِلوا؟ فقيل: أُرْسِلوا بالبينات والزُّبُر. كذا قدَّره الزمخشري[3]، وهو أحسنُ مِنْ تقديرِ أبي البقاء[4]: «بُعِثوا»؛ لموافقتِه للدالِّ عليه لفظاً ومعنىً.

آ. (٤٥) **قوله تعالىٰ: ﴿السيِّئاتِ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: المَكَرات السيئات، ولم يذكر الزمخشريُّ[5] غيرَه. الثاني: أنه مفعولٌ به على تضمين «مَكَروا» عَمِلوا وفعلوا، وعلى هذين الوجهين فقولُه: «أن يَخْسِفَ الله» مفعول[6] بـ «أَمِنَ». الثالث: أنه منصوبٌ بـ «أَمِنَ»، أي: أَمِنُوا العقوباتِ السيئات، وعلى هذا فقولُه «أن يَخْسِفَ الله» بدلٌ من «السيئات».

آ. (٤٧) **قوله تعالىٰ: ﴿على تَخَوُّفٍ﴾**: متعلقٌ بمحذوفٍ، فإنه حالٌ إمَّا مِنْ فاعلِ «يأخذهم»، وإمَّا مِنْ مفعوله، ذكرهما أبو البقاء[7].

---

(١) الإملاء ٢/٨١.
(٢) الكشاف ٢/٤١١.
(٣) الكشاف ٢/٤١١.
(٤) الإملاء ٢/٨١.
(٥) الكشاف ٢/٤١١.
(٦) الأصل: «مفعولاً» ولعله سهو.
(٧) الإملاء ٢/٨١.

والظَاهِرُ كونُه حالاً من المفعولِ دونَ الفاعل[1].

والتخوُّفُ: التنقُّص. حكى الزمخشري[2] أن عمر بن الخطاب سألهم على المِنْبر عنها فسكتوا، فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا: التخوُّفُ: التنقُّصُ قال: فهل تعرف [العربُ][3] ذلك في أشعارِها؟ قال: نعم. قال شاعرُنا وأنشد[4]:

٢٩٧٢ـ تَخَوَّف الرَّحْلُ منها تامِكاً قَرِدا كما تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

فقال عمر: «أيها الناسُ، عليكم بديوانِكم لا يَضِلُّ». قالوا: وما ديواننا؟ قال: «شعرُ الجاهلية، فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكم».

قلت: وكان الزمخشريُّ نَسَبَ البيتَ قبل ذلك لزهيرٍ، وكأنه سهوٌ، فإنَّه لأبي كبير الهذلي[5]، ويؤيد ذلك قول الرجل: «قال شاعرنا»، وكان هُذَلِيَّاً كما حكاه هو. وقيل: التخوُّفُ: الخوفُ.

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿أو لم يَرَوا﴾**: قرأ[6] الأخوان «تَرَوْا» بالخطاب جَرْياً على قولِه «فإنَّ ربَّكم»، والباقون بالياءِ جَرْياً على قوله: «أفَأَمِنَ

---

(١) لا أرى جواز الحال من الفاعل على أي وجه، إن لم يكن على اللغة التي سيذكرها.

(٢) الكشاف ٢/٤١١.

(٣) من الكشاف.

(٤) نسبه الزمخشري (٢/٤١١) إلى زهير وليس في ديوانه، ونسبه في اللسان لابن مقبل (اللسان: خوف) وهو في المحرر ٨/٤٢٧، والقرطبي ١٠/١١٠. والتامك: السَّنام. والقرد: الذي تراكم لحمه من السِّمَن. والنبعة: ضرب من الشجر الصلب. والسَّفَن: المِبْرَد. ويُروى البيت: تَخوَّفَ السَّيْرُ.

(٥) لم يرِدْ في ديوان الهذليين.

(٦) الإتحاف ٢/١٨٤، البحر ٥/٤٩٦، التيسير ١٣٧، القرطبي ١٠/١١١.

الذين مكروا». وأمَّا قولُه: «ألم يَرَوْا إلى الطير»[1] فقرأه حمزةُ أيضاً بالخطاب، ووافقه ابنُ عامر فيه، فحصل من مجموعِ الآيتين أنَّ حمزةَ بالخطاب فيهما، والكسائيَّ بالخطابِ في الأول والغَيْبة في الثاني، وابنَ عامر بالعكس، والباقون بالغيبة فيهما.

فأمَّا توجيهُ الأولىٰ فقد تقدَّم، وأمَّا الخطابُ في الثانية فَجَرْياً على قوله «والله أَخْرَجَكم مِنْ بُطون أمهاتكم»[2]. وأمَّا الغيبةُ فَجَرْياً على قوله «ويَعْبُدون مِنْ دون الله»[3] إلى آخره، وأمَّا تفرقَةُ الكسائيِّ وابنِ عامرٍ بين الموضعين فجمعاً بين الاعتبارين وأنَّ كلًّا منهما صحيحٌ.

قوله: «مِنْ شَيْءٍ» هذا بيانٌ لِما في قوله: «ما خَلَقَ اللَّهُ» فإنها موصولةٌ بمعنىٰ الذي. فإن قلتَ: كيف يُبَيَّنُ الموصولُ ـ وهو مبهمٌ ـ بـ «شيء» وهو مبهمٌ، بل أَبْهَمُ ممَّا قبله؟ فالجواب أنَّ شيئاً قد اتضح وظهر بوصفِه بالجملة بعدَه، وهي «يتفيَّأ ظلالُه».

قال الزمخشري[4]: «وما موصولة بـ «خَلَقَ اللَّهُ» وهو مبهمٌ، بيانُه «مِنْ شيء يتفيَّأُ ظلالُه». وقال ابن عطية[5]: «وقولُه «مِنْ شيء» لفظٌ عامٌّ في كل ما اقتضَتْه الصفةُ مِنْ قوله «يتفيَّأ ظلالُه» فظاهر هاتين العبارتين أنَّ جملةَ «يتفيَّأُ ظلالُه» صفةٌ لشيء، وأمَّا غيرُهما[6] فإنه قد صَرَّح بعدمِ كونِ الجملةِ صفةً فإنه قال: «والمعنىٰ: من شيءٍ له ظِلٌّ من

(1) من الآية ٧٩ من النحل. وانظر: القرطبي ١٥٢/١٠، والنشر ٣٠٤/٢.
(2) من الآية ٧٨ من النحل.
(3) من الآية ٧٣ من النحل.
(4) الكشاف ٤١١/٢ ـ ٤١٢.
(5) المحرر ٤٣٠/٨.
(6) انظر: البحر ٤٩٦/٥.

جبلٍ وشجرٍ وبناءٍ وجسمٍ قائمٍ. وقوله «يتفيَّأ ظلالُه» إخبارٌ عن قوله «مِنْ شيء» ليس بوصفٍ له، وهذا الإِخبارُ يَدُلُّ على ذلك الوصفِ المحذوفِ الذي تقديرُه: هو له ظلٌّ» وفيه تكلُّفٌ لا حاجةَ له، والصفةُ أبينُ. و «من شيء» في محلِّ نصبٍ على الحال من الموصول، أو متعلقٌ بمحذوفٍ على جهةِ البيان، أي: أَعْني مِنْ شيء.

والتفيُّؤ: تَفَعُّل مِنْ فاء يَفِيْءُ، أي: رَجَع، و « فاء » قاصرٌ، فإذا أُريد تعديتُه عُدِّي بالهمزة كقوله تعالى: «ما أفاء/ اللَّهُ على رسوله»[1] أو بالتضعيف [٥٥٤/أ] نحو: فَيَّأ اللَّهُ الظلَّ فَتَفَيَّأ. وَتَفَيَّأ مطاوِعٌ فهو لازمٌ. ووقع في شعر أبي تمام متعدياً في قوله[2] [3]:

٢٩٧٣ـ طَلَبَتْ ربيعَ ربيعةَ المُمْرَىٰ لها وتفيَّأَتْ ظلالَه مَمْدودا

واخْتُلِفَ في الفَيْءِ فقيل: هو مُطْلَقُ الظِّلِّ سواءً كان قبل الزَّوالِ أو بعده، وهو الموافِقُ لمعنىٰ الآيةِ ههنا. وقيل: «ما كان [قبل][4] الزوال فهو ظلٌّ فقط، وما كان بعده فهو ظِلٌّ وفَيْءٌ»، فالظلُّ أعمُّ، يُرْوَىٰ ذلك عن رؤبةَ ابن العجاج[5]. وقيل: بل يختصُّ الظِّلُّ بما قبل الزوالِ والفَيْءُ بما بعده. قال الأزهري[6]: «تَفَيُّؤ الظلالِ رجوعُها بعد انتصافِ النهارِ، فالتفيُّؤ لا يكون

---

(١) الآية ٧ من الحشر.

(٢) ديوانه ١/٤١١، والبحر ٥/٤٩٦. والمُمْرَىٰ: مِنْ مَرَيْتُ الناقة إذا مسحتَ ضَرْعها ليدرَّ، ويروى المُمْهىٰ مِنْ أَمْهَيْتُ الحبل: إذا أرخيتَه. وقوله «ظلاله» ينبغي أن يقرأ بإشباع كسرة الظاء ليستقيم الوزن العروضي لأنه من الكامل.

(٣) قال أبو حيان (البحر ٥/٤٩٦): «ويحتاج ذلك إلى نَقْلِه من كلام العرب متعدياً».

(٤) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٥) انظر: اللسان (فيأ).

(٦) معجم تهذيب اللغة ١٥/٥٧٨. وقوله «فالتفيُّؤ» إلى آخر النص يحكيه الأزهري عن أبي طالب النحوي وليس من كلامه.

إلا بالعَشِيّ، وما انصرفَتْ عنه الشمسُ، والظلُّ ما يكون بالغداة، وهو ما لم تَنَلْهُ [الشمسُ][1] قال الشاعر[2]:

٢٩٧٤ـ فلا الظِلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحىٰ تَسْتَطيعُه
ولا الفيْءُ من بَرْدِ العَشِيِّ تَذُوْقُ

وقال امرؤُ القيس أيضاً[3]:

٢٩٧٥ـ تَيَمَّمَتِ العينَ التي عند ضارِجٍ يَفِيْءُ عليها الظِّلُّ عَرْمَضُها طامِ

وقد خطَّأ ابن قتيبة[4] الناسَ في إطلاقهم الفيْءَ على ما قبلَ الزَّوال، وقال: إنما يُطْلَقُ على ما بعده، واستدلَّ بالاشتقاق، فإن الفيْءَ هو الرجوعُ وهو متحققٌ ما بعد الزوال، فإنَّ الظلَّ يَرْجِعُ إلى جهةِ المشرق بعد الزوال بعدما نَسَخَتْه الشمسُ قبل الزَّوال.

وقرأ[5] أبو عمرو «تَتَفَيَّأ» بالتاء مِنْ فوقُ مراعاةً لتأنيث الجمع، وبها قرأ يعقوب، والباقون بالياء لأنه تأنيثٌ مجازي.

وقرأ العامَّة «ظلالُه» جمع ظِلّ، وعيسىٰ[6] بن عمر «ظُلَلُهُ» جمع

---

(١) من تهذيب اللغة.

(٢) البيت لحميد بن ثور الهلالي وهو في ديوانه ٤٠، والمحرر ٨/٤٣٠، والبحر ٥/٤٩٦، واللسان (فيأ).

(٣) ملحق ديوانه ٤٧٦، واللسان (عرمض)، والبحر ٥/٤٩٦. وضارج: اسم موضع، والعرمض: الطُّحْلُب. والأصل «العين الذي» ولعله سهو.

(٤) تفسير غريب القرآن ٢٤٣، تأويل مشكل القرآن ٤١٦.

(٥) السبعة ٣٧٣، الحجة ٣٩١، الإتحاف ٢/١٨٥، البحر ٥/٤٩٦، القرطبي ١٠/١١١.

(٦) المحتسب ٢/١٠، البحر ٥/٤٩٦.

« ظُلَّة » كغُرْفَة وغُرَف. قال صاحب « اللوامح » في قراءة عيسىٰ[1] « ظُلَلُهُ »: «والظُّلَّة: الغَيْمُ، وهو جسمٌ، وبالكسرِ الفَيْءُ وهو عَرَضٌ، فرأىٰ عيسىٰ أنَّ التفيُّؤَ الذي هو الرجوعُ بالأجسام أَوْلَىٰ منه بالأَعْراضِ، وأمَّا في العامَّة فعلىٰ الاستعارة».

قوله: «عن اليمين» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها تتعلَّق بـ« يتفيَّأ »، ومعناها المجاوزةُ، أي: تتجاوز الظلالُ عن اليمينِ إلى الشَّمائل. الثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من « ظلالُه ». الثالث: أنها اسمٌ بمعنى جانب، فعلى هذا تَنْتَصِبُ على الظرف.

وقوله: «عن اليمينِ والشَّمائلِ» فيه سؤالان، أحدهما: ما المراد باليمين والشَّمائل؟ والثاني: كيف أفرد الأولَ وجمع الثاني؟ وأُجيب عن الأول بأجوبةٍ، أحدُها: أنَّ اليمينَ يمينُ الفَلَك وهو المشرقُ، والشَّمائلُ شمالُه وهي المغرب، وخُصَّ هذان الجانبان لأنَّ أقوىٰ الإِنسانِ جانباه وهما يمينُه وشماله، وجعل المشرقَ يميناً؛ لأن[2] منه تظهر حركةُ الفَلَكِ اليومية.

الثاني: البلدةُ التي عَرْضُها أقلُّ مِنْ مَيْل الشمس تكون الشمس صيفاً عن يمينِ البلدِ فيقع الظلُّ عن يمينهم.

الثالث[3]: أنَّ المنصوبَ للعِبْرة: كلُّ جِرْمٍ له ظِلٌّ كالجبل والشجر، والذي يترتَّبُ فيه الأيْمان والشَّمائل إنما هو البشرُ فقط، لكنَّ ذِكْرَ الأَيْمانِ والشَّمائلِ هنا على سبيل الاستعارة.

---

(١) انظر: البحر ٤٩٦/٥.
(٢) اسم «أنَّ» هنا ضمير الشأن.
(٣) انظر: المحرر ٤٣٣/٨.

الرابع: قال الزمخشري[1]: «أو لم يَرَوْا إلى ما خَلَقَ اللَّهُ من الأَجْرامِ التي لها ظلالٌ متفيِّئَةٌ عن أَيْمانِها وشَمائِلِها عن جانبي كل واحدٍ منها وشِقَّيْه استعارةً من يمين الإنسان وشماله لجانبي الشيءِ، أي: تَرْجِعُ من جانبٍ إلى جانب». وهذا قريبٌ ممَّا قبله.

وأُجِيْب عن الثاني[2] بأجوبةٍ، أحدُها: أن الابتداءَ يقع من اليمين وهو شيءٌ واحدٌ، فلذلك وَحَّد اليمينَ ثم يَنْتَقِصُ شيئاً فشيئاً، حالاً بعد حال/ [٥٥٤/ب] فهو بمعنى الجمعِ، فَصَدَق على كلِّ حالٍ لفظةُ «الشمال»، فَتَعَدَّدَ بتعدُّدِ الحالات. وإلى قريبٍ منه نحا أبو البقاء[3].

والثاني: قال الزمخشري[4]: «واليمين بمعنى الأَيْمان» يعني أنه مفردٌ قائمٌ مقامَ الجمع، وحينئذٍ فهما في المعنى جمعان كقوله «ويُوَلُّوْن الدُّبُر»[5]، أي: الأدبار.

الثالث: قال الفراء[6]: «كأنه إذا وَحَّد ذَهَبَ إلى واحدٍ من ذواتِ الظلال، وإذا جَمَع ذَهَبَ إلى كلِّها» لأنَّ قوله «ما خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شيءٍ» لفظُه واحدٌ ومعناه الجمعُ، فعبَّر عن أحدِهما بلفظِ الواحدِ كقوله تعالى: «وجعل الظُّلُماتِ والنور»[7] وقوله: «خَتَمَ اللَّهُ على قلوبِهم وعلى سمعِهم»[8].

---

(١) الكشاف ٢/٤١٢.
(٢) وهو: كيف أفرد الأول وجمع الثاني؟
(٣) الإملاء ٢/٨١.
(٤) الكشاف ٢/٤١٢.
(٥) الآية ٤٥ من القمر.
(٦) معاني القرآن ٢/١٠٢.
(٧) الآية ١ من الأنعام.
(٨) الآية ٧ من البقرة.

الرابع: أنَّا إذا فَسَّرْنا اليمينَ بالمشرقِ كانت النقطةُ التي هي مَشْرِقُ الشمسِ واحدةً بعينها، فكانت اليمينُ واحدةً، وأمَّا الشمائلُ فهي عباراتٌ عن الانحرافاتِ الواقعةِ في تلك الظلال بعد وقوعِها على الأرضِ وهي كثيرةٌ، فلذلك عَبَّر عنها بصيغةِ الجمع.

الخامس: قال الكرماني: «يُحتمل أَنْ يُراد بالشمائل الشِمالُ والخَلْفُ والقُدَّامُ؛ لأنَّ الظِّلَّ يفيءُ من الجهاتِ كلِّها، فبُدِىء باليمين لأنَّ ابتداءَ التفيُّؤ منها أو تَيَمُّناً بذِكرها، ثم جَمَع الباقي على لفظ الشِّمال لما بين اليمين واليسار مِنَ التَّضادِّ، ونَزَّلَ القُدَّام والخلفَ منزلةَ الشَّمائل لِما بينهما وبين اليمينِ من الخلافِ».

السادس: قال ابن عطية[1]: «وما قال بعضُ الناس: مِنْ أنَّ اليمينَ أولُ وَقْعَةٍ[2] للظلِّ بعد الزوالِ ثم الآخرُ الغروبُ[3] هي عن الشَّمائل؛ ولذلك جَمَعَ الشمائل وأَفْرد اليمين، فتخليطٌ من القول، ويَبْطُل مِنْ جهات. وقال ابن عباس: «إذا صَلَّيْتَ الفجرَ كان ما بين مَطْلَعِ الشمس ومَغْرِبِها ظِلًّا ثم بَعَثَ الله عليه الشمسَ دليلاً، فقبضَ إليه الظلَّ، فعلى هذا فأوَّلُ دُرُوْرِ[4] الشمس فالظِّلُّ عن يمينِ مستقبِلِ الجنوب، ثم يبدأ الانحرافُ فهو عن الشَّمائل؛ لأنه حركاتٌ كثيرة وظلالٌ متقطعةٌ فهي شمائلُ كثيرةٌ، فكان الظلُّ عن اليمينِ متصلاً واحداً عامّاً لكلِّ شيء».

---

(١) المحرر ٨/٤٣٤.

(٢) المحرر: دفعة.

(٣) المحرر: إلى الغروب.

(٤) الأصل: دور.

السابع: قال ابن الضائع[1]: «أَفْرَدَ وجَمَع بالنظر إلى الغايتين؛ لأنَّ ظِلَّ الغَداةِ يَضْمَحِلُّ حتى لا يبقى منه إلا اليسيرُ، فكأنه في جهةٍ واحدة، وهي في العَشِيِّ على العكس لاستيلائِه على جميع الجهات، فلُحِظَت الغايتان في الآية. هذا من جهةِ المعنىٰ، وأمَّا مِنْ جهةِ اللفظ ففيه مطابقةٌ؛ لأنَّ «سُجَّداً» جمع فطابقه جَمْعُ الشَّمائل لاتصاله به، فَحَصَل في الآية مطابَقَةُ اللفظِ للمعنىٰ ولَحْظُهما معاً، وتلك الغايةُ في الإعجاز»[2].

قوله: «سُجَّداً» حالٌ مِنْ «ظلالُه» و«سُجَّداً» جمع ساجِد كشاهِد وشُهَّد، وراكِع ورُكَّع.

قوله: «وهم داخِرُون» في هذه الجملة ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها حالٌ من الهاء في «ظلالُه». قال الزمخشري[3]: «لأنه في معنى الجمع، وهو ما خلق اللَّهُ مِنْ شيءٍ له ظِلٌّ وجُمِع بالواوِ والنون؛ لأنَّ الدُّخورَ من أوصافِ العقلاء، أو لأن في جملة ذلك مَنْ يَعْقِل فَغُلِّبَ».

وقد رَدَّ الشيخُ[4] هذا: بأن الجمهور لا يُجيزون مجيءَ الحال من المضافِ إليه، وهو نظيرُ: «جاءني غلامُ هندٍ ضاحكةً» قال: «ومَنْ أجاز مجيئَها منه إذا كان المضافُ جزءاً أو كالجزء جوَّز الحاليةَ منه هنا، لأنَّ الظِّلَّ كالجزءِ إذ هو ناشِئٌ عنه».

الثاني: أنها حالٌ من الضميرِ المستتر في «سُجَّداً» فهي حالٌ متداخِلةٌ.

---

(١) علي بن محمد الكَتامي، أبو الحسن، لازم الشَّلوبين، له إملاء على الإيضاح، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٨٠. انظر: البغية ٢/٢٠٤.

(٢) انظر: البحر ٥/٤٩٧.

(٣) الكشاف ٢/٤١٢.

(٤) البحر ٥/٤٩٨.

الثالث: أنها حالٌ مِنْ « ظلالُه » فينتصبُ عنه حالان.

ثم لك في هذه الواو اعتباران، أحدُهما: أن تجعلَها عاطفةً حالاً على مثلِها فهي عاطفةٌ، وليست بواوِ حال، وإن كان خُلُوُّ الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً من الواو قليلاً أو ممتنعاً على رأيٍ. وممَّن صَرَّح بأنها عاطفة أبو البقاء(1). والثاني: أنها واوُ الحال، وعلى هذا فيقال: كيف يقتضي العاملُ حالين؟ فالجوابُ أنه جاز ذلك لأنَّ الثانيةَ بدلٌ مِن الأولىٰ، فإن أُريد بالسجودِ التذلُّلُ والخضوعُ فهو/ بدلُ كلٍ من كل، وإن أُريد به حقيقته فهو بدلُ [555/أ] اشتمالٍ؛ إذ السجودُ مشتملٌ علىٰ الدُّخور، ونظير ما نحن فيه: «جاء زيد ضاحكاً وهو شاكٍ» فقولك «وهو شاكٍ» يحتمل الحاليةَ من « زيد » أو من ضمير « ضاحكاً ».

والدُّخور: التواضعُ قال(2):

2976ـ فلم يَبْقَ إلا داخِرٌ في مُخَيَّسٍ ومُنْجَحِرٌ في غير أرضِكَ في جُحْرِ

وقيل: هو القهرُ والغلبةُ. ومعنى داخِرُون: أَذِلَّاءُ صاغِرون.

آ. (49) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ دابةٍ﴾**: يجوز أن يكونَ بياناً لِما في السموات وما في الأرض، ويكون لله تعالىٰ في سمائِه خَلْقٌ يَدِبُّون كما يَدِبُّ الخَلْقُ الذي في الأرض. ويجوز أن يكون بياناً لِما في الأرض فقط. قال

---

(1) الإملاء 2/82.

(2) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه 2/979. ونسبه في اللسان (خيس) إلى الفرزدق، وهو في المحرر 8/436، والقرطبي 10/111، والبحر 5/487. والمخيس: السجن. والمنجحر: الداخل في الجحر.

الزمخشري[1]: «فإن قلت: فهلاَّ جيْءَ بـ « مَنْ » دونَ « ما » تغليباً للعقلاء مِن الدوابِّ على غيرهم؟ قلت: لأنه لو جِيْءَ بـ « مَنْ » لم يكنْ فيه دليلٌ على التغليب فكان متناوَلاً للعقلاءِ خاصةً فجيء بما هو صالحٌ للعقلاءِ وغيرِهم إرادةَ العمومِ».

قال الشيخ[2]: «وظاهرُ السؤالِ تسليمُ أنَّ « مَنْ » قد تشمل العقلاءَ وغيرَهم على جهةِ التغليبِ، وظاهرُ الجوابِ تخصيصُ « مَنْ » بالعقلاء، وأنَّ الصالحَ للعقلاء [وغيرِهم][3] « ما » دون « مَنْ » وهذا ليس بجواب؛ لأنه أورد السؤالَ على التسليم، ثم أورد الجوابَ على غير التسليم، فصار المعنىٰ: أنَّ « مَنْ » يُغَلَّبُ بها والجوابَ لا يُغَلَّبُ بها، وهذا في الحقيقةِ ليس بجوابٍ».

قوله: «وهم لا يَسْتَكْبِرُون» يجوز أن تكونَ الجملةُ استئنافاً أخبر عنهم بذلك، وأن تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ « يَسْجُدُ ».

آ. (٥٠) **قوله تعالىٰ: ﴿ يَخافون ﴾**: يجوز فيها أن تكونَ مفسِّرةً لعدم استكبارِهم، كأنه قيل: ما لهم لا يَسْتكبرون؟ فَأُجِيْبَ بذلك، ويُحْتمل أن تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «لا يَسْتكبرون» ومعنى «يخافون ربَّهم»، أي: عقابَه.

قوله: «مِنْ فوقهم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تتعلَّقَ بـ «يَخافون»، أي: يخافون عذابَ ربهم كائناً مِنْ فوقهم؛ لأنَّ العذابَ إنما ينزل مِنْ فوقُ. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من « ربهم » أي يخافون ربَّهم عالياً عليهم، قاهراً لهم، كقولِه تعالىٰ: «وهو القاهرُ فوقَ عبادِه»[4].

---

(١) الكشاف ٢/٤١٢.
(٢) البحر ٥/٤٩٩.
(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من البحر.
(٤) الآية ١٨ من الأنعام.

آ. (٥١) **قوله تعالىٰ: ﴿ اثنين ﴾**: فيه قولان، أحدُهما: أنـه مؤكد لـ « إلـٰهَيْن » وعليه أكثرُ الناسِ ، و « اتَّخذ » على هذا يحتمل أن تكونَ متعديةً لـواحدٍ، وأن تكـونَ متعديـةً لاثنين، والثاني منهـا محـذوفٌ، أي: لا تَتَّخـذوا إلـٰهين اثنين معبوداً.

والثـاني: أنَّ « اثنين » مفعولٌ أولُ، وإنمـا أُخِّـر، والأصـلُ: لا تَتَّخـذوا اثنين إلـٰهين، وفيه بُعْدٌ.

وقـال أبو البقـاء(١): «هو مفعـولٌ ثانٍ» وهـذا كالغلط إذ لا معنى لـذلك البتةَ، وكلامُ الزمخشري هنـا يُفْهِم أنه ليس بتـأكيدٍ فـإنه قـال(٢): «فإنْ قلتَ: إنمـا جمعوا بين العـددِ والمعدودِ فيمـا وراء الواحـدِ والاثنين، فقالوا: عنـدي رجالٌ ثلاثةٌ وأفراسٌ أربعةٌ؛ لأنَّ المعدودَ عـارٍ عن العدد الخـاص، فأمَّا رجل ورجلان وفَرَسٌ وفَرَسان فمعدودان فيهما دلالةٌ على العدد، فـلا حاجـةَ إلى أَنْ يقال: رجل واحد، ورجلان اثنان، فما وجهُ قوله تعالىٰ «إلٰـهين اثنين»؟ قلت: الاسمُ الحاملُ لمعنى الإفـرادِ أو التثنيةِ دَلَّ على شيئين: على الجنسيـةِ والعددِ المخصوصِ ، فإذا أُريدت الدلالةُ على أن المعنيَّ بـه منهما والذي يُساق إليه الحديثُ هو العددُ شُفِـع بما يؤكِّد العددَ، فدلَّ به على القصدِ إليه والعنـايةِ بـه، ألا تـرىٰ أنك لـو قلْتَ: إلـٰه، ولـم تؤكِّدْه بـواحدٍ لم يَحْسُنْ، وخُيِّـل أنك تُثْبِتُ الإلـٰهيةَ لا الوَحْدانيةَ».

وقال الشيـخ(٣): «لمَّـا كان الاسمُ الموضوع للإفـراد والتثنية قـد يُتَجَوَّزُ بـه فَيُراد بـه الجنسُ نحو: نِعم الـرجلُ زيـدٌ، ونِعْم الرجـلان الزيـدان، وقول

---

(١) الإملاء ٢/٨٢، واستبعده أبو البقاء.

(٢) الكشاف ٢/٤١٣.

(٣) البحر ٥/٥٠١.

[٥٥٦/ب] الشاعر(١): /

٢٩٧٧ـ فإنَّ النارَ بالعُوْدَيْنِ تُذْكَىٰ   وإنَّ الحربَ أوَّلُها الكلامُ

أَكَّدَ الموضوعَ لهما بالوصفِ فقيل: إلـهين اثنين، وقيل: إلـه واحد».

قوله: « فإيَّايَ » منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ مقدرٍ بعده، يُفَسِّره هذا الظاهرُ، أي: إياي ارهبوا فارْهَبون. وقدَّر ابنُ عطية(٢) «ارهَبوا إيَّاي فارهبون». قال الشيخ(٣): «وهو ذُهولٌ عن القاعدةِ النحوية، وهي أنَّ المفعولَ إذا كان ضميراً منفصلاً والفعلُ متعدٍّ لواحد وَجَبَ تأخيرُ الفعلِ نحو: «إيَّاكَ نَعْبُدُ»(٤) ولا يجوزُ أن يتقدَّمَ إلا في ضرورةٍ كقوله(٥):

٢٩٧٨ـ إليك حتى بَلَغَتْ إيَّاكا

وهذا قد مَرَّ تقريرُه في أولِ البقرة(٦). وقد يُجاب عن ابنِ عطية: بأنه لا يَقْبُحُ في الأمور التقديرية ما يقبح في [الأمورِ] اللفظيةِ. وفي قوله: « فإيَّايَ » التفاتٌ من غَيْبة وهي قولُه «وقال الله» إلى تكلُّمٍ وهو قوله « فإيَّاي » ثم التفت إلى الغَيْبة أيضاً في قوله «وله ما في السموات».

آ. (٥٢) **قوله تعالىٰ: ﴿ واصِباً ﴾**: حالٌ من « الدِّين » العاملُ فيها

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، مع كثرة تداوله، وهو في البحر ٥/٥٠١.
(٢) المحرر ٨/٤٣٨.
(٣) البحر ٥/٥٠١.
(٤) الآية ٥ من الفاتحة.
(٥) تقدم برقم (٨١٥).
(٦) انظر: الدر المصون ١/٥٩، ٢/٢٣٥.

الاستقرارُ المتضمِّنُ الجارَّ الواقعَ خبراً. والواصِبُ: الدائم، قال حسَّان[1]:

٢٩٧٩ـ غَيَّرَتْهُ الريحُ تَسْفِي بِهِ   وهَزِيمٌ رَعْدُهُ واصِبُ

[وقال] أبو الأسود[2]:

٢٩٨٠ـ لا أبتغي الحَمْدَ القليلَ بقاؤُه
يوماً بِذَمِّ الدهرِ أَجْمَعَ واصِبا

والوَصِبُ: العليلُ لمداوَمَةِ السُّقَمِ له. وقيل[3]: مِنَ الوَصَبِ وهو التَّعَبُ، ويكون حينئذٍ على النَّسَب، أي: ذا وَصَبٍ؛ لأن الدينَ فيه تكاليفُ ومَشَاقٌ على العبادِ، فهو كقوله[4]:

٢٩٨١ـ .... أضحىٰ فؤادي به فاتِنا

أي: ذا فُتُوْن. وقيل: الواصِبُ: الخالِصُ.

وقال ابن عطية[5]: والواوُ في قوله: «وله ما في السموات» عاطفةٌ على قولِه «إلٰه واحد»، ويجوزُ أن تكونَ واوَ ابتداء». قال الشيخ[6]: «ولا يُقال واوُ ابتداءٍ إلا لواوِ الحال، ولا تظهر هنا الحالُ». قلت: وقد يُطْلِقون واوَ

---

(١) ديوانه ٢٨٢، وهو من المديد، والمحرر ٨/٤٣٩، والبحر ٥/٥٠٠، تسفي: تحمل التراب. والهزيم: السحاب الممطر. يصف مكاناً غيَّرَتْه الريحُ والأمطار.

(٢) ديوانه ٣٧، والقرطبي ١٠/١١٤، والمحرر ٨/٤٣٩، والمجاز ١/٣٦١.

(٣) نسب أبو حيان هذا القول لابن الأنباري. انظر: البحر ٥/٥٠١.

(٤) تمامه:
رخيمُ الكلامِ قطيعُ القيا   م ....
ولم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (فتن)، والبحر ٥/٥٠١، والمحرر ٨/٤٤٠.

(٥) المحرر ٨/٤٣٨، وقد عاد إلى أول الآية.

(٦) البحر ٥/٥٠١.

الابتـداء، ويـريـدون واوَ الاستئنـاف، أي: التي لم يُقْصَـدْ بهـا عـطفٌ ولا تَشْريكٌ، وقد نصُّوا على ذلك فقالـوا: قد يُـؤْتَى بالـواو أولَ كلامٍ من غير قَصْدٍ إلى عَـطفٍ. واسْتَـدَلُّـوا على ذلـك بـإتيـانهم بهـا في أولِ قصـائـدِهم وأشعارِهم، وهو كثيرٌ جداً. ومعنى قـولِه[1] «عـاطفة على قـوله «إلـهٌ واحـدٌ»، أي: أنهـا عَطَفَتْ جملةً على مفـرد، فيجبُ تأويلُهـا بمفردٍ لأنهـا عَطَفَتْ على الخبرِ فيكونُ خبراً، ويجوز على كـونها عـاطفةً أن تكـونَ عاطفـةً على الجملة بأسرها، وهي قولـه «إنما هـو إلـهٌ واحدٌ» وكـأنَّ ابنَ عطيـة قَصَدَ بـواوِ الابتداءِ هذا، فإنها استئنافيةٌ.

آ. **(٥٣) قـوله تعـالى: ﴿وما بكم﴾**: يجـوز في «مـا» وجهـان، أحدهما: أن تكونَ موصولةً، والجارُّ صلتُها، وهي مبتـدأ، والخبرُ قـولُه «فمِن الله» والفاءُ زائدةٌ في الخبر لتضمُّنِ الموصولِ معنى الشرطِ، تقـديره: والـذي استقرَّ بكم. و«من نعمةٍ» بيان للموصول. وقدَّر بعضُهم متعلَّق «بكم» خاصَّاً فقال: «وما حَلَّ بكم أو نزل بكم» وليس بجيدٍ؛ إذ لا يُقَدَّر إلا كونٌ مطلقٌ.

والثاني: أنها شرطية، وفعلُ الشرطِ بعدها محذوفٌ وإليه نحا الفراء[2]، وتبعه الحوفيُّ وأبـو البقاء[3]. قـال الفراء: «التقـدير: ومـا يكنْ بكم». وقد رُدَّ هذا بأنه لا يُحْذَفُ فعـلٌ إلا بعد «إنْ» خـاصةً، في مـوضعين، أحدُهمـا: أن يكـون في باب الاشتغـال نحو: «وإنْ أحـدٌ مِن المشـركين استجـارك»[4] لأنَّ المحـذوفَ في حكمِ المـذكـورِ. والثـاني: أن تكــونَ «إنْ» متلوَّةً بـ«لا»

---

(١) أي قول ابن عطية.
(٢) معاني القرآن ٢/١٠٤.
(٣) الإملاء ٢/٨٢.
(٤) الآية ٦ من التوبة.

النافية، وأنْ يَدُلَّ على الشرطِ ما تقدَّمه من الكلامِ كقوله[1]:

٢٩٨٢ـ فطلِّقْها فلَسْتَ لها بكُفءٍ ... وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسامُ

أي: وإن لا تُطَلِّقْها، فَحَذَفَ لدلالةِ قوله «فَطَلِّقْها» عليه فإن لم توجَدْ «لا» النافيةُ، أو كانت الأداةُ غيرَ «إنْ» لم يُحْذَفْ إلا ضرورةً، مثالُ الأول[2]:

٢٩٨٣ـ قالَتْ بناتُ العمِّ يا سَلْمىٰ وإنْ ... كان غنياً مُعْدِماً قالت: وإنْ

أي: وإن كان غنياً رَضِيْتُه. ومثالُ الثاني[3]:

٢٩٨٤ـ صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ ... أَيْنَما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

وقول الآخر[4]:

٢٩٨٥ـ فمتىٰ واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي

قوله: «فإليه تَجْأَرُوْن» الفاءُ جوابُ «إذا». والجُؤار رَفْعُ الصوتِ، قال رؤبة يصفُ راهباً[5]: / [٥٥٧/أ]

---

(١) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٩٠، والإنصاف ٧٢، وشرح التصريح ٢/٢٥٢، والعيني ٤/٤٣٥، والهمع ٢/٦٢، والدرر ٢/٧٨. والمفرق: وسط الرأس.

(٢) تقدم برقم (٢٧٠). وقوله «غنياً» كذا في الأصل. والمشهور «فقيراً».

(٣) البيت لكعب بن جعيل أو لحسام بن ضرار. وهو في الكتاب ١/٤٥٨، والمقتضب ٢/٧٥، وأمالي الشجري ١/٣٣٢، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ٩/١٠، والخزانة ١/٤٥٧. والصعدة: القناة المستوية. الحائر: المكان المطمئن الوسط تتحيَّر فيه المياه. يشبه قَدَّ المرأة بقناة.

(٤) تقدم برقم (١٦٦١).

(٥) البيت للأعشى وليس لرؤبة، وهو في الديوان ٥٣، والمحرر ٨/٤٤٢. والقصيدة في مديح قيس بن معديكرب.

٢٩٨٦ـ يُـراوِحُ مِـنْ صَـلواتِ الـمَـلِيـ ـكِ طَـوْراً سُجوداً وطَوْراً جُؤاراً

ومنهم مَنْ قَيَّده بالاستغاثة، وأنشد الزمخشري[١]:

٢٩٨٧ـ جَـأَّرُ ساعـاتِ النيامِ لـربِّـه ....

وقيل: الجُؤار كالخُوار، جَأَر الثورُ وخارَ واحد، إلا أنَّ هذا مهموزُ العين وذاك معتلُّها. وقال الراغب[٢]: «جَأَر إذا أفرط في الدعـاء والتضرع، تشبيهـاً بجُؤَارِ الوَحْشِيَّات».

وقرأ[٣] الزهري: «تَجَرون» بحذفِ الهمزةِ وإلقاء حركتها على الساكنِ قبلَهـا، كما قرأ نافـع « رِدَاً »[٤] في «رِدْءاً».

آ. (٥٤) **قوله تعالىٰ: ﴿إذا كَشَفَ﴾**: « إذا » الأولى شرطيةٌ والثانيةُ فجـائية جـوابُها. وفي الآيـةِ دليلٌ على أنَّ « إذا » الشـرطية لا تكـونُ معمـولـةً لجوابها؛ لأنَّ ما بعد « إذا » الفجائية لا يعمل فيما قبلَها.

وقرأ[٥] قتادة «كاشَفَ» على فاعَلَ. قال الـزمخشري[٦]: «بمعنى فَعَـل، وهو أقوىٰ مِنْ «كَشَفَ» لأنَّ بناءَ المغالبةِ يدلُّ على المبالغة».

قـوله: « منكم » يجـوز أن يكـونَ صفـةً لـ «فـريق» و « مِنْ » للتبعيض، ويجوز أن تكونَ للبيان. قال الزمخشري[٧]: «كأنه قال: إذا فريقٌ كـافرٌ، وهم أنتم».

---

(١) أساس البلاغة ٥٠ (جأر) ولم أقف على البيت.

(٢) المفردات ١٠٣.

(٣) المحتسب ٢/١٠، البحر ٥/٥٠٢.

(٤) من الآية ٣٤من القصص. وانظر: السبعة ٤٩٤.

(٥) المحتسب ٢/١٠، البحر ٥/٥٠٢، الشواذ ٧٣.

(٦) الكشاف ٢/٤١٣.

(٧) الكشاف ٢/٤١٣.

آ. (٥٥) **قوله تعالىٰ: ﴿لِيَكْفُروا﴾**: في هذه اللام ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها لامُ كي، وهي متعلقةٌ بـ «يُشْرِكون»، أي: إنَّ إشراكهم سبُبه كفرُهم به. الثاني: أنها لامُ الصيرورةِ، أي: صار أمرُهم إلى ذلك. الثالث: أنها لامُ الأمرِ، وإليه نحا الزمخشريُّ(١).

وقرأ(٢) أبو العالية ـ ورواها مكحول(٣) عن أبي رافع(٤) مولَىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه صلى الله عليه وسلم «فَيُمْتَعُوا» بضمِّ الياء مِنْ تحتُ، ساكنَ الميم مفتوحَ التاء، مضارعَ مُتِع مبنياً للمفعول. «فسوف يَعْلمون» بالياء مِنْ تحتُ أيضاً. وهذا المضارع في هذه القراءةِ يجوز أن يكونَ حَذْفُ النونِ فيه: إمَّا للنصبِ عطفاً على «ليكفروا» إنْ كانت لامَ كي، أو للصيرورة، وإمَّا للنصبِ أيضاً، ولكنْ على جوابِ الأمر إنْ كانت اللامُ للأمر. ويجوز أن يكونَ حَذْفُها للجزم عَطْفاً على «ليَكْفُروا» إن كانت للأمر أيضاً.

آ. (٥٦) **قوله تعالىٰ: ﴿لِما لا يَعْلَمون﴾**: الضميرُ في «يَعْلمون» يجوز أن يكونَ للكفار، أي: لِما لا يَعْلم الكفار، ومعنى لا يَعْلمونها: أنهم يُسَمُّونها آلهةً، ويعتقدون أنها تَضُرُّ وتنفع وتسمع، وليس الأمرُ كذلك. ويجوز أن يكونَ للآلهة وهي الأصنامُ، أي: لأشياءَ غيرِ موصوفةٍ بالعلم.

---

(١) الكشاف ٢/٤١٤.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٥٠٢، المحتسب ٢/١١، الشواذ ٧٣.

(٣) مكحول بن أبي مسلم الهذلي بالولاء، فقيه الشام في عصره، محدِّث. قال الزهري: «لم يَكُن في زمنه أبصر منه بالفتيا». توفي سنة ١١٢هـ. انظر: تذكرة الحفاظ ١/١٠١، ميزان الاعتدال ٣/١٩٨.

(٤) اختُلِف في اسمه بين: إبراهيم وأسلم وثابت وهرمز، القبطي. مات في أول خلافة علي. انظر: تقريب التهذيب ٦٣٩.

و «نصيباً» هو المفعول الأول، والجارُّ قبلَه هو الثاني، أي: ويُصيِّرون للأصنام نصيباً. و «ممَّا رَزَقْناهم» يجوز أن يكونَ نعتاً لـ «نصيباً»، وأن يتعلَّقَ بالجَعْلِ. فـ « مِنْ » على الأول للتبعيض، وعلى الثاني للابتداء.

آ. (٥٧) قوله تعالىٰ: ﴿وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أن هذا جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبر، أي: يجعلون لله البناتِ، ثم أخبر أنَّ لهم ما يَشْتهون. وجوَّز الفراء[١] والحوفيُّ والزمخشريُّ[٢] وأبو البقاء[٣] أن تكونَ « ما » منصوبةَ المحلِّ عطفاً على «البناتِ» و « لهم » عطفٌ على « لله »، أي: ويجعلون لهم ما يشتهون.

قال الشيخ[٤]: «وقد ذَهَلُوا عن قاعدةٍ نحوية: وهو أنه لا يتعدَّىٰ فِعْلُ المضمرِ المتصلِ إلىٰ ضميره المتصل إلا في باب ظَنَّ وفي عَدِمَ وفَقَد، ولا فرقَ بين أن يتعدَّى الفعلُ بنفسِه أو بحرفِ الجر، فلا يجوز: «زيدٌ ضربه»، أي: ضربَ نفسَه، ولا «زيدٌ مَرَّ به»، أي: مرَّ بنفسه، ويجوز: «زيدٌ ظنَّه قائماً»، و «زيدٌ فَقَده» و «عَدِمه»، أي: ظنَّ نفسَه قائماً وفَقَد نفسه وعَدِمها[٥]. إذا تقرَّر هذا فَجَعْلُ « ما » منصوبةً عطفاً على «البنات» يؤدِّي إلى [٥٥٧/ب] تعدِّي فِعْلِ المضمرِ المتصل وهو واو/ «يَجْعَلُون» إلى ضميرِه المتصل،

---

(١) معاني القرآن ٢/١٠٥.
(٢) الكشاف ٢/٤١٤.
(٣) عبارة أبي البقاء وقيل «ما» في موضع نصب عطفاً على «نصيباً». الإملاء ٢/٨٢.
(٤) البحر ٥/٥٠٣ ـ ٥٠٤.
(٥) قال بعد ذلك: «والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب المتصل، فلا يجوز: زيد غضب عليه تريد: غضب على نفسه».

وهو « هم » في « لهم »[1]. انتهى ملخصاً.

وما ذكره[2] يحتاج إلى إيضاحٍ أكثرَ مِنْ هذا فأقول فيها مختصِراً: اعلمْ أنه لا يجوز تَعَدِّي فِعْلِ المضمرِ المتصلِ ولا فعلِ الظاهرِ إلى ضميرِهما المتصلِ، إلا في بابِ ظَنَّ وأخواتِها من أفعال القلوب، وفي فَقَد وعَدِم، فلا يجوز: «زيد ضربه» ولا «ضربه زيد»، أي: ضربَ نفسه. ويجوز: «زيد ظنَّه قائماً»، وظنَّه زيدٌ قائماً، و «زيد فَقَده وعَدِمه»، و «فَقَده وعَدِمَه زيد»، ولا يجوز تَعَدِّي فِعْلِ المضمر المتصل إلى ظاهره في بابٍ من الأبواب، لا يجوز: «زيداً ضرب»، أي: ضربَ نفسَه.

وفي قولي: «إلى ضميرِهما المتصلِ» قيدان أحدُهما: كونُه ضميراً فلو كان ظاهراً كالنفس لم يمتنع نحو: «زيدٌ ضَرَبَ نفسَه» و«ضَرَبَ نفسَه زيدٌ». والثاني: كونُه متصلاً، فلو كان منفصلاً جاز نحو: «زيدٌ ما ضربَ إلا إياه»، و«ما ضرب زيدٌ إلا إياه»، وعِلَلُ هذه المسألةِ وأدلتُها موضوعُها غيرُ هذا الموضوعِ، وقد أَتْقَنْتُها في «شرح التسهيل».

وقال مكي[3]: «وهذا لا يجوزُ عند البصريين، كما لا يجوز جعلتُ لي طعاماً، إنما يجوز: جعلتُ لنفسي طعاماً، فلو كان لفظُ القرآن «ولأنفسِهم ما يَشْتَهون» جاز ما قال الفراء عند[4] البصريين. وهذا أصلٌ يحتاج إلى تعليلٍ وبَسْطٍ كثير». قلت: ما أشارَ إليه من المَنْع قد عرفْتَه ولله الحمدُ مما قدَّمْتُه لك.

---

(١) وقال: فهو نظير «زيد غضب عليه».

(٢) قوله «ما ذكره» من (ش) وفي الأصل رُسِمت: عده.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/١٦.

(٤) تكرر قوله «عند» في الأصل.

وقـال الشيـخ[1] بعد مـا حكى أنَّ « ما » في مـوضـعِ نصبٍ عن الفراءِ ومَنْ تبعـه: «وقال أبـو البقاء[2] ـ وقـد حكاه ـ: وفيـه نظرٌ» قلت: وأبـو البقاء لم يجعلِ النظرَ في هذا الوجه، إنما جعله في تضعيفه بكونِه يؤدِّي إلى تَعَدِّي فِعْـلِ المضمر المتصـل إلى ضميره المتصـل في غيرِ مـا اسْتُثْني فـإنـه قـال: «وضَعَّفَ قومٌ هذا الوجهَ وقالوا: لـو كان كـذلك لقـال: ولأنفسهم، وفيه نـظرٌ» فجعل النظرَ في تضعيفِه لا فيه.

وقد يُقال: وَجْهُ النظرِ الممتنعُ تعـدِّي ذلك الفعـلِ، أي: وقوعُـه على ما جُرَّ بالحرف نحو: «زيدٌ مَرَّ به» فـإن المرورَ واقـعٌ بـزيد، وأمَّـا ما نحن فيـه فليس الجَعْلُ واقعاً بالجاعِلِين، بل بما يَشْتهـون، وكان الشيـخُ يَعْتـرض دائماً على القاعدةِ المتقدمةِ بقوله تعالىٰ: «وهُزِّي إليـك بِجِذْعِ النخلة»[3] «واضْمُمْ إليك جناحَك»[4] والجوابُ عنهما ما تقـدَّم: وهو أنَّ الهَـزَّ والضَّمَّ ليسا واقعين بالكاف، وقد تقدَّم لنا هذا في مكانٍ آخرَ، وإنما أَعَدْتُـه لصعوبتِـه وخصوصيـةِ هذا بزيادةِ فائدةٍ.

آ. (٥٨) **قوله تعالىٰ: ﴿ظَلَّ وَجْهُه﴾**: يجوز أن تكـونَ على بابهـا مِنْ كونِها تدلُّ على الإِقامة نهاراً على الصفةِ المسندةِ إلى اسمهـا، وأن تكونَ بمعنى صار، وعلى التقديرَيْن فهي ناقصـةٌ، و«مُسْوَدَّاً» خبـرُها. وأمَّـا «وجهُه» ففيه وجهان، المشهور ـ وهو المتبادَرُ إلى الذهن ـ أنـه اسمها. والثـاني: أنه

---

(١) البحـر ٥/٥٠٣.
(٢) الإملاء ٢/٨٢ .
(٣) الآية ٢٥ من مـريم.
(٤) الآية ٣٢ من القصص.

بدلٌ من الضميرِ المستتر في « ظل » بدلُ بعضٍ من كل، أي: ظلَّ أحدُهم وجهُه، أي: ظلَّ وجهُ أحدِهم.

قوله: «كَظِيم» يجوز أن يكونَ بمعنى فاعِل، وأن يكونَ بمعنى مَفْعول كقوله «وهو مَكْظُوم»[1]. والجملة حال[2] من الضمير في « ظَلَّ »، أو مِنْ «وجهه»، أو من الضمير في «مُسْوَدَّاً». وقال أبو البقاء[3] هنا: «فلو قُرِىء «مُسْوَدٌّ» يعني بالرفع لكان مستقيماً، على أن تَجْعَلَ اسمَ « ظَلَّ » مضمراً[4]، والجملةُ خبرها». وقال في سورة الزخرف[5]: «ويُقرآن بالرفع على أنه مبتدأٌ وخبر في موضعِ خبرِ « ظلَّ ».

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿يَتوارَى﴾**: يحتمل أن تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً ممَّا كانت الأُوْلى حالاً منه، إلا [مِنْ] «وجهُه» فإنه لا يليق ذلك به، ويجوز أن تكونَ حالاً من الضمير في «كظيم».

قوله: «مِنَ القومِ مِنْ سُوْء» يُعَلَّق هنا جارَّان بلفظٍ واحدٍ لاختلافِ معناهما؛ فإنَّ الأولى للابتداء، والثانية للعلة، أي: من أجلِ سُوْءِ ما بُشِّر به.

قوله «أَيُمْسِكُه». قال أبو البقاء[6]: «في موضع الحال تقديرُه: يَتَوارى متردِّداً: هل يُمْسكه أم لا»، وهذا خطأٌ عند النَّحْويين؛ لأنهم نَصُّوا على أن

---

(١) «إذ نادى وهو مكظوم» الآية ٤٨ من القلم.

(٢) الأصل: «حالاً» وهو سهو.

(٣) الإملاء ٢/٨٢.

(٤) الأصل: «مضمر» وهو سهو.

(٥) في الآية ١٧ «ظلَّ وجهُه مُسْوَدّاً وهو كظيم». الإملاء ٢/٢٢٧. ولم أَجد مَنْ نسب هذه القراءة، وانظر فيها القرطبي ١٦/٧٠.

(٦) الإملاء ٢/٨٢.

الحالَ لا تقع[1] جملةً طلبيةً. والذي يظهر أنَّ هذه الجملةَ الاستفهاميةَ معمولةٌ لشيء محذوفٍ هو حالٌ مِنْ فاعل «يتوارى» المتممِ للكلام، أي: يتوارىٰ ناظراً أو مفكِّراً: أيُمْسِكُه على هُوْن.

[٥٥٨/أ] والعامَّةُ على تذكير الضمائر اعتباراً بلفظ «ما» وقرأ[2]/ الجحدريُّ «أَيُمْسِكها»، «أم يَدُسُّها» مُراعاةً للأنثىٰ أو لمعنىٰ «ما». وقُرِىء «أَيَمْسِكه أم يَدُسُّها»

والجحدريُّ[3] وعيسىٰ قرآ على «هَوان» بزنة «قَذَالٍ»، وفرقةٌ على «هَوْنٍ» بفتح الهاء، وهي قَلِقَةٌ هنا؛ لأن «الهَوْن» بالفتح الرِّفقُ واللين، ولا يناسب معناه هنا، وأمَّا «الهَوان» فبمعنى هُوْن المضمومة.

قوله: «على هُوْن» فيه وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ مِنَ الفاعلِ، وهو مَرْوِيٌّ عن ابن عباس فإنه قال: يُمْسِكه مع رضاه بهوانِ نفسه وعلى رغمِ أنفِه.

والثاني: أنه حالٌ من المفعولِ، أي: يُمْسِكها ذليلةً مُهانةً.

والدَّسُّ: إخفاءُ الشيءِ وهو هنا عبارةٌ عن الوَأْد.

آ. (٦٢) **قوله تعالىٰ: ﴿أَلْسِنَتُهم الكذبَ﴾**: العامَّةُ على أنَّ «الكذبَ» مفعولٌ به، و«أنَّ لهم الحسنىٰ» بدلٌ منه بدلُ كلٍ مِنْ كل، أو على إسقاط الخافض، أي: بأنَّ لهم الحسنىٰ.

---

(١) قوله «لا تقع» مخروم في الأصل.
(٢) القرطبي ١١٧/١٠، البحر ٥٠٤/٥.
(٣) القرطبي ١١٧/١٠، البحر ٥٠٤/٥.

وقرأ[1] الحسن «أَلْسِنَتْهُمْ» بسكونِ التاءِ تخفيفاً، وهي تُشْبه تسكينَ لامِ «بلى ورُسُلْنا لديهم يكتبون»[2]، وهمزة «بارِئْكم»[3] ونحوه.

والألْسِنَةُ جمع «لِسان» مراداً به التذكير[4] فجُمِع كما يُجْمَعُ فِعال المذكر نحو: حِمار وأَحْمِرة، وإذا أُريد به التأنيثُ جُمِعَ جمعَ أَفْعُل كذِراع وأَذْرُع.

وقرأ[5] معاذ بن جبل «الكُذُبُ» بضمِّ الكاف والذال ورفعِ الباء، على أنه جَمْعُ كَذُوْب كصَبُور وصُبُر، وهو مقيسٌ، وقيل: جمع كاذِب نحو: شارِف[6] وشُرُف، كقولها[7]:

٢٩٨٨ـ ألا يا حَمْزُ للشُّرُفِ النِّواءِ ....

لكنه غيرُ مقيسٍ، وهو حينئذٍ صفةٌ لـ «ألسنتهم»، وحينئذٍ يكون «أنَّ لهم الحُسْنىٰ» مفعولاً به. وقد تقدَّم الكلامُ في «لا جَرَمَ»[8] مستوفى في هود.

قوله: «وأنهم مُفْرَطون» قرأ نافع[9] بكسرِ الراءِ اسمَ فاعلٍ مِنْ أَفْرَطَ

---

(١) البحر ٥/٥٠٦.
(٢) الآية ٨٠ من الزخرف. ولم أقف على صاحب هذه القراءة.
(٣) الآية ٥٤ من البقرة، وهي رواية عن أبي عمرو. انظر: الدر المصون ١/٣٦١.
(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٤.
(٥) البحر ٥/٥٠٦، المحتسب ٢/١١.
(٦) الشارف: الناقة المسنَّة.
(٧) تقدم برقم (١٧٥٥).
(٨) انظر: الدر ٦/٣٠٣.
(٩) السبعة ٣٧٤، الإتحاف ٢/١٨٥، النشر ٢/٣٠٤، البحر ٥/٥٠٦، الحجة ٣٩١، التيسير ١٣٨.

إذا تجاوَزَ، فالمعنىٰ: أنهم يتجاوزون الحَدَّ في معاصي الله تعالىٰ. فأفْعَلَ هنا قاصرٌ. والباقون بفتحها اسمَ مفعولٍ مِنْ أَفْرَطْتُه، وفيه معنيان، أحدُهما: أنَّه مِنْ أَفْرطته خلفي، أي: تركتُه ونَسِيْتُه، حكى الفراء[1] أنَّ العرب تقول: أَفْرَطْتُ منهم ناساً، أي: خَلَّفْتُهم، والمعنىٰ: أنهم مَنْسِيُّون متروكون في النار. والثاني: أنه مِنْ أَفْرَطْتُه، أي: قَدَّمْتُه إلى كذا، وهو منقولٌ بالهمزة مِنْ فَرَط إلى كذا، أي: تقدَّم إليه، كذا قال الشيخ[2]، وأنشد للقطامي[3]:

٢٩٨٩ـ واسْتَعْجَلُوْنا وكانوا مِنْ صحابَتِنا كما تَعَجَّلَ فُرَّاطٌ لِوُرَّادِ

فَجَعَلَ «فَرَط» قاصراً و«أفرط» منقولاً. وقال الزمخشري[4]: «بمعنى يتقدَّمون إلى النار، ويتعجَّلون إليها، مِنْ أَفْرَطْتُ فلاناً وفَرَطْتُه إذا قدَّمته إلى الماء»، فجعل فَعَل وأفْعَل بمعنىٰ، لا أن أَفْعل منقولٌ مِنْ فَعَل، والقولان محتملان، ومنه «الفَرَطُ»، أي: المتقدم. قال عليه السلام[5]: «أنا فَرَطُكم على الحوض»، أي: سابِقُكم. ومنه[6] «واجعله فَرَطاً وذُخْراً»، أي: متقدِّماً بالشفاعةِ وتثقيلِ الموازين.

وقرأ[7] أبو جعفر ــ في روايةٍ ــ «مُفَرِّطون» بتشديدِ الراءِ مكسورةً مِنْ

---

(١) معاني القرآن ٢/١٠٧.

(٢) البحر ٥/٥٠٦.

(٣) اللسان (فرط)، والمحرر ٨/٤٥٢.

(٤) الكشاف ٢/٤١٥.

(٥) رواه البخاري: الفتح كتاب الرقاق ١١/٤٦٣، ٥٣ باب في الحوض. ابن حنبل ١/٢٥٧.

(٦) رواه البخاري: الفتح كتاب الجنائز ٣/٢٠٣، ٦٥ باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة، ابن ماجة كتاب الزهد ٢/١٤٤٠، ٣٦ باب ذكر الحوض.

(٧) الإتحاف ٢/١٨٥، البحر ٥/٥٠٦، القرطبي ١٠/١٢١، النشر ٢/٣٠٤.

فَرَّط في كذا: أي: قَصَّر، وفي روايةٍ: مفتوحةً، مِنْ فَرَّطته مُعَدَّىٰ بالتضعيفِ مِنْ فَرَط بالتخفيف، أي: تَقَدَّم وسَبَق.

وقرأ[1] عيسى بن عمر والحسن «لا جَرَمَ إنَّ لهم النارَ وإنهم» بكسرِ « إنَّ » فيهما على أنَّها جوابُ قسمٍ أَغْنَتْ عنه «لا جَرَم».

آ. (٦٣) **قوله تعالىٰ: ﴿فهو وَلِيُّهم اليوم﴾**: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ حكايةَ حالٍ ماضيةٍ، أي: فهو ناصرُهم، أو آتيةٍ، ويراد باليوم يومُ القيامة، هذا إذا عاد الضمير على « أُمَم » وهو الظاهر.

وجَوَّز الزمخشريُّ[2] أن يعودَ على قريش، فيكونَ حكايةَ حالٍ في الحال لا ماضيةٍ ولا آتيةٍ، وجوَّز أن يكون عائداً على « أمم » ولكنْ على حَذْفِ مضافٍ تقديره: فهو وَلِيُّ أمثالِهم اليومَ. واستبعده الشيخُ[3]، وكأنَّ الذي حمله على ذلك قولُه «اليومَ» فإنه ظرفٌ حاليٌّ، وقد تقدَّم أنه على حكايةِ الحالِ الماضية أو الآتية[4].

آ. (٦٤) **قوله تعالىٰ: ﴿وهُدَىً ورحمةً﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنهما انتصبا على أنهما مفعولان مِنْ أجلهما، والناصبُ «أَنْزَلْنا»، ولَمَّا اتَّحد الفاعلُ في العِلَّة والمعلول وَصَل الفعلُ إليهما بنفسه، ولَمَّا لم يتَّحدْ في قوله: «وما أَنْزَلْنا إلَّا لِتُبَيِّن»؛ لأنَّ فاعلَ الإنزالِ اللَّهُ، وفاعلَ التبيينِ الرسولُ/ وَصَلَ [٥٥٨/ب]

---

(١) البحر ٥/٥٠٦.

(٢) الكشاف ٢/٤١٦.

(٣) البحر ٥/٥٠٧.

(٤) ليس هذا وجهَ الاستبعاد من الشيخ؛ لأن الشيخ نفسه أقرَّ تقدير الحال الماضية أو الآتية، وإنما وجهُ الاستبعاد كما يقول «لاختلاف الضمائر من غير ضرورة تدعو إلى ذلك».

الفعلُ إلى العلةِ بالحرفِ فقيل: «إلا لتبيِّنَ»، أي: لِأَنْ تُبَيِّنَ، على أنَّ هذه اللامَ لا تَلْزَمُ من جهةٍ أخرىٰ: وهي كونُ مجرورِها « أنْ ». وفيه خلافٌ في خصوصيةِ هذه المسألةِ.

وهذا معنى قولِ الزمخشري[1] فإنه قال: «معطوفان على محلِّ «لتبيِّنَ» إلا أنهما انتصبا على أنهما مفعولٌ لهما، لأنَّهما فِعْلُ الذي أَنْزَلَ الكتابَ، ودخلت اللامُ على «لتبيِّنَ» لأنه فِعْلُ المخاطبِ لا فِعْلُ المُنَزِّلِ، وإنما ينتصِبُ مفعولاً له ما كان فعلَ الفاعلِ[2] الفعل المعلل». قال الشيخ[3]: «قوله «معطوفان على محل «لتبيِّنَ» ليس بصحيح؛ لأنَّ مَحَلَّه ليس نصباً فيُعطفَ منصوبٌ [عليه][4]، ألا ترىٰ أنه لو نصبه لم يَجُزْ لاختلافِ الفاعلِ».

قلت: الزمخشريُّ لم يجعلِ النصبَ لأجل العطفِ على المحلِّ، إنما جَعَلَه بوصولِ الفعلِ إليهما لاتحادِ الفاعلِ كما صَرَّح به فيما حكيْتُه عنه آنفاً، وإنما جَعَلَ العطفَ لأجل التشريكِ في العِلِّيَّةِ لا غير، يعني أنهما علتان، كما أنَّ «لتبيِّنَ» علةٌ. ولَئِنْ سَلَّمْنا أنه نُصِب عطفاً على المحلِّ فلا يَضُرُّ ذلك. قوله[5]: «لأنَّ محلَّه ليس نصباً» ممنوعٌ، وهذا ما لا خلافَ فيه: مِنْ أنَّ محلَّ الجارِّ والمجرورِ النصبُ لأنه فَضْلَةٌ، إلا أنْ يقومَ مقامَ مرفوعٍ، ألا ترىٰ إلى تخريجِهم قولَه «وأرجلَكم»[6] في قراءة النصبِ على العطف على محلِّ

---

(١) الكشاف ٢/٤١٦.

(٢) الكشاف: فاعل.

(٣) البحر ٥/٥٠٧.

(٤) من البحر.

(٥) أي قول أبي حيان.

(٦) الآية ٦ من المائدة، والنصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص. انظر: الدر المصون ٤/٢٠٩.

«برؤوسكم»، ويُجيزون «مَرَرْتُ بزيدٍ وعمراً» على خلافٍ في ذلك، بالنسبة إلى القياسِ وعدمِه لا في أصلِ المسألة. وهذا بحثٌ حسنٌ تركه المَرْدُودُ عليه.

آ. (٦٦) **قوله تعالىٰ: ﴿نُسْقيكُمْ﴾**: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ مفسرةً للعِبْرة، كأنه قيل: كيف العِبْرة؟ فقيل: نُسْقيكم من بينِ فَرْثٍ ودمٍ لبناً خالصاً. ويجوز أن تكونَ خبراً لمبتدأ مضمر، والجملةُ جوابٌ لذلك السؤالِ، أي: هي، أي: العِبْرةُ نُسْقيكم، ويكون كقولهم[١]: تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أَنْ تَراه».

وقرأ[٢] نافع وابنُ عامر وأبو بكر «نَسْقيكم» بفتح النون هنا وفي المؤمنين[٣]. والباقون بضمِّها فيهما. واختلف الناس: هل سَقَى وأَسْقى لغتان[٤] بمعنىً واحدٍ أم بينهما فرقٌ؟ خلافٌ مشهور. فقيل: هما بمعنىً، وأنشد جمعاً بين اللغتين[٥]:

٢٩٩٠ـ سَقَىٰ قومي بني مَجْدٍ وأسْقىٰ نُمَيْراً والقبائلَ من هلالِ

دعا للجميع بالسَّقْيِ والخِصْب. و «نُمَيْراً» هو المفعول الثاني، أي: ماءً نُمَيْراً. وقال أبو عبيد: «مَنْ سقىٰ الشَّفَةِ: سَقَى فقط، ومَنْ سقىٰ الشجرَ والأرضَ: أَسْقَىٰ، وللداعي لأرضٍ بالسُّقْيا وغيرها: أَسْقَىٰ فقط». وقال

(١) مجمع الأمثال ١/١٢٩.
(٢) السبعة ٣٧٤، النشر ٢/٣٠٤، البحر ٥/٥٠٨، القرطبي ١٠/١٢٣، الحجة ٣٩١، الإتحاف ٢/١٨٦.
(٣) الآية ٢١.
(٤) الأصل: «لغتين» وهو سهو.
(٥) تقدم برقم (٤٩١).

الأزهري[1]: «العربُ تقول لكل ما كان من بطونِ الأنعام، ومن السماء، أو نهرٍ يجري: أَسْقَيْتُ، أي: جَعَلْتُ شِرْباً له وجَعَلْتُ له منه سُقْيَا، فإذا كان للشَّفَة قالوا: سَقَىٰ، ولم يقولوا: أسقىٰ».

وقال الفارسي[2]: «سَقَيْتُه حتى رَوِيَ، وأَسْقَيْتُه نهراً، أي: جَعَلْتُه له شِرْباً». وقيل: سَقاه إذا ناوله الإناءَ ليشربَ منه، ولا يُقال مِنْ هذا: أَسْقاه.

وقرأ[3] أبو رجاء «يُسْقِيْكم» بضمِّ الياء من أسفلَ وفي فاعلِه وجهان، أحدُهما: هو الله تعالىٰ، الثاني: أنه ضميرُ النَّعَمِ المدلولُ عليه بالأنعام، أي: نَعَماً يُجْعَلُ لكم سُقْيا. وقُرِىء[4] «تَسْقيكم» بفتح التاء من فوق[5]. قال ابن عطية[6]: «وهي ضعيفةٌ». قال الشيخ[7]: «وضَعْفُها عنده ـ والله أعلمُ ـ أنه أَنَّثَ في «تَسْقِيْكم»، وذَكَّر في قوله «مما في بطونِه»، ولا ضَعْفَ مِنْ هذه الجهةِ؛ لأنَّ التذكيرَ والتأنيثَ باعتبارين». قلت: وضَعْفُها عنده من حيث المعنىٰ: وهو أنَّ المقصودَ الامتنانُ على الخَلْقِ فنسبةُ السَّقْيِ إلى اللَّهِ تعالى هو الملائِمُ، لا نِسْبتُه إلى الأنعام.

قوله: «ممَّا [في] بطونِهِ» يجوز أن تكونَ «مِنْ» للتبعيض، وأن تكونَ لابتداءِ الغاية. وعاد الضميرُ هنا على الأنعام مفرداً مذكراً. قال

---

(١) تهذيب اللغة ٩/٢٢٨.
(٢) الحجة (خ) ٣/٣٣٢.
(٣) البحر ٥/٥٠٨.
(٤) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ٢/١٨٦، البحر ٥/٥٠٨، القرطبي ١٠/١٢٣، النشر ٢/٣٠٤.
(٥) الأصل: «أسفل» وهو سهو كما يبدو من المناقشة التالية.
(٦) المحرر ٨/٤٥٦.
(٧) البحر ٥/٥٠٨.

الـزمخشري[1]: «ذكـر سيبويـه[2] الأنعامَ في بـاب «ما لا ينصـرف» في الأسماءِ المفردةِ الواردةِ على أَفْعـال كقولهم: ثـوبٌ أَكْياش[3]، ولـذلك رَجَـع الضميـرُ إليه مفرداً، وأمَّا «في بطونها»[4] في سورة المؤمنين فلأنَّ معناه جمـع. ويجوز أن يُقـال في « الأنعـام » وجهـان، أحـدهمـا: أن يكـون تكسيـر « نَعَـم » كأَجْبال في جَبَل، وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع [كنَعَم][5]، فإذا ذُكِّر فكما يُذَكَّرُ « نَعَم » في قوله[6]:

٢٩٩١ـ فـي كـل عـام نَـعَـمٌ تَـحْـوُوْنَـهُ
يَـلْقِـحُـه قـومٌ وتَـنْـتِـجُـونَـهْ

وإذا أُنِّثَ ففيه وجهان: أنه تكسير « نَعَم »، وأنَّه في معنىٰ الجمـع».

قال الشيـخ[7]: «أمَّـا ما ذَكَـره عن سيبويـه ففي كتابـه في: «هذا بـابُ مـا كان على مِثـال مَفاعِـل ومفاعِيـل ما نصُّـه[8]: «وأمَّا أَجْمـال وفُلُوس فـإنهـا تَنْصَـرِفُ وما أشبههـا؛ لأنها ضـارَعَتْ الواحـد/ ألا تـرىٰ أنـك تقـول: أَقْـوال [٥٥٩/أ] وأقاويل، وأعراب وأعاريب وأَيْدٍ وأيادٍ، فهذه الأحرفُ تَخْرُج إلى مثال مفـاعِل

---

(١) الكشاف ٢/٤١٦.
(٢) الكتاب ٢/١٧.
(٣) الأصـل: «أسمـال» وهـو تحـريف، والتصـويب من الكتـاب والكشـاف والبحـر. والأكياش: ضرب من برود اليمن.
(٤) الآيـة ٢١.
(٥) من الكشاف.
(٦) البيت لقيس بن حصين الحـارثي وهـو في الكتـاب ١/٦٥، والخـزانـة ١/١٩٦، واللسان (نعم)، والعيني ١/٥٢٨.
(٧) البحر ٥/٥٠٩.
(٨) الكتاب ٢/١٦.

ومفاعيل[١]، كما يَخْرُج إليه الواحد إذا كُسِّر للجمع. وأمَّا مَفاعِل ومَفاعيل فلا يُكسَّرُ، فلا يَخْرُجُ[٢] الجمعُ إلى بناءٍ غيرِ هذا؛ لأن هذا البناءَ هو الغايةُ، فلمَّا ضارَعَتِ الواحدَ صُرِفَتْ». ثم قال: «وكذلك الفُعُوْل لو كَسَّرْتَ مثل الفُلوس لِأَنْ تُجْمَعَ جميعاً لأَخْرَجْتَه إلى فَعائِل، كما تقول: جَدُود[٣] وجَدائد ورَكوب وركائب، ولو فَعَلْتَ ذلك بمَفاعِل ومَفاعيل لم تجاوِزْ هذا البناءَ، ويُقَوِّي ذلك أنَّ بعضَ العربِ يقول: أُتِيٌّ[٤] فَيَضُمُّ الألفَ. وأمَّا أَفْعَال فقد يقع للواحد، مِنَ العرب مَنْ يقول: هو الأنعام، قال الله عز وجل «نُسْقيكم ممَّا في بطونِهِ». وقال أبو الخطاب: «سَمِعْت مِنَ العرب مَنْ يقول: هذا ثوبٌ أكياش».

قال[٥]: «والذي ذكر سيبويهِ هو الفرق بين مَفاعِل ومفاعِيل وبين أفعال وفُعول، وإن كان الجميعُ أبنيةً للجمع من حيث إنَّ مفاعِل ومفاعِيل لا يُجْمعان وأَفْعالاً وفُعولاً قد يَخْرُجان إلى بناءٍ يُشبِه مَفاعِل أو مفاعيل، فلمّا كانا قد يَخْرُجان إلى ذلك انصرفا، ولم ينصَرِفْ مَفاعِل ومفاعيل لشِبْه ذَيْنك بالمفردِ؛ من حيث إنه يمكن جمعُهما وامتناعُ هذين من الجمع، ثم قَوِي شَبَهُهما بالمفرد بأنَّ بعض العرب يقول في أُتِيّ: «أُتِيّ» بضمِّ الهمزة، يعني أنه قد جاء نادراً فُعول من غير المصدرِ للمفرد، وبأنَّ بعضَ العربِ قد يُوْقِعُ أفعالاً للمفرد من حيث أفرد الضميرَ فيقول: «هو الأنعامُ»، وإنما يعني أنَّ ذلك[٦] على سبيل المجاز؛ لأن الأنعامَ في

---

(١) إذا كُسِّر للجمع.
(٢) كذا في الأصل، وفي الكتاب والبحر: «فَيُخْرج» والمعنى واحد.
(٣) الجدود: النعجة التي قلَّ لبنها من غير بأس.
(٤) للواحد. والآتي: النهر يسوقه الرجل إلى أرضه.
(٥) أي أبو حيان.
(٦) كرَّر المؤلف في نسخة الأصل السطر السابق بعد قوله «أن ذلك».

معنى النَّعَم، والنَّعَمُ مفردٌ كما قال[1]:

٢٩٩٢ـ تَـرَكْنـا الخيـلَ والنَّعَمَ المُفَـدَّىٰ
وقـلنـا للنسـاءِ بـهـا أقيـمـي

ولذلك قال سيبويه[2]: «وأمَّا أَفْعال فقد[3] يقع للواحد» فقوله «قد يقع للواحد» دليلٌ على أنه ليس ذلك بالوضْعِ، فقولُ الزمخشري[4] «أنه ذكره في الأسماء المفردة على أَفْعال» تحريفٌ في اللفظ، وفَهِمَ عن سيبويه ما لم يُرِدْه. ويَدُلُّ على ما قلناه أنَّ سيبويه حين ذَكَر أبنيةَ الأسماء المفردةِ نَصَّ على أنَّ أَفْعالاً ليس من أبنيتها. قال سيبويه في باب ما لحقته الزيادةُ من بنات الثلاثة[5]: «وليس في الكلام أُفْعِيل ولا أَفْعَوْل ولا أُفْعال ولا أَفْعِيْل ولا أَفْعال، إلا أن تُكَسِّرَ عليه اسماً للجمع». قال[6]: «فهذا نصٌّ منه على أنَّ أَفْعالاً لا يكون في الأسماء المفردة».

قلتُ: الذي ذكره الزمخشريُّ هو ظاهرُ عبارةِ سيبويه وهو كافٍ في تسويغ عَوْد الضمير مفرداً، وإن كان أَفْعال قد يقع موقعَ الواحد مجازاً فإنَّ ذلك ليس بضائرٍ فيما نحن بصددِه، ولم يُحَرِّفْ لفظَه، ولم يَفْهَمْ عنه غيرَ مرادِه، لِما ذكَرْتُه من هذا المعنىٰ الذي قَصَده.

وقيل: إنما ذَكَّر الضميرَ لأنه يعودُ على البعض وهو الإناث؛ لأنَّ الذكورَ

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٦.
(٢) الكتاب ٢/١٧.
(٣) الأصل «قد».
(٤) الكتاب ٢/٣١٦.
(٥) الكتاب ٢/٣١٦.
(٦) أي أبو حيان.

لا أَلْبانَ لها، فكأنَّ العِبْرَة هي في بعض الأنعـام. وقال الكسـائي[1]: «أي في بطونِ ما ذُكَرَ». قال المبرد: «وهذا شـائعٌ في القرآن، قـال تعالىٰ: «إنَّ هـذه تـذكرةٌ فَمَنْ شـاء ذَكَره»[2]، أي: ذَكَـرَ هذا الشيءَ. وقـال تعالىٰ: «فلمَّـا رأى الشمسَ بازغةً قال: هذا ربِّي»[3]، أي: هـذا الشيءُ الطالـعُ، ولا يكـون هذا إلا في التأنيث المجازيِّ، لا يجوز: جاريتُك ذهب». قلت: وعلى ذلك خُرِّج قوله[4]:

٢٩٩٣ـ فـيـهـا خـطوطٌ مِـنْ سـوادٍ وبَـلَقْ
كـأنـه فـي الـجِـلْدِ تَـوْلِـيْـعُ الـبَـهَـقْ

أي: كأنَّ المذكورَ. وقيل: جمـعُ التكسيـر فيما لا يَعْقـل يُعامَـل معاملةَ الجماعةِ ومعاملةَ الجمـع، ففي هذه السورةِ اعتُبِر معنىٰ الجمـع، وفي سـورة المؤمنين[5] اعتُبر معنىٰ الجماعة، ومن الأولِ قولُ الشاعر[6]: / [٥٥٩/ب]

٢٩٩٤ـ مـثـل الفـراخِ نُـتِـفَـتْ حـواصِـلُهْ

وقيل: لأنه يَسُدُّ مَسَدَّه واحـدٌ يُفْهِمُ الجمـعَ، فإنـه يَسُد مَسَـدَّه « نَعَم »، و « نَعَم » يُفْهِم الجمـعَ، ومثلُه قولُه[7]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٩.
(٢) الآية ١١ من عبـس.
(٣) الآية ٧٨ من الأنعام.
(٤) تقدم برقـم (٥٣٩).
(٥) الآية ٢١ «مما في بطونها».
(٦) لم أهتدِ إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٠، ٢/ ١٠٩، واللسان (نعم)، والمحرر ٨/ ٤٥٦، وثمة رواية «نَتَقَتْ»، أي سَمِنت. والحوصلة: أسفل البطن.
(٧) تقدم برقم (١٥٣٩).

٢٩٩٥ـ وطــابَ أَلْــبــانُ الــلِّقــاحِ وبَــرَدْ

لأنه يَسُدُّ مَسَدَّها لَبَن، ومثلُه قولهم «هو أحسنُ الفتيان وأجملُه»، أي: أحسنُ فتىً، إلا أن هذا لا ينقاس عند سيبويه وأتباعِه.

وذكر أبو البقاء[1] ستةَ أوجهٍ، تقدَّم منها في غضون ما ذكرْتُه خمسةٌ. والسادس: أنه يعود على الفحل؛ لأن اللبن يكون مِنْ طَرْقِ الفحلِ الناقةَ، فأصلُ اللبنِ [ماءُ][2] الفحلِ قال: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ اللبن وإن نُسِب إلى الفحلِ فقد جَمَعَ البطون، وليس فحلُ الأنعام واحداً ولا للواحد بطونٌ. فإن قال: أراد الجنسَ فقد ذُكِر». يعني أنه قد تقدَّم أن التذكيرَ باعتبارِ جنسِ الأنعام فلا حاجة إلى تقدير عَوْدِه على « فَحْل » المرادِ به الجنسُ. قلت: وهذا القولُ نقله مكي[3] عن إسماعيل القاضي[4] ولم يُعْقِبْه بنكير.

قوله: «من بين فَرْثٍ» يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بالسَّقْي، على أنها لابتداءِ الغاية، فإن جَعَلْنا ما قبلها كذلك تَعَيَّن أن يكونَ مجرورُها بدلاً مِنْ مجرور « مِنْ » الأولىٰ؛ لئلا يتعلَّقَ عاملان متحدان لفظاً ومعنىً بعاملٍ واحد وهو ممتنعٌ. وهو مِنْ بدلِ الاشتمالِ؛ لأن المكانَ مشتمِلٌ على ما حَلَّ فيه. وإن جعلْتَها للتبعيض هان الأمرُ.

الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ « لَبَناً »؛ إذْ لو تأخَّرَتْ

(١) الإملاء ٨٣/٢.
(٢) من أبي البقاء.
(٣) المشكل ١٨/٢.
(٤) هو إسماعيل بن إسحاق أبو إسحاق الأزدي، وُلِّيَ قضاء جانبي بغداد في خلافة المتوكل، له «معاني القرآن» كان ابن مجاهد يقول: «القاضي إسماعيل أعلم بالتصريف مني». توفي سنة ٢٨٢. انظر: البغية ٤٤٣/١.

لكانَتْ مـع مجرورِها نعتاً له. قال الـزمخشري[1]: «وإنمـا تقدَّم لأنـه موضـعُ العِبْرة، فهو قَمِنٌ بالتقديم».

الثالث: أنَّها مـع مجرورِها حالٌ من الموصولِ قبلها.

والفَـرْث: فُضالـةُ ما يَبْقى مِنَ العَلَفِ في الكِـرْش، وكثيفُ مـا يبقى من الأكل في المَعِيّ. ويقال: فَرَثَ كَبِدَه، أي: فتَّتَها، وأَفْرث فلانٌ فلانـاً: أوقعه في بَلِيَّةٍ تجري مجرى الفَرْث.

قوله: « لَبَناً » هو المفعـولُ الثاني لنُسْقي. وقـرىء[2] « سَيِّغاً » بتشـديد الياء بزِنـة « سَيِّد »، وتصـريفُه كتصـريفِه. وخَفَّفـه عيسى بن عمر نحـو: مَيْت وهَيْن. ولا يجوز أن يكون فَعْلاً؛ إذ كان يجب أن يكونَ « سَوْغاً » كقَوْل[3].

آ. **(٦٧) قوله تعالىٰ:﴿ومن ثَمَرَاتِ النخيـل﴾**: فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنـه متعلقٌ بمحذوف، فقـدَّره الزمخشـريُّ[4]: «ونُسْقيكم من ثمراتِ النخيل والأعناب، أي: مِنْ عصيرِها، وحُذِف لدلالـةِ « نُسْقيكم » قبلَه عليه». قـال: «وَتتَّخذون: بيـانٌ وكَشْفٌ عن كيفية[5] الإِسقاء». وقـدَّره أبـو البقـاء[6]: «خَلَقَ لكم وجَعَل[7] لكم».

---

(١) الكشاف ٢/٤١٦.

(٢) انـظر في قـراءاتهـا: البحـر ٥/٥١٠، المحتسب ٢/١١، الشـواذ ٧٣، المحـرر ٨/٤٥٧.

(٣) فلا موجب لقلب الواو ياء فتصحُّ الواو، وأما سَيْـغ فهـو فَيْل، وحُـذفت العين قبل قلبها ياء وإدغام الياء في الياء.

(٤) الكشاف ٢/٤١٧.

(٥) الكشاف: كنـه.

(٦) الإمـلاء ٢/٨٣.

(٧) الإمـلاء: أو جـعـل.

وما قدَّره الزمخشريُّ أَلْيَقُ، لا يُقال: لا حاجةَ إلى تقدير « نُسْقِيكم » بل قولُه «ومن ثمراتِ» عطفٌ على قولِه «ممَّا في بطونِه» فيكون عَطَفَ بعضَ متعلِّقاتِ الفعلِ الأولِ على بعضٍ، كما تقول: «سَقَيْتُ زيداً من اللبن ومن العسل» فلا يحتاج إلى تقديرِ فعلٍ قبل قولك «من العسل»، لا يُقال ذلك لأنَّ « نُسْقيكم » الملفوظَ به وقع تفسيراً لعِبْرة الأنعام فلا يَليقُ تَعَلُّق هذا به، لأنه ليس من العِبْرة المتعلقةِ بالأنعام. قال الشيخ[1]: «وقيل: متعلِّقٌ بـ « نُسْقيكم ». فيكونُ معطوفاً على «ممَّا في بُطونِه» أو بـ « نُسْقيكم » محذوفةً دلَّ عليها « نُسْقِيكم ». انتهى. ولم يُعْقِبْه بنكير، وفيه ما قَدَّمْتُه آنفاً.

الثاني: أنه متعلِّقٌ بـ « تَتَّخذون » و « منه » تكريرٌ للظرف توكيداً نحو: «زيدٌ في الدارِ فيها» قاله الزمخشريُّ[2]. وعلى هذا فالهاءُ في « منه » فيها ستةُ أوجهٍ: أحدها: أنها تعودُ على المضافِ المحذوفِ الذي هو العصيرُ، كما رَجَعَ في قوله «أوهم قائِلون»[3] إلى الأهلِ المحذوفِ. الثاني: أنها تعود على معنى الثمراتِ لأنها بمعنى الثَّمَر. الثالث: أنها تعودُ على النخيل. الرابع: أنها تعودُ على الجنس. الخامس: أنها تعودُ على البعض. السادس: أنها تعود على المذكور.

الثالث من الأوجهِ الأُوَلِ: أنه معطوفٌ على قولِه «في الأنعام»، فيكونُ في المعنى خبراً عن اسمِ « إنَّ » في قوله: «وإنَّ لكم في الأنعام لَعِبْرة»، التقدير: وإنّ لكم في الأنعام ومن ثمرات النخيل لَعِبْرَةً، ويكونُ قوله « تتخذون » بياناً وتفسيراً للعِبْرة كما وقع « نُسْقِيْكم » تفسيراً لها أيضاً.

---

(١) البحر ٥/٥١٠.

(٢) الكشاف ٢/٤١٧.

(٣) الآية ٤ من الأعراف «وكم مِنْ قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا بَياتاً أو هم قائِلون».

الرابـع: أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ فقدَّره الطبريُّ[1]: «ومن ثمراتِ النخيل ما تتَّخذون»/ قال الشيـخ[2]: «وهو لا يجوزُ على مـذهبِ البصريين». [٥٦٠/أ]
قلت: وفيـه نظر؛ لأنَّ لـه أن يقول: ليسَتْ «ما» هذه مـوصولـةً، بـل نكـرةٌ مـوصوفـةٌ، وجاز حَـذْفُ الموصـوفِ والصفةُ جملةٌ، لأن في الكـلام «مِنْ»، ومتى كان في الكلام «مِنْ» اطَّرد الحذفُ نحـو: «منا ظَعَنَ ومنـا أقام» ولهـذا نظَّره مكيٌّ[3] بقولِـه تعالىٰ: «ومـا منَّا إلا لـه مقامٌ»[4]، أي: إلا مَنْ لـه مقام. قـال: «فَحُذِفَتْ «مَنْ» لـدلالةِ «مِنْ» عليهـا في قولـه «وما مِنَّـا». ولمـا قـدَّر الزمخشري[5] الموصوفَ قدَّره: ثَمَرٌ تتخذون، ونظَّره بقول الشاعر[6]:

٢٩٩٦ـ يَــرْمي بكفَّيْ كـان مِنْ أَرْمىٰ البشــر

تقديرُه: بكفَّيْ رجل، إلاَّ أنَّ الحذفَ في البيت شاذٌّ لعدم «مِنْ»: ولمَّا ذكر أبو البقاء هذا الـوجهَ قـال[7]: «وقيل: هـو صفةٌ لمحـذوفٍ تقديـرُه: شيئاً تتخـذون منه، بـالنصب، أي: وإنَّ من ثمـراتِ النخيـل. وإن شئت «شيء» بالرفـعِ بالابتداء، و «مِنْ ثمرات» خبرُه».

والسَّكَر:ــ بفتحتين ــ فيه أقوال، أحدها: أنه من أسماءِ الخمر، كقـول الشاعر[8]:

---

(١) تفسير الطبري ١٣٣/١٤.
(٢) البـحر ٥١٠/٥.
(٣) المشكل ١٩/٢.
(٤) الآية ١٦٤ من الصافات.
(٥) الكشاف ٤١٧/٢.
(٦) تقدم برقم (٢١٠٩). (٧) الإملاء ٨٣/٢.
(٨) البيت للأخطل، وهو في ديوانـه ٢٠٨/١، والقرطبـي ١٢٨/١٠، وتفسيـر الماوردي ٣٩٨/٢. والمزاء: ضرب من النبيذ.

٢٩٩٧ـ بئس الصُّحاةُ وبئس الشَّرْبُ شَرْبُهُمُ
إذا جَرَىٰ فيهم المُزَّاءُ والسَّكَرُ

الثاني: أنه في الأصل مصدرٌ، ثم سُمِّي به الخمرُ. يقال: سَكِر يَسْكَرُ سُكْراً وسَكَراً، نحو: رَشِد يَرْشَدُ رُشْداً ورَشَداً.

قال الشاعر[١]:

٢٩٩٨ـ وجاؤونا بهم سَكَرٌ علينا فَأَجْلَىٰ اليومُ والسَّكْران صاحي

قاله الزمخشري[٢]. الثالث: أنه اسمٌ للخَلِّ بلغةِ الحبشة[٣]، قاله ابن عباس. الرابع: أنه اسمٌ للعصير ما دام حُلْواً، كأنه سُمِّي بذلك لمآله لذلك لو تُرِكَ. الخامس: أنه اسمٌ للطُّعْم قاله أبو عبيدة[٤]، وأنشد[٥]:

٢٩٩٩ـ جَعَلْتَ أعراضَ الكرامِ سَكَراً

أي: تتقلَّبُ بأعراضِهم. وقيل في البيت: إنه من الخمر، وإنه إذا انتهك أعراضَ الناسِ كأنه تَخَمَّر بها.

وقوله: «ورِزْقاً حَسَناً» يجوز أن يكونَ مِنْ عطف المغايِرات،

---

(١) البيت لغنيّ بن مالك العقيلي وهو في المشوف المعلم ١/٣٦٠، واللسان (سكر)، وشواهد الكشاف ٤١٧/٤. ورواه في اللسان «سُكُرٌ»، ثم قال: أراد «سُكْر». وأجلى بمعنى جلا أي: انكشف، يقول: جاؤونا غضاباً علينا ولكننا هزمناهم.

(٢) الكشاف ٤١٧/٢.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٢٨/١٠، ولم يرد في «لغات القبائل» لأبي عبيد.

(٤) المجاز ٣٦٣/١.

(٥) نسبه في المجاز لجندل، وروايته فيه:

جعلتَ عيبَ الأكرمين سَكَراً

وهو في القرطبي ١٢٩/١٠، واللسان (سكر)، ٥١١/٥.

وهو الظاهرُ. وفي التفسير: أنه كالزَّبيب والخَلِّ ونحوِ ذلك، وأن يكونَ من عطفِ الصفاتِ بعضِها على بعضٍ، أي: تتخذون منه ما يَجْمَعُ بين السَّكَرِ والرِّزْقِ الحسن كقوله[1]:

٣٠٠٠ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابن الهُمامِ ....

البيت.

آ. (٦٨) **قوله تعالىٰ: ﴿أن اتَّخِذي﴾**: يجوز أن تكونَ مفسِّرةً، وأن تكون مصدريةً. واستشكل بعضُهُم كونَها مفسرةً. قال: «لأنَّ الوَحْيَ هنا ليس فيه معنى القول؛ إذ هو إلهامٌ لا قولَ فيه». وفيه نظرٌ؛ لأنَّ القولَ لكلِّ شيءٍ بحسَبِهِ.

والنَّحْلُ: يذكَّر ويؤنَّثُ على قاعدةِ أسماء الأجناس. والتأنيثُ فيه لغةُ الحجاز[2]، وعليها جاء «أَنْ اتَّخِذي». وقرأ[3] ابن وثَّاب «النَحَل» فيُحتمل أن يكون لغةً مستقلةً، وأن يكونَ إتباعاً.

و «من الجبال» «مِنْ» فيه للتبعيض؛ إذ لا يتهيَّأُ لها ذلك في كلِّ جبلٍ ولا شجرٍ. وتقدَّم القول[4] في «يَعْرِشون»، ومَنْ قرأ بالكسر والفتح في الأعراف.

آ. (٦٩) **قوله تعالىٰ: ﴿ذُلُلاً﴾**: جمع ذَلُول. ويجوز أن تكونَ حالاً مِن السُّبُل، أي: ذَلَّلها لها اللَّهُ تعالىٰ، كقوله: «هو الذي جَعَلَ لكم

---

(١) تقدم برقم (١٢١).
(٢) وهو ما اعتمده الفراء في المذكر والمؤنث ٨٥.
(٣) القرطبي ١٠/١٣٣، البحر ٥/٥١١.
(٤) انظر: الدر ٥/٤٤١. قرأ ابن عامر وأبو بكر بالضم، والباقون بالكسر.

الأرضَ ذَلُولًا»[1]، وأن تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ « اسْلُكي »، أي: مطيعةً منقادةً. وفي التفسير المعنيان منقولان.

وانتصابُ « سُبُل » يجوز أن يكونَ على الظرفية، أي: فاسْلُكي ما أكلْتِ في سُبُلِ ربِّك، أي في مسالكه التي يحيل فيها بقدرته النَّوْر[2] ونحوه عَسَلًا، وأن يكـونَ مفعولاً بـه، أي: اسْلكي الطرقَ التي أَفْهَمَـكِ وعَلَّمَـكِ في عَمَـلِ العسل.

و« مِنْ » في «مِنْ كـلِّ الثَّمَرات» يجـوز أن تكـونَ تبعيضيـةً، وأن تكـونَ للابتداء على معنىٰ: أنها تأكُـلُ شيئاً ينـزل من السماء شِبْـهَ التَّرَنْجَبِيْن[3] على وَرَق الشجر وثمارِها، لا أنها تأكلُ نَفْسَ الثمرات، وهو بعيدٌ جداً.

قوله: «يَخْرُج مِنْ بطونِها» التفاتٌ وإخبارٌ بذلـك، ولو جـاءَ على الكلام الأَوَّل لقيـل: مِنْ بـطونـكِ. والهـاء في/ « فيـه » تعـودُ على « شَـراب »، [٥٦٠/ب] وهو الظاهرُ، وقيل: تعودُ عـلى القرآن.

آ. (٧٠) قـولـه تعـالىٰ: ﴿ لِكَيْـلا ﴾: في هـذه الـلامِ وجهـان، أحدهما: أنها لامُ التعليل، و « كي » بعـدها مصـدريةٌ ليس إلا، وهي نـاصبةٌ بنفسِها للفعلِ بعدَها، وهي ومنصوبُها في تأويلِ مصدرٍ مجرورٍ باللام، واللامُ متعلقةٌ بـ « يُرَدُّ ». وقال الحوفيُّ: «إنها لامُ كي، وكي للتأكيد» وفيـه نظرٌ؛ لأنَّ اللامَ للتعليلِ و « كي » مصدريةٌ لا إشعـارَ لها بـالتعليل والحـالةُ هـذه، وأيضاً فعملُها مختلفٌ.

---

(١) الآية ١٥ من الملك.

(٢) ش: النور المرّ. والنَّوْر: الزهر.

(٣) شيء حلو يسقط على الشجر، انظر: اللسان (منن).

الثاني: أنها لامُ الصَّيْرورةِ.

قوله: «شيئاً» يجوز فيه التنازع؛ وذلك أنه تقدمه عامِلان: «يَعْلَمَ» و«عِلْمٍ». فعلىٰ رأيِ البصريين ـ وهو المختار ـ يكون منصوباً بـ «عِلْم»، وعلى رأيِ الكوفيين يكون منصوباً بـ «يَعْلم». وهو مردودٌ؛ إذ لو كان كذلك لأَضْمَرَ في الثاني، فكان يُقال: لكيلا يعلمَ بعد عِلْمٍ إياه شيئاً.

آ. (٧١) **قوله تعالىٰ: ﴿فهمْ فيه سَواءٌ﴾**: في هذه الجملةِ أوجهٌ، أحدُها: أنها على حَذْفِ أداةِ الاستفهام تقديرُه: أَفَهُمْ فيه سواءٌ، ومعناه النفيُ، أي: ليسوا مُسْتَوين فيه. الثاني: أنها إخبارٌ بالتساوي، بمعنى: أن ما تُطْعِمونه وتُلْبِسُونه لمماليككم إنما هو رِزْقِي أَجْرَيْتُه على أيديهم، فهم فيه سواءٌ. الثالث: قال أبو البقاء[١]: «إنها واقعةٌ موقعَ فعلٍ»، ثم جَوَّز في ذلك الفعلِ وَجْهَيْنِ، أحدهما: أنه منصوبٌ في جوابِ النفي تقديرُه: فما الذين فُضِّلوا برادِّي رزقِهم على ما ملكَتْ أيمانُهم فيَسْتَوُوا. والثاني: أنه معطوفٌ على موضع «برادّي» فيكون مرفوعاً تقديرُه: فما الذين فُضِّلوا يَرُدُّون فما يَسْتَوُوْن.

وقرأ[٢] أبو بكر «تَجْحَدُون» بالخطابِ مراعاةً لقولِه «بعضَكم»، والباقونَ بالغَيْبةِ مراعاةً لقولِه «فما الذين فُضِّلوا».

آ. (٧٢) **قوله تعالىٰ: ﴿وحَفَدَة﴾**: في «حَفَدَة» أوجهٌ. أظهرُها: أنه معطوفٌ على «بنين» بقيدِ كونِه من الأزواج، وفُسِّر هنا بأنه

---

(١) الإملاء ٢/٨٤. وعبارته «الجملة من المبتدأ والخبر هنا واقعة موقع الفعل والفاعل...».

(٢) السبعة ٣٧٤، النشر ٢/٣٠٤، الإتحاف ٢/١٨٦، البحر ٥/٥١٥، الحجة ٣٩٢.

أولادُ الأولادِ. الثاني: أنه مِنْ عطفِ الصفاتِ لشيءٍ واحدٍ، أي: جَعَل لكم بنينَ خَدَماً، والحَفَدَةُ: الخَدَمُ. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «جَعَلَ» مقدرةً، وهذا عند مَنْ يُفَسِّر الحَفَدة بالأعوان[1] والأَصْهار، وإنما احتيج إلى تقدير «جَعَلَ» لأنَّ «جَعَلَ» الأولىٰ مقيدةٌ بالأزواج، والأعوانُ والأصهارُ ليسوا من الأزواج.

والحَفَدَةُ: جمع حافِد كخادِمٍ وخَدَم. وفيهم للمفسرين أقوالٌ كثيرةٌ، واشتقاقُهم مِنْ قولِهم: حَفَد يَحْفِد حَفْداً وحُفوداً وحَفَداناً، أي: أسرع في الطاعة. وفي الحديث[2]: «وإليك نَسْعَىٰ ونَحْفِدُ»، أي: نُسْرِع في طاعتِك. قال الأعشىٰ[3]:

٣٠٠١ـ كَلَّفْتُ مجهولَها نُوْقاً يَمانيةً ... إذا الحُداة على أَكْسائها حَفَدُوا

وقال الآخر[4]:

٣٠٠٢ـ حَفَدَ الولائدُ حولَهُنَّ وأَسْلَمَتْ ... بأكفِّهنَّ أَزِمَّةَ الأَجْمالِ

ويستعمل «حَفَدَ» أيضاً متعدياً. يقال: حَفَدَني فهو حافِدٌ، وأُنْشِد[5]:

٣٠٠٣ـ يَحْفِدون الضيفَ في أبياتِهِمْ ... كَرَماً ذلك منهم غيرَ ذُلّْ

---

(١) العين في الأصل غير واضحة. وفي (ش): الإخوان.

(٢) قطعة من قنوت عمر في صلاة الفجر. انظر: المغني والشرح الكبير ١/٧٨٦.

(٣) ليس في ديوانه، ونسبه الماوردي في تفسيره ٢/٤٠٢ إلى الراعي، وليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٠/١٤٣، والمحرر ٨/٤٦٨. والأكساء: ج كُسْيٍ وهو مؤخر العجز. وقوله «حَفَدوا» ضبطه في الأصل بكسر الفاء ولم أجده، لعله سهو.

(٤) البيت لجميل وليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٠/١٤٣، واللسان (حفد)، والمجاز ١/٣٦٤، والمحرر ٨/٤٦٧. ونسبه أبو عبيد في غريب الحديث ٣/٣٧٤ إلى الأخطل، وليس في ديوانه.

(٥) البيت لطرفة وليس في ديوانه، وهو في تفسير الماوردي ٢/٤٠٢، والبحر ٥/٥٠٠.

وحكى أبو عبيدة[1] أنه يقال: «أَحْفَدَ» رباعياً. وقال بعضهم: «الحَفَدَةُ: الأَصْهار، وأنشد[2]:

٣٠٠٤ـ فلو أنَّ نفسي طاوَعَتْني لأصبحَتْ لها حَفَدٌ ممَّا يُعَدُّ كثيرُ

ولكنها نَفْسٌ عليَّ أَبِيَّةٌ عَيُوفٌ لإصهارِ اللِّئامِ قَذُوْرُ

ويقال: سيفٌ مُحْتَفِدٌ، أي: سريعُ القطع. وقال الأصمعيُّ: «أصلُ الحَفْدِ: مقارَبَةُ الخَطْوِ».

و «مِنْ» في «من الطيبات» للتبعيض.

آ. (٧٣) **قوله تعالىٰ: ﴿ شيئاً ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه منصوبٌ على المصدرِ، أي: لا يَمْلِكُ لهم مِلْكاً، أي: شيئاً من المِلْك. والثاني: أنه بدلٌ مِنْ «رِزْقاً»، أي: لا يَمْلِكُ لهم شيئاً. وهذا غيرُ مفيدٍ؛ إذ من المعلومِ أنَّ الرزقَ شيءٌ من الأشياء، ويؤيِّد ذلك: أنَّ البدلَ يأتي لأحدِ معنيين: البيانِ أو التأكيد، وهذا ليس فيه بيانٌ؛ لأنه أعمُّ، ولا تأكيدَ. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «رِزْقاً» على أنه اسمُ مصدرٍ، واسمُ المصدرِ يعملُ عملَ المصدرِ على خلافٍ في ذلك.

ونقل مكيٌّ[3] أن اسمَ المصدرِ لا يعملُ عند البصريين إلا في شعرٍ[4].

[٥٦١/أ] قلت: وقد اختلفتِ النقلةُ/ عن البصريين: فمنهم مَنْ نَقَلَ المَنْعَ، ومنهم مَنْ

---

(١) ليس في المجاز، ولعله أبو عبيد فقد حكى هذه اللغة في غريب الحديث ٣/٣٧٥.

(٢) البيت لجميل. وليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٠/١٤٤، واللسان (حفد)، والبحر ٥/٥٠٠.

(٣) المشكل ٢/٢٠.

(٤) انظر: المساعد ٢/٢٣٩.

نَقَلَ الجوازَ. وقد ذكر الفارسيُّ[1] انتصابَه بـ «رِزْقاً» كما تقدَّم. ورَدَّ عليه ابنُ الطَّراوة بأن الرزْقَ اسم المرزوق كالرِّعْيِ والطِّحْن. ورُدَّ على ابنِ الطراوة: بأنَّ الرِّزْقَ بالكسرِ أيضاً مصدرٌ، وقد سُمِعَ فيه ذلك. قلت: فظاهرُ هذا أنه مصدرٌ بنفسِه لا اسمُ مصدرٍ.

وقوله: «من السموات» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلقٌ بـ« يملك »، وذلك على الإعرابين الأوَّلَيْنِ في نصبِ « شيئاً ». الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ« رزقاً ». الثالث: أن يتعلَّقَ بنفس « رِزْقاً » إن جعلناه مصدراً. وقال ابن عطية[2]: ـ بعد أن ذكر إعمالَ المصدرِ منوَّناً ـ «والمصدرُ يعمل مضافاً باتفاق؛ لأنه في تقديرِ الانفصالِ، ولا يَعْمل إذا دخله الألفُ واللام؛ لأنه قد تَوَغَّل في حالِ الأسماءِ، وبَعُد عن الفعليَّة، وتقدير الانفصالِ في الإضافةِ حَسَّنَ عملَه، وقد جاء عاملاً مع الألف واللام في قول الشَّاعر[3]:

٣٠٠٥ــ ضعيفُ النكايةِ أعداءَه ....

[وقوله][4]:

٣٠٠٦ــ .... فلم أَنْكُلْ عن الضَرْبِ مِسْمَعا

---

(١) الإيضاح العضدي ١/١٥٥.

(٢) المحرر ٨/٤٧١.

(٣) تقدم برقم (٢٦٩٧).

(٤) تمامه:

لقد عَلِمَتْ أُولي المُغيرةِ أنني لَحِقْتُ ....

وهو للمرار الأسدي أو مالك بن زغبة الباهلي، وهو في الكتاب ١/٩٩، وابن يعيش ٦/٩، والخزانة ٣/٤٣٩، والهمع ٢/٩٢، والدرر ٢/١٢٥.

قال الشيخ[1]: «أمَّا قولُه « باتفاق »: إن عَنَىٰ من البصريين فصحيحٌ، وإن عَنَىٰ مِنَ النحويين فليس بصحيحٍ؛ إذ قد ذهب بعضُهم إلى أنه لا يعمل. فإن وُجِد بعده منصوبٌ أو مرفوعٌ قَدَّر له عاملاً. وأمَّا قولُه «في تقدير الانفصال» فليس كذلك؛ لئلا تكون إضافتُه غيرَ محضةٍ، كما قال به ابن الطراوة وابن بَرْهان[2]. ومذهبُهما فاسدٌ؛ لأنَّ هذا المصدرَ قد نُعِتَ وأُكِّد بالمعرفة[3]. وقوله «لا يعمل» إلى آخره ناقَضَه بقولِه «وقد جاء عاملاً» إلى آخرِه.

قلت: فغايةُ ما في هذا أنه نحا إلى أقوالٍ قال بها غيرُه. وأمَّا المناقضةُ فليست صحيحةً؛ لأنه عَنَىٰ أولاً أنه لا يَعْمل في السَّعَة، وثانياً أنه قد جاء عاملاً في الضرورة، ولذلك قيَّده فقال: «في قول الشاعر».

قوله: «ولا يَسْتطيعون» يجوز في الجملة وجهان: العطفُ على صلةِ « ما »، والإِخبارُ عنهم بنفيِ الاستطاعةِ على سبيلِ الاستئنافِ، ويكون قد جَمَع الضميرَ العائدَ على « ما » باعتبارِ معناها؛ إذ المرادُ بذلك آلهتُهم، ويجوز أن يكونَ الضميرُ عائداً على العابدين.

آ. (٧٥) **قوله تعالىٰ: ﴿ومَنْ رَزَقْناه﴾**: يجوزُ في « مَنْ » هذه أن

---

(١) البحر ٥/٥١٦.

(٢) عبد الواحد بن علي، صاحب العربية واللغة، قرأ على عبد السلام البصري وابن بطة، مات سنة ٤٥٦هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/١٢٠.

(٣) معروف أن الإضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً، والإضافة المحضة تفيده، فإذا كانت غير محضةٍ فهي في تقدير الانفصال، نحو: حَسَنُ الوجه، أي: حسنٌ وجهُه، فإذا كانت إضافةُ المصدر غيرَ مَحْضةٍ فكيف جاز أن يُنْعَتَ ويؤكَّد بالمعرفة؟ نحو: عجبت من ضربِ زيدٍ عمراً الشديدِ.

تكونَ موصولةً، وأن تكونَ موصوفةً. واختاره الزمخشري[1] قال: «كأنه قيل: وحُرًّا رَزَقْناه، ليطابقَ عَبْداً». ومحلُّها النصبُ عطفاً على «عبداً». وقد تقدَّم الكلامُ[2] في المَثَلِ الواقعِ بعد «ضَرَبَ».

قوله: «سِرًّا وجَهْراً» يجوز أن يكونَ منصوباً على المصدر، أي: إنفاقَ سِرٍّ وجَهْرٍ، ويجوز أن يكونَ حالاً.

قوله: «هل يَسْتَوُوْن» إنما جُمِعَ الضميرُ وإن تَقَدَّمَه اثنان؛ لأنَّ المرادَ جنسُ العبيدِ والأحرارِ المدلولِ عليهما بعبد وبمَنْ رَزَقْناه. وقيل: على الأغنياءِ والفقراءِ المدلولِ عليهما بهما أيضاً. وقيل: اعتباراً بمعنى «مَنْ» فإنَّ معناها جمعٌ، راعىٰ معناها بعد أن راعَىٰ لفظَها.

قوله: «وأنتم لا تَعْلمون»[3] حُذِفَ مفعولُ العِلْمِ اختصاراً أو اقتصاراً.

آ. (٧٦): والكَلُّ: الثقيل، والكَلُّ: العِيال، والجمع: كُلُول. والكَلُّ: مَنْ لا وَلَدَ له ولا والدَ، والكَلُّ أيضاً: اليتيم، سُمِّي بذلك لثِقْلِه على كافِلِه. قال الشاعر[4]:

٣٠٠٧ـ أَكُولٌ لِمالِ الكَلِّ قبلَ شبابِه
إذا كان عَظْمُ الكَلِّ غيرَ شديدِ

قوله: «أينما يُوَجِّهْهُ لا يَأْتِ» شرطٌ وجزاؤُه. وقرأ[5] ابنُ مسعودٍ

---

(١) الكشاف ٢/٤٢٠.

(٢) انظر: الورقة ٥٣٦ أ.

(٣) عاد إلى الآية ٧٤.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (كلل)، والمحرر ٨/٤٧٧، والقرطبي ١٠/١٤٩.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١١، البحر ٥/٥٢٠، الشواذ ٧٣.

وابن وثاب وعلقمةُ « يُوَجِّهْ » بهاءٍ ساكنة للجزم. وفي فاعلِه وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الباري تعالىٰ، ومفعولُه محذوفٌ، تقديرُه كقراءةِ العامة. والثاني: أنه ضميرُ الأبكم، ويكون « يُوَجِّه » لازماً بمعنى تَوَجَّه، يقال: وَجَّه وتَوَجَّه بمعنى.

وقرأ علقمةُ أيضاً وطلحةُ كذلك، إلا أنه بضم الهاء، وفيها أوجهٌ، أحدها: أنَّ « أينما » ليست هنا شرطيةً و « يُوَجِّهُ » خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: أينما هو يُوَجِّهُ، أي: الله تعالى، والمفعولُ محذوفٌ/ أيضاً، وحُذِفَتْ الياءُ مِنْ [٥٦١/ب] « لا يَأْتِ » تخفيفاً، كما حُذِفَتْ في قولِه «يوم يأتِ»(١) و «إذا يَسْرِ»(٢). ورُدَّ هذا بأن « أينما » إما شرط أو استفهام فقط، والاستفهام هنا غير لائق. والثاني: أنَّ لامَ الكلمةِ حُذِفَتْ تخفيفاً لأجلِ التضعيفِ، وهذه الهاءُ هي هاءُ الضمير فلم يُحِلَّها جزم. ذكر هذين الوجهين أبو الفضل الرازي.

الثالث: أن « أينما » أُهْمِلَتْ حَمْلاً على « إذا » لما بينهما من الأُخُوَّة في الشرط(٣)، كما حُمِلَتْ « إذا » عليها في الجزم في نفسِ المواضع، وحُذِفت الياءُ مِنْ « يَأْتِ » تخفيفاً أو جزماً على التوهم، ويكون « يُوَجِّهُ » لازماً بمعنى يَتَوَجَّه كما تقدَّم.

[وقرأ عبدُ الله أيضاً](٤). وقال أبو حاتم(٥) ـ وقد حكىٰ هذه القراءة(٦) ـ «هذه ضعيفةٌ؛ لأنَّ الجزمَ لازمٌ» وكأنه لم يعرف توجيهَها.

---

(١) «يوم يأتِ لا تَكَلَّمُ نفسٌ إلا بإذنه» الآية ١٠٥ من هود. وانظر: الدر ٦/٣٨٧.

(٢) «والليل إذا يسر» الآية ٤ من الفجر.

(٣) ذكر هذا الوجه أبو حيان في البحر ٥/٥٢.

(٤) ما بين معقوفين لعله مقحم في الأصل، فهو لم يذكر قراءة، وكذا في النسخ. وقد تقدمت قراءة عبد الله بن مسعود في أول الآية: يُوَجِّهْ.

(٥) انظر: البحر ٥/٥٢٠.

(٦) أي قراءة علقمة «يُوَجِّهُ».

وقرأ علقمةُ وطلحةُ أيضاً « يُوَجَّهْ » بهاءٍ واحدة ساكنةٍ للجزم والفعلُ مبنيٌّ للمفعولِ، وهي واضحةٌ.

وقرأ ابن مسعود أيضاً « تُوَجِّهْـه » كالعامَّةِ، إلا أنه بتاء الخطاب وفيه التفاتٌ.

وفي الكلام حَذْفٌ، وهو حَذْفُ المقابلِ لقوله «أحدُهُما أبكَمُ» كأنه قيل: والآخرُ ناطِقٌ متصرفٌ في مالِه، وهو خفيفٌ على مولاه، أينما يُوَجِّهْهُ يأتِ بخيرٍ. ودَلَّ على ذلك قولُه: «هل يَسْتوي هو ومَن يَأْمُرُ بالعدلِ».

ونَقَل أبو البقاء[1] أنه قُرِىء «أينما تَوَجَّهَ» فعلاً ماضياً، فاعلُه ضميرُ الأبكم.

وقوله: «ومَنْ يَأْمُرُ» الراجحُ أَنْ يكونَ مرفوعاً عطفاً على الضميرِ المرفوعِ في « يَسْتَوِي »، وسَوَّغَه الفصلُ بالضمير. والنصبُ على المعيَّة مرجوحٌ. «وهو على صراطٍ» الجملةُ: إمَّا استئنافٌ أو حالٌ.

آ. (٧٧) **قوله تعالىٰ: ﴿أو هو أقربُ﴾**: ، أي: أو أَمْرٌ، فالضميرُ للأمر، والتقدير: أو أمرُ الساعةِ أقربُ من لَمْحِ البصر.

آ. (٧٨) **قوله تعالىٰ: ﴿لا تعلمون شيئاً﴾**: الجملةُ حالٌ مِنْ مفعول « أَخْرجكم »، أي: أخرجكم غيرَ عالِمين. و« شيئاً » إمَّا مصدرٌ، أي: شيئاً من العلم، وإمَّا مفعولٌ به. والعِلْمُ هنا العِرْفان. وقد تقدَّم الكلامُ في « أمَّهاتكم » في النساء[2].

---

(١) الإملاء ٢/ ٨٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/ ٦٣٩.

قوله: « وجَعَلَ » يجوز أن يكونَ معطوفاً على « أَخْرجكم » فيكونَ داخلاً فيما أَخْبر به عن المبتدأ، ويجوز أن يكونَ مستأنفاً.

والأَفْئِدَةُ: جمعُ « فؤاد » وقد تقدَّم[1]. وقال الرازي: «إنما جُمِع جَمْعَ قِلَّة؛ لأنَّ أكثرَ الناسِ مشغولون بأفعالٍ بهيمية فكأنهم لا فؤادَ لهم». وقال الزمخشري[2]: «إنه من الجموع التي استُعْمِلت للقلة والكثرة، ولم يُسمع فيها غيرُ القلة، نحو: « شُسُوع »[3] فإنها للكثرة، ويستعمل في القِلة، ولم يُسْمَعْ غيرُ شُسُوع». كذا قال، وفيه نظر. سُمِع منهم « أَشْسَاع » فكان ينبغي أن يقول: غَلَبَ شُسُوع.

آ. **(٧٩) قوله تعالىٰ: ﴿ما يُمْسِكُهُنَّ﴾**: يجوز أن تكون الجملةُ حالاً من الضمير المستتر في « مُسَخَّراتٍ »، ويجوز أن تكونَ من «الطير»، ويجوز أن تكونَ مستأنفةً.

آ. **(٨٠) قوله تعالىٰ: ﴿ سَكَناً ﴾**: يجوز أن يكونَ مفعولاً أولَ، على أنَّ الجَعْلَ تصييرٌ، والمفعولُ الثاني أحدُ الجارَّيْنِ قبله. ويجوز أن يكونَ الجَعْلُ بمعنى الخَلْقِ فيتعدَّىٰ لواحدٍ. وإنما وَحَّد السَّكن لأنه بمعنى ما تَسْكُنُون فيه، قاله أبو البقاء[4]. وقد يُقال: إنه في الأصل مصدرٌ، وإليه ذهب ابن عطية[5] فتوحيدُه واضحٌ. إلا أنَّ الشيخ[6] منع كونَه مصدراً، ولم يذكر

---

(١) انظر: الدر المصون ٥/١١٠.
(٢) الكشاف ٢/٤٢٢.
(٣) شِسْعُ النَّعْل: قِبالها الذي يُشَدُّ إلى السَّيْر.
(٤) الإملاء ٢/٨٤.
(٥) المحرر ٨/٤٨١.
(٦) البحر ٥/٥٢٣.

وَجْهَ المنعِ، وكأنه اعتمد على قولِ أهل اللغة أن «السَّكَن» فَعَل بمعنىٰ مَفْعول كالقَبَضِ والنَّقَض بمعنى المقبوض والمنقوض، وأنشد الفراء[1]:

٣٠٠٨ـ جاء الشتاءُ ولَمَّا أتخِذْ سَكَناً
يا ويحَ نفسي مِنْ حَفْرِ القراميصِ

قوله: «يَوْمَ ظَعْنِكم» قرأ[2] نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو بفتح العين؛ والباقون بإسكانها، وهما لغتان بمعنىً كالنَّهْر والنَّهَر. وزعم بعضُهم أن الأصلَ الفتحُ، والسكونُ تخفيفٌ لأجلِ حرفِ الحلق كالشَّعْر في الشعَر.

قوله: «أثاثاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ عطفاً على «بُيوتاً»، أي: وجَعَلَ لكم من أصوافِها أثاثاً، وعلى هذا فيكونُ قد عطف مجروراً على مجرور ومنصوباً على منصوبٍ، ولا فَصْلَ هنا بين حرفِ العطفِ والمعطوف حينئذٍ. وقال أبو البقاء[3]: «وقد فُصِلَ بينه وبين حرفِ العطفِ بالجارِّ والمجرور وهو قولُه «ومن أصوافِها»، وهو ليس بفصلٍ مستقبَحٍ كما زعم في «الإِيضاح»[4]؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ مفعول، وتقديمُ/ مفعولٍ على مفعولٍ [٥٦٢/أ] قياسٌ». وفيه نظرٌ؛ لِما عَرَفْتَ من أنه عَطْفُ مجرورٍ على مثلِه ومنصوبٍ على مثله.

والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ، ويكون قد عَطَفَ مجروراً على مثلِه، تقديرُه: وجَعَل لكم مِنْ جلودِ الأنعام ومِنْ أصوافِها وأوبارِها وأشعارِها بيوتاً

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (قرمص)، والبحر ٥٢٣/٥. والقِرْماص: حفرة يستدفىء فيها الإنسان من البرد.
(٢) السبعة ٣٧٥، النشر ٣٠٤/٢، الإتحاف ١٨٧/٢، البحر ٥٢٣/٥، الحجة ٣٩٣.
(٣) الإملاء ٨٤/٢.
(٤) وهو للفارسي، ولم أجد هذا القول في «الإيضاح».

حالَ كونِها أثاثاً، فَفَصَل بالمفعول بين المتعاطفين. وليس المعنىٰ على هذا، إنما هو على الأول.

وقوله: «كَلَمْحِ البَصَر»[1]: اللَّمْحُ مصدرُ لَمَحَ يَلْمَح لَمْحاً ولَمَحاناً، أي: أَبْصَرَ بسرعة. وقيل: أصلُه من لَمْحِ البرق، وقولهم «لأُرِيَنَّك لَمْحاً باصراً»[2]، أي: أمراً واضحاً.

وقوله «في جَوِّ السماء»[3]: الجَوُّ: الهواء، وهو ما بين السماءِ والأرض. قال[4]

٣٠٠٩ـ فلستَ لإنْسيٍّ ولكن لِمَلأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السماء يَصُوبُ

وقيل: الجَوُّ ما يلي الأرضَ في سَمْتِ العُلُوِّ، واللُّوح والسُّكاك[5] أبعدُ منه.

وقوله: «ظَعْنِكم» مصدرُ ظَعَن، أي: ارْتَحَلَ، والظَّعِيْنَةُ الهَوْدَجُ فيه المرأةُ، وإلا فهو مَحْمَلٌ، ثم كَثُرحتى قيل للمرأة: ظَعينة.

وقال أهل اللغة: الأصوافُ للضَّأْن، والأَوْبار للإبل، والشَّعْر للمَعِز. والأثاث: مَتاعُ البيت إذا كان كثيراً. وأصلُه مِنْ أَثَّ الشعرُ والنَّباتُ إذا كَثُفا وتكاثرا. قال امرؤ القيس[6]:

---

(١) عاد إلى الآية ٧٧.
(٢) انظر: اللسان (لمح).
(٣) في الآية ٧٩.
(٤) تقدم برقم (٢٢٧).
(٥) اللوح والسُّكاك: الهواء بين السماء والأرض.
(٦) تقدم برقم (١٧٤٦).

٣٠١٠ـ وفَرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أسودَ فاحمٍ أثيثٍ كقِنْوِ النخلةِ المُتَعَثْكِلِ

ونساء أَثائِثُ، أي: كثيراتُ اللحمِ، كأنَّ عليهن أَثاثاً، وَتَأَثَّث فلانٌ: كَثُر أثاثُه. وقال الزمخشري[1]: «الأثاث ما جَدَّ مِنْ فَرْشِ البيت، والخُرْثِيُّ: ما قَدُم منها»، وأنشد[2]:

٣٠١١ـ تقادَم العهدُ مِنْ أُمِّ الوليد بنا
دَهْراً وصار أثاثُ البيتِ خُرْثِيَّا

وهل له واحدٌ من لفظه[3]؟ فقال الفراء: لا. وقال أبو زيد: «واحده: أَثاثَةٌ، وجمعُه في القلَّة «أثِثَّة، كبَتات[4] وأَبِتَّة». قال الشيخ[5]: «وفي الكثير على «أَثَثٍ». وفيه نظر؛ لأنَّ[6] فَعالاً المُضَعَّف يلزمُ جَمْعُه على أفْعِلَة في القلة والكثرة، ولا يُجْمع على فُعُل إلا في لفظتين شَذَّتا، وهما: عُنُن وحُجُج جمع عِنان[7] وحِجاج[8]، وقد نصَّ النحاة على مَنْع القياس عليهما، فلا يجوز: زِمام وزُمُم بل أَزِمَّة. وقال الخليل: «الأَثاثُ والمَتاع واحدٌ، وجُمِع بينهما لاختلافِ لَفْظَيْهما كقوله[9]:

---

(١) الكشاف ٢/٥٢١ في تفسيره لقوله تعالى: «هم أحسنُ أثاثاً».
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٦٤.
(٣) انظر: اللسان «أثث».
(٤) البتات: متاع البيت.
(٥) البحر ٥/٥١٨.
(٦) انظر: شرح الشافية ٢/١٢٦، وحكم فَعال هو حكم فِعال.
(٧) عِنان اللجام: السَّير الذي تُمسك به الدابَّة. وهذا الجمع نادر والكثير أعِنَّة. انظر: اللسان (عنن).
(٨) الحجاج: بالكسر والفتح: العظم المستدير حول العين. انظر: اللسان (حجج).
(٩) تقدم برقم (٤٦٥).

٣٠١٢ـ .... وأَلْفَىٰ قـولَهـا كَـذِبـاً ومَيْنـا

[وقوله][1]:

٣٠١٣ـ ....

.... أتى مِنْ دونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

آ. (٨١) **قوله تعالىٰ: ﴿أكْناناً﴾**: جمع «كِنّ» وهو ما حَفِظ مِن الريح والمطرِ، وهو في الجبل: الغار.

قوله: «تَقِيْكم الحَرَّ» قيل: حُذِف المعطوفُ لفَهْمِ المعنى، أي: والبردَ كقوله[2]:

٣٠١٤ـ كأنَّ الحصى مِنْ خلفِها وأمامِها إذا نَجَلَتْه رِجْلُها خَذْفُ أَعْسرا

أي: ويدُها، وقيل: لا حاجةَ إلى ذلك لأنَّ بلادَهم حارَّة. وقال الزجاج[3]: «اقتصر على ذِكْر الحرِّ؛ لأنَّ ما يقيه يَقي البردَ». وفيه نظرٌ للاحتياجِ إلى زيادةٍ كثيرةٍ لوقاية البرد.

قوله: «كذلك يُتِمُّ»، أي: مِثْلَ ذلك الإتمامِ السابقِ يُتِمُّ نعمتَه عليكم في المستقبل. وقرأ[4] ابن عباس: «تَتِمُّ» بفتح التاءِ الأولىٰ، «نِعْمَتُه» بالرفع على الفاعلية. وقرأ[5] أيضاً «نِعَمه» جمع «نعمة» مضافةً لضميرِ الله تعالىٰ. وعنه[6]: «لعلكم تَسْلَمُوْن» بفتح التاءِ واللامِ مضارع «سَلِم» من

(١) تقدم برقم (٤٦٦).
(٢) تقدم برقم (٦٨٨).
(٣) معاني القرآن ٣/٢١٥.
(٤) البحر ٥/٥٢٤، القرطبي ١٠/١٦١.
(٥) البحر ٥/٥٢٤.
(٦) البحر ٥/٥٢٤، القرطبي ١٠/١٦١.

السَّلامة، وهو مناسبٌ لقولِه «تَقِيْكم بَأْسَكم»؛ فإنَّ المرادَ به الدُّروعُ الملبوسةُ في الحرب.

آ. (٨٢) قوله تعالىٰ: ﴿فإنْ تَوَلَّوا﴾: يجوز أن يكونَ ماضياً، ويكون التفاتاً مِن الخطاب المتقدِّم، وأن يكونَ مضارعاً، والأصل: تَتَوَلَّوا بتاءَيْن، فحذف نحو: «تَنَزَّلُ»(١) و«تَذَكَّرون»(٢)، ولا التفاتَ على هذا بل هو جارٍ على الخطابِ السابق.

قوله: «فإنَّما عليك البلاغُ» هو جوابُ الشرط، وفي الحقيقة جوابُ الشرطِ محذوفٌ، أي: فأنتَ معذورٌ، وإنما ذلك على إقامةِ السببِ مُقامَ المسبب؛ وذلك لأنَّ تبليغَه سببٌ في عُذْرِه، فَأُقيم السببُ مُقامَ المُسَبَّب.

آ. (٨٣) قوله تعالىٰ: ﴿ثم يُنْكِرونها﴾: جِيْءَ بـ«ثُمَّ» هنا للدلالةِ على أنَّ إنكارَهم أمرٌ مستبعدٌ بعد حصولِ المعرفة؛ لأنَّ مَنْ عَرَفَ النعمة حَقُّه أن يَعْتَرِفَ لا أَنْ يُنْكِرَ.

آ. (٨٤) قوله تعالىٰ: ﴿ويومَ نَبْعَثُ﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بإضمارِ اذكر. الثاني: بإضمارِ «خَوِّفْهم». الثالث: تقديره(٣): ويوم نَبْعَثُ وقعوا في أمرٍ عظيم. الرابع: أنه معطوفٌ على ظرفٍ محذوف، أي: ينكرونها اليومَ ويوم نَبْعَثُ.

/ قوله: «ثم لا يُؤْذَنُ» قال الزمخشري(٤): «فإن قلتَ: ما معنىٰ «ثم» [٥٦٢/ب]

---

(١) الآية ٤ من سورة القدر.

(٢) الآية ١٥٢ من سورة الأنعام.

(٣) الأصل «تقدير» والتصويب من (ش).

(٤) الكشاف ٢/٤٢٣.

هـذه؟ قلت: معناه أنهم يُمَنَّوْن بعد شهادةِ الأنبياء بما هو أَطَمُّ منه[1]، وهو أنهم يُمْنَعُون الكلام، فلا يُؤْذَنُ لهم في إلقاءِ مَعْذرةٍ ولا إدلاءٍ بحجةٍ». انتهى. ومفعولُ الإذنِ محذوفٌ، أي: لا يُؤْذَنُ لهم في الكلامِ، كما قاله الزمخشري، أو: في الرجوعِ إلى الدنيا.

قوله: «ولاهم يُسْتَعْتَبُون»، أي: لا تُزال عُتْباهم، وهي ما يُعْتَبُون عليها ويُلامون. يقال: اسْتَعْتَبْتُ فلاناً بمعنى أَعْتَبْتُه، أي: أزلت عُتْباه، واستفعل بمعنى أَفْعل غيرُ مُسْتَنْكَرٍ. قالوا: اسْتَدْنَيْتُ فلاناً، وأَدْنَيْتُه، بمعنىً واحد. وقيل: السين على بابها من الطلب، ومعناه: أنهم لا يُسْأَلُون أن يَرْجِعُوا عَمَّا كانوا عليه في الدنيا، فهذا استعتابٌ معناه طَلَبُ عُتْباهم. وقال الزمخشري[2]: «ولا هم يُسْتَرْضَوْن، أي: لا يُقال لهم: أَرْضُوا ربَّكم؛ لأن الآخرةَ ليست بدارِ عملٍ». وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ إن شاء الله في سورة حم السجدة[3]؛ لأنه أَلْيَقُ به لاختلافِ القرَّاء فيه.

آ. (٨٥) **قوله تعالى: ﴿فلا يُخَفَّفُ﴾**: هذه الفاءُ وما في حَيِّزها جوابُ «إذا»، ولا بُدَّ من إضمارِ مبتدأ قبلَ هذه الفاءِ، أي: فهو لا يُخَفَّفُ، لأنَّ جوابَ «إذا» متى كان مضارعاً لم يَحْتَجْ إلى فاءٍ سواءً كان موجَباً كقوله تعالى: «وإذا تُتْلَى عليهم آياتُنا بَيِّناتٍ تَعْرِفُ»[4] أم منفيَّاً نحو: «إذا جاء زيدٌ لا يكرمُك».

---

(١) الكشاف: «منها». وأطمُّ منه مِنْ «طَمَّ» إذا كَثُرَ وعلا.

(٢) الكشاف ١/٤٢٣.

(٣) «وإن يَسْتَعتِبوا فما هم من المُعْتَبين» الآية ٢٤ من فصلت. وقرأ الحسن وآخرون «يُسْتَعْتَبُوا... المُعْتِبين». انظر: البحر ٧/٤٩٤، والمحتسب ٢/٢٤٥.

(٤) الآية ٧٢ من سورة الحج.

آ. (٨٧) قوله تعالىٰ: ﴿السَّلَم﴾: العامَّةُ على فتحِ السين واللام. وقرأ[1] أبو عمرٍو في روايةٍ بسكونِ اللام. ومجاهدٌ بضم السين واللام، وكأنه جمع «سَلام» نحو قَذَال وقُذُل، والسَّلام والسَّلَم واحدٌ، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما في سورة النساء[2].

آ. (٨٨) قوله تعالىٰ: ﴿الذين كفروا﴾: يجوز أن يكونَ مبتدأً، والخبرُ «زِدْناهم» وهو واضحٌ. وجوَّز ابنُ عطية[3] أن يكونَ «الذين كفروا» بدلاً مِنْ فاعلِ «يَفْتَرُوْن»، ويكون «زِدْناهم» مستأنفاً. ويجوز أن يكونَ «الذين كفروا» نصباً على الذمِّ أو رفعاً عليه، فَيُضْمَرُ الناصبُ والمبتدأُ وجوباً.

آ. (٨٩) قوله تعالىٰ: ﴿تِبْياناً﴾: يجوز أن يكونَ في موضعِ الحال، ويجوز أن يكونَ مفعولاً مِنْ أجله وهو مصدرٌ، ولم يَجِىءْ من المصادرِ على هذه الزِّنَةِ إلا لفظان: هذا وتِلْقاء، وفي الأسماء كثيرٌ نحو: التِّمْساح والتِّمْثال. وأمَّا المصادرُ فقياسُها فتحُ الأولِ دلالةً على التكثير كالتَّطواف والتَّجْوال. وقال ابن عطية[4]: «إن التِّبْيان اسمٌ وليس بمصدرٍ»، والنَّحْويون على خلافِه.

قوله: «للمُسْلمين» متعلقٌ بـ«بُشْرَىٰ»، وهو متعلقٌ من حيث المعنىٰ بـ«هدىً ورحمةً» أيضاً. وفي جوازِ كونِ هذا من التنازعِ نظرٌ من حيث لزومُ الفصلِ بين المصدرِ ومعمولِه بالمعطوفِ حالَ إعمالِك غيرَ الثالِث فتأمَّله. وقياسُ مَنْ جَوَّز التنازعَ في فعلِ التعجبِ والتزم إعمال الثاني لئلا يَلْزَمَ الفصلُ أن يُجوِّز هذا على هذه الحالةِ.

---

(١) البحر ٥/٥٢٦ ـ ٥٢٧، وقال في المحرر ٨/٤٩١: إنها رواية يعقوب عنه.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/٦٩.

(٣) المحرر ٨/٤٩١.

(٤) المحرر ٨/٤٩٣.

آ. (٩٠) قوله تعالىٰ: ﴿وإيتاءِ ذي القُرْبَىٰ﴾: مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ولم يَذْكر متعلَّقاتِ العدلِ والإحسانِ والبَغْيِ لِيَعُمَّ جميعَ ما يُعْدَلُ فيه، ويُحْسَنُ به إليه، ويُبْغىٰ فيه؛ فلذلك لم يذكُرِ المفعولَ الثاني للإيتاء، ونَصَّ على الأول حَضًّا عليه لإدلائه بالقرابة، فإنَّ إيتاءَه صدقةٌ وصِلَةٌ.

قوله: «يَعِظُكم» يجوز أن يكونَ مستأنفاً في قوة التعليل للأمرِ بما تقدَّم، أي: إنَّ الوعظَ سببٌ في أمره لكم بذلك. وجَوَّز أبو البقاء[1] أن يكونَ حالاً من الضمير في «يَنْهَىٰ»، وفي تخصيصِه الحالَ بهذا العاملِ فقط نظرٌ؛ إذ يظهرُ جَعْلُه حالاً مِنْ فاعل «يأمرُ» أيضاً، بل أَوْلى؛ فإن الوعظ يكونُ بالأوامر والنواهي، فلا خصوصيةَ له بالنهي.

آ. (٩١) قوله تعالىٰ: ﴿بعد تَوْكِيْدِها﴾: متعلقٌ بفعل النهي. والتوكيدُ مصدرُ وَكَّدُ يُوَكِّدُ بالواو، وفيه لغةٌ أخرى: أَكَّد يُؤَكِّد بالهمز، وهذا كقولِهم: وَرَّخْتُ الكتابَ وأرَّخْتُه، وليست الهمزة بدلاً من واوٍ كما زعم أبو إسحق[2]؛ لأنَّ الاستعمالين في المادتين متساويان، فليس ادِّعاءُ كونِ أحدهما أصلاً أَوْلَى من الآخر.

وتبع مكيٌّ[3] الزجاجَ في ذلك ثم قال: «ولا يَحْسُن أَنْ يقال: الواوُ بدلُ من الهمزة، كما لا يَحْسُنُ أن يقالَ ذلك في «أَحَد»؛ إذ أصلُه «وَحَد»، فالهمزةُ بدل من الواو». يعني أنه لا قائلَ بالعكس، وكذلك تَبِعه في ذلك الزمخشري[4] أيضاً. و«تَوْكيدِها» مصدرٌ/ مضافٌ لمفعوله. [٥٦٣/أ]

---

(١) لم يَرِدْ هذا في مطبوعة «الإملاء».

(٢) معاني القرآن ٣/٢١٧. وهو الزجاج.

(٣) المشكل ٢/٢٠.

(٤) الكشاف ٢/٤٢٥.

وأدغم أبو عمروٍ الدالَ في التاء، ولا ثانيَ له في القرآنِ، أعني أنه لم تُدْغَمْ دالٌ مفتوحةٌ بعد ساكنٍ[1] إلا في هذا الحرفِ.

قوله: «وقد جَعَلْتُمْ» الجملةُ حالٌ: إمَّا مِنْ فاعلِ «تَنْقُضوا»، وإما من فاعلِ المصدرِ، وإن كان محذوفاً.

آ. (٩٢) **قوله تعالىٰ: ﴿أَنْكاثاً﴾**: يجوز فيه وجهان، أظهرُهما: أنه حالٌ مِنْ «غَزْلها». والأَنْكاث: جمعُ نِكْث بمعنى مَنْكوث، أي: منقوضٌ. والثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ لتضمين «نَقَضَتْ» معنى «صَيَّرَتْ». وجَوَّز الزجاجُ[2] فيه وجهاً ثالثاً وهو: النصبُ على المصدرية؛ لأنَّ معنى نَقَضَتْ: نَكَثَتْ، فهو مُلاقٍ لعاملِه في المعنىٰ.

قوله: «تَتَّخذون» يجوز أن تكونَ الجملةُ حالاً من واو «تكونوا» أو من الضمير المستتر في الجارِّ، إذ المعنى: لا تكونوا مُشْبهين كذا حالَ كونِكم متَّخذين.

قوله: «دَخَلاً بينكم» هو المفعولُ الثاني لـ «تَتَّخذون». والدَّخَل: الفسادُ والدَّغَلُ[3]. وقيل: «دَخَلاً»: مفعولٌ من أجله. وقيل: الدَّخَل: الداخلُ في الشيءِ ليس منه.

قوله: «أنْ تكونَ»، أي: بسبب أَنْ تكونَ، أو مخافةَ أَنْ تكونَ. و «تكون» يجوزُ أَنْ تكونَ تامةً، فتكون «أُمَّةٌ» فاعلَها، وأن تكونَ ناقصةً، فتكون «أُمَّةٌ» اسمَها، و «هي» مبتدأ، و «أَرْبَىٰ» خبرُه. والجملةُ في محلِّ

---

(١) الدال المفتوحة دال «بَعْدَ»، والساكن العين فيها. وانظر: الإتحاف ١/١١٨.

(٢) معاني القرآن ٣/٢١٧.

(٣) الدغل: عيب في الأمر يفسده.

نصبٍ على الحال، على الوجه الأول، وفي موضعِ الخبرِ على الثاني. وجوَّز الكوفيون أن تكونَ «أُمَّةٌ» اسمَها، و« هي » عمادٌ، أي: ضميرُ فَصْلٍ، و«أربَىٰ» خبرُ «تكون»، والبصريون لا يُجيزون ذلك[1] لأجل تنكيرِ الاسمِ، فلو كان الاسمُ معرفةً لجاز ذلك عندهم.

قوله: « به » يجوز أن يعودَ الضميرُ على المصدر المنسبك مِنْ «أَنْ تكونَ» تقديره: إنما يَبْلُوكم الله بكونِ أُمَّة، أي: يختبركم بذلك. وقيل: يعودُ على « الربا » المدلولِ عليه بقوله «هي أربَىٰ» وقيل: على الكثرة، لأنها في معنى الكثير. قال ابن الأنباري: «لَمَّا كان تأنيثُها غيرَ حقيقي حُمِلَتْ على معنى التذكير، كما حُمِلت الصيحةُ على الصِّياح» ولم يتقدمْ للكثرةِ لفظٌ، وإنما هي مدلولٌ عليها بالمعنىٰ مِنْ قوله «هي أَرْبَىٰ».

آ. (٩٤) **قوله تعالىٰ: ﴿فَتَزِلَّ﴾**: منصوبٌ بإضمار « أَنْ » على جوابِ النهي.

قوله: «بما صَدَدْتُمْ»: « ما » مصدريةٌ، و«صَدَدْتُمْ» يجوز أن يكونَ من الصُّدود، وأن يكونَ مِن الصَدِّ، ومفعولُه محذوفٌ. ونُكِّرت «قَدَمٌ»: قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: لِمَ وُحِّدَتِ القَدَمُ ونُكِّرَتْ؟ قلت: لاستعظامِ أن تَزِلَّ قدمٌ واحدةٌ عن طريقِ الحق بعد أن ثَبَتَتْ عليه فكيف بأقدامٍ كثيرة؟».

قال الشيخ[3]: «الجمع تارةً يُلْحَظُ فيه المجموعُ من حيث هو مجموعٌ، وتارةً يُلحظ فيه كلُّ فردٍ فردٍ. فإذا لُوْحظ فيه المجموعُ كان

---

(١) قال سيبويه: «هذا باب لا تكون «هو» وأخواتها فيه فصلاً، ويكنَّ بمنزلة اسم مبتدأ... لم يَجعلوه فصلاً وقبله نكرة». انظر: الكتاب ١/٣٩٧.

(٢) الكشاف ٢/٤٢٧.

(٣) البحر ٥/٥٣٢ ـ ٥٣٣.

الإسنادُ معتبراً فيه الجمعيَّةُ، وإذا لُوْحظ فيه كلُّ فردٍ فردٍ كان الإسناد مطابقاً للفظِ الجمع كثيراً، فَيُجْمع ما أُسند إليه، ومطابقاً لكلِّ فردٍ فردٍ فيُفْرد، كقوله تعالىٰ: «وأَعْتَدَتْ لهنَّ مُتَّكَأً وآتَتْ» لمَّا كان لُوْحِظ في قوله «لهنَّ» معنى لكلِّ واحدة، ولو جاء مُراداً به الجمعيةُ أو الكثيرُ في الوجهِ الثاني لجُمِع المتكأ، وعلى هذا المعنىٰ يُحمل قول الشاعر[1]:

٣٠١٥ــ فإني وَجَدْتُ الضَّامِرِيْنَ متاعُهمْ يَمُوْتُ ويَفْنَىٰ فارْضِخي مِنْ وعائيا

أي: رأيتُ كلَّ ضامرٍ؛ ولذلك أَفْرَدَ الضميرَ في «يموتُ ويَفْنىٰ» ولمَّا كان المعنىٰ: لا يَتَّخِذْ كلُّ واحدٍ منكم جاء «فتَزِلَّ قَدَمٌ»، مراعاةً لهذا المعنىٰ، ثم قال: وتَذُوْقوا، مراعاةً للمجموع [أو][2] لِلَفْظِ الجمع على الوجهِ الكثيرِ إذا قلنا: إن الإسنادَ لكل فردٍ فرد، فتكون الآية قد تعرَّضَتْ للنهي عن اتخاذ الأَيْمَانِ دَخَلاً باعتبار المجموعِ، وباعتبارِ كل فردٍ فرد، ودَلَّ على ذلك بإفراد «قَدَم» وبجَمْعِ الضمير في «وتَذُوْقوا».

قلت: وبهذا التقديرِ الذي ذكره الشيخ يفوتُ المعنى الجَزْلُ الذي اقتنصَه أبو القاسم مِنْ تنكير «قَدَم» وإفرادها. وأمَّا البيتُ المذكورُ فإنَّ النَّحْويين خرَّجوه على أن المعنى: يموت مَنْ ثَمَّ، ومَنْ ذُكِرَ، فأفرد الضميرَ لذلك لما لا لِما ذكر.

آ. (٩٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ما عندكم يَنْفَدُ﴾**: مبتدأ وخبر. والنَّفَادُ:

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٥/٥٣٣، والمساعد ١/٨٨. قال ابن عقيل في المساعد: «أي يموتون فأفرد الضمير، كأنه قال: يموت من ذكره». وارضخي: أعطي.

(٢) زيادة من البحر.

الفناءُ والذَّهابُ يقال(١): نَفِد بكسر العين يَنْفَدُ بفتحها نَفاداً ونُفُوداً. وأمَّا « نَفَذَ » بالذالِ المعجمة فَفِعْلُه نَفَذَ بالفتح يَنْفُذُ بالضم، وسيأتي. ويُقال: أَنْفَد القومُ: فَنِي زادُهم، وخَصْمٌ مُنافِدٌ، لِيُنْفِد حجةَ صاحبِه، يقال: نافَدْتُه فَنَفِدْتُه.

وقوله « باقٍ » قد تقدَّم الكلامُ في الوقف عليه في الرعد(٢).

قوله: «ولَنَجْزِيَنَّ الذين» قرأ(٣) ابن كثير وعاصم وابن ذكوان «ولَنَجْزِيَنَّ» بنونِ العظمة، التفاتاً من الغَيْبة إلى التكلم. وتقدَّم تقريرُ الالتفاتِ. والباقون بياء الغَيْبة رجوعاً إلى اللّهِ لتقدُّم ذكرِه العزيز في قوله تعالى / «وما عندالله باقٍ». [٥٦٣/ب]

وقوله: «بأحسنِ ما كانوا» يجوز أن تكونَ أَفْعَل على بابِها من التفضيل، وإذا جازاهم بالأحسنِ فَلأَنْ يُجازِيَهم بالحَسَن من باب الأَوْلى. وقيل: ليسَتْ للتفضيلِ، وكأنهم فَرُّوا مِنْ مفهومِ أَفْعل؛ إذ لا يلزم من المجازاةِ بالأحسنِ المجازاةُ بالحَسَن. وهو وَهْمٌ لما تقدَّم مِنْ أنه مِنْ مفهوم الموافقة بطريق الأَوْلى.

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿مِنْ ذَكَرٍ﴾**: « مِنْ » للبيان فتتعلقُ بمحذوفٍ، أي: أَعْني مِنْ ذَكَر. ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِنْ فاعل « عَمِل ».

قوله: «وهو مُؤْمِنٌ» جملةٌ حاليةٌ أيضاً.

---

(١) انظر: المفردات ٥٠٠.

(٢) وقف ابن كثير عليها بالياء. انظر: الإتحاف ٢/١٨٩. وانظر: الدر المصون: الورقة ٥٢٦ أ.

(٣) البحر ٥/٥٣٣، الإتحاف ٢/١٨٩، القرطبي ١/١٧٣، الحجة ٣٩٣، السبعة ٣٧٥.

قوله: «ولَنَجْزِيَنَّهم» راعىٰ معنىٰ « مَنْ » فَجَمع الضميرَ بعد أن راعَىٰ لفظَها فَأَفْرَدَ في «فَلَنُحْيِيَنَّه» وما قبله، وقرأ العامَّةُ «ولَنَجْزِيَنَّهم» بنونِ العظمةِ مراعاةً لِما قبله. وقرأ ابنُ عامر[1] في روايةٍ بياء الغيبة، وهذا ينبغي أن يكونَ على إضمارِ قَسَمٍ ثانٍ، فيكونَ من عطفِ جملةٍ قَسَميةٍ على قَسَميةٍ مثلِها، حُذفتا وبقي جواباها.

ولا جائزٌ[2] أن يكونَ مِنْ عطفِ جوابٍ على جواب لإفضائِه إلى إخبارِ المتكلم عن نفسِه بإخبار الغائب، وهو لا يجوزُ. لو قلت: «زيد قال[3]: واللَّهِ لأَضْرِبَنَّ هنداً ولَينفينَّها» تريد: ولَينفينَّها زيدٌ، لم يَجُزْ. فإن أَضْمَرْت قسماً آخرَ جاز، أي: وقال: واللَّهِ لينفينَّها؛ لأنَّ لك في مثلِ هذا التركيبِ أن تحكيَ لفظه، ومنه «ولَيَحْلِفُنَّ إنْ أَرَدْنا إلا الحُسْنىٰ»[4] وأن تحكيَ معناه، ومنه «يَحْلِفُون بالله ما قالوا»[5] ولو جاء على اللفظ لقيل: ما قلنا.

آ. (٩٨) **قوله تعالىٰ: ﴿فإذا قَرأْتَ﴾**: أي: فإذا أَرَدْتَ، فأضمرتَ الإرادةَ. قال الزمخشري[6]: «لأنَّ الفعلَ يوجد عند القصدِ والإرادةِ من غير فاصلٍ وعلى حسبِه، فكان منه بسببٍ قوي وملابسةٍ ظاهرة». وقال ابن عطية[7]: «فـ « إذا »[8] وَصْلةٌ بين الكلامين، والعربُ تستعملها في مثل

---

(١) في البحر ٥/٥٣٤، والمحرر ٨/٥٠٥: قراءة نافع في روايةٍ عنه.

(٢) انظر: البحر ٥/٥٣٤.

(٣) البحر: «قلت»، وغير واضحة في نسخة الأصل.

(٤) الآية ١٠٧ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٧٤ من سورة التوبة.

(٦) الكشاف ٢/٤٢٨.

(٧) المحرر ٨/٥٠٧.

(٨) عبارة المحرر: الفاء في «فإذا» واصلة.

هذا، وتقدير الآية: فإذا أَخَذْتَ في قراءةِ القرآن فاسْتَعِذْ». قلت: وهذا هو مذهبُ الجمهورِ من القُرَّاء والعلماء، وقد أخذ بظاهرِ الآية، فاستعاذ بعد أن قرأ، من الصحابة أبو هريرة، ومن الأئمة مالك وابن سيرين، ومن القرَّاء حمزة.

آ. (١٠٠) قوله تعالىٰ: ﴿به يُشْرِكون﴾: يجوز أن يعودَ الضميرُ على الشيطانِ، وهو الظاهرُ؛ لتتحدَ الضمائرُ. والمعنىٰ: والذين هم مشركون بسببه. وقيل: والذين هم بإشراكهم إبليس مشركون باللَّهِ. ويجوز أن يعودَ على «ربهم».

آ. (١٠١) قوله تعالىٰ: ﴿واللَّهُ أعلمُ بما يُنَزِّل﴾: في هذه الجملةِ وجهان، أظهرهما: أنها اعتراضيةٌ بين الشرطِ وجوابه. والثاني: أنها حاليةٌ، وليس بظاهرٍ. وقوله: «إنما أنت مُفْتَرٍ» نسبوا إليه صلى الله عليه وسلم الافتراءَ بأنواعٍ من المبالغات: الحصرِ والخطابِ واسمِ الفاعل الدالِّ على الثبوتِ والاستقرار. ومفعول «لا يَعْلمون» محذوفٌ للعلمِ به، أي: لا يعلمون أنَّ في نَسْخِ الشرائعِ وبعضِ القرآنِ حِكَماً بالغة.

آ. (١٠٢) قوله تعالىٰ: ﴿لِيُثَبِّتَ﴾: متعلقٌ بـ «نَزَّله». و«هدى وبشرى» يجوز أَنْ يكونا عطفاً على محلِّ «لِيُثَبِّت» فيُنْصبان، أو على لفظِه باعتبارِ المصدرِ المُؤَوَّل فيُجَرَّان. وقد تقدَّم كلامُ[1] الزمخشريِّ في نظيرِهما، وما رَدَّ به الشيخُ، وما رُدَّ به عليه. وجوَّز أبو البقاء[2] ارتفاعَهما خَبَرَيْ مبتدأ محذوفٍ، أي: وهو هُدَىً، والجملةُ حالٌ.

(١) انظر: الورقة ٥٥٨ ب من الدر المصون.

(٢) الإملاء ٢/٨٥.

وقرئ[1] «لِيُثْبِتَ» مخففاً مِنْ أَثْبتَ.

آ. **(١٠٣) قوله تعالىٰ: ﴿لسانُ الذي﴾**: العامَّة على إضافة «لسان» إلى ما بعدَه. واللِّسانُ: اللغة. وقرأ[2] الحسن «اللسان» معرَّفاً بأل، و«الذي» نعتٌ له. وفي هذه الجملة وجهان، أحدُهما: لا محلَّ لها لاستئنافِها، قاله الزمخشري[3]. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعل «يقولون»، أي: يقولون ذلك والحالُ هذه، أي: عِلْمُهم بأعجميةِ هذا البشرِ وإبانةِ عربيَّةِ هذا القرآنِ كان ينبغي أَنْ يمنعَهم من تلك المقالةِ، كقولِك: «تَشْتُمُ فلاناً وهو قد أحسنَ إليك»، أي: وعِلْمُك بإحسانِه إليك كان يمنعُك مِنْ شَتْمِه، قاله الشيخ[4]. ثم قال: «وإنما ذهب إلى الاستئنافِ لا إلى الحالِ؛ لأنَّ مِنْ مذهبِه أنَّ مجيءَ الحالِ جملةً اسميةً من غيرِ واوٍ شاذٌ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ تَبِع فيه الفراءَ»[5].

و«أعجميٌّ» خبرٌ على كلتا القراءتين. والأعجميُّ: مَنْ لم يتكلَّمْ بالعربية. وقال الراغب[6]: «العَجَمُ خلافُ العرب، والعجميُّ منسوبٌ إليهم، والأَعْجَم مَنْ في لسانِه عُجْمَةٌ عربياً كان أو غيرَ عربي؛ اعتباراً بقلة فَهْمِه من العُجْمة[7]. والأعجميُّ منسوبٌ إليه، ومنه قيل للبهيمة «عَجْماءُ» من حيث

---

(١) نسبها ابن خالويه في الشواذ ٧٤ إلى أبي حيوة. وانظر: البحر ٥/٥٣٦.

(٢) المحتسب ٢/١٢، البحر ٥/٥٣٦، الشواذ ٧٤.

(٣) الكشاف ٢/٤٢٩.

(٤) البحر ٥/٥٣٧.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٣٦٦.

(٦) المفردات ٣٢٣.

(٧) المفردات: «عن العجم».

إنها لا تُبِيْنُ، و«صلاةُ النهارِ عَجْماء»[1]، أي: لا يُجْهَرُ فيها. والعَجَمُ[2]: النَّوَىٰ لاختفائِه. وحروف المعجم[3]، قال الخليل: «الحروفُ المقطَّعة لأنها أعجمية» قال بعضهم: معناه أنَّ الحروفَ المجردة لا تَدُلُّ على ما تَدُلُّ عليه الموصولةُ. وأَعْجمتُ الكتاب ضِدُّ أَعْرَبْتُه، وأَعْجَمْتُه: أَزَلْتُ عُجْمَتَه كأَشْكَيْتُه، أي: أَزَلْتُ شِكايتَه، وسيأتي لهذا أيضاً مزيدُ بيانٍ إنْ شاء الله في الشعراء، وحم السجدة. وتقدَّم خلافُ القرَّاءِ في «يُلْحِدُون» في الأعراف[4].

آ. (١٠٦) **قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ كفر بالله﴾**: يجوز فيه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ بدلاً من «الذين لا يؤمنون»، أي: إنما يفتري الكذبَ مَنْ كفر. الثاني: أنه بدلٌ مِنَ «الكاذبون». والثالث: / مِنْ «أولئك» [٥٦٤/أ] قاله الزمخشريُّ[5]، فعلى الأولِ يكون قولُه «وأولئك هم الكاذبون» جملةً معترضةً بين البدلِ والمُبْدلِ منه.

واستضعف الشيخُ[6] الأوجهَ الثلاثةَ فقال: «لأنَّ الأولَ يقتضي أنه لا يَفْتري الكذبَ إلا مَنْ كفر بالله من بعدِ إيمانِه، والوجودُ يَقْضي أنَّ المفتريَ مَنْ لا يؤمن، سواءً كفر بالله من بعدِ إيمانِه، أم لا[7]، بل الأكثرُ الثاني وهو المفتري» قال: «وأمَّا الثاني فَيؤُوْل المعنىٰ إلى ذلك؛ إذ التقديرُ: وأولئك: أي: الذين لا يؤمنون هم مَنْ كفر بالله من بعدِ إيمانِه، والذين

---

(١) حديث الحسن. انظر: النهاية ٣/١٨٧.
(٢) وفيه لغة ثانية: عُجام.
(٣) انظر: اللسان (عجم).
(٤) انظر: الدر المصون ٥/٥٢٢.
(٥) الكشاف ٢/٤٣٠.
(٦) البحر ٥/٥٤٠.
(٧) أي لم يؤمن قط.

لا يؤمنون هم المُفْترون. وأمَّا الثالثُ فكذلك؛ إذ التقديرُ: إنَّ المشارَ إليهم هم مَنْ كفرَ بالله من بعد إيمانه، مُخْبِراً عنهم بأنهم الكاذبون».

الوجه الرابع: أن ينتصبَ على الذمِّ، قاله الزمخشري[1]. الخامس: أن يرتفعَ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ على الذمِّ أيضاً. السادس: أن يرتفعَ على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، تقديره: فعليهم غضبٌ لدلالةِ ما بعد «مَنْ» الثانيةِ عليه.

السابع: أنها مبتدأٌ أيضاً، وخبرُها وخبرُ «مَنْ» الثانيةِ أيضاً قولُه «فعليهم غَضَبٌ»، قاله ابن عطية[2]، قال: «إذ هو واحدٌ بالمعنىٰ؛ لأنَّ الإخبارَ في قولِه «منْ كفر بالله» إنما قَصَدَ به الصنفَ الشارحَ بالكفر». قال الشيخ[3]: «وهذا وإنْ كان كما ذكر، إلا أنهما جملتان شرطيتان، وقد فُصِل بينهما بأداةِ الاستدراك، فلا بد لكلٍّ واحدةٍ منهما على انفرادِها مِنْ جوابٍ لا يشتركان فيه، فتقديرُ الحَذْفِ أَجْرَىٰ على صناعةِ الإعرابِ، وقد ضَعَّفوا مذهبَ الأخفشِ في ادِّعائه أنَّ قولَه «فسلامٌ لكَ من أصحابِ اليمين»[4]، وقولُه «فَرَوْحٌ ورَيْحان» جوابُ «أمَّا»، و«إنْ» هذا، وهما أداتا شرط وَلِيَتْ إحداهما الأخرىٰ».

---

(١) الكشاف ٢/٤٣٠.

(٢) المحرر ٨/٥١٦.

(٣) البحر ٥/٥٣٩.

(٤) «فأمَّا إنْ كان من المقرَّبين فَرَوْحٌ ورَيْحَانٌ وجنةُ نعيم، وأمَّا إنْ كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين». الآيات ٨٨ ـ ٩١ من الواقعة. وقَدَّر الأخفش في «معاني القرآن» ٤٩٣، «فله رَوْحٌ وريحان» لـ «أمَّا» الأولى، وقدَّر «فيُقال سلام لك» لـ «أمَّا» الثانية.

الثامن: أن تكونَ «مَنْ» شرطيةً وجوابُها مقدرٌ تقديره: فعليهم غضبٌ؛ لدلالةِ ما بعد «مَنْ» الثانيةِ عليه. وقد تقدَّم أن ابنَ عطية[1] جَعَلَ الجزاءَ لهما معاً، وتقدَّم الكلامُ معه فيه.

قوله: «إلا مَنْ أُكْرِه» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مستثنىً مقدَّمٌ مِنْ قوله «فعليهم غَضَبٌ من الله»[2]، وهذا يكونُ فيه منقطعاً؛ لأنَّ المُكْرَه لم يَشْرَحْ بالكفرِ صدراً. وقال أبو البقاء[3]: «وقيل: ليس بمقدَّمٍ فهو كقول لبيد[4]:

٣٠١٦ـ ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطلُ

. . . .

فظاهرُ كلامِه يَدُلُّ على أنَّ بيتَ لبيدٍ لا تقديمَ فيه، وليس كذلك فإنه ظاهرٌ في التقديمِ جداً.

الثاني: أنه مستثنىً مِنْ جوابِ الشرط، أو مِنْ خبر المبتدأ المقدر، تقديرُه: فعليهمْ غضبٌ من الله إلا مَنْ أُكْرِه، ولذلك قَدَّر الزمخشري جزاءَ الشرط قبل الاستثناء، وهو استثناءٌ متصلٌ؛ لأنَّ الكفرَ يكون بالقولِ مِنْ غير اعتقادٍ كالمُكْرَه، وقد يكون ــ والعياذُ بالله ــ باعتقادٍ، فاستثنى الصِّنفَ الأول.

قوله: «وقلبُه مطمئنٌ» جملةٌ حاليةٌ، أي: إلا مَنْ أُكْرِهَ في هذه الحالةِ.

قوله: «ولكن مَنْ شَرَحَ» الاستدراكُ واضحٌ؛ لأنَّ قوله: «إلا مَنْ أُكْرِه»

---

(١) المحرر ٨/٥١٦.
(٢) الأصل: «فأولئك عليهم غضبٌ» وهو سهو.
(٣) الإملاء ٢/٨٦.
(٤) تقدم برقم (٣٨٤).
(٥) الكشاف ٢/٤٣٠.

قد يَسْبق الوهمُ إلى الاستثناء مطلقاً فاستدرك هذا. وقولُه «وقلبُه مطمئنٌ» لا ينفي ذلك الوهم. و«مَنْ»[1]: إمَّا شرطيةٌ أو موصولةٌ، ولكن متى جُعِلَتْ شرطيةً فلا بدَّ من إضمارِ مبتدأ قبلها؛ لأنه لا يليها[2] الجملُ الشرطيةُ، قاله الشيخ[3] ثم قال: «ومثلُه[4]:

٣٠١٧ـ .... ولكن متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

أي: ولكن أنا متى يَسْتَرْفد» وإنما لم تقع الشرطيةُ بعد «لكن» لأنَّ الاستدراكَ لا يقع في الشُّروط. هكذا قيل، وهو ممنوع.

آ. (١٠٧) **قوله تعالىٰ: ﴿ذلك بأنَّهم﴾**: مبتدأ وخبر، كنظائرَ مَرَّتْ، والإشارةُ بـ«ذلك» إلى ما ذُكِرَ من الغضبِ والعذاب؛ ولذلك وُحِّد كقوله: «بين ذلك»[5] و[قوله][6]:

٣٠١٨ـ كأنه في الجِلْدِ ....

وقد مَرَّ ذلك.

آ. (١١٠) **قوله تعالىٰ: ﴿ثم إنَّ ربَّكَ للذين هاجَرُوا﴾**: في خبر «إنَّ» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه قولُه «لَغفورٌ رحيم»، و«إن ربَّك» الثانيةُ واسمُها تأكيدٌ للأولىٰ واسمِها، فكأنه قيل: ثم إنَّ ربَّك إنَّ ربَّك لغفورٌ

---

(١) في قوله «مَنْ شرح».
(٢) أي «لكنْ» لا تلي «مَنْ».
(٣) البحر ٥/٥٣٩.
(٤) تقدم برقم (١٩٠).
(٥) من الآية ٦٨ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤١٩.
(٦) تقدم برقم (٥٣٩).

رحيم، وحينئذٍ يجوز في قولِه «للذين» وجهان: أن يتعلَّقَ بالخبرين على سبيل التنازع، أو بمحذوفٍ على سبيلِ البيان كأنه قيل: الغُفرانُ والرحمةُ للذين هاجرُوا. الثاني: أن الخبرَ هو نفسُ الجارِّ بعدها كما تقول: إنَّ زيداً لك، أي: هُوَ لك لا عليك بمعنى هو ناصرُهم لا خاذِلُهم، قال معناه الزمخشريُّ[1] [ثم قال «كما يكون المَلِكُ للرجل لا عليه، فيكون مَحْمِيّاً مَنْفُوْعاً][2].

[٥٦٤/ب] الثالث: أن خبرَ الأولى مستغنى عنه بخبر الثانية، / يعني أنه محذوفٌ لفظاً لدلالةِ ما بعده عليه، وهذا معنى قولِ أبي البقاء[3]: «وقيل: لا خبرَ لـ «إنَّ» الأولى في اللفظ؛ لأنَّ خبرَ الثانيةِ أغنى عنه» وحينئذٍ لا يَحْسُنُ رَدُّ الشيخِ عليه بقوله[4]: «وهذا ليس بجيدٍ لأنه أَلْغَى حكمَ الأولى، وجَعَلَ الحكمَ للثانيةِ، وهو عكسُ ما تقدَّمَ ولا يجوز».

قوله: «مِنْ بعدِ ما فُتِنوا» قرأ[5] ابنُ عامر «فَتَنوا» مبنياً للفاعل، أي: فَتَنُوا أَنْفُسَهم، فإن عاد الضميرُ على المؤمنين فالمعنى: فَتَنُوا أنفسَهم بما أَعْطَوا المشركين من القولِ ظاهراً، أو أنهم لَمَّا صبروا على عذابِ المشركين فكأنهم فَتَنُوا أنفسَهم، وإنْ عاد على المشركين فهو واضحٌ، أي: فتنُوا المؤمنين.

والباقون «فُتِنُوا» مبنياً للمفعول. والضميرُ في «بعدها» للمصادرِ المفهومةِ من الأفعالِ المتقدمةِ، أي: مِنْ بعد الفتنةِ والهجرةِ والجهادِ والصبرِ. وقال

---

(١) الكشاف ١/٤٣٠.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش) والكشاف.

(٣) الإملاء ٢/٨٦.

(٤) البحر ٥/٥٤١.

(٥) السبعة ٣٧٦، البحر ٥/٥٤١، الإتحاف ٢/١٩٠، التيسير ٣٩٥.

ابن عطية[1]: «عائدٌ على الفتنةِ أو الفَعْلة أو الهجرة أو التوبة».

آ. (١١١) قوله تعالىٰ: ﴿يومَ يأتي﴾: يجوز أَنْ ينتصبَ بـ «رحيم»، ولا يلزمُ مِنْ ذلك تقييدُ رحمته بالظرف؛ لأنه إذا رَحِم في هذا اليوم فرحمتُه في غيرِه أَوْلَىٰ وأحْرَىٰ، وأن ينتصِبَ بـ «اذكر» مقدرةً، وراعىٰ معنىٰ « كل » فأنَّث الضمائر في قوله «تجادل» إلى آخره، ومثلُه[2]:

٣٠١٩ـ جادَتْ عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فتركْنَ كلَّ..........

إلا أنَّه زاد في البيت الجمعَ على المعنىٰ، وقد تقدَّم ذلك أولَ هذا الموضوع. وقوله «وهم لا يُظْلَمون» حَمَلَ على المعنىٰ فلذلك جَمَعَ.

آ. (١١٢) قوله تعالىٰ: ﴿والخوفِ﴾: العامَّةُ على جَرِّ « الخوف » نسقاً على « الجوع »، ورُوي[3] عن أبي عمرو نصبُه، وفيه أوجه، أحدها: أن يُعطف على « لباس ». الثاني: أن يُعْطَفَ على موضعِ « الجوع »؛ لأنه مفعولٌ في المعنى للمصدرِ. التقدير: «أَنْ أَلْبَسَهم الجوعَ والخوفَ»، قاله أبو البقاء[4]، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ اللباسَ اسمُ ما يُلْبَسُ، وهو استعارةٌ بليغةٌ كما سأنبِّهك عليه. الثالث: أن ينتصِبَ بإضمارِ فعلٍ قاله أبو الفضل الرازي. [الرابع: أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ، أي:][5] ولباس

---

(١) المحرر ٨/٥٢٥.

(٢) تقدم برقم (٢٤٨).

(٣) وهي رواية علي بن نصر وآخرين عنه، ورواية اليزيدي وغيره عنه بالجر. انظر: السبعة ٣٧٦، والإتحاف ٢/١٩٠، والبحر ٥/٥٤٣، والقرطبي ١٠/١٩٤.

(٤) الإملاء ٢/٨٦.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، أثبتناه من (ش).

الخوف، ثم حُذِف وأقيم [المضافُ إليه][1] مُقامَه قاله الزمخشري[2].

ووجه الاستعارةِ ما قاله الزمخشري[3]، فإنه قال: «فإن قُلْتَ: الإذاقةُ واللباسُ استعارتان فما وجهُ صحتِهما؟ والإذاقةُ المستعارةُ مُوَقَّعَةٌ على اللباس المستعار فما وجهُ صحةِ إيقاعِها عليه؟ قلت: الإذاقَةُ جَرَتْ عندهم مَجْرى الحقيقةِ لشيوعِها في البلايا والشدائد وما يَمَسُّ الناسَ منها، فيقولون: ذاقَ فلانٌ البؤسَ والضُّرَّ، وأذاقه العذابُ، شَبَّه ما يُدْرَكُ مِنْ أثرِ الضررِ والألمِ بما يُدْرَكُ مِنْ طَعْمِ المُرِّ والبَشِعِ، وأمَّا اللباسُ فقد شبَّه به لاشتمالِه على اللابسِ ما غَشِيَ الإنسانَ والتبس به من بعض الحوادث. وأمَّا إيقاعُ الإذاقةِ على لباسِ الجوعِ والخوفِ فلأنه لمَّا وقع عبارةً عَمَّا يُغْشَى منهما ويُلابَسُ، فكأنه قيل: فأذاقهم ما غَشِيهم من الجوعِ والخوفِ. ولهم في هذا طريقان، أحدهما: أن ينظروا فيه إلى المستعار له كما نَظَر إليه هٰهنا، ونحوُه قول كثيِّر[4]:

٣٠٢٠ـ غَمْرُ الرِّداءِ إذا تَبَسَّم ضاحكاً غَلِقَتْ لضَحْكَتِهِ رِقابُ المالِ

استعار الرداءَ للمعروفِ لأنه يَصُون عِرْضَ صاحبِه صَوْنَ الرداء لِما يُلْقى عليه، ووصفَه بالغَمْرِ الذي هو وصفُ المعروفِ والنَّوال، لا وصفُ الرداء، نظراً إلى المستعار له. والثاني: أن ينظروا فيه إلى المستعار كقوله[5]:

---

(١) زيادة من (ش). (٢) الكشاف ٢/٤٣٢.

(٣) الكشاف ٢/٤٣١.

(٤) ديوانه ٢٨٨، واللسان (غمر)، والمشوف المعلم ٢/٥٥٤. وغمر الرداء: كثير المعروف، ورقاب المال: أنفسه. وغلِقت: حصلت للموهوب له ويئس من ردِّها.

(٥) لم أهتدِ إلى قائلهما، وهما في الكشاف ٢/٤٣٢، وشرح شواهده ٤/٤٠٩. والاعتجار: الاعتمام. قال في شرح شواهد الكشاف: «والمعنى: ينازعني هذا الرجل سيفي الذي أصون به نفسي وعرضي. فقلت له: أمهل في هذه المنازعة =

٣٠٢١ـ يُنازعني رِدائي عَبْدُ عَمْرٍو رُوَيْدَكَ يا أخا عمرِو بن بكر
لِيَ الشَّطْرُ الذي ملكَتْ يميني ودونَك فاعْتَجِر منه بشَطْرِ

أراد بردائِه سيفَه ثم قال: «فاعتجِرْ منه بشَطْر» فنظر إلى المستعارِ في لفظِ الاعتجار، ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقال: «فكساهُمْ لباسَ الجوعِ والخوف»، ولقال كثيِّر: «ضافي الرداءِ إذا تبسَّم». انتهىٰ. وهذا نهايةُ ما يُقال في الاستعارة.

وقال ابن عطية[1]: «لمَّا باشرهم ذلك صار كاللباس، وهذا كقول الأعشىٰ[2]:

٣٠٢٢ـ إذا ما الضَّجِيْعُ ثنىٰ جِيْدَها تَثَنَّتْ عليه فكانَتْ لباسا

ومثلُه قولُه تعالىٰ: «هُنَّ لِباسٌ لكمْ وأنتم لباسٌ/ لهنَّ»[3]، ومثلُه قولُ [٥٦٥/أ] الشاعر[4]:

٣٠٢٢ـ وقد لَبِسَتْ بعد الزبيرِ مُجاشِعٌ
لباسَ التي حاضَتْ ولم تَغْسِلِ الدِّما

كأنَّ العارَ لمَّا باشرهم ولصِقَ بهم كأنهم لَبِسُوه».

وقوله: «فأذاقهم» نظيرُ قولِه تعالىٰ: «ذُقْ إنك [أنت] العزيزُ

= لأني أقاسمك في هذا الطرف الذي في يميني وهو قائم السيف فخذه فاعتجر بطرفه الآخر وهو صدره، واسْتُرْ به رأسك».

(١) المحرر ٥٢٨/٨.
(٢) تقدم برقم (٨٦١). والقائل هو النابغة الجعدي لا الأعشىٰ.
(٣) الآية ١٨٧ من البقرة.
(٤) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٤٦، والمحرر ٥٢٨/٨، والبحر ٥٤٣/٥.

الكريم»[1]، ونظيرُ قولِ الشاعر[2]:

٣٠٢٣ـ دونَـكَ مـا جَـنَـيْـتَـه فـاحْسُ وذُقْ

وفي قراءةِ عبد الله «فـأذاقها اللَّهُ الخـوفَ والجوعَ»، وفي مصحف أُبَـيّ «لباسَ الخوفِ والجوعِ».

وقـولـه: «بـأَنْعُمِ اللَّهِ» أتىٰ بجمـعِ القِلَّةِ، ولم يَقُـلْ «بِنِعَمِ اللَّهِ» جمـعَ كثـرةٍ تنبيهاً بـالأَدْنىٰ على الأَعْلى؛ لأنَّ العـذابَ إذا كـان على كُفْـرانِ الشيءِ القليلِ فكونُه على النِّعَم الكثيرةِ أَوْلَىٰ.

و« أنْعُم » فيهـا قولان، أحـدُهما: أنهـا جمـعُ « نِعْمـةٍ » نحـو: شِـدَّة: أَشُدّ. قال الـزمخشري[4]: «جمـعُ « نِعْمـة » على تَرْكِ الاعتـداد بالتـاء كَدِرْع وأَدْرُع». وقال قطرب[5]: «هي جمـع نُعْم، والنُّعْمُ: النَّعيم، يقال: «هذه أيامُ طُعْمٍ ونُعْم». وفي الحديث[6]: «نادىٰ مُنادي رسولِ الله صلى الله عليه وسلم بالمَوْسم بمِنـىٰ: «إنها أيام طُعْمٍ ونُعْمٍ فلا تَصُوموا».

قوله: «بما كانوا» يجوز أَنْ تكـونَ مصدريـةً، أو بمعنى الذي، والعـائدُ

(١) الآية ٤٩ من الدخان.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في المحرر ٨/٥٢٩، والبحر ٥/٥٤٣. وحسا الطائرُ الماءَ: شربه.

(٣) البحر ٥/٥٤٣ ــ ٥٤٤.

(٤) الكشاف ٢/٤٣١.

(٥) انظر: المحرر ٨/٥٢٧.

(٦) انـظر: مجـاز القـرآن ١/٣٦٩. وفي المسنـد ٢/٢٢٩ عن أبـي هـريـرة قـال: قـال رسـول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام طعمٍ وذكرِ الله. قال مرة: أيام أكل وشرب».

محذوفٌ، أي: بسبب صُنْعهم أو بسببِ الذي كانوا يصنعونه. والواو في « يَصْنعون » عائدةٌ على أهل المعذَّب. قيل: قرية، وهي نظيرةُ قولِه «أوهم قائلون»[1] بعد قولِه «وكم مِنْ قريةٍ أَهْلكناها».

آ. (١١٤) **قوله تعالىٰ: ﴿واشكروا نِعْمَةَ الله﴾**: صَرَّح هنا بالنعمة لتقدُّمِ ذِكْرِها مع مَنْ كفر بها، ولم يَجِيءْ ذلك في البقرة، بل قال: «واشكروا لِلَّه»[2] لمَّا لم يتقدمْ ذلك، وتقدَّم نظائرُها هنا.

آ. (١١٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ولا تَقُولوا لِما تَصِفُ ألسنتُكم الكذبَ﴾**: العامَّةُ على فتح الكافِ وكسرِ الذالِ ونصب الباءِ. وفيه أربعةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه منصوبٌ على المفعولِ به وناصبُه « تَصِفُ » و« ما » مصدريةٌ، ويكونُ معمولُ القولِ الجملةَ مِنْ قوله «هذا حَلالٌ وهذا حَرامٌ» و«لِما تَصِفُ» علةٌ للنهي عن القول ذلك، أي: ولا تقولوا: هذا حَلالٌ وهذا حَرامٌ لأجل وَصْفِ ألسنتِكم الكذبَ، وإلى هذا نحا الزجَّاجُ[3] والكسائيُّ، والمعنىٰ: لا تُحَلِّلوا ولا تُحَرِّمُوا لأجلِ قولٍ تَنْطِقُ به ألسنتُكم من غير حُجَّةٍ.

الثاني: أن ينتصِب[4] مفعولاً به للقولِ، ويكون قوله: «هذا حَلالٌ» بدلاً مِنَ « الكذب » لأنه عينُه، أو يكون مفعولاً بمضمرٍ، أي: فيقولوا: هذا حَلالٌ وهذا حَرامٌ، و«لِما تَصِفُ» علةٌ أيضاً، والتقديرُ: ولا تقولوا الكذب

---

(١) الآية ٤ من الأعراف.

(٢) الآية ١٧٢ من البقرة «يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله . . . ».

(٣) معاني القرآن ٣/٢٢٢.

(٤) أي «الكذب».

لوصفِ ألسنتِكم. وهل يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من التنازعِ على هذا الوجهِ، وذلك: أن القولَ يَطْلُبُ « الكذب » و « تَصِفُ » أيضاً يطلبه، أي: ولا تَقُولوا الكذب لما تصفه ألسنتُكم؟ فيه نظرٌ.

الثالث: أن ينتصِبَ على البدلِ من العائدِ المحذوف على « ما » إذا قلنا: إنها بمعنى الذي؛ التقدير: لِما تصفُه، ذكر ذلك الحوفيُّ وأبو البقاء[1]. الرابع: أن ينتصبَ بإضمار أعني، ذكره أبو البقاء[2]، ولا حاجةَ إليه، ولا معنىً عليه.

وقرأ[3] الحسن وابن يعمر وطلحةُ « الكذبِ » بالخفضِ وفيه وجهان، أحدُهما: أنه بدلٌ من الموصولِ، أي: ولا تقولوا لوصفِ ألسنتِكم الكذبِ، أو للذي تصفه ألسنتكم الكذبِ، جعله نفسَ الكذبِ لأنه هو. والثاني: ذكره الزمخشري[4] أن يكون نعتاً لـ « ما » المصدريةِ. ورَدَّه الشيخُ[5]: بأنَّ النحاةَ نصُّوا على أن المصدرَ المنسبكَ مِنْ أنْ والفعلِ لا يُنْعَتُ، لا يُقال: «يعجبني أن تخرجَ السريعُ» ولا فرقَ بين هذا وبين باقي الحروفِ المصدرية.

وقرأ[6] ابن أبي عبلة ومعاذ بن جبل بضمِّ الكاف والذال، ورفعِ الباءِ

---

(١) الإملاء ٢/٨٦.
(٢) الإملاء ٢/٨٦.
(٣) الإتحاف ٢/١٩٠، البحر ٥/٥٤٥، القرطبي ١٠/١٩٦، المحتسب ٢/١٢.
(٤) الكشاف ٢/٤٣٣.
(٥) البحر ٥/٥٤٥، وقال بعد هذا: «بخلاف صريح المصدر فإنه يجوز أن ينعت، وليس لكل مقدر حكم المنطوق به، وإنما يتبع في ذلك ما تكلمت به العرب».
(٦) المحتسب ٢/١٢، البحر ٥/٥٤٥، القرطبي ١٠/١٩٦.

صفةً للألسنة كصَبُور وصُبُر، أو جمع كاذِب كشارِف وشُرُف[1]، أو جمع « كِذاب » نحو: كِتاب وكُتُب.

وقرأ مَسْلَمَةُ بنُ محارِبٍ فيما نقله ابن عطية[2] كذلك، إلا أنَّه نصب الباءَ، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، ذكرها الزمخشري[3]. أحدُها: أن تكونَ منصوبةً على الشتم، يعني وهي في الأصل نعتٌ للألسنة كما في القراءة قبلها. الثاني: أن تكون بمعنى الكَلِمِ الكواذب، يعني أنها مفعولٌ بها، والعامل فيها: إمَّا « تَصِفُ »، وإمَّا القولُ/ على ما مَرَّ، أي: لا تقولوا الكَلِمَ الكواذبَ، [٥٦٥/ب] أو لِما تَصِفُ ألسنتُكم الكلمَ الكواذبَ. الثالث: أن يكونَ جمع الكِذاب مِنْ قولِك «كَذِب كِذاباً» يعني فيكون منصوباً على المصدر؛ لأنه مِنْ معنى وَصْفِ الألسنةِ فيكون نحو: كُتُب في جمع كِتاب، وقد قرأ الكسائيُّ: «ولا كِذاباً»[4] بالتخفيف كما سيأتي في النبأ.

قوله: « لِتَفْتَرُوا » في اللامِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: قال الواحدي: «إنه بدلٌ مِنْ «لِما تَصِفُ» لأنَّ وصفَهم الكذبَ هو افتراءٌ على الله». قال الشيخ[5]: «فهو على تقدير جَعْلِ « ما » مصدريةً، أمَّا إذا كانت بمعنى الذي فاللامُ فيها ليست للتعليل فَيُبْدل منها ما يُفْهِمُ التعليلَ، وإنما اللامُ في « لِما » متعلقةٌ بـ «لا تقولوا» على حَدِّ تَعَلُّقِها في قولك: لا تقولوا لِما أَحَلَّ اللَّهُ: هذا

---

(١) الشارف من الدواب: المُسِنّ. وثمة جموع أخرى. شوارف وشُرَّف وشُرُوف. انظر: اللسان (شرف).
(٢) المحرر ٥٣٦/٨ «الكُذُبَ».
(٣) الكشاف ٤٣٣/٢.
(٤) الآية ٣٥ من النبأ. وانظر: السبعة ٦٦٩.
(٥) البحر ٥٤٥/٥ ـ ٥٤٦.

حرامٌ، أي: لا تُسَمُّوا الحَلالَ حراماً وكما تقول: لا تقلْ لزيدٍ عمراً، أي: لا تُطْلِقْ عليه هذا الاسمَ». قلت: وهذا وإن كان ظاهراً، إلَّا أنه لا يمنع من إرادةِ التعليل، وإنْ كانت بمعنىٰ الذي.

الثاني: أنها للصيرورة إذ لم يَفْعلوه لذلك الغرضِ.

الثالث: أنها للتعليلِ الصريحِ، ولا يَبْعُدُ أن يَصْدُرَ عنهم مثلُ ذلك.

آ. (١١٧) **قوله تعالىٰ: ﴿متاعٌ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مبتدأٌ، و«قليل» خبره، وفيه نظرٌ للابتداءِ بنكرةٍ مِنْ غيرِ مُسَوِّغ. فإن ادُّعِي إضافتُه نحو: متاعُهم قليل، فهو بعيدٌ جداً. الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: بَقاؤهم[١] أو عيشُهم[٢] أو منفعتُهم[٣] فيما هم عليه.

آ. (١١٨) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ قبلُ﴾**: متعلِّقٌ بـ«حَرَّمْنا» أو بـ«قَصَصْنا» والمضافُ إليه «قبلُ» تقديرُه: ومِنْ قبلِ تحريمِنا على أهلِ مِلَّتِك.

آ. (١١٩) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ بعدِها﴾**: أي: مِنْ بعدِ عَمَلِ السوءِ والتوبةِ والإصلاحِ، وقيل: على الجهالةِ. وقيل: على السوءِ؛ لأنه في معنى المعصيةِ.

و«بجهالة» حالٌ مِنْ فاعل «عَمِلوا».

---

(١) وهو تقدير العكبري في الإملاء ٢/٨٧.

(٢) وهو تقدير ابن عطية في المحرر ٨/٥٣٨.

(٣) وهو تقدير الزمخشري في الكشاف ٢/٤٣٣.

آ. (١٢٠) قوله تعالىٰ: ﴿ أُمَّةً ﴾: تُطْلَقُ الأمَّةُ[١] على الرجل الجامع لخصالٍ محمودة. وقيل: فُعْلَةٌ تدل على المبالغةِ، وإلى المعنى الأولِ نَظَر ابنُ هانئٍ في قوله[٢]:

٣٠٢٤ـ وليس لله بمُسْتَنْكَرٍ أن يَجْمَعَ العالَمَ في واحِدِ

آ. (١٢١) قوله تعالىٰ: ﴿ شاكراً ﴾: يجوز أن يكونَ خبراً ثالثاً، أو حالاً مِنْ أحدِ الضميرين في « قانِتاً » أو « حنيفاً ».

قوله: « لأَنْعُمِه » يجوز تعلُّقه بـ « شاكراً » أو بـ « اجتباه »، و « اجتباه »: إمَّا حالٌ، وإمَّا خبرٌ آخرُ لـ كان. و «إلى صراط» يجوز تعلُّقه بـ « اجتباه » وبـ « هداه » على قاعدةِ التنازع.

آ. (١٢٣) قوله تعالىٰ: ﴿ثم أَوْحَيْنا﴾: قال الزمخشري[٣]: «في « ثم » هذه ما فيها مِنْ تعظيم منزلتِهِ وإجلالِ مَحَلِّه، والإيذانُ بأنَّ أَشْرَفَ ما أُوتي خليلُ الرحمنِ من الكرامةِ وأَجَلَّ ما أُولِيَ من النعمة اتِّباعُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم[٤] من قِبَلِ أنها دَلَّتْ على تباعُدِ هذا النعتِ في الرتبةِ مِنْ بينِ سائرِ النُّعوتِ التي أثنى اللَّهُ عليه بها».

قوله: «أَنِ اتَّبِعْ» يجوز أن تكونَ المفسِّرةَ، وأن تكونَ المصدريةَ فتكونَ مع منصوبِها مفعولَ الإيحاء.

---

(١) انظر: البحر ٥/٥٤٧.

(٢) وهو أبو نواس، ديوانه ١/٣٤٩، دلائل الإعجاز ١٥٢، والبحر ٥/٥٤٧.

(٣) الكشاف ٢/٤٣٤.

(٤) عبارة الكشاف «اتباع ملته» وكتبها السمين ثم شطبها.

قوله: « حنيفاً » حالٌ، وتقدَّم تحقيقُه في البقرة[1]. وقال ابن عطية[2]: «قال مكي[3]: ولا يكون ـ يعني حنيفاً ـ حالاً من « إبراهيم » لأنه مضافٌ إليه، وليس كما قال؛ لأن الحالَ قد تعمل فيها حروفُ الجرِّ إذا عَمِلَتْ في ذي الحال كقولِك «مررتُ بزيدٍ قائماً». قلت: ما ذكره مكيٌّ من امتناعِ الحال من المضاف إليه فليس[4] على إطلاقه لِما تقدَّم تفصيلُه في البقرة[5]. وأمَّا قولُ ابن عطية: إن العاملَ الخافضُ فليس كذلك، إنما العاملُ ما تعلَّق به **الخافضُ**، ولذلك إذا حُذِفَ الخافضُ، نُصِبَ مخفـوضُـه.

آ. (١٢٤) **قوله تعالىٰ: ﴿إنما جُعِلَ﴾**: العامَّـةُ على بنائِـه للمفعول، وأبو حَيْوَةَ[6] على بنائِه للفاعلِ، « السَّبْتَ » مفعول به.

آ. (١٢٥) **قوله تعالىٰ: ﴿ ادْعُ ﴾**: يجوز أن يكونَ مفعولُه مراداً، أي: ادعُ الناسَ، وأن لا يكونَ، أي: افعلِ الدعاءَ. و « بالحكمة » حالٌ، أي: ملتبساً بها.

آ. (١٢٦) **قوله تعالىٰ: ﴿وإنْ عاقَبْتُمْ فعاقِبوا﴾**: العامَّةُ على المُفاعلة، وهي بمعنى فَعَلَ كسافَر، وابنُ سيرين[7] « عَقَّبتم » بالتشديد بمعنى: قَفَّيْتُمْ فَقَفُّوا بمثلِ ما فُعِل بكم. وقيل: تتبَّعْتُم[8]. والباءُ مُعَدِّيَةٌ، وفي قراءةِ ابنِ سيرين: إمَّا

---

(١) الآية ١٣٥. وانظر: الدر المصون ٢/١٣٦.

(٢) المحرر ٨/٥٤٣.

(٣) المشكل ٢/٢٢.

(٤) على تقدير زيادة الفاء، أو توهُّم «أمَّا» قبلها.

(٥) انظر: الدر المصون ٢/١٣٦.

(٦) الشواذ ٧٤، الإتحاف ٢/١٩١، البحر ٥/٥٤٩.

(٧) المحتسب ٢/١٣، البحر ٥/٥٤٩.

(٨) وهو تقدير ابن جني في المحتسب، والأول تقدير أبي حيان.

للسببيةِ، وإمَّا مزيدةٌ.

قوله: « للصَّابرين » يجوز أن يكونَ عامًّاً، أي: الصبرُ خيرٌ لجنسِ الصابرين، وأن يكونَ مِنْ وقوعِ الظاهر موقعَ المضمر، أي: صَبْرُكم خيرٌ لكم.

آ. (١٢٧) **قوله تعالىٰ: ﴿ إلاَّ بالله ﴾**: أي: بمعونتِهِ فهي للاستعانة.

قوله: «في ضيق» ابن كثير[١] هنا، وفي النمل[٢]؛ بكسر الصاد، والباقون بالفتح. فقيل: لغتان بمعنىً في هذا المصدر، كالقَوْل والقِيْل. وقيل: المفتوحُ مخفَّفٌ من « ضَيِّق » كَمَيْت في « مَيِّت »، أي: في أمرٍ ضَيِّق. وردَّه الفارسيُّ[٣]: بأنَّ الصفةَ غيرُ خاصةٍ بالموصوف فلا يجوز ادِّعاءُ الحذفِ، ولذلك جاز: «مررت بكاتبٍ» وامتنع « بآكلٍ ».

قوله: «ممَّا يَمْكُرون» متعلقٌ بـ « ضَيْق ». و « ما » مصدريةٌ أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ.

[تمَّت بحمد الله]

* * *

(١) السبعة ٣٧٦. وقال: «وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر، عن نافع وخلف، عن المسيبي، عن نافع، وهو وهم في روايتهما جميعاً». وانظر: البحر ٥/٥٥٠، القرطبي ١٠/٢٠٣، الحجة ٣٩٥، النشر ٢/٣٠٥، الإتحاف ٢/١٩١.

(٢) الآية ٧٠.

(٣) الحجة (خ) ٣/٣٣٦، فمذهب الفارسي كما بسطه في البحر ٥/٥٥٠ أنهما لغتان، لأنه لو كان مخففاً من «ضيِّق» لزم أن تقام الصفة مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف، وليس هذا موضع ذلك، والصفة إنما تقوم مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف من نفس الصفة كما تقول: «رأيت ضاحكاً»، فإنما تخصص الإنسان، ولو قلت: «رأيت بارداً» لم يَحْسُنْ، و «ضيق» لا يخصص الموصوف.

[٥٦٦/أ]

/ سـورة الإسـراء

بسم الله الرحمـٰن الرحيم

آ. (١) **قوله تعالى: ﴿سُبْحانَ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ عليه مستوفى أول البقرة[١]. و«أَسْرىٰ» و«سَرَىٰ» لغتان، وقد تقدَّم الكلام عليهما في سـورة هـود[٢]، وأن بعضَهم خَصَّ «أَسْرىٰ» بالليل. قال الزمخشري[٣] هنا: «فإن قلتَ: الإسراءُ لا يكون إلا ليلاً فما معنى ذِكْرِ الليلِ؟ قلت: أراد بقوله «ليلاً» بلفظ التنكيرِ تقليلَ مـدةِ الإسراءِ، وأنـه أُسْرِي بـه في بعضِ الليلِ من مكـةَ إلى الشام مسيـرةَ أربعين ليلةً؛ وذلك: أنَّ التنكيرَ دلَّ على البعضية، ويَشْهد لذلك قراءةُ عبدِ الله وحذيفة[٤] «من الليـل»، أي: بعضه كقـوله: «ومِن الليـلِ فتهجَّـدْ بـه»[٥]. انتهىٰ. فيكون «سَـرىٰ» و«أَسْرىٰ» كـ«سَقَىٰ» و«أَسْقىٰ» والهمـزةُ ليست للتعـديـةِ، وإنمـا المُعَدَّىٰ الباءُ في «بعبده»، وقد تقدَّم أنها لا تَقْتضي مصـاحبةَ الفـاعلِ للمفعـول عند الجمهور، في البقرة خلافاً للمبرد[٦].

---

(١) الآية ٣٢ من البقرة. الدر المصون ١/٢٦٥.

(٢) الآية ٨١ من هود. الدر المصون ٦/٣٦٤.

(٣) الكشاف ٢/٤٣٦.

(٤) البحر ٦/٥.

(٥) الآية ٧٩ من الإسراء.

(٦) انـظر: المغني ١٣٨، والـدر المصـون ١/١٦٢، وشـرح الجمـل لابن عصفـور ١/٤٩٣.

وزعم ابنُ عطية(1) أنَّ مفعولَ « أَسْرىٰ » محذوفٌ، وأنَّ التعديةَ بالهمزة فقال: «ويَظْهر أنَّ « أَسْرىٰ » مُعَدَّاةٌ بالهمزةِ إلى مفعولٍ محذوف، أي: أَسْرى الملائكةُ بعبدِه، لأنه يَقْلَقُ أَنْ يُسْنَد « أسرىٰ » وهو بمعنى « سرى » إلى الله تعالى؛ إذ هو فعلٌ يقتضي النُّقْلة كمشىٰ وجرى وأحضر وانتقل، فلا يَحْسُنُ إسنادُ شيءٍ من هذا مع وجودِ مَنْدوحةٍ عنه، فإذا وقع في الشريعة شيءٌ من ذلك تَأَوَّلْناه نحو: أَتَيْتُه هَرْوَلة»(2).

قلت: وهذا كلُّه إنما بناه اعتقاداً على أن التعديةَ بالباء تَقتضي مصاحبةَ الفاعلِ للمفعول في ذلك، وقد تقدَّم الردُّ على هذا المذهبِ في أول البقرة في قوله «ولو شاء الله لَذَهَبَ بسمعِهم»(3). ثم جَوزَّ أن يكونَ « أَسْرىٰ » بمعنىٰ « سَرَىٰ » على حَذْفِ مضافٍ كقولِه: «ذَهَب اللَّهُ بنورِهِم»(4)، يعني فيكون التقدير: الذي أَسْرَىٰ ملائكتُه بعبدِه، والحاملُ له على ذلك ما تقدَّم من اعتقاد المصاحبة.

قوله: « لَيْلاً » منصوبٌ على الظرف. وقد تقدَّم فائدةُ تنكيرِه. و «من المسجد» لابتداء الغاية.

قوله: « حولَه » فيه وجهان، أظهرُهما: أنه منصوبٌ على الظرف، وقد تقدَّم

---

(1) انظر: البحر ٦/٤.

(2) «وإن أتاني يمشي أتيته هرولة». رواه البخاري. انظر: الفتح ١٣/٣٨٤، ١٥ باب قول الله تعالىٰ: ويحذركم الله نفسه. من كتاب التوحيد. ورواه أحمد في مسنده ٢/٢٥١.

(3) الآية ٢٠. وهذا سهوٌ منه فحديثه عن المسألة جاء في الآية ١٧.

(4) الآية ١٧ من البقرة.

تحقيقُ القولِ فيه أولَ البقرة[1]. والثاني: أنـه مفعولٌ. قـال أبو البقـاء[2]: «أي: طَيَّبْنا ونَمَّيْنا». يعني ضَمَّنه معنى ما يتعدَّىٰ بنفسه، وفيه نظرٌ لأنه لا يَتَصَرَّف.

قـوله: « لِنُـرِيَهُ » قـرأ العامَّـةُ بنونِ العـظمة جَـرْياً على « بـارَكْنا ». وفيهمـا التفـاتان: مِن الغَيْبَـة في قـولـه «الـذي أسـرىٰ بعبـده» إلى التكلُّم في « بـارَكْنـا » و « لِنُـرِيَه »، ثم التفتَ إلى الغَيْبَـة في قولِـه «إنه هـو» إن أَعَدْنـا الضميـرَ على اللَّهِ تعالى وهو الصحيـحُ، ففي الكلام التفاتان.

وقرأ[3] الحسن « لِيُرِيَه » باليـاء مِنْ تحتُ أي الله تعالى، وعلى هـذه القراءةِ يكون في هذه الآية أربعةُ التفاتات: وذلك أنَّه التفت أولاً من الغَيْبة في قوله «الذي أَسْرى بعبده» إلى التكلم في قوله «بارَكْنا»، ثم التفت ثانياً من التكلمِ في «بارَكْنا» إلى الغيبة في «لِيُرِيَه» على هذه القراءة، ثم التفت بالياء من هذه الغَيْبة إلى التكلم في « آياتنا »، ثم التفت رابعاً من هذا التكلمِ إلى الغيبة في قولـه «إنه هـو» على الصحيـح في الضميرِ أنَّه لله، وأمَّا على قولٍ نقله أبو البقـاء[4] أن الضمير في «إنه هو» للنبـيِّ صلى الله عليه وسلم، فلا يجيءُ ذلـك، ويكون في قـراءة العامَّـةِ التفـاتٌ واحدٌ، وفي قـراءة الحسنِ ثلاثـةٌ. وهذا مـوضـعٌ غـريبٌ، وأكثـرُ مـا وَرَدَ الالتفاتُ [فيه] ثلاثُ مرات على ما قال الزمخشري[5] في قولِ امرىء القيس:

٣٠٢٥ـ تـطاوَلَ لـيـلُكَ بـالإثْـمِـدِ ....

---

(١) على نحوٍ مختصر. الدر المصون ١٦١/١.
(٢) الإملاء ٨٧/٢.
(٣) الإتحـاف ١٩٢/٢، البحـر ٦/٦، الكشـاف ٤٣٧/٢. وقـال ابن خـالـويـه في الشواذ ٧٤: «قراءة الحسن «لَنَريه» بفتح النون» ولعله يعني فتح النون والراء.
(٤) الإملاء ٨٧/٢.
(٥) الكشاف ٦٣/١، وتقدم قول امرىء القيس برقم (٦٤).

الأبيات. وقد تقدَّم النزاعُ معه في ذلك، وبعضُ ما يُجاب بـه عنه أولَ الفاتحة[1].

ولو ادَّعَىٰ مُدَّعٍ أنَّ فيها خمسةَ التفاتات[2] لاحتـاج في دَفْعِه إلى دليـلٍ واضحٍ، والخـامس: الالتفـاتُ مِنْ «إنَّـه هـو» إلى التكلم في قـولـه «وآتَيْنـا موسىٰ» الآية.

والرؤيةُ هنـا بَصَرِيةٌ. وقيـل: قلبية وإليـه نحا ابن عـطية، فـإنه قـال[3]: «ويُحتمـل أَنْ يريـد: لِنُرِيَ محمـداً للناس آيـةً، أي: يكـون النبـي صلى الله عليه وسلم آيةً في أَنْ يصنـعَ اللَّهُ ببشرٍ هذا الصنـعَ» فتكـونُ الرؤيـةُ قلبيةً على هذا.

آ. (٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿ وآتَيْنا ﴾**: فيـه ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدُهـا: أن [٥٦٦/ب] تُعْـطَفَ هذه الجملةُ على الجملةِ السـابقـة من/ تنـزيـهِ الـربِّ تبـارك وتعـالى ولا يَلْزَمُ في عَـطْفِ الجمـلِ مشـاركـةٌ في خبـرٍ ولا غيـرِه. الثـاني: قـال العسكـري[4]: إنـه معـطوف على « أسـرىٰ ». واستبعـده الشيـخُ[5]. ووجـهُ

---

(١) انظر: الدر ١/ ٥٨.

(٢) الأصل: «التفات» وهو سهو.

(٣) انظر: البحر ٦/٦.

(٤) كـذا في الأصل، وفيـه إشكال، ففي مـطبوعـة البحـر (٦/٧) «العكبـري» وليس في الإمـلاء، فلعله تحـريف. وورد هـذا القـول في تفسيـر القـرطبي (١٠/ ٢١٢) غيـر منسوب.

(٥) البحر ٦/ ٧.

الاستبعـادِ: أن المعطوفَ على الصلةِ صلةٌ، فيؤدِّي التقديرُ إلى ضـرورةِ التركيبِ: سُبْحان الذي أسرى وآتينا، وهو في قوة: الذي آتينا موسىٰ، فيعود الضميرُ على الموصولِ ضميرَ تكلمٍ مِنْ غيرِ مسوِّغ لذلك.

والثالث: أنه معطوفٌ على ما في قوله « أسرىٰ » من تقدير الخبر كأنه قال: أَسْرَيْنا بعبدِنا، وأَرَيْناه آياتِنا وآتَيْنا، وهو قريبٌ مِنْ تفسيرِ المعنىٰ لا الإعراب.

قوله: « وجَعَلْناه » يجوز أن يعودَ ضميرُ النصبِ للكتاب، وهو الظاهرُ، وأَنْ يعودَ لموسىٰ عليه السلام.

قوله: «لبني إسرائيلَ» يجوز تعلُّقُه بنفس « هدى » كقوله: «يَهْدِي للحق»[1]، وأَنْ يتعلَّقَ بالجَعْل، أي: جعلناه لأجلِهم، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ نعتاً لـ « هُدىٰ ».

قوله: « ألَّا تَتَّخذوا » يجوز أَنْ تكون « أَنْ » ناصبةً على حَذْفِ حرفِ العلة، أي: لئلا تتَّخذوا. وقيل: « لا » مزيدةٌ، والتقدير: كراهةَ أَنْ تتخذوا، وأَنْ تكونَ المفسرةَ و « لا » ناهيةٌ، فالفعلُ منصوبٌ على الأول مجزومٌ على الثاني، وأَنْ تكونَ مزيدةً عند بعضِهم[2]، والجملةُ التي بعدها معمولةٌ لقولٍ مضمر، أي: مقولاً لهم: لا تتخذوا، أو قلنا لهم: لا تتخذوا، وهذا ظاهرٌ في قراءةِ الخطاب. وهذا مردودٌ بأنه ليس من مواضعِ زيادةِ « أَنْ ».

وقرأ أبو عمرٍو [3]«أَنْ لا يتَّخذوا» بياء الغَيْبة جَرْياً على قوله «لبني إسرائيل» والباقون بالخطاب التفاتاً.

---

(١) الآية ٣٥ من يونس.

(٢) ذكره مكي في الكشف ٢/٤٢، والعكبري في الإملاء ٢/٨٧.

(٣) السبعة ٣٧٨، التيسير ١٣٩، القرطبي ١٠/٢١٢، البحر ٦/٧، الحجة ٣٩٦.

آ. (٣) **قوله تعالىٰ: ﴿ ذُرِّيَّةَ ﴾**: العـامَّةُ على نصبهـا وفيها أوجـهٌ، أحدُها: أنها منصوبةٌ على الاختصاصِ، وبه بدأ الزمخشري[١]. الثـاني: أنَّها منصـوبَـةٌ على البـدلِ من «وَكِيـلا»، أي: أن لا تتخـذوا من دونـه ذريـةَ مَنْ حَمَلْنا. الثالث: أنهـا منصوبـةٌ على البدلِ مِنْ «مـوسىٰ»، ذكره أبـو البقاء[٢] وفيـه بُعْدٌ بعيـد. الرابـع: أنهـا منصوبـةٌ على المفعولِ الأول لـ «تتخـذوا»، والثاني هو «وكيلًا» فَقُدِّم، ويكون «وكيلًا» ممَّا وقـع مفردَ اللفظ والمَعْنِيُّ بـه جمـعٌ، أي: لا تتخذوا ذريةَ مَنْ حَمَلْنا مـع نوح وُكَلاءَ كقوله[٣]: «ولا يَأْمُـرُكم أَنْ تتَّخذوا الملائكة والنبيين أرباباً».

الخامس: أنها منصوبةٌ على النـداء، أي: يا ذريـةَ مَنْ حَمَلْنا، وخَصُّـوا هذا الوجهَ بقراءة الخطاب في «تَتَّخذوا» وهو واضـحٌ عليها، إلا أنـه لا يَلْزَمُ، وإن كان مكيٌّ قد منـع منه فإنه قال[٤]: «فأمَّا مَنْ قرأ «يتَّخذوا» بـالياء فـذريَّةَ مفعولٌ لا غيرَ، ويَبْعُدُ النداءُ؛ لأن الياءَ للغَيْبة والنداءَ للخطابِ، فـلا يجتمعان إلا على بُعْدٍ». وليس كما زعم، إذ يجوزُ أن يُناديَ الإنسانَ شخصاً ويُخبِرَ عن آخـرَ فيقول: «يـا زيدُ ينـطلقُ بكرٌ وفعلتَ كـذا» و «يا زيـدُ ليفعـلْ عمـرٌو كيتَ وكيت».

وقـرأت[٥] فرقـةٌ «ذُرِّيَّةُ» بـالرفـع، وفيهـا وجهان، أحـدهما: أنهـا خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هو ذريَّةُ، ذكره [أبو] البقاء[٦] وليس بواضـحٍ. والثـاني:

---

(١) الكشاف ٢/٤٣٨.
(٢) الإملاء ٢/٨٨.
(٣) الآية ٨٠ من آل عمران.
(٤) المشكل ٢/٢٥.
(٥) وهي قراءة مجاهد كما في الشواذ ٧٤، وانظر: البحر ٦/٧، والكشاف ٢/٤٣٨.
(٦) الإملاء ٢/٨٨.

أنه بدلٌ من واوِ « تتَّخذوا » قال ابن عطية: «ولا يجوز ذلك في القـراءةِ بالتـاءِ، لأنـك لا تُبْدِلُ من ضميـرٍ مخـاطب، لـو قلت: «ضـربْتُـكَ زيـداً» على البـدل لم يَجُزْ».

ورَدَّ عليه الشيخ[1] هذا الإطلاقَ وقال: «ينبغي التفصيلُ، وهو إن كـان بدلَ بعضٍ أو اشتمالٍ جاز، وإن كان كـلًّا مِنْ كل، وأفـاد الإحاطـةَ[2] نحو: «جئتُمْ كبيرُكم وصغيركم» جَوَّزه الأخفش والكوفيون. قال: «وهـو الصحيـحُ».
قلت: وتمثيلُ ابنِ عطيةَ بقولِه «ضَرَبْتُكَ زيداً» قد يَدْفـع عنه هذا الردَّ[3].

وقال مكي[4]: «ويجوز الرفـعُ في الكلامِ على قراءةِ مَنْ قرأ بالياء على البـدلِ من المضمـرِ في « يتَّخــذوا » ولا يَحْسُنُ ذلـك في قــراءة التـاء؛ لأنَّ المخاطبَ لا يُبْدَلُ منه الغائبُ، ويجوز الخفضُ على البدل من بني إسرائيل».
قلت: أمَّـا الرفـعُ فقـد تقدَّم أنـه قرىء بـه وكأنـه لم يَطَّلِـعْ عليـه، وأمَّا الجـرُّ فلم يُقْرَأْ به فيما عَلِمْتُ ويَرِد عليه في قوله «لأنَّ المخاطب لا يُبْدَلُ منه الغائبُ» مـا وَرَدَ على ابن عطيـة، بل أَوْلَىٰ لأنـه لم يـذكـر مثـالاً يبيِّن مرادَه كمـا فعل ابنُ عطية/ . [٥٦٧/أ]

---

(١) البحر ٦/٧. والنص المنقول عن البحـر أورده مختصراً، والضابط الذي ذكـره النحاة لا ينسحب على الإبـدال من ضمير الغيبـة فهو جـائز نحـو: زره خالـداً، وما ذكـروه ينسحب على ضميـر الحـاضـر. انـظر: الارتشــاف ٢/٦٢٢، شــرح ابن عقيــل ١٢٦/٣.

(٢) مذهب الأخفش والكوفيين أنـه يجوز وإن لم يُفِـد معنى الإحاطـة. انظر: الارتشـاف ٦٢٢/٢.

(٣) لأن تمثيله لا يفيد الإحاطـة والشمول، فـلا يجوز ـ على مـذهب الجمهور ـ إبـدال «زيداً» من الكاف.

(٤) المشكل ٢/٢٦.

آ. (٤) **قـوله تعـالىٰ: ﴿مَنْ حَمَلْنـا﴾**: يجـوز أن تكـونَ مـوصـولـةً أو موصوفةً.

قـولـه: « وقَضَيْنـا » « قَضىٰ » يتعـدَّىٰ بنفسِـه: «فلمَّـا قَضىٰ زيــدٌ منهـا وَطَراً»[١] «فلمَّا قضىٰ مـوسىٰ الأجلَ»[٢]، وإنمـا تَعَدَّىٰ هنـا بـ « إلى » لتضمُّنه معنى: أَنْفَذْنا وأَوْحَيْنا، أي: وأَنْفَذْنا إليهم بالقضاءِ المحتومِ. ومتعلَّقُ القضـاءِ محذوفٌ، أي: بفسادِهم. وقوله « لَتُفْسِـدُنَّ » جوابُ قسمٍ محـذوفٍ تقديـرُه: والله لتفسِدُنَّ، وهذا القسمُ مؤكدٌ لمتعلَّق القضاء. ويجوز أن يكونَ «لَتُفْسِدُنَّ» جواباً لقوله: « وقَضَيْنا » لأنه ضُمِّن معنى القسمِ، ومنـه قولُهـم: «قضـاء الله لأفعلنَّ» فَيُجْـرُون القضاء والنَّذْرَ مُجْرى القسم فَيُتَلَقَّيان بما يُتَلَقَّى به القسمُ.

والعـامَّـةُ على تـوحيـد « الكتــاب » مُـراداً بــه الجنسُ. وابنُ جبيـر[٣] وأبو العالية «في الكُتُبِ» على الجمـع، جاؤوا به نَصَّاً في الجمـع.

وقرأ العامَّةُ بضمِّ التاءِ وكسرِ السينِ مضارعَ « أفسدَ »، ومفعولُـه محذوفٌ تقديره: لَتُفْسِـدُنَّ الأديانَ. ويجـوزُ أنْ لا يُقَدَّر مفعـولٌ، أي: لَتُوْقِعُنَّ الفسـاد. وقـرأ[٤] ابنُ عبـاسٍ ونصـرُ بن علي وجـابـر بن يـزيـد[٥] « لَتُفْسَـدُن » ببنـائـه

---

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.
(٢) الآية ٢٩ من القصـص.
(٣) البحر ٦/٨، الشواذ ٧٤.
(٤) المحتسب ٢/١٤، القـرطبي ١٠/٢١٤، البحـر ٦/٨، الكشـاف ٢/٤٢٨، الشواذ ٧٥.
(٥) في الأصل: «زيد» وهو تحريف. وجابر بن يزيد أبو عبد الله الجعفي الكوفي، روى عن عطاء وعكرمة، وروى عنه شعبة والثوري. مات سنة ١٢٨. انظر: تهذيب التهذيب ٢/٤٦.

للمفعـولِ، أي: لَيُفْسِدَنَّكم غيـرُكم: إمَّا من الإضـلال أو من الغلبة. وقـرأ[1] عيسى بن عمر بفتحِ التاء وضمِّ السين، أي: فَسَدْتُمْ بأنفسِكم.

قوله: «مَرَّتَيْنِ» منصوبٌ على المصـدر، والعامـلُ فيه «لتُفْسِـدُنَّ» لأنَّ التقديرَ: مرتين من الفساد.

قوله: «عُلُوّاً» العامَّةُ على ضمِّ العين واللامِ مصدرَ عـلا يَعْلُو. وقرأ[2] زيد بن عليٍّ «عِلِيّاً» بكسرِهما والياء، والأصلُ الـواو، وإنما اعتـلَّ على اللغة القليلة؛ وذلك[3] أن فُعُولاً المصدرَ الأكثرُ فيه التصحيـحُ نحو: عَتا عُتُوّاً، والإِعلالُ قليلٌ نحو «أشدُّ على الرحمنِ عِتيّاً»[4] على أحدِ الوجهين كما سيـأتي، وإنْ كان جمعاً فالكثيرُ الإِعلالُ. نحو: «جِثِيّاً»[5] وشَذَّ: بَهْوٌ وبُهُوٌّ[6]، ونَجْوٌ ونُجُوٌّ[7]، وقاسه الفراء.

آ. (٥) **قـوله تعـالىٰ: ﴿وَعْدُ﴾**: أي: مَـوْعُـود، فهـو مصـدرٌ واقـعٌ موقـعَ مفعول، وتركه الـزمخشري[8] على حـالِه، لكن بحـذف مضاف، أي: وَعْدُ عقابِ أُوْلاهما. وقيل: الوَعْدُ بمعنى الوعيد. وقيل: بمعنى المَوْعِد الذي يُراد به الوقتُ. فهذه أربعةُ أوجهٍ. والضميرُ عائدٌ على المرتين.

---

(١) انظر: مراجـع القراءة السابقة.

(٢) البحر ٦/٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٨١، الأصول ٣/٢٥٦، شرح الشافية ٣/١٧٣، الممتـع ٥٥٠.

(٤) الآية ٨ من مريم، وأصله عُتُوْوٌ ثم عُتُوْي ثم عُتُيٌّ ثم كسر الفاء والعين لمناسبة الياء.

(٥) انظر: شرح الشافية ٣/١٧١، الممتع ٥٥١، وهذا على تقدير لامه واواً فأصله جُثُوْوٌ. قلبت الواو المتطرفة ياء لأنه جمع على فُعول فصـار «جُثُوْي» فأعلَّتْ إعلال «سَيِّد».

(٦) البَهْو: الصدر.

(٧) النجو: السحاب. وانظر: شرح الشافية ٣/١٧١.

(٨) الكشاف ٢/٤٣٨ ــ ٤٣٩.

قوله: «عِباداً» العامَّةُ على «عِباد» بزنة فِعـال، وزيدُ بن عليٍ والحسنُ «عبيداً» على فَعِيْل، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك.

قوله: «فجـاسُوا» عـطفٌ على «بَعَثْنا»، أي: تَـرَتَّب على بعثنا إيـاهم هذا. والجَوْسُ والجُـوْس بفتحِ الجيمِ وضمِّها مصـدرَ جاسَ يَجُـوْسُ، أي: فَتَّشَ ونقَّبَ، قـاله أبو عبيد. وقال الفراء[3]: «قَتَلُوا» قال حسان[4]:

٣٠٢٦ـ ومِنَّـا الذي لاقى بسيفِ محمـدٍ فجاسَ به الأعداءُ عَرْضَ العساكرِ

وقـال أبو زيـد: «الجُوْسُ والجَـوْسُ والحَوْسُ والهَـوْسُ طَلَبُ الطَّوْف[5] بالليل». وقال قطرب: «جاسُوا: نزلوا». وأنشد[6]:

٣٠٢٧ـ فَـجُـسْـنـا ديـارَهُـمُ عَـنْـوَةً وأُبْنـا بسـاداتِـهم مُـوْثَـقِيْـنـا

وقيل: «جاسُوا بمعنى داسوا»، وأنشد[7]:

٣٠٢٨ـ إليـك جُسْنـا الفِيْـلَ بـالمَـطِيِّ

وقيـل: الجَـوْسُ: التـردُّد. وقيـل: طَلَبُ الشيءِ بـاستقصـاء. ويقـال: «حـاسُـوا» بـالحـاءِ المهملة، وبهـا قـرأ[2] طلحـة وأبـو السَّمَّـال، وقـرىء[9] «فَجُوِّسُوا» بالجيم بزنة نُكِّسُوا.

---

(١) المحتسب ٢/١٤، البحر ٦/٩، الإتحاف ٢/١٩٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/٢٧٣.

(٣) معاني القرآن ٢/١١٦.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٠/٢١٦، وتفسير الماوردي ٢/٤٢٤.

(٥) الطَّوْف مصدر طاف بالقوم وعليهم. انظر: اللسان (طوف).

(٦) لم أهتدِ إلى قائله وهو في القرطبي ١٠/٢١٦، والماوردي ٢/٢٢٤.

(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في تفسير الماوردي ٢/٢٢٤.

(٨) المحتسب ٢/١٥، البحر ٦/١٠، الكشاف ٢/٤٣٨.

(٩) الشواذ ٧٥، الكشاف ٢/٤٣٨.

قوله: « خلالَ » العامَّةُ على « خِلال » وهو محتملٌ لوجهين، أحدهما: أنه جمعُ خَلَل كجِبال في جَبَل، وجِمال في جَمَل. والثاني: أنه اسمٌ مفردٌ بمعنى وَسْط، ويدلُّ له قراءةُ الحسن[1] «خَلَلَ الدِّيار». وقوله: «وكان وَعْداً»، أي: وكان الجَوْسُ، أو وكان وَعْدُ أُوْلاهما، أو وكان وَعْدُ عقابِهم.

آ. (٦) قوله تعالىٰ: ﴿ الكَرَّةَ ﴾: مفعولُ « رَدَدْنا » وهي في الأصلِ مصدرُ كَرَّ يَكُرُّ، أي: رَجَع، ثم يُعَبَّر بها عن الدَّوْلَةِ والقَهْر.

قوله: « عليهم » يجوز تعلُّقه بـ « رَدَدْنا »، أو بنفس/ الكَرَّة، لأنه يُقال: [٥٦٧/ب] كَرَّ عليه فتعدَّى بـ« على » ويجوز أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من « الكَرَّة ».

قوله: « نَفِيْراً » منصوبٌ على التمييز، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه فَعِيْل بمعنىٰ فاعِل، أي: أكثر نافراً، أي: مَنْ يَنْفِرُ معكم. الثاني: أنه جمع نَفْرٍ نحو: عَبْد وعَبيد، قاله الزجاج[2]، وهم الجماعة الصَّائِرون إلى الأعداء. الثالث: أنه مصدرٌ، أي: أكثرُ خروجاً إلى الغَزْو. قال الشاعر[3]:

٣٠٢٩ـ فَأَكْرِمْ بقَحْطانَ مِنْ والدٍ وحِمْيَرَ أكرِمْ بقومٍ نَفيرا

والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، فقدَّره بعضُهم: أكثر نفيراً من أعدائكم، وقدَّره الزمخشري[4]: أكثر نفيراً مِمَّا كنتم.

---

(١) الإتحاف ٢/١٩٣، البحر ٦/١٠، الكشاف ٢/٤٣٨.
(٢) معاني القرآن ٣/٢٢٨.
(٣) البيت لتُبَّع بن بكر، وهو في القرطبي ١٠/٢١٧، والبحر ٦/١٠، والماوردي ٢/٤٢٤.
(٤) الكشاف ٢/٤٣٩.

آ. (٧) **قـوله تعـالىٰ: ﴿ فلها ﴾**: في الـلامِ أوجهٌ، أحـدُها: أنهـا بمعنى « على »، أي فعليها كقوله[١]:

٣٠٣٠ـ . . . . فَخَـرَّ صـريعـاً لليـدينِ وللفـمِ

أي: على اليدين. والثاني: أنهـا بمعنىٰ إلى. قال الـطبري[٢]: «أي: فإليها تَرْجِـعُ الإساءةُ». الثالث: أنها على بـابها، وإنمـا أتىٰ بها دون « علىٰ » للمقابلة في قوله: « لأنفسِكم » فأتىٰ بها ازْدِواجاً. وهذه اللامُ يجـوز أن تتعلَّقَ بفعلٍ مقدرٍ كما تقدَّم في قولِ الطبريِّ، وإمَّا بمحذوفٍ على أنها خبـرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه: فلها الإساءةُ لا لغيرِها.

قوله: «فـإذا جاء وَعْـدُ الآخرة»، أي: المـرة الآخرة فَحُـذِفَت « المرَّة » للدَّلالة عليها، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ تقديرُه: بَعَثْناهم.

وقـوله: «لِيَسُـوْءُوا وجـوهَكم» متعلقٌ بهـذا الجـوابِ المقـدر. وقـرأ[٣] ابن عامر وحمزة وأبو بكر « لِيَسُوْءَ » بالياءِ المفتوحةِ وهمزةٍ مفتوحةٍ آخرَ الفعل. والفاعلُ: إمَّا اللَّهُ تعالىٰ، وإمَّـا الوعـدُ، وإمَّا البعثُ، وإمَّـا النفيرُ. والكسـائيُّ « لِنَسُوْءَ » بنونِ العظمة، أي: لِنَسوْءَ نحن، وهو موافِقٌ لِما قبلَه مِنْ قوله «بَعَثْنـا عباداً لنا» و « رَدَدْنا » و « أَمْدَدْنا »، وما بعده من قوله: « عُدْنا » و « جَعَلْنا ».

---

(١) البيت لجابر بن حني التغلبي أو للعكبر بن حديد، وصدره:

تـنـاوَلَـه بـالـرُّمْحِ ثـم اتَّـنَـىٰ لـه

وهـو في المفضليات ٢١٢، والمغني ٢٨٠، واتَّنىٰ: انثنىٰ. ومن شـواهـد ابن هشام في المغني: «دعانا لجنبه» «وَتلَّه للجبين».

(٢) التفسير ١٥/٣١.

(٣) انـظر في قراءاتهـا: السبعة ٣٧٨، النشـر ٢/٣٠٦، الحجـة ٣٩٧، البحـر ٦/١١، التيسير ١٣٩، الشواذ ٧٥، القرطبـي ١٠/٢٢٣.

وقرأ الباقون « لِيَسُوْءُوا » مسنداً إلى ضميرِ الجمـع العـائد على العِبـاد، أو على النفيـر؛ لأنه اسمُ جمـعٍ ، وهـو موافِقٌ لِمـا بعدَه من قـولـه «وليَـدْخلوا المسجد كما دَخَلُوه أولَ مرةٍ ولِيُتَبِّروا مـا عَلَوْا». وفي عَوْدِ الضميـر على النفير نظرٌ؛ لأنَّ النفيرَ المذكورَ من المخاطبين، فكيف يُوصف ذلك النفيرُ بأنه يَسُـوْء وجوهَهم؟اللهم إلا أنْ يريدَ هذا القائلَ أنه عائدٌ على لفظِه دون معناه، من بابِ «عندي درهمٌ ونصفُه».

وقرأ أُبَيٌّ « لِنَسُوْءَنْ » بلامِ الأمرِ ونـونِ التوكيـدِ الخفيفة ونـونِ العظمـة، وهذا جوابٌ لـ«إذا»، ولكن على حَذْفِ الفاء، أي: فَلِنَسُـوْءَنْ، ودخلت لامُ الأمرِ على فعلِ المتكلمِ كقولِه تعالى «وَلْنَحْمِلْ خطاياكم»[1].

وقـرأ عليُّ بنُ أبـي طالب «لَيَسُـوْءَنَّ» و «لَنَسُـوْءَنَّ» بـاليـاء أو النـون التي للعـظمةِ، ونـونِ التوكيـدِ الشديـدة، واللامِ التي للقسَمِ. وفي مصحف أُبَـيّ « لِيَسُوْءُ » بضمِّ الهمزة من غير واوٍ، وهذه القـراءةُ تشبه أَنْ تكـونَ على لغةِ مَنْ يَجْتَزِىءُ عن الواوِ بالضمة، كقوله[2]:

٣٠٣١ـ فـلوْ أنَّ الأطبَّـا كـانُ حـولـي ....

يريد: «كانوا». وقولِ الآخر[3]:

٣٠٣٢ـ إذا مـا النـاسُ جاءُ وأَجْـدَبُـوا ....

يـريد «جاءُوا»، فكـذا هذه القـراءةُ، أي: لِيَسُـوْءُوا، كمـا في القـراءةِ الشهيرة، فَحَذَفَ الوَاو.

---

(١) الآية ١٢ من العنكبوت.

(٢) تقدم برقم (٢١٢٦).

(٣) لم أقف عليه.

وقـرىء[1] «لِيُسِيْء» بضمِّ الياءِ وكسـرِ السينِ وياءٍ بعـدهـا، أي: لِيُقَبِّحَ اللَّهُ وجـوهكم، أو ليقبِّح الوعـدُ، أو البعثُ. وفي مصحفِ أنس[2] «وَجْهَكم» بالإِفرادِ كقوله[3]:

٣٠٣٣ـ كُلوا في بعضِ بـطنِكُـمُ تَعِفُّـوا . . . .

[وكقوله:][4]

٣٠٣٤ـ . . . . في حَلْقِكم عَـظْمٌ وقـد شَجِيْنـا

[وكقوله:][5]

٣٠٣٥ـ . . . . وأمَّا جِلْدُهافَصَلِيْبُ

قـوله: «ولِيَـدْخُلُوا» مَنْ جَعَلَ الأولى لامَ « كي » كـانت هـذه أيضـاً لامَ « كي » معطوفةً عليهـا، عَطْفَ علةٍ على أخـرى، ومَنْ جَعَلَها لامَ أمرٍ كأُبَـيّ، أو لامَ قسمٍ كعليّ بن أبـي طالب فالـلامُ في «لِيَدْخُلوا» تحتمـل وجهين: الأمرَ والتعليل، و «كما دَخَلُوه» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميره، كما يقول سيبويه[6]، أي: دخولاً كما دخلوه. و «أولَ مرة» ظرفُ زمانٍ، وتقدَّم/ الكـلامُ عليها في براءة[7]. [٥٦٨/أ]

[قـوله:] «ما عَلَوْا» يجوز في « ما » أن تكونَ مفعولاً بها، أي: لِيُهْلِكُـوا

---

(١) وهي قراءة أُبـيّ بن كعب كما في البحر ٦/١١.
(٢) البحر ٦/١١.
(٣) تقدم برقم (١٥٣).
(٤) تقدم برقم (١٥٥).
(٥) تقدم برقم (١٥٤).
(٦) الكتاب ١/١١٦. وانظر: الدر المصون ١/١٤١.
(٧) الدر المصون ٦/٢٦، وقد فصَّل القول في «أول» في مكان آخر: ١/٣١٦.

الذي عَلَوه، وقيل[1] : لِيَهْدِمُوْه كقوله[2] :

٣٠٣٦ـ ومـا الناسُ إلا عـاملان فعـامِلٌ   يُتَبِّــرُ مــا يَـبْنـي وآخــرُ رافِـعُ

ويجـوز فيها أَنْ تكـونَ ظرفيـةً، أي: مدةَ استعـلائِهم وهذا مُحْـوجٌ إلى حذفِ مفعولٍ، اللهم إلا أَنْ يكونَ القصدُ مجردَ ذِكْرِ الفعـلِ نحو: هـو يعطي ويمنـع.

آ. (٨) **قوله تعـالىٰ: ﴿حَصِيرا﴾**: يجـوزُ أَنْ يكونَ بمعنى فـاعِل، أي: حـاصـرةً لهم، مُحيطةً بهم، وعلى هـذا فكـان ينبغي أن يؤنَّث بـالتــاء كخبيرة. وأُجيب: بأنَّها على النسَب، أي ذات حَصْرٍ كقـولِه: «السمـاءُ مُنْفَطِرٌ به»[3]، أي ذاتُ انفطارٍ. وقيل: الحَصِيْرُ: الحَبْسُ، قال لبيد[4]:

٣٠٣٧ـ ومَقـامَـةٍ غُلْبِ الـرجـالِ كـأنَّهمْ   جِنٌّ لـدىٰ بـابِ الحصيـرِ قِيـامُ

وقال أبو البقاء[5]: «لم يؤنِّثْه لأنَّ فعيـلاً بمعنى فاعِـل» وهذا منـه سهوٌ؛ لأنـه يؤدِّي إلىٰ أن تكونَ الصفـةُ التي على فعيل إذا كـانَتْ بمعنىٰ فاعِـل جـاز حَذْفُ التاءِ منها، وليس كذلك لِما تقدَّم مِنْ أنَّ فعيلاً بمعنى فاعِل يَلْزَمُ تأنيثه، وبمعنى مَفْعول يجب تذكيـرُه، وما جـاء شاذّاً مِنَ النـوعين يُؤَوَّل. وقيـل: إنما لم يُــؤَنَّثْ لأنَّ تـأنيث «جهنَّم» مجـازيٌّ، وقيــل: لأنهــا في معنىٰ السِّجْـن والمَحْبَس، وقيل: لأنها بمعنى فِرَاش.

---

(١) وهو قول قطرب كما في القرطبي ١٠/٢٢٣.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٧٠، والقرطبي ١٠/٢٢٣، والماوردي٢/٤٢٥.

(٣) الآية ١٨ من المزمل.

(٤) تقدم برقم (٨٧٥).

(٥) الإملاء ٢/٨٩.

آ. (٩) **قـوله تعـالىٰ: ﴿للتي هي أَقْـوَمُ﴾**: أي: للحـالـةِ أو للمِلَّة أو للطريقـة. قال الـزمخشري[١]: «وأيَّتمـا قـدَّرْتَ لم تَجِـدْ مـع الإثبـاتِ ذَوْقَ البلاغةِ الذي تجده مـع الحذف؛ لِما في إبهام الموصـوفِ بحذفِه مِنْ فخامـةٍ تُفْقَدُ مـع إيضاحِه».

آ. (١٠) **قوله تعـالىٰ: ﴿وأنَّ الذين لا يُـؤْمنون﴾**: فيـه وجهان، أحـدُهما: أن يكـونَ عـطفـاً علىٰ « أنَّ » الأولىٰ، أي: يُبَشِّرُ المؤمنين بشيئين: بأجرٍ كبيرٍ وبتعذيبِ أعدائهم، ولا شكَّ أنَّ ما يُصيبُ عَدُوَّك سُـرورٌ لك. وقـال الزمخشري[٢]: «ويُحتمل أن يكونَ المرادُ: ويُخبر بأنَّ الذين».

قـال الشيـخ[٣]: «فلا يكـونُ إذ ذاك داخلاً تحت البشـارةِ». قلتُ: قولُ الـزمخشريِّ يَحْتمـل أمرين، أحـدُهما: أن يكـونَ قـولُـه «ويُحتمـل أن يكـونَ المـرادُ: ويُخْبِـرُ بـأنَّ» أنـه من بـاب الحـذف، أي: حَـذَف «ويُخْبِرُ» وأبقىٰ معموله، وعلى هذا فيكون «أنَّ الذين» غيرَ داخلٍ في حَيِّز البِشـارة بلا شـك، ويحتمل أن يكونَ قصدُه: أنه أُريـد بـالبِشـارة مجرَّدُ الإخبـار سواءً كـان بخيرٍ أم بِشَـرّ، وهل هـو فيهما حقيقـةٌ أو في أحـدِهمـا، وحينئـذٍ يكـون جمعـاً بين الحقيقةِ والمجاز، أو استعمـالاً للمشترك في معنيـيـه، وفي المسـألتين خلافٌ مشهور، وعلى هذا فلا يكون قولُه «وأنَّ الذين لا يُؤْمِنون» غيرَ داخـلٍ في حَيِّز البِشارة، إلا أنَّ الظاهرَ مِنْ حالِ الزمخشري أنـه لا يُجيز الجمـعَ بين الحقيقـةِ والمجازِ ولا استعمالَ المشتركِ في مَعْنَيَيْه.

---

(١) الكشاف ٢/٤٣٩.
(٢) الكشاف ٢/٤٤٠.
(٣) البحر ٦/١٣.

آ. (١١) **قوله تعالىٰ: ﴿ويَدْعُو الإنسانُ بالشرِّ دعاءَه بـالخير﴾:** في الباءين ثلاثةُ أوجه، أحـدُها: أنهمـا متعلِّقتان بـالدعـاءِ على بابهمـا نحو: «دَعَوْتُ بكذا» والمعنىٰ: أنَّ الإنسانَ في حالِ ضَجَرِه قد يَـدْعُو بـالشـرِّ ويُلِـحُّ فيه، كما يَدْعُو بالخيرِ ويُلِحُّ فيه.

والثـاني: أنهما بمعنىٰ « في » بمعنىٰ أنَّ الإنسـانَ إذا أصـابـه ضـرٌّ دعـا وألَـحَّ في الدعاءِ واستعجل الفرجَ، مثلَ الدعاءِ الذي كان يحبُّ أَنْ يدعـوَه في حالة الخير، وعلى هذا فالمَدْعُوُّ به ليس الشرَّ ولا الخيرَ. وهو بعيدٌ. الثـالث: أن تكونَ للسببِ، ذكره أبو البقاء[١]، والمعنىٰ لا يُساعده، والمصدرُ مضافٌ لفاعِلِه.

آ. (١٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿آيَتَيْنِ﴾:** يجـوز أن يكـونَ هـو المفعـولَ الأولَ، و «الليلَ والنهارَ» ظرفان في موضـع الثاني قُدِّما على الأول، والتقدير: وجَعَلْنَا آيتين في الليلِ والنهـار، والمرادُ بـالآيتين: إمَّا الشمسُ والقمـرُ، وإمَّا تكويرُ هذا على هذا، وهـذا على هذا، ويجـوز أنْ يكونَ «آيَتَيْن» هـو الثاني، و «الليـلَ والنهارَ» همـا الأول. ثم فيه احتمـالان، أحدُهمـا: أنـه على حَـذْفِ مضافٍ: / إمَّا من الأولِ، أي: نَيِّرَي الليل والنهار[٢]، وهما القمرُ والشمسُ، [٥٦٨/ب] وإمَّـا من الثاني، أي: ذَوِي آيتين. والثـاني: أنـه لا حَـذْفَ، وأنهما عـلامتان في أنفسِهما، لهما دلالةٌ على شيءٍ آخرَ. قـال أبو البقـاء[٣]: «فلذلك أضـافَ في مـوضـعٍ، ووَصَف في آخر» يعني أنـه أضافَ الآيـةَ إليهما في قـولِه «آيـةَ الليل» و «آيةَ النهار» ووصفَهما في موضـعٍ آخرَ بأنهما اثنـان لقولـه: «وجَعَلْنا الليلَ والنهارَ آيتين». هـذا كلُّه إذا جَعَلْنا الجَعْـلَ تصييراً متعـدِّياً لاثنين، فـإن جَعَلْناه بمعنىٰ «خَلَقْنا» كان «آيتين» حالاً، وتكونُ حالاً مقدرة.

---

(١) الإملاء ٢/ ٨٩.

(٢) انظر: الكشاف ٢/ ٤٤٠.

(٣) الإملاء ٢/ ٨٩.

واستشكـل بعضُهم[1] أنْ يكـونَ « جَعَـلَ » بمعنىٰ صَيَّـر قـال: «لأنـه يَسْتَـدْعِيْ أن يكونَ الليـلُ والنهارُ مـوجودَيْن على حـالـةٍ، ثم انتقـل عنهـا إلى أخرىٰ».

قـوله: «مُبْصِـرَةً» فيه أوجـهٌ، أحدُهـا: أنه مِنْ الإِسنـادِ المجـازيِّ، لأنَّ الإِبصارَ فيها لأهلِهـا، كقولِـه: «وآتَيْنا ثمـودَ الناقـةَ مُبْصِرَةً»[2] لمَّـا كانت سببـاً للإِبْصار. وقيـل: «مُبْصِرَة»: مضيئـةً، وقيل: هي من بـابِ أَفْعَل، والمـرادُ به غيرُ مَنْ أُسْنِد الفعلُ إليه كقـولهم: «أَضْعَفَ الرجـلُ»، أي: ضَعُفَتْ ماشِيتُـه، و «أَجْبن» إذا كان أهلُه جبناء، فالمعنى أنَّ أهلَها بُصَراء.

وقـرأ[3] عليُّ بن الحسين وقتـادةُ «مَبْصَـرة» بفتـح الميـم والـصـاد، وهو مصدرٌ أقيم مُقام الاسمِ، وكَثُر هذا في صفاتِ الأمكنة نحو: «مَذْأَبَة»[4].

قـوله: «وَكُـلَّ شيءٍ فَصَّلْناه» فيـه وجهان، أحـدهما: أنَّـه منصوبٌ على الاشتغال، ورُجِّـح نصبُه لتقدُّمِ جملةٍ فعلية. وكذلك «وكلَّ إنسانٍ أَلْزَمْناه»[5]. والثاني: ــ وهو بعيد ــ أنه منصوبٌ نَسَقاً على «الحِسابَ»، أي: لتعلموا كـلَّ شيءٍ أيضاً، ويكون «فَصَّلْناه» على هذا صفةً.

وقرىء[6] «في عُنْقِه» وهو تخفيفٌ شائـعٌ.

آ. **(١٣) قـوله تعـالىٰ: ﴿ونُخْرِجُ﴾**: العـامَّةُ على «نُخْـرِجُ» بنـونِ

---

(١) هو الكرماني كما في البحر ٦/١٤.

(٢) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٣) البحر ٦/١٤.

(٤) المذأبة: المكان تكثر فيه الذئاب.

(٥) الآية ١٣ وهي التالية.

(٦) البحر ٦/١٥. ونسبها في الشواذ ٥٧ إلى أحمد بن موسىٰ.

العظمة مضارع «أَخْرَجَ»، و«كتاباً» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به. والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من المفعول المحذوف، إذ التقديرُ: ونُخْرِجُه إليه كتاباً، أي: ونُخْرِجُ الطائرَ.

ورُوِي[1] عن أبي جعفر: «ويُخْرَجُ» مبنيًّاً للمفعول، «كتاباً» نصبٌ على الحال، والقائمُ مَقامَ الفاعلِ ضميرُ الطائرِ، وعنه أنَّه رَفَع «كتاباً». وخُرِّج على أنَّه مرفوعٌ بالفعلِ المبنيِّ للمفعول، والأَوْلىٰ قراءة قلقةٌ.

وقرأ الحسن: «ويَخْرُجُ» بفتحِ الياءِ وضمِّ الراءِ مضارعَ «خَرَجَ»، «كتابٌ» فاعلٌ به، وابن محيصن ومجاهد كذلك، إلا أنهما نَصَبا «كتاباً» على الحال، والفاعلُ ضميرُ الطائرِ، أي: ويَخْرُجُ له طائرُه في هذه الحالِ. وقرىء[2] «ويُخْرِجُ» بضمِّ الياء وكسرِ الراء مضارعَ «أَخْرَجَ»، والفاعلُ ضميرُ الباري تعالىٰ، «كتاباً» مفعولٌ.

قوله: «يَلْقَاْه» صفةٌ لـ«كتاباً»، و«مَنْشُورا» حالٌ من هاء «يَلْقاه». وجوَّز الزمخشري[3] والشيخ[4] وأبو البقاء[5] أن يكونَ نعتاً لكتاب. وفيه نظرٌ: من حيث إنه يَلْزَمُ تقدُّم الصفةِ غيرِ الصريحة على الصريحةِ، وقد تقدَّم ما فيه.

وقرأ ابنُ عامر[6] «يُلَقَّاه» بضمِّ الياء وفتح اللام وتشديد القاف، مضارعَ

---

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٠٦، الإتحاف ٢/١٩٤، البحر ٦/١٥، القرطبي ١٠/٢٢٩.

(٢) نسبها الفراء في معاني القرآن ٢/١١٨ إلى أبي جعفر المدني، ونسبها القرطبي ١٠/٢٢٩ إلى يحيى بن وثاب.

(٣) الكشاف ٢/٤٤١.

(٤) البحر ٦/١٥.

(٥) الإملاء ٢/٨٩.

(٦) السبعة ٣٧٨، النشر ٢/٣٠٦، البحر ٦/١٥، التيسير ١٣٩، القرطبي ١٠/٢٢٩، الحجة ٣٩٨.

«لَقَّى» بالتشديد، والباقون بالفتـح والسكونِ والتخفيف(١) مضارع لَقِي.

آ. (١٤) **قوله تعـالىٰ: ﴿اقرَأْ﴾**: على إضمـارِ القولِ، أي: يُقـال له: اقرأْ، وهذا القولُ: إمَّا صفةٌ أو حالٌ كما في الجملةِ قبله.

قـوله: «كَفَىٰ بنفسِـك» فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، المشهورُ عنـد المُعْـرِبين: أنَّ «كفىٰ» فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ هو المجرورُ بالباء، وهي فيه مزيدةٌ، ويَدُلُّ عليـه أنها إذا حُذِفت ارتفع، كقوله(٢):

٣٠٣٨ـ ويُخْبِـرني عن غـائبِ المَـرْءِ هَـدْيُـه
كَفَىٰ الهَـدْيُ عَمَّـا غَيَّبَ المَـرْءُ مُخْبِـرا

وقولِ الآخر(٣):

٣٠٣٩ـ . . . . كَفَىٰ الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

وعلى هذا فكان ينبغي أن يُؤَنَّثَ الفعلُ لتأنيث فاعلِه، وإن كـان مجروراً كقوله: «ما آمنَتْ قبلَهم مِنْ قريةٍ»(٤) «وما تـأتيهمْ مِنْ آية»(٥). وقـد يقال: إنـه جاء على أحد الجـائزين فـإن التأنيثَ مجـازيٌّ. والثاني: أنَّ الفـاعلَ/ ضميـرُ المخـاطبِ، و«كفىٰ» على هـذا اسمُ فعـلِ أمـرٍ، أي: اكْتَفِ، وهــو ضعيفٌ لقَبولِ «كَفَىٰ» علاماتِ الأفعالِ. الثـالث: أنَّ فاعـلَ «كَفَىٰ» ضميرٌ يعـودُ على [٥٦٩/أ]

---

(١) أي فتـح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف.

(٢) البيت لـزيـاد بن زيـد العدوي، وهـو في معـاني القـرآن للفـراء ٢/١١٩، واللسـان (هدي)، والبحر ١٥/٦. والهدي: السيرة والسَّمْت.

(٣) تقدم برقم (١١).

(٤) الآية ٦ من الأنبياء.

(٥) الآية ٤ من الأنعـام.

الاكتفاء، وقد تقدَّم الكلامُ[1] على هذا مستوفى. و «اليومَ» نصبٌ بـ «كفى».

قوله: «حَسِيْبا» فيه وجهان، أحدُهما: أنه تمييزٌ. قال الزمخشري[2]: «وهو بمعنىٰ حاسِب، كضَرِيْب القِداح بمعنىٰ ضاربها، وصَرِيْم بمعنىٰ صارِم، ذكرهما سيبويه[3]، و «على» متعلقةٌ به مِنْ قولك: حَسِب عليه كذا، ويجوز أن يكونَ بمعنىٰ الكافي ووُضِع موضعَ الشهيد، فَعُدِّي بـ «علىٰ» لأنَّ الشاهدَ يكفي المُدَّعي ما أهمَّه. فإن قلت: لِمَ ذَكَرَ «حسيباً»؟ قلت: لأنَّه بمنزلةِ الشاهدِ والقاضي والأمين[4]، وهذه الأمور يَتولَّاها الرجالُ فكأنَّه قيل: كفى بنفسِك رجلاً حسيباً، ويجوز أَنْ تُتَأَوَّلَ النفسُ بمعنى الشخصِ، كما يقال: ثلاثة أنفس». قلت: ومنه قولُ الشاعر[5]:

٣٠٤٠ـ ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جارَ الزمانُ على عيالي

والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ، وذُكِرَ لِما تقدَّم. وقيل: حَسِيب بمعنىٰ مُحاسِب كخَلِيط وجَلِيس بمعنىٰ: مُخالِط ومُجالِس.

آ. (١٦) **قوله تعالىٰ: ﴿أَمَرْنا﴾**: قرأ العامَّةُ بالقصرِ والتخفيفِ وفيه وجهان، أحدُهما: أنه من الأمرِ الذي هو ضِدُّ النهيِ. ثم اختلف القائلون بذلك في متعلَّق هذا الأمرِ: فعن ابنِ عباس في آخرين: أنه أَمَرْناهم بالطاعةِ فَفَسَقُوا، وقد رَدَّ هذا الزمخشريُّ[6] رداً شديداً وأنكره إنكاراً بليغاً في كلامٍ

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٥٨٦.
(٢) الكشاف ٢/٤٤١.
(٣) الكتاب ٢/٢١٥، وذكر أن من ذلك «عريفاً» بمعنىٰ عارف.
(٤) في مطبوعة الكشاف «والأمير».
(٥) تقدم برقم (٤٤١).
(٦) الكشاف ٢/٤٤٢.

طويل ، حاصلُه: أنه حَذْفُ ما لا دليلَ عليه، وقـدَّر هو متعلَّق الأمـرِ: الفسق، أي: أَمَرْناهـم بـالفسق قال: «أي: أمَـرْناهم بـالفِسْق، فعملوا، والأمرُ مجـازٌ؛ لأنَّ حقيقـةَ أمرِهم بـالفسقِ أَنْ يقول لهم: افْسُقـوا، وهذا لا يكـونُ، فبقي أن يكونَ مجازاً. ووجـهُ المجازِ: أنـه صَبَّ عليهم النعمة صَبّـاً، فجعلوها ذريعـةً إلى المعاصي واتِّباع الشهوات، فكأنهم مَـأمورون بـذلك لِتَسَبُّبِ إيـلاءِ النِّعْمةِ فيه، وإنما خَوَّلهم فيها ليشكروا».

ثم قال: «فإنْ قلت: فهلاَّ زَعَمْتَ أنَّ معناه: أَمَرْناهم بـالطاعـةِ ففسَقُوا. قلت: لأنَّ حَذْفَ ما لا دليلَ عليه غيرُ جائزٍ، فكيف حَذْفُ ما الدليـلُ قائمٌ على نَقِيضِه؟ وذلك أنَّ المأمورَ بـه إنما حُـذِف لأنَّ «فَفَسَقُوا» يـدلُّ عليه، وهـو كلامٌ مستفيضٌ يقال: «أَمَرْتُه فقام»، و «أَمَرْتُه فَقَـرأ»، لا يُفهم منه إلا أنَّ المـأمورَ بـه قيامٌ أو قراءةٌ، ولو ذَهَبْتَ تُقَدِّر غيـرَه رُمْتَ مِنْ مخاطَبِـك عِلْمَ الغيبِ، ولا يَلْزَمُ [على][1] هذا قولُهم: «أَمَرْتُه فعصاني» أو «فلم يمتثلْ» لأنَّ ذلك منافٍ لـلأمرِ مناقِضٌ له، ولا يكونُ ما يناقض الأمرَ مأموراً به، فكان محـالاً أن يُقصَدَ أصـلاً حتى يُجْعَلَ دالاًّ على المأمورِ به، فكان المأمورُ به في هذا الكلامِ غيـرَ مَنْوِيٍّ ولا مُرادٍ؛ لأن مَنْ يتكلَّمُ بهـذا الكلامِ لا يَنْوي لأمرِه مأموراً به، فكأنه يقول: كان مني أَمْرٌ فكان منه طـاعةٌ[2]، كمـا أنَّ مَنْ يقول: [«فلان][3] يأمـرُ ويَنْهى ويعطي ويمنـع» لا يَقْصِدُ مفعـولاً. فإن قلت: هـلاَّ كان ثبـوتُ العلمِ بأنَّ اللَّهَ لا يأمرُ بالفحشاء دليلاً على أنَّ المراد: أَمَرْناهم بالخيرِ[4]، قلت[5]: لأنَّ قـوله

---

(١) زيادة من الكشاف.

(٢) كذا في الأصل ولعله سهو في النقل عن الزمخشري ،وعبارته «فلم تكن منه طاعة».

(٣) زيادة من «الكشاف».

(٤) أي: ففسقـوا.

(٥) عبارة الكشاف: «قلت: لا يصـح ذلك لأن. . .».

«فَفَسَقوا» يدافعه، فكأنَّك أظهرْتَ شيئاً وأنت تُضْمِرُ خلافَه، ونظيرُ « أمر »: « شاء » في أنَّ مفعولَه استفاضَ حَذْفُ مفعولِه لدلالةِ ما بعدَه عليه. تقول: لو شاءَ لأحسنَ إليك، ولو شاءَ لأساءَ إليك، تريد: لو شاء الإحسانَ، ولو شاء الإساءةَ، ولو ذَهَبْتَ تُضْمِرُ خلافَ ما أظهرْتَ، وقلت: قد دَلَّتْ حالُ مَنْ أُسْنِدَتْ إليه المشيئةُ أنه من أهلِ الإحسان أو من أهلِ الإساءةِ فاتركِ الظاهرَ المنطوقَ وأَضْمِرْ ما دَلَّتْ عليه حالُ المسندِ إليه المشيئةُ، لم تكنْ على سَدادٍ».

وتَتَبَّعه الشيخُ[1] في هذا فقال: «أمَّا ما ارتكبه من المجاز[2] فبعيدٌ جداً، وأمَّا قولُه: «لأنَّ حَذْفَ ما لا دليلَ عليه غيرُ جائزٍ» فتعليلٌ لا يَصِحُّ فيما نحن بسبيلِه، بل ثَمَّ ما يَدُلُّ على حَذْفِه. وقوله: «فكيف يُحْذَفُ ما الدليلُ على نقيضِه قائمٌ» إلى «عِلْم/ الغيب» فنقول: حَذْفُ الشيءِ تارةً يكونُ لدلالةِ [٥٦٩/ب] موافِقِه عليه، ومنه ما مَثَّل به في قولِه «أَمَرْتُه فقامَ»، وتارةً يكونُ لدلالةِ خِلافِه أو ضدِّه أو نقيضِه كقولِه تعالىٰ: «وله ما سَكَن في الليلِ والنهار»[3]، أي: ما سَكَنَ وتحرَّكَ، وقوله: «سَرابيلَ تَقِيكم الحَرَّ»[4]، أي: والبردَ، وقول الشاعر[5]:

٣٠٤١ــ وما أَدْرِيْ إذا يَمَّمْتُ أرْضاً ... أريدُ الخيرَ أيُّهما يَلِيْني
أالخيرُ الذي أنا أَبْتَغِيْهِ ... أم الشرُّ الذي هو يَبْتَغيني

أي: وأَجْتَنِبُ الشرَّ، وتقول: «أَمَرْتُه فلم يُحْسِنْ» فليس المعنىٰ: أمرتُه بعدمِ الإحسانِ، بل المعنىٰ: أَمَرْتُه بالإحسانِ فلم يُحْسِنْ، والآيةُ من هذا

(١) البحر ٦/ ١٩.
(٢) وهو قول الزمخشري «صبَّ عليهم النعمة صباً فجعلوها ذريعة إلى المعاصي».
(٣) الآية ١٣ من الأنعام.
(٤) الآية ٨١ من النحل.
(٥) تقدم برقم (٨٣٤).

القبيل، يُستدلُّ على حذف النقيض بنقيضه[1] كما يُسْتَدَلُّ على حَذْفِ النظيـر بنظيره، وكذلك: «أَمَرْتُه فأساء إليَّ» ليس المعنىٰ: أَمَـرْتُه بـالإساءة بـل أَمَرْتُـه بالإحسان. وقوله: «ولا يَلْـزم هذا قولَهم: «أَمَرْتُه فعصاني». نقول: بل يَلْزَمُ. وقـوله «لأنَّ ذلـك منـافٍ»، أي: لأنَّ العِصْيـانَ منـافٍ. وهـو كـلامٌ صحيـح. وقوله: «فكان المأمـورُ به غيـرَ مدلـولٍ عليه ولا مَـنْـويٍّ» لا يُسَلَّم بل مَـدْلُولٌ عليه ومنوِيٌّ لا دلالةُ الموافقِ بل دلالةُ المنـاقِض، كما بَيَّنَّـا. وقولـه: «لا يَنْوي مأموراً به» لا يُسَلَّم. وقوله «لأنَّ فَفَسَقُوا يدافعُه، إلى آخـره» قلنا: نعم نَـوَىٰ شيئاً ويُظْهِرُ خلافَه، لأنَّ نقيضَه يَدُلُّ عليه. وقولُه: «ونظيرُ «أمر» «شاء» ليس نـظيرَه؛ لأنَّ مفعـولَ «أمر» كَثُـر التصريـحُ بـه. قال الله [تعـالى]: «إنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بالفحشاء»[2] «أَمَرَ أَنْ لا تعبدوا إلا إياه»[3] «يـأمر بالعدل»[4] «أَمَر ربـي بالقسط»[5] «أم تأمرُهُمْ أحلامُهم بهذا»[6]، وقال الشاعر[7]:

٣٠٤٢ـ أَمَـرْتُـك الخيـرَ فـافْعَـلْ مـا أُمِـرْتَ بـه

. . . .

قلت: والشيـخُ رَدَّ عليـه رَدَّ مُسْتريـحٍ من النـظرِ، ولولا خَـوفُ السآمـةِ على الناظرِ لكان للنظرِ في كلامهما مجـالٌ.

---

(١) أي: بإثبات نقيضه.
(٢) الآية ٢٨ من الأعراف.
(٣) الآية ٤٠ من يـوسـف.
(٤) الآية ٧٦ من النحـل.
(٥) الآية ٢٩ من الأعراف.
(٦) الآية ٣٢ من الطـور.
(٧) تقدم برقـم (٢٢١).

والوجه الثاني: أنَّ «أَمَرْنا» بمعنى كَثَّرْنا، ولم يَرْتَضِ[1] الزمخشريُّ[2] في ظاهرِ عبارتِه فإنَّه قال: «وفسَّر بعضُهم «أمَرْنا» بـ «كَثَّرْنا»، وجَعَلَه من باب: فَعَّلْتُه فَفَعَلَ، كثَبَّرْتُه فَثَبَر[3]. وفي الحديثِ[4]: «خَيْرُ المالِ سِكَّةٌ مأْبُوْرة ومُهْرَةٌ مَأْمورة»، أي: كثيرةُ النِّتاج». قلت: وقد حكى أبو حاتم هذه اللغةَ، يقال: أَمِر القومُ، وأَمَرهم اللَّهُ، ونقله الواحديُّ أيضاً عن أهل اللغة، وقال أبو علي[5]: «الجيِّد في «أَمَرْنا» أن يكونَ بمعنى كَثَّرْنا». واستدل أبو عبيدة[6] بما جاء في الحديثِ فذكره. يقال: أَمَرَ اللَّهُ المُهْرَة، أي: كَثَّر ولدَها. قال: «ومَن أنكر «أمرَ اللَّهُ القومَ» أي: كَثَّرهم لم يُلتفَتْ إليه لثبوتِ ذلك لغةً». ويكون ممَّا لَزِمَ وتعدَّى بالحركةِ المختلفة؛ إذ يُقال: أَمِر القومُ كَثُروا، وأَمَرهم اللَّهُ كثَّرهم، وهو من بابِ المطاوعة: أَمَرهم اللَّهُ فأْتَمَروا كقولك: شَتَرَ اللَّهُ عَيْنَه فَشَتِرَتْ[7]، وجَدَعَ أَنْفَه فَجَدِع[8]، وثَلَمَ سِنَّه فَثَلِمَتْ[9].

وقرأ[10] الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمةُ: «أَمِرْنا» بكسر الميم بمعنى «أَمَرْنا» بالفتح. حكى أبو حاتم عن أبي زيد أنه يُقال: «أَمَرَ اللَّهُ مالَه،

---

(١) ش: ولم يرتضه.
(٢) الكشاف ٢/٤٤٢.
(٣) ثبره: حبسه أو ردَّه. وفي اللسان (أمر): «والعرب تقول: أَمِرَ بنوفلان أي كَثُروا».
(٤) رواه أحمد في مسنده ٣/٤٦٨.
(٥) انظر: الحجة (خ) ٣/٣٤٤.
(٦) مجاز القرآن ١/٣٧٣.
(٧) الشَّتَر: استرخاء الجفنِ الأسفل.
(٨) جَدَع أنفه: قطعه.
(٩) ثَلَم سنه: كسرها.
(١٠) انظر في قراءات «أمرنا»: السبعة ٣٧٩، الإتحاف ٢/١٩٥، الشواذ ٧٥، القرطبي ١٠/٢٣٣، المحتسب ٢/١٥، النشر ٢/٣٠٦، البحر ٦/٢٠.

وأَمِـرَه» بفتـحِ الميم وكسرِها، وقد رَدَّ الفراء[1] هـذه القراءةَ، ولا يُلْتَفَتُ لِـرَدِّه لثبـوتِهـا لغـةً بنَقْـلِ العُـدولِ، وقـد نَقَلهـا قـراءةً عن ابن عبـاس أبـو جعفـر وأبو الفضل الرازي في «لوامِحه» فكيف تُرَدُّ؟

وقـرأ عليٌّ بن أبـي طـالب وابنُ أبـي إسحـاق وأبـو رجـاء في آخـرين « آمَـرْنا » بـالمَـدِّ، ورُوِيَتْ هـذه قـراءةً عن ابنِ كثيـر[2] وأبـي عمـرو وعـاصم ونافـعٍ[3]، واختارها يعقوبُ، والهمزةُ فيه للتعديةِ.

وقرأ عليٌّ أيضاً وابنُ عباس وأبو عثمـان النهدي: « أمَّـرْنا » بـالتشديـد. وفيـه وجهان، أحـدُهما: أنَّ التضعيفَ للتعديةِ، عـدَّاه تـارةً بـالهمـزة وأخـرى بتضعيفِ العين، كـأَخْرَجْته وخَرَّجته. والثاني: أنـه بمعنى جعلنـاهم أُمَـراءَ، والـلازمُ من ذلـك « أُمِّر». قال الفارسيُّ[4]: «لا وجـهَ لكـون « أَمَّـرْنـا »/ من الإمارة؛ لأنَّ رئاستَهم لا تكونُ إلَّا لواحدٍ بَعْدَ واحـدٍ، والإهلاكُ إنمـا يكون في مُدَّة واحدة». وقد رُدَّ[5] على الفارسي: بأنَّا لا نُسَلِّم أن الأميرَ هو المَلِك حتى يَلْزَمَ مـا قلتُ، بل الأميـرُ عند العـرب مَنْ يَأْمُـرُ ويُـؤْتَمَـرُ بـه. ولَئِنْ سُلِّم ذلـك لا يلزم مـا قال؛ لأنَّ المُتْـرَفَ إذا مَلَكَ فَفَسَق ثم آخرَ بعـده فَفَسَق، ثم كذلـك كَثُر الفسادُ، ونزل بهم على الآخِرِ مِنْ ملوكهم.

[٥٧٠/أ]

آ. (١٧) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿وكـم أهلَكْنا﴾**: « كم » نصبٌ بـأَهْلكنا، و«من القـرونِ» تمييزٌ لـ « كم »، و «مِنْ بعـدِ نـوح»: « مِنْ » لابتـداء الغـايـة،

---

(١) معاني القرآن ٢/١١٩.

(٢) برواية حماد بن سلمة كما في السبعة ٣٧٩.

(٣) برواية خارجة عنه كما في السبعة ٣٧٩.

(٤) الحجة (خ) ٣/٣٤٦.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٠.

والأُوْلىٰ للبيـان فلذلـك اتَّحـد متعلَّقُهمـا. وقـال الحـوفي: «الثـانيـة بـدلٌ مِن الأولى، وليس كـذلك لاختـلاف معنييهما. والبـاءُ بعد «كَفَىٰ» تقـدَّم الكلامُ عليها[1]. وقال ابن عطية: «إنمـا يُجاءُ بهـذه الباءِ في مـوضـعِ مَدْحٍ أو ذم». والبـاء في «بذنـوب» متعلقةٌ بـ«خبيـراً»، وعَلَّقها الحـوفيُّ بـ«كَفَىٰ». قال الشيـخ[2]: «وهو وهمٌ». قلت: إنما جَعَلَه وهماً لأنه لا يَتَعَدَّىٰ بالباء، ولا يليق به المعنىٰ.

آ. (١٨) **قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ كان﴾**: «مَنْ» شـرطيةٌ، و«عَجَّلْنـا» جوابُه، و«ما يشاء» مفعولُه، و«لِمَنْ نريدُ» بـدلُ بعضٍ من كل، من الضميـر في «له» بإعادةِ العاملِ، و«لِمَنْ نريد» تقديرُه: لمَنْ نريدُ تعجيلَه له.

قوله: «ثم جَعَلْنا له جهنَّمَ» «جَعَلَ» هنا تصييريةٌ.

قـوله: «يَصْـلاها» الجملةُ حـالٌ: إمَّا من الضميـر في «لـه» وإمَّـا مِنْ «جهنَّم»، و«مَـذْمُومـاً» حالٌ مِنْ فـاعلِ «يَصْـلاهـا». قيـل: وفي الكـلامِ حَـذْفٌ، وهو حَـذْفُ المقابِـل؛ إذ الأصل: مَنْ كـان يريـد العاجلةَ وسَعَىٰ لهـا سَعْيَها وهو كافرٌ لدلالةِ ما بعده عليه. وقيل: بل الأصل: مَنْ كان يريد العاجلة بعمله[3] للآخرةِ كالمنافِق.

آ. (١٩) **قـوله تعـالىٰ: ﴿سَعْيَهَا﴾**: فيـه وجهان، أحـدُهُما: أنـه مفعـولٌ به لأنَّ المعنىٰ: وعَمِـل لها عملَهـا. والثاني: أنـه مصدرٌ، و«لهـا»، أي: مِنْ أجلِها.

---

(١) انظر: الدر المصون ٥٨٦/٣، والورقة ٥٦٨ ب، ٥٦٩ أ من هذا الجزء.

(٢) البحر ٢٠/٦.

(٣) أي: مقابل عمله للآخرة وبدلاً عنه.

قوله: «وهو مؤمِنٌ» هذه الجملةُ حالٌ مِنْ فاعل « سعىٰ ».

آ. (٢٠) **قوله تعالىٰ: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هؤلاء﴾**: « كُلًّا » منصوب بـ« نُمِدُّ » و« هؤلاء » بدلٌ، « وهؤلاء » عطفٌ عليه، أي: كلَّ فريق نُمِدُّ هؤلاء الساعين بالعاجلة، وهؤلاء الساعين للآخرة، وهذا تقديرٌ جيد. وقال الزمخشري[١] في تقديره: «كلَّ واحد من الفريقين نُمِدُّ». قال الشيخ[٢]: «كذا قَدَّره الزمخشريُّ، وأعربوا « هؤلاء » بدلاً مِنْ « كُلًّا » ولا يَصِحُّ أن يكونَ بدلاً مِنْ « كل » على تقدير: كلَّ واحد، لأنه إذ ذاك بدلُ كل من بعض، فينبغي أن يكونَ التقدير: كلَّ الفريقين»[٣].

و«مِنْ عطاء» متعلقٌ بـ« نُمِدُّ ». والعطاءُ اسمُ مصدرٍ واقعٌ موقعَ اسم المفعول.

والمَحْظور: الممنوعُ، وأصله مِن الحَظْر وهو: جَمْعُ الشيءِ في حَظيرة، والحَظيرة: ما يُعْمل مِنْ شجرٍ ونحوِه لتَأْوِي إليه الغنم، والمُحْتَظِر: مَنْ يعمل الحظيرة.

آ. (٢١) **قوله تعالىٰ: ﴿كيف فَضَّلْنا﴾**: « كيف » نصبٌ: إمَّا على التشبيه بالظرف، وإمَّا على الحال، وهي معلِّقَةٌ لـ« انظرْ » بمعنىٰ فَكِّرْ، أو بمعنىٰ أبصرْ[٤].

---

(١) الكشاف ٢/٤٤٣.

(٢) البحر ٦/٢١.

(٣) أي فيكون بدل كل من كل على جهة التفصيل، كما قال أبو حيان.

(٤) أي يجوز أن تكون «انظر» من نظر الفكر فيكون قلبياً علقه الاستفهام، أو من نظر البصر فيكون معلقاً بتأويل أن النظر سبب إلى العلم، فجاز أن يعلق. انظر: البحر ٦/٢١.

قوله: «وأكثر تَفْضيلًا»، أي: من درجاتِ الدنيا، ومِنْ تفضيلِ الدنيا.

آ. (٢٢) **قوله تعالىٰ: ﴿فَتَقْعُدَ﴾**: يجوز أن تكونَ على بـابها[1]، فينتصِبَ ما بعدها على الحال، ويجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى «صار» فينتصبَ على الخبرية، وإليه ذهب الفراء[2] والزمخشري[3]، وأنشدوا في ذلك[4]:

٣٠٤٣ـ لا يُقْنِعُ الجـاريـةَ الخِضـابُ ولا الـوِشـاحـان ولا الجِلْبـابُ
مـن دون أن تلتـقي الأَرْكـابُ ويَـقْـعُـدَ الأَيْـرُ لـه لُـعـابُ

أي: ويَصِير. والبصريون لا يَقيسون هذا، بل يَقْتَصِـرون به على المَثَـل في قولهم: «شَحَذَ شفرتَه حتى قَعَدَتْ كأنها حَرْبَةٌ».

آ. (٢٣) **قوله تعالىٰ: ﴿أَنْ لا تَعْبُدوا إلا إياه﴾**: يجوز أَنْ تكـونَ «أنْ» مفسِّرةً؛ لأنها بعد ما هوبمعنىٰ القول، و«لا» ناهيةٌ. ويجـوز أَنْ تكونَ النـاصبةَ، و«لا» نـافيةٌ، أي: بـأنْ لا، ويجوزُ أن تكـونَ المخففةَ، واسمُهـا ضميرُ الشأن، و«لا» ناهيةٌ أيضاً، والجملةُ خبرُهـا، وفيه إشكـالٌ: من حيث وقوعُ الطلبِ خبراً لهذا الباب. ومثلُه في هذا الإشكـالِ قولُـه: «أنْ بُورِكَ مَنْ في النار»[5]، وقوله: «أنْ غَضِبَ اللَّهُ عليها»[6] لكونِه دعـاءً وهو طَلَبٌ أيضـاً، ويجوز أَنْ تكونَ الناصبةَ و«لا» زائدة. قال أبـو البقاء[7]: «ويجـوز أَنْ يكونَ

---

(١) أي فعلًا تاماً.
(٢) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».
(٣) الكشاف ٢/٤٤٤.
(٤) الأبيات لبعض بني عامر. وهي في اللسان (قعد)، والبحر ٦/٢٢.
(٥) الآية ٨ من النمل «فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها».
(٦) الآية ٩ من النور، وهي قراءة نافـع. انظر: السبعة ٤٥٣.
(٧) الإملاء ٢/٩٠.

في موضـع نصبٍ، [أي:] أَلْزَمَ ربُّك عبادتَه و « لا » زائدةٌ». قـال الشيـخ[1]: «وهـذا وهمٌ لـدخـولِ « إلا » على مفعـولِ « تَعْبـدوا » فَلَزِم أن يكـونَ نَفْيـاً أو نهياً».

وقـرأ الجمهور « قَضَىٰ » فعـلاً مـاضيـاً، فقيـل: هي على مـوضـوعِهـا الأصلي. قال ابنُ عطية: «ويكون الضمير في « تَعْبُدوا » للمؤمنين من النـاسِ إلى يومِ القيامةِ» وقيل: هي بمعنىٰ أَمَر. وقيل: بمعنى أَوْحَىٰ، وقيل: بمعنى حَكَم، وقيل: بمعنى أَوْجَبَ أو ألزم.

[٥٧٠/ب] وقـرأ[2] بعضُ وَلَد معـاذِ بن جَبَل « وقضـاء »/ اسمـاً مصـدراً مـرفـوعـاً بالابتداء، و «أَنْ لا تَعْبُدوا» خبرُه.

قوله: «وبالوالدَيْن إحساناً» قد تقدَّم نظيرُه في البقرة[3]. وقـال الحوفي: «الباءُ متعلقةٌ بـ « قضىٰ »، ويجـوز أن تكونَ متعلقـةً بفعلٍ محـذوفٍ تقديـرُه: وأَوْصَىٰ بالوالدين إحساناً، وإحساناً مصدر، أي: يُحْسِنون بالوالدين إحساناً».

وقال الواحديُّ: «الباءُ مِنْ صلة الإحسانِ فَقُدِّمَتْ عليه كما تقول: بزيـدٍ فانْزِلْ». وقد مَنَـعَ الزمخشريُّ[4] هذا الوجهَ قال: «لأنَّ المصدرَ لا يتقـدَّم عليه معمـولُه»[5]. قلت: والـذي ينبغي أن يُقال: إن هـذا المصدرَ إنْ عَنَىٰ بـه أنه يَنْحَلُّ لحرفٍ مصدريٍّ وفِعْلٍ فالأمرُ على مـا ذَكَرَ الـزمخشريُّ، وإن كـان بدلاً مِنَ اللفظ بـالفعلِ فـالأمرُ علىٰ مـا قال الـواحـديُّ، فـالجـوازُ والمنعُ بهـذين الاعتبارين.

---

(١) البحر ٢/٢٥.

(٢) الإتحاف ٢/١٩٥، البحر ٦/٢٥، الشواذ ٧٦.

(٣) الآية ٨٣ من البقرة.

(٤) الكشاف ٢/٤٤٤.

(٥) مطبوعة الكشاف: «صلته».

وقال ابنُ عطيـة: «قولـه بالـوالدَيْن إحسـاناً عـطف على « أنْ » الأولى، أي: أَمَر اللَّهُ أَنْ لا تعبدوا إلا إيـاه، وأن تُحْسِنوا بـالوالـدَيْن إحسانـاً». واختار الشيـخُ[1] أَنْ يكـون « إحسـانـاً » مصـدراً واقعـاً مـوقـعَ الفعــلِ، وأنَّ « أنْ » مفسرةٌ، و « لا » ناهيةٌ. قال: «فيكون قد عَطَفَ ما هـو بمعنى الأمرِ على نَهْيٍ كقولِه[2]:

٣٠٤٤ـ . . . . يقولون: لا تَهْلِكْ أَسَىً وتَجَمَّلِ

قلت: و « أَحْسَنَ » و « أساء » يتعدَّيان بـ إلى وبالباء. قال تعـالىٰ: «وقد أَحْسَنَ بـي»[3] وقال كثيِّر عَزَّة[4]:

٣٠٤٥ـ أَسِيْئـي بنــا أو أَحْـسِنِـي لا مَـلومــةً . . . .

وكأنه ضُمِّن « أَحْسَن » لمعنى « لَطُف » فتعدَّىٰ تعديتَه.

قـوله: «إمَّـا يَبْلُغَنَّ» قرأ الأخـوان[5] « يَبْلُغانِّ » بـألفِ التثنيـةِ قبـل نـونِ التوكيدِ المشدَّدةِ المكسورةِ، والبـاقون دونَ ألفٍ وبفتـحِ النـون. فأمَّـا القراءةُ الأولى ففيهـا أوجهٌ، أحـدهـا: أن الألفَ ضميـرُ الـوالـدين لتقـدُّم ذكـرهمـا، و « أَحَدُهما » بدلٌ منه، و«أو كِلاهما» عـطفٌ عليه. وإليـه نحا الـزمخشريُّ[6]

---

(١) البحر ٦/٢٥.

(٢) تقدم برقم (١٨٢٥).

(٣) الآية ١٠٠ من يوسف.

(٤) تقدم برقم (٢٤٩٩).

(٥) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٣٧٩، البحر ٦/٢٦، التيسير ١٣٩، الحجـة ٣٩٩، النشر ٢/٣٠٦.

(٦) الكشاف ٢/٤٤٤.

وغيرُه. واستشكله بعضُهم[1] بأنَّ قولَه «أحدُهما» بـدلُ بعضٍ مِنْ كل، لا كـلٍّ من كل، لأنه غيرُ وافٍ بمعنى الأول، وقوله بعد ذلك «أو كِلاهما» عطفٌ على البدلِ، فيكونُ بدلاً، وهو مِنْ بدل الكلِّ من الكل؛ لأنه مرادفٌ لألف التثنيـة. لكنه لا يجوز أن يكـونَ بدلاً لعُـرُوِّه عن الفائـدة؛ إذ المستفادُ من ألفِ التثنيـةِ هو المستفادُ مِنْ « كِلاهما » فلم يُفِدِ البدلُ زيادةً على المبدلِ منه.

قلت: هذا معنى قولِ الشيـخِ. وفيه نظرٌ؛ إذ لقـائلٍ أن يقـول: مُسَلَّمٌ أنـه لم يُفِدِ البـدلُ زيادةً على المبـدلِ منه، لكنـه لا يَضُرُّ لأنـه شأنُ التـأكيد، ولـو أفاد زيـادةً أخرى غيـرَ مفهومـةٍ من الأولِ كان تـأسيساً لا تـأكيـداً. وعلى تقـديـر تسليمِ ذلك فقد يُجابُ عنه بما قال ابنُ عطية فإنه قـال بعد ذِكْـره هذا الوجهَ: «وهو بدلٌ مُقَسَّمٌ كقولِ الشاعرِ[2]:

٣٠٤٥ـ وكنت كــذي رِجْلَيْنِ رجـلٍ صحيحــةٍ
ورِجْــلٍ رَمَىٰ فيهــا الــزمــانُ فَشَلَّتِ

إلا أنَّ الشيـخ[3] تعقَّب كـلامَه فقـال: «أمَّا قـولُـه بـدلٌ مُقَسَّمٌ كقـولـه: « وكنتُ. . . » فليس كذلك؛ لأنَّ شـرطَه العطفُ بـالواو، وأيضـاً فشرطُـه: أن لا يَصْدُقَ المُبْدَلُ منه على أحدِ قِسْميه، لكنْ هنا يَصْدُقُ على أحدِ قسمَيْه، ألا ترى أنَّ الألفَ وهي المبدلُ منه يَصْدُقُ على أحدِ قِسْمَيْها وهو « كلاهما » فليس من البدلِ المقسِّم». ومتى سُلِّم له الشـرطان لزم ما قاله.

الثـاني: أن الألفَ ليست ضميراً بـل علامـةُ تثنيةٍ و«أحـدُهمـا» فـاعـلٌ بـالفعلِ قبلَه، و«أو كـلاهما» عـطفٌ عليه. وقـد رُدَّ هذا الـوجهُ: بـأن شـرطَ الفعـلِ المُلْحَقِ به عـلامة تثنيـةٍ أن يكون مسنـداً لمثًّى نحو: قـامـا أخـواك،

---

(١) انظر: البحر ٦/٢٦ ـ ٢٧.
(٢) تقدم برقم (١١٩١).
(٣) البحر ٦/٢٧.

أو إلى مُفَرَّق بالعطف بالواو خاصةً على خلاف فيه نحو: «قاما زيـد وعمرو»، لكنَّ الصحيـحَ جوازُه لورودِه سماعاً كقوله[1]:

٣٠٤٦ـ .... وقـد أَسْلماه مُبْعَـدٌ وحميم

والفعلُ هنا مسندٌ إلى « أحدُهما » وليس مثنى ولا مفرَّقاً بالعطف بالواو.

الثالث: نُقِل عن الفـارسيِّ[2] أنَّ/ « كلاهمـا » توكيـدٌ، وهذا لا بـدَّ من [٥٧١/أ] إصلاحِه بزيادةٍ، وهو أن يُجْعَلَ «أحدُهما» بـدلَ بعضٍ من كل، ويُضْمَـرَ بعدَه فعلٌ رافـعٌ لضمير تثنية، ويقـع « كلاهمـا » توكيـداً لـذلـك الضميرِ تقـديرُه: أو يَبْلُغـا كلاهمـا، إلا أنَّ فيه حَـذْفَ المؤكَّد وإبقـاءَ التوكيـد، وفيهـا خـلافٌ، أجـازها الخليـل وسيبويـه[3] نحو: «مـررت بزيـدٍ ورأيت أخـاك[4] أنفسهمـا» بـالرفـع والنصب، فـالرفـعُ على تقـديرِ: همـا أنفسُهما، والنصبُ على تقـدير أَعْنِيهما أنفسَهما، ولكنْ في هذا نظرٌ: من حيث إن المنقولَ عن الفارسيِّ مَنَـعَ حَذْفَ المؤكَّد وإبقاءَ توكيدِه، فكيف يُخَرِّجُ قولُه على أصلٍ لا يُجيزُه؟

وقد نصَّ الزمخشريُّ[5] على مَنْـعِ التوكيـدِ فقال: فـإنْ قلت: لو قيـل: «إمَّا يَبْلُغانِّ كلاهما» كان « كلاهما » توكيداً لا بدلاً، فما لكَ زَعَمْتَ أنـه بدلٌ؟ قلت: لأنَّـه معطوفٌ على مـا لا يَصِـحُّ أن يكون تـوكيـداً لـلاثنين، فـانتـظم في حكمِـه، فـوجَبَ أن يكـونَ مثلَه». قلت: يعني أنَّ « أحـدُهمـا » لا يَصْلُـحُ أن يقـعَ توكيداً للمثنىٰ ولا لغيرِهما، فكذا ما عُطِفَ عليه لأنه شريكُه.

---

(١) تقدم برقم (١٧٨٧).

(٢) الحجة (خ) ٣/٣٤٨ ولكن الفارسي هنـا لا يعني التوكيـد الصناعي، وإنمـا من جهة المعنى.

(٣) انظر: المسألة في: الكتاب ١/٢٤٧.

(٤) مثال الكتاب: وأتاني أخوه.

(٥) الكشاف ٢/٤٤٤.

ثم قال(١): «فإنْ قلتَ: ما ضَرَّك لو جَعَلْتَه توكيداً(٢) مـع كونِ المعطوفِ عليه بدلاً، وعَطَفْتَ التوكيـدَ على البدل؟ قلت: لـو أريد تـوكيدُ التثنيـةِ لقيل: « كلاهما » فحسبُ، فلمَّا قيل: «أحدهما أو كلاهما» عُلِمَ أنَّ التوكيدَ غيرُ مرادٍ فكان بدلاً مثلَ الأول».

الرابـع(٣): أَنْ يرتفـعَ « كلاهما » بفعلٍ مقدَّر تقديرُه: أو يبلـغُ كلاهما، ويكون « إحداهما » بدلاً من ألفِ الضمير بدلَ بعضٍ من كـل. والمعنى: إمَّا يَبْلُغَنَّ عندك أحدُ الوالدَيْن أو يبلُـغُ كلاهما.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ(٤) فواضحةٌ، و «إنْ مـا»: هي « إنْ » الشرطيـة زِيْدَتْ عليهـا « ما » تـوكيداً، فَأُدْغِم أحدُ المتقـاربين في الآخـر بعـد أن قُلب إليـه، وهو إدغامٌ واجب. قال الزمخشري(٥): «هي إنْ الشرطيـةُ زِيْدَتْ عليهـا « ما » تـوكيداً لهـا ولـذلـك دَخَلَتْ الـنون، ولـو أُفْـرِدَتْ « إنْ » لم يَصِحَّ دخـولُهـا، لا تقول: إن تُكْرِمَنَّ زيداً يُكْرِمْكَ، ولكن: إمَّا تُكْرِمنَّه.

وهذا الذي قاله أبو القاسم نصَّ سيبويهِ على خـلافِه، قـال سيبويـه(٦): «وإن شِئْتَ لم تُقْحِمِ النـونَ، كمـا أنــك إن شِئْتَ لم تَجِئْ بـ « مـا ». قــال الشيـخ(٧): «يعني مـع النون وعَدَمِها». وفي هذا نـظرٌ؛ لأنَّ سيبويـه إنما نصَّ على أن نونَ التوكيد لا يجبُ الإتيانُ بها بعد « أمَّا »، وإن كان أبو إسحاقَ قال

---

(١) الكشاف ٢/٤٤٤.

(٢) الأصل: «بدلاً»وهـو سهو، والتصحيـح من الكشاف.

(٣) أي في تخريـج قراءة «يَبْلُغَانِّ».

(٤) أي: يبلغــنَّ.

(٥) الكشاف ٢/٤٤٤.

(٦) الكتاب ٢/١٥٢.

(٧) البحـر ٢/٢٦.

بوجوبِ ذلك. وقولـه بعد ذلـك «كما أنَّـك إنْ شِئْتَ لم تجئْ بـ « ما »، ليس فيه دليلٌ على جوازِ توكيدِ الشرط مـع إنْ وحدها.

و « عندك » ظرفٌ لـ « يَبْلُغَنَّ »، و « كِـلا » مثنَّاةٌ معنىً من غيـرِ خلافٍ، وإنما اختلفوا[1] في تثنيتِها لفظاً: فمذهبُ البصريين أنهـا مفردةٌ لفـظاً، ووزنُها على فِعَل كـ « مِعَى » وألفُها منقلبةٌ عن واوٍ بدليل قلبِها تاءً في « كِلْتا » مـؤنثَ « كِلا » هذا هو المشهور. وقيـل: ألفُها عن يـاء وليس بشيءٍ. وقال الكـوفيون ـ وتبعهم السهيليُّ[2] مستدلِّين على ذلك بقوله[3]:

٣٠٤٧ـ في كلتِ رِجْلَيْهـا سُلامىٰ واحدَه ....

فَنَطَق بمفردِهـا ـ: هي مثنَّاةٌ لفـظاً، ولذلـك تُعْرَبُ بـالألفِ رفعاً واليـاء نصبـاً وجراً، فـألفُها زائـدةٌ على ماهيـة الكلمـة كـألف « الـزيـدان »، ولامُهـا محـذوفةٌ عنـد السهيليِّ، ولم يأتِ عن الكـوفيين نَصٌّ في ذلـك، فـاحتمـل أن يكونَ الأمرُ كما قال السهيليُّ، وأن تكونَ موضـوعةً على حـرفَيْن فقط، لأنَّ مِنْ مذهبِهم جوازَ ذلك في الأسماءِ المعربة.

وحكمهـا أنها متى أُضيفت إلى مضمـرٍ أعْـرِبت إعـرابَ المثنى، أو إلى ظاهرٍ أُعْرِبَتْ إعرابَ المقصورِ عند جمهورِ العربِ، وبنو كنانةَ يُعْربونها إعرابَ المثنى مطلقاً فيقولون: رأيت كِلَيْ أَخَوَيْك، وكـونُها جَـرَتْ مَجْرىٰ المثنى مـع

---

(١) انـظر: المسائـل البصريـات ٨٩٤، سر الصنـاعة ١٤٩/١، شـرح المفصل ٥٤/١، ٦/٦.

(٢) نتائـج الفكر ٢٨٣.

(٣) لم أهتـدِ إلى قـائله، وهـو في اللسـان (كـلا)، والعيني ١٥٩/١، والهمـع ٤١/١، والدرر ١٦/١، والخزانة ٦٢/١. وبعده:

كـلتـا هـمـا مـقـرونَـةٌ بـزائـدَهْ

المضمرِ دونَ الظاهر يضيق الوقتُ عن ذكره فإنّي حَقَّقْتُه في «شرح التسهيل».

ومن أحكـامِها: أنهـا لا تُضـاف إلا إلى مثنى لفـظاً ومعنى نحـو: «كِـلا الرجلين»، أو معنىً لا لفظاً نحو: / « كِلانا »، ولا تُضاف إلى مُفَرَّقَيْنِ بالعطفِ نحو: «كِلا زيد وعمرو» إلا في ضرورةٍ كقوله(١): [٥٧١/ب]

٣٠٤٨ـ كِـلا السيفِ والسَّـاقِ الـذي ذهبَتْ بـه
على مَهَـلٍ بـاثنين ألقـاه صـاحِبُـهْ

وكذا لا تُضافُ إلى مفردٍ مرادٍ به التثنيةُ إلا في ضرورةٍ كقوله(٢):

٣٠٤٩ـ إنَّ لـلـخـيـر والـشـرِّ مَـدَىً وكِـلا ذلـك وَجْـهٌ وقَـبَـلْ

والأكثرُ مطابَقَتُها(٣) فَيُفْرَدُ خبرُها وضميرُها نحو: كلاهما قائمٌ، وكـلاهما ضربتُه، ويجوزُ في قليل: قائمان، وضـربتُهما، اعتبـاراً بمعناهـا، وقد جَمَـعَ الشاعرُ بينهما في قوله(٤):

٣٠٥٠ـ كلاهما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهمـا قـد أقلعـا وكِـلا أَنْفَيْهمـا رابـي

وقـد يَتَعَيَّنُ اعتبارُ اللفظِ نحـو: كِلانـا كفيلُ صـاحبِهِ، وقـد يتعيَّنُ اعتبارُ المعنىٰ ،ويُستعمل تابعاً توكيداً، وقد لا يَتْبَـعُ فيقـع مبتدأً ومفعولاً بـه ومجروراً. و « كلتا » في جميـعِ ما ذُكِر كـ « كِلا »، وتاؤها بدلٌ عن واو، وألفُها للتأنيث، ووزنُها فِعْلَىٰ كذكرىٰ. وقال يونس: ألفُها أصلٌ وتاؤُها مزيـدةٌ، ووزنُها فِعْتَـل.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٣/٣، وشرح التصريـح ٢/٢٢.
(٢) تقدم برقم (٤٥٣).
(٣) لأن لفظها مفرد.
(٤) البيت للفـرزدق، وهو في ديـوانـه ٣٣، والخصـائص ٢/٤٢١، وابن يعيش ١/٥٤، والعيني ١/١٥٧.

وقد رَدَّ عليه الناس[1]، وله موضعٌ غيرُ هذا. والنسب إليها عند سيبويه[2]: كِلْوِيّ كمذكّرِها، وعند يونس: كِلْتَوِيّ لئلا تَلْتَبِسَ، وهذا القَدْرُ كافٍ في هاتين اللفظتين.

قوله: «أُفٍّ» «أُفّ» اسمُ فعلٍ مضارعٍ بمعنى أتضجَّر، وهو قليلٌ؛ فإنَّ أكثرَ بابِ أسماء الأفعال أوامرُ، وأقلُّ منه اسمُ الماضي، وأقلُّ منه اسمُ المضارع كـ «أُفّ» وأَوَّه، أي: أتوجَّع، ووَيْ، أي: أَعْجَبُ. وكان مِنْ حقِّها أَنْ تُعرَبَ لوقوعِها موقعَ مُعْرَبٍ، وفيها لغاتٌ كثيرة وصلها الرُّمّاني إلى تسع وثلاثين، وذكر ابنُ عطية لفظةً، بها تمت الأربعون، وهي اثنتان وعشرون مع الهمزةِ المضمومةِ: أُفُّ، أُفَّ، أُفِّ، بالتشديدِ مع التنوين وَعَدَمِه، أُفُ، أُفَ، أُفِ، بالتخفيف مع التنوين وعدمه، أُفْ بالسكون والتخفيف؛ أُفّْ بالسكون والتشديد، أُفُّه أُفَّه أُفِّه، أُفًّا من غير إمالة، وبالإمالة المحضة، وبالإمالة بين بين، أُفُّو أُفِّي: بالواو والياء[3] وإحدى عشرة مع كسرِ الهمزةِ إِفٍّ إِفَّ: بالتشديد مع التنوينِ وعدمِه، إِفُ إِفَ إِفِ بالتخفيفِ مع التنوينِ وعدمِه، إِفًّا بالإمالة. وستٌّ مع فتح الهمزة: أَفَّ أَفُّ، بالتشديد مع التنوينِ وعدمِه، أَفْ بالسكون، أفا بالألف. فهذه تسعٌ وثلاثون لغةً، وتمامُ الأربعين: «أُفاهْ» بهاء السكت. وفي استخراجها بغيرِ هذا الضابطِ الذي ذكرتُه عُسْرٌ ونَصَبٌ يَحتاج في استخراجِه من كتب اللغة، ومن كلامِ أهلِها، إلى

(١) انظر المسألة في: شرح الملوكي ٢٩٣، ليس في كلام العرب ١٤٢، الممتع ٣٨٥، شرح الأبيات للفارسي ١٤٨.

(٢) الكتاب ٢/٨٢.

(٣) هذه اثنتان وعشرون لغة هي على الترتيب الذي ذكره: أُفُّ، أُفَّ، أُفِّ، أُفٌّ، أُفًّا، أُفٍّ، أُفُ، أُفِ، أُفاً، أُفٌ، أُفَ، أُفِ أُفْ، أُفّْ، أُفُّه أُفَّه، أُفِّه، أُفّا، أُفًّا بالإمالة، أُفًّا بالإمالة بين بين، أُفُّو، أُفِّي.

تتبُّع كثيرٍ، والشيخ(١) لم يَزِدْ على أنْ قالَ: «ونحن نَسْرُدُها مضبوطةً كما رأيناها»، فذكرها، والنسَّاخُ خالفوه في ضبطِه، فمِنْ ثَمَّ جاء فيه الخَلَلُ، فَعَدَلْتُ إلى هذا الضابطِ المذكورِ ولله الحمدُ.

وقد قُرِىء(٢) من هذه اللغاتِ بسبعٍ: ثلاثٍ في المتواتر، وأربعٍ في الشاذ، فقرأ نافعٌ وحفصٌ بالكسر(٣) والتنوين، وابنُ كثير وابنُ عامر بالفتحِ دون تنوين(٤)، والباقون بالكسر دون تنوين(٥)، ولا خلافَ بينهم في تشديدِ الفاء. وقرأ نافعٌ في روايةٍ: أُفٌ بالرفع والتنوين، وأبو السَّمَّال بالضمِّ مِنْ غير تنوين، وزيد بن علي بالنصبِ والتنوين، وابنُ عباس: «أفْ» بالسكون.

وقوله: «ولا تَنْهَرْهما»، أي: لا تَزْجُرْهما، والنَّهْرُ: الزَّجْرُ بصِياحٍ وغِلْظة/ وأصلُه الظهورُ، ومنه «النَّهْر» لظهوره. وقال الزمخشري(٦): «النَّهْيُ والنَّهْرُ والنَّهْمُ أَخواتٌ». [٥٧٢/أ]

آ. (٢٤) **قوله تعالىٰ: ﴿جَناحَ الذُّلِّ﴾**: هذه استِعارةٌ بليغة، قيل: وذلك أنَّ الطائرَ إذا أراد الطيرانَ نَشَرَ جناحَيْه ورَفَعَهما ليرتفعَ، وإذا أراد تَرْكَ الطيران خَفَضَ جناحيه، فجعلَ خَفْضَ الجناحِ كنايةً عن التواضعِ واللِّين. قال الزمخشري(٧): «فإنْ قلتَ: ما معنى جَناح الذُّل؟ قلت: فيه وجهان،

---

(١) البحر ٦/٢٣.
(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٩، النشر ٢/٣٠٦، التيسير ١٣٩، البحر ٦/٢٧، الحجة ٣٩٩، الشواذ ٧٦، الإتحاف ٢/١٩٦.
(٣) أي كسر الفاء، وضم الهمزة.
(٤) أي: أُفَّ.
(٥) أي: أُفِّ.
(٦) الكشاف ٢/٤٤٤.
(٧) الكشاف ٢/٤٤٥.

أحـدُهما: أن يكـونَ المعنىٰ: واخفِضْ لهمـا جنـاحَـك كمـا قـال: «واخفِضْ جناحَك للمؤمنين»(١) فأضافه إلى الذُّل أو الـذِّل كما أُضيف حـاتمٌ إلى الجودِ على معنىٰ: واخفِضْ لهما جناحَك الذليلَ أو الذَّلولَ. والثاني: أن تَجعلَ لذُلِّه أو لذِلِّه جناحاً خفيضاً، كما جعل لبيد للشَمال يداً وللقَرَّةِ زِماماً ـ في قوله(٢):

٣٠٥١ـ وغـداةِ ريـحٍ قـد كَشَفْتُ وقَـرَّةٍ ... إذ أصبحَـتْ بيدِ الشَمالِ زِمامُها

مبـالَغةً في التـذلُّـل والتـواضـع لهمـا» انتهىٰ. يعني أنـه عبَّـر عن اللينِ بـالذُّلِ، ثم استعـار له جنـاحاً، ثم رشَّـح هـذه الاستعـارة بـأَنْ أمـرَه بخفضِ الجَناح.

ومِنْ طريفِ ما يُحكىٰ: أن أبا تمام لَمَّا نظَم قوله(٣):

٣٠٥٢ـ لا تَسْقِني مـاءَ المَـلام فـإنني ... صَبٌّ قـد اسْتَعْذَبْتَ مـاء بكائي

جاءه رجلٌ بقَصْعةٍ وقال لـه: أَعْطني شيئـاً من ماء المَـلام. فقال: حتى تـأتيَني بريشـةٍ مِنْ جَناح الـذُّلِّ» يـريـد أن هـذا مجـازُ استعـارةٍ كـذاك. وقـال بعضهم(٤):

٣٠٥٣ـ أراشُـوا جَناحِيْ ثم بَلُّوه بـالنَّدىٰ ... فلم أَسْتَطِـعْ مِنْ أَرْضِهم طَيَرانا

وقرأ العامَّـةُ «الذُّلِّ» بضم الـذَّال، وابن عباس(٥) في آخـرين بكسرهـا،

---

(١) الآية ٨٨ من الحجر.

(٢) تقدم برقم (١٧٦٥)، ولم يرد البيت في «الكشاف».

(٣) ديوانه ١ /٢٣.

(٤) نسبـه أبو حيـان لبعض المتأخـرين. البحر ٦ /٢٨. وأراش فـلاناً: قـوَّاه وأصلـح مِنْ حاله.

(٥) المحتسب ٢ /١٨، القرطبي ١٠ /٢٤٤، البحر ٦ /٢٨، الشـواذ، ونسبها الفراء في معاني القرآن ٢ /١٢٢ إلى عاصم.

وهي استعارةٌ؛ لأنَّ الذِّلَّ في الدوابِّ لأنه ضدُّ الصعوبـة، فاستعير للأنـاسيِّ، كما أن الذُّلَّ بالضمِّ ضدُّ العِزِّ.

قـوله: «من الـرحمة» فيـه أربعـةُ أوجـهٍ، أحـدُهـا: أنها للتعليل فتتعلق بـ «اخفِضْ»، أي: اخفِضْ مِن أجـل الرحمـة. والثاني: أنهـا لبيـانِ الجنس. قـال ابنُ عـطيـة: «أي: إنَّ هـذا الخفضَ يكـون من الـرحمـة المستكنَّـة في النفس». الثـالث: أن تكـونَ في محـلِّ نصبٍ على الحـالِ مِنْ «جَنـاح». الـرابـع: أنها لابتـداءِ الغايـة. قولـه: «كما ربَّيـانِيْ» في هذه الكـافِ قـولان، أحدهما: أنهـا نعتٌ لمصدرٍ محـذوف، فقدَّره الحـوفيُّ: «ارْحَمْهما رحمةً مثلَ تربيتِهما لي». وقدَّره أبو البقاء[1]: «رحمةً مثلَ رحمتِهما»، كـأنه جعـل التربيـة رحمةً. الثاني: أنها للتعليل، أي: ارْحَمْهما لأجلِ تربيتِهما كقولِه: «واذكروه كما هداكم»[2].

آ. (٢٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ولا تُبَذِّرْ﴾**: التَّبْذِيْرُ: التفريق ومنه «البَـذْرُ» لأنه يُفَرَّق في الأرض للزراعة. قال[3]:

٣٠٥٤ـ تـرائبُ يَسْتَضِيْءُ الحَلْيُ فيهـا ... كجَمْـرِ النـارِ بُـذِّرَ بـالـظَّلامِ

ثم غَلَبَ في الإسرافِ في النفقةِ.

آ. (٢٨) **قوله تعالىٰ: ﴿ابتغاءَ رحمةٍ﴾**: يجوز أَنْ يكـونَ مفعولاً من أجله، نـاصبُه «تُعْـرِضَنَّ» وهو مِنْ وَضْـعِ المُسَبَّب مـوضـعَ السببِ، وذلك أن

---

(١) الإملاء ٢/ ٩٠.

(٢) الآية ١٩٨ من البقرة.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهـو في البحر ٦/ ٢٣. والتـرائب: موضـع القـلادة من الصدر. والحَلْيُ: ما يُتَزَيَّن بـه.

الأصل: وإمَّا تُعْرِضَنَّ عنهم لإعسارِك. وجعله الزمخشريُّ[1] منصـوباً بجـوابِ الشرطِ، أي: فقل لهم قـولاً سهـلاً ابتغاء رحمـةٍ. وردَّ عليه الشيـخ[2]: بـأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو: «إن يَقُمْ زيدٌ عمراً فاضـرِبْ» فإنْ حَذَفْتَ الفاءَ جاز عند سيبويهِ والكسائي نحـو: «إنْ يَقُمْ زيدٌ عمـراً يَضْرِبْ». فـإن كان الاسمُ مرفوعـاً[3] نحو «إن تَقُمْ زيـدٌ يَقُمْ» جاز ذلـك عند سيبـويهِ[4] على أنَّـه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره الظاهرُ بعده، أي: إن تَقُمْ يَقُمْ زيـدٌ يقمْ. ومنـع مِنْ ذلك الفراءُ وشيخُه.

وفي الـردِّ نظرٌ؛ لأنـه قد ثبت ذلـك، لقولِـه تعـالىٰ: «فـأمَّـا اليتيمَ فـلا تَقْهَرْ»[5] الآية. لأنَّ «اليتيمَ» وما بعده منصوبان بما بعدَ فاءِ الجوابِ.

الثاني[6]: أنه مـوضـعِ الحالِ مِنْ فـاعلِ «تُعْـرِضَنَّ»[7].

قوله: «من ربِّك» يجوز أن يكونَ/ صفة لـ «رحمـةٍ»، وأَنْ يكونَ متعلِّقـاً [٥٧٢/ب] بـ «تَرْجُوها»، أي: تَرْجُوها مِنْ جهةِ ربِّك، على المجاز.

قوله: «تَرْجُوها» يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فـاعلِ «تُعْـرِضَنَّ»، وأَنْ يكونَ صفةً لـ «رحمةٍ».

آ. (٢٩) قـولـه تعـالىٰ: ﴿كـلَّ البَسْطِ﴾: نصبُ على المصـدرِ

---

(١) الكشاف ٢/٤٤٧.

(٢) البحر ٦/٣٠.

(٣) أي معمول الفعل.

(٤) الكتاب ١/٤٥٨.

(٥) الآية ٩ من الضحى.

(٦) أي في إعراب «ابتغاء».

(٧) وذلك على تأويل المصدر بالوصف: مبتغياً.

لإضافتِها إليه. و «فَتَقْعُدَ» نصبُه على جواب النهي. و «مَلُوماً»: إمَّا حالٌ، وإمَّا خبرٌ، كما تقدَّم[1].

آ. (٣١) قوله تعالىٰ: ﴿خِطْئاً﴾: قرأ[2] ابن ذكوان: «خَطَأً» بفتح الخاءِ والطاءِ مِنْ غيرِ مَدّ، وابنُ كثير بكسرِ الخاء والمدّ، ويلزمُ منه فتحُ الطاء، والباقون بالكسرِ وسكونِ الطاء.

فأمَّا قراءةُ ابنِ ذكوان فَخَرَّجها الزجَّاج[3] على وجهين، أحدهما: أن يكونَ اسمَ مصدرٍ مِنْ أَخْطأ يُخْطِىء خَطَأً، أي: إخطاءً، إذا لم يُصِبْ. والثاني: أن يكونَ مصدرَ خَطِىءَ يَخْطَأُ خَطَأً، إذا لم يُصِبْ أيضاً، وأنشد[4]:

٣٠٥٥ـ والناسُ يَلْحَوْن الأميرَ إذا هُمُ   خَطِئوا الصوابَ ولا يُلام المُرْشِدُ

والمعنىٰ على هذين الوجهين: أنَّ قَتْلهم كان غيرَ صواب. واستبعد قومٌ هذه القراءةَ قالوا: لأن الخطأ ما لم يُتَعَمَّدْ فلا يَصِحُّ معناه ههنا.

قلت: وخفي عنهم أنه يكونَ بمعنى أخطأ، أو أنه يقال: « خَطِىء » إذا لم يُصِبْ.

وأمَّا قراءةُ ابنِ كثير فهي مصدرُ خاطَأَ يُخاطِىء خِطاءً مثل: قاتَلَ يُقاتِل قِتالاً. قال أبو علي[5]: «هي مصدرُ خاطَأَ يُخاطِىء، وإنْ كنَّا لم نجدْ « خاطَأَ »

---

(١) سبق أن أشار إلى أنَّ «قعد» عند الفراء فعل ناقص. انظر: الورقة ٥٧٠ أ.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٩، النشر ٢/٣٠٧، التيسير ١٣٩، القرطبي ١٠/٢٥٣، الحجة ٤٠٠، البحر ٦/٣٢، الشواذ ٧٦.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٣٦.

(٤) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ٤٢، ومعاني القرآن للزجّاج ٣/٢٣٦، واللسان (أمر)، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٩، والمحتسب ٢/٢٠.

(٥) الحجة (خ) ٣/٣٤٨.

ولكنْ وَجَدْنا تخاطَأَ وهو مطاوِعُ « خاطَأَ » فَدَلَّنا عليه[1]، ومنه قولُ الشاعر[2]:

٣٠٥٦ـ تـخـاطَـأَتِ النَّبْـلُ أَحْشـاءَه وأخَّـرَ يَـوْمِـي فلم يَـعْـجَـلِ

وقال الآخر[3]:

٣٠٥٧ـ تخـاطأَه القَنَّـاصُ حتى وَجَـدْتُـه وخُرْطُوْمُه في مَنْقَـعِ الماءِ راسِبُ

فكأنَّ هؤلاء الذين يَقْتُلون أولادَهم يُخاطِئُون الحقَّ والعَدل.

وقد طَعَنَ قومٌ على هذه القراءةِ حتى قال أبو جعفر[4]: «لا أَعْرِفُ لهـذه القـراءةِ وجهاً»، ولـذلك جعلها أبو حاتم غَلَطاً. قلت: قـد عَرَفـه غيرُهمـا ولله الحمدُ.

وأمَّـا قراءةُ البـاقين فهي جيدةٌ واضحـةٌ لأنها مِنْ قـولهم: خَطِىء يَخْـطَأُ خِطْئاً، كأَثِمَ يَأْثَمُ إثْماً، إذا تَعَمَّد الكذبَ.

وقـرأ الحســن: « خَطاء » بفتـح الخـاء والمدّ وهـو اسمُ مصدر «أَخْـطَأَ» كالعَطاء اسمٌ للإعطاء.

وقـرأ أيضاً «خَـطا» بالقصـرِ، وأصلُه «خَطَأ» كقـراءةِ ابن ذَكْوان، إلا أنـه سَهَّل الهمزةَ بإبدالها ألفاً فَحُذِفت كعَصا.

وأبو رجاءٍ والزُّهْريُّ كذلك، إلا أنهمـا كسرا الخـاء كـ « زِنَىٰ » وكلاهمـا مِنْ خَطِىء في الدِّين، وأَخْطأ في الرأي، وقد يُقام كلٌّ منهما مَقامَ الآخَر.

---

(١) قال: لأن «تفاعَلَ» مطاوع «فاعَل».

(٢) البيت لأوفى بن مـطر المـازني، وهـو في الحجـة (خ) ٣/٣٤٨، واللسـان (خـطأ)، والقرطبي ١٠/٢٥٣، والبحر ٦/٣٢.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الحجة(خ)٣/٣٤٨، والقرطبي١٠/٢٥٣، والبحر ٦/٣٢.

(٤) وهو النحاس كما في البحر ٦/٣٢، ولم يُشِر إليها في «إعراب القرآن».

وقـرأ ابنُ عامـرٍ في روايةٍ « خَـطْئاً» بـالفتـح والسكون والهمـزِ، مصدرُ « خَطِيء » بالكسرِ.

وقرأ[1] ابنُ وثاب والأعمشُ «تُقَتِّلوا»، و «خِشْية»[2] بكسرِ الخاء.

آ. **(٣٢) قـوله تعـالىٰ: ﴿الزِّنَىٰ﴾**: العـامَّةُ على قصـرِه وهي اللغـة الفـاشية. وقُـرِىء[3] بالمـدِّ وفيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه لغـةٌ في المقصـور. والثاني: أنه مصـدر زانىٰ يُزاني، كقـاتل يُقـاتل قِتـالاً؛ لأنَّه يكـونُ بين اثنين، وعلى المدِّ قولُ الفرزدق[4]:

٣٠٥٨ـ أبـا خـالـدٍ مَنْ يَـزْنِ يُعْـرَفْ زِنـاؤه
ومن يَشْـرَبِ الخُـرْطـومَ يُصْبِـحْ مُسَكَّـرا

وقـول الآخـر[5]:

٣٠٥٩ـ كـانـت فـريضـةُ مـا تـقـولُ كـمـا
كـان الـزِّنـاءُ فـريـضـةَ الـرَّجْـمِ

وليس ذلك من بابِ الضرورةِ لثبوتِه قراءةً في الجملة.

قوله: «وساء سبيلاً» تقـدَّم نظيـره[6]. قال ابنُ عـطيةَ: «وسبيـلاً: نصبٌ

---

(١) البحر ٦/٣٢.

(٢) ذكرها في البحر ٦/٣٢ من غير نسبة.

(٣) لم أقف على نسبة هذه القراءة، وقال في اللسان: «القصر لغة أهل الحجاز، والمد لأهل نجد». انظر: اللسان (زنى).

(٤) ديوانه ١/٣٧٣، واللسان (زنىٰ)، ومجاز القرآن ١/٣٧٧.

(٥) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديـوانه ٢٣٥، والمجـاز ١/٣٧٨، واللسان (زنىٰ)، والقرطبـي ١٠/٢٥٣.

(٦) انظر إعـرابه للآية ٢٢ من النساء في الدر ٣/٦٣٨.

على التمييـز، أي: وسـاء سبيـلاً سبيلُه». وردَّ الشيـخ[1] هـذا: بـأنَّ قـولَـه «منصـوبٌ على التمييز» ينبغي أن يكـونَ الفاعـلُ ضميراً مُفَسَّـراً بمـا بعـده من التمييز فلا يصـحُّ تقديرُه: ساء سبيلُه سبيلاً؛ لأنه ليس بمضمرٍ لاسم جنس[2].

آ. (٣٣) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿إلا بـالحقِّ﴾**: أي: إلا بسببِ الحق، فيتعلَّقُ بـ «لا تَقْتُلوا» ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعل «لا تَقْتُلوا» أو مِنْ مفعولِه، أو[3]: لا تَقْتُلوا إلا ملتبسين بـالحق أو إلا ملتبسـةً بـالحقِّ، ويجـوز أن يكـونَ نعتاً/ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: إلا قَتْلاً ملتبساً بالحق. [٥٧٣/أ]

قوله: «مَظْلُوماً» حالٌ مِنْ مرفوع «قُتِل».

قوله: «فـلا يُسْرِفْ» [قـرأ] الأخوان بـالخطاب[4]، على إرادةِ الـوليِّ، وكان الوليُّ [يَقْتُل][5] الجماعةَ بالواحد، أو السلطانِ رَجَـع لمخاطبته بعد أن أتىٰ به غائباً.

والباقون بالغَيْبة، وهي تحتمل ما تقدَّم في قراءةِ الخطاب.

وقـرأ أبو مسلم[6] بـرفـعِ الفاءِ على أنـه خبرٌ في معنى النهيِ كقـولِه:

---

(١) البحر ٦/٣٣.

(٢) فإصلاحُ عبـارة ابن عطيـة: «وساء السبيـل سبيلاً»، وليست في تقـديره «سبيله» اسم جنس.

(٣) الأنسب أن يقول: أي.

(٤) والجزم. انظر في قـراءاتها: السبعـة ٣٨٠، البحر ٦/٣٤، التيسيـر ١٤٠، القرطبـي ١٠/٢٥٥، الحجة ٤٠٢، المحتسب ٢/٢٠، النشر ٢/٣٠٧.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) في الكشاف ٢/٤٤٨، والمحتسب ٢/٢٠: «أبو مسلم صاحب الدولـة»، ونسب في البحر ٦/٣٤ إلى ابن عطية أنه «أبـو مسلم السراج صـاحب الدعـوة العباسيـة»، كما نسب إلى صاحب اللوامـح بأنه «أبو مسلم العجلي مولى صاحب الدولة».

«فلا رَفَثَ»[1]. وقيل: «في» بمعنى الباء، أي: بسبب القتلِ.

قوله: «إنه كان»، أي: إنَّ الوليَّ، أو إنَّ السلطان، أو إنَّ القاتـل، أي: إنـه إذا عُوقِب في الـدنيـا نُصِـر في الآخـرة، أو إلى المقتـولِ، أو إلى الـدمِ أو إلى الحق.

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿إنَّ العهدَ كـان مَسْؤولاً﴾**: فيه وجهـان، أحدُهما: أنَّ الأصـلَ على حَذْفِ مضـافٍ، أي: إن ذا العهدِ كـان مسؤولاً عن الوفاءِ بعهده. والثاني: أن الضميرَ يعود على العهدِ، ونَسَبَ السؤالَ إليه مجازاً كقولِه: «وإذا المَوءُوْدَةُ سُئِلَتْ»[2].

آ. (٣٥) **قـوله تعـالى: ﴿بـالقِسـطاسِ﴾**: قـرأ الأخـوانِ وحفصٌ بكسر[3] القافِ هنا وفي سورة الشعـراء بكسر[4] القـاف، والباقـون بضمِّها[5] فيهما، وهما لغتان مشهورتان، وهو القَرَسْطُون[6]. وقيل: هو كل ميزان. قـال ابن عـطيـة: «واللفـظةُ للمبـالغـة من القِسْط». ورَدَّه الشيـخ[7] بـاختـلافِ المادتين، ثم قال: «إلا أَنْ يَـدَّعيَ زيادةَ السين آخـراً كقُدْمـوس[8]، وليس من مواضـع زيادتها». ويقال بالسين والصاد. قال بعضُهم: هو روميٌّ معرَّبٌ.

---

(١) الآية ١٩٧ من البقرة.

(٢) الآية ٨ من التكوير.

(٣) في الأصل «بضم» وهو سهو. وانظر: السبعة ٣٨٠، النشر ٢/٣٠٧، التيسير ١٤٠، القرطبي ١٠/٢٥٧، الحجة ٤٠٢.

(٤) في الأصل «بضم»، والآية ١٨٢ من الشعراء.

(٥) في الأصل «بكسرها».

(٦) انظر: اللسان (قسطس).

(٧) البحر ٦/٣٤.

(٨) القدموس: الصخرة العظيمة، والملك، والسيد.

والمَحْسُور[1]: المنقطعُ السيرِ، حَسَرْتُ الدابةَ: قَطَعْتُ سيرَها، وحَسير: أي كليل تعبانُ بمعنى مَحْسُور، والجمع: حَسْرىٰ قال[2]:

٣٠٦٠ـ بها جِيَفُ الحَسْرىٰ فأمَّا عِظامُها فبِيْضٌ وأمَّا جِلْدُها فَصَلِيْبُ

وحَسَر عن كذا: كشف عنه، كقوله[3]:

٣٠٦١ـ . . . . يَحْسِرُ الماءُ تارةً . . . .

قوله: «تأويلاً» منصوب على التفسير[4]. والتأويلُ: المَرْجِعُ مِنْ آلَ يؤولُ، أي: أحسن عاقبةً.

آ. (٣٦) **قوله تعالىٰ: ﴿ولا تَقْفُ﴾**: العامَّةُ على هذه القراءةِ، أي: لا تَتَّبِعْ، مِنْ قفاه يقْفوه إذا تتبَّع أثرَه، قال النابغة[5]:

٣٠٦٢ـ ومثلُ الدُّمىٰ شُمُّ العَرانينِ ساكنٌ بهنَّ الحياءُ لا يُشِعْنَ التَّقافيا

وقال الكميت[6]:

٣٠٦٣ـ فلا أَرْمي البريْءَ بغيرِ ذنبٍ ولا أَقْفو الحواصِنَ إن قُفِيْنا

وقرأ زيدُ بن عليّ: «ولا تَقْفُو» بإثباتِ الواو، وقد تقدَّم أن إثباتَ حرفِ

---

(١) عاد إلى الآية ٢٩ .

(٢) تقدم برقم (١٥٤) .

(٣) تقدم برقم (١٨٢٧).

(٤) أي التمييز.

(٥) هو النابغة الجعدي في ديوانه ١٨٠، ومجاز القرآن ١/٣٧٩، والبحر ٢/٣٦، وتفسير الماوردي ٢/٤٣٤ .

(٦) القرطبي ١٠/٢٥٨، والبحر ٢/٣٦.

العلةِ جزماً لغةُ قوم، وضرورةً عند غيرهم كقوله[1]:

٣٠٦٤ـ . . . .

مِنْ هَجْـوِ زبَّـانَ لم تَهْجُـو ولم تَـدَعِ

وقرأ[2] معاذ القارىء «ولا تَقُفْ» بزنةِ تَقُلْ، مِنْ قـاف يَقُوف، أي: تَتَبَّـع أيضـاً، وفيـه قـولان، أحـدُهمـا: أنـه مقلوبٌ مِنْ قفـا يَقْفُـو، والثـاني ـ وهـو الأظهـرُ ـ أنه لغـةٌ مستقلةٌ جيدة كجَبَـذَ وجَذَب، لكثـرة الاستعماليْن، ومثله: قَعا الفحلُ الناقةَ وقاعَهـا[3].

قـوله: «والفُؤادَ» قـرأ[4] الجَرَّاح العقيلي[5] بفتـح الفـاء وواوٍ خـالصـة. وتوجيهُها: أنه أبدل الهمزةَ واواً بعد الضمة في القراءةِ المشهورة، ثم فتـح فاءَ الكلمة بعد البدلِ لأنها لغةٌ في الفؤاد، يقال: فُؤَاد وفَاد، وأنكرها أبـو حاتمٍ، أعني القراءةَ، وهو معذورٌ.

والبـاء في « به » متعلقةٌ بمـا تَعَلَّق به « لـك » ولا تتعلَّق بـ « عِلْم » لأنـه مصدر[6]، إلا عند مَنْ يتوسَّـع في الجارِّ.

قوله: «أولئك» إشارة إلى ما تقدَّم من السمـعِ والبصر والفؤادِ كقوله[7]:

---

(١) تقدم برقم (٢٣٥٨).

(٢) البحر ٦/٣٦، القرطبي ١٠/٢٥٨، معاني القرآن للفراء ٢/١٢٣.

(٣) قاع الفحلُ الناقة وقعاها: ضربها.

(٤) المحتسب ٢/٢١، البحر ٦/٣٦.

(٥) لم أهتدِ إلى ترجمته.

(٦) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه.

(٧) البيت لجرير، وهـو في ديـوانـه ٥٥١ بـروايـة «الأقـوام»، والمقتضب ١/١٨٥، وابن يعيش ٣/١٢٦، والخزانة ٢/٤٦٧.

٣٠٦٥ـ ذُمَّ المنازلَ بعد منـزلـةِ اللِّوَىٰ والعيشَ بعـد أولئـك الأيـامِ

فـ «أولئك» يُشار به إلى العقلاءِ وغيرِهم من الجموع. واعتذر ابنُ عطية عن الإشارةِ به لغير العقلاءِ فقال[1]: «وعَبَّر عن السمعِ والبصَرِ والفؤاد بـ «أولئك» لأنها حواسُّ لها إدراكٌ،وجعلها في هذه الآيةِ مسؤولةً فهي حالةُ مَنْ يَعْقِلُ، ولذلك عَبَّر عنها بكنايةِ مَنْ يَعْقِلُ، وقد قال سيبويه[2] ـ رحمه الله ـ في قوله «رأيتُهم لي ساجدين»[3] إنما قال «رأيتُهم» في نجوم؛ لأنه لَمَّا وصفها بالسجود ـ وهو فِعْلُ مَنْ يَعْقِل ـ عَبَّر عنها بكنايةِ مَنْ يَعْقِلُ. وحكى الزجاج[4] أنَّ العرب تُعَبِّر عَمَّن يَعْقِلُ وعَمَّن لا يَعْقِل بـ «أولئك»، وأنشد هو[5] والطبري[6]:

ـ ذمَّ المنازلَ بعد منـزلة اللِّوىٰ والعيشَ بعـد أولئـكَ الأيـامِ

وأمَّا حكايةُأبي إسحاقَ عن اللغةِ فأمرٌيُوْقَفُ عنده، وأمَّا البيتُ فالروايةُ فيه «الأقوامِ»[7]. ولا حاجةَ إلى هذا الاعتذار لِما عرفْتَ. وأمَّا قولُه: «إنَّ الروايةَ: «الأقوامِ» فغيرُ معروفةٍ[8] والمعروفُ إنما هو «الأيَّام».

قوله: «كلُّ أولئك» مبتدأٌ، والجملةُ مِنْ «كان» خبرُه، وفي اسمِ «كان» وجهان، أحدُهما: أنه عائدٌ على «كل» باعتبارِ لفظِها، وكذا الضميرُ

---

(١) انظر: البحر ٦/٣٦.
(٢) الكتاب ١/٢٤٠.
(٣) الآية ٤ من يوسف.
(٤) معاني القرآن ٣/٢٣٩.
(٥) أي الزجاج.
(٦) تفسير الطبري ١٥/٨٧.
(٧) هنا ينتهي كلام ابن عطية.
(٨) وهي رواية الديوان.

في « عنه »، و« عنه » متعلقٌ بـ « مَسْؤولاً »، و« مسؤولاً » خبرُها. والثاني: أنَّ اسمَها ضميرٌ يعود على القافي، وفي « عنه » يعودُ على « كل » وهو من الالتفاتِ؛ إذ لو جَرَىٰ على ما تقدَّم لقيل: كنتَ عنه مسؤولاً. وقال الزمخشريُّ[1]: و« عنه » في موضع الرفع بالفاعلية/، أي: كلُّ واحدٍ كان [٥٧٣/ب] مسؤولاً عنه، فمسؤول مسندٌ إلى الجارِّ والمجرور كالمغضوبِ في قوله «غيرِ المغضوب عليهم»[2]. انتهى. وفي تسميته مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه فاعلاً خلافُ الاصطلاح.

وقد رَدَّ الشيخ[3] عليه قولَه: بأنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ حكمُه حكمُه، فلا يتقدَّم على رافعِه كأصلِه. وليس لقائلٍ أَنْ يقولَ: يجوزُ على رأيِ الكوفيين فإنَّهم يُجيزون تقديمَ الفاعلِ؛ لأنَّ النحاس[4] حكىٰ الإجماعَ على عدمِ جوازِ تقديمِ القائمِ مقامَ الفاعل إذا كان جارًّا ومجروراً، فليس هو نظيرَ قولِه «غيرِ المغضوبِ عليهم» فحينئذٍ يكون القائمُ مقامَ الفاعلِ الضميرَ المستكنَّ العائدَ على « كل » أو على القافي.

آ. **(٣٧) قوله تعالىٰ: ﴿ مَرَحاً ﴾**: العامَّةُ على فتحِ الراء وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، أي: مَرِحاً بكسر الراء، ويدلُّ عليه قراءةُ بعضِهم[5] فيما حكاه يعقوبُ « مَرِحاً » بالكسر. الثاني: أنَّه على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذا مَرَحٍ. الثالث: أنه مفعولٌ مِنْ أجله.

---

(١) الكشاف ٢/٤٤٩.
(٢) الآية ٧ من الفاتحة.
(٣) البحر ٦/٣٧.
(٤) قال أبو حيان: ذكر ذلك في كتاب «المقنع».
(٥) نسبها في الشواذ ٧٦ إلى يحيى بن يعمر. وانظر: البحر ٦/٣٧، والقرطبي ١٠/٢٦١.

والمَرَحُ: شِدَّةُ السرورِ والفرحِ. مَرِح يَمْرَح مَرَحاً فهو مَرِحٌ كفَرِح يَفْرَح فَرَحاً فهو فَرِحٌ.

قوله: «طُوْلًا» يجوز أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل «تَبْلُغ» أو مِنْ مفعولِه، أو مصدراً مِنْ معنى «تَبْلُغ» أو تمييزاً أو مفعولاً له. وهذان ضعيفان جداً لعدمِ المعنىٰ.

وقرأ[1] أبو الجرَّاح: «لن تَخْرُق» بضمِّ الراءِ، وأنكرها أبو حاتمٍ، وقال: «لا نَعْرِفُها لغةً البتةَ».

آ. (٣٨) **قوله تعالىٰ: ﴿كان سَيِّئُه﴾**: قرأ[2] ابنُ عامرٍ والكوفيون بضمِّ الهمزةِ والهاء، والتذكيرِ، وتَرْكِ التنوين. والباقون بفتح الهمزة وتاءِ التأنيث منصوبةً منونةً. فالقراءةُ الأُولىٰ أشير فيها بذلك إلى جميعِ ما تقدَّم، ومنه السَّيِّئُ والحَسَنُ، فأضاف السَّيِّئَ إلى ضميرِ ما تقدَّم، ويؤيِّدها ما قرأ به عبدُ الله: «كلُّ ذلك كان سَيِّآته» بالجمع مضافاً للضمير، وقراءةُ أُبَيّ «خبيثُه» والمعنىٰ: كلُّ ما تقدَّم ذِكْرُه ممَّا أُمِرْتُم به ونُهِيْتُمْ [عنه][3] كان سَيِّئُه ـ وهو ما نُهِيْتُمْ عنه خاصةً ـ أمراً مكروهاً. هذا أحسنُ ما يُقَدَّر في هذا المكان.

وأمَّا ما استشكله بعضُهم من أنَّه يصير المعنىٰ: كلُّ ما ذُكِرَ كان سَيِّئةً، ومِنْ جملةِ كلِّ ما ذُكِر: المأمورُ به، فَيَلْزَمُ أن يكونَ فيه سيِّئٌ، فهو استشكالٌ واهٍ؛ لِما ذكرْتُ من تقدير معناه.

---

(١) في البحر ٦/٣٧ «الجراح الأعرابي»، وفي الشواذ ٧٦ «الجراح قاضي البصرة».

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٠، النشر ٢/٣٠٧، القرطبي ١٠/٢٦٢، الحجة ٤٠٣، التيسير ١٤٠، البحر ٦/٣٨.

(٣) زيادة من (ش).

و « مكروهاً » خبر « كان »، وحُمِل الكلامُ كلُّه على لفظِ « كل » فلذلك ذكَّر الضميرَ في « سَيِّئُهُ »، والخبرُ وهو: مكروه.

وأمَّا قراءةُ الباقين: فتحتمل أن تقعَ الإشارةُ فيها بـ« ذلك » إلى مصدري النَّهْيَيْنِ المتقدِّمَيْن قريباً وهما: قَفْوُ ما ليس به عِلْمٌ، والمَشْيُ في الأرض مَرَحاً. والثاني: أنه أُشيرَ به إلى جميعِ ما تقدَّم مِنَ المناهي. و « سَيِّئَةً » خبرُ كان، وأُنِّثَ حَمْلاً على معنىٰ « كُل »، ثم قال « مَكْروهاً » حَمْلاً على لفظها.

وقال الزمخشريُّ[1] كلاماً حسناً وهو: أنَّ «السيئة في حكمِ الأسماءِ بمنزلةِ الذَّنْبِ والإثمِ زال عنه حكمُ الصفاتِ، فلا اعتبارَ بتأنيثِه، ولا فرقَ بين مَنْ قرأ « سَيِّئة » ومَنْ قرأ « سَيِّئاً » ألا ترىٰ أنَّك تقولُ: الزِّنَىٰ سيئة، كما تقول: السرقةُ سيئةٌ، فلا تُفَرِّقُ بين إسنادِها إلى مذكر ومؤنث».

وفي نَصْبِ « مكروهاً »[2] أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه خبرٌ ثانٍ لـ « كان »، وتعدادُ خبرِها جائزٌ على الصحيح. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ « سيئة ». وضعِّف هذا: بأنَّ البدلَ بالمشتقِ قليلٌ. الثالث: أنه حالٌ من الضمير المستتر في «عند ربك» لوقوعِه صفةً لـ « سَيِّئة ». الرابع: أنه نعتٌ لـ « سَيِّئة »، وإنما ذكِّر لأن تأنيثَ موصوفِه مجازيٌّ. وقد رُدَّ هذا: بأن ذلك إنَّما يجوزُ حيث أُسْنِد إلى المؤنثِ المجازيِّ، أمَّا إذا أُسْنِدَ إلى ضميرِهِ فلا، نحو: «الشمسُ طالعةٌ»، لا يجوز: « طالعٌ » إلا في ضرورةٍ كقوله[3]:

٣٠٦٦ــ . . . . ولا أرض أبقلَ إبقالها

---

(١) الكشاف ٢ / ٤٥٠.

(٢) أي في قراءة «سيئة».

(٣) تقدم برقم (٢٨٣).

وهذا عند غيرِ ابنِ كَيْسان، وأمَّا ابنُ كَيْسان فيُجيز في الكلام: «الشمسُ طَلَعَ، وطالعٌ».

وأمَّا قراءةُ عبدِ الله[1] فهي ممَّا أُخْبر فيها عن الجمعِ إخبارَ الواحدِ لسَدِّ الواحدِ مَسَدَّه كقوله[2]:

٣٠٦٧ـ فإمَّا تَرَيْني ولِيْ لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أَوْدَىٰ بها

لو قال: فإنَّ الحَدَثان/ لَصَحَّ من حيث المعنى، فَعَدَلَ عنه لِيَصِحَّ الوزنُ. [٥٧٤/أ]

وقرأ عبدُ اللَّهِ أيضاً «كان سَيِّئاتٍ» بالجمعِ من غير إضافةٍ وهو خبرُ «كان»، وهي تؤيد قراءةَ الحَرَمِيَّين وأبي عمرو.

آ. (٣٩) **قوله تعالىٰ: ﴿ذلك ممَّا أَوْحَىٰ﴾**: مبتدأ أو خبر، و «ذلك» إشارةٌ إلى جميعِ ما تقدَّم من التكاليفِ وهي أربعةٌ وعشرون نوعاً، أولُها قولُه: «لا تجعلْ مع اللَّهِ إلـٰهاً آخرَ»[3]، وآخرُها: «ولا تَمْشِ في الأرضِ مَرَحاً»[4]. و «ممَّا أَوْحىٰ» «مِنْ» للتبعيضِ؛ لأنَّ هذه بعضُ ما أوحاه اللَّهُ تعالىٰ إلى نبيِّه.

قوله: «مِنَ الحكمةِ» يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ حالاً مِنْ عائدِ الموصولِ المحذوف تقديرُهُ: مِن الذي أوحاه حالَ كونِهِ من الحكمة،

---

(١) بلفظ الجمع: «سيئاته».

(٢) تقدم برقم (٣٩٠).

(٣) الآية ٢٢.

(٤) الآية ٣٧.

أو حـالٌ[1] من نفسِ الموصـولِ. الثـاني: أنـه متعلق بـأَوْحىٰ، و « مِنْ » إمَّـا تبعيضيةٌ؛ لأنَّ ذلك بعضُ الحكمةِ وإمَّا لـلابتداءِ، وإمَّـا للبيان. وحينئـذٍ تتعلَّق بمحذوفٍ. الثالث: أنها مـع مجرورِها بدلٌ مِنْ «مِمَّا أَوْحىٰ».

آ. (٤٠) **قوله تعالىٰ: ﴿أَفَأَصْفـاكم﴾**: ألفُ « أَصْفى » عن واوٍ، لأنَّه من صفا يَصْفو، وهو استفهامُ إنكارٍ وتوبيخٍ.

قوله: « واتَّخَذَ » يجوز أن يكونَ معطوفاً على « أَصْفاكم » فيكـونَ داخلاً في حَيِّز الإنكار، ويجوز أن تكونَ الـواوُ للحالِ، و « قـد » مقدرةٌ عنـد قومٍ. و « اتَّخذ » يجوز أَنْ تكـونَ المتعديـةَ لاثنين، فقال أبـو البقاء[2]: «إنَّ ثـانيَهما محذوفٌ، أي: أولاداً، والمفعولُ الأولُ هو « إناثـاً »». وهذا ليس بشيءٍ، بـل المفعولُ الثاني هو «من الملائكـة» قُدِّم على الأولِ، ولـولا ذلك لَـزِمَ أن يُبتدأ بـالنكرةِ من غيـر مسـوِّغ[3]، لأنَّ مـا صَلُـح أن يكـونَ مبتـدأً صَلُـح أن يكـونَ مفعولاً أول في هذا الباب، وما لا فلا. ويجوز أن تكونَ متعدِّيةً لواحدٍ كقولِه: «وقالوا اتَّخذ اللَّهُ ولداً»[4]، و «من المـلائكةِ» متعلِّقٌ بـ « اتَّخـذ » أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من النكرةِ بعده.

آ. (٤١) **قوله تعالىٰ: ﴿ولقد صَرَّفْنا﴾**: العامَّةُ على تشديد الراء، وفي مفعول « صَرَّفْنا » وجهان، أحـدُهما: أنـه مذكـورٌ، و « في » مزيـدةٌ فيه،

---

(١) على تقدير: أو هو حال.

(٢) الإملاء ٢/٩٢.

(٣) وإذا قدَّرنا «من المـلائكة» متعلقـةً بالمفعـول الثاني المحـذوف، فإنَّ مسـوِّغ مجـيء المفعول الأول ـ الذي هو مبتدأ في الأصل ـ التقديم والتأخير، والخبر جار ومجرور كقولنا: «في الدار رجل».

(٤) الآية ١١٦ من البقرة.

أي: ولقد صَرَّفْنا هذا القرآنَ، كقولِه: «ولقد صَرَّفْناه بينهم»[1]، ومثلُه[2]:

٣٠٦٨ـ ... . يَجْرَحْ في عَراقيبِها نَصْلِيْ

وقولـه تعالىٰ: «وأَصْلِحْ لي في ذُرِّيَّتي»[3]، أي: يَجْرَحْ عـراقيبَها، وأَصْلح لي ذريتي. ورُدَّ هذا بأنَّ « في » لا تُزاد، وما ذُكِرَ متأول، وسيأتي إنْ شاءَ الله تعالى في الأحقاف.

الثاني: أنَّه محذوفٌ تقديرُه: ولقد صَرَّفْنا أمثالَه ومواعظَه وقصصَه وأخبارَه وأوامره.

وقال الزمخشري[4] في تقدير ذلك: «ويجوز أن يُراد بـ«هذا القرآن» إبطالُ إضافتِهم إلى الله البناتِ؛ لأنه ممَّا صرَّفه وكرَّر ذِكْرَه، والمعنىٰ: ولقد صَرَّفْنا القولَ في هذا المعنىٰ، وأوقَعْنا التصريفَ فيه، وجَعَلْناه مكاناً للتكرير، ويجوز أن يريد بـ«هذا القرآن» التنزيلَ، ويريد: ولقد صَرَّفناه[5]، يعني هذا المعنى في مواضعَ من التنزيل، فترك الضميرَ لأنه معلومٌ». قلت: وهذا التقديرُ الذي قَدَّره الزمخشريُّ أحسنُ؛ لأنه مناسِبٌ لما دَلَّتْ عليه الآيةُ وسِيْقَتْ

---

(١) الآية ٥٠ من الفرقان.

(٢) البيت لذي الرمة، وتمامه:

وإن تعتذِرْ بالمَحْلِ من ذي ضُروعِها على الضيف ....

وهو في ديوانه ١/١٥٧، وابن يعيش ٢/٣٩، والخزانة ١/٢٨٤. والعُرْقوب: العصب الغليظ خلف الكعبين. وعرقبت الدابة: قطعت عرقوبها. والمحل: انقطاع المطر. والنصل: السيف.

(٣) الآية ١٥ من الأحقاف.

(٤) الكشاف ٢/٤٥٠.

(٥) في المطبوعة: «صرفنا».

لأجلِه، فقدَّرَ المفعولَ خاصًّا، وهو: إمَّا القولُ، وإمَّا المعنىٰ، وهو الضميرُ الذي قَدَّره في « صَرَّفْناه »، بخلافِ تقديرِ غيرِه، فإنَّه جَعَلَه عامًّا.

وقيل: المعنىٰ: لم نُنَزِّلْه مرةً واحدة بل نجوماً، والمعنىٰ: أَكْثَرْنا صَرْفَ جبريلَ إليك، فالمفعولُ جبريل عليه السلام.

وقرأ[1] الحسن بتخفيفِ الراء فقيل: هي بمعنى القراءةِ الأولىٰ، وفَعَل وفَعَّل قد يَشْتركان. وقال ابنُ عطية: «أي: صَرَفْنا الناسَ فيه إلىٰ الهدىٰ».

قوله: « لِيَذَّكَّرُوا » متعلقٌ بـ « صَرَّفْنا ». وقرأ[2] الأخَوان هنا وفي الفرقان[3] بسكون الذال وضمِّ الكاف مخففةً مضارع « ذكر » من الذِّكْر أو الذُّكر، والباقون بفتح الذال والكافُ مشددةٌ، والأصلُ: يتذكَّروا، فأدغم التاءَ في الذال، وهو من الاعتبار والتدبُّر.

قوله: «وما يزيدُهم»، أي: التصريفُ، و « نُفوراً » مفعولٌ ثانٍ.

آ. **(٤٢) قوله تعالىٰ: ﴿كما يقولون﴾**: الكافُ في موضعِ نصبٍ، وفيها وجهان، أحدُهما: أنها متعلقةٌ بما تعلَّقَتْ به « مع » من الاستقرار، قاله الحوفي. والثاني: أنها/ نعتٌ لمصدر محذوف، أي: كوناً كقولكم[4] قاله أبو البقاء[5]. [٥٧٤/ب]

---

(١) الإتحاف ٢/١٩٨، والمحتسب ٢/٢١، والبحر ٦/٤٠، والقرطبي ١٠/٢٦٥.

(٢) السبعة ٣٨١، التيسير ١٤٠، القرطبي ١٠/٢٦٥، النشر ٢/٣٠٧، الحجة ٤٠٤، البحر ٦/٤٠.

(٣) الآية ٥٠.

(٤) على حسب القراءة، كما سيأتي.

(٥) الإملاء ٢/٩٢.

وقرأ[1] ابنُ كثيرٍ وحفصٌ « يقولون » بالياءِ مِنْ تحت، والباقون بـالتاء مِنْ فوقُ،وكذا قولُه بعـد هذا «سبحـانه وتعـالىٰ عَمَّا يقـولون»[2]، قـرأه بالخـطابِ الأخَوان، والباقـون بالغيب، فتحصَّـل من مجموع الأمـر أنَّ ابنَ كثير وحفصاً يَقْرآنهما بالغيب، وأن الأخوين قرآ بالخطاب فيهما، وأن الباقين قرؤوا بالغيب في الأول، وبالخطاب في الثاني.

فالوجهُ في قراءةِ الغيبِ فيهما أنه: حَمَل الأولَ على قولِـهِ: «وما يـزيدُهم إلا نُفوراً»[3]، وحَمَل الثـاني عليه. وفي الخـطاب فيهما أنـه حمل الأولَ على معنىٰ: قل لهم يا محمد لو كان معه آلهـةٌ كما تقـولون، وحَمَـل الثاني عليـه. وفي قراءة الغيبِ في الأولِ أنَّه حَمَله على قوله «ومـا يزيـدهم» والثاني التفت فيه إلى خطابهم.

قوله: « إذَنْ » حـرفُ جوابٍ وجـزاءٍ. قال الـزمخشري[4]: «وإذن دالَّـةٌ على أنَّ ما بعدها وهو « لابتَغَـوْا » جوابٌ لمقـالةِ المشـركين وجزاءٌ لـ « لـو ». وأدغم[5] أبو عمرٍو الشينَ في السين، واستضعفها النحاةُ لقوةِ الشين.

آ. (٤٣) قـولـه تعـالىٰ: ﴿ وتعـالىٰ ﴾: عـطفٌ على مـا تضمَّنـه المصـدرُ، تقديـرُه: تنزَّه وتعـالىٰ. و« عن » متعلقة بـه. أو بـ« سبحان » على

---

(١) السبعة ٣٨١، البحر ٦/٤٠، التيسير ١٤٠، القرطبي ١٠/٢٦٥، الحجة ٤٠٤، النشر ٢/٣٠٧.

(٢) الآية ٤٣.

(٣) الآية ٤١.

(٤) الكشاف ٢/٤٥٠.

(٥) قال في النشر ١/٢٩٢: «روى إدغامه منصوصاً عبـد الله بن اليزيـدي عن أبيه، وهي روايـة ابن شيـطا مِنْ جميـع طـرقـه عن الـدوري. . . ورَوىٰ إظهـاره سـائـر أصحـاب الإدغام عن أبـي عمرو». ثم قال: «والوجهان صحيحان قرأت بهما».

الإعمال لأنَّ « عن » تعلَّقت به في قوله «سبحان ربِّك ربِّ العزة عمَّا يصفون»[1] و « عُلُوّاً » مصدرٌ واقع موقعَ التعالي، كقوله: «أَنْبَتكم من الأرض نَباتاً»[2] في كونه على غير الصدرِ.

آ. (٤٤) **قوله تعالىٰ: ﴿ تُسَبِّح ﴾**: قرأ[3] أبو عمرٍو والأخَوان وحفصٌ بالتاء، والباقون بالياء مِنْ تحت، وهما واضحتان؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ ولوجودِ الفصلِ أيضاً.

وقال ابن عطية: «ثم أعاد على السمواتِ والأرض ضميرَ مَنْ يَعْقِلُ لَمَّا أَسْنَدَ إليها فعلَ العاقلِ وهو التسبيحُ»، وهذا بناءً منه على أنَّ « هُنَّ » مختصٌّ بالعاقلات، وليس كما زَعَمَ، وهذا نظيرُ اعتذارِه عن الإشارة بـ « أولئك » في قوله «كلُّ أولئك» وقد تقدَّم[4]. وقرأ[5] عبدُ الله والأعمشُ « سبَّحَتْ » ماضياً بتاء التأنيث.

آ. (٤٥) **قوله تعالىٰ: ﴿ مَسْتُوراً ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه على بابه بمعنى: مستور عن أعينِ الكفار فلا يَرَوْنه. وقيل: هو على النسب، أي: ذو سِتْرٍ كقولِهم: مكان مَهُول[6] وجاريةٌ مَغْنُوْجة[7]، أي: ذو هَوْل وذات غُنْجٍ، ولا يُقال فيهما: هُلْتُ المكانَ ولا غَنَجْتُ الجاريةَ[8]. وقيل:

---

(١) الآية ١٨٠ من الصافات.

(٢) الآية ١٧ من نوح.

(٣) السبعة ٣٨١، البحر ٦/٤١، النشر ٢/٣٠٧، الإتحاف ٢/١٩٩.

(٤) انظر: الورقة ٥٧٣ أ.

(٥) البحر ٦/٤١، الإتحاف ٢/١٩٩ منسوبة إلى المطوعي.

(٦) مكان مهول: فيه هَوْل.

(٧) جارية مغنوجة: ذات دَلّ.

(٨) أي إن أفعالها لازمة. ومع ذلك استعملت العرب منها صيغة مفعول.

هو وصفٌ على جهة المبالغة كقولهم: «شِعْرٌ شاعِر». ورُدَّ هذا: بأنَّ ذلك إنما يكون في اسمِ الفاعلِ ومِنْ لفظِ الأولِ.

والثاني: أنَّه بمعنى فاعِل كقولهم: مَشْؤُوم ومَيْمون بمعنى: شائِم ويامِن، وهذا كما جاء اسمُ الفاعلِ بمعنى مفعول كماء دافِق، وهذا قولُ الأخفش[1] في آخرين.

آ. (٤٦) قوله تعالىٰ: ﴿ وَحْدَه ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنَّه منصوبٌ على الحال، وإن كان معرفةً لفظاً، لأنه في قوةِ النكرة؛ إذ هو في معنىٰ «منفرداً»، وهل هو مصدرٌ أو اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال، فـ «وَحْدَه» وُضِعَ موضعَ «إيحاد» و«إيحاد» وُضع موضعَ «مَوْحَد» وهو مذهب سيبويه[2]، أو هو مصدرٌ على حَذْف الزوائد، إذ يقال: أَوْحَدَه يُوْحِدُه إيحاداً، أو هو مصدرٌ بنفسِه لـ «وَحَد» ثلاثياً. قال الزمخشري[3]: «وَحَدَ يَحِدُ وَحْداً وحِدَة نحو: وَعَد يَعِد وَعْداً وعِدَة، و«وَحْدَه» من باب: «رَجَع عَوْدَه على بَدْئه» و«افعَلْه جهدَك وطاقَتَك» في أنه مصدرٌ سادٌّ مَسَدَّ الحال، أصلُه يَحِدُ وَحْدَه، بمعنىٰ واحداً». قلت: وقد عرفْتَ أن هذا ليس مذهبَ سيبويه.

والثاني: أنه منصوبٌ على الظرفِ، وهو قولُ يونس[4]. واعلمْ أنَّ هذه الحالَ بخصوصِها ـ أعني لفظة «وحده» ـ إذا وَقَعَتْ بعد فاعلٍ ومفعولٍ نحو: «ضَرَبَ زيدٌ عمراً وَحْده» فمذهبُ سيبويه: أنه حالٌ من الفاعل، أي:

---

(١) معاني القرآن ٣٩١.
(٢) الكتاب ١/١٨٧ ـ ١٨٨.
(٣) الكشاف ٢/٤٥٢.
(٤) انظر: الكتاب ١/١٨٩.

مُوَحِّداً له بالضرب. ومذهبُ المبردِ: أنه يجـوز أن يكونَ حـالاً من المفعول. قال الشيـخ[1]: «فعلى مذهب سيبويه يكون التقدير: وإذا ذكرْتَ ربَّك مُوَحِّـداً لله[2]، وعلى مذهب المبرد يجوز أن يكونَ التقديرُ: مُوَحَّداً بالذِّكْر».

قوله: « نُفوراً » فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ على غيرِ الصَّدْر؛ لأنَّ التولِّيَ والنفور بمعنى. والثاني: أنه حال مِنْ فاعـل « وَلَّوا » وهـو حينئذ جمـع نافرٍ، كقاعِد وقُعود وجالس وجلوس. والضميرُ في « وَلَّوا » الظاهر/ عودُه على الكفارِ. وقيل: يعود على الشياطين، وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ. [٥٧٥/أ]

آ. (٤٧) قـولـه تعـالىٰ: ﴿بمـا يَستمعـون﴾: متعلقٌ بـ « أَعْلَمُ ». ومـا كـان من بـاب العلمِ والجهـلِ في أفْعَـلِ التفضيـلِ وأفعـلَ في التعجب تعدَّىٰ بالباء نحو: أنت أعلمُ به، وما أعلمك به!! وهو أجهلُ به، وما أجهلَه به!! ومن غيرِهما[3] يتعدَّى في البابين[4] بـاللام نحو: أنت أَكْسَىٰ للفقراء. و « مـا » بمعنى الـذي، وهي عبارةٌ عن الاستخفاف والإعراض فكأنه قـال: نحن أعلمُ بالاستخفافِ والاستهزاءِ الذي يستمعون به. قاله ابنُ عطية.

قـوله: « بـه » فيه أوجـهٌ، أحدهـا: أنه حـالٌ، فيتعلق بمحـذوف. قـال الزمخشري[5]: «وبه في موضـع الحالِ كما [تقـول:][6] يستمعون بـالهُزْء، أي: هازئين». الثاني: أنهـا بمعنى اللامِ، أي: بمـا يستمعون لـه. الثالث:

(١) البحر ٦/٤٣.
(٢) البحر: موحِّداً له بالذكر.
(٣) أي من غير العلم والجهل.
(٤) أي في التفضيل والتعجب.
(٥) الكشاف ٢/٤٥٢.
(٦) مـن الكـشـاف.

أنَّهـا على بـابهـا، أي: يستمعـون بقلوبهم أو بـظاهـرِ أسمـاعهم، قـالهمـا أبو البقاء[1]. الرابـع: قال الحوفيُّ[2]: «لم يَقُلْ يَسْتمعونه ولا يستمعونك؛ لَمَّا كان الغرضُ ليس الإخبارَ عن الاستماعِ فقط، وكان مُضَمَّناً أنَّ الاستمـاعَ كان على طريق الهُزْء بأن يقولوا: مجنون أو مسحور جاء الاستماع به وإلى، لِيُعْلَمَ أنَّ الاستماعَ ليس المرادُ بـه تَفَهُّمَ المسموعِ دون هـذا المقصد»، فعلى هـذا أيضاً تتعلق الباء بـ « يستمعون ».

قوله: «إذ يستمعـون» فيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه معمـولٌ لـ « أَعْلَمُ ». قـال الـزمخشـريُّ[3]: «إذ يستمعـون نصبٌ بـ « أَعْلَمُ »، أي: أَعْلَمُ وقـتَ استماعِهم بما به يستمعون، وبما يتناجَـوْن به، إذ هم ذَوُو نجـوىٰ». والثاني: أنه منصوبٌ بـ «يَسْتمعون» الأولىٰ. قال ابن عطية: «والعاملُ في « إذ » الأولى وفي المعـطوف « يستمعـون » الأول. وقـال الحـوفي: «فـ إذ الأولى تتعلق بـ « يستمعـون » وكـذا «وإذ هم نَجْـوىٰ» لأنَّ المعنىٰ: نحن أعلمُ بـالـذي يستمعـون إليك وإلى قـراءتِك وكـلامِـك، إنمـا يستمعـون لسَقْـطِك، وتتبُّـعِ عيبِك، والتماسِ ما يَطْعنون به عليـك، يعني في زعمهم؛ ولهذا ذكـر تعديتَـه بالباء و« إلى ».

قوله: « نَجْوىٰ » يجوز أن يكونَ مصدراً فيكونَ من إطلاقِ المصدرِ على العينِ مبـالغـةً، أو على حَـذْفِ مضـاف، أي: ذوو نجـوىٰ، كمـا قـالـه الزمخشريُّ[4]. ويجوز أَنْ يكونَ جمـعَ نَجِـيّ كقتيل وقَتْلَىٰ. قاله أبو البقاء[5].

(١) الإمـلاء ٢/٩٢.

(٢) انظر: البحر ٦/٤٣.

(٣) الكشاف ٢/٤٥٢.

(٤) الكشاف ٢/٤٥٢.

(٥) الإملاء ٢/٩٢.

قـولـه: «إذْ يقـولُ» بـدلٌ مِنْ « إذ » الأولى في أَحَـد القـولين، والقــولُ الآخر: أنها معمولةٌ لـ « اذكُرْ » مقدراً.

قوله: « مَسْحوراً »الظاهرُ أنه اسمُ مفعـولٌ من « السِّحْر » بكسـرِ السين، أي: مَخْبـولَ العقلِ أو مخـدوعَه. وقـال أبو عبيـدة[١]: «معناه أن لـه سَحْراً، أي: رِئة بمعنى أنه لا يَسْتغني عن الطعام والشرابِ، فهو بشـرٌ مثلُكم. وتقول العـرب للجبان: «قـد انتفـخ سَحْره» بفتـح السين، ولكـلِّ مَنْ أكـل وشـرب: مَسْحُور، ومُسْحَر. فمِنَ الأولِ قولُ امرىء القيس[٢]:

٣٠٦٩ــ أرانــا مُــوْضَعِيْـنَ لأمــرِ غَيْــبٍ ونُسْحَـرُ بـالـطعـامِ وبالشَّـرابِ

أي: نُغَذَّىٰ ونُعَلَّلُ. ومِن الثاني قول لبيد[٣]:

٣٠٧٠ــ فـإنْ تَسْـأَلِينــا فيمَ نحنُ فـإنَّنــا عصافيرُ مِنْ هذا الأنامِ المُسَحَّرِ

ورَدَّ الناسُ على أبـي عبيدة قولَه لبُعْـدِه لفظاً ومعنى. قـال ابن قتيبة[٤]: «لا أَدْري مـا الذي حَمَـل أبا عبيـدةَ على هذا التفسيـرِ المستكرَهِ مـع مـا فسَّره السلفُ بـالوجـوهِ الواضحـةِ». قلت: وأيضاً فـإن « السَّحْر » الـذي هـو الـرِّئـة لم يُضْرَبْ له فيه مَثَلٌ بخلافـ « السِّحْر »، فإنهم ضربوا له فيه المَثَلَ، فما بعد الآيـةِ مِنْ قـولِـه «انـظر كيف ضَـرَبُـوا لـك الأمثـالَ» لا ينـاسِبُ إلا « السِّحْـر » بالكسرِ.

---

(١) مجاز القرآن ١/٣٨١ بعبارة قريبة.

(٢) تقدم برقم (٦٤٣).

(٣) ديوانه ٥٦، والمجاز ١/٣٨١، والقرطبـي ١٠/٣٧٣، واللسان (سحر). وعصـافير: صِغار ضِعاف.

(٤) تفسير غريب القرآن ٢٥٦.

آ. (٤٩) **قوله تعالىٰ: ﴿أإذا كنَّا﴾**: قد تقدَّم خلافُ القراء في الاستفهامين كهذه الآيةِ في سورة الرعد(١)، وتحقيقُ ذلك. والعاملُ في «إذا» محذوفٌ تقديرُه: أَنُبْعَثُ أو أُنْحَشَرُ إذا كنَّا، دلَّ عليه «لَمَبْعوثون»، ولا يعملُ فيها «مَبْعوثون» هذا؛ لأنَّ ما بعد «إنَّ» لا يعملُ فيما قبلها، وكذا ما بعدَ الاستفهامِ لا يعملُ فيما قبله، وقد اجتمعا هنا، وعلى هذا التقديرِ الذي ذكرْتُه تكون «إذا» متمحِّضةً للظرفيةِ، ويجوز أَنْ تكونَ شرطيةً فَيُقَدَّرُ العاملُ فيها جوابَها، تقديرُه: أإذا كنا عظاماً ورُفاتاً نُبْعَثُ أو نُعادُ، ونحو ذلك، فهذا المحذوفُ جوابُ الشرطِ عند سيبويه والذي انصبَّ عليه/ الاستفهامُ [٥٧٥/ب] عند يونس.

قوله: «ورُفاتاً» الرُّفات: ما بُوْلِغَ في دَقِّه وتَفْتِيته وهو اسمٌ لأجزاءِ ذلك الشيءِ المُفَتَّتِ. وقال الفراء(٢): «هو التراب». ويؤيِّده أنه قد تكرَّر في القرآن «تُراباً وعِظاماً». ويقال: رَفَتَ الشيءَ يَرْفِت بالكسرِ، أي: كَسرَه. والفُعال يغلب في التفريق كالحُطام والدُّقاق والفُتات.

قوله: «خَلْقاً» يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ من معنى الفعلِ لا مِنْ لفظِه، أي: نُبْعَثُ بَعْثاً جديداً. والثاني: أنه في موضع الحالِ، أي: مَخْلوقين.

آ. (٥١) **قوله تعالىٰ: ﴿الذي فطركم﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوف، أي: الذي فطركم يعيدُكم. وهذا التقديرُ فيه مطابقةٌ بين السؤالِ والجوابِ. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوف، أي: مُعِيْدُكم.

---

(١) انظر: الورقة ٥٢٥ أ، ب.

(٢) معاني القرآن ٢/١٢٥ .

الذي فطركم. الثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدر، أي: يعيدُكم الذي فطركم، ولهذا صُرِّح بالفعل في نظيره عند قوله: «لَيَقُوْلُنَّ خَلَقهُنَّ العزيزُ العليمُ»[1].

و «أولَ مرةٍ» ظرفُ زمان ناصبُه «فَطَركم».

قوله: «فسَيُنْغِضُون»، أي: يُحَرِّكونها استهزاءً. يقال: أَنْغَضَ رأسَه يُنْغِضها، أي: حَرَّكها إلى فوقُ، وإلى أسفلَ إنغاضاً، فهو مُنْغِضٌ، قال[2]:

٣٠٧١ـ أَنْغَضَ نحوي رأسَه وأَقْنَعا كأنه يطلُبُ شيئاً أَطْمعا

وقال آخر[3]:

٣٠٧٢ـ لَمَّا رَأَتْني أَنْغَضَتْ لِي الرَّأْسا

وقال أبو الهيثم: «إذا أُخْبِرَ بشيءٍ فَحَرَّك رأسَه إنكاراً له فقد أَنْغَضَ». قال ذو الرمة[4]:

٣٠٧٣ـ ظَعائِنُ لم يَسْكُنَّ أَكْنافَ قريةٍ بِسِيْفٍ ولم تَنْغُضْ بهنَّ القَناطِرُ

أي: لم تُحَرِّك، وأمَّا نَغَضَ ثلاثياً، يَنْغَضُ ويَنْغُضُ بالفتح والضم، فبمعنى تَحَرَّك، لا يَتَعَدَّى يقال: نَغَضَتْ سِنُّه، أي: تَحَرَّكت، تَنْغُضُ نَغْضاً

(١) الآية ٩ من الزخرف.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٠/٢٧٥، والبحر ٦/٤٥. وأقنع رأسه: أي رفع بصره ووجهه.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٤٥، ومجاز القرآن ١/٣٨٢، والقرطبي ١٠/٢٧٥.

(٤) ديوانه ٢/١٠١٩، ومجاز القرآن ١/٣٨٣، والبحر ٦/٤٥، واللسان (نغض). أكناف: نواحٍ. والسيف: ساحل الماء. أي: لم يسرن على القناطر كما تسير دواب الريف.

ونُغوضاً. قال(١):

٣٠٧٤ـ ونَغَضَتْ مِنْ هَــرَمٍ أسنــانُهــا

قوله: «عسىٰ أن يكـونَ» يجوز أن تكـونَ الناقصـة، واسمُها مستترٌ فيها يعودُ على البعثِ والحشرِ المدلولِ عليهمـا بقوة الكـلام، أولتضمُّنِه في قـوله «مَبْعوثون»، و «أن يكونَ» خبرُهـا، ويجوز أن تكـونَ التامَّـةَ مسندةً إلى « أنَّ » وما في حيِّزها، واسمُ « يكونَ » ضميرُ البعثِ كما تقدَّم.

وفي «قريباً» وجهان، أحدُهما: أنه خبر « كان » وهو وصفٌ على بابِـه. والثـاني: أنه ظـرفٌ، أي: زمانـاً قريبـاً، و «أن يكونَ» على هـذا تامـةٌ، أي: عسىٰ أن يقـع العَوْد في زمانٍ قريب.

آ. (٥٢) **قوله تعالىٰ: ﴿يومَ يَدْعُوْكم﴾**: فيه أوجهٌ، أحـدُها: أنـه بدلٌ من «قريباً»، إذا أَعْرَبْنا «قريباً» ظرفَ زمان كما تقدم. الثاني: أنه منصوبٌ بـ «يَكونَ» قاله أبو البقاء(٢)، وهذا عند مَنْ يُجيز إعمـالَ الناقصـةِ في الظرفِ، وإذا جَعَلْناها تامَّةً فهو معمولٌ لها عند الجميـع. الثـالث: أنه منصـوبٌ بضميرِ المصدرِ الذي هو اسمُ « يكون » أي: عسىٰ أن يكونَ العَوْدُ يوم يَدْعوكم. وقد منعـه أبو البقـاء(٣) قال: «لأنَّ الضميـرَ لا يعمـل» يعني عنـد البصـريين، وأمَّـا الكوفيون فيُعملون ضميـرَ المصدرِ كمُـظْهَرِه فيقـولون: مـروري بزيـدٍ حَسَنٌ، وهو بعمرٍو قبيـحٌ» وعندهم متعلِّق بـ « هو » لأنَّه ضمير المـرور، وأنشدوا قـول زهير على ذلك(٤):

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ٣٨٢/١، والقرطبي ٣٨٢/١٠.
(٢) الإملاء ٩٣/٢.
(٣) الإملاء ٩٣/٢.
(٤) تقدم برقم (٥).

٣٠٧٥ـ ومـا الـحـربُ إلا مـا عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ
ومـا هـو عنهـا بـالحـديثِ المُـرَجَّمِ

فـ « هـو » ضميرُ المصدرِ، وقد تَعَلَّق بـه الجارُّ بعده، والبصريون يُؤَوِّلونه. الرابع: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر، أي: اذكُرْ يومَ يَدْعوكم. الخامس: أنه منصوبٌ بالبعثِ المقدَّر، قالهما أبو البقاء[1].

قوله: «بِحَمْدِهِ» فيه قولان، أحدُهما: أنها حالٌ، أي: تستجيبون حامِدِين، أي: منقادين طائعين. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «يَدْعوكم» قاله أبو البقاء[2]، وفيه قَلَقٌ.

قوله: «إنْ لَبِثْتُمْ» « إنْ » نافيةٌ، وهي معلِّقَةٌ للظنِّ عن العمل، وقلَّ مَنْ يذكُر « إنْ » النافيةَ، في أدواتِ تعليق هذا الباب. و«قليلًا» يجوز أن يكونَ نعتَ زمانٍ أو مصدرٌ[3] محذوفٌ، أي: إلا زماناً قليلاً، أو إلا لُبْثاً قليلاً.

آ. (٥٣) **وقوله تعالىٰ: ﴿وقُلْ لعبادِيْ﴾**: تقدَّم نظيرُه في إبراهيم[4].

قوله: «إنَّ الشيطانَ يَنْزَغُ» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ اعتراضاً بين المفسَّر والمفسِّر، وذلك أنَّ قولَه: «ربُّكم أعلمُ بكم إنْ يَشَأْ يَرْحَمْكم» وَقَعَ تفسيراً لقوله «التي هي أحسنُ» وبياناً لها، ويجوز أن لا تكونَ معترِضَةً بل مستأنفةً.

---

(١) الإملاء ٢/٩٣.
(٢) الإملاء ٢/٩٣.
(٣) على تقدير: أو هو مصدر.
(٤) الآية ٣١.

وقرأ[١] طلحة «يَنْزِغ» بكسر الزاي وهما لغتان، كيَعرِشون ويَعْرُشون[٢]، قاله الزمخشري[٣]. قال الشيخ[٤]: «ولو مَثَّل بـ «يَنْطَح» و «يَنْطِح»/، كأنه [٥٧٦/أ] يعني من حيث إن لامَ كلٍ منهما حرفُ حَلْقٍ، وليس بطائلٍ.

آ. (٥٥) قوله تعالىٰ: ﴿وربُّك أَعْلَمُ بِمَنْ في السموات﴾: في هذه الباءِ قولان، أظهرُهما: أنها تتعلَّقُ بـ «أَعْلَمُ» كما تَعَلَّقَتْ الباءُ بـ «أَعْلَمُ» قبلها[٥]، ولا يلزمُ مِنْ ذلك تخصيصُ علمِه بمَنْ في السموات والأرض فقط. والثاني: أنها متعلِّقَةٌ بـ «يَعْلَمُ» مقدراً. قاله الفارسي محتجاً بأنه يَلزَمُ مِنْ ذلك تخصيصُ عِلْمِه بمَنْ في السموات والأرض، وهو وَهْمٌ، لأنه لا يَلْزَمُ من ذِكْرِ الشيءِ نَفْيُ الحكمِ عَمَّا عداه. وهذا هو الذي يقول الأصوليون: إنه مفهومُ اللقَب، ولم يَقُلْ به إلا أبو بكر الدقاق[٦] في طائفةٍ قليلة.

قوله: «زَبُورا» قد تقدَّم خلافُ القراءِ فيه[٧]، ونكَّره هنا دلالةً على التبعيضِ، أي: زَبُوراً من الزُّبُر، أو زَبُوراً فيه ذِكْرُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، فأُطْلِقَ على القطعةِ منه زَبورٌ، كما يُطْلَقُ على بعضِ القرآن، ويجوزُ أَنْ يكونَ «زَبُور» عَلَماً، فإذا دَخَلَتْ عليه أل كقولِه: «ولقد كَتَبْنا في الزَّبور»[٨]

---

(١) البحر ٦/٤٩، الكشاف ٢/٤٥٣.

(٢) من الآية ١٣٧ من الأعراف. قرأ ابن عامر وأبو بكر بالضم، والباقون بالكسر. الدر ٥/٤٤١.

(٣) الكشاف ٢/٤٥٣.

(٤) البحر ٦/٤٩.

(٥) في قوله «ربكم أعلمُ بكم».

(٦) هو القاضي محمد بن محمد البغدادي، أصولي شافعي. توفي سنة ٣٩٢. انظر: طبقات الأسنوي ١/٥٢٢.

(٧) قرأ الجمهور بفتح الزاي، وحمزة بضمها. انظر: الدر المصون ٤/١٥٨.

(٨) الآية ١٠٥ من الأنبياء.

كانت لِلَمْـحِ الأصلِ كعبَّاس والعبَّاس، وفَضْل والفضل.

آ. (٥٦) قـولـه تعـالىٰ: ﴿الـذين زَعَمْتُمْ﴾: مفعـولا الـزَّعـم محـذوفان لفَهْمِ المعنىٰ، أي: زَعَمْتُـوهم آلهةً، وحَـذْفُهما اختصـاراً جـائـزٌ، واقتصاراً فيه خلافٌ.

آ. (٥٧) قوله تعالىٰ: ﴿أولئك الذين يَدْعُون﴾: «أولئك» مبتدأٌ، وفي خبره وجهان، أظهرُهما: أنه الجملةُ مِنْ «يبتغون» ويكـون الموصـولُ نعتاً أو بيـاناً أو بـدلاً، والمرادُ بـاسم الإشـارة الأنبيـاءُ الـذين عُبِـدوا مِنْ دون الله. والمـرادُ بالـواوِ العبَّادُ لهم، ويكـون العائـدُ على «الذين» محـذوفاً، والمعنىٰ: أولئـك الأنبياءُ الـذين يَدْعُـونهم المشركـون[1] لكَشْفِ ضُرِّهم ـ أو يَـدْعُـونهم آلهةً، فمفعولها أو مفعولاها محذوفان ـ يَبْتَغون.

ويجوز أن يكونَ المرادُ بالواوِ ما أُريد بأولئك، أي: أولئك الأنبياءُ الذين يَدْعُون ربَّهم أو الناسَ إلى الهدىٰ يَبتغون، فمفعولُ «يَدْعُون» محذوف.

والثاني[2]: أن الخبرَ نفسُ الموصولِ، و «يَبْتَغُـون» على هذا حـالٌ مِنْ فاعل «يَدْعُون» أو بدلٌ منه. وقرأ العامَّةُ «يَدْعُون» بالغيبِ، وقد تقدَّم الخـلافُ في الواو: هل تعـودُ على الأنبياء أو على عـابِدِيْهم. وزيـد[3] بن علي بالغَيْبـة أيضـاً، إلا أنه بنـاه للمفعـول. وقتـادةُ وابنُ مسعـودٍ بتـاء الخـطاب. وهـاتـان القراءتان تقوِّيان أن الواوَ للمشركين لا للأنبياءِ في قراءة العامَّة.

قوله: «أيُّهم أَقْرَبُ» في « أيُّ » هذه وجهان، أحدُهما: أنها استفهـاميةٌ.

---

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) أي في خبر المبتدأ «أولئك».

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥١، القرطبي ١٠/٢٧٩، والشواذ ٧٧.

والثاني: أنها موصولةٌ بمعنىٰ الذي، وإنما كَثُرَ كلامُ المُعْرِبين فيهـا من حيث التقـديـرُ. فقـال الـزمخشـري[1]: «وأيُّهم بـدلٌ مِنْ واو «يَبْتغـون» و« أيُّ » مـوصـولـةٌ، أي: يبتغي مَنْ هـو أقـربُ منهم وأَزْلَفُ، أو ضُمِّن [يَبْتَغُـون][2] الوسيلةَ معنىٰ يَحْرِصُـون، فكأنـه قيل: يَحْـرِصُون أيُّهم يكـون أقربَ». قلت: فَجَعَلَهـا في الوجـهِ الأولِ موصـولةً، وصلتُهـا جملةٌ مِنْ مبتدأ وخـبـر، حُذِف المبتـدأ وهو عـائدُهـا، و« أَقْرَبُ » خبـرُ « هـو ». واحتملت « أيُّ » حينئـذٍ أن تكونَ مبنيةً، وهو الأكثرُ فيها، وأن تكونَ مُعْرَبةً، ولهذا موضـعٌ هـو أليقُ به في مريم[3]. وفي الثاني جَعَلَها استفهاميةً بدليل أنه[4] ضَمَّن الابتغـاءَ معنى شيء يُعَلَّقُ وهو «يَحْرِصُـون»، فيكون « أيُّهم » مبتـدأً و«أقربُ» خبـرَه، والجملةُ في محـلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخـافض؛ لأنَّ « يَحْرِص » يتعـدَّى بـ« على » قال تعالىٰ: «إنْ تَحْرِصْ على هُداهُمْ»[5]، «أَحْرَصَ الناسِ على حياة»[6].

وقال أبو البقـاء[7]: « أيُّهم » مبتدأ، و« أقـربُ » خبرُه وهـو استفهامٌ في مـوضـع نصب[8] بـ«يَـدْعُـوْنَ»، ويجـوز أن يكـونَ « أيُّهم » بمعنى الـذي، وهو بدلٌ مِنَ الضميرِ في «يَدْعُوْن».

قال الشيـخ[9]: «علَّق «يَدْعُون» وهو ليس فعلاً قلبياً، وفي الثـاني فَصَلَ

---

(١) الكشاف ٢/٤٥٤.
(٢) من الكشـاف.
(٣) الآيـة ٦٩.
(٤) الأصل «أنها» والتصحيح من (ش).
(٥) الآية ٣٧ من النحـل.
(٦) الآية ٩٦ من البقرة.
(٧) الإملاء ٢/٩٣.
(٨) الإملاء: «والجملة في موضـع نصب».
(٩) البحر ٦/٥٢.

بين الصلةِ ومعمـولِها بـالجملةِ الحاليـةِ، ولا يَضُـرُّ ذلـك لأنها معمـولـةٌ للصِّلة». قلت: أمَّا كونُ «يَدْعُون» لا يُعَلَّق هـو[1] مـذهبَ الجمهـور. وقـال يـونس: يجوز تعليقُ الأفعـالِ مطلقـاً، القلبيةِ وغيـرِها. وأمَّا قـولُـه «فَصَـل بالجملة الحاليـة» يعني بها «يَبْتَغُـون» فَصَل بها بين «يَدْعُـون» الذي هـو صلةُ « الذين » وبين معمولِـه وهو «أيُّهم أقـربُ» لأنه مُعَلَّقٌ عنـه كما عَـرَفْتَه، إلا أنَّ الشيخَ لم يتقـدَّم في كلامِـه إعرابُ «يبتغـون» حالاً، بـل لم يُعْرِبْهـا إلا خبـراً للموصول، وهذا قريب.

وجعل أبو البقاء أيّاً الموصولة بدلاً من واو «يَدْعُون»، ولم أرَ أحداً وافقه على ذلك، بل كلُّهم يجعلونها مِنْ واو «يَبْتَغون» وهو الظاهر.

وقـال الحـوفي: «أيُّهم أقـرب» ابتـداءٌ وخبـر، والمعنىٰ: ينـظرون أيُّهم أقـربُ فيتوسَّلون بـه، ويجوز أن يكـونَ «أيُّهم أقربُ» /بدلاً من واو «يَبْتغون». [٥٧٦/ب] قلت: فقد أضمر فعلاً معلَّقاً وهـو «ينظرون»، فـإن كان مِنْ نَـظَرِ البصَرِ تَعَـدَّىٰ بـ«إلى»، وإن كان مِنْ نَظَرِ الفِكْـرِ تعـدَّىٰ بـ« في »، فعلىٰ التقـديـرين الجملةُ الاستفهامية في موضـعِ نصبٍ بإسقـاطِ الخافضِ، وهـذا إضمارُ مـا لا حاجـةَ إليه.

وقـال ابن عـطيـة: «وأيُّهم ابتـداءٌ، و«أقربُ» خبرُه، والتقدير: نَـظَرُهم ووَكْـدُهم[2] أيُّهم أقربُ، ومنـه قولُ عمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنـه: «فبات الناس يَدُوكون[3] أيُّهم يُعطاهـا»، أي: يتبارَوْن في القُـرْب». قال الشيـخ[4]:

---

(١) الأفصح: «فهو»، لسبق «أمَّا».

(٢) الوَكْد: المراد والهَمُّ. قال في اللسان(وكد): فكأن الوُكد اسم والوَكْدَ المصدر.

(٣) وذلك القول في حديث خيبر عندما قال النبي ﷺ: «لأُعْطِيَنَّ الراية غـداً رجلاً يفتـح الله على يديه» ويدوكون: يخوضون ويختلفون فيه. انظر: النهايـة ٢/١٤٠، اللسان (دوك).

(٤) البحر ٦/٥٢.

«فَجَعَل المحذوفَ «نَـظَرُهم ووَكْدُهم» وهـذا مبتدأ، فـإن جعلْتَ «أيُّهم أقرب» في موضـعِ نصبٍ بـ «نَظَرُهم» بقي المبتدأ بلا خبر، فَيَحْتاج إلى إضمار خبر، وإن جعلت «أيُّهم أقـرب» [هـو](١) الخبـر لم يَصِحَّ؛ لأنَّ نـظرَهم ليس هـو أيهم أقرب، وإنْ جَعَلْتَ التقـديـر: نَـظَرُهم في أيهم أقـربُ، أي: كـائنٌ أو حاصلٌ، لم يَصِحَّ ذلك؛ لأنَّ كائناً وحاصلاً ليس ممَّا يُعَلِّق».

قلت: فقـد تحصَّل في الآيـةِ الكريمـةِ ستةُ أوجـهٍ، أربعةٌ حـالَ جَعْـلِ « أيّ » استفهاماً. الأولُ: أنها مُعَلِّقةٌ للوسيلة كمـا قرَّره الـزمخشري. الثـاني: أنها مُعَلِّقَةٌ لـ «يَدْعُون» كما قالـه أبو البقـاء. الثالث: أنهـا مُعَلِّقَةٌ لـ «يَنْـظرون» مقـدَّراً، كمـا قـالـه الحـوفيُّ. الـرابـع: أنهـا مُعَلِّقـةٌ لـ «نَـظَرُهُمْ» كمـا قـدَّره ابن عطية. واثنان حالَ جَعْلِها موصـولةً، الأول: البـدلُ مِنْ واو «يَدْعُـون» كما قاله أبو البقاء. الثاني: أنها بدلٌ مِنْ واو «يَبْتَغون» كما قاله الجمهور.

آ. (٥٨) **قوله تعـالىٰ: ﴿وإنْ مِنْ قريـةٍ﴾**: « إن » نافيـةٌ و « مِنْ » مزيدةٌ في المبتـدأ لاستغراقِ الجنس. وقـال ابنُ عطيـة: «هي لبيانِ الجنسِ، وفيـه نظرٌ مِنْ وجهين، أحـدهمـا قـال الشيـخ(٢): «لأنَّ التي للبيـان لا بُـدَّ أَنْ يتقدَّمَها مبهمٌ ما، تُفَسِّره كقـوله: «مـا يَفْتَـحِ اللَّهُ للناسِ مِنْ رحمـةٍ»(٣)، وهنا لـم يتقدَّم شيءٌ مبهمٌ». ثم قال «ولعلَّ قولَه لبيانِ الجنسِ من الناسخِ، ويكون هو قد قـال: لاستغراقِ الجنس، ألا تـرىٰ أنه قـال بعد ذلـك: «وقيل: المـرادُ الخصوصُ».

وخبرُ المبتدأ الجملةُ المحصورةُ مِنْ قولِه: «إلا نحن مُهْلِكوها».

---

(١) زيادة من البحر.

(٢) البحر ٦/٥٢.

(٣) الآية ٢ من فاطر.

والثـاني[١]: أنَّ شَرْطَ ذلـك أَنْ يَسْبِقَهـا مُحَلًّى بـأل الجنسيـة، وأن يَقَـعَ موقعَها[٢] « الذي » كقولِه: «فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأوثان»[٣].

آ. (٥٩) قـوله تعـالىٰ: ﴿وما مَنَعَنـا أَنْ نُرْسِـلَ بالآيـات إلا أَنْ كذَّب﴾: « أَنْ » الأولى وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ أو جرٍ على اختـلاف القولين؛ لأنها على حَذْفِ الجارِّ، أي: مِنْ أَنْ نُرْسل، والثانية ومـا في حَيِّزهـا في محـلِّ رفـعٍ بـالفـاعليـة، أي: ومـا مَنَعَنـا مِنْ إرسـال الـرسـلِ بـالآيــاتِ إلا تكـذيبُ الأوَّلين، أي: لو أَرْسلنـا الآياتِ المقتـرحةَ لقـريش لأُهْلِكـوا عنـد تكذيبِهم كعادة مَنْ قبلَهم، لكنْ عَلِمَ اللَّه أنه يُؤْمِنُ بعضُهم، ويكـذِّبُ بعضُهم مَنْ يؤمن، فلذلك لم يُرْسِلِ الآياتِ لهذه المصلحةِ.

وقَـدَّر أبو البقـاء[٤] مضافـاً قبل الفـاعـلِ فقـال: «تقـديـرُه: إلا إهـلاكُ التكـذيب، كأنـه يعني أنَّ التكذيبَ نفسَـه لـم يمنـعْ من ذلك، وإنمـا مَنَـعَ منه ما يترتَّبُ على التكذيبِ وهو الإهلاك، ولا حاجـةَ إلى ذلك لاستقـلالِ المعنىٰ بدونه.

قوله: «مُبْصِرَة» حالٌ، وزيدُ[٥] بن علي يرفعُها على إضمارِ مبتدأ، أي: هي، وهو إسنادٌ مجازيٌّ، إذ المرادُ إبصـارُ أهلِها، ولكنهـا لمَّا كـانت سبباً في

---

(١) وهو النظر الثاني على تقدير ابن عطية السابق.

(٢) الأصل «موقعه» وهو سهـو؛ لأن حديث المؤلف عن «مِنْ» كـان بضمير التـأنيث. قال المرادي: «وعلامتها أن يَحْسُنَ جَعْلُ «الذي» مكانها؛ لأن المعنىٰ: فاجتنبـوا الرجس الذي هو وثن». انظر: الجنى الداني ٣١٠.

(٣) الآية ٣٠ من الحج.

(٤) الإملاء ٢/٩٣.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥٣، الشواذ ٧٧، وفيه أن قتادة قرأ «مُبْصَرة».

الإبصار نُسِب إليها. وقرأ قومٌ بفتحِ الصـاد، مفعولٌ على الإسنـاد الحقيقي. وقتادة بفتـح الميم والصاد، أي: مَحَلُّ إبصارٍ كقـوله عليـه السلام[1]: «الـولدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَة»، وكقوله[2]:

٣٠٧٦ـ .... والكفـرُ مَخْبَثَـةٌ لنفسِ المُنْعِمِ

أجرىٰ هذه الأشياءَ مُجْرىٰ الأمكنةِ نحو: أرضٌ مَسْبَعَة ومَذْأبَة.

قوله: «إلا تَخْـويفاً» يجـوز أَنْ يكونَ مفعـولاً له، وأن يكـونَ مصدراً في موضـع الحال: إمَّا من الفاعل، أي: مُخَوِّفين أو من المفعـولِ، أي: مُخَوَّفـاً بها.

آ. (٦٠) **قوله تعالىٰ: ﴿والشجرةَ﴾**: العامَّة على نصبها نَسَقاً على «الرؤيا»، و«الملعونةَ» نعت، قيل: هو مجازٌ؛ إذ المُـراد: الملعونُ طاعِموها؛ لأنَّ الشجرةَ لا ذَنْبَ لها وهي شجرةُ الزقُّوم. وقيل: بل على الحقيقة، ولَعْنُها: إبعادُها مِنْ رحمة الله، لأنها تخرجُ في أصلِ الجحيم. وزيد[4] بن علي برفعِها على الابتـداء. وفي الخبر احتمـالان، أحدُهمـا: هـو محـذوفٌ، أي: فتنـة. والثاني: ـ قاله أبو البقاء[5] ـ أنه قولُه «في القرآن» وليس بذاك.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت لعنترة من معلقته، وصدره:

نُـبِّئْـتُ عـمـراً غـيـرَ شـاكـرِ نـعـمـتـي

وهو في ديوانه ٢١٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٢٦، والخزانة ١/١٦٣، وقال البغـدادي: «ولم يتكلم علماء التصريف على هذه الصيغة». والكفر هنا: الجحود.

(٤) الكشاف ٢/٤٥٦، البحر ٦/٥٦.

(٥) الإملاء ٢/٩٣.

قوله: «ونُخَوِّفُهم» قراءةُ العامَّةِ بنون العظمة. والأعمش[1] بياء الغيبة.

آ. (٦١) **قوله تعالىٰ: ﴿طِيْناً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه حالٌ من « لِمَنْ » فالعاملُ فيها «أأسْجُدُ»، أو مِنْ عائد هذا الموصولِ، أي: خلقتَه طِيْناً، فالعاملُ فيها «خَلَقْتَ»، وجاز وقوعُ طين حالاً، وإن كان جامداً، لدلالتِه على الأصالةِ كأنه قال: متأصِّلاً من طين. الثاني: أنه منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ، أي: مِنْ طين، كما صَرَّح به في الآية الأخرىٰ: / «وخَلَقْتَه من طين»[2]. الثالث: أنه منتصِبٌ على التمييز، قاله الزجاج[3]، وتبعه ابنُ عطية، ولا يظهرُ ذلك إذ لم يتقدَّم إبهامُ ذاتٍ ولا نسبةٍ. [٥٧٧/أ]

آ. (٦٢) **قوله تعالىٰ: ﴿ أَرَأَيْتَكَ ﴾**: قد ذُكِرَتْ مستوفاةً في الأنعام[4]. وقال الزمخشري[5]: «الكافُ للخطاب، و« هذا » مفعول به، والمعنىٰ: أَخْبِرْني عن هذا الذي كَرَّمْتَه علي، أي: فَضَّلْتَه لِمَ كَرَّمْتَه وأنا خيرٌ منه؟ فاختصر الكلامَ». وهذا قريبٌ من كلام الحوفي.

وقال ابنُ عطية: «والكافُ في « أَرَأَيْتَكَ » حرفُ خطابٍ لا موضعَ لها من الإعراب، ومعنى « أَرَأَيْتَ » أتأمَّلْتَ ونحوه، كأنَّ المخاطِبَ يُنَبِّه المخاطَب ليستجمعَ لما يَنُصُّ عليه [بعدُ]. وقال سيبويه[6]: «هي بمعنى أَخْبِرْني، ومَثَّل بقوله: «أَرَأَيْتك زيداً أبو من هو؟» وقولُ سيبويهِ صحيحٌ، حيث يكون

---

(١) الإتحاف ٢/٢٠٠، ونسبها إلى المطوعي، البحر ٦/٥٦.

(٢) الآية ٧٦ من ص.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٤٩ وأجاز أيضاً الحالية.

(٤) الآية ٤٠. وانظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٥) الكشاف ٢/٤٥٦.

(٦) الكتاب ١/١٢٢.

بعـدها استفهـامٌ كمثـالِـه، وأمَّـا في الآيـة فهي كمـا قلتُ، وليست التي ذكـر سيبويهِ». قلت: وهذا الذي ذكره ليس بمُسَلَّمٍ، بل الآيةُ كمثالِه، غايـةُ ما في البابِ أنَّ المفعولَ الثاني محذوفٌ وهـو الجملةُ الاستفهاميـةُ المقدَّرةُ، لانعقـادِ الكلام مِنْ مبتدأوخبــر، لو قلت: هذا الذي كَرَّمْتَه عليَّ لِمَ كرَّمته؟

وقال الفراء[1]: «الكافُ في محلِّ نصب، أي: أَرَأَيْتَ نفسَك كقولـك: أَتَدَبَّرْتَ آخرَ أمرِكَ فإني صانـعٌ فيه كذا ثم ابتدأ: هذا الذي كرَّمْتَ عليَّ».

وقـال أبـو البقـاء[2]: «والمفعـولُ الثـاني محـذوفٌ، تقـديـرُه: تفضيلَه أو تكريمه». قلت. وهذا لايجوز لأنَّ المفعول الثاني في هـذا البابِ لا يكـونُ إلا جملةً مشتملةً على استفهام».

قــال الشيـخ[3]: «ولــو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّ[4] الجملة القسميــة هـي المفعـولُ الثاني لكـان حَسَناً». قلت: يَـرُدُّ ذلك التـزامُ كونِ المفعـولِ الثاني جملةً مشتملةً على استفهـامٍ. وقد تقـرَّر جميـعُ ذلـك في الأنعـام[5] فعليـك باعتباره هنا.

قوله: «لَئِنْ أَخَّرْتَنِ» قرأ[6] ابن كثيـر بإثبـاتِ ياءِ المتكلمِ وصـلاً ووقفاً، ونافـع وأبو عمرو بإثباتِها وَصْلاً وحَذْفِها وقفاً، وهذه قاعدةُ مَنْ ذُكِرَ في الياءاتِ الزائدةِ على الرسم، والباقون بحذفهـا وصلاً ووقفـاً، هذا كلُّه في حـرفِ هذه

---

(١) معاني القرآن ١/٣٣٣ في إعراب آية الأنعام وأما في هذا الموضـع فلم يقل شيئاً.

(٢) الإملاء ٢/٩٤.

(٣) البحر ٦/٥٧.

(٤) عبارة البحر: «إلى أن «هذا» مفعول أول لقوله «أرأيتك»».

(٥) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٦) السبعة ٣٨٢، النشر ٢/٣٠٩، الإتحاف ٢٠١، التيسير ١٤١.

السورةِ، أمَّا الذي في المنافقين[1] في قولِه «لولا أخَّرْتَني» فأثبتَه الكلُّ لثبوتِها في الرسمِ الكريم.

قوله «لأَحْتَنِكَنَّ» جوابُ القسمِ المُوَطَّأ له باللام. ومعنى «لأَحْتَنِكَنَّ» لأَسْتَوْلِيَنَّ عليهم استيلاءَ مَنْ جَعَلَ في حَنَكِ الدابَّةِ حَبْلاً يقودُها به فلا تأبى ولا تَشْمُسُ عليه. يقال: حَنَك فلانٌ الدابةَ واحْتَنَكها، أي: فَعَل بها ذلك، واحْتَنَكَ الجرادُ الأرضَ: أكلَ نباتها قال[2]:

٣٠٧٧ــ نَشْكُو إليك سَنَةً قد أَجْحَفَتْ جَهْداً إلى جَهْدٍ بنا فأضعفَتْ
واحتنكَتْ أموالَنا وجَلَّفَتْ

وحكى سيبويه[3]: «أَحْنَكُ الشاتَيْن»، أي: آكَلُهما، أي: أكثرُهما أَكْلاً.

آ. (٦٣) **قوله تعالىٰ: ﴿اذهَبْ فَمَنْ﴾**: تقدَّم أنَّ الباءَ تُدْغَمُ في الفاءِ في ألفاظٍ[4] منها هذه، عند أبي عمروٍ والكسائيِّ وحمزةَ في رواية خلَّادٍ عنه بخلافٍ في قوله «ومَنْ لم يَتُبْ فأولئك»[5].

قوله: «جزاؤُكم» يجوز أن يكونَ الخطابُ التغليبَ لأنه تقدَّم غائبٌ ومخاطَبٌ في قوله: «فَمَنْ تَبِعَكَ منهم» فغلَّب المخاطَب، ويجوز أن يكونَ الخطابُ مراداً به «مَنْ» خاصةً ويكونُ ذلك على سبيل الالتفات.

قوله: «جَزاءً» في نصبِه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ على المصدرِ،

---

(١) الآية ١٠.

(٢) لم أهتدِ إلى قائلها، وهي في مجاز القرآن ١/٣٨٤، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٢٤٩، والقرطبي ١٠/٢٨٧، والبحر ٦/٤٥. وجَلَّفَتْ: أذهبت بالمال.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٢.

(٤) انظر هذه الألفاظ في: النشر ٢/٨.

(٥) الآية ١١ من الحجرات.

الناصبُ له المصدرُ قبله، وهو مصدرٌ مبيِّن لنوعِ المصدرِ الأول. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ أيضاً لكن بمضمرٍ، أي: يُجازَوْن جزاءً. الثالث: أنه حالٌ موطِّئة كجاء زيد رجلًا صالحاً. الرابع: أنه تمييزٌ وهو غيرُ مُتَعَقَّل.

و «مَوْفُوراً» اسمُ مفعولٍ مِنْ وَفَرْتُه، ووفَرَ يُستعمل متعدِّياً، ومنه قولُ زهير[1]:

٣٠٧٨ـ ومن يَجْعَلِ المعروفَ مِنْ دُوْنِ عِرْضِهِ
يَفِرْه ومَنْ لا يَتَّقِ الشتم يُشْتَمِ

والآيةُ الكريمةُ من هذا، ويُستعمل لازماً يقال: وَفَرَ المالُ.

آ. (٦٤) **قوله تعالىٰ: ﴿ واستَفْزِزْ ﴾**: جملةٌ أمريةٌ عُطِفَتْ على مِثْلِها من قولِه «اذهَبْ». و «مَنْ استطَعْتَ» يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أنها موصولةٌ في محلِّ نصب مفعولاً للاستفزاز، أي: استفزِزْ الذي استطعْتَ استفزازَه منهم. والثاني: أنها استفهاميةٌ منصوبةُ المحلِّ بـ «استطعْتَ» قاله أبو البقاء[2]، وليس بظاهرٍ لأنَّ «اسْتَفْزِزْ» يطلبه مفعولاً به، فلا يُقطع عنه، ولو جَعَلْناه استفهاماً لكان مُعَلِّقاً له، وليس هو بفعلٍ قلبي / فيعلَّق. [٥٧٧/ب]

والاسْتِفْزاز: الاستخفاف، واستفزَّني فلانٌ: استخفَّني حتى خَدَعني لِما يريده. قال[3]:

٣٠٧٩ـ يُطيع سَفِيهَ القومِ إذ يستفزُّه ... ويَعْصي حليماً شَيَّبَتْه الهزاهِزُ

---

(١) ديوانه ٣٠، وشرح القصائد السبع ٢٨٧. وقال: «معناه: من اصطنع المعروف إلى الناس وقى عرضه».
(٢) الإملاء ٢/ ٩٤.
(٣) لم أقف عليه. والهزاهز: الفتن يهتز فيها الناس.

ومنه سُمِّي ولدُ البقرة « فَزّاً ». قال الشاعر[1]:

٣٠٨٠ـ كما استغاثَ بسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ خافَ العيونَ ولم يُنْظَرْ به الحَشَكُ

وأصلُ الفَزِّ: القَطْعُ، يقال: تَفَزَّز الثوبُ، أي: تقطَّع.

قوله: « وأَجْلِبْ »، أي: اجْمَعْ عليهم الجموعَ مِنْ جُنْدِك يقال: أَجْلَبَ عليه وجَلَبَ، أي: جَمَعَ عليه الجموعَ. وقيل: أَجْلَبَ عليه: توعَّده بشرٍّ. وقيل: أَجْلَبَ عليه: أعان، وأجلب، أي: صاح صِياحاً شديداً، ومنه الجَلَبَة، أي: الصِّياح.

قوله: « وَرَجِلِك » قرأ[2] حفصٌ بكسرِ الجيمِ، والباقون بسكونها، فقراءة حفصٍ « رَجِل » فيها بمعنى رَجُل بالضم بمعنى راجل يُقال: رَجِلَ يَرْجَلُ إذا صار راجِلاً، فيكون مثل: حَذِر وحَذُر، ونَدِس ونَدُس[3]، وهو مفردٌ أريد به الجمعُ. وقال ابن عطية: «هي صفةٌ يقال: فلان يمشي رَجِلاً إذا كان غيرَ راكبٍ، ومنه قولُ الشاعر[4]:

٣٠٨١ـ .... رَجِلاً إلا بأصحابي

قلت: يشير إلى البيتِ المشهور وهو:

فما أُقاتِلُ عن ديني على فَرَسي

إلا كذا رَجِلاً إلا بأصحابي

---

(١) تقدم برقم (٢٣٨٣).

(٢) السبعة ٣٨٢، النشر ٣٠٨/٢، الحجة ٤٠٦، البحر ٥٨/٦، التيسير ١٤٠.

(٣) رجل نَدس بسكون الدال وضمها وكسرها، أي: سريع السمع، فَطِنٌ، فَهِم.

(٤) البيت ليحيى بن وائل، وهو في اللسان (رجل) وروايته:

أما أقاتل عن ديني على فرسٍ ولا كذا رَجُلاً إلا بأصحاب

وروى بعده:

لقد لَقِيتُ إذاً شَرّاً وأدْركني ما كنت أَرْغم في جسمي من العابِ

أراد: فارساً ولا راجلاً.

وقال الزمخشريُّ[1]: «على أن فَعِلاً بمعنى فـاعِل نحـو: تَعِب وتاعب، ومعناه: وجَمْعك الرَّجِلَ، وتُضَمُّ جيمُه أيضاً فيكون مثلَ: حَذُر[2] وحَذِر، ونَـدُس ونَدِس، وأخواتٍ لهما».

وأما قراءةُ البـاقين فتحتملُ أَنْ تكـون تخفيفاً مِنْ « رَجِـل » بكسر الجيم أو ضمِّهـا، والمشهـورُ: أنـه اسمُ جمـع لـراجِـل كـرَكْب وصَحْب في راكِب وصاحِب. والأخفش[3] يجعل هذا النحوَ جمعاً صريحاً.

وقرأ[4] عكرمةُ « ورِجالك » جمـع رَجِل بمعنى راجِـل، أو جمـع راجِل كقائم وقيام. وقُـرِىء[5] « ورُجَّالـك » بضمِّ الراء وتشـديد الجيم، وهـو جمـع راجِل كضارِب وضُرَّاب.

والباء في « بخَيْلِك » يجوز أن تكـونَ الحاليـة، أي: مصاحَبـاً بخيلك، وأن تكون مزيدةً كقوله[6]:

٣٠٨٢ـ .... لا يَقْرَأْنِ بالسُّوَر

وقد تقدَّم في البقرة[7].

---

(١) الكشاف ٢/٤٥٦.

(٢) في مطبوعة الكشاف «حدث» وهو تحريف.

(٣) معاني القرآن ٥٠٤، ومذهب الجمهور أنه اسم جمـع لأنه خالف أوزان الجموع.

(٤) المحتسب ٢/٢١، البحر ٦/٥٩.

(٥) الكشاف ٢/٤٥٦.

(٦) تقدم برقم (٧٤٧).

(٧) انظر: الدر المصون ٢/١٤٠.

قـوله: «ومـا يَعِدُهُمْ الشيـطانُ» من بابِ الالتفـات وإقامـةِ الظاهـر مُقـامَ المضمـرِ؛ إذ لو جَـرَىٰ على سَنَنِ الكلامِ الأول لقـال: وما تَعِـدُهم، بالتـاء من فوق.

قـوله: «إلا غُـروراً» فيـه أوجـهٌ، أحـدُهـا: أنـه نعتُ مصـدرٍ محـذوفٍ وهو نفسُه مصدرٌ، الأصل: إلا وَعْداً غروراً، فيجـيء فيه ما في «رجلٌ عَدْلٌ»، أي: إلا وَعْـداً ذا غـرور[1]، أو على المبـالغـة أو على: وعـداً غـارًّاً، ونسب الغرورَ إليه مجازاً. الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أجلِه، أي: مـا يَعِدُهم ممَّـا يَعِدُهم من الأماني الكاذبـة إلا لأجل الغُـرور. الثالث: أنـه مفعولٌ بـه على الاتِّساع، أي: ما يَعِدُهم إلا الغرورَ نفسَه.

آ. (٦٧) **قـوله تعـالىٰ: ﴿إلا إياه﴾**: فيـه وجهان، أحـدهمـا: أنـه استثنـاءٌ منقطـعٌ لأنـه لم يَنْدَرِجْ فيمـا ذُكِر، إذ المـرادُ بـه آلهتُهم من دون الله. والثاني: أنه متصلٌ؛ لأنهم كانوا يَلْجَؤون إلى آلهتِهم وإلى اللَّهِ تعالىٰ.

آ. (٦٨) **قـوله تعـالىٰ: ﴿أفأَمِنْتُمْ﴾**: استفهـامُ توبيـخٍ وتقـريـعٍ. وقدَّر الزمخشري[2] على قاعدتِه معطوفاً عليه، أي: أَنَجَوْتم فَأَمِنْتُمْ.

قوله: «جانب البَرِّ» فيه وجهان أظهرهما: أنه مفعولٌ به كقوله: «فَخَسَفْنا به وبدارِه الأرضَ»[3]. والثـاني: أنه منصـوبٌ على الظرف. و« بكم » يجـوز أن تكونَ حاليةً، أي: مصحوبـاً بكم، وأَنْ تكونَ للسببيـة. قيل: ولا يَلْزَمُ مِنْ

---

(١) الأصل «غروراً» وهو سهو.

(٢) الكشاف ٢/٤٥٧.

(٣) الآية ٨١ من القصص.

خَسْفِـه بسببهم أن يَهْلكوا. وأُجيب بـأنَّ المعنىٰ: جـانبَ البـر الـذي أنتم فيـه فيلزم بخَسْفِه هلاكُهم، ولولا هذا التقديرُ لم يكنْ في التوعُّدِ به فائدةٌ.

قـوله: ﴿أن يَخْسِفَ﴾: «أو يُرْسِلَ» «أن يُعِيْدَكم» «فيُرْسِلَ» «فيُغْرِقكم» قرأ هذه [جميعَها][1] بنون العظمة ابنُ كثير وأبو عمرٍو[2]، والباقون بالياءِ فيها على الغيبـة. فـالقـراءةُ الأولى على سبيـل الالتفـاتِ مِن الغـائبِ في قـولِـه « ربُّكم »[3] إلى آخـره، والقـراءةُ الثـانيـةُ على سَنَنِ مـا تقـدَّم من الغَيْبـةِ المذكورة.

قوله: « حـاصِباً »، أي: ريحـاً حاصِبـاً، ولم يؤنِّثه: إمَّا لأنه مجـازيٌّ، أو على النسَبِ، أي: ذاتَ حَصْبٍ. والـحَصْـبُ: الـرميُ بـالـحَصَىٰ وهي الحجارةُ الصغار. قال الفرزدق[4]:

٣٠٨٣ـ مُسْتَقْبِلين شَمالَ الشامِ تَضْرِبُهم ... حَصْباءُ مثلُ نَدِيْفِ القُطْنِ مَنْثُوْرِ

والحاصِبُ أيضاً: العارِضُ الذي يَرْمِي البَرَد.

آ. (٦٩) قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ﴾ / : يجوز أَنْ تكونَ المتصلة، أي: أيُّ [٥٧٨/أ] الأمرين كائن؟ ويجوز أَنْ تكونَ المنقطعةَ، و «أن يُعِيْدَكم» مفعولٌ به كـ «أَنْ يخسِفَ».

قوله « تارةً » بمعنىٰ مرةً وكَرَّة، فهي مصدرٌ، ويُجمـع على تِيَرٍ وتاراتٍ. قال الشـاعـر[5]:

٣٠٨٤ـ وإنسـانُ عيني يَحْسِرُ المـاءُ تارةً ... فَيَبْـدُو وتـارات يَجُمُّ فَيَغْـرَقُ

---

(١) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) السبعة ٣٨٣، النشر ٣٠٨/٢، البحر ٦١/٦، القرطبي ٢٩٣/١٠، الحجة ٤٠٦.

(٣) من الآية ٦٦.

(٤) ديوانه ٢٦٢/١، والقرطبي ٢٩٢/١٠.

(٥) تقدم برقم (١٨٢٧).

وألفُهـا تحتمل أن تكـونَ عن واوٍ أو ياء. وقـال الراغب[1]: «وهـو فيمـا قيل: مِنْ تارَ الجُرْحُ: التأَمَ».

قوله: «قاصِفاً» القـاصِفُ يحتمل أن يكـون مِنْ قَصَفَ متعديـاً، يقال: قَصَفَتِ الريـحُ الشجرَ تَقْصِفها قَصْفاً. قال أبو تمام[2]:

٣٠٨٥ـ إنَّ الـريــاحَ إذا مــا أَعْصَفتْ قَصَـفَتْ
عَيْــدانَ نَجْــدٍ ولم يَعْبَــأْنَ بـالـرَّتَمِ

فالمعنى: أنها لا تُلْفِي شيئاً إلا قَصَفَتْه وكَسَـرَتْه. والثـاني[3]: أن يكون مِنْ قَصِفَ قاصراً، أي: صـار له قَصِيف يقـال: قَصِفَتِ الريـحُ تَقْصَفُ، أي: صَوَّتَتْ. و«مِن الريـح» نعت.

قوله: «بما كَفَرْتُمْ» يجوز أن تكونَ مصـدريةً، وأن تكـونَ بمعنى الذي، والباءُ للسببية، أي: بسببِ كفرِكم، أو بسبب الذي كفَـرْتم به، ثم اتُّسِـع فيـه فَحُذِفت الباءُ فـوصل الفعـلُ إلى الضميرِ، وإنمـا احتيـج إلى ذلك لاختـلافِ المتعلق.

وقـرأ[4] أبو جعفـرٍ ومجاهـد «فَتُغْرِقَكم» بـالتاء من فـوقُ أُسْنـد الفعـلُ لضميـر الريـح. وفي كتـاب الشيـخ[5]: «فتُغْرِقَكم بتـاء الخـطاب مسنـداً إلى

---

(١) المفردات ٧٦.

(٢) ديوانه ٣/٢٨٠، والبحر ٦/٤٥. والعَيْدان: ج عَيْدانة وهي النخلة الطويلةُ. والرتم: شجر بعينه.

(٣) الأنسب أن يقول: «ويحتمل أن يكون» متابعةً للسياق.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٠٢، والقـرطبـي ١٠/٢٩٣، البحر ٦/٦١، النشـر ٢/٣٠٨.

(٥) البحر ٦/٦١.

« الـريـح ». والحسنُ وأبو رجـاء بيـاء الغيبـة وفتـح الغين وشـدِّ الـراء، عَـدَّاه بالتضعيف والمقرىء لأبـي جعفر كذلك إلا أنه بتاء الخطاب». قلت: وهـذا: إمَّا سهوٌ، وإمَّا تصحيفٌ من النسَّاخ عليه؛ كيف يَسْتقيم أن يقولَ بتـاءِ الخطاب وهو مسندٌ إلى ضميـر الريـح، وكـأنه أراد بتـاء التأنيث فسبقـه قلمُه أو صَحَّف عليه غيرُه.

وقرأ[1] العامَّة « الريـحِ » بالإفراد، وأبو جعفر: « الرياح » بالجمـع.

قـوله: «بـه تَبِيْعا» يجـوز في « بـه » أن يَتَعَلَّق بـ « تَجِـدوا »، وأن يتعلَّقَ بتبيـع، وأن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ لأنه حـالٌ مِنْ تبيـع. والتَّبِيْـع: المـطالِبُ بحقّ، المُلازِمُ[2]، قال الشمَّاخ[3]:

٣٠٨٦ـ .... كمــا لاذَ الغَــريمُ من التَّبِـيـعِ

وقال آخر[4]:

٣٠٨٧ـ غَـدَوْا وغَدَتْ غِـزْلانُهم فكأنَّهــا ضَــوامِنُ مِنْ غُــرْمٍ لهنَّ تَبيـعُ

آ. (٧٠) **قوله تعالىٰ: ﴿كرَّمْنا بني آدم﴾**: عَدَّاه بالتضعيفِ، وهو مِنْ كَرُم بالضمِّ كشَرُف، وليس المرادُ من الكرمِ في المال.

---

(١) الإتحاف ٢/٢٠٢، النشر ٢/٢٢٣، القرطبـي ١٠/٢٩٣.

(٢) عدَّها الأنباري في «الأضداد» من ألفاظ الأضداد. ص ٣٧٢.

(٣) صــدره:

تَـلُوْذُ ثَـعـالِـبُ الـشَّـرَفَـيْـنِ مـنـهـا

وهو في ديوانه ٢٢٧، واللسان (تبع)، والبحر ٦/٦٠. وتلوذ: تستتر وتفرُّ، والغريم: المدين الذي عليه الدين. والبيت في وصف عقاب، فهذه الثعالب تجدُّ في الهرب من العقاب كما يجدّ المدين في الهرب من الدائن.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦١.

آ. (٧١) **قوله تعالىٰ**: ﴿يومَ نَدْعُو﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ على الظرف، والعاملُ «فَضَّلْناهم»، أي: فَضَّلْناهم بالثوابِ يوم نَدْعُو. قال ابن عطية[1] في تقريره: «وذلك أنَّ فَضْلَ البشرِ على سائرِ الحيوان يوم القيامةِ بيِّنٌ؛ إذ هم المُكَلَّفون المُنَعَّمون المحاسَبون الذين لهم القَدْرُ. إلا أنَّ هذا يَرُدُّه أن الكفار [يومئذٍ] أَخْسَرُ مِنْ كلِّ حيوان، لقولِهم: «يا ليتني كنت تراباً»[2].

الثاني: أنه منصوبٌ على الظرف، والعاملُ فيه اذكر، قاله الحوفيُّ وابنُ عطية. قلت: وهذا سهوٌ؛ كيف يعمل فيه ظرفاً؟ بل هو مفعولٌ[3].

الثالث: أنه مرفوعُ المحلِّ على الابتداء، وإنما بُنِيَ لإضافتِه إلى الجملةِ الفعلية، والخبرُ الجملةُ بعده. قال ابنُ عطية في تقريره: «ويَصِحُّ أَنْ يكونَ «يوم» منصوباً على البناء لَمَّا أُضيف إلى غيرِ متمكِّن، ويكون موضعُه رفعاً بالابتداء، وخبرُه في التقسيم الذي أتى بعدَه في قوله «فَمَنْ أُوتِيَ كتابَه»، إلى قوله «ومَنْ كان». قال الشيخ[4]: «قوله منصوبٌ على البناء» كان ينبغي أن يقول: مبنيَّاً على الفتح، وقوله «لَمَّا أُضيف إلى غيرِ متمكن» ليس بجيدٍ؛ لأنَّ المتمكِّنَ وغيرَ المتمكِّنِ إنما يكون في الأسماءِ لا في الأفعالِ، وهذا أُضيفَ إلى فعلٍ مضارع، ومذهبُ البصريين فيه أنه[5] معربٌ، والكوفيون يُجيزون بناءَه. وقوله: «والخبر في التقسيم» إلى آخره، التقسيم عارٍ من رابطٍ يربط جملةَ التقسيم بالابتداء». قلت: الرابطُ محذوفٌ للعلمِ به، أي: فَمَنْ أُوتي كتابَه فيه.

[٥٧٨/ب] الرابع: أنه منصوبٌ بقولِه «ثم لا تجدوا»[6] / قاله الزجَّاج[7]. الخامس: أنه

---

(١) انظر: البحر ٦٢/٦.
(٢) الآية ٤٠ من النبأ.
(٣) أي لأن الفعل «اذكُرْ» متعدٍّ وليس بلازم.
(٤) البحر ٦٢/٦.
(٥) أي الظرف «يوم». وانظر المسألة في: الارتشاف ٥٢٢/٢.
(٦) الأصل: «لا تجد» وهو سهو.
(٧) مذهبه في معاني القرآن ٢٥٢/٣ أنه منصوب باذكر أو منصوب بمعنى يعيدكم الذي فطركم.

منصوبٌ بـ « يُعيدكم » مضمرةً، أي: يُعيدكم يومَ نَدْعو. السادس: أنـه منصوبٌ بما دَلَّ عليه «ولا يُظْـلَمـون» بعده، أي: ولا يُظْلَمون يوم ندعو، قـاله ابن عـطية وأبو البقاء[1]. السابـع: أنه منصوبٌ بما دَلَّ عليه «متى هو»[2]. الثامن: أنه منصوبٌ بما تقدَّمه مِنْ قولِه تعالىٰ: «فَتَسْتجيبون بحَمْده»[3]. التاسـع: أنه بـدلٌ مِنْ «يومَ يَدْعوكم»[4]. وهذان القولان ضعيفان جداً لكثرة الفواصل. العاشر: أنه مفعولٌ به بإضمار « اذكر »، وهذا ــ وإن كان أسهلَ التقاديرِ ــ أظهرُ ممَّا تقدم؛ إذ لا بُعْدَ فيه ولا إضمارَ[5] كثيرٌ.

وقرأ العامَّة « نَدْعـو » بنون العـظمة، ومجـاهدٌ[6] « يَـدْعُو » بيـاءالغيبة، أي: الله تعالىٰ أو المَلَك. و « كلَّ » نصبٌ مفعولاً به على القراءتين.

وقـرأ الحسن فيما نقله الـدانيُّ عنه « يُـدْعَىٰ » مبنياً للمفعـول، « كـلُّ » مرفوعٌ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ، وفيما نقله عنه غيرُه[7] « يُدْعَو » بضمِّ اليـاء وفتـح العين، بعـدها واوٌ. وخُـرِّجَتْ على وجهين، أحدُهمـا: أن الأصلَ: يُـدْعَـوْن فَحُذِفت نونُ الرفـعِ كما حُذِفَتْ في قولِـه عليه السـلام[8]: «لا تَدْخُلوا الجنـة حتى تُؤْمِنوا، ولا تُؤمنوا حتى تحابُّوا» وقوله[9]:

---

(١) الإملاء ٢/٩٤.
(٢) في الآية ٥١.
(٣) في الآية ٥٢.
(٤) في الآية ٥٢.
(٥) الأصل: «والإضمار» والتصحيح من (ش).
(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٦٢، الكشاف ٢/٤٥٩، الشواذ ٧٧.
(٧) قال الفراء في معاني القرآن ٢/١٢٧ «رَوَوْه عن الحسن فأخبرته أني لا أعرفه».
(٨) رواه أبو داود: إفشاء السلام ٥/٣٧٨، الترمذي (التحفة) إفشاء السلام ٧/٤٦٠.
(٩) تقدم برقم (١٣٢٩).

٣٠٨٨ـ أَبِيْتُ أَسْـرِيْ وتَبِيْـتِي تَـدْلُـكِيْ وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الـذَّكِي

و «كلٌّ» مرفـوعٌ بالبـدلِ من الواوِ التي هي ضميـرٌ، أو بالفـاعليةِ والـواوُ علامةٌ على لغةِ «يتعاقبون فيكمْ ملائكةٌ»[1].

والتخـريـجُ الثاني: أنَّ الأصـلَ «يُدْعَىٰ» كمـا نَقَله عنه الـدانيُّ، إلا أنـه قَلَبَ الألفَ واواً وَقْفاً، وهي لغةٌ لقومٍ، يقولون: هذه أفْعَـوْ وعَصَوْ، يـريدون: أَفْعىٰ وعَصا، ثم أجرىٰ الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ. و «كـلٌّ» مرفـوعٌ لقيامِـه مقامَ الفاعلِ على هذا ليس إلا.

قـوله: «بـإمامِهم» يجـوزُ أَنْ تكونَ البـاءُ متعلقةً بـالدعـاء، أي: بـاسمِ إمـامهم، وأن تكـونَ للحـالِ فيتعلَّقَ بمحـذوف، أي: نَـدْعُـوهم مصـاحبين لكتابهم. والإمام: مَنْ يُقْتَدَىٰ به. وقال الزمخشـري[2]: «ومن بِدَع التفـاسير: أن الإمامَ جمـع «أُمّ»، وأنَّ الناسَ يُدْعَوْن يـومَ القيامـة بأمهـاتهم دونَ آبائهم، وأن الحكمـةَ فيه رِعـايـةُ حقِّ عيسىٰ، وإظهـارُ شـرفِ الحسن والحسين، وأن لا يُفْضَـحَ أولادُ الزِّنىٰ» قال: «وليت شعري أيهما أَبْـدَعُ: أصحةُ لفـظِه أم بَهاءُ معناه؟».

قلت: وهـو معذورٌ لأن «أُمّ» لا يُجْمـع على «إمـام»، هـذا قـولُ مَنْ لا يَعْـرف الصناعـةَ ولا لغةَ العـربِ، وأمَّا مـا ذكروه من المعنىٰ فـإنَّ الله تعالىٰ نـادىٰ عيسىٰ باسمِـه مضـافاً لأمِّـه في عـدةِ مـواضـعَ من قـولـه «يـا عيسىٰ بنَ مريم»[3]، وأَخْبر عنه كذلك نحو: «وإذ قـال عيسىٰ بنُ مريم»[4]، وفي ذلـك

(١) رواه البخاري (الفتح) ٢/٣٣، مسلم: المساجد ١/٤٣٩، ابن حنبل ٢/٢٥٧.
(٢) الكشاف ٢/٤٥٩.
(٣) الآية ١١٠ من المائدة.
(٤) الآية ٦ من الصف.

غَضاضةٌ من أميرِ المؤمنين عليّ رضي الله عنه وكرَّم وجهَه.

قوله: «فَمَنْ أُوْتِي» يجوز أن تكونَ شرطيةً، وأن تكونَ موصـولةً، والفـاءُ لشَبَهه بالشرط. وحُمِل على اللفظِ أولاً في قـوله «أُوْتِيَ كتـابَه بيمينِـه» فَأُفْـرِد، وعلى المعنىٰ ثانياً في قولِه: «فأولئك» فَجُمِـع.

آ. (٧٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿ومَنْ كان في هـذه﴾**: يجوز في « مَنْ » ما جاز في « مَنْ » قبلها. وأمال[1] الأخَـوان وأبو بكـر « أعمى » في الموضعين من هـذه السورة، وأبـوعمرٍو أمـال الأولَ دون الثـاني، والبـاقـون فتحـوهمـا، فالإمالةُ لكونِهما من ذوات الياء، والتفخيمُ لأنـه الأصل. وأمَّـا أبو عمـرٍو فإنـه أمال الأولَ لأنه ليس أفعلَ تفضيلٍ فألفُه متطرفةٌ لفظاً وتقديراً، والأطرافُ محلُّ التغيير غالباً، وأمَّا الثاني فإنه للتفضيلِ ولذلك عَطَف عليه « وأَضَلُّ » فألفُه في حكم المتوسطة؛ لأنَّ « مِنْ » الجـارَّةَ للمفضول كـالملفوظ بهـا، وهي شديـدةُ الاتصالِ بأَفْعَلِ التفضيلِ فكأنَّ الألفَ وقعت حَشْواً فتحصَّنَتْ عن التغيير.

قلت: كذا قرَّره الفارسيُّ[2] والزمخشري[3]، وقد رُدَّ هـذا بأنهم أمـالوا «ولا أَدْنَىٰ من ذلك»[4] مـع التصريـح بـ« مِنْ » فَـلأَنْ يُميلوا « أَعْمىٰ » مقدَّراً معه « مِنْ » أَوْلَىٰ وأَحْرَىٰ.

وأمَّا «أَعْمىٰ» في طـه[5] فأماله الأخَوان وأبو عمـرو، ولم يُمِلْه أبو بكـر، وإن كان يُميله هنا، وكأنه جَمَـعَ بين الأمرين وهو مقيَّدٌ باتِّباع الأثر. وقـد فَرَّق

(١) السبعة ٣٨٣، التيسير ١٤٠ ، الحجة ٤٠٧، النشر ٢/٥٤.

(٢) الحجة (خ) ٣/٣٦٤.

(٣) الكشاف ٢/٤٦٠.

(٤) الآية ٧ من سورة المجـادلة.

(٥) الآية ١٢٤.

بعضُهم: بـأنَّ « أعمىٰ » في طـه مِنْ عَمَىٰ البصـرِ، وفي الإسـراء مِنْ عَـمَىٰ البصيرة؛ ولذلك فسَّروه هنـا بالجَهْـل فأُمِيْـلَ هنا، ولم يُمَـلْ هناك للفـرقِ بين المعنيين. قلت: والسؤال باقٍ؛ / إذ لقـائـلٍ أن يقـولَ: فَلِمَ خُصِّصَتْ هـذه بالإمالةِ، ولو عُكِسَ الأمرُ كان الفارقُ قائماً. [٥٧٩/أ]

آ. (٧٣) قـوله تعـالىٰ: ﴿وإنْ كادُوا لَيَفْتِنُـوْنـك﴾: « إنْ » هـذه فيها[١] المذهبان المشهوران: مذهبُ البصريين[٢]: أنها مخففةٌ، واللامُ فارقةٌ بينها وبين « إنْ » النافية، ولهذا دَخَلَتْ على فعلٍ ناسـخٍ، ومـذهبُ الكوفيين أنهـا بمعنىٰ « ما » النـافيـةِ، والـلامُ بمعنىٰ « إلا ». وضُمِّنَ «يَفْتِنُـوْنَـك» معنىٰ يَصْرِفُونك، فلهذا عُـدِّي بـ « عن » تقديـرُه: لَيَصْرِفُـونَكَ بفتنتِهم. و «لتفتـرِيَ» متعلِّقٌ بالفتنةِ.

قوله: «وإذَنْ لاتَّخَذُوك» « إذن » حرفُ جـوابٍ وجزاءٍ؛ ولهـذا تقـع أداةُ الشـرطِ مـوقعَهـا، و «لاتَّخـذوك» جـوابُ قسمٍ محـذوفٍ تقـديـرُه: إذن واللّهِ لاتَّخذوك، وهو مستقبلٌ في المعنىٰ، لأنَّ « إذَنْ » تقتضي الاستقبالَ؛ إذ معناها المجـازاةُ. وهذا كقـولِه: «ولَئِنْ أَرْسَلْنـا رِيْحاً فَـرَأَوْه مُصْفَـرّاً لَـظَلُّوا»[٣]، أي: لَيَظَلُّنَّ. وقولُ الزمخشري[٤]: «أي: ولو اتَّبَعْتَ مرادَهم لاتَّخَذُوك» تفسيرُ معنى لا إعرابٍ، لا يريد بذلك أنَّ «لاتَّخَذُوك» جوابٌ لـ « لو » محـذوفةً إذ لا حـاجةَ إليه.

---

(١) الأصل: «فيه» والتصحيح من (ش).

(٢) انظر المسألة في المغني ٣٠٦.

(٣) تمام الآية «من بعدِهِ يكفرون» الآية ٥١ من الروم.

(٤) الكشاف ٢/٤٦١.

آ. (٧٤) قـوله تعـالىٰ : ﴿ تَـرْكَنُ ﴾ : العـامَّـة على فتـح الكـاف مضـارع رَكِنَ بالكسر، وقتـادة[١] وابنُ مُصَـرِّف وابنُ أبـي إسحـاق « تَـرْكُن » بالضمِّ مضارعَ رَكَنَ بالفتـح، وهذا من التداخل، وقد تقدَّم تحقيقـه في أواخر هود[٢].

وقوله «شيئـاً»: منصوبٌ على المصـدر، وصفتُه محـذوفة، أي: شيئـاً قليلاً من الرُّكون.

آ. (٧٥) قوله تعالىٰ: ﴿ضِعْفَ الحياة﴾: قال الزمخشـري[٣]: فإن قلت: كيف حقيقةُ هذا الكلام؟ قلت: أصلُه: لأَذَقْناك عـذابَ الحياةِ وعـذابَ المماتِ ؛ لأنَّ العذابَ عذابان، عذابٌ في المماتِ وهو عذابُ القبرِ، وعذابٌ في حياةِ الآخرةِ وهـو عذاب النـار، والضِّعْفُ يُوْصفَ بـه، نحوَ قـولِه تعـالىٰ: «فآتِهِمْ عذاباً ضِعْفاً من النار»[٤] يعني عذابـاً مُضاعَفـاً، فكأنَّ أصـلَ الكلامِ: لأَذَقْنـاك عذابـاً ضِعْفـاً في الحيـاة، وعـذابـاً ضِعْفـاً في المَمَـات، ثم حُـذِف الموصوفُ، وأُقيمت الصفةُ مُقامـه وهو الضِّعْف، ثم أُضِيْفَتِ الصفـة إضـافـةَ الموصوف فقيل: ضِعْفَ الحياة، وضِعْفَ المماتِ، كما لو قيل: أليمَ الحياةِ، وأليمَ الممات». والكلامُ في « إذن » و « لأَذَقْناك » كما تقدَّم في نظيره[٥].

آ. (٧٦) قوله تعالىٰ: ﴿وإذَنْ لا يَلْبَثُون﴾: قرأ العامَّةُ برفـع الفعل بعد «إذَنْ» ثـابتَ النـون، وهي[٦] مـرسـومـةٌ في مصـاحف العـامَّـة. ورفعُـهُ وعـدمُ

(١) البحر ٦/٦٥.
(٢) انظر: الدر المصون ٦/٤١٨.
(٣) الكشاف ٢/٤٦١.
(٤) الآية ٣٨ من الأعراف.
(٥) في الآية ٧٣.
(٦) الأصل «هو» وهو سهو.

إعمـالِ « إذن » فيـه ثـلاثـةُ أوجـهٍ، أحـدُهـا: أنهـا تـوسَّـطَتْ بين المعـطوفِ والمعطوفِ عليه. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: مـا وجهُ القـراءتين؟ قلت: أمَّـا الشائعـةُ ــ يعني برفـعِ الفعـلِ ــ فقد عُـطِف فيها الفعـلُ على الفعـلِ، وهو مرفوعٌ لوقوعِه خبرَ كاد، وخبرُ « كاد » واقـعٌ موقـعَ الاسم». قلت: فيكون «لا يَلْبَثُون» عطفاً على قولِه «لَيَسْتَفِزُّونك».

الثـاني: أنها متـوسـطةٌ بين قسمٍ محـذوفٍ وجـوابِـه فَـأُلْغِيَتْ لـذلـك، والتقدير: وواللَّهِ إذن لا يلبثون.

الثالث: أنها متوسطةٌ بين مبتدأ محذوفٍ وخبرِه، فأُلْغِيَتْ لذلك، والتقدير: وهم إذن لا يلبثون.

وقـرأ أُبَـيٌّ[2] بحذفِ النـون، فَنَصْبُـه بـإذن عنـد الجمهـور، وبـ« أَنْ » مضمـرةً بعدهـا عند غيـرِهم، وفي مصحف عبد الله «لا يَلْبَثُـوا» بحـذفِهـا[3]. ووجهُ النصبِ أنه لم يُجعل الفعلُ معـطوفاً على مـا تقدَّم ولا جـواباً ولا خبـراً. قـال الـزمخشـري[4] «وأمَّـا قـراءةُ أُبَـيّ ففيهـا الجملةُ بـرأسهـا التي هي: إذاً لا يَلْبثوا[5]، عَطَفَ على جملة قوله «وإن كادوا لَيَسْتَفِزُّونك».

وقـرأ عطاء «لا يُلَبَّثُـوْن» بضمِّ الياء وفتـحِ الـلام والبـاء، مشـددةً مبنيـاً للمفعول، مِنْ لَبَّثَه بالتشديد. وقرأها يعقوب كـذلك إلا أنـه كسرَ البـاءَ، جَعَلَه مبنياً للفاعل.

قوله: «خِلافَك» قرأ[6] الأَخَوان وابنُ عامر وحفصٌ: «خِلافَك» بكسر الخاء وألفٍ بعـد اللام، والبـاقون بفتـح الخـاء وسكونِ الـلام. والقـراءتـان بمعنـى

(١) الكشاف ٢/٤٦٢.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٦٦، الشواذ ٧٧، الإتحاف ٢٠٢.

(٣) أي بحذف النون من «يلبثون».

(٤) الكشاف ٢/٤٦٢.

(٥) في الأصل «لا يلبثون» والتصحيح من «الكشاف»، لأن الحديث عن قراءة أُبَـيّ.

(٦) السبعة ٣٨٣، النشر ٢/٣٠٨، التيسير ١٤١، القرطبي ١٠/٣٠٢.

واحدٍ. وأنشدوا[1] في ذلك:

/٣٠٨٩ـ عَفَتِ الـديارُ خِـلافَهم فكأنمـا بَسَطَ الشَّـواطِبُ بينهنَّ حَصِيْـرا [٥٧٩/أ]

وقـال تعالىٰ: «خِلافَ رسول الله»[2] والمعنىٰ: بعـد خـروجـك. وكثُر إضافةُ قبل وبعد ونحوِهما إلى أسماءِ الأعيان على حَـذْفِ مضافٍ، فيُقَـدَّر من قولك: جاء زيدٌ قبل عمرٍو: أي قبل مجيئِه.

قوله: «إلا قليلاً» يجوز أن تكونَ صفةً لمصدرٍ أو لزمـانٍ محذوف، أي: إلا لُبْثاً قليلاً، أو إلا زماناً قليلاً.

آ. (٧٧) قـوله تعـالىٰ: ﴿سُنَّةَ﴾: فيـه ثلاثـةُ أوجـهٍ، أحـدُهـا: أن ينتصِبَ على المصدرِ المؤكِّد، أي: سَنَّ الله ذلـك سُنَّةَ، أو سَنَنَّـا ذلك سُنَّـةَ. الثاني: ـ قاله الفراء[3] ـ أنه على إسقاطِ الخـافض، أي: كسُنَّةِ اللَّهِ، وعلى هـذا لا يُوقف على قـولِه «إلا قليـلاً». الثالث: أن ينتصبَ على المفعـول به، أي: اتبـعْ سُنَّةَ.

آ. (٧٨) قـولـه تعـالىٰ: ﴿لِـدُلُـوكِ﴾: في هـذه الـلامِ وجهـان، أحـدُهمـا: أنهـا بمعنى «بَعْد»، أي: بَعْـدَ دُلـوكِ الشمسِ، ومثلُه قـول متمـم بن نويرة[4]:

---

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو في مجاز القرآن ١/٣٨٧، واللسان (خلف) وروايته فيه:
عَقَبَ الـربيـعُ خِـلافَهـم فكـأنـمـا نَشَط ....
وتفسيـر القـرطبي ١٠/٣٠٢، وتفسيـر المـاوردي ٢/٤٤٨، والبحـر ٦/٦٦، والشواطب: مفرده «الشاطبة» وهي المرأة التي تشق الخُوْصَ لتتخذ منه الحُصْر.

(٢) الآية ٨١ من التوبة.

(٣) معاني القرآن ٢/١٢٩.

(٤) المفضليات ٢٦٧، أمالي الشجري ٢/٢٧١، الهمع ٢/٣٢، الدرر ٢/٣١.

٣٠٩٠ـ فلمَّـا تَفَـرَّقْنـا كـأنـي ومـالِـكـاً
لِـطولِ اجتمـاعٍ لـم نَبِتْ ليـلةً معـا

ومثلُه قـولُهم: «كَتَبْتُه لثلاثٍ خَلَوْنَ». والثـاني: أنهـا على بـابهـا، أي: لأجلِ دُلُوك. قال الواحدي: «لأنها إنما تَجِبُ بزوالِ الشمس».

والدُّلوك: مصـدرُ دَلَكت الشمسُ، وفيه ثـلاثةُ أقـوالٍ، أشهـرُهـا: أنـه الـزوالُ، وهـو نِصْفُ النهـار. والثـاني: أنـه من الـزوال إلى الغـروب. قـال الـزمخشري[1]: «واشتقـاقُه من الـدَّلْكِ؛ لأنَّ الإنسـانَ يَدْلُـكُ عينَه عنـد النظرِ إليها»[2]. قلت: وهذا يُفْهِم أنه ليس بمصدرٍ؛ لأنه جعله مشتقاً من المصدرِ. والثالث: أنه الغروبُ، وأنشد الفراءُ عليه قولَه[3]:

٣٠٩١ـ هـذا مُـقـامُ قَـدَمَـيْ رَبـاحِ ذَبَّبَ حتـى دَلَكَـتْ بَـرَاحِ

أي: غَـرَبَتْ بَراحِ، وهي الشمسُ. وأنشـد ابن قتيبة[4] على ذلـك قولَ ذي الرمة[5]:

٣٠٩٢ـ مصابيـحُ ليسَتْ باللواتي تقودها نُجـومٌ ولا بالآفـلاتِ الدوالِـكِ

---

(١) الكشاف ٢/٤٦٢.
(٢) الضمير في كلام الزمخشري يعود للشمس.
(٣) لم أهتـدِ إلى قائله، وهـو في معاني القـرآن للفراء ٢/١٢٩، والمـاوردي ٢/٤٤٩، والقـرطبـي ١٠/٣٠٣، واللسان (دلـك)، وفـي قـولـه «براح» رويتان: بكسـر الباء على أنها حرف جر، وفتحها على أنهـا من أصل الكلمـة. وقولـه «غدوة» كـذا روايـة البحر ٦ / ٦٨، والمشهور في البيت «ذَبَّب»، أي: طرد الناس.
(٤) تفسير غريب القرآن ٢٥٩.
(٥) ديوانه ٣/١٧٣٤، وتفسيـر القرطبـي ١٠/٣٠٣، والبحـر ٦/٦٨. والبيت في وصف الإبل. المصباح من الإبل: الذي يبرك في معرسه، فلا ينهض حتى يصبح.

أي: الغـارِبـات، وقـال الـراغب[1]: دُلُـوْكُ الشمسِ مَيْلُهـا للغُـروب، وهو مِنْ قولِهم: دَلَكْتُ الشمسَ: دفعتُهـا بالـرَّاح[2]، ومنه: دَلَكْتُ الشيءَ في الراحةِ، ودَلَكْتُ[3] الرجلَ: ماطَلْتُه، والدُّلُوك: ما دَلَكْتَه مِنْ طِيبٍ، والـدَّلِيْكُ: طعامٌ يُتَّخذ مِنْ زُبْدٍ وتَمْر».

قوله: «إلى غَسَقِ الليل» في هذا الجـارِّ وجهان، أحـدُهما: أنـه متعلِّقٌ بـ« أَقِمْ » فهي لانتهـاءِ غايـةِ الإقامـةِ، وكذلـك اللامُ في «لِـدُلوك» متعلقـةٌ بـه أيضاً. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الصـلاة»، أي: أَقِمْها مَمْـدودةً إلى غَسَق الليل، قـاله أبـو البقاء[4]. وفيـه نـظرٌ: من حيث إنـه قَـدَّر المتعلَّق كوناً مقيداً، إلا أَنْ يريدَ تفسيرَ المعنىٰ لا الإعرابِ.

والغَسَقُ: دخولُ أولِ الليل، قاله ابنُ شميل. وأنشد[5]:

٣٠٩٣ـ إنَّ هـذا الـليـلَ قـد غَسَـقـا واشـتـكـيْـتُ الـهَـمَّ والأرقـا

وقيـل: هو سَـوادُ الليلِ وظُلْمَتُـه، وأصلُه من السَّيَلان: غَسَقَتِ العين، أي: سالَ دَمْعُها فكأن الظُّلْمَةَ تَنْصَبُّ على العالَم وتَسِيْل عليهم قال[6]:

٣٠٩٤ـ ظلَّتْ تجـودُ يداهـا وهي لاهِيَـةٌ حتى إذا هَجَمَ الإظْلامُ والغَسَقُ

---

(١) المفردات ١٧١.

(٢) قال أبو عبيدة في المجاز ١/٣٨٨: «يضـع كفه على حاجبيه من شعاعها».

(٣) مطبوعة المفردات: «دالكت».

(٤) الإملاء ٢/٩٥.

(٥) البيت لعبيـد الله بن قيس الرقيـات، وهو في ديـوانه ١٨٧، ومجـاز القرآن ١/٣٨٨، واللسـان (غسق)، والقرطبـي ١٠/٣٠٤، والبحر ٦/٦٨.

(٦) البيت لزهير وليس في ديوانه، والقـرطبـي ١٠/٣٠٤، والماوردي ٢/٤٥٠، والبحـر ٦/٦٨، والرواية المشهورة «جنـح» مكان «هجم».

ويُقال: غَسَقَتِ العينُ: امتلأَتْ دَمْعاً، وغَسَقَ الجرحُ: امتلأ دَماً، فكأنَّ الظُّلْمَةَ مَلأَتِ الوجودَ. والغاسِقُ في قوله: «ومِنْ شَرِّ غاسِقٍ»[1] قيل: المرادُ به القمرُ إذا كَسَف واسْوَدَّ. وقيل: الليل. والغَساقُ بالتخفيف والتشديدِ ما يَسِيل مِنْ صَديدِ أهلِ النار. ويُقال: غَسَق الليلُ وأَغْسَقَ، وظَلَمَ وأَظْلَم، ودَجى وأَدْجى، وغَبَش وأَغْبَش، نقله الفرَّاء.

قوله: «وقرآنَ الفجرِ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه عطفٌ على « الصلاة »، أي: وأَقِمْ قرآنَ الفجرِ، والمرادُ به صلاةُ الصبحِ، عَبَّر عنها ببعضِ أركانِها. والثاني: أنه منصوبٌ على الإِغراء، أي: وعليك قرآنَ الفجر، كذا قدَّره الأخفشُ[2] وتَبِعه أبو البقاء[3]، وأصولُ البصريين تَأْبَىٰ هذا؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تعملُ مضمرةً. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ، أي: كَثِّر قرآنَ أو الزَمْ قرآنَ الفجرِ.

آ. (٧٩) **قوله تعالىٰ: ﴿ومن الليلِ﴾**: في « منْ » هذه وجهان، أحدُهما: أنها متعلقةٌ بـ «تَهَجَّدْ»، أي: تَهَجَّدْ بالقرآنِ بعضَ الليل. والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ تقديرُه: وقُمْ قَوْمةً من الليل، أو واسهرْ من الليل، ذَكَرهما الحوفيُّ. وقال الزمخشري[4]: «وعليك بعضَ الليل فتهَجَّدْ به» فإنْ كان أراد تفسيرَ المعنىٰ فقريبٌ، وإن أراد تفسيرَ الإِعراب فلا يَصِحُّ لأنَّ المُغْرَىٰ به لا يكون حرفاً، وجَعْلُه « مِنْ » بمعنى بعض لا يَقْتضي اسميَّتَها، بدليل أنَّ واوَ « مع » ليسَتْ اسماً بإجماعٍ، وإن كانت بمعنى اسمٍ صريحٍ وهو « مع ». / [٥٨٠/أ]

(١) الآية ٣ من سورة الفلق.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٩٢.
(٣) الإملاء ٢/٩٥.
(٤) الكشاف ٢/٤٦٢.

والضميرُ في « به » الظاهرُ عَوْدُه[1] على القرآنِ من حيث هو، لا بقيد إضافتِه إلى الفجر. والثاني: أنها تعودُ على الوقت المقدَّرِ، أي: وقُمْ وقتاً من الليل فتهَجَّدْ بذلك الوقتِ، فتكونُ الباءُ بمعنىٰ « في ».

قوله « نافِلَةً » فيها أوجهٌ، أحدُها: أنها مصدرٌ، أي: تَتَنَفَّلُ نافلةً لك على الصلواتِ المفروضةِ. والثاني: أنها منصوبةٌ بـ « تَهَجَّدْ » لأنَّه في معنىٰ تَنَفَّلْ، فكأنه قيل: تنفَّل نافلة. والنَّافِلَةُ، مصدرٌ كالعاقِبة والعافِية. الثالث: أنها منصوبةٌ على الحالِ، أي: صلاةَ نافِلَةٍ، قاله أبو البقاء[2] وتكون حالاً من الهاء في « به » إذا جَعَلْتَها عائدةً على القرآن لا على وقتٍ مقدر. الرابع: أنها منصوبةٌ على المفعولِ بها، وهو ظاهرُ قولِ الحوفيِّ فإنه قال: «ويجوز أن ينتصِبَ « نافلةً » بتهجَّدْ، إذا ذَهَبْتَ بذلك إلى معنىٰ: صَلِّ به نافلةً، أي: صَلِّ نافِلَةً لك».

والتهَجُّدُ: تَرْكُ الهُجُودِ وهو النَّوْمُ، وتَفَعَّل يأتي للسَّلْب نحو: تَحَرَّجَ وتَأَثَّمَ، وفي الحديث[3]: «كان يَتَحَنَّثُ بغارِ حراءٍ». وفي الهُجود خلافٌ بين أهل اللغةِ فقيل: هو النوم. قال[4]:

---

(١) الأصل «عودها» والتصحيح من (ش).

(٢) الإملاء ٢/٩٥.

(٣) رواه البخاري ولفظه «وكان يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه» ١: كتاب بدء الوحي، الباب الثالث، رقم ٣. (الفتح ١/٢٢).

(٤) البيت لطرفة، وعجزه:

بَوادِيَها أمشي بِعَضْبٍ مُجَرَّدِ

وهو في ديوانه ٤٤ برواية «نوادِيَه» بدلاً من «بواديها»، واللسان (برك)، والبحر ٦/٦٨. والبرك: جماعة إبل الحي، والهجود: النيام. والعضب المجرد: السيف المجرد المسلول.

٣٠٩٥ـ وبَرْكُ هُجودٍ قد أثارَتْ مَخافتي ....

وقال آخر(١):

٣٠٩٦ـ ألا طَرَقَتْنا والرِّفاقُ هُجودُ ....

وقال آخر(٢):

٣٠٩٧ـ ألا زارَتْ وأهلُ مِنَىً هُجودُ وليت خيالَها بمِنَىً يعودُ

فَهُجُوْدٌ: نيامٌ، جمعُ «هاجِد» كساجِد وسُجود. وقيل: الهُجود: مشتركٌ بين النائِمِ والمُصَلِّي. قال ابن الأعرابي(٣): «تَهَجَّدَ: صلَّى من الليل، وتَهَجَّدَ: نامَ»، وهو قول أبي عبيدةَ(٤) واللَّيْث.

قوله: «عَسَىٰ أن يَبْعثك رَبُّك مقاماً» في نصب «مَقاماً» أربعةُ أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرف، أي: يبعثُك في مَقام. الثاني: أن ينتصِبَ بمعنىٰ «يَبْعَثُك» لأنه في معنىٰ يُقيمك، يقال: أُقِيم مِنْ قبرِه وبُعِث منه، بمعنىً فهو نحو: قعد جلوساً. الثالث: أنه منصوبٌ على الحال، أي: يَبْعَثُك ذا مقامٍ محمودٍ. الرابع: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ، وناصبُه مقدَّرٌ، أي: فيقوم مقاماً.

و«عَسَىٰ» على الأوجهِ الثلاثةِ دونَ الرابع يتعيَّن فيها أن تكونَ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وعجزُه:

فباتَتْ بعَلاَّتِ النَّوالِ تجودُ

وهو في البحر ٦/٦٨، والقرطبي ١٠/٣٠٨، والماوردي ٢/٤٥١.
والعلاَّت: ما يُتَعَلَّل به.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦٨، والقرطبي ١٠/٣٠٨، والماوردي ٢/٤٥٠.

(٣) انظر: اللسان (هجد).

(٤) مجاز القرآن ١/٣٨٩.

التامَّةَ، فتكـونَ مسندةً إلى « أنْ » ومـا في حَيِّزهـا إذ لو كـانت ناقصـةً على أَنْ يكـونَ «أَنْ يَبْعَثَـك» خبـراً مقـدمـاً، و « ربُّـك » اسمـاً مؤخـراً، لَـزِمَ من ذلـك محذورٌ: وهو الفصلُ بأجنبـي بين صلة الموصول ومعمولِها[1]، فإنَّ « مَقامـاً » على الأوجـه الثـلاثـةِ الأُوَلِ منصـوبٌ بـ « يَبْعَثُـكَ » وهـو صلةٌ لـ « أَنْ » فـإذا جَعَلْتَ « رَبُّك » اسمَها كان أجنبياً من الصلة فلا يُفْصَلُ به، وإذا جَعَلْتَه فـاعِلاً لم يكن أجنبياً فلا يُبالَىٰ بالفصلِ به. وأمَّا على الوجه الرابـع فيجـوز أن تكونَ التامَّةَ والناقصةَ بالتقديم والتأخير لعـدم المحذور؛ لأنَّ « مقـاماً » معمـولٌ لغير الصلة، وهذا من محاسِنِ صناعة النحو، وتقدَّم لـك قريبٌ مِنْ هـذا في سورةِ إبراهيم عليه السلام في قولِه تعالىٰ: «أفي اللَّهِ شَكٌّ فاطِرِ»[2].

آ. (٨٠) **قـولـه تعـالىٰ: ﴿مُـدْخَـلَ صِـدْقٍ﴾**: يحتمـل أن يكـونَ مصدراً، وأن يكونَ ظرفَ مكان وهـو الظاهـر. والعامَّـةُ على ضم الميم فيهما لسَبْقهما فعلٌ ربـاعي. وقرأ[3] قتـادة وأبو حيـوة وإبراهيم بن أبـي عبلة وحميـد بفتـحِ الميمِ فيهما: إمَّا لأنهمـا مصدرانِ على حَـذْفِ الزوائـد كـ «أَنْبَتكم من الأرض نَباتاً»[4]، وإمَّـا لأنهما منصـوبان بمقـدَّرٍ موافقٍ لهمـا تقديـره: فادْخُـلْ مَـدْخَلَ واخـرُجْ مَخْرَج. وقـد تقدَّم هـذا مستـوفى في قـراءةِ نـافـع في سـورة النساء[5]، وأنه قَرَأ كذلك في سورة الحـج[6].

ومُدْخَلُ صِـدْقٍ ومُخْرَجُ صِـدْقٍ من إضافـة التبيين، وعند الكـوفيين من

---

(١) صلة الموصول «يبعثك» و «مقاماً» معمول لها.

(٢) الآية ١٠ من إبراهيم.

(٣) الإتحاف ٢/٢٠٣، القرطبي ١٠/٣١٣، البحر ٦/٧٣.

(٤) الآية ١٧ من نوح.

(٥) الآية ٣١. انظر: الدر المصون ٣/٦٦٥.

(٦) الآية ٥٩. وانظر: السبعة ٢٣٢.

إضافةِ الموصوف لصفته، لأنه يُوصف به مبالغةً.

قـوله: « سُلْطانـاً » هو المفعـولُ الأول للجَعْلِ، والثـاني أحدُ الجـارَّيْن المتقدِّمين، والآخرُ متعلِّقٌ بـاستقراره. و« نصيـرا » يجوز أن يكـون مُحَوَّلاً مِنْ فاعِلٍ للمبالغةِ، وأن يكونَ بمعنى مفعول.

آ. (٨١): والزُّهُوق: الذَّهابُ والاضمحلال قال(١):

٣٠٩٨ـ ولقد شَفَىٰ نَفْسي وأبـرَأَ سُقْمَهـا إقـدامُـه بمَـزَالَـةٍ لم يَـزْهَـقِ

يقال: زَهَقَتْ نَفْسي تَزْهَقُ زُهـوقاً بـالضم. وأمَّا الـزَّهوق بـالفتـح فمثالُ مبالَغَةٍ كقوله(٢):

٣٠٩٩ـ ضَـرُوْبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُـوْقَ سِمـانِهـا

. . . .

آ. (٨٢) **قوله تعالىٰ: ﴿مِن القرآنِ﴾**: في « مِنْ » هذه ثلاثـةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها لبيانِ الجنسِ، قاله الزمخشري(٣)، وابنُ عطية وأبو البقاء(٤). ورَدَّ الشيـخُ(٥) عليهم: بأنَّ التي للبيان لا بد أن يتقدَّمها ما تُبَيِّنُه، لا أَنْ تتقدَّمَ هي عليه، وهنا قد وُجِدَ تقديمُها عليه.

الثاني: أنها للتبعيض، وأنكره الحوفي قال: «لأنه يَلْزَمُ أن لا يكونَ بعضُه

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦٨، وتفسير الماوردي ٢/٤٥٣.

(٢) تقدم برقم (١٢٦١).

(٣) الكشاف ٢/٤٦٣.

(٤) الإملاء ٢/٩٥.

(٥) البحر ٦/٧٤.

شفاءٌ» . وأُجيب عنه : بأنَّ إنزالَه إنما هو مُبَعَّضٌ . وهذا الجوابُ ليس بظاهرٍ . وأجاب أبو البقاء[1] بأنَّ منه ما يَشْفي من المرضِ . قلت : وهذا قد وُجِد بدليل رُقْيَةِ بعضِ الصحابةِ سَيِّدَ الحيِّ الذي لُدِغ ، بالفاتحةِ فشُفي .

الثالث : أنها لابتداءِ الغاية وهوواضح .

والجمهـور على رفـع «شِفاءٌ/ ورحمـةٌ» خبرين لـ « هـو » ، والجملةُ صلةٌ لـ « ما » وزيدُ بن علي[2] ينصبهما ، وخُرِّجَتْ قراءتُه على نصبِهمـا على الحال ، والصلةُ حينئذٍ « للمؤمنين »[3] وقُدِّمَتْ الحالُ على عاملها المعنويِّ كقولِه «والسمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينه»[4] في قراءةِ مَنْ نصب « مَطْوِيَّاتٍ » . وقولِ النابغة[5] : [٥٨٠/ب]

٣١٠٠ـ رَهْطُ ابنِ كُوْزٍ مُحْقِبـي أَدْراعَهم فيهم ورَهْطُ ربيعـةَ بنِ حُـذارِ

وقيل : منصوبان بإضمـارِ فعلٍ ، وهـذا [عند] مَنْ يمنـع تقـديمَها على عـاملِها المعنـوي . وقال أبـو البقاء[6] : «وأجـاز الكسائيُّ « ورحمـةً » بالنصب عطفاً على « ما » . فظاهرُ هذا أن الكسـائيَّ بَقَّى « شفاء » على رفعِـه ، ونَصَبَ « رحمة » فقط عطفاً على « ما » الموصولة كأنه قيل : ونُنَزِّل من القرآن رحمةً ، وليس في نَقْله مايؤذن بأنه تلاها قرآناً . وتقدَّم الخلاف[7] [في][8] « وننـزل »

---

(١) الإملاء ٢/ ٩٥ .

(٢) البحر ٦/ ٧٤ .

(٣) يعني أنه متعلق بالصلة المحذوفة ، التقدير : استقر للمؤمنين .

(٤) الآية ٦٧ من الزمر . وهي قراءة عيسى والجحدري . انظر : البحر ٧/ ٤٤٠ .

(٥) تقدم برقم (٢٧٣٢) . (٦) الإملاء ٢/ ٩٥ .

(٧) الـذي تقدم في الآيـة ٨ من الحجر ـ الـورقة ٥٤١ ب ـ خـلاف القـراء في قـراءتـه معلوماً أو مجهولاً أو بفتـح التاء والنون والزاي مشددة . وقـرأ هنا أبـو عمرو ويعقـوب «ونُنْزِل» . انظر : الإتحاف ٢/ ٢٠٣ ، النشر ٢/ ٣٠٨ .

(٨) سقط من الأصل سهواً ، وثبت في (ش) .

تخفيفـاً وتشديـداً. والعامَّـة على نونِ العـظمة. ومجـاهد[1] « ويُنْـزِل » بياء الغيبة، أي: الله.

آ. **(٨٣) قوله تعالىٰ:** ﴿ **ونَأَىٰ** ﴾: قرأ العامَّـةُ بتقديمِ الهمـزةِ على حـرف العلة مِن النَّأْيِ وهـو البُعْـدُ. وابن ذكـوان[2] ـ ونقلهـا الشيـخ[3] عن ابن عامر بكمالِه[4] ـ: « نـاءَ » بتقديم الألف على الهمـزة. وفيها تخـريجان، أحدُهما: أنها مِنْ ناء يَنُوْءُ أي نهض. قال الشاعر[5]:

٣١٠١ـ حتى إذا مـا التـأَمَتْ مَفـاصِلُهْ ونـاءَ في شِقِّ الشِّمـالِ كـاهِلُهْ

والثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ نأىٰ، ووزنُه فَلَـع كقولهم في « رأىٰ » راءَ، إلى غيرِ ذلك، ولكن متى أمكن عـدمُ القلبِ فهو أَوْلَىٰ. وهـذا الخلافُ جـارٍ أيضاً في سورة حم السجدة[6].

وأمال[7] الألفَ إمالةً محضةً الأخَوان وأبو بكـر[8] عن عاصم، وبينَ بينَ بخلافٍ عنه السـوسيُّ[9]، وكذلـك في فُصِّلت، إلا أبا بكرٍ فإنه لم يُمِلْه[10].

---

(١) البحر ٦/٧٤، القرطبي ١٠/٣١٥.

(٢) وهو راوي ابن عامر. انظر: السبعة ٣٨٤، البحر ٦/٧٥، التيسير ١٤١، القرطبي ١٠/٢٢١، الحجة ٤٠٩، النشر ٢/٣٠٨، الإتحاف ٢/٢٠٣.

(٣) البحر ٦/٧٥.

(٤) أي لم يقل إنها رواية عنه.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (نوأ)، والبحر ٦/٧٥.

(٦) الآية ٥١ وهي فصلت. وانظر: السبعة ٥٧٧.

(٧) النشر ٢/٤٣، الإتحاف ٢/٢٠٤، السبعة ٣٨٤.

(٨) في الرواية المشهورة عنه قال في النشر: وانفـرد صاحب «المبهـج» عن أبـي عـون، عن شعيب، عن يحيـى عنه بفتحه.

(٩) قال صاحب النشر: «وانفرد فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضعين وأجمـع الرواة عن السوسي من جميـع الطرق على الفتـح».

(١٠) الإتحاف ٢/٢٠٤.

وأمـال[1] فتحـةَ النــونِ في الســورتين خَلَف، وأبــو الحـارث والـدُّوري عن الكسائي .

آ. (٨٤) **قـوله تعـالىٰ: ﴿عـلى شـاكِلَتِـهِ﴾**: متعلِّقٌ بـ « يَعْمـل ». والشَّاكِلَةُ: أحسنُ ما قيل فيها ما قاله الزمخشريُّ[2]: أنها مذهبه الـذي يُشاكـل حالَه في الهدىٰ والضلالة مِنْ قولهم: «طريقٌ ذو شواكـل»[3] وهي الطرقُ التي تَشَعَّبَتْ منه، والدليلُ عليه قولُه «فـربُّكم أعلمُ بمَنْ هو أَهْـدَىٰ سبيلا». وقيـل: على دينه. وقيل: خُلُقه. وقال ابن عباس: « جانبـه ». وقال الفـراء[4]: «هي الطريقةُ والمذهب الذي جُبِلَ عليه».

وهو من « الشَّكْلِ » وهو المِثْل، يقال: لستَ على شَكْلي ولا شاكلتي. وأمَّا « الشِّكْلُ » بالكسر فهو الهيئة[5]. يقال: جاريةٌ حسنةُ الشِّكْل. وقال امـرؤ القيس[6]:

٣١٠٢ـ حَيِّ الحُمـولَ بجـانب العَـزْلِ إذ لا يُـلائم شَكـلُهـا شَكْـلي

أي: لا يلائمُ مثلُها مثلي.

قوله: « أَهْدَىٰ » يجوز أن يكونَ مِنْ « اهْتَدى »، على حـذفِ الزوائـد، وأن يكـونَ مِنْ « هَدَىٰ » المتعـدِّي. وأن يكونَ مِنْ « هـدى » القـاصـر بمعنىٰ اهتدىٰ. و « سبيلًا » تمييز.

---

(١) النشـر ٢/٤٤.

(٢) الكشاف ٢/٤٦٤.

(٣) انظر: اللسان (شكل).

(٤) معاني القرآن ٢/١٣٠ بعبارة قريبة.

(٥) فسَّرها في اللسان بحسن الدَّلِّ وما تتحسَّن به المرأة من الغُنْـج.

(٦) ديوانه ٢٣٦. الحمـول: الإبل عليهـا الأحمال. وهي أيضـاً الإبل الـراعية. وجـانب العزل: موضـع بعينه.

آ. (٨٥) قـولـه تعـالىٰ: ﴿من العلم﴾: متعـلِّقٌ بـ « أُوْتِيْـتم »، ولا يجـوز تعلُّقُه بمحـذوفٍ على أنه حـال مِنْ « قليلاً »؛ لأنـه لو تـأخَّـر لكـان صفةً؛ لأنَّ ما في حَيِّز « إلَّا » لا يتقدم عليها.

وقرأ[١] عبد الله والأعمش «وما أُوْتُوا» بضمير الغيبة.

آ. (٨٧) قوله تعالىٰ: ﴿إلا رحمةً﴾: فيهـا قولان، أحـدُهما: أنهـا استثناءٌ متصلٌ لأنها تَنْدَرِجُ في قولِه « وكيـلا ». والثاني: أنهـا استثناء منقـطـعٌ فتتقـدر بـ « لكن » عند البصـريين، و« بل » عنـد الكـوفيين. و«مِنْ ربِّـك»: يجوز أن يتعلَّقَ بـ « رحمة » وأن يتعلَّقَ بمحذوف، صفةً لها.

آ. (٨٨) قوله تعالىٰ: ﴿لا يَأْتُـون﴾: فيه وجهـان، أظهرهمـا: أنه جوابٌ للقسمِ الموطَّأ له باللام[٢]. والثاني: أنه جـواب للشرط، واعتـذروا به عن رفعِه بأنَّ الشرطَ ماضٍ فهو كقوله[٣]:

٣١٠٣ـ وإنْ أتـاه خليـلٌ يـومَ مسـألـةٍ ... يقـولُ لا غائبٌ مـالـي ولا حَرِمُ

واستشهدوا عليه[٤] بقولِ الأعشىٰ[٥]:

---

(١) البحر ٦/٧٦.

(٢) قال الفراء: «والعرب إذا أجابت لئن بـ «لا» جعلوا ما بعد «لا» رفعاً لأن لئن كاليمين وجواب اليمين بـ «لا» مرفوع». معاني القرآن ٢/١٣٠.

(٣) تقدم برقم (١٢٣١). وهذا التخريج للزمخشري في الكشاف ٢/٤٦٥.

(٤) عَوْدُ الضمير هنا مُشْكِل؛ لأنَّ مسألـة البيت في جزم الجـواب مع تقدُّم القسم المحذوف.

(٥) ديوانه ٦٣ وفيه «لم تلفنا»، والخزانة ٤/٥٣٤، والعيني ٣/٢٨٣. ومنيت: ابتليت. الغب: العقب. ننتفل: نجحد وننتفي، أي: لا نجحد دماء القوم هرباً من القتال.

٣١٠٤ـ لئِنْ مُنِيْتَ بنا عن غِبِّ معركــةٍ لا تُلْفِنـا مِنْ دماءِ القـومِ نَنْتَفِـلُ

فأجاب الشـرطَ مـع تقدُّمِ لامِ التـوطئة، وهـو دليلٌ للفـراء(١) ومَنْ تبعه على ذلك. وفيه رَدٌّ على البصريين، حيث يُحَتِّمون جـوابَ القسمِ عند عـدمِ تقدُّم ذي خبرٍ.

وأجاب بعضهم(٢) بأنَّ اللامَ في البيت ليست للتوطِئـةِ بل مزيدةٌ، وهـذا ليس/ بشيء لأنه لا دليلَ(٣) عليه. وقال الزمخشري(٤): «ولولا اللامُ الموطِّئة [٥٨١/أ] لجاز أن يكونَ جواباً للشرط كقولِه(٥):

٣١٠٥ـ .... يقولُ لاغائبٌ ....

لأنَّ الشـرطَ وقـع ماضيـاً. ونـاقشـه الشيـخُ(٦): بـأنَّ هـذا ليس مـذهبَ سيبـويه ولا الكـوفيين والمبـرد؛ لأنَّ مـذهبَ سيبـويـه(٧) في مثلِه أن النيـةَ بـه التقـديمُ، ومذهبَ الكـوفيين(٨) والمبـرد(٩) أنـه على حـذف الفاء، وهذا(١٠)

---

(١) معاني القرآن ٢/١٣٠.
(٢) وهو أبو حيان في البحر ٦/٧٨.
(٣) قوله «لا دليل» مخروم في الأصل.
(٤) الكشاف ٢/٤٦٥.
(٥) تقدم برقم (١٢٣١).
(٦) البحر ٦/٧٨.
(٧) الكتاب ١/٤٣٦.
(٨) انظر: المساعد ٣/١٥٠.
(٩) المقتضب ٢/٧٠.
(١٠) أي تخريج الزمخشري السابق، وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ٢/١١٠٤.

مذهبٌ ثالثٌ قال به بعضُ الناس.

قوله: «ولو كان» جملةٌ حـاليةٌ، وقـد تقدَّم تحقيق هـذا[١]، وأنه كقـوله عليـه السـلام «أَعْـطُوا السـائـل ولـو جــاء على فـرس»[٢] و« لبعضٍ » متعلِّقٌ بـ « ظَهير ».

آ. (٨٩) **قوله تعالىٰ: ﴿ولقـد صَرَّفْنا﴾**: مفعولُه محذوف. وقيل: « مِنْ » زائـدة في «مِنْ كل مَثَـلٍ » وهو المفعـولُ، قالـه ابن عطيـة وهو مـذهبُ الكوفيين[٣] والأخفش[٤].

وقرأ[٥] الحسن « صَرَفْنا » بتخفيفِ الراء، وقد تقدَّم نظيرُه.

قوله: «إلا كُفُوراً» مفعولٌ به، وهو استثناءٌ مفرغ لأنـه في قوة: لم يَفْعلوا إلا الكُفور.

آ. (٩٠) **قوله تعالىٰ: ﴿حتى تَفْجُرَ﴾**: قـرأ الكوفيـون[٦] « تَفْجُرَ » بفتـح التاء وسكونِ الفاء وضمِّ الجيم خفيفةً، مضارعَ « فَجَر ». والباقون بضمِّ التاءِ وفتـحِ الفاء وكسرِ الجيم شديدةً، مضارع فَجَّر للتكثير. ولم يختلفـوا في الثانية أنهـا بالتثقيـلِ للتصريـحِ بمصـدرِها. وقـرأ الأعمش[٧] « تُفْجِرَ » بضمِّ

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٤١٧، ٣/٣٠٧.

(٢) رواه أبو داود: الزكاة ٢/٣٠٦، ابن حنبل ١/٢٠١.

(٣) انظر: رصف المباني ٣٩١.

(٤) لم يشـر الأخفش إلى زيادة «مِنْ» في هـذا المـوضـع، وهـذا هـو مـذهبـه في كـونـه لا يشترط دخولها على نكرة، وأن تـسبق بنفي أو استفهام. انظر: معاني القرآن ٩٨.

(٥) البحر ٦/٧٩.

(٦) السبعة ٣٨٤، النشر ٢/٣٠٨، التيسير ١٤١، القرطبي١٠/٣٣٠، البحر ٦/٧٩.

(٧) البحر ٦/٧٩.

التـاءِ وسكونِ الفـاء وكسر الجيم خفيفـةً، مضـارعَ أَفْجـر بمعنى فَجَـرَ، فليس التضعيفُ ولا الهمزةُ مُعَدِّيَيْنِ.

و « يَنْبوعاً » مفعولٌ به، ووزنُـه يَفْعُول لأنَّـه مِنْ النَّبْـعِ ، واليَنْبُوعُ: العَيْنُ تفورُ من الأرض.

آ. (٩١) **قوله تعـالىٰ: ﴿ خلالَهـا ﴾**: نصبٌ على الظرفِ، وتقـدَّم تحقيقُه أول السورة[١].

آ. (٩٢) **قـوله تعـالىٰ: ﴿أو تُسْقِطَ﴾**: العامَّـةُ على إسنـاد الفعـل للمخاطَب. و « السماءَ » مفعولٌ بها. ومجاهد[٢] على إسنـادِه إلى « السماء » فَرَفْعُهـا بـه.

قوله: « كِسَفاً » قرأ[٣] نافـعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ هنـا بفتـح السين، وفَعَل ذلـك حفصٌ في الشعراء[٤] وفي سبـأ[٥]. والباقـون بسكونهـا في المـواضـعِ الثـلاثةِ. وقـرأ ابنُ ذكوان[٦] بسكـونها في الـروم[٧] بلا خـلافٍ، وهشامٌ عنـه الوجهان، والباقون بفتحها.

فمَنْ فتـح السينَ جعله جمـعَ كِسْفـة نحـو: قِــطْعَـة وقِــطَـع، وكِسْـرة

(١) الآية ٥.

(٢) البحـر ٦/٧٩، القـرطبـي ١٠/٣٣٠، الشـواذ ٧٧، وعن مجـاهـد روايتـان في لفظ الفعل: يَسْقُط وتسقط.

(٣) السبعة ٣٨٥، النشر ٢/٣٠٩، التيسير ١٤١، القرطبـي ١٠/٣٣٠، البحر ٦/٧٩.

(٤) الآية ١٨٧ من الشعراء.

(٥) الآية ٩ من سبأ.

(٦) انظر: النشر ٢/٣٠٩. وابن ذكوان وهشام راويا ابن عامر.

(٧) الآية ٤٨ من الروم.

وكِسَر، ومَنْ سَكَّن جعله جمع كِسْفَة أيضاً على حَدِّ سِدْرة وسِدْر[1]، وقَمْحة وقَمْح.

وجوَّز أبو البقاء[2] فيه[3] وجهين آخرين، أحدُهما: أنه جمعٌ على فَعَل بفتح العينِ، وإنما سُكِّن تخفيفاً، وهذا لا يجوز لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ يحتملُها حرفُ العلة، حيث يُقَدَّر فيه غيرُها[4] فكيف بالحرف الصحيح؟. قال: «والثاني: أنه فَعْل بمعنىٰ مَفْعول» كالطِّحْن بمعنىٰ مَطْحون، فصار في السكون ثلاثةُ أوجهٍ.

وأصل الكَسْفِ القَطْع. يقال: كَسَفْتُ الثوبَ قطعتُه. وفي الحديثِ في قصة سليمان مع الصافنات الجياد: أنه «كَسَفَ عراقيبَها»[5]، أي: قطعها. وقال الزجاج[6]: «كَسَفَ الشيء بمعنىٰ غَطَّاه». قيل: ولا يُعرفُ هذا لغيرِه.

وانتصابُه على الحالِ، فإنْ جَعَلْناه جمعاً كان على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذات كِسَفٍ، وإنْ جعلناه فِعْلاً بمعنى مَفْعول لم يَحْتج إلى تقدير، وحينئذ فيقال: لِمَ لَمْ يؤنَّثْ؟ ويجاب: بأنَّ تأنيثَ السماء غيرُ حقيقي، أو بأنها في معنى السقف.

قوله: «كما زَعَمْتَ» نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: إسقاطاً مثلَ

---

(١) السدرة: شجر النبق.
(٢) الإملاء ٢/٩٦.
(٣) في قراءة التسكين.
(٤) أي تقدر الكسرة والضمة في مثل «القاضي» وتظهر الفتحة لخفتها.
(٥) العُرْقوب من الدابة: ما يكون في رجلها بمنزلة الرُّكبة في يدها.
(٦) معاني القرآن ٣/٢٥٩.

مَزْعومِك، كذا قدَّره أبو البقاء[1].

قـوله: « قَبِيْـلًا » حـالٌ من «الله والمـلائكـة» أو مِنْ أحـدِهمـا، والآخـرُ محذوفةٌ حالُه، أي: بالله قبيلًا والملائكةِ قبيلًا. كقوله[2]:

٣١٠٦ـ .... كنتُ منه ووالدي بريئاً ....

[وكقولِهِ][3]:

٣١٠٧ـ .... فـإنِّـي وقَيَّــارٌ بـهــا لغــريـبُ

ذكـرَه الـزمخشـريُّ[4]، هـذا إذا جَعَلْنـا « قبيـلًا » بمعنى كفيـلًا، أي: ضامِناً، أو بمعنىٰ معايَنة كمـا قالـه الفارسيُّ. وإنْ جعلنـاه بمعنى جماعـةً كان حالًا من « الملائكة ».

وقرأ الأعرج[5] « قِبَلًا » من المقابلة.

آ. (٩٣) **قوله تعالىٰ: ﴿أو تَرْقىٰ﴾**: فعل مضارعٌ منصوبٌ تقديـراً، لأنــه معـطوفٌ على « تَفْجُــرَ »، أي: أو حتى تَــرْقَىٰ في السمـــاء، أي: في معـارِجها، والـرُّقِيُّ: الصُّعودُ. يقـال: رَقِي بالكسـرِ يَـرْقىٰ بـالفتـح رُقِيًّـاً على فُعول، والأصل رُقُـوْي، فَأُدْغم بعـد قلبِ الواو يـاءً، ورَقْياً بـزنة ضَـرْب. قال الراجز[6]:

---

(١) الإملاء ٢/٩٦.

(٢) تقدم برقم (١٠٧٩). وجاء في الأصل «ووالدي منه» وهو سهو.

(٣) تقدم برقم (٦٢٥).

(٤) الكشاف ٢/٤٦٥.

(٥) البحر ٦/٨٠.

(٦) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦٨، واللسان (رقا).

٣١٠٨ـ أنـتَ الـذي كـلَّفـتـنـي رَقْـيَ الـدَّرجْ
علـى الكَـلالِ والـمَشِـيْـبِ والـعَـرَجْ

قوله: «نَقْرَؤُه» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون نعتاً لـ «كتاباً». والثاني: أن يكونَ [حالاً] مِنْ «نا» في «علينا» قاله أبو البقاء(١)، وهي حالٌ مقدرةٌ، لأنهم إنما يقرؤونه بعد إنزالِه لا في حالِ إنزالِه.

قوله: «قُلْ سبحانَ» قرأ(٢) ابنُ كثير وابنُ عامر «قال» فعلاً ماضياً إخباراً عن الرسولِ عليه السلام بذلك، والباقون «قُلْ» على الأمرِ/ أمراً منه تعالَىٰ لنبيِّه صلى الله عليه وسلم بذلك، وهي مرسومةٌ في مصاحف المكيين والشاميين: «قال» بألف، وفي مصاحِفِ غيرِهم «قُلْ» بدونها، فكلٌ وافق مصحفَه. [٥٨١/ب]

قوله: «إلا بَشَراً رسولاً» يجوزُ أَنْ يكونَ «بشراً» خبرَ «كنتُ» و«رسولاً» صفتُه، ويجوز أن يكون «رسولاً» هو الخبر، و«بَشَراً» حالٌ مقدمةٌ عليه.

آ. **(٩٤) قوله تعالىٰ: ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا﴾**: «أَنْ يُؤْمِنُوا» مفعولٌ ثانٍ لـ «مَنَع»، أي: ما مَنَعَهم إيمانَهم أو مِنْ إيمانهم(٣)، و«أَنْ قالوا» هو الفاعلُ، و«إذ» ظرفٌ لـ «مَنَعَ»، والتقدير: وما مَنَعَ الناسَ من الإيمانِ وقتَ مجيءِ الهُدىٰ إياهم إلا قولُهم: أَبَعَثَ الله.

---

(١) الإملاء ٢/٩٦.
(٢) السبعة ٣٨٥، النشر ٢/٣٠٩، الحجة ٤١٠، البحر ٦/٨٠، التيسير ١٤١، القرطبي ١٠/٣٣١.
(٣) فيكون المصدر المؤول على نزع الخافض.

وهذه الجملةُ المنفيَّةُ يُحتمل أَنْ تكونَ مِنْ كـلام الله، فتكونَ مستـأنفةً، وأن تكونَ مِنْ كلامِ الرسولِ فتكونَ منصوبةَ المحلِّ لانـدراجِها تحت القـولِ في كلتا القراءتين.

قوله: «بَشَراً رسولاً» كما تقدَّم مِنَ الوجهين في نظيره[1]، وكذلـك قولُـه «لَنزَّلْنا [عليهم] من السماء مَلَكاً رسولاً».

آ. (٩٥) **قوله تعالىٰ: ﴿لو كـان في الأرض﴾**: يجوز في « كـان » هذه التمامُ، أي: لـو وُجِد وحَصَـل، و« يمشون » صفـةٌ لـ« ملائكـةٌ » و«في الأرض» متعلقٌ بـه، و« مطمئنين » حـالٌ من فـاعـل « يَمْشُـون ». ويجـوز أن تكـونَ النـاقصـةَ، وفي خبـرهـا أوجـهٌ، أظهـرُهـا: أنـه الجـارُّ، و«يَمْشُــون» و«مطمئنين» على ما تقدَّم. وقيل: الخبر «يَمْشُون» و«في الأرض» متعلِّق بـه. وقيـل: الخبرُ «مـطمئنين» و«يَمْشُون» صفـةٌ. وهذان الـوجهـان ضعيفـان لأنَّ المعنىٰ على الأول.

آ. (٩٧) **قـوله تعـالىٰ: ﴿ومَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾**: يجـوز أن تكـونَ هـذه الجملةُ منـدرجةً تحت المَقُـولِ، فيكون محلُّهـا نصباً، وأن تكـونَ مِنْ كـلامِ اللَّهِ، فلا مَحَلَّ لها لاستئنافِهـا، ويكون في الكـلامِ التفاتٌ؛ إذ فيه خروجٌ مِنْ غَيْبَةٍ إلى تكلُّم في قوله « ونَحْشُرهم ».

وحُمِل على لفظِ « مَنْ » في قولِه «فهو المهتدِ» فَأُفْرِد، وحُمِل على معنىٰ «مَنْ» الثانيةِ في قولِه «ومَنْ يُضْلِلْ فلن تجدَ لهم»، فجُمِعَ. ووجهُ المناسبةِ في ذلك ـ والله أعلم ـ : أنه لمَّا كان الهَدْي شيئاً واحداً[2] غيرَ متشعبِ السبلِ نـاسَبَه التوحيدُ، ولمَّا كان الضلالُ له طرقٌ نحو: «ولا تتَّبعـوا السُّبُلَ فَتَفَـرَّقَ بكم عن

---

(١) في الآية السابقة: ٩٣.

(٢) الأصل: «شيء واحد» وهو سهو.

سبيلِهِ»(1) نـاسب الجمـعُ الجمـعَ، وهذا الحمـلُ الثاني مِمَّـا حُمِـل فيـه على المعنىٰ، وإن لم يتقـدَّمْه حَمْـلٌ على اللفظ. قال الشيـخُ(2): «وهـو قليـلٌ في القرآن»، يعني بالنسبةِ إلى غيرِه. ومثلُه قوله(3): «ومنهم مَنْ يَسْتمعـون إليك» ويمكن أن يكونَ المُحَسِّنَ لهذا هنا كونُه تقدَّمَه حَمْلٌ على اللفظِ وإنْ كـان في جملةٍ أخرىٰ غيرِ جملتِه.

وقرأ(4) نافـعٌ وأبو عمرٍو بـإثباتِ يـاء « المُهْتدي » وصـلاً وحَذْفِهـا وقفاً، وكذلك في التي تحت هذه السورة(5)، وحَذَفها الباقون في الحالين(6).

قوله: «على وجوهِهم» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـالحشر، وأن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول، أي: كائنين ومَسْحوبين على وجوههم.

قـوله: « عُمْيـاً » يجوز أن تكـونَ حالاً ثـانية، أو بـدلاً من الأولىٰ، وفيه نـظرٌ؛ لأنه لا تَـظْهَـرُ أنـواعُ البـدلِ وهي: كـلٌّ من كـل، ولا بعضٌ من كـل، ولا اشتمالٌ، وأن تكونَ حالاً من الضمير المرفوع في الجارِّ لوقوعِهِ حالاً، وأن تكونَ حالاً من الضميرِ المجرورِ في «وجوهِهم».

قوله: «مَأْواهم جهنَّمُ» يجوزُ في هـذه الجملةِ الاستئنافُ والحـاليةُ: إمَّـا من الضميرِ المنصوبِ أو المجرورِ.

---

(1) الآية ١٥٣ من الأنعام.
(2) البحر ٦/ ٨٢.
(3) الآية ٤٢ من يونس.
(4) الإتحاف ٢/ ٢٠٥، التيسير ١٤٢، السبعة ٣٨٦، النشر ٢/ ٣٠٩.
(5) أي سورة الكهف: الآية ١٧. وانظر: السبعة ٣٩١.
(6) قـال صاحب النشـر ٢/ ٣٠٩: «وأثبتهـا في الحـالين يعقـوب، ورُوِيَتْ عن قنبـل من طريق ابن شنبوذ».

قـوله: «كلمـا خَبَتْ» يجـوز فيهـا الاستئنـافُ والحـاليـةُ مِنْ « جهنم »، والعاملُ فيها معنىٰ المَأْوَىٰ.

وخَبَتِ النار تَخْبُو: إذا سكن لهَبُها، فإذا ضَعُفَ جَمْرُها قيـل: خَمَدَتْ، فإذا طُفِئَتْ بالجملةِ قيل: هَمَدَت[1]. قال[2]:

٣١٠٩ـ وَسْطُه كاليَـراعِ أو سُرُجِ المِجْـ ـدَلِ حِيْنـاً يَخْبُـوْ وحِينـاً ينيـرُ

وقال آخر[3]:

٣١١٠ـ لِـمَـنْ نـارٌ قـبيـل الـصُّبْـ ـحِ عـنـد البيتِ مـا تَـخْبُـو
إذا مـا أُخْـمِـدَتْ أُلْـقِـيْ عـليهـا المَـنْـدَلُ الـرَّطْـبُ

وأَدْغم التـاءَ[4] في زاي « زِدْنـاهم » أبـو عمـرٍو والأخَـوان وورشٌ[5]، وأظهرها الباقون.

آ. (٩٨) **قوله تعالىٰ: ﴿ذلك جـزاؤُهم بأنَّهم﴾**: يجـوز أَنْ يكونَ مبتدأً وخبراً، و « بأنَّهم » متعلِّقٌ بالجزاء، أي: ذلك العذابُ المتقدِّمُ جـزاؤهم

---

(١) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٢٦١.

(٢) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ٨٥، واللسان (وسط)، والبحر ٦/٦٩. واليراع: ذباب يطير في الليل كأنه نار. والمجدل: القصر.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه في الشعر المنسوب إليه ٤٨٦، واللسان (ندل)، والبحر ٦/٦٨. وحُرِّف البيت الأول في الأصل على نحوٍ لا يقوم به وزن البيت:

أمِـنْ زيـنَـب ذي الـنـار قـبيـلَ الصبح مـا تـخبـو

(٤) أي في «خَبَتْ».

(٥) انظر: الإتحاف ٢/٢٠٥، والنشر ٢/٥، ورواية الأزرق عن ورش: التـاء في الظاء فقط نحو: «وكانت ظالمة». ولم أجد من نص على ورش في إدغام التاء في الزاي.

بسببِ أنهم، ويجوز أَنْ يكونَ « جزاؤهم » مبتدأ ثانياً، والجـارُّ خبرُه، والجملةُ خبرُ « ذلك »، ويجوز أن يكونَ « جزاؤهم » بدلاً أو بياناً، و« بأنَّهم » الخبرُ.

آ. (٩٩) قـولـه تعـالىٰ: ﴿وجَعَـلَ لهم﴾: معـطوفٌ على قـولـه «أولم يَـرَوْا» لأنـه في قـوة: قـد رَأَوْا، فليس داخـلاً في حَيِّـز الإنكـار، بـل معطوفاً[1] على جملته[2] برأسها.

قوله: «لا رَيْبَ فيه» صفةٌ لـ « أَجَلاً »، أي: أجلاً غيرَ مرتابٍ فيه. فإن أُريد به يـومُ القيامـة فالإفـرادُ واضـحٌ، وإن أريد بـه الموتُ فهـو اسم جنسٍ / [٥٨٢/أ] إذ لكلِّ إنسان أجلٌ يَخُصه.

قوله «إلا كُفُوراً» قد تقدَّم قريباً[3].

آ. (١٠٠) قوله تعـالىٰ: ﴿لو أنتم تَمْلِكـون﴾: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحـدُها: ـ وإليـه ذهب الزمخشـري[4] والحـوفي وابن عـطيـة وأبـو البقـاء[5] ومكي[6] ـ أن المسألة من بـابِ الاشتغال، فـ« أنتم » مـرفوعٌ بفعـلٍ مقـدرٍ يُفَسِّـره هذا الظاهرُ، لأنَّ « لـو » لا يليهـا إلا الفعـلُ ظـاهـراً أو مضمـراً، فهي كـ« إنْ » في قولِه تعالىٰ: «وإنْ أحدٌ من المشركين»[7]. وفي قوله[8]:

---

(١) الأحسن أن يقول: معطوف، أي هو معطوف.

(٢) جملة الإنكار «أولم يروا».

(٣) الآية ٨٩.

(٤) الكشاف ٢/٤٦٧ ـ ٤٦٨.

(٥) الإملاء ٢/٩٧.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢/٣٤.

(٧) الآية ٦ من التوبة.

(٨) تقدم برقم (٦٠٠).

٣١١١ـ وإن هـو لم يَحْمِلْ على النفس ضَيْمَهـا
فـليس إلـى حُسْـنِ الـثَّنـاء سبيـلُ

والأصل: لو تملكون، فحذف الفعـلَ لدلالـةِ ما بعـده عليه فـانفصل[١] الضميـرُ وهو الـواوُ؛ إذ لا يمكن بقاؤه متصـلاً بعد حَـذْف رافِعِه. ومثلُه: «وإن هو لم يَحْمِلْ» الأصلُ: وإن لم يَحْمل، فلمَّا حُذِف الفعلُ انفصل ذلك الضميرُ المستتر وبَرَزَ، ومثلُه فيما نحن فيه قولُ الشاعـر[٢]: «لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني»، وقولُ المتلمس[٣]:

٣١١٢ـ ولـو غيـرُ أَخْـوالي أرادُوا نَقِيْـصَتـي
. . . .

فـ «ذاتُ سوار» مرفوعةٌ بفعلٍ مفسَّرٍ بالظاهرِ بعده.

الثـاني: أنه مـرفوعٌ بـ «كـان» وقد كَثُـر حَذْفُهـا بعد «لـو» والتقديـر: لو كنتم تملكون، فَحُذِفَتْ «كان» فانفصل الضميـر، و«تملكون» في محـلِّ نصبٍ بـ «كان» المحذوفةِ، وهو قولُ ابنِ الصائـغِ. وقريبٌ منه قولُه[٤]:

---

(١) أي أصبح ضميراً منفصلاً.

(٢) كذا في الأصل، وهو ليس بشعر، وإنما هو مثل عربي ينسب لحاتم. انظر: مجمع الأمثال ٢/١٢٢، ١٥٢، جمهرة الأمثال ١٧٤، الجنى الداني ٢٧٩، المغني ٣٥٣.

(٣) ديوانه ٢٩، واللسان (نقص)، وعجزه:
جَـعَلْتُ لـهـم فـوق الـعَـرانيـنِ مِيْسَـمـا
والميسم: أثر الوسم.

(٤) البيت للعباس بن مرداس، وعجزه:
فـإنَّ قـومـيَ لـم تـأكـلْهُـمُ الـضَّـبُـعُ
وهو في الكتاب ١/١٤٨، والخصائص ٢/٣٨١، وأمالي الشجري ١/٣٤، وابن يعيش ٢/٩٩، والخزانة ٢/٨٠.

٣١١٣ـ أبـا خُـراشَـةَ أمَّـا أنتَ ذا نَفَـرٍ ....

فـإنَّ الأصلَ: لأَنْ كنتَ، فحُـذِفَتْ « كان » فـانفصل الضمير إلا أنَّ هنا عُوِّض مِنْ « كان » « ما »، وفي « لو » لم يُعَوَّض منها.

الثـالث: أنَّ « أنتم » تـوكيـدٌ لاسمِ « كـان » المقـدرِ معهـا، والأصـلُ «لو كنتم أنتم تملِكُون» فَحُذِفَتْ « كان » واسمهـا وبقي المؤكِّد، وهـو قولُ ابن فضَّال المجاشعي[1]. وفيه نظرٌ من حيث إنَّـا نحذِفُ مـا في التوكيـد[2]، وإن كان سيبويه يُجيزه[3].

وإنما أحوجَ هذين القائلَيْن إلى ذلك: كونُ مذهب البصريين في « لـو » أنَّـه لا يليها إلا الفعـلُ ظاهـراً، ولا يجوز عنـدهم أَنْ يليَهـا مضمـراً[4] مفسَّـراً إلا في ضـرورةٍ أو ندورٍ كقـوله: «لـو ذاتُ سِوَارٍ لـطمَتْني». فـإن قيـل: هـذان الـوجهان أيضـاً فيهما إضمـار فعلٍ. قيـل: ليس هـو الإضمـارَ المَعْنِيَّ؛ فـإنَّ الإضمارَ الذي أَبَوْه هو على شريطةِ التفسير في غير « كان »، وأمَّا « كـان » فقد كثُـر حَذْفُهـا بعد « لـو » في مواضـعَ كثيـرةٍ. وقد وقـع الاسمُ الصـريـحُ بعـد « لو » غيرَ مذكورٍ بعده فعلٌ، أنشد الفارسي[5]:

٣١١٤ـ لـو بغيـرِ المـاءِ حَلْقي شَـرِقٌ كنت كالغصَّانِ بالماءِ اعتصاري

---

(١) علي بن فضَّـال المجاشعي القيـرواني أبو الحسن، إمـام في النحـو والتفسيـر، لـه: البرهان في التفسير، شرح معاني الحروف، العوامل. توفي سنة ٤٧٩. انـظر: إنباه الرواة ٢/٢٩٩، بغية الوعاة ٢/١٨٣.

(٢) أي حُذِف المؤكَّد وبقي المؤكِّد.

(٣) يستـأنس في هذا بقـول سيبويـه (الكتاب ١/٢٤٧): «وسألت الخليـل رحمـه الله عن مـررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما فقال الرفـع على: هما صاحبايَ أنفسُهما».

(٤) قوله «مضمراً» حال من فاعل «يليها» التقدير أن يليها الفعل مضمراً.

(٥) شرح الأبيات المشكلة للفارسي ٥٨٢. وتقدم برقم (٢٨٠١).

إلا أنـه خرَّجـه على أنه مـرفوعٌ بفعـلٍ مقدر يُفَسِّـره الوصفُ مِنْ قـولِـه « شَرِقٌ ». وقد تقدَّم تحقيق القول[1] في « لو » فلنقتصِرْ على هذا.

قـولـه: «لأَمْسَكْتُمْ» يجـوز أن يكـونَ لازمـاً لتضمُّنِـه معنى بَخَلْتُمْ، وأن يكـونَ متعدِّيـاً، ومفعولُـه محذوفٌ، أي: لأَمْسَكْتم المـال، ويجوز أن يكـونَ كقولِه «يُحْيـي ويميت»[2].

قوله: «خَشْيَـةَ الإنفاقِ» فيـه وجهان، أظهـرهما: أنـه مفعولٌ مِنْ أجله. والثـاني: أنه مصـدرٌ في موضـع الحـال، قـالـه أبـو البقـاء[3]، أي: خـاشِين الإنفاقَ. وفيه نظرٌ؛ إذ لا يقـع المصدرُ المعرَّفُ موقـعَ الحالِ إلا سماعاً نحو: «جَهْدَك» و «طاقَتَك» و [كقوله:][4]

٣١١٥ـ وأرسلها العِراك ....

ولا يُقـاسُ عليـه. والإنفـاقُ مصـدرُ أنفق، أي: أَخْـرَجَ المـالَ. وقـال أبو عبيدة[5]: «هـو بمعنى الافتقار والإقتار».

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٨٢.

(٢) الآية ٢٥٨ من البقرة، وهذا من باب حذف الاقتصار.

(٣) الإملاء ٢/٩٧.

(٤) البيت للبيد وتمامه في رواية الديوان ٨٦:

فـأوردهـا الـعِـراك ولـم يَـذُدْهـا ... ولـم يُشْفِقْ عـلى نَغَصِ الـدِّخـالِ

وهـو في الكتاب ١/١٨٧، وأمـالـي الشجري ٢/١٦٤، وابن يعيش ٢/٦٢، والخزانة ١/٥٢٤. والضمير في أرسلها للأتن. والعراك أي: جمـاعةً. ولم يـذدها: لم يحسبها. والدِّخال: أن يشرب بعضها ثم يرجـع فيزاحم الذي على الماء.

(٥) لم يرد هذا النقل في «مجاز القرآن».

آ. (١٠١) قـولـه تعــالىٰ: ﴿تسعَ آيـاتٍ بَيِّنــات﴾: يجـوز في «بَيِّنات» النصبُ صفةً للعددِ، والجرُّ صفةً للمعدود.

قوله: «إذا جاءهم» فيه أوجـهٌ، أحدُهـا: أن يكونَ معمـولاً لـ« آتَيْنا »، ويكون قولُه «فاسْـأَلْ بني إسرائيـل» اعتراضـاً. والثاني: أنَّـه منصوبٌ بـإضمار اذكُرْ. والثالث: أنه منصوبٌ بـ يُخْبرونك مقدَّراً. الرابـع: أنـه منصوبٌ بقـولٍ مضمرٍ، إذ التقديرُ: فَقُلْنا لـه: سَلْ بني إسـرائيل حين جـاءهم. وقد ذكـر هذه الأوجهَ الزمخشريُّ[١] مرتبـةً على مقدمـةٍ ذكرهـا قبل ذلـك فلنذكُـرْها. قـال: «فاسْأَلْ بني إسرائيل، أي: فقلنا له: سَـلْ بني [إسرائيـل]، أي: سَلْهُمْ عن[٢] فرعونَ، وقـل/ له: أرسـلْ معي بني إسرائيـل، أو سَلْهم عن إيمانهم وحـالِ دينهم، أو سَلْهُمْ أن يُعاضِدوك، وتَـدُلُّ عليه قـراءةُ رسول الله[٣] «فسـال» على لفظ الماضي بغير همزٍ وهي لغةُ قريش. [٥٨٢/ب]

وقيل: فَسَلْ يا رسول اللَّهِ المُؤْمِنَ[٤] من بني إسرائيل كعبدِ الله بن سلام وأصحابِه عن الآيات ليزدادوا يقيناً وطُمَأْنينة كقوله: «ولكنْ ليطمئنَّ قلبـي»[٥]. ثم قـال: «فـإن قلتَ بِمَ تعلَّق «إذ جــاءهم»؟ قلت: أمَّـا على الــوجـهِ الأولِ فبالقـولِ المحذوفِ، أي: فقلنـا له: سَلْهُمْ حين جـاءهم، أو بـ« سال » في القراءة الثانية. وأمَّا على الأخير فبـ« آتَيْنا » أو بـإضمار اذْكُـرْ، أو بيُخْبرونـك. ومعنى إذ جاءهم: إذ جاء آباءهم». انتهىٰ.

---

(١) الكشاف ٢/٤٦٨.
(٢) سقطت نون «عن» من الأصل سهواً.
(٣) نسبها القرطبي (١٠/٣٣٦) إلى ابن عباس وأبـي نهيك.
(٤) الكشاف: المؤمنين.
(٥) الآية ٢٦٠ من البقرة.

قال الشيخ[1]: «ولا يتأتَّى تَعَلُّقه بـ «اذكر» ولا بـ يُخبرونك لأنه ظرفٌ ماضٍ». قلت: إذا جعله معمولاً لـ اذكُرْ، أو لـ يُخْبرونك لم يَجْعَلْه ظرفاً بل مفعولاً به، كما تقرَّر ذلك غيرَ مرة.

الخامس: أنه مفعولٌ به والعاملُ فيه «فَسَلْ». قال أبو البقاء[2]: «فيه وجهان، أحدُهما: هو مفعولٌ به باسْأَلْ على المعنىٰ لأنَّ المعنىٰ: اذْكرْ لبني إسرائيل [إذ جاءهم][3]. وقيل: التقديرُ اذكر إذ جاءهم وهي غيرُ «اذكر» الذي قَدَّرْتَ به اسْأَلْ». يعني أن اذكرْ المقدرةَ غيرُ «اذكر» الذي فَسَّرْتَ «اسأَلْ» بها، وهذا يؤيد ما ذكرْتُه لك مِنْ أنَّهم إذا قدَّروا «اذكر» جعلوا «إذ» مفعولاً به لا ظرفاً.

إلا أنَّ أبا البقاء ذكر حالَ كونِه ظرفاً ما يقتضي أنْ يعملَ فيه فعلٌ مستقبلٌ فقال[4]: «والثاني: أن يكونَ ظرفاً. وفي العامل فيه أوجهٌ، أحدُها: «آتَيْنا». والثاني: «قلنا» مضمرة. والثالث: «قُلْ»، تقديرُه قل لخصمِك: سَلْ. والمرادُ به فرعونُ، أي: قُلْ يا موسىٰ، وكان الوجهُ أن يُقال: إذ جئتهم بالفتح، فرجع من الخطاب إلى الغيبة».

قلت: فظاهرُ الوجهِ الثالثِ أنَّ العاملَ فيه «قُلْ» وهو ظرفٌ ماضٍ، على أنَّ هذا المعنى الذي نحا إليه ليس بشيء؛ إذ يرجع إلى: يا موسىٰ قُلْ لفرعونَ: سَلْ بني إسرائيل، فيعودُ فرعون هو السائلَ لبني إسرائيل، وليس المرادُ ذلك قطعاً، وعلى التقدير الذي قَدَّمْتُه عن الزمخشريِّ ــ وهو أنَّ

---

(١) البحر ٦/٨٥.

(٢) الإملاء ٢/٩٧.

(٣) من الإملاء.

(٤) الإملاء ٢/٩٧.

المعنى: يا موسىٰ سَلْ بني إسرائيل، أي: اطْلُبْهم من فرعونَ ـ يكون المفعولُ الأول للسؤال محذوفاً، والثاني هو «بني إسرائيل»، والتقدير: سَلْ فرعونَ بني إسرائيل، وعلى هذا فيجوز أن تكونَ المسألةُ من التنازع، وأعمل الثانيَ، إذ التقديرُ: سَلْ فرعونَ فقال فرعونُ، فأعمل الثانيَ فَرَفَع به الفاعلَ، وحَذَفَ المفعولَ مِنَ الأول وهو المختار من المذهبين.

والظاهرُ غيرُ ذلك كلِّه، وأنَّ المأمورَ بالسؤال إنما هو سيدُنا رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه، وبنو إسرائيل كانوا معاصِرِيه.

والضميرُ في «إذ جاءهم»: إمَّا للآباء، وإمَّا لهم على حَذْفِ مضافٍ، أي: جاء آباءهم.

قوله: «مَسْحُوراً» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه بمعناه الأصلي، أي: إنك سُحِرْتَ، فمِنْ ثَمَّ اختلَّ كلامُك، قال ذلك حين جاءَه بما لا تَهْوَىٰ نفسُه الخبيثةُ. الثاني: أنه بمعنى فاعِل كمَيْمون ومَشْؤوم، أي: أنت ساحرٌ؛ فلذلك تأتي بالأعاجيبِ، يشير لانقلابِ عصاه حيةً وغيرِ ذلك.

آ. **(١٠٢) قوله تعالىٰ: ﴿لقد عَلِمْتَ﴾**: قرأ[١] الكسائيُّ بضم التاء أَسْند الفعلَ لضمير موسى عليه السلام، أي: إني متحققٌ أني ما جئت به هو مُنَزَّلٌ مِنْ عندِ الله. والباقون بالفتح على إسناده لضميرِ فرعونَ، أي: أنت متحقِّقٌ أنَّ ما جئتُ به هو مُنَزَّل من عند الله وإنما كفرُكَ عِنادٌ، وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه أنكر الفتحَ، وقال: «ما عَلِم عدوُّ اللَّهِ قط، وإنما عَلِم موسىٰ»، والجملةُ المنفيَّةُ في محلِّ نصبٍ لأنها معلِّقةٌ للعِلْم قبلها.

قوله: «بَصائر» حالٌ وفي عاملها قولان، أحدُهما: أنه «أَنْزَلَ» هذا

---

(١) السبعة ٣٨٥، التيسير ١٤١، النشر ٢/٣٠٩، الحجة ٤١١، البحر ٦/٨٦.

الملفـوظُ بـه، وصـاحبُ الحـال هؤلاء، وإليـه ذهب الحـوفيُّ وابنُ عـطيـة وأبـو البقاء[1]، وهؤلاء يُجيـزون أن يَعْمل مـا قبـلَ « إلا » فيمـا بعـدهـا، وإنْ لم يكنْ مستثنىٰ، ولا مستثنىٰ منه، ولا تابعاً له. والثاني: وهو مذهب الجمهور أنَّ ما بعد « إلا » لا يكون معمولاً لمـا قبله، فيُقدَّر لهـا عامـلٌ تقديـرُه: أَنْزَلهـا بصائِرَ، وقد تقدَّم نظيرُ هذه في « هود » عند قولِـه «إلا الذين هم أراذِلُنـا باديَ الرَّأْيِ»[2].

قوله: «مَثْبورا» «مَثْبوراً» مفعولٌ ثانٍ، واعتـرض بين المفعولين بـالنداء. والمَثْبُور: المُهْلَكُ. يقال: ثَبَره اللَّهُ، أي: أَهْلكه، قال ابن الزِّبَعْرىٰ[3]:

٣١١٦ـ إذ أُجـاريْ الشيـطانَ فـي سَنَـنِ الغَـيْ
ـيِ ومَـنْ مـالَ مَـيْـلَه مَـثْـبـورُ

والثُّبور: الهَلاكُ قال تعالىٰ: «لا تَدْعوا اليوم ثُبوراً واحداً»[4].

/آ. (١٠٤) قـولـه تعـالىٰ: ﴿لَفِيْفـاً﴾: فيـه وجهـان، أحدُهمـا: [٥٨٣/أ] أنـه حـالٌ، وأن أصلَه مصـدرُ لفَّ يَلُفُّ لفيفـاً نحـو: النَّـذيـر والنـكيـر، أي: جِئْنا بكم منضمَّاً بعضُكم إلى بعض، مِنْ لفَّ الشيءَ يَلُفُّه لَفَّاً، والأَلَفُّ: المتداني الفَخِذَيْنِ، وقيل: العظيمُ البطن. والثاني: أنـه اسمُ جمـعٍ لا واحدَ له من لفظِه، والمعنى: جئنا بكم جميعاً فهو في قوةِ التأكيدِ.

آ. (١٠٥) قـوله تعـالىٰ: ﴿وبالحقِّ أَنْـزَلْنـاه﴾: في الجـارِّ ثـلاثـةُ

(١) الإملاء ٢/٩٧.
(٢) الآية ٢٧ من هود. وانظر المسألة في الدر المصون ٦/٣١٢.
(٣) البيت في مجاز القرآن ١/٣٩٢، والقرطبي ١٠/٣٣٨.
(٤) الآية ١٤ من الفرقان.

أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلق بـأَنْزَلْنـاه، والباء سببيـة، أي: أنزلنـاه بسبب الحق. والثاني: أنه حالٌ من مفعول «أنزلناه»، أي: ومعـه الحق. والثالث: أنـه حالٌ من فاعلِه، أي: ملتبسين بالحقِّ. وعلى هذين الوجهين يتعلَّقُ بمحذوفٍ.

والضمير في «أَنْزَلْناه» الظاهرُ عَوْدُه للقرآن: إمَّا الملفوظِ به في قولِه قبل ذلـك «على أن يَأْتُـوا بِمِثْلِ هـذا القرآنِ»[1]، ويكـون ذلك جَـرْياً على قـاعدةِ أسـاليب كلامِهِم، وهـو أَنْ يستطردَ المتكلمُ في ذِكْـر شيءٍ لم يَسْبِقْ له كـلامُه أولاً، ثم يعـودُ إلى كلامِـه الأولِ، وإمَّا للقـرآنِ غيـرِ الملفـوظ أولاً؛ لـدلالـة الحـالِ عليه كقـولِه تعـالىٰ: «إنَّا أَنْـزَلْناه في ليلة القـدرِ»[2] وقيل: يعـودُ على موسىٰ كقوله: «وأَنْزَلْنا الحديدَ»[3]. وقيل: على الـوعد. وقيـل: على الآيات التسـعِ، وذكَّر الضميرَ وأفرده حملاً على معنى الدليل والبرهان.

قوله: «وبالحقِّ نَزَل» فيه الوجهان الأوَّلان دونَ الثالث لعدمِ ضميرٍ آخـرَ غيرِ ضمير القرآن. وفي هذه الجملةِ وجهان، أحدُهمـا: أنها للتـأكيد، وذلـك أنه يُقال: أنزلْتُه فنَزَل، وأنزلْتُه فلم يَنْزِلْ، فجيْءَبقولِه «وبالحقِّ نَزَل» دَفْعاً لهـذا الوهم. وقيل: ليست للتأكيد، والمغايرةُ تَحْصُل بالتغـاير بين الحقَّيْنِ، فـالحقُّ الأول التوحيد، والثاني الوعدُ والوعيـدُ والأمر والنهي. وقـال الزمخشـري[4]: «وما أَنْزَلْنا القرآنَ إلا بـالحكمةِ المقتضيـة لإِنزالـه، وما نَـزَلَ إلا ملتبساً بـالحق والحكمـةِ لاشتمالـه على الهـدايـة إلى كـلِّ خيـر، أو مـا أَنْـزَلْنـاه من السمـاء إلا بالحقِّ محفوظاً بالرَّصْدِ من المـلائكةِ، ومـا نَزَلَ على الـرسول إلا محفـوظاً

---

(١) الآية ٨٨ من الإسراء.

(٢) الآية ١ من القدر.

(٣) أي جُعل مُنَزَّلاً كما هو شأن الحديد، والآية ٢٥ من الحديد.

(٤) الكشاف ٢/٤٦٩.

بهم مِنْ تخليط الشياطين». و «مبشِّراً ونذِيراً حالان من مفعول أَرْسَلْنَاكَ».

آ. (١٠٦) **قـوله تعـالىٰ: ﴿وقُرْآنـاً فَـرَقْنـاه﴾**: في نصبه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، أي: وآتَيْنـاك قرآنـاً» يدلُّ عليه قوله «ولقد آتَيْنا موسىٰ»[١]. الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على الكافِ في «أَرْسَلْنـاك». قال ابنُ عطية: «من حيث كان إرسالُ هذا وإنزال هذا معنى واحداً»[٢].

الثـالث: أنـه منصـوبٌ عـطفاً على «مُبَشِّـراً ونـذيـراً» قـال الفـراء[٣]: «هو منصوبٌ بـ «أَرْسَلْناك»، أي: ما أرسلناك إلا مبشِّراً[٤] ونذيراً وقرآناً، كما تقول: ورحمةً[٥] لأنَّ القرآنَ رحمةٌ». قلت: يعني أنه جُعِل نفسُ القرآن مُراداً به الرحمةُ مبالغـةً، ولو ادَّعىٰ ذلـك على حَذْفِ مضـافٍ كان أقـربَ، أي: وذا قرآنٍ. وهذان الوجهان متكلَّفان.

الرابـع: أن ينتصِبَ على الاشتغال[٦]، أي: وفَرَقْنا قرآناً فرقناه. واعتذر الشيـخُ[٧] عن ذلك، أي: عن كونِه لا يَصِحُّ الابتداءُ به لو جَعَلْناه مبتدأً لعدم مُسَوِّغٍ[٨]؛ لأنه لا يجوزُ الاشتغال إلا حيث يجـوز في ذلك الاسمِ الابتـداءُ، بأنَّ ثَمَّ صفةً محذوفةً، تقديرُه: وقرآناً أيَّ قرآنٍ، بمعنى عظيم. و«فَرَقْناه» على

---

(١) الآية ١٠١.
(٢) الأصل «واحد» وهو سهو.
(٣) معاني القرآن ٢/١٣٢.
(٤) الأصل «بشيراً» وهو سهو.
(٥) سقطت الواو من الأصل وأثبتناها من الفراء.
(٦) قـال أبـو حيان: «ورجَّحـه على الرفـع كـونـه عـطفـاً على جملة فعليـة وهي قـولـه وما أرسلناك». انظر: البحر ٦/٨٧.
(٧) البحر ٦/٨٧.
(٨) لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفِدْ.

هـذا لا محـلَّ لـه بخـلاف الأوجـهِ المتقـدمـةِ؛ فـإنمحـلَّه النصبُ لأنَّـه نعتٌ لـ « قرآناً ».

والعامَّةُ «فَرَقْناه» بالتخفيف، أي: بَيَّنَا حلالَه وحـرامَه، أو فَـرَقْنا فيـه بين الحق والبـاطـل. وقـرأ[1] علي بن أبـي طـالب ــ كـرَّم اللَّهُ وجهَـه ــ وأُبَـيّ وعبـدُ اللَّه وابنُ عباس والشعبـي وقتـادة وحميد في آخـرين بـالتشـديـد. وفيـه وجهان، أحدُهمـا: أنَّ التضعيفَ فيه للتكثيـر، أي: فَرَّقْنـا آياتِـه بين أمرٍ ونهيٍ وحِكَمٍ وأحكامٍ ومواعظ وأمثال وقصص وأخبار ماضيةٍ ومستقبلةٍ. والثاني: أنه دالٌّ على التفريق والتنجيم.

قال الزمخشري[2]: «وعن ابن عباس أنـه قرأ مشـدَّداً، وقال: لم يَنْـزِلْ في يـومين ولا في ثلاثـةٍ، بل كـان بين أولـه وآخـره عشـرون سنـةً، يعني أنَّ « فَرَقَ » بالتخفيف يدلُّ على فصلٍ متقاربٍ».

قال الشيـخ[3]: «وقال بعضُ من اختار ذلك ــ يعني التنجيمَ ــ لم يَنْزِلْ في يومٍ ولا يومين ولا شهرٍ ولا شَهْرَيْن، ولا سنةٍ ولا سنتين. قال ابنُ عبـاس: كـان بين أوله وآخـره عشرون سنـة، كذا قـال الزمخشـريُّ عن ابن عبـاس».

[٥٨٣/ب] قلت: وظاهرُ/ هذا أنَّ القولَ بالتنجيم ليس مرويَّاً عن ابن عباس ولا سيما وقد فَصَلَ قولَه «قال ابن عباس» مِنْ قولِه «وقال بعضُ مَنْ اختـار ذلك»، ومقصـودُه أنه لم يُسْنِده لابن عباس لِيَتِمَّ له الـردُّ على الزمخشـري في أنَّ فَعَّل بـالتشديـد لا يَدُلُّ على التفريق، وقد تقدَّم له معه هذا المبحثُ أولَ هذا الموضوع.

---

(١) الإتحاف ٢/٢٠٦، منسوبـة إلى ابن محيصن، البحر ٦/٨٧، القـرطبـي ١٠/٣٣٩، المحتسب ٢/٢٣.

(٢) الكشاف ٢/٤٦٩.

(٣) البحر ٦/٨٧.

قـوله: «لتقـرأَه» متعلقٌ بـ «فَرَقْنـاه». و «على مُكْثٍ» فيـه ثـلاثـةُ أوجـهٍ، أحـدُها: أنـه متعلِّق بمحـذوفٍ، على أنـه حـالٌ من الفـاعـل أو المفعـول في «لتقـرأه»، أي: متمهِّلاً متـرسِّلاً. والثـاني: أنه بـدلٌ مِنْ «على النـاس» قـالـه الحوفيُّ، وهو وهمٌ، لأنَّ قوله «على مُكْثٍ» من صفاتِ القارىء أو المقـروء من جهةِ المعنىٰ، لا من صفاتِ الناس حتى يكون بـدلاً منهم. الثالث: أنه متعلِّقٌ بـ «فَرَقْناه».

وقال الشيخ[1]: «والظاهرُ تَعَلُّق «على مُكْث» بقوله «لتقـرأه»، ولا يُبالَىٰ بكونِ الفعلِ يتعلَّق به حرفا جرٍّ من جنسٍ واحدٍ لأنه اختلف معنى الحـرفين؛ لأنَّ الأولَ في موضعِ المفعول به، والثاني في موضـعِ الحالِ، أي: متمهِّـلاً مترسِّلاً».

قلت: قولُه أولاً إنه متعلقٌ بقوله «لتقرأَه» ينـافي قولَـه في موضـع الحال؛ لأنه متى كان حالاً تعلَّق بمحذوف. لا يُقال: أراد التعلق المعنوي لا الصناعي لأنـه قال: ولا يُبـالَىٰ بكون الفعـل يتعلق به حـرفا جـرّ من جنسٍ [واحد»]، وهذا تفسيرُ إعرابٍ لا تفسيرُ معنى.

والمُكْثُ: التـطاولُ في المـدة وفيــه ثـلاثُ لغــاتٍ[2]: الضمُّ والفتـحُ ـ ونقـل القراءةَ بهمـا الحـوفي وأبـو البقـاء[3] ـ والكسـرُ، ولم يُقـرأ بـه فيمـا علمتُ. وفي فعله الفتـحُ والضم[4] وسيأتيان إن شاء الله تعالى في النمل[5]

---

(١) البحر ٦/٨٧.

(٢) أي في الميم، وقـراءة الفتـح قراءة ابن محيصن كما في القرطبي ١٠/٣٤٠، أو قتـادة كما في الشواذ ٧٧.

(٣) الإملاء ٢/٩٧.

(٤) أي في الكاف: مَكَثَ، ومَكُث. انظر: اللسان (مكث).

(٥) الآية ٢٢، قرأ عاصم بفتح الكاف وقرأ الباقون بالضم. السبعة ٤٨٠.

آ. (١٠٧) **قوله تعالىٰ: ﴿للأذقان﴾**: في هذه اللامِ ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها بمعنى «على»، أي: على الأذقان كقولِهم: خرَّ على وجهِه. والثاني: أنها للاختصاص، قال الزمخشري[1]: «فإن قُلْتَ: حرفُ الاستعلاءِ ظاهرُ المعنى إذا قلت: خَرَّ على وجهه وعلى ذَقَنه فما معنىٰ اللام في «خَرَّ لذقَنِه ولوجهه»؟ قال[2]:

٣١١٧ـ . . . . فخرَّ صريعاً لليدين وللفمِ

قلت: معناه جَعَلَ ذقَنَه ووجهَه للخُرور، واختصَّ به؛ لأنَّ اللامَ للاختصاص. وقال أبو البقاء[3]: «والثاني هي متعلقةٌ بـ «يَخِرُّون» واللامُ على بابها، أي: مُذِلُّون للأذقان».

والأَذْقان: جمعُ ذَقَنٍ وهو مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْن. قال الشاعر[4]:

٣١١٨ـ فَخَرُّوا لأَذْقانِ الوجوه تنوشُهُمْ سِباعٌ من الطير العوادِي وتَنْتِفُ

و «سُجَّداً» حال. وجوَّز أبو البقاء[5] في «للأذقان» أن يكونَ حالاً. قال: «أي: ساجدين للأذقان» وكأنه يعني به «للأذقان» الثانية[6]؛ لأنه يصير المعنىٰ: ساجدين للأذقان سُجَّداً، ولذلك قال: «والثالث: أنها ـ يعني اللامَ ـ بمعنىٰ «علىٰ»، فعلىٰ هذا تكون حالاً مِنْ «يَبْكُون» و «يبْكُون» حال».

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٧٠.

(٢) تقدم برقم (٣٠٣٠).

(٣) الإملاء ٢/ ٩٨.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/ ٦٩.

(٥) الإملاء ٢/ ٩٨.

(٦) في الآية ١٠٩.

آ. (١٠٩) **قـوله تعـالىٰ: ﴿ويَزِيـدُهم﴾**: فـاعـلُ « يـزيـد »: إمَّا القـرآنُ، أو البكاءُ أو السجـودُ أو المتلوُّ، لـدلالـةِ قـولـه: «إذا يتْلى». وتكـرَّر الخُـرور لاختلافِ حـالتِه بـالبكاء والسجـود، وجاءتِ الحـالُ الأولى[1] اسمـاً لدلالتِه على الاستقرار، والثانية فعلًا لدلالتِه على التجدُّدِ والحدوث.

آ. (١١٠) **قـوله تعـالىٰ: ﴿أيـاً مـا تـدْعُـوا﴾**: « أيَّاً » منصـوب بـ «تَدْعُوا» على المفعـول به، والمضـافُ إليه محـذوفٌ، أي: أيَّ الاسمين. و «تَدْعوا» مجزوم بها فهي عاملةٌ معمولـةٌ، وكذلـك الفعلُ، والجـوابُ الجملةُ الاسمية مِنْ قوله «فله الأسماءُ الحسنىٰ». وقيـل: هو محـذوفٌ تقديـرُه: جاز، ثم استأنفَ فقال: فله الأسماءُ الحسنى». وليس بشيءٍ.

والتنـوين في « أيَّاً » عـوضٌ من المضـافِ إليـه. وفي « مـا » قــولان، أحدهما: أنها مزيدةٌ للتأكيد. والثاني: أنهـا شرطيـةٌ جُمِـعَ بينهما تـأكيداً كمـا جُمِـع بين حَرْفَيْ الجرِّ للتأكيد، وحَسَّنه اختلافُ اللفظ كقوله[3]:

٣١١٩ـ فَـأَصْبَحْـنَ لا يَسْـأَلْنني عن بـمـا بـه

. . . .

ويؤيِّد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف[4] «أياً مَنْ تَدْعُـوا» فقيل: « مَنْ » تحتمل الزيادة على رأيِ الكسـائي كقوله في قوله[5]:

---

(١) وهي قوله «سُـجَّداً».
(٢) وهي قوله «يبكون».
(٣) تقدم برقم (٩١٦).
(٤) البحر ٦/٩٠.
(٥) تقدم برقم (١٦٠). و «في قوله» مقحمة.

٣١٢٠ـ يــا شــاةَ مَنْ قَـنَصٍ لِـمَـنْ حَـلَّتْ لــه

. . . .

واحتُمِلَ أن تكونَ شرطيةً، وجُمِع بينهما تأكيداً لِما تقدم. و «تَدْعُوا» هنا يحتمل أن يَكونَ من الدعاء وهو النداء فيتعدَّى لواحدٍ، وأن يَكونَ بمعنى التسمية فيتعدَّىٰ لاثنين، إلى الأولِ بنفسه، وإلى الثاني بحرفِ الجر، ثم يُتَّسَعُ في الجارِّ فيُحذف كقوله[١]:

٣١٢١ـ دَعَتْني أخاها أمُّ عمرٍو. . . . .

[٥٨٤/أ] والتقدير: قل: ادعُوا معبودَكم بالله أو بالرحمن/ بأيِّ الاسمين سَمَّيتموه. وممَّن ذهب إلى كونها بمعنى «سَمَّىٰ» الزمخشري[٢].

ووقف[٣] الأخوان على «أيّا» بإبدال التنوين ألفاً، ولم يقفا على «ما» تبييناً لانفصالِ «أيَّ» مِنْ «ما». ووقف غيرُهما على «ما» لامتزاجها بـ«أيّ»، ولهذا فُصِل بها بين «أيّ» وبين ما أُضيفت إليه في قوله تعالىٰ «أيَّ ما الأجلين»[٤]. وقيل: «ما» شرطيةٌ عند مَنْ وقف على «أياً» وجعل المعنىٰ: أيَّ الاسمين دَعَوْتموه به جاز ثم استأنف «ما تَدْعُوا فله الأسماء الحسنىٰ»، يعني أنَّ «ما» شرطٌ ثانٍ، و «فله الأسماءُ» جوابُه، وجوابُ الأول مقدَّرٌ. وهذا مردودٌ بأنَّ «ما» لا تُطْلق على آحاد أولي العلم، وبأنَّ الشرطَ يقتضي عموماً، ولا يَصِحُّ هنا، وبأن فيه حَذْفَ الشرط والجزاء معاً.

آ. (١١١) **قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ الذُّلِّ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها:

---

(١) تقدم برقم (٤٩٨).
(٢) الكشاف ٢/٤٧٠.
(٣) التيسير ٦١، الإتحاف ٢/٢٠٦.
(٤) الآية ٢٨ من القصص. أي فرسمت «أيما».

أنهـا صفةٌ لـ « وليّ »، والتقـدير: وليّ من أهـلِ الذل، والمـرادُ بهم: اليهـودُ والنصارىٰ؛ لأنهم أذلُّ الناسِ. والثاني: أنها تبعيضية. الثالث: أنها للتعليل، أي: مِنْ أجل الذُّلِّ. وإلى هذين المعنيين نحا الزمخشريُّ[1] فإنه قـال: «وليٌّ من الذل: ناصـرٌ من الذل، ومـانـعٌ له منـه، لاعتزازه بـه، أو لم يُوالِ أحــداً لأجْلِ مَذَلَّةٍ به ليدفعَها بموالاتِه».

وقد تقدَّم الفرقُ بين الذُّل والذِّل في أولِ هذه السورة[2].

والمخـافَتَةُ: المُسَـارَّةُ بحيث لا يُسْمَـعُ الكـلامُ. وضَـرَبْتُـه حتى خَفَتَ، أي: لم يُسْمَـعْ له حِسٌّ.

* * *

(١) الكشاف ٢/٤٧٠.

(٢) الآية ٢٤.

سـورة الكـهـف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿ولم يَجْعَلْ﴾: في هذه الجملةِ أوجهٌ، أحدُهـا: أنَّها معطوفةٌ على الصلةِ قبلَهـا. والثاني: أنهـا اعتراضيـةٌ بين الحالِ وهي «قَيِّمـا» وبين صاحبِها وهو «الكتابَ». والثالث: أنَّها حالٌ من «الكتابَ»، ويترتَّبُ على هذه الأوجهِ القولُ في «قَيِّماً».

آ. (٢) قوله: ﴿قَيِّماً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه حـالٌ من «الكتاب». والجملةُ مِنْ قوله «ولم يَجْعَلْ» اعتراضٌ بينهما. وقد مَنَـع الزمخشـريُّ[١] ذلك فقـال: «فإنْ قُلْتَ: بم انتصَبَ «قَيِّمـاً»؟ قلت: الأحسنُ أن ينتصِبَ بمضمـرٍ، ولم يُجْعَلْ حالاً من «الكتابَ» لأنَّ قولَه «ولم يَجْعَلْ» معطوفٌ علىٰ «أَنْزَلَ» فهو داخـلٌ في حَيِّز الصلةِ، فجـاعِلُه حالاً فاصِـلٌ بين الحالِ وذي الحـالِ ببعضِ الصلةِ». وكـذلك قـال أبـو البقـاء[٢]. وجـوابُ هـذا مـا تقـدَّمَ مِنْ أنَّ الجملةَ اعتراضٌ لا معطوفةٌ على الصلةِ.

الثاني: أنَّه حالٌ مِنَ الهاءِ في «له». قال أبو البقاء[٣]: «والحالُ مؤكِّدةٌ. وقيل: منتقلةٌ». قلت: القولُ بالانتقالِ لا يَصِحُّ.

---

(١) الكشاف ٢/٤٧١.

(٢) الإملاء ٢/٩٨.

(٣) الإملاء ٢/٩٨.

الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، تقديرُه: جَعَلَه قيِّماً. قال الزمخشريُّ[1]: «تقديرُه: ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً، جعله قيماً، لأنه إذا نفى عنه العِوَج فقد أثبتَ له الاستقامةَ». قال: «فإنْ قلتَ: ما فائدة الجمعِ بين نَفْيِ العِوَجِ وإثباتِ الاستقامةِ وفي أحدِهما غِنَىً عن الآخر؟ قلت: فائدتُه التأكيدُ فَرُبَّ مستقيمٍ مشهودٌ له بالاستقامةِ، ولا يَخْلو مِنْ أدنى عِوَجٍ عند السَّبْرِ والتصفُّح».

الرابع: أنَّه حالٌ ثانيةٌ، والجملةُ المنفيَّةُ قبلَه حالٌ أيضاً، وتعدُّدُ الحالِ لذي حالٍ واحدٍ جائزٌ. والتقديرُ: أنزلَه غيرَ جاعلٍ له عِوجاً قيِّماً.

الخامس: أنه حالٌ أيضاً، ولكنه بدلٌ من الجملةِ قبلَه لأنَّها حال، وإبدالُ المفردِ من الجملةِ إذا كانت بتقدير مفردٍ جائزٌ، وهذا كما أُبْدِلَتِ الجملةُ من المفردِ في قولهم: «عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هو»[2].

والضميرُ في «له» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه للكتاب، وعليه التخاريجُ المتقدمةُ. والثاني: أنَّه يعودُ على «عبدِه»، وليس بواضحٍ.

وقرأ العامَّةُ بتشديد الياء[3]. وأبانُ بنُ تَغْلبَ[4] بفتحِها خفيفةً. وقد تَقَدَّم القولُ فيها[5].

ووقف حفصٌ[6] على تنوينِ «عِوَجاً» يُبْدله ألفاً، [ويسكت] سكتةً لطيفةً

(١) الكشاف ٢/٤٧٢.
(٢) انظر: الارتشاف ٢/٦٢٦ ـ ٦٢٧، البحر ٦/٩٦.
(٣) في «قَيِّما».
(٤) الشواذ ٧٨.
(٥) انظر: الدرّ المصون ٣/٥٨١.
(٦) انظر: التيسير ١٤٢، النشر ٢/٣١٠، الإتحاف ٢/٢٠٨. وفي هذا الوقف تنبيه إلى أنَّ «قَيِّماً» ليس وصفاً لـ «عِوَجاً» لأنه يؤدي إلى فساد المعنى، كما يشير المؤلف.

من غير قَطْع نَفَسٍ ، إشْعاراً بأنَّ «قَيِّماً» ليس متصلاً بـ «عِوَجاً» ، وإنما هو مِنْ صفةِ الكتاب . وغيرُه لم يَعْبَأْ بهذا الوهمِ فلم يسكتْ اتِّكالاً على فَهْمِ المعنىٰ .

قلت : قد يتأيَّد ما فعله حفصٌ بما في بعضِ مصاحفِ[1] الصحابةِ : «ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً ، لكنْ جَعَلَه قَيِّماً» . وبعض القراء يُطْلِقُ فيقول : يَقِف على «عِوَجا» ، ولم يقولوا : يُبدل التنوين ألفاً ، فيُحْتمل ذلك ، وهو أقربُ لغرضِه فيما ذكرْتُ .

ورَأيْتُ الشيْخَ شهابَ الدين أبا شامة قد نقل هذا عن ابنِ غلبون[2] وأبي علي الأهوازيِّ ، أعني الإطلاقَ . ثم قال : «وفي ذلك نَظَرٌ ـ أي في إبدالِ التنوين ألفاً ـ فإنه لو وَقَفَ على التنوين لكان أَدَلَّ على غرضِه ، وهو أنه واقفٌ بنيَّةِ الوصلِ» . انتهىٰ .

وقال الأهوازيُّ : «ليس هو وَقْفاً مختاراً ، لأنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً ، معناه : أَنْزَلَ على عبدِه الكتاب قَيِّماً ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً» . قلت : دَعْوى التقديمِ والتأخيرِ وإنْ كان قال به غيرُه ، إلا أنها مَرْدودةٌ بأنَّها على خلافِ الأصل ، وقد تقدَّم تحقيقُه .

وفَعَلَ حفص[3] في مواضعَ من القرآن مثلَ فِعْلِهِ هنا مِنْ سكتةٍ لطيفةٍ نافيةٍ لوَهْمٍ مُخِلٍّ . فمنها : أنَّه كان يقفُ على «مَرْقَدِنا» ، ويَبْتدىء : «هذا ما وعَدَ الرَحمنُ»[4] . قال : «لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ «هذا» صفةٌ لـ «مَرْقَدِنا» فالوقفُ

---

(١) البحر ٩٦/٦ ، وقال أبو حيان : «ويُحمل ذلك على تفسير المعنى لا أنها قراءة» .

(٢) عبد المنعم بن عبيد الله أبو الطيب الحلبي نزيل مصر . له «الإرشاد» في السبع . توفي سنة ٣٨٩ . انظر : طبقات القراء ٤٧٠/١ ، النشر ٧٩/١ .

(٣) النشر ٢٤٣/١ ، التيسير ١٤٢ .

(٤) الآية ٥٢ من يس .

[٥٨٤ب] يبيِّن أنَّ كـلامَ الكفـارِ انقضىٰ، ثم ابتُـدِيء بكـلامٍ / غيـرِهم. قيـل: هم الملائكةُ. وقيـل: هم المؤمنون. وسيـأتي في يس ما يَقْتضي أنْ يكـونَ «هذا» صفةً لـ «مَرْقَدِنا» فيفوتُ ذلك.

ومنهـا: «وقيل مَنْ راقٍ»(١). كـان يقف على نونِ «مَنْ» ويَبْتَـدِيء «راقٍ» قال: «لئلا يُتَوَهَّم أنَّها كلمـةٌ واحدةٌ على فَعَّـال اسمَ فاعـلٍ للمبالغـة مِنْ مَرَق يَمْرُق فهو مَرَّاق.

ومنها: «بَلْ ران»(٢) كان يقفُ على لام بل، ويَبْتديء «رانَ» لِما تقدَّم.

قال المهدويُّ: «وكان يَلْزَمُ حفصاً مثلُ ذلك، فيما شاكَلَ هذه المَواضعَ، وهـو لا يفعلُه، فلم يكن لقـراءتِـه وَجْـهٌ من الاحتجـاجِ إلا اتبـاعُ الأثـرِ في الرواية». قال أبو شامة(٣): «أَوْلَىٰ من هذه المواضعِ بمراعاةِ الوقفِ عليها: «ولا يَحْزُنْكَ قولُهم. إنَّ العِزَّة للَّهِ جميعا»(٤)، الوقفُ على «قَـوْلُهم» لئلا يُتَـوَهَّم أنَّ ما بعده هو المقولُ»، وكذا «أنَّهم أصحابُ النـارِ. الذين يَحْمِلون العَـرْشَ»(٥) ينبغي أن يُعْتَنَىٰ بالوقفِ على «النار» لئلا تُتَوَهَّم الصفةُ».

قلت: وَتَـوَهُّمُ هذه الأشيـاءِ مِنْ أبعدِ البعيـدِ. وقـال أبـو شـامـةَ أيضـاً: «ولو لَزِم الوقفُ على الـلامِ والنونِ ليَظْهرا لَلَزِمَ ذلك في كلِّ مُـدْغَمٍ». قلت: يعني في «بَلْ رانَ» وفي «مَنْ راقٍ».

قوله: «لِيُنْذِرَ» في هذه اللامِ وجهان، أحـدُهما: أنَّهـا متعلقةٌ بـ «قَيِّمـاً»

---

(١) الآية ٢٧ من القيامة.

(٢) الآية ١٤ من المطففين.

(٣) إبراز المعاني له ٥٦٦.

(٤) الآية ٦٥ من يونس.

(٥) الآية ٦، ٧ من غافر. «وكذلـك حَقَّتْ كلمةُ ربِّـك على الذين كفـروا أنَّهم أصحابُ النارِ * الذين يَحْملون العرشَ ومَنْ حولَه يُسَبِّحون بحمدِ ربِّهم. . .».

قاله الحوفيُّ. والثاني: ـ وهو الظاهرُ ـ أنها تتعلَّق بـ «أَنْزَلَ». وفاعلُ «لِيُنْذِرَ» يجوز أن يكونَ «الكتابَ» وأن يكونَ الله، وأن يكون الرسول.

و «أَنْذَرَ» يتعدَّىٰ لاثنين: «إنَّا أَنْذَرْناكم عذاباً قريباً»(١)، فَقُلْ أَنْذَرْتُكم صاعقةً»(٢). ومفعولُه الأولُ محذوفٌ، فقدَّره الزمخشريُّ(٣): «لِيُنْذِرَ الذين كفروا، وغيره: «لِيُنْذِرَ العبادَ»، أو «لِيُنذِرَكم»، أو لِيُنْذِرَ العالَم. وتقديرُه أحسنُ لأنه مقابلٌ لقولِه «ويُبَشِّرَ المؤمنين»، وهم ضِدُّهم.

وكما حَذَفَ المُنْذَرَ وأَتَىٰ بالمُنْذَرِ به هنا، حَذَفَ المُنْذَرَ به وأتىٰ بالمُنْذَر في قولِه «ويُنْذِرَ الذين قالوا»(٤) فَحَذَفَ الأولَ مِنَ الأولِ لدَلالةِ ما في الثاني عليه، وحذَفَ الثاني مِنَ الثاني لدلالةِ ما في الأوَّلِ عليه، وهو في غايةِ البلاغة، ولمَّا لم تتكررِ البِشارةُ ذَكَرَ مفعوليها فقال: «ويُبَشِّر [المؤمنين] الذين يَعْملون الصالحاتِ أنَّ لهم أَجْراً».

قوله: «مِنْ لَدُنْه» قرأ(٥) أبو بكر عن عاصم بسكون الدالِ مُشَمَّةً الضمَّ وكسرِ النونِ والهاءِ موصلةً بياءٍ، فيقرأ «مِنْ لَـدْنِهِيْ» والباقون يَضُمون الدالَ، ويسكِّنون [النونَ] ويَضُمُّون الهاءَ، وهم على قواعِدهم فيها: فابنُ كثيرٍ يَصِلها بواوٍ نحو: مِنْهو وعَنْهو، وغيرُه لا يَصِلُها بشيء.

ووَجهُ أبي بكرٍ: أنه سَكَّن الدالَ تخفيفاً كتسكين عين «عَضُد» والنونُ

---

(١) الآية ٤٠ من النبأ.

(٢) الآية ١٣ من فصلت.

(٣) الكشاف ٢/٤٧٢.

(٤) الآية ٤ من الكهف.

(٥) السبعة ٣٨٨، النشر ٢/٣١٠، التيسير ١٤٢، الإتحاف ٢/٢٠٩، البحر ٦/٩٦. وقال في النشر: «وانفرد نفطويه عن الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة».

ساكنةً، فالتقى ساكنانِ فكسَرَ النونَ لالتقاءِ الساكنين، وكان حقُّه أن يكسِرَ الأولَ على القاعدةِ المعروفةِ إلا أنَّه يَلْزَمُ منه العَوْدُ إلى ما فَرَّ منه، وسيأتي لتحقيقِ هذا بيانٌ في قولِه «ويَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ»[١] في سورة النور، فهناك نتكلَّم فيه، ولَمَّا كَسَر النونَ لِما ذكرْتُه لك كَسَرَ الهاءَ إتْباعاً على قاعدته ووَصَلَها بياء. وأَشَمَّ الدالَ إشارةً إلى أصلِها في الحركة.

والإشمامُ هنا عبارةٌ عن ضَمِّ الشفتين مِنْ غير نطق، ولهذا يختصُّ به البصيرُ دونَ الأَعْمى، هكذا قرَّره القراءُ وفيه نَظَرٌ، لأنَّ الإشمامَ المشارَ إليه إنما يتحقَّقُ عند الوقفِ على آخرِ الكلمةِ فلا يليق إلا بأنْ يكونَ إشارةً إلى حركةِ الحرفِ الأخيرِ المرفوعِ إذا وُقف عليه نحو: «جاء الرجل»، وهكذا ذكره النحويون. وأمَّا كونُه يُؤْتى به في وَسَط الكلمةِ فلا يُتَصَوَّرُ إلا أَنْ يقفَ المتكلمُ على ذلك الساكنِ ثم يَنْطِقَ بباقي الكلمة. وإذا جَرَّبْتَ نُطْقَك في هذا الحرفِ الكريم وَجَدْتَ الأمرَ كذلك، لا تَنْطِقُ بالدالِ ساكنةً مشيراً إلى ضمِّها إلا حتى تقفَ عليها، ثم تأتي بباقي الكلمةِ.

فإنْ قلتَ: إنما آتي بالإشارةِ إلى الضمةِ بعد فراغي من الكلمة بأَسْرِها. قيل لك: فاتَتِ الدلالةُ على تعيينِ ذلك الحرفِ المشارِ إلى حركتِه. ويمكن أَنْ يُجابَ عن هذا بأنه ليس في الكلمة ما يَصْلُح أَنْ يُشارَ إلى حركتِه إلا الدالُ. وقد تقدَّم في «يوسف» أن الإشمامَ في «لا تَأْمَنَّا»[٢] إذا فَسَّرناه بالإشارةِ إلى الضمة: منهم مَنْ يفعلُه قبل كمالِ الإدغام، ومنهم مَنْ يفعلُه بعده، وهذا نظيرُه. وتقدَّم أنَّ الإشمامَ يقع بإزاء معانٍ أربعةٍ تقدَّم تحقيقُها[٣].

---

(١) الآية ٥٢ من النور.

(٢) الآية ١١.

(٣) انظر: الدرّ المصون ٤٤٨/٦.

و «مِنْ لَـدُنْـه» متعلق بـ «لِيُنْـذِرَ» /. ويجـوز تعلُّقُـه بمحـذوفٍ نعتـاً [٥٨٥أ] لـ «بَأْساً»، ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «شديداً».

وقُرِىء[1] «ويُبَشِّرُ» بالرفعِ على الاستئنافِ.

آ. (٣) **قـوله: ﴿مـاكثين﴾**: حـالٌ: إمَّـا من الضميـرِ المجـرورِ في «لهم»، أو المرفوعِ المستترِ فيه، أو مِنْ «أجراً» لتخصُّصِه بالصفةِ، إلا أنَّ هذا لا يجيءُ إلا على رَأْيِ الكوفيين: فإنهم لا يشترطون بروزَ الضميرِ في الصفـةِ الجـاريـةِ على غيـر مَنْ هي لـه إذا أُمِنَ اللَّبْسُ[2]، ولـو كـان حـالاً منـه عنـد البصريين لقال: مـاكثين هم فيه. ويجـوز على رَأْيِ الكوفيين أن يكـونَ صفةً ثانيةً لـ «أَجْراً». قال أبو البقاء[3]: «وقيل: هو صفةٌ لـ «أَجْراً»، والعائدُ: الهـاءُ مِنْ «فيه». ولم يَتَعَرَّضْ لبروزِ الضميرِ ولا لعدمِه بالنسبة إلى المذهبين.

و «أبداً» منصوبٌ على الظرفِ بـ «ماكثين».

آ. (٥) **قوله: ﴿ما لَهُمْ به﴾**: أي: بالولدِ، أو باتخـاذه، أو بالقـولِ المدلولِ عليه بـ «اتَّخذ» وبـ «قالوا»، أو بالله.

وهذه الجملةُ المنفيةُ فيهـا ثلاثـةُ أوجهٍ، أظهـرُها: أنهـا مستأنفـةٌ سِيقَتْ للإخبارِ بذلك. والثاني: أنها صفةٌ للولدِ، قـاله المهـدويُّ. وردَّه ابنُ عطيـةَ: بأنه لا يَصِفُه بذلك إلا القائلون، وهم لم يَقْصِدوا وَصْفَه بذلك. الثـالث: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «قالوا»، أي: قالوه جاهلين.

---

(١) البحر ٦/٩٦. ولم يشر السمين هنا إلى قراءة حمزة والكسائي «ويَبْشُر» بالتخفيف. انظر: الإتحاف ٢/٢٠٩.

(٢) الإنصاف ١/٥٧.

(٣) الإملاء ٢/٩٨.

و «مِنْ علمٍ» يجوز أَنْ يكونَ فاعلاً[1]، وأن يكون مبتدأ. والجارُّ[2] هو الرافع[3]، أو الخبر[4]. و «مِنْ» مزيدةٌ على كِلا القولين.

قوله: «كَبُرَتْ كلمةً» في فاعلِ «كَبُرَتْ» وجهان، أحدُهما: أنه مضمرٌ عائدٌ على مقالتِهم المفهومة مِنْ قولِه: «قالوا: اتَّخذ الله»، أي: كَبُرَ مقالُهم، و «كلمةً» نصبٌ على التمييز، ومعنى الكلامِ على التعجب، أي: ما أكبرَها كلمةً. و «تَخْرُجُ» الجملةُ صفةٌ لـ «كلمة». ودَلَّ استعظامُها لأنَّ بعضَ ما يَهْجِسُ بالخاطرِ لا يَجْسُر الإنسانُ على إظهاره باللفظ[5].

والثاني: أن الفاعلَ مضمرٌ مفسَّرٌ بالنكرةِ بعده المنصوبةِ على التمييز، ومعناها الذمُّ كـ «بِئس رجلًا»، فعلى هذا: المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ تقديرُه: كَبُرَتْ هي الكلمةُ كلمةً خارجةً مِنْ أفواهِهم تلك المقالةُ الشَّنعاءُ.

وقرأ العامَّةُ «كلمةً» بالنصبِ، وفيها وجهان: النصبُ على التميز، وقد تقدَّم تحقيقُه في الوجهين السابقين. والثاني: النصبُ على الحالِ. وليس بظاهر.

وقوله: «تَخْرُجُ» في الجملة وجهان، أحدُهما: هي صفةٌ لكلمة. والثاني: أنها صفةٌ للمخصوصِ بالذمِّ المقدَّرِ تقديرُه: كَبُرَت كلمةٌ خارجةٌ كلمةً.

---

(١) لأنَّ «مِنْ» زائدة، فقد دخلت على نكرة وسبقت بنفي.

(٢) وهو «لهم».

(٣) التقدير: ما استقرَّ لهم.

(٤) التقدير: ما علم كائن لهم.

(٥) انظر: البحر ٩٧/٦.

وقـرأ[1] الحسنُ وابنُ محيصن وابنُ يعمـرَ وابن كـثيـر ـ في روايـة القَوَّاس[2] عنه ـ «كلمـةٌ» بالـرفع على الفـاعلية، و«تَخْرُج» صفةٌ لهـا أيضاً. وقُرِىء[3] «كَبْرَتْ» بسكون الباء وهي لغةُ تميم.

قوله: «كَذِباً» فيـه وجهان، أحـدهما: هـو مفعول بـه لأنه يتضمَّنُ معنى جملة. والثاني: هو نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: قولاً كذباً.

آ. (٦) **قوله: ﴿إنْ لم يُؤمنـوا﴾**: العامَّـةُ على كسرِ «إنْ» على أنهـا شرطيةٌ، والجوابُ محذوفٌ عند الجمهور لدلالةِ قولِه: «فَلَعَلَّكَ»، وعنـد غيرِهم هـو جوابٌ متقـدمٌ. وقُرِىء[4]: «أَنْ لـم» بـالفتح على حَـذْفِ الجـارِّ، أي: لِأَنْ لم يؤمنوا».

وقُـرِىء[5] «بـاخِـعُ نَفْسِـكَ» بـالإضـافـة، والأصـل النصبُ. وقـال الزمخشري[6]: «وقُرىء «باخـع نفسك» على الأصـل، وعلى الإضافـة. أي: قاتلها ومهلكها، وهو للاستقبال فيمَنْ قـرأ «إنْ لـم يُؤمنوا»، وللمضيِّ فيمن قـرأ «أن لم تُؤْمنوا» بمعنى: لِأَنْ لم تؤمنوا». قلت: يعني أنَّ باخِعاً للاستقبـالِ في قراءةِ كسرِ «إنْ» فإنها شرطيةٌ، وللمضيِّ في قـراءةِ فتحها، وذلـك لا يجيءُ إلا

(١) الإتحاف ٢/٢٠٩، البحر ٦/٩٧.
(٢) أحمد بن محمد أبو الحسن المكي، إمام مكة في القراءة. قرأ عليه قنبل والحلواني والبزي. توفي سنة ٢٤٠. طبقات القراء ١/١٢٤.
(٣) البحر ٦/٩٧.
(٤) قال في الشواذ ٧٨: «ذكره الفراء للأعشىٰ عن أبي بكر عن عاصم». وانظر: البحر ٦/٩٨.
(٥) نسبها في الشواذ ٧٨ إلى قتادة. وانظر: البحر ٦/٩٧.
(٦) الكشاف ٢/٤٧٣.

في قراءةِ الإضافةِ إذ لا يُتَصَوَّر المُضِيُّ مع النصبِ عند البصريين. وعلى هذا يَلْزم أن لا يَقرأ بالفتح إلا مَنْ قرأ بإضافة «باخع»، ويُحتاج في ذلك إلى نَقْلٍ وتوقيف.

و «لعلَّك» قيل: للإشفاق على بابها. وقيل: للاستفهام، وهو رأي الكوفيين[1]. وقيل: للنهي أي: لا تَبْخَعْ.

والبَخْعُ: الإهلاك. يقال: بَخَع الرجُل نفسَه يَبْخَعُها بَخْعاً وبُخُوعاً، أهلكها وَجْداً. قال ذو الرمة[2]:

٣١٢٢ـ ألا أيُّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه لِشَيْءٍ نَحَتْه عن يديه المَقَادِرُ

[٥٨٥ب] يريد: نَحَّته بالتشديد، فخفَّف. / قال الأصمعي: «كان يُنْشِده: «الوجدَ» بالنصب على المفعول له، وأبو عبيدةَ[3] رواه بالرفع على الفاعلية بـ «الباخع».

وقيل: البَخْعُ: أن تُضعِفَ الأرضَ بالزراعة. قاله الكسائي. وقيل: هو جَهْدُ الأرضِ، وفي حديثِ عائشةَ[4] رضي الله عنها، عن عمر: «بَخَعَ الأرضَ» تعني جَهَدَها حتى أخَذَ ما فيها من أموالِ ملوكِها، وهذا استعارةٌ، ولم يُفَسِّرْه الزمخشري[5] هنا بغير القَتْلِ والإهلاك. وقال في سورة الشعراء[6]:

---

(١) انظر: الجنى الداني ٥٨٠، الهمع ١/١٣٤.
(٢) ديوانه ٢/١٠٣٧، واللسان (بخع)، ومجاز القرآن ١/٣٩٣، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٢٦٨، والقرطبي ١٠/٣٤٨.
(٣) مجاز القرآن ١/٣٩٣.
(٤) انظر: النهاية ١/١٠٢، واللسان (بخع).
(٥) الكشاف ٢/٤٧٣.
(٦) في تفسيره للآية ٣. الكشاف ٣/١٠٤.

«والبَخْعُ»: أن يَبْلُغَ بالذَّبْح البِخاع بالباء، وهو عِرْقٌ مستبطنُ الفقار، وذلك أقصى حَدِّ الذابح». انتهى. وسمعت شيخنا علاء الدين القُونِيَّ(1) يقول: «تتبَّعْتُ كتبَ الطِّبِّ والتشريحِ فلم أجدْ لهذا أصلاً». قلت: يُحتمل أنهم لمَّا ذكروه سَمَّوْه باسمٍ آخرَ لكونِه أشهرَ فيما بينهم.

وقال الراغب(2): «البَخْعُ: قَتْلُ النفسِ غَمَّاً». ثم قال: «وبَخَعَ فلانٌ بالطاعةِ، وبما عليه من الحقِّ: إذا أَقَرَّ به وأَذْعَنَ مع كراهةٍ شديدةٍ، تجري مَجْرَىٰ بَخْعِ نفسِه في شِدَّتِه».

وقوله: «على آثارِهم» متعلقٌ بـ «باخعٌ»، أي: مِنْ بعد هلاكِهم.

قوله: «أَسَفَاً» يجوز أن يكونَ مفعولاً من أجله والعامل فيه «باخعٌ»، وأن يكونَ مصدراً في موضعِ الحال من الضميرِ في «باخعٌ».

آ. (7) **قوله: ﴿زِيْنَةً﴾**: يجوز أَنْ ينتصِبَ على المفعول له، وأن ينتصِبَ على الحالِ إنْ جَعَلْتَ «جَعَلْنا» بمعنى خَلَقْنا، ويجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً إنْ كانَتْ «جَعَلَ» تصييريةً و «لها» متعلقٌ بـ «زِيْنَةً» على العلةِ، ويجوز أَنْ تكونَ اللامُ زائدةً في المفعول، ويجوز أنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ «زينة».

قوله: «لِنَبْلُوَهُمْ» متعلقٌ بـ «جَعَلْنا» بمعنييه.

قوله: «أيُّهم أحسنُ» يجوز في «أيُّهم» وجهان، أحدهما: أن تكونَ استفهاميةً مرفوعةً بالابتداء، و «أحسنُ» خبرُها. والجملةُ في محلِّ نصبٍ معلِّقَةٌ لـ «نَبْلُوَهم» لأنه سببُ العلم كالسؤال والنظر. والثاني: أنها موصولةٌ

---

(1) علي بن إسماعيل القونوي، سمع من ابن عساكر. أديب مفسر فقيه، وُلِّيَ قضاء الشام. له شرح الحاوي. توفي سنة ٧٢٩. انظر: بغية الوعاة ١٤٩/٢.

(2) المفردات ٣٨.

بمعنى الذي و «أحسنُ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ، والجملةُ صلةٌ لـ «أيُّهم»، ويكون هذا الموصولُ في محلِّ نصبٍ بدلاً مِنْ مفعول «لنبلوَهم» تقديرُه: لِنَبْلُوَ الذي هو أحسنُ. وحينئذٍ تحتمِل الضمةُ في «أيُّهم»، أن تكونَ للبناء كهي في قولِه تعالى: «لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيُّهم أَشَدُّ»[1] على أحدِ الأقوالِ، وفي قوله[2]:

٣١٢٣ـ إذا ما أَتَيْتَ بني مالكٍ ... فَسَلِّمْ على أيُّهم أفْضَلُ

وشرطُ البناءِ موجودٌ، وهو الإضافةُ لفظاً، وحَذْفُ صدرِ الصلةِ، وهذا مذهبُ سيبويه[3]، وأن تكونَ للإِعراب[4] لأنَّ البناءَ جائزٌ لا واجبٌ. ومن الإِعراب ما قُرِىء به شاذاً «أيَّهم أشدُّ على الرحمنِ»[5] وسيأتي إنْ شاء الله تحقيقُ هذا في مريم.

والضمير في «لِنَبْلُوَهم» و «أيُّهم» عائدٌ على ما يُفْهَمُ من السِّياق، وهم سكانُ الأرض. وقيل: يعودُ على ما على الأرضِ إذا أُريد بها العقلاء. وفي التفسير: المرادُ بذلك الرُّعاة. وقيل: العلماءُ والصُّلحاءُ والخُلفاء.

---

(١) الآية ٦٩ من مريم.

(٢) البيت لغسان بن وعلة وهو في ابن يعيش ٣/١٤٧، والخزانة ٢/٥٢٢، والهمع ١/٨٤، والدرر ١/٦٠.

(٣) الكتاب ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨. وانظر مذاهب العلماء فيها: الارتشاف ١/٥٣٤، شرح الكافية ٢/٥٧.

(٤) الإعراب على تقدير « أيُّ » مبتدأ فتكون استفهامية، والبناء على تقدير « أي » في محل نصب بدلاً من « هم » في « لنبلوهم » فتكون موصولة. أما تكون الضمة للإعراب على تقدير البدلية فهذا لا يجوز لأن المبدل منه منصوب والبدل تابع.

(٥) الآية ٦٩ من مريم. وهي قراءة هارون وابن مصرف والأعرج وآخرين. انظر: البحر ٦/٢٠٩، والقرطبي ١١/١٣٣.

آ. (٨) قوله: ﴿صَعيداً﴾: مفعولٌ ثانٍ، لأنَّ الجَعْلَ هنا تصييرٌ ليس إلا، والصَّعِيْدُ: الترابُ. والجُرُزُ: الذي لا نباتَ به. يقال: سَنَةٌ جُرُز، وسِنونَ أَجْرازٌ: لا مطرَ فيها. وأرض جُرُزٌ وأَرَضُونَ أَجْرازٌ: لا نباتَ بها. وجَرَزَتِ الأرضُ: إذا ذَهَبَ نباتُها بقَحْطٍ أو جرادٍ وجَرَز الأرضَ الجرادُ: أكلَ ما فيها. والجَرُوْزُ: المَرْأةُ الأكولةُ. قال[١]:

٣١٢٤ـ إنَّ العَجوزَ خَبَّةً جَرُوزا تأكلُ كلَّ ليلةٍ قَفيزا

آ. (٩) قوله: ﴿أم حَسِبْتَ﴾: «أم» هذه منقطعةٌ فتُقَدَّرُ بـ «بل» التي للانتقال لا للإبطال، وبهمزة الاستفهام عند جمهورِ النحاة، و «بل» وحدَها، أو بالهمزةِ وحدَها عند غيرِهم. وتقدَّم تحقيقُ القولِ فيها[٢].

و «أنَّ» وما في حَيِّزها سادَّةٌ [مَسَدَّ] المفعولَيْن أو أحدِهما على الخلافِ المشهور.

والكَهْفُ: قيل: مُطْلق الغار. وقيل: هو ما اتَّسع في الجبل، فإن لم يَتَّسِعْ فهو غارٌ. والجمعُ «كُهوفٍ» في الكثرة، و «أَكْهُف» في القِلَّةِ.

والرَّقيم: قيل: بمعنى مَرْقوم. وقيل: بمعنى راقم. وقيل: هو اسمٌ للكلبِ الذي لأصحاب الكهفِ. وأنشدوا لأميةَ بنِ أبي الصلت[٣]:

٣١٢٥ـ وليسَ بها إلا الرَّقيمُ مُجاوِراً وصِيدَهُم، والقومُ بالكهفِ هُمَّدُ

/ قوله: «عَجَبا» يجوز أن تكونَ خبراً، و «مِنْ آياتنا» حالٌ منه، وأَنْ [٥٨٦أ]

(١) تقدم برقم ١٨٣٧.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٤٥٥، الجنى الداني ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٣) ديوانه ٣٧٥، والبحر ٦/٩٣.

يكونَ خبراً ثانياً، و «من آياتِنا» خبراً أول، وأن يكونَ «عجباً» حالاً من الضميرِ المستتر في «من آياتنا» لوقوعه خبراً. ووُحِّدَ وإن كان صفةً في المعنىٰ لجماعة لأنَّ أصلَه المصدرُ. وقيـل: «عَجَباً» في الأصـل صفةٌ لمحـذوفٍ تقديـرُه: آيةً عجبا. وقيل: على حذفِ مضاف، أي: آيةً ذاتَ عَجَبٍ.

آ. (١٠) قـولـه: ﴿إِذْ أَوَىٰ﴾: يجـوز أن ينتصِبَ بـ «عَجَبـاً» وأَنْ ينتصِبَ بـ «اذْكُر».

قوله: «وهَيِّىءْ» العامَّةُ على همزِه بعد الياء المشددة، وأبو جعفر[١] وشيبة والزهري بيـاءين: الثانيـةُ خفيفةٌ، وكـأنه أبـدل الهمزةَ يـاءً، وإن كان سكـونُها عـارضاً. ورُوي عن عـاصم «وهَيِّ»[٢] بياءٍ مشـددةٍ فقط. فيحتمـل أَنْ يكـونَ حَذَفَ الهمزةَ مِنْ أولِ وَهْلةٍ تخفيفاً، وأن يكونَ أبدلها كما فعل أبو جعفر، ثم أجـرى الياءَ مُجْـرىٰ حرفِ العلةِ الأصلي فحـذفه، وإن كـان الكثيـرُ خـلافَـه، ومنه[٣]:

٣١٢٦ـ جَرِيْءٍ متى يُظْلَمْ يعاقِبْ بظُلمِه ... سريعاً وإلَّا يُبْـدَ بالـظلمِ يَظْلمِ

وقرأ أبو رجاء[٤] «رُشْدا» بضمِ الراء وسكونِ الشين، وتقدم تحقيقُ ذلك في الأعراف[٥]. وقراءةُ العامَّةِ هنا أليَقُ لتوافِقَ الفواصلَ.

آ. (١١) قـوله: ﴿فَضَـرَبْنـا﴾: مفعـولُـه محـذوفٌ، أي: ضَـرَبْنـا

---

(١) الإتحاف ٢/٢١٠، النشر ١/٣٩٠، البحر ٦/١٠٢.
(٢) ورد رسم القراءة في الأصل بالتكرار.
(٣) تقدم برقم ٣٥٣.
(٤) البحر ٦/١٠٢.
(٥) انظر: الدر المصون ٥/٤٥٧.

الحجابَ المانعَ. و «على آذانِهم» استعارةٌ للزومِ النوم. كقول الأسود[1]:

٣١٢٧ـ ومن الحوادِث لا أبالَكِ أنني ضُرِبَتْ عَلَيَّ الأرضُ بالأَسْدادِ

وقال الفرزدق[2]:

٣١٢٨ـ ضَرَبَتْ عليكَ العَنْكَبوتُ بنَسْجِها وقَضَىٰ عليك به الكتاب المُنَزَّلُ

ونصَّ على الآذان لأنَّ[3] بالضرب عليها خصوصاً يَحْصُلُ النومُ.

وأمال «آذانهم»... [4]

و «سنينَ» ظرفٌ لـ «ضَرَبْنا». و «عَدَداً» يجوزُ فيه أن يكونَ مصدراً، وأن يكـون فَعَلاً بمعنى مَفْعـول كـالقَبَض والنَّقَص. فعلى الأولِ يجـوز نصبُـه مِنْ وجهين: النعتِ لـ «سنين» على حَـذْفٍ، أي: ذوات عدد، أو على المبـالغةِ، والنصبُ بفعلٍ مقدرٍ، أي: تُعَدُّ عدداً. وعلى الثـاني: نعت ليس إلا، أي: معدودة.

آ. (١٢) قـولـه: ﴿لِنَعْلَمَ﴾: متعلقٌ بـالبعث. والعـامَّـةُ على نـون العظمة جرياً على ما تقدم. وقرأ[5] الزُّهْري «لِيَعْلم» بياء الغَيْبةِ، والفاعـلُ اللَّهُ

---

(١) الأسود بن يعفر النهشلي وهو في المفضليات ٢١٦، والقرطبـي ١٠/٣٦٣، والبحر ٦/١٠٣. والأَسْداد: جمع سَدّ وهو الحاجز بين الشيئين، يشير هنا إلى ضعفه فقد عُمِي.

(٢) تقدم برقم ٥٠٥.

(٣) اسم «أنَّ» ضمير الشأن.

(٤) بعده بياض في الأصل ولم تكتب النسـخ شيئاً. وفي الإتحاف (٢/٢١٠): «وأمال الألف الثانية من «آذانهم» الدوري عن الكسائي».

(٥) البحر ٦/١٠٣.

تعالىٰ. وفيه التفاتٌ من التكلم إلى الغَيْبَة. ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ «أيُّ الحِزْبَيْنِ» إذا جَعَلْناها موصولةً كما سيأتي.

وقرىء[1] «لِيُعْلَمَ» مبنياً للمفعول، والقائمُ مَقامُ الفاعلِ: قال الزمخشري[2]: «مضمونُ الجملة، كما أنه مفعولُ العلمِ». ورَدَّه الشيخ[3] بأنه ليس مذهبَ البصريين[4]. وتقدَّم تحقيقُ هذا أولَ البقرة[5].

وللكوفيين في قيامِ الجملة مَقامَ الفاعلِ أو المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه: الجوازُ مطلقاً، والتفصيلُ بين ما يُعلَّق كهذه الآيةِ فيجوزُ، فالزمخشري نحا نحوَهم على قَوْلَيْهم. وإذا جَعَلْنا «أيُّ الحزبين» موصولةً جاز أَنْ يكونَ الفعلُ مسنداً إليه في هذه القراءةِ أيضاً كما جاز إسنادُه إليه في القراءةِ قبلها.

وقُرِىء[6] «لِيُعْلِمَ» بضمِّ الياء، والفاعلُ الله تعالىٰ، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ، تقديرُه: لِيُعْلِمَ اللَّهُ الناسَ. و«أيُّ الحزبين» في موضعِ الثاني فقط، إنْ كانت عِرْفانيةً، وفي موضعِ المفعولين[7] إن كانَتْ يقينية.

قوله: «أَحْصَىٰ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه أفعلُ تفضيلٍ. وهو خبرٌ لـ «أيُّهم»، و«أيُّهم» استفهاميةٌ. وهذه الجملةُ معلِّقَةٌ للعلمِ قبلَها. و«لِما

---

(١) قال في الشواذ ٧٨: «حكاه الأخفش». وانظر: البحر ٦/١٠٣.
(٢) الكشاف ٢/٤٧٣.
(٣) البحر ٦/١٠٣.
(٤) قال أبو حيان: «لأن الجملة إذ ذاك تكون في موضع الفاعل فكذلك لا يقوم مقام ما ناب عنه».
(٥) انظر: الدر المصون ١/١٣٦.
(٦) البحر ٦/١٠٣.
(٧) أي الثاني والثالث لأنها تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إنْ كانت يقينية.

لَبِثُوا» حال مِنْ «أَمَداً»، لأنه لو تأخَّـر عنه لكـان نعتاً لـه. ويجوز أَنْ تكـونَ اللامُ على بابِها من العلَّة، أي: لأجل، قاله أبو البقـاء(١). ويجوز أن تكـونَ زائدةً، و«مـا» مفعـولـةٌ: إمَّـا بـ «أَحْصىٰ» على رأيِ مَنْ يُعْمِـلُ أفعـلَ التفضيـل في المفعولِ به، وإمَّا بإضمارِ فعلٍ. و«أمـداً» مفعولُ «لَبِثـوا» أو منصوبٌ بفعـلٍ مقـدرٍ يَدُلُّ عليـه أَفْعَلُ عنـد الجمهور، أو منصـوبٌ بنفسِ أفْعَلَ عنـد مَنْ يَرى ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون «أَحْصَى» فعلاً ماضياً. و«أَمَداً» مفعولُه، و«لِما لَبثوا» متعلقٌ به، أو حـالٌ مِنْ «أَمَداً» أو الـلامُ فيه مـزيدةٌ، وعلى هـذا: فأَمَـداً منصوبٌ بـ لَبِثوا. و«ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي. واختـار الأولَ ـ أعني كونَ «أَحْصىٰ» للتفضيـل ـ / الـزجـاجُ(٢) والتبـريـزي، واختـار الثـاني أبـو علي [٥٨٦ب] والـزمخشري(٣) وابن عـطية. قـال الزمخشـري: «فإن قلتَ: فمـا تقـول فيمَنْ جعله مِنْ أفعلِ التفضيلِ؟ قلت: ليس بـالوجـهِ السديـدِ، وذلك أنَّ بنـاءَه مِنْ غيـرِ الثـلاثي ليس بقيـاسٍ، ونحـو «أَعْـدَى من الجَـرَب»(٤) و«أفلس من ابن المُـذَلَّق»(٥) شاذٌّ، والقيـاسُ على الشاذِّ في غيـرِ القرآن ممتنـعٌ فكيف به؟ ولأنَّ «أَمَداً»: إمَّا أَنْ ينتصِبَ بأفعلَ وأفعلُ لا يعملُ، وإمَّـا أَنْ ينتصِبَ بـ «لبثوا» فـلا يَسُدُّ عليـه المعنىٰ. فإنْ زعمتَ أني أنصِبُـه بفعلٍ مضمـرٍ كما أَضْمَـرَ في قوله(٦):

---

(١) الإملاء ٢/٩٩.

(٢) معاني القرآن ٣/٢٧١.

(٣) الكشاف ٢/٤٧٤.

(٤) مثل عربـي. انظر: مجمـع الأمثال ٢/٣٩٣.

(٥) مثل عربـي. ويقال: إن ابن المُذَلَّق رجل من بني عبد شمس لم يكن يجـد مكانـاً يبيت فيه ليلته، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس. انظر: مجمـع الأمثال ٢/٤٦١.

(٦) تقدم برقم ٣٤٥.

٣١٢٩ـ .... وأَضْرَبَ منا بالسيوفِ القَوانِسا

فقد أبعدْتَ المتناوَلَ، حيث أَبَيْتَ أَنْ يكونَ [«أحصى»] فعلاً ثم رجعتَ مضطراً إليه».

وناقشه الشيخ(١) فقال: «أمَّا دعواه أنه شاذٌّ فمذهبُ سيبويهِ خِلافُه، وذلك أنَّ أفعلَ فيه ثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقاً، ويُعْزَى لسيبويه(٢)، والمنعُ مطلقاً، وهو مذهب الفارسي، والتفصيلُ: بين أن تكونَ همزتُه للتعديةِ فيمتنعَ، وبين أَنْ لا تكونَ فيجوزَ، وهذا ليسَتِ الهمزةُ فيه للتعدية. وأمَّا قولُه: «أَفْعَلُ لا يعمل» فليس بصحيحٍ لأنه يعملُ في التمييز، و«أَمَداً» تمييزٌ لا مفعولٌ به، كما تقول: زيدٌ أقطعُ الناسِ سيفاً، وزيد أقطعُ لِلْهامِ سيفاً».

قلت: الذي أحوجَ الزمخشريَّ إلى عَدَمِ جَعْلِه تمييزاً مع ظهوره في بادىء الرأي عدمُ صحةِ معناه. وذلك أنَّ التمييزَ شرطُه في هذا الباب أن تَصِحَّ نسبةُ ذلك الوصفِ الذي قبله إليه ويتصفَ به، ألا ترىٰ إلى مثاله في قوله: «زيد أقطعُ الناس سيفاً» كيف يَصِحُّ أن يُسْنَدَ إليه فيقال: زيد قَطَع سيفُه، وسيفه قاطع، إلى غيرِ ذلك. وهنا ليس الإحصاءُ من صفةِ الأَمَد، ولا تَصِحُّ نسبتُه إليه، وإنما هو من صفات الحزبين، وهو دقيق.

وكان الشيخُ نقل عن أبي البقاء نصبَه على التمييز، وأبو البقاء لم يذكر نصبَه على التمييز حالَ جَعْلِه «أَحْصىٰ» أفعلَ تفضيلٍ، وإنما ذكر ذلك حين

---

(١) البحر ٦/١٠٥.

(٢) ذكر سيبويه في أبنية التعجب أنه يبنى من أفْعَل. وقد يكون حكم التفضيل في هذا الحكم التعجب عند من نسبوا لسيبويه ما ينقله أبو حيان عنه. انظر: الكتاب ١/٣٧.

ذكر أنه فعلٌ ماضٍ. قال أبو البقاء[1]: «في أحصىٰ وجهان، أحدُهما: هو فعلٌ ماضٍ، «وأَمَداً» مفعوله، و «لِما لَبِثوا» نعتٌ له، قُدِّم فصار حالاً أو مفعولاً له، أي: لأجل لُبْثِهم. وقيل: اللامُ زائدةٌ و «ما» بمعنى الذي، و «أَمَداً» مفعولُ «لبثوا» وهو خطأٌ، وإنما الوجهُ أن يكونَ تمييزاً والتقدير: لما لبثوه. والوجه الثاني: هو اسمٌ و «أَمَداً» منصوبٌ بفعلٍ دَلَّ عليه الاسمُ» انتهىٰ. فهذا تصريحٌ بأنَّ « أَمَداً » حالَ جَعْلِه «أحصى» اسماً ليس تمييزاً بل مفعولاً به[2] بفعلٍ مقدرٍ، وأنه جعله تمييزاً عن «لبثوا» كما رأيت.

ثم قال الشيخ[3]: «وأمَّا قولُه[4] «وإمَّا أَنْ يُنْصَب[5] بـ «لبثوا» فلا يَسُدُّ عليه المعنى، أي: لا يكون معناه سديداً، فقد ذهب الطبري[6] إلى أنه منصوبٌ بـ لَبِثوا». قال ابن عطية: «وهو غيرُ متجهٍ» انتهىٰ. وقد[7] يتجه: وذلك أنَّ الأمدَ هو الغاية، ويكون عبارةً عن المدةِ من حيث إنَّ المدَّةَ غايةٌ هي أَمَدُ المدة[8] على الحقيقة، و «ما» بمعنى الذي، و «أَمَداً» منصوبٌ على إسقاط الحرفِ، وتقديره: لِما لبثوا مِنْ أمدٍ، أي: مِنْ مدةٍ، ويصيرُ «مِنْ أمدٍ» تفسيراً لما أُبْهِمَ من لفظ «ما» كقوله: «ما نَنْسَخْ مِنْ آية»[9] «ما يفتحِ اللَّهُ للناسِ مِنْ رحمةٍ»[10] ولمَّا سقط الحرفُ وصل إليه الفعل».

---

(١) الإملاء ٢/٩٩.
(٢) الأنسب أن يقول: بل مفعولٌ به.
(٣) البحر ٦/١٠٥.
(٤) أي: الزمخشري.
(٥) أي: أمداً.
(٦) تفسير الطبري ١٥/٢٠٧.
(٧) الكلام لأبي حيان.
(٨) البحر: «إن للمدة غاية في أمد المدة» وهي أوضح.
(٩) الآية ١٠٦ من البقرة. (١٠) الآية ٢ من فاطر.

قلت: يكفيه أنَّ مِثْلَ ابنِ عطية جعله غيرَ متجهٍ، وعلى تقديرِ ذلك فلا نُسَلِّم أنَّ الطبريَّ عنىٰ نصبَه بلبثوا مفعولاً به بل يجوز أَنْ يكونَ عنى نصبَه تمييزاً كما قاله أبو البقاء.

ثم قال[1]: «وأمَّا قولُه: «فإن زعمت[2] إلى آخره فنقول: لا يُحتاج إلى ذلك؛ لأنَّ لقائلٍ ذلك أَنْ يذهب مذهبَ الكوفيين في أنه ينصِبُ «القوانسَ» بنفس «أَضْرَبُ» ولذلك جعل بعضُ النحاة أنَّ «أعلم» ناصبٌ لـ «مَنْ» في قوله: «أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ»[3]، وذلك لأنَّ أَفْعَلَ مضمَّنٌ لمعنى المصدر إذ التقدير: يزيد ضربُنا القوانسَ على ضَرْبِ غيرنا».

قلت: هذا مذهبٌ مرجوحٌ، وأفعلُ التفضيلِ ضعيفٌ ولذلك قَصُرَ عن الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ، حيث لم يؤنَّثْ ولم يُثَنَّ ولم يُجْمع.

وإذا جعلنا «أَحْصَى» اسماً فجوَّز الشيخ[4] في «أيّ» أن تكونَ الموصولةَ، و «أَحْصَى» خبرٌ لمبتدأ محذوف هو عائدُها، وأنَّ الضمةَ للبناء على مذهبِ سيبويهِ[5] لوجودِ / شرطِ البناءِ وهو إضافتُها لفظاً، وحَذْفُ صدرِ صلتِها، وهذا إنما يكون على جَعْلِ العِلْم بمعنى العرفان، لأنه ليس في الكلام إلا مفعولٌ واحدٌ، وتقديرٌ آخرُ لا حاجةَ إليه. إلا أنَّ في إسنادِ «عَلِمَ» بمعنى عَرَف إلى الله تعالى إشكالاً تقدَّم تحريرُه في الأنفال[6] وغيرِها. وإذا جَعَلْناه فعلاً امتنع أن تكونَ موصولةً إذ لا وجهَ لبنائها حينئذٍ وهو حسن. [٥٨٧أ]

(١) البحر ٦/١٠٥.
(٢) أي: تقدير فعل مضمر.
(٣) الآية ١١٧ من الأنعام.
(٤) البحر ٦/١٠٤.
(٥) الكتاب ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨.
(٦) انظر: الدر المصون ٥/٦٣٠ لأن المعرفة تستدعي سبق جهل.

آ. (١٣) **قوله: ﴿آمنوا بربِّهم﴾**: فيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة إذ لو جاء على نَسَقِ الكلامِ لقيل: إنهم فتيةٌ آمنوا بنا. وقوله: «وزِدْناهم» «ورَبطْنا» التفاتٌ من هذه الغَيْبة إلى التكلم أيضاً.

آ. (١٤) **قوله: ﴿إذ قاموا﴾**: منصوبٌ بـ «رَبَطْنا» والرَّبْطُ استعارةٌ لتقويةِ قلوبهم في ذلك المكانِ الدَّحْضِ[1].

قوله: «إذن»جوابٌ وجزاءٌ، أي: لقد قُلنا قولاً شَطَطاً إنْ دَعَوْنا مِنْ دونِه إلَهاً. وشَطَطاً في الأصل مصدرٌ،يقال: شَطَّ شَطَطاً وشُطُوطاً، أي: جارَ وتجاوزَ حَدَّه، ومنه: شطَّ في السَّوْمِ، وأشَطَّ، أي: جاوَزَ القَدْر. وشَطَّ المنزلُ: بَعُدَ، من ذلك. وشَطَّتِ الجاريةُ شِطاطاً: طالَتْ، من ذلك. وفي انتصابِه ثلاثةُ أوجهٍ: مذهبُ سيبويهِ[2] النصبُ على الحال من ضميرِ مصدر «قُلْنا». الثاني: نعتٌ لمصدرٍ، أي: قولاً ذا شَطَطٍ، أو هو الشَّطَطُ نفسُهُ مبالغةً. الثالث: أنه مفعولٌ بـ «قُلْنا» لتضمُّنِه معنى الجملة.

آ. (١٥) **قوله: ﴿هؤلاء قومُنا اتَّخذوا﴾**: يجوز في «قومُنا» أن يكونَ بدلاً أو بياناً، و«اتَّخذوا» هو خبرُ «هؤلاء»، ويجوز أن يكونَ «قومُنا» هو الخبرَ، و«اتَّخذوا» حالاً. و«اتَّخذ» يجوزُ أَنْ يتعدَّى لواحدٍ بمعنى عَمِلوا؛ لأنهم نَحَتوها بأيديهم، ويجوز أَنْ تكونَ متعدِّيةً لاثنين بمعنى صَيَّروا، و«مِنْ دونه» هو الثاني قُدِّمَ، و«آلهةً» هو الأولُ. وعلى الوجهِ الأولِ يجوز في «مِنْ دونه» أن يتعلَّقَ بـ اتَّخذوا»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «آلهة» إذ لو تأخَّر لجاز أن يكونَ صفةً لـ «آلهةً».

---

(١) مكان دَحْض: إذا كان مَزَلَّة لا تثبت عليه الأقدام.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

قوله: «لولا يَأْتُون» تحضيضٌ فيه معنى الإنكار. و«عليهم»، أي: على عبادِتِهم أو على اتِّخاذهم، فَحُذِفَ المضافُ للعِلْمِ به. ولا يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ التحضيضية صفةً لـ«آلهةً» لفساده معنى وصناعةً، لأنها جملةٌ طلبيةٌ. فإنْ قلت: أُضْمِرُ قولاً كقوله[1]:

٣١٣٠ـ جاؤُوا بمَذْقٍ هل رَأَيْتَ الذئبَ قطّْ

لم يساعِدْك المعنى لفسادِه عليه.

آ. (١٦) **قوله: ﴿وإذ اعْتَزَلْتُموهم﴾**: «إذ» منصوبٌ بمحذوف، أي: وقال بعضُهم لبعضٍ وقتَ اعتزالِهم. وجَوَّز بعضُهم أَنْ تكونَ «إذ» للتعليل، أي: فَأْووا إلى الكهفِ لاعتزالِكم إياهم، وهو قولٌ مَقُولٌ لكنَّه لا يَصِحُّ.

قوله: «وما يَعْبُدون» يجوز في «ما» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ مقدرٌ، أي: واعْتَزَلْتم الذي يعبدونه. و«إلا الله» يجوز فيه أن يكونَ استثناءً متصلاً: فقد رُوي أنهم كانوا يعبدون اللَّهَ ويُشْركون به غيرَه، ومنقطعاً: فقد رُوي أنهم كانوا يعبدون الأصنام فقط. والمستثنى منه يجوز أن يكونَ الموصولَ، وأن يكون عائدَه، والمعنى واحد.

والثاني: أنها مصدريةٌ، أي: واعتزلتُمْ عبادتَهم، أي: تركتموها. و«إلا اللَّهَ» على حَذْفِ مضاف، أي: إلا عبادةَ اللَّهِ. وفي الاستثناء الوجهان المتقدمان.

الثالث: أنها نافيةٌ، وأنَّه مِنْ كلامِ الله تعالى، وعلى هذا فهذه الجملةُ

---

(١) تقدم برقم ٢٤٠١.

معترضةٌ بين أثناءِ القصةِ وإليه ذهب الزمخشري[1]. و«إلا االلَّهَ» استثناءٌ مفرغٌ أخبر الله عن الفتيةِ أنَّهم لا يعبدون غيرَه. وقال أبو البقاء[2]: «والثالث: أنها حرفُ نفيٍ فيخرج في الاستثناء وجهان، أحدهما: هو منقطعٌ، والثاني: هو متصلٌ، والمعنىٰ: وإذ اعتزلتموهم إلا الله[3] وما يعبدون إلا اللَّهَ» قلت: فظاهرُ هذا الكلامِ: أن الانقطاعَ والاتصالَ في الاستثناءِ مترتبان على القولِ بكون «ما» نافيةً، وليس الأمرُ كذلك.

قوله: «مِرْفَقا» قرأ بكسرِ الميمِ وفتحِ الفاءِ الجمهورُ. ونافع[4] وابنُ عامر بالعكس، وفيهما اختلافٌ بين أهلِ اللغة[5]، فقيل: هما بمعنى واحد وهو ما يُرْتَفَقُ به، وليس بمصدرٍ. وقيل: هو بالكسر في الميم لليد، وبالفتح للأمر، وقد يُسْتعمل كلٌّ واحدٍ منهما موضعَ الآخر، حكاه الأزهري[6] عن ثعلبٍ. وأنشد الفراءُ جمعاً بين اللغتين في الجارِحَة[7]:

٣١٣١ـ بِتُّ أُجافي مِرْفقاً عن مَرْفقِ

/ وقيل: يُسْتعملان معاً في الأمرِ وفي الجارحة، حكاه الزجاج[8]. [٥٨٧ب]

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٧٥.

(٢) الإملاء ٢/ ٩٩.

(٣) الإملاء: إلا عبادة الله.

(٤) الإتحاف ٢/ ٢١٠، البحر ٦/ ١٠٧، النشر ٢/ ٣١٠، السبعة ٣٨٨، الحجة ٣١٢.

(٥) انظر: اللسان «رفق»، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٦، وللزجاج ٣/ ٢٧٢، والبحر ٦/ ١٠٧.

(٦) بل حكاه في قولين عن يونس والليث. انظر: التهذيب ٩/ ١١٢.

(٧) لم أقف عليه.

(٨) معاني القرآن ٣/ ٢٧٢.

وحكى مكي(١)، عن الفراء(٢) أنه قال: «لا أعرِفُ في الأمر ولا في اليد ولا في كل شيءٍ إلا كسرَ الميمِ».

قلت: وتواترُ قراءةِ نافعٍ والشاميين يَرُدُّ عليه. وأنكر الكسائيُّ كسرَ الميم في الجارحة، وقال: لا أعرفُ فيه إلا الفتحَ وهو عكسُ قولِ تلميذِه، ولكن خالفه أبو حاتم، وقال: «هو بفتح الميم: الموضعُ كالمسجد. وقال أبو زيد: هو بفتح الميم مصدرٌ جاء على مَفْعَل». وقال بعضهم: هما لغتان فيما يُرْتَفَقُ به، فأمَّا الجارِحَةُ فبكسرِ الميمِ فقط. وحُكي عن الفرَّاء أنَّه قال: «أهلُ الحجاز يقولون: «مَرْفِقا» بفتح الميم وكسرِ الفاءِ فيما ارتفقْتَ به، ويكسِرون مِرْفَق الإنسان، والعربُ بعدُ يَكْسِرون الميمَ منهما جميعاً». وأجاز معاذ فتحَ الميم والفاءِ، وهو مصدرٌ كالمَضْرَبِ والمَقْتَلِ.

و«مِنْ أَمْرِكم» متعلِّقٌ بالفعلِ قبلَه، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ أو للتبعيض. وقيل: هي بمعنى بَدَل، قاله ابن الأنباريِّ وأنشد(٣):

٣١٣٢ـ فليت لنا مِنْ ماءِ زمزمَ شَرْبَةً
مُبَرَّدَةً باتَتْ على طَهَيانِ

أي: بَدَلاً. ويجوز أن يكونَ حالاً من «مِرْفَقاً» فيتعلَّقَ بمحذوفٍ.

آ. (١٧) **قوله: ﴿تَزَاوَرُ﴾**: قرأ(٤) ابن عامر «تَزْوَرُّ» بزنةِ تَحْمَرُّ،

---

(١) لم ترد حكايته في المشكل والكشف.

(٢) معاني القرآن له ٢/١٣٦ بعبارة قريبة، وعبارة «لا أعرف غير هذا» نسبها الزجاج في معانيه للأصمعي. انظر: معاني القرآن ٣/٢٧٢.

(٣) تقدم برقم ٢٤٨٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٨، النشر ٢/٣١٠، الإتحاف ٢/٢١١، الحجة ٤١٣، التيسير ١٤٢، البحر ٦/٢٠٧، الشواذ ٧٨.

والكوفيون «تَزاوَرُ» بتخفيفِ الزاي، والباقون بتثقِيلها. فـ «تَزْوَرُّ» بمعنى تميل من الزَّوَر وهو المَيَلُ، وزاره بمعنى مال إليه، وقول الزُّور: مَيْلٌ عن الحق، ومنه الأَزْوَرُ وهو المائلُ بعينه وبغيرها. قال عمر بن أبي ربيعة[1]:

٣١٣٣ـ .... وجَنْبي خِيفة القوم أَزْوَرُ

وقيل: تَـزْوَرُّ بمعنى تَنْقَبِضُ مِنْ ازْوَرَّ، أي: انقبضَ. ومنه قول عنترة[2]:

٣١٣٤ـ فازْوَرَّ مَنْ وَقْعَ القَنا بلَبانِه وشكا إليَّ بعَبْرَةٍ وتَحَمْحُمِ

وقيل: مال. ومثلُه قولُ بِشْر بن أبي خازم[3]:

٣١٣٥ـ يَـؤُمُّ بها الحداةُ مياهَ نَخْلٍ وفيها عن أبانَيْنِ ازْوِرارُ

أي: مَيْلٌ.

وأما «تزاوَرُ» و «تَّزاوَرُ»[4] فأصلهما تَتزاوَرُ بتاءين، فالكوفيون حذفوا إحدى التاءين، وغيرُهم أَدْغم، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في «تَظَاهَرون»[5]

---

(١) تمامه وروايته في الديوان:

وخُفِّضَ عني الصوتُ، أقبلْتُ مِشْيَةَ الـ ـحُباب وشخصي خشية الحيِّ أَزْوَرُ

وهو في ديوانه ٩٦، والقرطبي ٣٦٨/١٠، والبحر ٩٣/٦. والحباب: الحية. وقبل البيت:

فلمَّا فَقَدْتُ الصوتَ منهم وأُطْفِئَتْ مصابيحُ شَبَّتْ بالعِشاءِ وأَنْؤُرُ
وغابَ قُمَيْرٌ كنت أهوى غيوبه ورَوَّح رُعْيانٌ ونَوَّم سُمَّرُ

(٢) ديوانه ٢١٧، والقرطبي ٣٦٨/١٠

(٣) اللسان (أبن)، والبحر ٩٣/٦، والبيت في وصف الظعائن. وأبانان: جبلان في البادية.

(٤) لم أقف على هذا الفعل قراءةً.

(٥) الآية ٨٥ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٤٧٨/١.

و «تَساءلون»[1] ونحوِهما. ومعنى ذلك الميل أيضاً.

وقرأ أبو رجاء والجحدري وابن أبـي عبلة وأيُّوب السُّختياني «تَزْوَارُّ» بزنة تَحْمارُّ. وعبد الله وأبو المتوكل «تَزْوَئِرُّ» بهمزةٍ مكسورةٍ قبل راءٍ مشددة، وأصلُها «تَزْوارُّ» كقراءة أبـي رجاء ومَنْ معه، وإنما كَرِهَ الجمعَ بين الساكنين، فأبدل الألفَ همزةً على حدِّ إبدالها في «جَـأَنّ»[2] و «الضَّأَلِّين»[3]. وقد تقدَّم تحقيقُه أولَ هذا التصنيف آخرَ الفاتحة[4].

و «إذا طَلَعَتْ» معمولٌ لـ «تَرَىٰ» أو لـ «تَزَاوَرُ»، وكذا «إذا غَرَبَتْ» معمولٌ للأول أو للثاني وهو «تَقْرِضُهم». والظاهرُ تمحُّضُه للظرفيةِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً.

ومعنى «تَقْرِضُهم»: تَقْطَعُهم لا تُقَرِّبهم، لأنَّ القَرْضَ القَطْعُ، من القَطِيعةِ والصَّرْم. قال ذو الرمة[5]:

٣١٣٦ــ إلى ظُعُنٍ يَقْرِضْنَ أَقْواز مُشْرِفٍ ... شِمالاً، وعن أَيْمَانِهِنَّ الفوارِسُ

والقَرْضُ: القَطْعُ. وتقدَّم تحقيقُه في البقرة[6]. وقال الفارسي: «معنى تَقْرِضُهم: تُعْطيهم مِنْ ضوئِها شيئاً ثم تزولُ سريعاً كالقَرْضِ يُسْتَرَدُّ». وقد ضُعِّف قولُه بأنه كان ينبغي أن يُقْرأ «تُقْرِضُهم» بضم التاء لأنه مِنْ أَقْرض.

---

(١) الآية ١ من النساء. وانظر: الدر المصون ٣/٥٥٣.

(٢) الآية ٣٩ من الرحمن. وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. البحر ٨/١٩٥، والإتحاف ٢/٥١٠.

(٣) الآية ٧ من الفاتحة. وهي قراءة أبـي أيوب السخياتني. الدر ١/٧٤.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٧٤.

(٥) ديوانه ٢/١١٢٠، والبحر ٦/٩٣، والقرطبي ١٠/٣٥٠، ومشرف والفوارس: موضعان. والقَوْز: كثيب الرمل المستدير.

(٦) انظر: الدر المصون ٢/٥١١.

وقرئ[1] «يَقْرِضهم» بالياء مِنْ تحتُ، أي: الكهف، وفيه مخالَفَةٌ بين الفعلين وفاعِلِهما، فالأَوْلى أن يعودَ على الشمس ويكون كقوله[2]:

٣١٣٧ـ .... ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

وهو قولُ ابنِ كَيْسان.

و «ذات اليمين» و «ذات الشِّمال» ظرفا مكانٍ بمعنى جهةِ اليمين وجهةِ الشِّمال.

قوله: «وهم في فَجْوَةٍ منه» جملةٌ حاليةٌ، أي: نفعلُ هذا مع اتساع مكانِهم، وهو أعجبُ لحالِهم، إذ كان ينبغي أَنْ تصيبَهم الشمسُ لاتِّساعِه. والفَجْوَةُ: المُتَّسَعُ، من الفَجا، وهو تباعدُ ما بين الفَخِذين[3]. يقال: رجلٌ أَفْجَى وامرأة فَجْواء، وجمع الفَجْوَة فِجاءٌ كقَصْعَة وقِصاع.

قوله: «ذلك» مبتدأٌ مُشار به إلى جميعِ ما تقدم مِنْ حديثهم. و «من آياتِ الله» الخبرُ. ويجوز أن يكونَ «ذلك» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: الأمرُ ذلك. و «من آياتِ الله» حالٌ.

آ. (١٨) **قوله: ﴿أَيْقاظاً﴾**: جمعُ «يَقُظ» بضم القاف، ويُجمع على يِقاظ. ويَقُظ وأيقاظ كعَضُد وأَعْضاد، ويَقُظ ويِقاظ كرَجُل ورِجال. وظاهر كلام الزمخشري[4] أنه يقال: «يَقِظ» بالكسر، لأنه قال: «وأيقاظ جمع «يَقِظ» كأَنْكادِ في «نَكِد». واليَقَظَةُ: الانتباهُ ضدُّ النوم.

---

(١) القرطبي ١٠/٣٦٩، البحر ٦/١٠٨.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) انظر: اللسان «فجا».

(٤) الكشاف ٢/٤٧٥.

والرُّقود: جمع راقِد كقاعِد وقُعود، ولا حاجةَ إلى إضمارِ شيءٍ كما قال بعضهم: إنَّ التقديرَ: لو رَأَيْتَهم لَحَسِبْتَهم أيقاظاً.

قوله: «ونُقَلِّبهم» قرأ العامَّةُ «نُقَلِّبهم» مضارعاً مسنداً للمعظِّم نفسَه. وقرىء[1] كذلك بالياء مِنْ تحتُ، أي: الله أو المَلَك. وقرأ الحسن: «يُقْلِبُهم» بالياءِ من تحتُ ساكنَ القافِ مخففَ اللامِ، وفاعلُه كما تقدَّم: إمَّا اللَّهُ أو المَلَكُ.

وقرأ أيضاً «وتَقَلُّبَهم» بفتح التاءِ وضمِّ اللامِ مشددةً مصدرَ تَقَلَّبَ»، كقولِه: «وتَقَلُّبَك في الساجدين»[2] ونصبِ الباء. وخرَّجه أبو الفتح[3] على إضمارِ فعلٍ، أي: ونَرَىٰ تقلُّبَهم أو نشاهِدُ. ورُوِيَ عنه أيضاً رفعُ الباءِ على الابتداءِ، والخبرُ الظرفُ بعدَه. ويجوز أن يكونَ محذوفاً، أي: آيةٌ عظيمة. / وقرأ عكرمةُ[4] «وتَقْلِبُهم» بتاءِ التأنيثِ مضارعَ «قَلَب» مخففاً، وفاعلُه ضميرُ الملائكةِ المدلولِ عليهم بالسِّياقِ. [٥٨٨أ]

قوله: «وكَلْبُهم» العامَّةُ على ذلك. وقرأ[5] جعفر الصادق «كالِبُهم»، أي: صاحبُ كلبِهم، كلابِن وتامِر. ونقل أبو عمر الزاهدُ غلامُ ثعلب «وكالِئُهم» بهمزةٍ مضمومةٍ اسمَ فاعلٍ مِنْ كَلأَ يكلأُ، أي: حَفِظ يَحْفَظُ.

و«باسِط» اسمُ فاعلٍ ماضٍ، وإنما عَمِلَ على حكاية الحال. والكسائيُّ

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٢٦، البحر ٦/ ١٠٩، الكشاف ٢/ ٤٧٥، الإتحاف ٢/ ٢١١، الشواذ ٧٨.

(٢) الآية ٢١٩ من الشعراء.

(٣) المحتسب ٢/ ٢٦.

(٤) نسبها في الإتحاف ٢/ ٢١١ إلى الحسن.

(٥) البحر ٦/ ١٠٩.

يُعْمِله ويَسْتشهد بالآية(١).

والوَصِيْدُ: الباب. وقيل: العَتَبة. وقيل: الصَّعيد والتراب. وقيل: الفِناء. وأنشد(٢):

٣١٣٨ـ بأرضِ فضاءٍ لا يُسَدُّ وَصِيْدُها عليَّ ومعروفي بها غيرُ مُنْكَرِ

والعامَّةُ على كسرِ الواوِ مِنْ «لوِ اطَّلَعْتَ» على أصلِ التقاءِ الساكنين. وقرأها(٣) مضمومةً أبو جعفر وشيبةُ ونافعٌ وابنُ وثاب والأعمش تشبيهاً بواوِ الضمير، وتقدَّم تحقيقُه.

قوله: «فِراراً» يجوز أَنْ يكونَ منصوباً على المصدرِ مِنْ معنى الفعل قبلَه، لأنَّ التولِّيَ والفِرارَ مِنْ وادٍ واحدٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً في موضعِ الحال، أي: فارَّاً، وتكونُ حالاً مؤكدة، ويجوز أن يكونَ مفعولاً له.

قوله: «رُعْباً» مفعولٌ ثانٍ. وقيل: تمييز. وقرأ(٤) ابنُ كثير ونافعٌ «لَمُلِّئْتَ» بالتشديدِ على التكثيرِ. وأبو جعفر وشيبةُ كذلك إلا أنه بإبدال الهمزةِ ياءً. والزُّهْري بتخفيف اللام والإبدال، وهو إبدالٌ قياسيٌّ. وتقدَّم الخلافُ في الرعب في آل عمران(٥).

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٣.

(٢) يُنسب البيت لزهير، وليس في ديوانه، ونسبه القرطبي ١٠/٣٥١ إلى عبد بن وهب العبسيّ. ونسبه في الزاهر إلى الأخطل وليس في ديوانه. وهو في الماوردي ٢/٤٧١، والبحر ٦/٩٣.

(٣) الإتحاف ٢/٢١١، البحر ٦/١٠٩، القرطبي ١٠/٣٧٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٩، الحجة ٤١٣، الإتحاف ٢/٢١١، والبحر ٦/١١٠، والنشر ٢/٣١٠، التيسير ١٤٣.

(٥) قرأ ابن عامر والكسائي بضم العين والباقون بالإسكان. انظر: الدر المصون ٣/٤٣٤.

آ. (١٩) قوله: ﴿وكذلك بَعَثْناهُمْ﴾: الكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: كما أَنَمْناهم تلك النَّوْمَةَ كذلك بَعَثْناهم ادُّكاراً بقُدرتِه. والإِشارةُ بـ «ذلك» إلى المصدرِ المفهومِ مِنْ قوله «فَضَرَبْنا»، أي: مثلَ جَعْلِنا إنامتَهم هذه المدةَ المتطاولةَ آيةً جَعَلْنا بَعْثَهم آيةً. قاله الزجاج[١] والزمخشري[٢].

قوله: «ليتساءَلُوا» اللامُ متعلقةٌ بالبعث، فقيل: هي للصَّيْرورة، لأنَّ البَعْثَ لم يكنْ للتساؤلِ. قاله ابنُ عطيةَ. والصحيحُ أنَّها على بابِها مِن السببية.

قوله: «كم لَبِثْتُمْ» «كم» منصوبةٌ على الظرف، والمُمَيِّزُ محذوفٌ، تقديرُه: كم يوماً، لدلالةِ الجواب عليه. و «أَوْ» في قوله: «أوبعضَ يوم» للشكِّ فيهم، وقيل: للتفصيل، أي: قال بعضُهم كذا وبعضُهم كذا.

قوله: «بوَرِقِكم» حال مِنْ «أحدَكم»، أي: مصاحباً لها، وملتبساً بها. وقرأ[٣] أبو عمروٍ وحمزةُ وأبو بكر بفتحِ الواوِ وسكونِ الراءِ والفَكِّ. وباقي السبعة بكسر الراء، والكسرُ هو الأصلُ، والتسكينُ تخفيفٌ كـ «نَبْق»[٤] في نَبِق. وحكى الزجاج[٥] كسرَ الواوِ وسكونِ الراء وهو نَقْلٌ، وهذا كما يقال: كَبِد وكَبْد وكِبْد.

---

(١) لم يرد في كتابة «معاني القرآن».
(٢) الكشاف ٢/٤٧٦.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٩، التيسير ١٤٣، النشر ٢/٣١٠، البحر ٦/١١٠، الحجة ٤١٣، الإتحاف ٢/٢١٢.
(٤) النبق: شجر بعينه.
(٥) معاني القرآن ٣/٢٧٥.

وقـرأ أبو رجـاء وابن محيصن[١] كـذلـك[٢]، إلا أنـه بـإدغـام القـاف. واستضعفوها مِنْ حيث الجمعُ بين ساكنين على غير حَدِّيهما وقد تقدَّم لك في المتـواترِ مـا يُشبه هـذه مِنْ نحوِ «نِعْمَّـا»[٣] «ولا تَعْـدُّوا في السَّبْت»[٤]. . . [٥] ورُوي عن ابنِ محيصن أنَّه لما أَدْغَمَ كسرَ الراءَ فِراراً مِمَّا ذَكَرْتَ.

وقـرأ أميـرُ المؤمنين[٦] «بـوارِقِكم» اسمَ فـاعـلٍ، أي: صـاحب وَرِقٍ كـ «لابِن». وقيل: هو اسمُ جمعٍ كجامِلٍ وباقر[٧].

والوَرِقُ: الفِضَّةُ المضروبةُ. وقيل: الفضةُ مطلقاً. ويقـال لها: «الـرِّقَةُ» بحـذفِ الفاء[٨]. وفي الحـديث: «في الرِّقَـةِ رُبْع العُشْـر»[٩] وجُمعت شذوذاً جَمْعَ المذكرِ السالم، قالوا: «حُبُّ الرِّقِيْنِ يغطِّي أَفْن الأَفِين»[١٠].

---

(١) ثمة روايتان عن ابن محيصن:
الأولى بكسر الواو وسكون الراء مع إدغام القاف في الكاف، فتصير كافاً خالصة.
والثانية: بكسر الواو والراء والإدغام.
انظر: البحر ٦/١١٠ ـ ١١١.

(٢) كذلك: أي بكسر الواو وسكون الراء كما في حكاية الزجاج.

(٣) من قـوله تعـالى: «إن تبدوا الصـدقـات فنعمَّـا هي» حيث روي إسكـان العين عن أبـي عمرو. انظر: الدر المصون ٢/٦٠٩، من الآية ٢٧١ من البقرة.

(٤) وهي رواية قالون. انظر: الدر ٤/١٤١، من الآية ١٥٤ من النساء.

(٥) كلمات لم أتبينها.

(٦) وهو عليّ بن أبـي طالب رضي الله عنه كما في البحر ٦/١١١.

(٧) الجامل: جماعة من الإبل. والجامل والباقر اسما جمع لأنهمـا لم يكونـا على وزن خاص بالجمـوع.

(٨) انظر: اللسان (ورق).

(٩) لم أقف على تخريجه.

(١٠) مثل شرحه في اللسان بقوله: «معناه أن المال يغطي العيوب». وانظر: شرح الأبيات للفارسي ٤٠٦.

قوله: أَيُّها أَزْكَىٰ: يجوز في «أيّ» أن تكونَ استفهاميةً، وأن تكونَ موصولةً. وقد عَرَفْتَ ذلك ممَّا تقدَّم لك في قوله: «أيُّهم أحسنُ عَمَلًا»[1] فالعملُ واحدٌ. ولا بد مِنْ حذفٍ: «أيُّ أَهْلِها أَزْكَىٰ». وطعاماً: تمييز. وقيل: لا حَذْفَ، والضميرُ عائدٌ على الأطعمة المدلول عليها من السياق.

قوله: «وَلْيَتَلَطَّفْ» قرأ[2] العامَّةُ بسكونِ لامِ الأمر، والحسنُ[2] بكسرِها على الأصل. وقتيبة المَيَّال[3] «وليُتَلَطَّفْ» مبنياً للمفعول. وأبو جعفر وأبو صالحٍ وقتيبة «ولا يَشْعُرَن»[4] بفتحِ الياءِ وضمِّ العين، «أحدٌ» فاعلٌ به.

آ. **(٢٠) قوله: ﴿إنهم﴾**: هذا الضميرُ يجوز أن يعودَ على «أحد» لأنه في معنى الجمع، وأنْ يكونَ عائداً على «أهل» المضاف لضمير المدينة[5]، قاله الزمخشري[6]. ويجوز أَنْ يعودَ على قومِهم لدلالةِ السِّياقِ عليهم. وقرأ[7] زيدُ بن علي «يُظْهَروا» مبنيّاً للمفعول و«إذن» جوابٌ وجزاءٌ، أي: إنْ ظَهَروا فلن تُفْلِحوا.

آ. **(٢١) قوله: ﴿وكذلك أَعْثَرْنا﴾**: أي: وكما أَنَمْناهم وبَعَثْناهم أَعْثَرْنا، أي: أَطْلَعْنا. وقد تقدَّم الكلامُ على مادة«عثر» في المائدة[8]

---

(١) الآية ٧ من الكهف.
(٢) البحر ٦/١١١.
(٣) لم أقف على ترجمته. وانظر في هذه القراءة: البحر ٦/١١١.
(٤) البحر ٦/١١١.
(٥) سبق في إعراب قوله«أيها أزكى» أن ثمة حذفاً والتقدير: أيُّ أهلها أزكى، وقد ورد قوله تعالى «فلينظر أيها أزكى» بعد قوله «إلى المدينة».
(٦) الكشاف ٢/٤٧٧.
(٧) البحر ٦/١١١.
(٨) انظر: الدر المصون ٤/ ٤٧٠

و «لِيَعْلَموا» متعلقٌ بأَعْثَرْنا. والضمير: قيل: يعود على مفعول «أَعْثَرْنا» المحذوفِ تقديرُه: أَعْثَرْنا الناسَ. وقيل: يعود على أهل الكهف.

قوله: «إذ يَتنازَعون» يجوز أَنْ يعمَل فيه «أَعْثَرنا» أو لِيَعْلَموا»، أو لمعنى «حَقٌّ»[1] أو لـ «وَعْدَ» عند مَنْ / يَتَّسع في الظرف. وأمَّا مَنْ لا يَتَّسعُ، [٥٨٨ب] فلا يجوز الإخبارُ عن الموصولِ قبل تمامِ صِلَتِه[2].

قوله: «بُنْياناً» يجوز أَنْ يكونَ مفعولاً به، جمعَ بُنْيانَة[3]، وأن يكونَ مصدراً.

قوله: «ربُّهم أعلمُ بهم» يجوز أن يكونَ مِنْ كلام الباري تعالى، وأن يكونَ من كلامِ المتنازِعَيْنِ فيهم.

قوله «غَلَبوا» قرأ[4] عيسى الثقفي والحسن بضم الغين وكسرِ اللام.

آ. **(٢٢) قوله: ﴿سَيَقُولون﴾**: قيل: إنما أُتي بالسِّينِ في هذا لأنَّ في الكلامِ طَيّاً وإدْماجاً تقديرُه: فإذا أَجَبْتَهم عن سؤالِهم عن قصةِ أهلِ الكهفِ فَسَلْهُمْ عن عددِهم فإنهم سيقولون. ولم يأتِ بها في باقيةِ الأفعالِ لأنها معطوفةٌ على ما فيه السينُ فأُعْطِيَتْ حُكْمَه من الاستقبَال.

---

(١) من قوله «أنَّ وعدَ الله حق».

(٢) إذا قدَّرنا تعُلق « إذ » بـ « وَعْد » فإننا نكون قد أخبرنا عن الموصول « أنَّ » قبل تمام صلته حيث إن خبر « أنَّ » قد ورد وهو « حق » قبل قوله « إذ » الذي هو من تمام الموصول.

(٣) نقله الراغب في المفردات ٦٢.

(٤) الإتحاف ٢/٢١٢، البحر ٦/١١٣.

وقرأ[1] ابنُ محيصن «ثَلاثٌّ» بإدغامِ الثاءِ المثلثةِ في تاء التأنيث لقربِ مَخْرَجَيْهما، ولأنهما مهموسان، ولأنهما بعد ساكنٍ معتلٍّ.

قوله: «رابعُهم كلبُهم» الجملةُ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «ثلاثة».

قوله: «خَمْسَةٌ» قرأ[2] ابن كثير في روايةٍ بفتحِ الميم، وهي لغةٌ كعشَرَة. وقرأ[3] ابن محيصن بكسرِ الخاءِ والميم، وبإدغامِ التاءِ في السين، يعني تاءَ «خمسة» في سين «سادسهم» وهي قراءةٌ ثقيلةٌ جداً، تتوالى كسرتان وثلاثُ سيناتٍ، ولا أظنُّ مثلَ هذا إلا غلطاً على مثلِه. ورُوِيَ عنه إدغامُ التنوينِ في السين مِنْ غيرِ غُنَّة.

و«ثلاثةٌ» و«خمسةٌ» و«سبعةٌ» إخبارٌ لمبتدأ مضمرٍ، أي: هم ثلاثةٌ، وهم خمسةٌ، وهم سبعةٌ. وما بعد «ثلاثة» و«خمسة» من الجملةِ صفةٌ لهما، كما تقدَّم. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً لعدم عاملٍ فيها، ولا يجوزُ أن يكونَ التقديرُ: هؤلاء ثلاثةٌ، وهؤلاء خمسةٌ، ويكون العاملُ اسمَ الإشارة أو التنبيه. قال أبو البقاء[4]: «لأنَّها إشارةٌ إلى حاضرٍ، ولم يُشيروا إلى حاضر».

قوله: «رَجْماً بالغَيْب» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مفعولٌ مِنْ أجله؛ يقولون ذلك لأجل الرمي بالغَيْب. والثاني: أنه في موضعِ الحال، أي:

---

(١) المحتسب ٢/٢٦، البحر ٦/١١٣.

(٢) المحتسب ٢/٢٧، البحر ٦/١١٤. وفي رواية حسن بن محمد عن شبل. قال ابن جني «لم يُحَرك ميم خمسة إلَّا عن سماع».

(٣) الإتحاف ٢/٢١٢، البحر ٦/١١٤.

(٤) الإملاء ٢/١٠٠.

ظانِّين. والثالث: أنَّه منصوبٌ بـ «يقولون» لأنه بمعناه. والرابع: أنه منصوبٌ بمقدَّرٍ مِنْ لفظه، أي: يَرْجُمون بذلك رَجْماً.

والرَّجْمُ في الأصلِ: الرَّمْيُ بالرِّجامِ وهي الحجارةُ الصِّغارُ، ثم عُبِّر به عن الظنِّ. قال زهير[1]:

٣١٣٩ـ وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ
وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي: المَظْنون.

قوله: «وثامِنُهُم» في هذه الواوِ أوجهٌ، أحدُها: أنها عاطفةٌ، عَطَفَتْ[2] هذه الجملةَ على جملةِ قولِه «هم سبعة» فيكونون قد أَخْبَروا بخبرين، أحدُهما: أنهم سبعةُ رجالٍ على البَتِّ. والثاني أنَّ ثامنَهم كلبُهم، وهذا يُؤْذِنُ بأنَّ جملةَ قولِه «وثامنُهم كَلْبُهم» مِنْ كلام المتنازِعِيْنَ فيهم. الثاني: أنَّ الواوَ للاستئنافِ، وأنَّه مِنْ كلامِ الله تعالى أخبر عنهم بذلك. قال هذا القائلُ: وجيءَ بالواوِ لتعطي انقطاعَ هذا ممَّا قبله. الثالث: أنها الواوُ الداخلةُ على الصفةِ تأكيداً، ودلالةً على لَصْقِ الصفةِ بالموصوفِ. وإليه ذهب الزمخشري[3]، ونَظَّره بقولِه: «مِنْ قريةٍ إلا ولها كتابٌ مَعْلوم»[4].

وَرَدَّ الشيخ[5] عليه: بأنَّ أحداً من النحاة لم يَقُلْه، وقد تقدَّم القولُ في ذلك[6].

---

(١) تقدم برقم ٥.
(٢) الأصل «عطف» وهو سهو.
(٣) الكشاف ٢/٤٧٩.
(٤) الآية ٤ من الحجر.
(٥) البحر ٦/١١٥.
(٦) انظر: الورقة ١٥٤١ب.

الرابع: أنَّ هذه تُسَمَّى واوَ الثمانية، وأنَّ لغةَ قريش إذا عَدُّوا يقولون: خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة، فيُدْخلون الواوَ على عَقْدِ الثمانيةِ خاصة. ذكر ذلك ابن خالويه[1] وأبو بكر راوي عاصم. قلت: وقد قال ذلك بعضُهم في قولِه تعالىٰ: «وفُتِحَتْ أبوابُها»[2] في الزمر فقال: دخلَتْ في أبوابِ الجنة لأنها ثمانيةٌ، ولذلك لم يُجَأْ بها في أبوابِ جهنم لأنها سبعةٌ وسيأتي هذا إن شاء الله.

وقُرِىء: «كالبُهم»[3]، أي: صاحبُ كلبِهم. ولهذه القراءةِ قدَّرَ بعضُهم في قراءةِ العامة: وثامنُهم صاحبُ كلبِهم.

وثلاثة وخمسة وسبعة مضافةٌ لمعدودٍ محذوفٍ فقدَّره الشيخ[4]: ثلاثة أشخاص، قال: «وإنما قدَّرْنا أشخاصاً لأنَّ رابعَهم اسمُ فاعلٍ أُضيف إلى الضمير، والمعنىٰ: أنه رَبَعَهم، أي: جَعَلَهم أربعةً، وصَيَّرهم إلى هذا العددِ، فلو قَدَّرناه رجالاً استحال أن يُصَيِّر ثلاثةَ رجالٍ أربعةً لاختلافِ الجنسين». وهو كلامٌ حسنٌ.

وقال أبو البقاء[5]: «ولا يَعْمل اسمُ الفاعلِ هنا لأنه ماضٍ». قلت: يعني أنَّ رابعَهم فيما مضىٰ، فلا يعمل النصبَ تقديراً، والإِضافة محضة. وليس كما زعم فإنَّ المعنى على: يَصير الكلبُ لهم أربعةً، فهو ناصبٌ تقديراً، وإنما عَمِلَ وهو ماضٍ لحكاية الحالِ كباسِط[6].

---

(١) انظر: الجنى الداني ١٦٧.

(٢) الآية ٧٣ من الزمر.

(٣) البحر ٦/١١٤.

(٤) البحر ٦/١١٤.

(٥) الإملاء ٢/١٠٠.

(٦) من الآية ١٨.

آ. / (٢٤) قوله: ﴿إلا أَنْ يشاءَ اللهُ﴾: قال أبو البقاء(١): «في [٥٨٩أ] المستثنىٰ منه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: هو مِنَ النَّهْي. والمعنىٰ: لا تقولَنَّ: أفعل غداً، إلا أَنْ يُؤْذَنَ لك في القول. الثاني: هو من «فاعلٌ»، أي: لا تقولَنَّ إني فاعلٌ غداً حتى تَقْرِنَ به قولَ «إن شاء الله»(٢). والثالث: أنه منقطعٌ. وموضعُ «أَنْ يشاء اللَّهُ» نصبٌ على وجهين، أحدُهما على الاستثناءِ، والتقدير: لا تقولَنَّ ذلك في وقتٍ إلا وقتَ أَنْ يشاء الله، أي: يَأْذَنَ، فحذف الوقتَ وهو مُرادٌ. والثاني: هو حالٌ والتقدير: لا تقولَنَّ أفعل غداً إلا قائلاً: إن شاء الله، وحَذْفُ القولِ كثيرٌ، وجَعَل قولَه إلا أن يشاء في معنى: إن شاء وهو ممَّا حُمِلَ على المعنىٰ. وقيل: التقدير إلا بأَنْ يشاءَ اللَّهُ، أي: إلا ملتبساً بقولِ: «إنْ شاءَ الله».

قلت: قد رَدَّ الزمخشريُّ(٣) الوجهَ الثاني، فقال: «إلا أَنْ يشاء» متعلقٌ بالنهي لا بقولِه «إنِّي فاعِلٌ» لأنَّه لو قال: إني فاعلٌ كذا إلا أَنْ يشاء اللَّهُ كان معناه: إلا أن تَعْتَرِضَ مشيئةُ اللَّهِ دونَ فِعْلِه، وذلك ممَّا لا مَدْخَلَ فيه للنهي». قلت: يعني أنَّ النهي عن مثلِ هذا المعنى لا يَحْسُن.

ثم قال: «وتعلُّقُه بالنهي مِنْ وجهين، أحدهما: ولا تقولنَّ ذلك القولَ إلا أَنْ يشاءَ الله أَنْ تقولَه بأَنْ يَأْذَنَ لك فيه. والثاني: ولا تقولَنَّه إلا بأَنْ يشاءَ الله، أي: إلا بمشيئته، وهو في موضعِ الحال، أي: ملتبساً بمشيئةِ الله قائلاً إنْ شاء الله. وفيه وجهٌ ثالث: وهو أَنْ يكونَ «إلا أَنْ يشاء» في معنى كلمةِ تأبيد كأنَّه قيل: ولا تقولَنَّه أبداً، ونحوُه: «وما يكون لنا أن نعودَ فيها إلا

---

(١) الإملاء ٢/١٠١.

(٢) وهو قول الأخفش في معانيه ٣٩٥ قال: «أي إلّا أن تقول: إن شاء الله. فأجزأ من ذلك هذا. وكذلك إذا طال الكلام أجزأ فيه شبيه بالإيماء لأن بعضه يدل على بعض».

(٣) الكشاف ٢/٤٧٩.

أَنْ يشاءَاللَّهُ ربُّنا»[1] لأنَّ عَوْدَهم في مِلَّتهم ممَّا لم يَشَأ الله».

وهـذا الذي ذكـره الـزمخشـريُّ قـد رَدَّه ابنُ عـطيـة بعـد أنْ حكـاه عن الطبري[2] وغيرِه ولم يُوضِّح وجهَ الفسادِ.

وقال الشيخ[3]: «وإلا أَنْ يشاءَ اللَّهُ استثناءٌ لا يمكن حَمْلُه على ظاهرِه، لأنه يكونُ داخلاً تحت القول فيكونُ من المقول، ولا ينهاه اللَّهُ أَنْ يقول: إني فاعل ذلك غداً إلا أَنْ يشاءَ اللَّهُ، لأنه كلامٌ صحيحٌ في نفسِه لا يمكنُ أَنْ يَنْهَى عنه، فاحتيج في تأويلِ هذا الظاهرِ إلى تقديرٍ. فقال ابن عطيـة: «في الكلامِ حَـذْفٌ يَقْتضيـه الـظاهـرُ، ويُحَسِّنـه الإيجـازُ، تقـديـرُه: إلا أَنْ تقـولَ: إلا أَنْ يشـاءَ الله، أو إلا أَنْ تقولَ: إنْ شـاء الله. والمعنى: إلا أَنْ تذكُـرَ مشيئـةَ الله، فليس «إلا أن يشاءَ اللَّهُ» من القولِ الذي نَهَى عنه».

آ. (٢٥) قوله: ﴿ثلاثَ مئةٍ سنين﴾: قرأ[4] الأخَوان بإضافة «مِئَةٍ» إلى سنين. والباقون بتنوين «مِئَةٍ». فأمَّا الأولى فأوقع فيها الجمعَ موقعَ المفـردِ كقولِه: «بالأخسرين أَعْمالاً»[5]. قالـه الزمخشـري[6] يعني أنه أوقـع «أَعْمالاً» مـوقعَ «عَمَـلاً». وقد أنحىٰ أبـو حاتم على هـذه القراءةِ ولا يُلْتَفَتُ إليـه. وفي مصحفِ عبد الله «سَنَة» بالإفراد. وبها قرأ أُبَـيّ. وقرأ الضحاك «سِنُون» بالـواو على أنها خبرٌ مبتدأ مضمرٍ، أي: هي سنُون.

---

(١) الآية ٨٩ من الأعراف.

(٢) تفسير الطبري ١٥/٢٢٨.

(٣) البحر ٦/١١٥.

(٤) انظر في قراءات الآية: السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٤، النشر ٢/٣١٠، الكشف ٢/٤٨١، البحر ٦/١١٧، الإتحاف ٢/٢١٢.

(٥) الآية ١٠٣ من الكهف.

(٦) الكشاف ٢/٤٨١.

وأمَّـا الباقـون، فلمَّا لم يَـرَوْا إضافـةَ «مِئَـة» إلى جمـعٍ نـوَّنُـوا، وجعلوا «سِنين» بدلاً مِنْ «ثلثمئة» أو عطفَ بيان. ونَقَل أبو البقـاء[1] أنَّه بـدلٌ مِنْ «مِئَة» لأنها في معنى الجمع. ولا جائزٌ أَنْ يكونَ «سنين» في هذه القـراءةِ مميِّزاً، لأنَّ ذلك إنما يجيءُ في ضرورةٍ مع إفرادِ التمييز، كقوله[2]:

٣١٤٠ـ إذا عـاش الفَتَى مِئَتين عـامـاً [فقـد] ذَهَب اللَّذاذَةُ والفَـتـاءُ

قوله: «تِسْعا»، أي: تسعَ سنين، حَذَفَ المُمَيِّزَ لـدلالةِ مـا تقدَّمَ عليـه، إذ لا يُقـال: عندي ثلثمئـة درهم وتسعة، إلا وأنت تعني: تسعـة دراهم، ولـو أَرَدْتَ ثياباً ونحوَها لم يَجُزْ لأنه إلغـازٌ. و«تِسْعاً» مفعـولٌ به. وازداد: افتعَـلَ، أُبْدِلَتِ التاءُ دالاً بعد الزاي، وكـان متعدِّيـاً لاثنين نحو: «وزِدْناهم هُدَى»[3]، فلمَّا بُني على الافتعال نَقَص واحداً.

وقرأ[4] الحسن وأبو عمروٍ في رواية «تَسْعا» بفتح التاء كعَشْر.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿أَبْصِرْ به﴾**: صيغةُ تعجبٍ بمعنى ما أبصرَه، على سبيل المجاز، والهاءُ للَّهِ تعالىٰ. وفي مثلِ هذا ثلاثةُ مذاهبَ: الأصحُّ أنه بلفظِ الأمـرِ ومعناه الخبـرُ، والباءُ مـزيدةٌ في الفـاعل إصـلاحـاً للَّفْظ. والثـاني: أنَّ الفـاعلَ ضميـرُ المصدرِ. والثـالث: أنه ضميـرُ المخاطبِ، أي: أَوْقِـعْ أيهـا المخـاطبُ. وقيل: هـو أمـرٌ حقيقـةً لا تعجبٌ، وأن الهـاءَ تعـودُ على الهُـدى المفهوم من الكلام.

---

(١) الإملاء ٢/١٠١.

(٢) البيت للربيع بن ضبع أو يزيد بن ضبة. وهو في الكتاب ١/١٠٦، واللسان (فتا)، والعيني ٤/٤٨١، وابن يعيش ٦/٢١.

(٣) الآية ١٣ من الكهف.

(٤) الإتحاف ٢/٢١٣، البحر ٦/١١٧، القرطبي ١٠/٣٨٧.

وقرأ(1) عيسى: «أَسْمَعَ» و «أَبْصَرَ» فعلاً ماضياً، والفاعلُ الله تعالىٰ، وكذلك الهاءُ في «به»(2)، أي: أبصرَ عبادَه وأَسْمعهم.

قوله: «مِنْ وليّ» يجوز أَنْ يكونَ فاعلاً(3)، وأَنْ يكونَ مبتدأً.

قوله: «ولا يُشْركُ»، قرأ(4) ابن عامر بالتاءِ والجزم، أي: ولا تُشْرِكْ أنت أيها الإِنسانُ. والباقون بالياء من تحتُ ورفعِ الفعلِ، أي: ولا يُشْركُ اللَّهُ في حكمِه أحداً، فهو نفيٌ مَحْضٌ.

وقرأ مجاهد: «ولا يُشْرِكْ» بالتاء من تحتُ والجزم.

قال يعقوب: «لا أعرفُ وجهه». قلت: وجهُه أنَّ الفاعلَ ضميرُ الإِنسانِ، أُضْمِرُ للعِلْمِ به.

[589ب] والضميرُ في قولِه / «مالهم» يعود على معاصري رسولِ الله ﷺ. قال ابن عطية: «وتكون الآيةُ اعتراضاً بتهديد». كأنَّه يعني بالاعتراضِ أنهم ليسوا ممَّن سَبَق الكلامُ لأجلهم، ولا يريد الاعتراضَ الصناعيَّ.

آ. (28) **قوله: ﴿واصبِرْ نفسَك﴾**: أي: احبِسْها وثَبِّتْها، قال أبو ذؤيب(5):

3141ـ فصبَرْتُ عارفةً لذلك حُرَّة ... تَرْسُو إذا نَفْسُ الجبانِ تَطَلَّعُ

---

(1) البحر 6/117.

(2) أي: تعود على الله تعالى أيضاً.

(3) لاعتماده على النفي فهو فاعل باستقر لهم و « من » زائدة.

(4) السبعة 390، التيسير 143، البحر 6/117، النشر 2/310، الحجة 415، البحر 6/117.

(5) تقدم برقم 2661. والبيت لعنترة وليس لأبي ذؤيب.

وقوله: «بالغَداة» تقدَّم الكلامُ عليها في الأنعام[1].

قوله: «ولا تَعْدُ عَيْناك» فيه وجهان، أحدهما: أنَّ مفعولَه محذوفٌ، تقديرُه: ولا تَعْدُ عيناك النظرَ. والثاني: أنه ضُمِّنَ معنى ما يتعدَّىٰ بـ «عَنْ». قال الزمخشري[2]: «وإنما عُدِّيَ بـ «عَنْ» لتضمين «عَدا» معنى نبا وعلا في قولك: نَبَتْ عنه عَيْنُه، وعلَتْ عنه عَيْنُه، إذا اقتحَمَتْه ولم تَعْلَقْ به. فإن قلت: أيُّ غرضٍ في هذا التضمين؟ وهَلاَّ قيل: ولا تَعْدُهم عيناك، أو: ولا تَعْلُ عيناك عنهم؟ قلت: الغرضُ فيه إعطاءُ مجموعِ معنيين، وذلك أقوىٰ من إعطاءِ معنى فَذّ. ألا ترىٰ كيف رَجَعَ المعنى إلى قولك: ولا تَقتَحِمْهُمْ عيناك متجاوزتَيْنِ إلى غيرهم. ونحوه «ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالِكم»[3]، أي: ولا تَضُمُّوها إليها آكلين لها».

ورَدَّه الشيخُ[4]: بأنَّ مذهبَ البصريين أن التضمينَ لا ينقاس، وإنما يُصار إليه عند الضرورة. فإذا أمكن الخروجُ عنه فلا يُصار إليه.

وقرأ[5] الحسن «ولا تُعْدِ عَيْنَيْكَ» مِنْ أَعْدىٰ رباعياً. وقرأ هو وعيسى والأعمش «ولا تُعَدِّ» بالتشديد من عَدَّى يُعَدِّي مُضَعَّفاً، عدَّاه في الأولى بالهمزةِ، وفي الثانيةِ بالتثقيلِ، كقولِ النابغة[6]:

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/٦٣٩.
(٢) الكشاف ٢/٤٨١.
(٣) الآية ٢ من النساء.
(٤) البحر ٦/١١٩.
(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٧، الإتحاف ٢/٢١٣، البحر ٦/١١٩.
(٦) البيت في ديوانه ٥. وانم: ارفع. والقتود: عيدان الرحل. والأجد: الموثقة الخَلْق من النوق.

٣١٤٢ـ فَعَدِّ عمَّا تَرَىٰ إذ لا ارْتِجاعَ لـه
وانْمِ القُتُوْدَ على عَيْرانَةٍ أُجُدِ

كذا قال الزمخشري(١) وأبو الفضل(٢). وردَّ عليهما الشيخ(٣): بأنه لو كان تعدِّيه في هاتين القراءتين بالهمزةِ أو التضعيفِ لَتَعَدَّى لاثنين، لأنه قبل ذلك متعدٍّ لواحدٍ بنفسه. وقد أقرَّ الزمخشري بذلك حيث قال(٤): «يقال: عَداهُ إذا جاوزه، وإنما عُدِّي بـ عن لتضمُّنِه معنى علا ونبا، فحينئذٍ يكون أَفْعَل وفَعَّلَ مِمَّا وافقا المجردَ» وهو اعتراضٌ حسنٌ.

قوله: «تُريد» جملةٌ حالية. ويجوز أن يكونَ فاعلُ «تريد» المخاطبَ، أي: تريد أنت. ويجوز أن يكون ضمير العينين، وإنما وُحِّد لأنهما متلازِمان يجوز أَنْ يُخْبِرَ عنهما خبرُ الواحد. ومنه قولُ امرىء القيس(٥):

٣١٤٣ـ لِمَنْ زُحْلُوْقَةٌ زُلُّ بها العَيْنان تَنْهَلُّ

وقولُ الآخر(٦):

٣١٤٤ـ وكأنَّ في العينين حَبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنْبُلاً كُحِلَتْ به فانهلَّتِ

وفيه غيرُ ذلك. ونسبةُ الإرادةِ إلى العينين مجازٌ. وقال الزمخشري(٧):

---

(١) الكشاف ٢/٤٨٢.
(٢) وهو صاحب كتاب «اللوامح» في القراءات الشاذة.
(٣) البحر ٦/١١٩.
(٤) الكشاف ٢/٤٨١.
(٥) تقدم برقم ٦٥٢.
(٦) تقدم برقم ٦٥٣.
(٧) الكشاف ٢/٤٨٢.

«الجملةُ في موضعِ الحال». قال الشيخ[1]: «وصاحبُ الحالِ إنْ قُدِّرَ «عَيْناك» فكان يكون التركيبُ: تريدان». قلت: غَفَل عن القاعدةِ التي ذكرْتُها: من أنَّ الشيئين المتلازمين يجوز أن يُخْبَرَ عنهما إخبارُ الواحدِ. ثم قال: «وإن قَدَّر الكافَ[2] فمجيءُ الحالِ من المجرورِ بالإضافةِ مثلَ هذا فيه إشكالٌ، لاختلافِ العاملِ في الحالِ وذي الحال. وقد أجاز ذلك بعضُهم إذا كان المضافُ جزءاً أو كالجزءِ، وحَسَّن ذلك أنَّ المقصودَ نهيُه هو عليه السلام. وإنما جِيْءَ بقوله «عيناك» والمقصودُ هو لأنهما بهما تكونُ المراعاةُ للشخصِ والتلفُّتُ له».

قلت: وقد ظهر لي وَجْهٌ حسنٌ لم أرَ غيري ذَكَرَه: وهو أن يكون «تَعْدُ» مُسنداً لضميرِ المخاطب ﷺ، و«عيناك» بدلٌ من الضميرِ بدلُ بعضٍ من كل. و«تُريدُ» على وجهَيْها: مِنْ كونها حالاً مِنْ «عيناك» أو من الضمير في تَعْدُ. إلا أنَّ في جَعْلِها حالاً من الضمير في «ولا تَعْدُ» ضَعْفاً: من حيث إنَّ مراعاةَ المبدلِ منه بعد ذِكْرِ البدلِ قليلٌ جداً تقول: «الجارية حسنُها فاتِنٌ» ولا يجوز «فاتنةٌ» إلا قليلاً، كقوله[3]:

٣١٤٥ـ فكأنَّه لِهِقُ السَّراةِ كأنَّه ... ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ

فقال: «مُعَيَّنٌ» مراعاةً للهاء في «كأنه»، وكان الفصيحُ أن يقولَ: «مُعَيَّنان» مراعاةً لحاجبَيْه الذي هو البدلُ.

قوله: «أَغْفَلْنا قلبَه» العامَّة على إسنادِ الفعل لـ«نا» و«قلبَه» مفعول به.

---

(١) البحر ٦/١١٩.

(٢) أي: صاحب الحال.

(٣) تقدم برقم ٦٥٠.

وقرأ[1] عمرو بن عبيد وعمرو بن فائد وموسى الأسواري[2] بفتح اللام ورفع «قلبُه» أَسْندوا الإغفالَ إلى القلبِ. وفيه أوجهٌ. قال ابن جني[3]: مَنْ ظَنَّنا غافِلين عنه». وقال الزمخشري[4]: «مَنْ حَسِبَنا قلبُه غافلين، مِنْ أَغْفَلْتُه إذا وَجَدْتَهُ غافلاً». وقال أبو البقاء[5]: «فيه وجهان، أحدهما: وَجَدَنا قلبُه مُعْرِضين عنه. والثاني: أهملَ أَمْرَنا عن تَذَكُّرِنا».

[٥٩٠أ] قوله: «فُرُطا» يحتمل أَنْ يكون وصفاً / على فُعُل كقولِهم: «فرسٌ فُرُطٌ»، أي: متقدِّمٌ على الخيل، وكذلك هذا، أي: متقدِّماً للحقِّ[6]. وأن يكونَ مصدراً بمعنى التفريط أو الإفراط. قال ابنُ عطية: «الفُرُطُ: يحتمل أن يكون بمعنى التفريط والتضييع، أي: أمرَه الذي يجب أن يَلْزَمَ، ويُحتمل أَنْ يكونَ بمعنى الإفراط والإسراف.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿وقُلِ الحقُّ﴾**: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ، أي: هذا، أي: القرآن، أو ما سمعتم الحقُّ. الثاني: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ دَلَّ عليه السياقُ، أي: جاء الحقُّ، كما صَرَّح به في موضعٍ آخرَ[7]، إلا أنَّ الفعلَ لا يُضمر إلا في مواضعَ تقدَّم التنبيهُ عليها، منها: أَنْ

---

(١) المحتسب ٢/٢٨، البحر ٦/١٢٠.

(٢) موسى بن سيار الأُسواري البصري، روى عن قتادة والحسن وعطية العوفي. ضعَّفه يحيى القطان. وقال ابن معين: كان قدرياً. ولم تذكر وفاته. انظر: ميزان الاعتدال ٤/٢٠٦.

(٣) المحتسب ٢/٢٨.

(٤) الكشاف ٢/٤٨٢.

(٥) الإملاء ٢/١٠١.

(٦) بمعنى يجعل الحقَّ وراء ظهره. انظر: الكشاف ٢/٤٨٢.

(٧) الآية ٨١ من الإسراء: «وقل جاء الحقُّ وَزَهَقَ الباطلُ إن الباطلَ كان زهوقا».

يُجابَ به استفهامٌ[1]، أو يُرَدَّ به نفيٌ[2]، أو يقعَ بعد فعل مبنيّ للمفعول، لا يَصْلُح إسنادُه لما بعده كقراءة: «يُسَبَّحُ له فيها بالغُدُوِّ»[3] كما سيأتي إنْ شاء الله تحقيقُه في موضعِه. الثالث: أنه مبتدأٌ وخبرُه الجارُّ بعده.

وقرأ[4] أبو السَّمَّال قعنب: «وقُلُ الحقَّ» بضمِّ اللامِ حيث وقع، كأنه إتباعٌ لحركةِ القاف. وقرأ أيضاً بنصب «الحقَّ». قال صاحب «اللوامح»: «هو على صفةِ المصدرِ المقدَّر؛ لأن الفعلَ يَدُلُّ على مصدره وإن لم يُذْكَرْ، فتنصِبُه معرفةً كما تنصِبُه نكرةً، وتقديرُه: وقل القولَ الحقَّ وتُعَلَّقُ «مِنْ» بمضمرٍ على ذلك. أي: جاء مِنْ ربكم» انتهى.

وقرأ[5] الحسن والثقفي بكسرِ لامَيْ الأمرِ في قوله: «فَلِيُؤْمِنْ»، و «فَلِيَكْفُرْ» وهو الأصل.

قوله: «فَمَنْ شاء فَلْيُؤْمِنْ» يجوز في «مَنْ» أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهرُ، وأَنْ تكونَ موصولةً، والفاءُ لشَبَهِه بالشرط. وفاعلُ «شاء» الظاهرُ أنه ضميرٌ يعود على «مَنْ»[6]. وقيل: ضميرٌ يعودُ على الله، وبه فَسَّر ابنُ عباس، والجمهورُ على خلافِه.

---

(١) كقوله تعالى: «وَلَئِنْ سَأَلْتم مَنْ خَلَقهم؟ ليقولُنَّ الله».

(٢) كقول الشاعر:

تجلَّدْتُ حتى قيل لم يَعْرُ قلبَه ... من الوجدِ شيءٌ قلت: بل أعظم الوَجْدِ

(٣) قرأ ابن عامر وأبو بكر «يُسَبَّح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ» السبعة ٤٥٦. والباقون «يُسَبِّح». وانظر: مسألة إضمار الفعل في: شرح التصريح ١/٢٧٣، شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٢.

(٤) البحر ٦/١٢٠.

(٥) البحر ٦/١٢٠.

(٦) الأصل «ما» وهو سهو.

قوله: «أحاطَ بهم سُرادِقُها» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «ناراً». والسُّرادِقُ: قيل: ما أحاط بشيءٍ كالمِضْـرَب[1] والخِباء[2]. وقيـل للحائط المشتمـل على شيء: سُرادِق. قاله الهَرَوِيُّ. وقيـل[3]: هو الحُجْـرَةُ تكونُ حـول الفُسْطاط. وقيـل: هو مـا يُمَدُّ على صحنِ الـدار. وقيـل: كـلُّ بيتٍ من كُرْسُفٍ[4] فهـو سُرادِق، قال رؤبة[5]:

٣١٤٦ــ يــا حَكَمُ بـنَ المنــذرِ بن الـجــارُوْدْ
سُــرادِقُ الـمجــدِ عــليــك مَـمْــدودْ

ويُقال: بيت مُسَرْدَق. قال الشاعر[6]:

٣١٤٧ــ هو المُدْخِلُ النُّعْمانَ بيتاً سماؤُه صدورُ الفُيولِ بعد بيتٍ مُسَرْدَقِ

وكان أبرويز ملكُ الفرس قد قتل النعمان بن المنذر تحت أَرْجُلِ الفِيلة. والفُيول: جمع فِيل. وقيل: السُّرادق: الدِّهليز. قال الفرزدق[7]:

٣١٤٨ــ تَمَنَّيْتَهم حـتى إذا مــا لَـقِيْـتَهُـمْ تركْتَ لهم قبلَ الضِّراب السُّرادقا

والسُّـرادق: فارسيٌّ معـرَّبٌ أصله: سرادَة، قـالـه الجـواليقي[8]، وقـال

---

(١) المضرب: بيت من الشعر وهو الفسطاط.
(٢) الخباء: من بيوت الأعراب.
(٣) وهو قول ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ٢٦٧.
(٤) الكرسف: القطن.
(٥) تقدم برقم ١٢١٧.
(٦) البيت لسلامة بن جندل. وهو في الصحاح واللسان(سردق)، ومجاز القرآن ١/ ٣٩٩، والقـرطبـي ١٠/٣٩٣.
(٧) ديوانه ١/٥٨٦، والبحر ٦/٩٣.
(٨) المعرب ٢٤٨.

الراغب[1]: «فارسيٌّ معرَّبٌ، وليس في كلامهم اسمٌ مفردٌ، ثالثُ حروفِه ألفٌ بعدها حرفان».

قوله: «وإن يَسْتَغيثوا»، أي: يَطْلُبوا العَوْنَ. والياءُ عن واوٍ، إذ الأصل: يستَغْوِثوا، فَقُلبت الواو ياءً لتصريفٍ ذُكِر في الفاتحة عند قوله: «نَسْتعين»[2]، وهذا الكلامُ من المشاكلةِ والتجانُسِ، وإلا فأيُّ إغاثةٍ لهم في ذلك؟ أو من باب التهكُّم كقولِه[3]:

٣١٤٩ـ ....فَأُعْتِبُوا بالصَّيْلَمِ

[وكقولِه][4]:

٣١٥٠ـ .... تَحِيَّةُ بينِهم ضَرْبٌ وَجيعُ

وهو كثير.

و«كالمُهْلِ» صفةٌ لـ «ماء». والمُهْلُ: دُرْدِيُّ الزيت[5]، وقيل: ما أُذِيْب من الجواهر كالنُّحاس والرصاص. والمَهَل بفتحتين: التُّؤَدَة والوَقار. قال: «فَمَهِّل الكافرين»[6].

---

(١) المفردات ٢٣٠.

(٢) الآية ٤. الدر المصون ١/٥٩ حيث استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الغين قبلها فصار: يَسْتَغِوْثوا. سكنت الواو إثر كسرة فقلبت ياء.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم وتمامه:
غَضِبَتْ تميمٌ أن تَقَتَّلَ عامِرٌ يوم النِّسارِ ....
وهو في اللسان (صلم)، والكشاف ٢/٤٨٢، والصيلم: السيف.

(٤) تقدم برقم ٦٦٥.

(٥) دُرْدِيُّ الزيت: ما يبقى في أسفله. انظر: اللسان (درد).

(٦) الآية ١٧ من الطارق.

قوله: «يَشْوِي الوجوهَ» يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ صفةً ثانيةً، وأن تكونَ حالاً مِنْ «ماء» لأنه تخصَّصَ بالوصف، ويجوز أَنْ تكونَ حالاً من الجارِّ وهو الكاف.

والشَّيُّ: الإنضاجُ بالنارِ من غير مَرَقَةٍ تكون مع ذلك الشيءِ المَشْوِيِّ.

قوله: «بِئْس الشَّرابُ» المخصوصُ محذوفٌ تقديره: هو، أي: ذلك الماءُ المستغاثُ به.

قوله: «وساءَتْ مُرْتَفَقًا» «ساءَتْ» هنا متصرفةٌ على بابها. وفاعلُها ضميرُ النار. ومُرْتَفَقًا تمييز منقولٌ من الفاعلية، أي: ساء وقَبُحَ مُرْتَفَقُها. والمُرْتَفَقُ: المُتَّكأ. وقيل: المنزل، وقيل: هو مصدرٌ بمعنى الارتفاق، وهو من بابِ المقابلة أيضاً كقوله في وصفِ الجنة بعدُ: «وحَسُنَتْ مُرْتفقًا»[1]، وإلاَّ فأيُّ ارتفاقٍ في النار؟ قال الزمخشري[2]: إلا أَنْ يكون من قوله[3]:

٣١٥١ـ إني أَرِقْتُ فَبِتُّ الليلَ مُرْتَفِقًا كأنَّ عَيْنِيَ فيها الصابُ مَذْبوحُ

يعني من باب التهكُّم.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿إنَّا لا نُضِيْعُ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «إنَّ الذين». والرابطُ: إمَّا تَكَرُّرُ الظاهرِ بمعناه، وهو قولُ الأخفش[4]. ومثلُه في الصلة / [٥٩٠ب]

---

(١) الآية ٣١ من الكهف.

(٢) الكشاف ٢/٤٨٣.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١/١٠٤ برواية «مشتجرا»، والقرطبي ١٠/٣٩٥، واللسان: صوب، والكشاف ٢/٤٨٣. والصاب: عصارة شجر مُرّ.

(٤) معاني القرآن ٣٩٦.

جائزٌ. ويجوز أن يكونَ الرابطُ محذوفاً، أي: منهم، ويجوز أن يكـونَ الرابطُ العمومَ، ويجوز أن يكونَ الخبرُ قولَه: «أولئك لهم جناتٌ»، ويكونَ قولُه: «إنَّا لا نُضيعُ» اعتراضاً. قال ابن عطية: ونحوُه في الاعتراض قولُه[1]:

٣١٥٢ــ إنَّ الـخليفـةَ إنَّ اللَّهَ أَلْـبَسَـه سِرْبالَ مُلْكٍ به تُزْجى الخـواتِيمُ

قال الشيخ[2]: «ولا يتعيَّنُ أن يكونَ «إنَّ اللَّهَ ألبسَه» اعتـراضاً لجـوازِ أَنْ يكونَ خبراً عن «إنَّ الخليفة». قلت: وابن عطيةَ لم يَجْعَلْ ذلـك متعيَّناً بـذلك هو نحوه[3] في أحد الجائـزين فيه. ويجـوز أن تكون الجملتـان ــ أعني قولَـه «إنَّا لا نُضيعُ» وقولَه «أولئك لهم جنَّاتٌ» ــ خبَـريْن لـ «إنَّ» عند مَنْ يـرى جوازَ ذلك، أعني تعدُّدَ الخبر، وإنْ لم يكونا في معنى خبرٍ واحد[4].

وقرأ[5] الثقفيُّ «لا نُضَيِّع» بالتشديدِ، عَدَّاه بالتشديد كما عَـدَّاه الجمهورُ بالهمزة.

آ. (٣١) قـولـه: ﴿مِنْ أسـاوِرَ﴾: في «مِنْ» هـذه أربعــةُ أوجـه، أحدُها: أنَّها للابتداءِ. والثاني: أنها للتبعيض. والثالث: أنهـا لبيان الجنس، أي: شيئاً مِنْ أساور. والرابع: أنها زائدةٌ عند الأخفش[6]، ويَدُلُّ عليه قولُـه:

---

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانـه ٥٢٧، ومجالـس العلمـاء للزجاجي ٢٩٣، والخـزانة ٤/٣٤٤. وسربله: ألبسه. وتزجى: تُساق. الخواتيم: ج خاتـام لغة في الخـاتم. يريد أن سلاطين الآفاق يرسلون إليه خواتمهم خوفاً منه.

(٢) البحر ٦/١٢١.

(٣) كذا في الأصل وأسلوب العبارة غير مستقيم، لعله «لم يجعل ذلك متعيناً، وإنما ذكر أحد الجائزين فيه».

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٧٢.

(٥) انظر: البحر ٦/١٢٢.

(٦) لم يُشِر الأخفش في معانيه إلى زيادتها، في هذا الموضع. وانظر: مذهبه في زيادة =

«وحُلُّوا أساوِرَ»[1]. ذكر هذه الثلاثةَ الأخيرةَ أبو البقاء[2].

وأساوِر جمع أَسْوِرة، وأَسْوِرة جمعُ سِوار، كحِمار وأَحْمِرة، فهو جمعُ الجمع. وقيل[3]: جمع إسْوار. وأنشد[4]:

٣١٥٣ـ والـلَّهِ لـولا صِـبْـيَـةٌ صِـغـارُ كـأنَّـمـا وجـوهُهـمْ أَقْـمـارُ
ـ أخـافُ أَنْ يُصِيبَهـمْ إقْتـارُ أو لاطِـمٌ لـيسَ لـه إسْـوارُ
ـ لـمَّـا رآنـي مَـلِكٌ جَبَّـارُ بـبـابِـه مـا طَـلَعَ الـنَّـهـارُ

وقـال أبو عبيـدة[5]: «هو جمـعُ «إسـوار» على حـذف الـزيـادة، وأصله أساوِيرْ.

وقرأ[6] أبان عن عاصم «أَسْوِرة» جمعَ سِوار وستأتي إنْ شاء الله تعالى في الزخرف[7] هاتان القراءتان في المتواتر، وهناك أذكُر إن شاء الله تعالىٰ الفرقَ.

= «من» حيث لا يشترط دخولها على نكرة، وأن تسبق بنفي أو استفهام: معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(١) الآية ٢١ من الإنسان.

(٢) الإملاء ٢/١٠٢.

(٣) نسب الزجاج هذا القول إلى قطرب ولكنه أضاف: على حذف الياء لأن جمع إسوار أساوير. انظر معاني القرآن للزجاج ٣/٢٨٣، وإسوار بكسر الهمزة أثبته في اللسان «سور» وفي القاموس بضمها «سور».

(٤) رجز لم أهتدِ إلى قائله. والأبيات في البحر ٦/٩٣، ونسب أبو حيان إنشادها إلى ابن الأنباري ولم أجدها في المظان المطبوعة له.

(٥) ليس في مجاز القرآن ١/٤٠١ عند شرحه للآية.

(٦) البحر ٦/١٢٢.

(٧) الآية ٥٣. قرأ عاصم في رواية حفص «أَسْوِرَة» وقرأ الباقون «أساوِرَة» السبعة ٥٨٧.

والسِّوارُ يُجمع في القِلَّة على «أَسْوِرة» وفي الكثرة على «سُور» بسكون الواو، وأصلُها كقُذُل[1] وحُمُر، وإنما سُكِّنَتْ لأجلِ حرفِ العلة. وقد يُضَمُّ في الضرورة، قال[2]:

٣١٥٤ـ عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِيْنَ وتَبْـ ـدُو في الأكفِّ اللامعاتِ سُوُرْ

وقال أهل اللغة: السِّوار ما جُعِل في الذِّراع مِنْ ذهبٍ أو فضة أو نُحاس، فإن كان مِنْ عاج فهو قُلْبٌ.

قوله: «مِنْ ذهبٍ» يجوز أن تكونَ للبيان، وأَنْ تكونَ للتبعيض. ويجوز أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لأساوِر فموضعُه جر، وأن تتعلَّقَ بنفس «يُحَلَّوْنَ» فموضعها نصب.

قوله: «ويَلْبَسُون» عطفٌ على «يُحَلَّوْن». وبُني الفعل في التحلية للمفعول إيذاناً بكرامتِهم، وأنَّ غيرَهم يَفعل لهم ذلك ويُزَيِّنُهم به، كقولِ امرىءِ القيس[3]:

٣١٥٥ـ غرائرُ في كِنٍّ وصَوْنٍ ونَعْمةٍ يُحَلَّيْنَ ياقُوتاً وشَذْراً مُفَقَّراً

بخلافِ اللِّبس فإنَّ الإنسانَ يتعاطاه بنفسه. وقُدِّم التحلِّي على اللِّباس لأنه أَشْهىٰ للنفسِ.

وقرأ[4] أبان عن عاصم «ويَلْبِسُون» بكسر الباء.

قوله: «مِنْ سُنْدُسٍ وإسْتَبْرَقٍ» «مِنْ» لبيانِ الجنس وهي نعتٌ لثياب.

---

(١) القذال: جماع مؤخر الرأس.

(٢) تقدم برقم ٥٣٧.

(٣) تقدم برقم ٢٤٣٣.

(٤) البحر ٦/١٢٢.

والسُّنْدُسُ: ما رَقَّ من الدِّيباج. والإِستبرق: ما غَلُظَ منه وهما جمعُ سُنْدُسة واسْتَبْرَقَة. وقيل: ليسا جمعَيْنِ. وهل «اسْتَبْرق» عربيُّ الأصلِ مشتق من البريق، أو معرَّبٌ أصلُه استبره؟ خلافٌ بين اللغويين. وقيل: الإِستبرق اسم للحرير. وأنشد للمرقش[1]:

٣١٥٦ـ تراهُنَّ يَلْبَسْنَ المشاعِرَ مَرَّةً وإستبرقُ الديباجِ طَوْراً لِباسُها

وهو صالحٌ لِما تقدَّم. وقال ابنُ بحر: «الإستبرق: ما نُسج بالذهب».

ووَزْنُ سُنْدُس: فُعْلُل ونونُه أصلية.

وقرأ[2] ابن محيصن «وآسْتَبرقَ» بوصلِ الهمزة وفتح القافِ غيرَ منونة. فقال ابن جني[3]: هذا سهوٌ أو كالسهوِ. قلت: كأنه زعم أنَّه مَنَعه الصرفَ ولا وجهَ لمنعِه، لأنَّ شرطَ مَنْعِ الاسمِ الأعجمي أَنْ يكونَ عَلَماً وهذا اسمُ جنسٍ. وقد وجَّهها غيرُه[4] على أنه جَعَله فعلاً ماضياً من البريق، واستَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ المجرد نحو: قَرَّ واستقرَّ. وقال الأهوازيُّ في «الإقناع»: «وآستبرق بالوصلِ وفتحِ / القاف حيث كان لا يَصْرِفُه» فظاهرُ هذا أنه اسمٌ، وليس بفعلٍ وليس لمنعِه وجهٌ، كما تقدَّم عن ابن جني، وصاحب «اللوامح»[5] لمَّا ذكر وَصْلَ الهمزةِ لم يَزِد على ذلك، بل نَصَّ على بقائِه منصرفاً ولم يذكر فتح القاف أيضاً فقال[6]: «ابن محيصن «وآستبرق» بوصلِ الهمزة في جميع [٥٩١أ]

---

(١) البيت في تفسير الماوردي ٢/٤٨٠، والقرطبي ١٠/٣٩٧.
(٢) المحتسب ٢/٢٩، الإتحاف ٢/٢١٣، البحر ٦/١٢٢.
(٣) المحتسب ٢/٢٩.
(٤) وهو أبو حيان في البحر ٦/١٢٢.
(٥) وهو أبو الفضل الرازي وتقدمت ترجمته.
(٦) انظر: البحر ٦/١٢٢.

القرآن، فيجوز أنه حذف الهمزةَ تخفيفاً على غيرِ قياسٍ، ويجوز أنَّه جعله عربياً مِنْ بَرِق يَبْرَقُ بَرِيْقاً، ووزنُه استفعل، فلمَّا سُمِّي به عامَلَه معاملةَ الفعل في وَصْلِ الهمزةِ، ومعاملةَ المتمكنةِ من الأسماء في الصرف والتنوين، وأكثرُ التفاسيرِ علىٰ أنَّه عربية وليس بمستعربٍ، دَخَل في كلامِهم فأعربوه».

قوله: «مُتَّكئين» حال. والأرائِكُ: جمعُ أَرِيْكَة وهي الأَسِرَّة بشرط أن تكونَ في الحِجالِ[1] فإن لم تكنْ لم تُسَمَّ أَرِيْكَة. وقيل[2]: الأرائِكُ: الفُرُش في الحِجال أيضاً. وقال الراغب[3]: «الأَرِيْكة: حَجَلَةٌ على سريرٍ، وتسميتها بذلك: إمَّا لكونِها في الأرض مُتَّخَذَةً مِنْ أَراك، أو مِنْ كونها مكاناً للإقامة من قولهم: أَرَك بالمكان أُرُوكاً، وأصل الأُروك الإقامةُ على رَعْيِ الأَراكِ، ثم تُجُوِّز به في غيره من الإقامات».

وقرأ[4] ابن محيصن «عَلَّرَائك» وذلك: أنَّه نَقَل حركةَ الهمزةِ إلى لامِ التعريف فالتقىٰ مِثْلان: لامُ «على» ـ فإنَّ ألفها حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين ـ ولامُ التعريف، واعتدَّ بحركة النقل فأدغم اللامَ في اللامِ، فصار اللفظُ كما ترى، ومثلُه قولُ الشاعر[5]:

٣١٥٧ـ فما أصبحَتْ عَلَّرْضِ نَفْسٌ بريئةٌ ... ولا غيرُها إلا سليمانُ نالها

يريد «على الأرض». وقد تقدَّم قراءةٌ قريبةٌ مِنْ هذه أولَ البقرة[6]: «بما أُنْزِلَّيْكَ»، أي: أُنزِلَ إليك.

---

(١) الحجال: ج حَجَلة وهي بيت يُزَيّن بالأسرَّة والستور.
(٢) وهو رأي الزجاج في معانيه ٣/٢٨٤.
(٣) المفردات ١٦.
(٤) البحر ٦/١٢٢.
(٥) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٦/١٢٣، والمساعد ٤/١٢٠.
(٦) انظر: الدر المصون ١/١٠٠.

آ. **(٣٢) قوله: ﴿رَجُلين﴾**: قد تقدَّم[1] أنَّ «ضَرَبَ» مع المَثَلِ، يجوز أن يتعدَّىٰ لاثنين في سورةِ البقرة. وقال أبو البقاء[2]: التقدير: مثلاً مَثَل رجلين، و «جَعَلْنا» تفسيرٌ لـ «مَثَل» فلا موضعَ له، ويجوز أن يكونَ موضعُه نصباً نعتاً لـ «رَجُلَيْن» كقولك: مررت برجلين جُعِلَ لأحدِهما جنةٌ».

قوله: «وَحَفَفْناهما» يقال: حَفَّ بالشيءِ: طاف به من جميع جوانبِه. قال النابغة[3]:

٣١٥٨ـ يَحُفُّه جانِبا نِيْقٍ وتُتْبِعُهُ   مِثْلَ الزجاجة لم تُكْحَلْ مِن الرَّمَدِ

وحَفَّ به القومُ: صاروا طائفين بجوانِبه وحافَّته، وحَفَفْته به، أي: جَعَلْتُه مُطِيْفاً به.

آ. **(٣٣) قوله: ﴿كِلْتا﴾**: قد تقدَّم في السورة قبلها[4] حكمُ «كلتا» وهي مبتدأ، و «آتَتْ» خبرُها. وجاء هنا على الكثير: وهو مراعاةُ لفظِها دونَ معناها.

وقرأ[5] عبد الله ـ وكذلك هي في مصحفِه ـ «كلا الجَنَّتين» بالتذكير لأنَّ التأنيثَ مجازِيٌّ. ثم قرأ «آتَتْ» بالتأنيث اعتباراً بلفظ «الجنتين» فهو نظيرُ «طَلَعَ الشمسُ وأشرقَتْ». وروىٰ الفراء[6] عنه قراءةً أخرىٰ: «كلُّ الجنتين آتىٰ أُكُلَه» أعادَ الضميرَ على لفظِه.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٣.
(٢) الإملاء ٢/١٠٢.
(٣) ديوانه ١٥. والبحر ٦/١٢٣. والنيق: الجبل. ومثل الزجاجة: أي: عيناً صافية.
(٤) انظر إعرابه للآية ٢٣ من الإسراء.
(٥) البحر ٦/١٢٤.
(٦) معاني القرآن ٢/١٤٣. وانظر: البحر ٦/١٢٤.

قوله: «وفجَّرْنا» العامَّةُ على التشديد وإنما كان كذلك، وهـو نهر واحـد مبالغةً فيه. وقرأ[1] يعقوب وعيسىٰ بن عمر بـالتخفيفِ وهي قراءةُ الأعمش في سورة القمر[2]، والتشديدُ هناك أظهرُ لقولِه «عيوناً».

والعامَّةُ على فتحِ هاء «نَهَر» وأبو السَّمال [3] والفياض بسكونها.

آ. (٣٤) **وقوله: ﴿وكان له ثَمَرٌ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ فيه في الأنعام [4] مستوفى، وتقدَّم أنَّ «الثُّمُرَ» بالضم المالُ. فقال ابنُ عبـاس: جميع المـال مِنْ ذهبٍ وفِضَّةٍ وحيوانٍ وغير ذلك. قال النابغة[5]:

٣١٥٩ـ مَهْـلاً فـداءً لـك الأقـوامُ كلُّهمُ ... ومـا أُثَمِّـرُ مِنْ مـالٍ ومِنْ وَلَـدِ

وقيل: هو الذهب والفضة خاصةً.

وقرأ[6] أبو رجاء «بِثَمْرِه» بفتحة وسكون.

قوله: «وهو يحاوِرُه» جملةٌ حالية مُبَيِّنة إذ لا يَلْزَمُ مِنَ القولِ المحـاوَرَةُ؛ إذ المحاوَرَةُ مراجعةُ الكلام مِنْ حار، أي: رَجَعَ، قال تعالىٰ: «إنَّه ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ»[7]. وقال امرؤ القيس[8]:

---

(١) الإتحاف ٢/٢١٤، البحر ٦/١٢٤.
(٢) الآية ١٢. وهي رواية المفضل عن عاصم. انظر: الشواذ ١٤٧، والبحر ٨/١٧٧.
(٣) البحر ٦/١٢٥.
(٤) الآية ٩٩، والدر المصون ٥/٨٠.
(٥) تقدم برقم ٥٩٤.
(٦) البحر ٦/١٢٥.
(٧) الآية ١٤ من الانشقاق.
(٨) البيت للبيد ـ وليس لامرىء القيس ـ وهو في ديوانه ١٦٩، واللسان « حور ».

٣١٦٠ـ وما المرءُ إلا كالشِّهابِ وضَوئِه يَحُوْرُ رَماداً بعد إذ هُوَ ساطِعُ

ويجوز أَنْ تكونَ حالاً مِنَ الفاعل أو من المفعول.

[٥٩١ب] آ. (٣٥) قوله: ﴿جَنَّته﴾: / إنما أفرد بعد ذِكْرِ التثنية اكتفاءً بالواحدِ للعِلْمِ بالحال. قال أبو البقاء(١): «كما اكْتُفِيَ بالواحدِ عن الجمعِ في قولِ الهُذَليّ(٢):

٣١٦١ـ فالعينُ بعدَهُم كأنَّ حِداقَها سُمِلَتْ بشَوكٍ فَهْي عُورٌ تَدْمَعُ

ولقائلٍ أن يقول: إنما جاز ذلك لأنَّ جمعَ التكسيرِ يجري مَجْرى المؤنثة، فالضمير في «سُمِلَتْ» وفي «فهي» يعود على الحِداق لا على حَدَقة واحدة كما تَوَهَّم.

وقال الزمخشري(٣): «فإن قلت: لِمَ أَفْرَدَ الجنَّة بعد التثنية؟ قلت: معناه: ودخل ما هو جنتُه، ماله جنةٌ غيرُها، بمعنى: أنَّه ليس له نصيبٌ في الجنة التي وُعِد المتقون. فما ملكه في الدنيا هو جَنَّته لا غير، ولم يَقْصِدْ الجنتين ولا واحدةً منهما».

قال الشيخ(٤): «ولا يُتَصَوَّر ما قال؛ لأنَّ قوله: «ودخل جَنَّته» إخبارٌ من الله تعالى بأنَّ هذا الكافرَ دَخَل جَنَّته فلا بُدَّ أَنْ قَصَدَ في الإخبار أنَّه دَخَل إحدى جنتيه إذ لا يمكن أَنْ يَدْخُلَهما معاً في وقتٍ واحد». قلت: ومتى ادَّعَى

---

(١) الإملاء ٢/١٠٢.
(٢) البيت لأبي ذؤيب في قصيدته المشهورة، وهو في ديوان الهذليين ١/٣، والمفضليات ٤٢٢. وسملت: فقئت.
(٣) الكشاف ٢/٤٨٤.
(٤) البحر ٦/١٢٥.

دخولهما في وقتٍ واحدٍ حتى يُلْزِمَه بهذا المستحيل في البداية. وأمَّا قوله[1] «ولم يَقْصِدِ الجنتين ولا واحدةً» معناه لم يَقْصِدْ تعيينَ مفردٍ ولا مثنىٰ لا أنه لم يَقْصِدْ الإِخبارَ بالدخول».

وقال أبو البقاء[2]: «إنما أَفْرَدَ لأنهما جميعاً مِلْكُه[3] فصارا كالشيء الواحد».

قوله: «وهو ظالمٌ» حالٌ مِنْ فاعل «دَخَل»، و «لنفسِه» مفعولُ «ظالمٌ» واللام مزيدةٌ فيه لكونِ العامل فرعاً[4].

«قال له صاحبُه» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «ظالم»، أي: وهو ظالمٌ في حالِ كونِهِ قائلاً، ويجوز أن يكونَ مستأنفاً بياناً لسبب الظلمِ، وهو الأحسن.

قوله: «أَنْ تبيد»، أي: تَهْلَكَ، قال[5]:

٣١٦٢ـ فَلَئِنْ بادَ أهلُه لبِما كان يُوْهَلُ

ويقال: باد يبيدُ بُيُوداً وبَيْدُودة، مثل «كَيْنُونة» والعملُ فيها معروفٌ وهو أنه حُذِفَت إحدىٰ الياءين، ووزنُها فَيْعَلُولة[6].

---

(١) أي: الزمخشري.

(٢) الإملاء ٢/١٠٢.

(٣) قوله « ملكه » غير واضح في الأصل.

(٤) العامل هو اسم الفاعل « ظالم » وكونها فرعاً، أي: عن الفعل. ويسمونها لام التقوية.

(٥) البيت من مجزوء الخفيف وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٣٢، والهمع ٢/٤٢، والدرر ٢/٤٧، والمساعد ٢/٣٢١.

(٦) أي وزن الأصل.

آ. (٣٦) **قوله**: **﴿خيراً منها﴾**: قرأ[١] أبو عمروٍ والكوفيون «منها» بالإفراد نظراً إلى أقربِ مذكورٍ، وهو قولُه: «جَنَّته» وهي في مصاحفِ العراق دونَ ميمٍ. والباقون «منهما» بالتثنية نظراً إلى الأصل في قوله[٢]: «جَنَّتَيْن» و «كِلْتا الجنتين» ورُسِمَتْ في مصاحف الحرمين والشام بالميم، فكلٌّ قد وافق رسْمَ مصحفِه».

آ. (٣٧) **قوله**: **﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾**: النُّطْفَةُ في الأصل: القطرةُ من الماء الصافي يقال: نَطَف يَنْطِف، أي: قَطَر يَقْطُر. وفي الحديث[٣]: «فخرجَ ورأسُه يَنْطِفُ» وفي رواية: يَقْطُر، وهي مفسِّرةٌ، وأُطلِق على المَنِيِّ «نُطْفَةٌ» تشبيهاً بذلك.

قوله: «رَجُلاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال، وجاز ذلك وإنْ [كان] غيرَ منتقلٍ ولا مشتقٍ لأنه جاء بعد «سَوَّاك» إذ كان مِنَ الجائز أَنْ يُسَوِّيَه غيرَ رجلٍ وهو كقولِهم[٤]: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ من رجليها» وقول الآخر[٥]:

٣١٦٣ـ فجاءت به سَبْطَ العظام كأنما ... عِمامتُه بين الرِّجالِ لِواءُ

---

(١) السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، القرطبي ١٠/٤٠٤، النشر ٢/٣١١، الحجة ٤١٧، البحر ٦/١٢٦.
(٢) في الآيتين ٣٢ ـ ٣٣.
(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان، ٢٤ باب هل يخرج من المسجد لعلة، الفتح ٢/١٢١، المسند لابن حنبل ٢/١٢٢، أبو داود في كتاب الطهارة، ٩٤ باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس ١/١٦١.
(٤) الكتاب ١/٧٧.
(٥) البيت لرجل من بني جناب أو لبعض بني العنبر وهو في اللسان «سبط»، والخزانة ٤/١٤٦، والعيني ٣/٢١١.

والثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «سَوَّاك» لتضمُّنِه معنىٰ صَيَّرك وجعلك، وهو ظاهرُ قول الحوفي.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿لكنَّا هو الله ربي﴾**: قرأ[1] ابنُ عامر[2] بإثباتِ الألفِ وَصْلاً ووَقْفاً، والباقون بحذفِها وصلاً وبإثباتها وقفاً. فالوَقْفُ وِفاقٌ.

والأصلُ في هذه الكلمةِ: «لكنْ أنا» فَنَقَلَ حركةَ همزةِ «أنا» إلى نون «لكن» وحَذَفَ الهمزةَ، فالتقى مِثْلان فأدغم. وهذا أحسنُ الوجهين في تخريجِ هذا. وقيل: حَذَفَ همزةَ «أنا» اعتباطاً فالتقى المِثْلان فَأَدْغَمَ، وليس بشيءٍ لجَرْيِ الأولِ على القواعدِ، فالجماعةُ جَرَوْا على مُقْتَضَىٰ قواعِدهم في حَذْفِ أَلِفِ «أنا» وَصْلاً وإثباتِها وَقْفاً، وكان تقدَّم لك[3]: أنَّ نافعاً يُثْبت ألفَه وَصْلاً قبلَ همزةٍ مضمومةٍ[4] أو مكسورة[5] أو مفتوحة[6] بتفصيلٍ مذكورٍ في البقرة، وهنا لم يُصادِفْ همزةً، فهو على أصلِه أيضاً، ولو أثبتَ الألفَ هنا لكان أقربَ مِنْ إثباتِ غيرِه لأنه أثبتها في الوصلِ في الجملةِ.

وأمَّا ابنُ عامرٍ، فإنه خَرَجَ عن أصلِه في الجملة؛ إذ ليس من مذهبِهِ

---

(١) السبعة ٣٩١، البحر ١٢٨/٦، الحجة ٤١٧، التيسير ١٤٣، النشر ٣١١/٢، القرطبي ٤٠٤/١٠.

(٢) قال في السبعة ٣٩١ «وقرأ نافع في رواية المسيبي «لكنَّا» يثبت الألف في الوصل والوقف، وقرأ ابن جماز وإسماعيل بن جعفر وورش وقالون عن نافع بغير ألف في الوصل ويقف بالألف».

(٣) انظر: الدر المصون ٥٥٣/٢.

(٤) نحو قوله تعالى: «أنا أُحْيي».

(٥) بخلافٍ عنه نحو قوله تعالى: «إنْ أنا إلّا نذيرٌ».

(٦) نحو قوله تعالى: «وأنا أول».

[٥٩٢أ] إثباتُ / هذه الألفِ وَصْلاً في موضعٍ ما ، وإنما اتَّبَعَ الرسمَ. وقد تقدَّم أنها لغةُ تميمٍ أيضاً(١).

وإعرابُ ذلك: أن يكونَ «أنا» مبتدأ و«هو» مبتدأ ثانٍ، و«هو» ضمير الشأن، و«اللَّهُ» مبتدأ ثالث. و«ربي» خبر الثالث، والثالث وخبره خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبر الأول. والرابطُ بين الأولِ وبين خبرِه الياءُ في «ربي». ويجوز أَنْ تكونَ الجلالةُ بدلاً مِنْ «هو» أو نعتاً أو بياناً إذا جُعِل «هو» عائداً على ما تقدَّمَ مِنْ قولِه «بالذي خَلَقك مِنْ ترابٍ» لا على أنَّه ضميرُ الشأنِ، وإن كان أبو البقاء(٢) أطلق ذلك، وليس بالبيِّن. ويجوز أَنْ يكونَ «هو» مبتدأً، وما بعده خبرُه، وهو وخبرُه خبرُ «لكنَّ». ويجوز أَنْ يكونَ(٣) تأكيداً للاسم، وأَنْ يكونَ فصلاً. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ ضميرَ شأنٍ، لأنه حينئذٍ لا عائدَ على اسمِ «لكنَّ» من هذه الجملةِ الواقعةِ خبراً.

وقرأ أبو عمروٍ «لكنَّهْ» بهاءِ السكت وقفاً؛ لأن القَصْدَ بيانُ حركةِ نون «أنا»، فتارةً تُبَيَّنُ بالألفِ وتارةً بهاءِ السكتِ. وعن حاتم الطائي(٤): «هكذا فَرْدِي أَنَهْ».

وقال ابنُ عطية عن أبي عمرو: «رَوَى عنه هارون «لكنَّهُ هوالله» بضمير لَحِقَ «لكن». قلت: فظاهر هذا أنه ليس بهاءِ السكتِ، بل تكون الهاءُ ضميراً اسماً لـ«لكن» وما بعدها الخبرُ. وخَرَّجه الفارسيُّ(٥) على وجهٍ

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٥٣.
(٢) الإملاء ٢/١٠٣.
(٣) أي: «هو».
(٤) انظر: شرح المفصل ٩/٨٤.
(٥) الحجة (خ) ٣/٣٩٢.

غريبٍ: وهو أَنْ تكونَ «لكنَّا» لكنَّ واسمَها وهو «نا»، والأصل: «لكنَّنا» فحذف إحـدىٰ النونـات نحو: «إنَّـا نحنُ»[1]، وكان حقُّ التـركيبِ أن يكـون «ربنـا»، «ولا نُشرك بربِّنا» قال: «ولكنه اعتبر المعنى فأفرد». وهو غريب جداً.

وأمَّا في قراءةِ العامَّة[2]: فلا يجوزُ أَنْ تكونَ «لكنَّ» مشددةً عاملةً لوقوعِ الضمير بعدها بصيغةِ المرفوع.

وقـرأ عبدُ الله «لكنْ أنـا هـو» على الأصـلِ من غيـر نَقْـلٍ ولا إدغـامٍ. وروَىٰ عنه ابن خالويه[3] «لكنْ هو الله» بغير «أنا». وقرىء أيضاً «لكنَنَا»[4].

وقال الزمخشري[5]: وحَسَّن ذلك ـ يعني إثبـاتَ الألفِ في الوصـلِ ـ وقوعُ الألفِ عوضاً مِنْ حَذْفِ الهمزةِ». [وقال[6]:] «ونحوُه ـ يعني إدغامَ نون «لكن» في نون «نا» بعد حَذْفِ الهمزةِ ـ قولُ القائل[7]:

٣١٦٤ـ وتَرْمِيْنَنِيْ بالطَّرْفِ أَيْ أنت مُذنِبٌ   وتَقْلِيْـننـي لكـنَّ إيــاكِ لا أَقْلِيْ

الأصل: لكنَّ أنا، فَنَقَـلَ وحَذَفَ وأَدْغم[8]. قـال الشيخ[9]: «ولا يتعيَّنُ

---

(١) الآية ٩ من الحجر.

(٢) بحذف الألف وصلاً وإثباتها وقفاً.

(٣) الشواذ لابن خالويه ٨٠ وحكاها عن عبد الله بن مسعود.

(٤) قال في البحر ٦/١٢٨: «بحذف الهمزة وتخفيف النونين».

(٥) في توجيه قراءة ابن عامر بإثبات الألف في الوصل والوقف. الكشاف ٢/٤٨٤.

(٦) هذا نص آخر للزمخشري في تخريج قراءة العامة، ورد قبل النص الذي سبقه.

(٧) لم أهتـدِ إلى قائله وهـو في معاني القـرآن للفـراء ٢/١٤٤، وابن يعيش ٨/١٤٠، والخزانة ٤/٤٩٠، والهمع ١/١٤٨، والدرر ١/٢٠٧. وقلاه يقليه، أي: أبغضه.

(٨) أي نقل حركة الهمزة إلى نون « لكن » ثم حذف الهمزة فالتقى مثلان فأدغم.

(٩) البحر ٦/١٢٨.

ما قاله في البيت لجوازِ أَنْ يكـونَ حَذَفَ اسمَ «لكنَّ»، وحَـذْفُه لـدليلٍ كثيـرٌ، وعليه[1]:

٣١٦٥ـ فلو كنتَ ضَبِّيّاً عَـرَفْتَ قَـرابتي ولكنَّ زَنْجِيٌّ عـظيمُ المَشـافِـرِ

أي: ولكنَّـك، وكذا هنـا: ولكنَني إياك». قلت: لم يَـدَّعِ الزمخشـريُّ تعيُّنَ ذلك في البيت حتى يَرُدَّ عليه بما ذكره.

ويَقْـرُبُ مِنْ هذا مـا خَرَّجـه البصريـون[2] في بيتٍ استدل بـه الكوفيـون عليهم في جوازِ دخولِ لامِ الابتداء في خبر «لكنَّ» وهو[3]:

٣١٦٦ـ .... ولـكنَّـني مِـنْ حُبِّـهـا لَعَـمِيْـدُ

فأدخل اللامَ في خبر «لكنَّ». وخَرَّجه البصريون على أن الأصل: ولكنْ إني مِنْ حُبِّها، ثم نَقَلَ حركةَ همزةِ «إنِّي» إلى نون «لكن» بعد حذف الهمـزة، وأَدْغَمَ على مـا تقدَّم، فلم تـدخلِ الـلامُ إلا في خبر «إنَّ»، هـذا على تقديـرِ تسليمِ صحةِ الروايةِ، وإلا فقالوا: إنَّ البيتَ مصنوعٌ، ولا يُعرف له قائلٌ.

والاستـدراكُ مِنْ قولـه «أكفرْتَ»، كـأنَّه قـال لأخيـه: أنت كـافـرٌ؛ لأنـه

---

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديـوانه ٤٨١، والكتـاب ٢٨٢/١، والمحتسب ١٨٢/٢، وابن يعيش ٨١/٨، والخـزانة ٣٧٨/٤. وأصـل المشفـر للبعيـر وجعله لشفـة مَنْ يهجوه.

(٢) انظر: الإنصاف ٢٠٩.

(٣) قال في الخزانة: «لا يُعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير». والبيت في الإنصاف ٢٠٩، وابن يعيش ٦٢/٨، والخزانة ٣٤٣/٤، والعيني ٢٤٧/٢، والهمع ١٤٠/١، والدرر ١١٦/١. وأثبت له ابن عقيل ٣٢٢/١ صدراً وهو:
يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي
والعميد: مَنْ هَدَّه العشق.

استفهامُ تقريرٍ، لكنني أنا مؤمنٌ نحو قولِك: «زيدٌ غائبٌ لكنَّ عمراً حاضرٌ» لأنه قد يُتَوَهَّمُ غَيْبَةُ عمرٍو أيضاً.

آ. (٣٩) قوله: ﴿ولولا إذْ دَخَلْتَ جنَّتَك قلتَ﴾: «لولا» تحضيضية داخلةٌ على «قلتَ» و «إذ دَخَلْتَ» منصوبٌ بـ «قلتَ» فُصِلَ به بين «لولا» وما دَخَلَتْ عليه، ولم يُبالَ بذلك لأنه ليس بأجنبي، وقد عَرَفْتَ أنَّ حرف التحضيض إذا دخل على الماضي كان للتوبيخ.

قوله: «ما شاء الله» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ شرطيةً، فتكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدماً وجوباً بـ «شاء» أي: أيَّ شيءٍ شاءاللَّهُ. والجواب محذوف، أي: ما شاء الله كان ووقَعَ. والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، وفيها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكونَ مبتدأةً، وخبرُها محذوفٌ، أي: الذي شاءه اللَّهُ كائنٌ وواقعٌ. والثاني: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه[1]: الأمرُ الذي شاءه الله. وعلى كلِّ تقديرٍ: فهذه الجملة في محلِّ نصب بالقول.

قوله: «إلا بالله» خبرُ «لا» التبرئةِ، والجملةُ أيضاً منصوبةٌ بالقولِ، أي: لولا قُلْتَ هاتين الجملتين.

قوله: «إنْ تَرَني[2] أنا أقلَّ» يجوز في «أنا» وجهان. أحدُهما: أنْ يكونَ مؤكِّداً لياء المتكلم. والثاني: أنه ضميرُ الفصلِ بين المفعولين. و «أَقَلَّ» مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ بحسبِ الوجهين في الرؤية: هل هي بَصَريةٌ أو عِلْميةٌ؟ إلا أنَّك إذا جعلتَها بَصَريةً تعيَّن في «أنا» أَنْ تكونَ توكيداً لا فصلاً؛ لأنَّ شرطَه أَنْ يقع بين مبتدأ وخبرٍ، أو ما أصلُه المبتدأُ والخبرُ.

---

(١) وهو إعراب الزجاج في «معاني القرآن» ٣/٢٨٨.

(٢) كذا بإثبات الياء على الأصل.

وقرأ[1] عيسى بن عمر«أَقَلُّ» بالرفع، ويَتَعَيَّن أن يكونَ «أنا» مبتدأ، و «أقلُّ» خبرُه. والجملةُ: إمَّا في موضعِ المفعولِ الثاني، وإمَّا في موضع الحال على ما تقدَّم في الرؤية.

و «مالاً وولَداً» تمييز. وجوابُ الشرطِ قولُه «فعسى ربي».

[٥٩٢ب] آ. (٤٠) قوله: ﴿حُسْبانًا﴾: الحُسْبانُ / مصدرُ حَسَبَ الشيءَ يَحْسُبه، أي: أَحْصاه. قال الزجاج[2]: «أي عذابَ حُسْبان، أي: حسابَ ما كسبت يداك». وهو حسن. وقال الراغب[3]: «قيل: معناه ناراً وعذاباً، وإنما هو في الحقيقة ما يُحاسَبُ عليه فيُجازَى بحَسَبِه» وهذا موافقٌ لِما قاله أبو إسحاق، والزمخشري[4] نحا إليه أيضاً، فقال: «والحُسْبانُ مصدرٌ كالغُفْرانِ والبُطْلانِ بمعنى الحِساب، أي: مقداراً حَسَبه الله وقَدَّره، وهو الحُكْمُ بتخريبِها». وقيل: هو جمع حُسْبانة وهي السَّهْمُ. وفي التفسير: أنها قِطَعٌ مِنْ نارٍ. وفيه: هي الصواعِقُ.

آ. (٤١) قوله: ﴿أَوْ يُصْبِحَ﴾: عطفٌ على «يُرْسِلَ» قال الشيخ[5]: «و «أو يُصْبِحَ» عطفٌ على قوله: «ويُرْسِلَ» لأنَّ غُؤُوْرَ الماءِ لا يَتَسَبَّبُ عن الآفةِ السماويةِ، إلا إنْ عَنَى بالحُسْبانِ القضاءَ الإلَـهيَّ، فحينئذٍ يتسَبَّبُ عنه إصباحُ الجنة صعيداً زَلَقاً، أو إصباحُ مائِها غَوْراً.

والزَّلَقُ والغَوْرُ في الأصلِ: مصدران وُصِف بهما مبالغةً.

---

(١) البحر ٦/١٢٩، الكشاف ٢/٤٨٥.
(٢) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن». وورد النص في الكشاف ٢/٤٨٥.
(٣) المفردات ١١٦.
(٤) الكشاف ٢/٤٨٥.
(٥) البحر ٦/١٢٩.

والعامَّةُ على فتحِ الغين. غار الماءُ يغورُ غَوْراً: غاض وذهب في الأرض. وقرأ[1] البرجميُّ[2] بضمِّ الغين لغةً في المصدر. وقرأتْ طائفةٌ «غُؤُوراً» بضمِّ الغينِ والهمزةِ وواوٍ ساكنة. وهو مصدرٌ أيضاً يُقال: غار الماءُ غُؤُوراً مثل: جَلَسَ جُلوساً.

آ. (٤٢) قوله: ﴿يُقَلِّبُ كَفَّيه﴾: قُرِئ[3] «تَقَلَّبُ كَفَّاه»، أي: تتقلَّب كفَّاه. و«أصبح»: يجوزُ أَنْ تكونَ على بابِها، وأَنْ تكونَ بمعنىٰ صار، وهذا كنايةٌ عن الندمِ لأنَّ النادمَ يَفْعل ذلك.

قوله: «على ما أَنْفَقَ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «يُقَلِّب»، وإنما عُدِّيَ بـ «علىٰ» لأنَّه ضُمِّن معنىٰ يَنْدَمُ.

وقوله: «فيها»، أي: في عِمارتها. ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ فاعلِ «يُقَلِّبُ»، أي: مُتَحَسِّراً. كذا قَدَّره أبو البقاء[4]. وهو تفسيرُ معنى. والتقديرُ الصناعيُّ إنما هو كونٌ مطلقٌ.

قوله: «ويقولُ» يجوز أَنْ يكونَ معطوفاً على «يُقَلِّبُ»، ويجوز أَنْ يكونَ حالاً[5].

آ. (٤٣) قوله: ﴿ولم تَكُنْ له فِئَةٌ﴾: قرأ الأَخَوان[6] «يَكُنْ» بالياء

---

(١) البحر ٦/١٢٩.

(٢) عبد الحميد بن صالح التيمي أبو صالح الكوفي، مقرىء ثقة أخذ عن أبي بكر ابن عياش. توفي سنة ٢٣٠. انظر: طبقات القراء ١/٣٦٠.

(٣) الإملاء ٢/١٠٣.

(٤) الإملاء ٢/١٠٣.

(٥) يرى النحاة ضعف اقتران جملة الحال ــ التي فعلها فعل مضارع ــ بالواو.

(٦) السبعة ٣٩٢، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٨، البحر ٦/١٣٠.

مِنْ تحتُ. والباقون مِنْ فوقُ، وهما واضحتان؛ إذ التأنيثُ مجازيٌّ، وحَسَّن التذكيرَ الفصلُ.

قوله: «يَنْصُرُوْنه» يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ خبراً وهو الظاهرُ، وأَنْ تكونَ حاليةً[1]، والخبرُ الجارُّ المتقدِّمُ، وسوَّغ مجيءَ الحالِ من النكرة تقدُّمُ النفيِ. ويجوز أَنْ تكونَ صفةً لـ «فئة» إذا جَعَلْنا الخبرَ الجارَّ.

وقال: «يَنْصُرونه» حَمْلاً على معنى «فِئَة» لأنهم في قوةِ القوم والناس، ولو حُمِل على لفظِها لأُفْرِد كقولِه تعالى[2]: «فئةٌ تُقاتِلُ في سبيل الله وأخرى كافرةٌ».

وقرأ[3] ابن أبي عبلة: «تَنْصُرُه» على اللفظ. قال أبو البقاء[4]: «ولو كان «تَنْصُره» لكان على اللفظ». قلت: قد قرىء بذلك كما عَرَفْتَ.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿هنالك الوَلايةُ لله﴾**: يجوز أَنْ يكونَ الكلامُ تَمَّ على قوله «منتصراً» وهذه جملةٌ منقطعةٌ عمَّا قبلَها، وعلى هذا فيجوز في الكلامِ أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يكونَ «هنالك الوَلايةُ» مقدَّراً بجملةٍ فعليةٍ، فالولايةُ فاعلٌ بالظرف قبلها، أي: استقرَّتِ الولايةُ لله، و«لله» متعلقٌ بالاستقرار، أو بنفسِ الظرفِ لقيامِه مَقامَ العاملِ أو بنفسِ الوَلاية، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الولاية»، وهذا إنما يتأتَّى على رَأْيِ الأخفش من حيث إنَّ الظرفَ يرفعُ الفاعلَ مِنْ غيرِ اعتماد.

والثاني: أَنْ يكونَ «هنالك» منصوباً على الظرف متعلقاً بخبر «الولاية»

---

(١) من الضمير المستتر في الخبر «له».
(٢) الآية ١٣ من آل عمران.
(٣) البحر ٦/١٣٠.
(٤) الإملاء ٢/١٠٣.

وهـو «لله» أو بما تعلَّق بـه «لله» أو بمحـذوفٍ على أنَّـه حـالٌ منهـا، والعـامـلُ الاستقرار في «لله» عند مَنْ يُجيز تقدُّمَ الحـالِ على عامِلهـا المعنويِّ، أو يتعلَّق بنفس «الولاية».

والثـالـث: أَنْ يُجْعَلَ «هنـالك» هـو الخبر، و «لله» فَضْلةٌ، والعـاملُ فيـه ما تقدَّم في الوجه الأول.

ويجوز أن يكونَ «هنالك» مِنْ تتمـة ما قبلهـا فلم يَتِمَّ الكلامُ دونَـه، وهو معمولٌ لـ «منتصِراً»، أي: وما كان منتصِراً في الدار الآخرة، و «هنالك» إشارةٌ إليها. وإليه نحا أبو إسحاق[1]. وعلى هذا فيكون الوقفُ على «هنالِك» تـامَّاً، والابتداءُ بقولِه «الوَلايةُ لله» فتكونُ جملةً مِنْ مبتدأ وخبـر.

والظاهرُ في «هنالك»: أنَّه على موضوعِه مِنْ ظـرفيةِ المكـان كما تقـدَّم معناه[2]. وتقدَّم أنَّ الأَخَوين يَقْرآن «الوِلاية» بالكسرِ، والفرقُ بينها وبين قـراءةِ الباقين بالفتح في سورة الأنفال[3] فلا معنى لإعادتِه.

وحُكي عن أبـي عمروٍ والأصمعيِّ[4] أنَّ كسرَ الواوِ هنا لحنٌ. قالا: لأنَّ فِعـالة إنمـا تجيءُ فيما كـان صنعـةً[5] أو معنى متقلداً[6]، وليس هنـاك تَـوَلِّي أمورٍ.

---

(١) لم يَرِدْ ذلك في إعرابه للآية في «معاني القرآن» ٣/٢٨٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/١٤٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/٦٤٠.

(٤) انظر: البحر ٦/١٣٠.

(٥) نحو: نجارة وخياطة. قال سيبويه: «وقالوا: النجارة والخياطة والقصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تليها». الكتاب ٢/٢١٧.

(٦) قال سيبويه: «وأما الوِكالة والوِصاية والجراية ونحوهن فإنما شبهن بالولاية لأن معناهن القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة...» الكتاب ٢/٢١٦ ــ ٢١٧.

قوله: «الحق» قرأ[1] أبو عمروٍ والكسائيُّ برفع «الحقُّ» والباقون بجرِّه، والرفعُ / من ثلاثةِ أوجهٍ، أحدُها: أنه صفةٌ للوَلاية. الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو، أي: ما أَوْحيناه إليك. الثالث: أنه مبتدأٌ، وخبرُه مضمرٌ، أي: الحقُّ ذلك. وهو ما قُلْناه. [٥٩٣أ]

والجرُّ على أنه صفةٌ للجلالةِ الكريمة.

وقرأ[2] زيدُ بن علي وأبو حيوة وعمرو بن عبيد ويعقوب «الحقَّ» نصباً على المصدرِ المؤكِّد لمضمونِ الجملة كقولك: هذا عبدُ اللَّهِ الحقَّ لا الباطلَ».

قوله: «عُقبا» قرأ[3] عاصمٌ وحمزةُ بسكونِ القافِ، والباقون بضمها. فقيل: لغتان كالقُدُس والقُدْس[4]. وقيل: الأصل الضمُّ، والسكونُ تخفيفٌ. وقيل: بالعكس كالعُسْر واليُسْر، وهو عكسُ معهودِ اللغةِ. ونصبُها ونصبُ «ثواباً» و «أمَلاً»[5] على التمييز لأفعل التفضيل قبلها. ونقل الزمخشري[6] أنه قُرِىء «عُقْبى» بالألف وهي مصدرٌ أيضاً كبُشْرى، وتُروى عن عاصم.

آ. (٤٥) **قوله**: ﴿كماءٍ﴾: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أن تكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، فقدَّره ابنُ عطية هي، أي: الحياة الدنيا. والثاني: أنه متعلقٌ

---

(١) السبعة ٣٩٢، البحر ١٣١/٦، التيسير ١٤٣، النشر ٣١١/٢، القرطبي ٤١١/١٠، الحجة ٤١٩.

(٢) البحر ١٣١/٦، معاني القرآن للفراء ١٤٦/٢.

(٣) السبعة ٣٩٢، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٩، البحر ١٣١/٦، القرطبي ٤١١/١٠.

(٤) انظر: اللسان (قدس).

(٥) في الآية ٤٦.

(٦) الكشاف ٤٨٦/٢.

بمعنى المصدر، أي: ضرباً كماء. قاله الحوفي. وهذا بناءً منهما على أن «ضَرَب» هذه متعديةٌ لواحدٍ فقط. والثالث: أنه في موضعِ المفعول الثاني لـ «اضْرِبْ» لأنها بمعنىٰ صَيِّرْ. وقد تقدَّم[1].

قال الشيخ[2] بعدما نقل قولَيْ ابن عطية والحوفي: «وأقولُ: إنَّ «كماء» في موضعِ المفعولِ الثاني لقوله «واضربْ»، أي: وصَيِّرْ لهم مَثَلَ الحياة، أي: صفتَها شبهَ ماء». قلت: وهذا قد سبقه إليه أبو البقاء[3].

و «أَنْزَلْناه» صفةٌ لـ «ماء».

قوله: «فاختلَطَ به» يجوز في هذه الباءِ وجهان أحدهما: أن تكونَ سببيةً. الثاني: أَنْ تكونَ معدِّية. قال الزمخشري[4]: «فالتفَّ بسببه وتكاثف حتى خالط بعضُه بعضاً. وقيل: نَجَعَ الماءُ في النبات حتى رَوِيَ ورَفَّ رَفِيْفاً. وكان حقُّ اللفظِ على هذا التفسيرِ: فاختلط بنباتِ الأرضِ. ووجه صحتِه: أنَّ كلَّ مختلطَيْنِ موصوفٌ كلُّ واحدٍ منهما بصفةِ الآخرَ».

قوله: «فأصبح هَشِيماً» «أصبح» يجوزُ أَنْ تكونَ على بابِها؛ فإنَّ أكثرَ ما يَطْرُقُ مِن الآفاتِ صباحاً، كقوله: «فأصبح يُقَلِّبُ كَفَّيْه»[5] ويجوز أَنْ تكونَ بمعنى صار مِنْ غير تقيُّدٍ بصَباحٍ كقوله[6]:

٣١٦٧ـ أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السلاحَ ولا أَمْلِكُ رَأْسَ البعيرِ إنْ نَفَرا

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٣.
(٢) البحر ٦/١٣٣.
(٣) الإملاء ٢/١٠٤.
(٤) الكشاف ٢/٤٨٦.
(٥) الآية ٤٢ من الكهف.
(٦) تقدم برقم ١٣٧٤.

والهَشِيمُ: واحدُه هَشِيْمَة وهـو اليابس. وقـال الزجـاج[1] وابن قتيبة[2]: كـل ما كـان رطباً فَيَبِسَ. ومنـه «كهَشِيم المُحْتَظِرِ»[3]. ومنـه: هَشَمْتُ الفتَّ. ويقال: هَشَمَ الثَّريدَ: إذا فَتَّه.

قوله: «تَذْرُوْه» صفةٌ لـ «هَشيماً» والذَّرْوُ: التفريقُ، وقيل: الرفْعُ.

والعامَّةُ «تَذْرُوْه» بالواو. وقرأ[4] عبد الله «تَذْرِيه» من الذَّرْي، ففي لامـه لغتـان: الواوُ واليـاءُ. وقرأ ابن عبـاس «تُذْرِيـه» بضـم التاء من الإذْراء. وهـذه تحتمـل أَنْ تكونَ من الـذَّرْوِ وأَنْ تكونَ من الـذَّرْيِ. والعامـَّةُ على «الـريـاح» جمعاً. وزيد[5] بن علي والحسن والنخعي في آخرين «الرِّيحُ» بالإفراد.

آ. (٤٦) **قوله: ﴿زينةُ الحياة﴾**: إنما أفرد «زينـة» وإن كانت خبـراً عن بَنِين لأنَّهـا مصدرٌ، فـالتقديـر: ذوا زِيْنة، إذ جُعـلا نفسَ المصدر مبـالغةً؛ إذ بهما تَحْصُلُ الزينة، أو بمعنى مُزَيِّنَتَيْنِ. وقرىء[6] شاذاً «زينتا الحيـاة» على التثنيـة، وسقطت ألفهـا لفظاً لالتقـاء الساكنين فيُتَـوَهَّمُ أنه قـرىء بنصب «زينة الحياة».

آ. (٤٧) **قوله: ﴿ويوم نُسَيِّرُ﴾**: «يومَ» منصوبٌ بقولٍ مضمرٍ بعـده تقديرُه: نقول لهم نُسَيِّرُ الجبال: لقد جِئْتمونا. وقيـل: بإضمـار اذكر. وقيـل: هو معطوفٌ على «عند ربك» فيكونُ معمولاً لقوله «خيرٌ».

---

(١) عبارته في معاني القرآن ٣/٢٩١: «والهشيم: النبات الجاف الذي تسفيه الريح».
(٢) عبارته في تفسير غريب القرآن ٢٦٨: «والهشيم من النبت المتفتِّت».
(٣) «إنَّا أرسلنا عليهم صيحة واحدة فكانوا كهشيم المُحْتَظِرِ» الآية ٣١ من القمر.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٦/١٣٣، والشواذ ٨٠، والقرطبي ١٠/٤١٣.
(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة. انظر: الإتحاف ٢/٢١٦، البحر ٦/١٣٣، والنشر ٢/٢٢٣، والتيسير ٧٨.
(٦) لم أقف على نسبة هذه القراءة.

وقرأ ابن كثير[1] وأبو عمرو وابن عامر بضمِّ التاء وفتح الياء مبنياً للمفعول. «الجبالُ» بالرفع لقيامِه مَقامَ الفاعل، وحَذَفَ الفاعلَ للعِلْمِ به وهو الله، أو مَنْ يأمرُه من الملائكة. وهذه القراءةُ موافقةٌ لِما اتُّفق عليه في قولِه «وسُيِّرَتِ الجبالُ»[2]، ويؤيِّدها قراءةُ عبدِ الله هنا «وسُيِّرت الجبال» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول.

والباقون «نُسَيِّر» بنون العظمة، والياءُ مكسورةٌ مِنْ «سَيَّر» بالتشديد؛ «الجبالَ» بالنصب على المفعول به، وهذه القراءةُ مناسِبةٌ لِما بعدها مِنْ قولِه «وحَشَرْناهم فلم نغادِرْ».

[٥٩٣ب] وقرأ الحسنُ كقراءةِ / ابنِ كثير ومَنْ ذُكِرَ معه إلا أنه بالياءِ مِنْ تحتُ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ. وقرأ ابن محيصن، ورواها محبوبٌ عن أبي عمرو: «تَسِيْر» بفتحِ التاءِ من فوقُ ساكن الياء مِنْ سارَتْ تسيرُ، و «الجبالُ» بالرفع على الفاعليةِ.

قوله: «وتَرَىٰ الأرضَ بارزةً» «بارزةً» حالٌ؛ إذ الرؤيةُ بَصَريةٌ. وقرأ[3] عيسى «وتُرىٰ الأرضُ» مبيناً للمفعول، و «الأرضُ» قائمةٌ مقامَ الفاعل.

قوله: «وحَشَرْناهم» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ماضٍ مُرادٌ به، المستقبلُ، أي: ونَحْشُرهم، وكذلك «وعُرِضُوا»[4] و «ووُضِعَ الكتابُ»[5].

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٣، النشر ٢/٣١١، التيسير ١٤٤، القرطبي ١٠/٤١٦، البحر ٦/١٣٤، الإتحاف ٢/٢١٦.

(٢) الآية ٢٠ من النبأ.

(٣) البحر ٦/١٣٤، الكشاف ٢/٤٨٧.

(٤) في الآية ٤٨.

(٥) في الآية ٤٩.

والثاني: أن تكونَ الواوُ للحالِ، والجملةُ في محلِّ النصب، أي: تفعل التسييرَ في حال حَشْرِهم ليشاهدوا تلك الأهوالَ. والثالث: قال الزمخشري(1): «فإن قلتَ: لِمَ جِيْءَ بـ «حَشَرْناهم» ماضياً بعد «نُسَيِّر» و«تَرَىٰ»؟ قلت: للدلالة على أنَّ حَشْرَهم قبل التَّسْييرِ وقبل البروزِ ليعاينوا تلك الأهوالَ العِظامَ، كأنه قيل: وحَشَرناهم قبل ذلك».

قال الشيخ(2): «والأَوْلَىٰ أَنْ تكونَ الواوُ للحال» فَذَكَرَ نحواً ممَّا قدَّمْتُه.

قوله: «فلم نغادِرْ» عطفٌ على «حَشَرْناهم» فإنه ماضٍ معنىً. والمغادَرَةُ هنا: بمعنى الغَدْر وهو الترك(3)، أي: فلم نتركْ. والمفاعلةُ هنا ليس فيها مشاركةٌ. وسُمِّيَ الغَدْرُ غَدْراً لأنَّ به تُرِكَ الوفاءُ. وغَديرُ الماء مِنْ ذلك لأنَّ السيلَ غادَرَه، أي: تَرَكَه فلم يَجِئْهُ أو ترك فيه الماءَ، ويُجْمع على «غُدُر» و«غُدْران» كَرغِيف ورُغْفان، واسْتَغْدَرَ الغَدِيرُ: صار فيه الماء. والغَدِيْرة: الشَّعْرُ الذي تُرِكَ حتى طالَ. والجمع غَدائِر. قال امرؤ القيس(4):

٣١٦٨ـ غَدائِرُه مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلا ....

وقرأ(5) قتادة «فلم تُغادِرْ» بالتاءِ من فوقُ، والفاعلُ ضميرُ الأرضِ، أو الغَدْرَةِ المفهومةِ من السياق. وأبان «يُغادَرْ» مبنياً للمفعول، «أحدٌ» بالرفع.

---

(1) الكشاف ٢/٤٨٧.

(2) البحر ٦/١٣٤.

(3) قال الرغب: «والغدر يقال لترك العهد ومنه قيل: فلان غادر» المفردات ٣٥٨.

(4) عجزه:
تَضِلُّ المَدارَىٰ في مثنى ومُرْسَلِ
وهو في ديوانه ١٧: مستشزرات: مفتولات. والمدارى: جمع مِدْرَىٰ وهي شوكة تُسَرِّح بها المرأة رأسها.

(5) انظر في قراءاتها: البحر ٦/١٣٤، الكشاف ٢/٤٨٧، الشواذ ٨٠.

والضحاك: «نُغْدِرْ» بضم النونِ وسكونِ العينِ وكسرِ الدالِ مِنْ «أَغْدَرَ» بمعنى غَدَر.

آ. (٤٨) قوله: ﴿صَفًّا﴾: حالٌ من مرفوعِ «عُرِضوا» وأصلُه المصدريةُ. يُقال منه: صَفَّ يَصُفُّ صَفًّا، ثم يُطْلَقُ على الجماعةِ المُصطَفِّين. واخْتُلِف هنا في «صَفًّا»: هل هو مفردٌ وقع مَوْقعَ الجمعِ، إذ المرادُ صفوفاً، ويَدُلُّ عليه الحديث الصحيح[1]: «يَجْمَع اللَّهُ الأوَّلين والآخرين في صَعيدٍ واحدٍ صُفوفاً». وفي حديث آخر[2]: «أهلُ الجنةِ مئةٌ وعشرون صَفًّا، أنتم منها ثمانون». وقيل: ثَمَّ حَذْفٌ، أي: صَفًّا صَفًّا. ومثلُه قولُه في موضع: «وجاء ربُّك والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا»[3]. وقال في آخرَ: «يقومُ الرُّوحُ والملائكةُ صفاً»[4] يريد: صفاً صفاً، بدليل الآيةِ الأخرى فكذلك هنا. وقيل: بل كلُّ الخلائقِ يكونون صفاً واحداً، وهو أبلغُ في القُدرة. وأمَّا الحديثان فيُحملان على اختلافِ أحوال، لأنه يومٌ طويلٌ كما شهد له بقولِه «كان مقدارُه خمسين ألفَ سنة»[5] فتارةً يكونون فيه صَفًّا واحداً وتارةً صفوفاً.

قوله: «لقد جِئْتُمونا» على إضمارِ قولٍ، أي: وقُلْنا لهم: كيت وكيت. وتقدَّم أنَّ هذا القولَ هو العاملُ في «ويومَ نُسَيِّر الجبالَ»[6]. ويجوز أن يُضمر هذا القولُ حالاً من مرفوعِ «عُرِضُوا»، أي: عُرِضُوا مَقُولاً لهم كذا.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، ٣ باب قول الله عز وجل: «ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه، الفتح ٦/٣٧١، وابن حنبل ١/٤.

(٢) لم أقف على تخريجه.

(٣) الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٤) الآية ٣٨ من سورة النبأ.

(٥) الآية ٤ من المعارج.

(٦) في الآية ٤٧.

قوله: «كما خَلَقْناكم»، أي: مجيئاً مُشْبِهاً لخلقِكم الأول حفاةً عُراة غُرْلاً[1]، لا مالَ ولا ولدَ معكم. وقال الزمخشري[2]: «لقد بَعَثْناكم كما أَنْشَأْناكم أولَ مرة» فعلى هذين التقديرين، يكونُ نعتاً للمصدرِ المحذوفِ، وعلى رأي سيبويه[3] يكون حالاً مِنْ ضميرِه.

قوله: «أنْ لن نجعلَ» «أَنْ» هي المخففةُ، وفُصِل بينها وبين خبرِها لكونِه جملةً فعليةً متصرفةً غيرَ دعاءٍ بحرفِ النفي. و«لكم» يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً[4] للجعل بمعنى التصيير. و«مَوْعِداً» هو الأول. ويجوز أَنْ يكونَ مُعَلَّقاً بالجَعْل، أو يكونَ حالاً مِنْ «مَوْعِداً» إذا لم يُجعل الجَعْلُ تصييراً، بل بمعنى لمجردِ الإِيجاد.

و«بل» في قولِه: «بل زَعَمْتُمْ» لمجردِ الانتقال من غيرِ إبطالٍ.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿ووُضِع الكتابُ﴾**: العامَّةُ على بنائه للمفعول. وزيد[5] بن علي على بنائِه للفاعل، وهو الله أو المَلَك. و«الكتابَ» منصوبٌ مفعولاً به. و«الكتابُ» جنسٌ للكتب؛ إذ من المعلوم أنَّ لكلِّ إنسانٍ كتاباً يَخُصُّه. وقد تقدَّم الوقفُ على «ما لِهذا الكتابِ» وكيف فُصِلَتْ لامُ الجرِّ مِنْ مجرورِها خطاً في سورة النساء عند «فما لهؤلاءِ القومِ لا يكادُون»[6].

---

(١) غرلاً: غير مختونين.

(٢) الكشاف ٢/٤٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/١١٦.

(٤) أي إنه متعلق به، التقدير: نجعل موعداً كائناً لكم.

(٥) البحر ٦/١٣٤.

(٦) الآية ٧٨ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/٤٦. حيث وقف أبو عمرو والكسائي ـ بخلاف عنه ـ على «ما». والباقون على لام الجر دون مجرورها إتباعاً للرسم.

و «لا يغـادِرُ» جملةٌ / حاليـة من «الكتاب». والعـاملُ الجـارُّ والمجـرورُ [٥٩٤أ] لقيامِه مَقامَ الفعلِ، أو الاستقرارُ الذي تعلَّق به الحالُ.

قوله: «إلا أَحْصـاها» في محـلِّ نصب نعتاً لصغيـرة وكبيرة. ويجـوز أن تكونَ الجملةُ في موضعِ المفعول الثـاني؛ لأنَّ يُغَادِرُ بمعنى يتـرك، و «يترك» قد يتعدَّىٰ لاثنين كقوله[١]:

٣١٦٩ـ .... فقـد تَرَكْتُـكَ ذا مـالٍ وذا نَشَبِ

في أحدِ الوجهين.

آ. (٥٠) **قوله: ﴿وإذ قُلْنا﴾**: أي: اذْكُرْ.

قوله: «كانَ من الجِنِّ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه استئنافٌ يفيد التعليلَ جـواباً لسؤالٍ مقـدَّر. والثاني: أنَّ الجملةَ حـاليةٌ، و «قـد» معها مـرادةٌ. قالـه أبو البقاء[٢] وليس بالجليِّ.

قـوله: «فَفَسَقَ» السببيـةُ في الفاءِ ظـاهـرةٌ، تَسَبَّبَ عن كـونـه من الجنِّ الفِسْقُ. وقال أبو البقاء[٣]: إنما أدخل الفاءَ هنا لأنَّ المعنى: «إلا إبليس امتنع فَفَسَق». قلت: إنْ عَنَىٰ أنَّ قولَه «كـان من الجنِّ» وُضِعَ مـوضعَ قـولِه «امتنع» فيُحتمل مع بُعْدِه، وإنْ عنَىٰ أنه حُـذِفَ فِعْلٌ عُـطِفَ عليه هـذا فليس بصحيحٍ للاستغناءِ عنه.

قـولـه: «عَنْ أمـر» «عن» على بـابهـا من المجـاوزة، وهي متعلِّقَـةٌ

---

(١) تقدم برقم ٢٢١.
(٢) الإملاء ٢/١٠٤.
(٣) الإملاء ٢/١٠٤.

بـ «فَسَق»، أي: خرج مجاوِزاً أمرَ ربِّه. وقيل: هي بمعنىٰ الباء، أي: بسببِ أمرِه، فإنه فَعَّالٌ لِما يريدُ.

قوله: «وذُرِّيَّتَه» يجوز في الواو أَنْ تكونَ عاطفةً وهو الظاهرُ، وأنْ تكونَ بمعنى مع. و «مِنْ دوني» يجوز تعلُّقُه بالاتخاذ، وبمحذوفٍ على أنه صفةٌ لأَوْلياء.

قوله: «وهم لكم عدوٌّ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ مفعولِ الاتخاذِ أو فاعِلِه؛ لأنَّ فيها مصحِّحاً لكلٍ من الوجهين وهو الرابطُ.

قوله: «بِئْسَ» فاعلُها مضمرٌ مفسَّرٌ بتمييزه. والمخصوص بالذمِّ محذوفٌ تقديرُه: بِئْسَ البَدَلُ إبليسُ وذريتُه و «للظالمين» متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «بَدَلاً». وقيل: متعلِّقٌ بفعل الذَّمِّ.

آ. (٥١) قوله: ﴿ما أَشْهَدْتُهُمْ﴾: أي: إبليسَ وذريتَه، أو ما أشهدْتُ الملائكةَ فكيف تعبدونهم؟ أو ما أشهدْتُ الكفارَ فكيف تَنْسُبون إليَّ ما لا يليق بجلالي؟ أو ما أشهدْتُ جميعَ الخَلْقِ.

وقرأ[1] أبو جعفر وشيبةُ والسختياني في آخرين: «أشهَدْناهم» على التعظيم.

قوله: «وما كنتُ متَّخِذَ المُضِلِّيْنَ» وُضع الظاهرُ موضعَ المضمر؛ إذ المراد بالمُضِلِّين مَنْ نفىٰ عنهم إشهادَ خَلْقِ السمواتِ، وإنما نبَّه بذلك على وَصْفِهم القبيحِ.

وقرأ العامَّةُ «كُنْتُ» بضمِّ التاء إخباراً عنه تعالىٰ. وقرأ[2] الحسن

(١) الإتحاف ٢/٢١٧، البحر ٦/١٣٦، النشر ٢/٣١١، القرطبي ١١/٢.
(٢) الإتحاف ٢/٢١٧، النشر ٢/٣١١، القرطبي ١١/٢، البحر ٦/١٣٧.

والجحـدري وأبو جعفـر بفتحها خـطابـاً لنبيِّنـا محمـدٍ صلى الله عليـه وسلم. وقرأ[1] علي بن أبـي طالب رضي الله عنه «مُتَّخذاً المُضِلِّيْنَ» نوَّن اسمَ الفاعلِ ونَصَبَ به، إذ المرادُ به الحالُ أو الاستقبالُ.

وقرأ[2] عيسىٰ «عَضْداً» بفتح العين وسكون الضـاد، وهو تخفيفٌ شـائعٌ كقـولِ تميم: سَبْع ورَجْـل في: سَبُع ورَجُـل. وقرأ الحسن «عُضْـداً» بـالضم والسكون: وذلك أنـه نَقَل حـركةَ الضـادِ إلى العينِ بعد سَلْبِ العينِ حـركتَها. وعنه أيضاً «عَضَـداً» بفتحتين و «عُضُداً» بضمتين. والضحـاك «عِضَداً» بكسـر العين وفتحِ الضاد. وهذه لغاتٌ في هذا الحرفِ.

والعَضُدُ من الإِنسانِ وغيرِه معروفٌ. ويُعَبَّر به عن العونِ والنصير فيقال: فـلان عَضُـدي. ومنـه «سَنَشُـدُّ عَضُـدَك بـأخيـك»[3] أي: سنُقَـوِّي نُصْـرَتَـك ومعونتَك.

آ. (٥٢) **قوله: ﴿ويومَ يقولُ﴾**: معمولٌ لـ «اذكر» أي: ويوم نقولُ يجـري كيت وكيت. وقرأ[4] حمـزة «نقولُ» بنـون العظمـة مراعـاةً للتكلم في قـوله: «مـا أَشْهَدْتُهم» إلى آخـره. والباقـون بياءِ الغَيْبَـةِ لتقدُّمِ اسمِ الشـريفِ الظاهر.

قوله: «مَوْبِقا» مفعولٌ أولُ للجَعْلِ، والثاني الظرفُ المُقَـدَّم. ويجوز أن تكونَ متعدِّيـةً لواحـدٍ، فيتعلَّق الظرفُ بـالجَعْلِ أو بمحـذوفٍ على الحال مِنْ «مَوْبِقا».

---

(١) البحر ١٣٧/٦، الكشاف ٤٨٨/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢١٧/٢، القرطبـي ٢/١١، البحر ١٣٧/٦.

(٣) الآية ٣٥ من سورة القصص.

(٤) السبعة ٣٩٣، النشر ٣١١/٢، البحر ١٣٧/٦، التيسير ١٤٤، الحجة ٤٢٠.

والمَوْبِقُ: المَهْلَكُ، يقال: وَبِقَ يَوْبِق وَبَقاً، أي: هَلَكَ ووَبَقَ يَبِقُ وُبُوْقاً أيضاً: هَلَكَ وأَوْبَقه ذنبُه. وعن الفراء[1]: «جَعَلَ اللَّهُ تواصُلَهم هَلاكاً» فجعل البَيْنَ بمعنى الوَصْلِ، وليس بظرفٍ كقوله: «لقد تَقَطَّعَ بينَكم»[2] في وجهٍ[3]. وعلى هذا فيكون «بينَهم» مفعولاً أولَ و«مَوْبِقاً» مفعولاً ثانياً. والمَوْبِقُ هنا: يجوز أَنْ يكونَ مصدراً وهو الظاهر. ويجوزُ أَنْ يكونَ مكاناً / . [٥٩٤ب]

آ. (٥٣) قوله: ﴿مَصْرِفا﴾: المَصْرِفُ: المَعْدِل. قال الهذلي[4]:

٣١٧٠ـ أزهيرُ هل عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَصْرِفِ
أم لا خُلُوْدَ لباذِلٍ متكلِّفِ

ويجوز أَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ أو زمانٍ. وقال أبو البقاء[5]: «مَصْرِفا: أي انْصِرافاً، ويجوز أَنْ يكونَ مكاناً». قلت: وهذا سَهْوٌ فإنه جَعَلَ المَفْعِل بكسرِ العينِ مصدراً لِما مضارعُه يَفْعِل بالكسرِ من الصحيح، وقد نصُّوا على أنَّ اسمَ مصدر هذا النوعِ مفتوحُ العين، واسمَ زمانِه ومكانِه مكسوراها نحو: المَضْرَب والمَضْرِب.

وقرأ[6] زيدُ بن عليّ رضي الله عنه «مَصْرَفاً» بفتح الراء جعله مصدراً؛

(١) معاني القرآن ٢/١٤٧.
(٢) الآية ٩٤ من الأنعام.
(٣) انظر: الدر المصون ٥/٤٨.
(٤) وهو أبو كبير الهذلي. والبيت في ديوان الهذليين ٢/١٠٤، واللسان (صرف)، وتفسير الماوردي ٢/٤٩٠، والمجاز ١/٤٠٧، والبحر ٦/١٣٨، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٢٩٦. وزهير مرخم زهيرة. وشيبة: صديقه يرثيه.
(٥) الإملاء ٢/١٠٤.
(٦) البحر ٦/١٣٨.

لأنَّه مكسور العين في المضارع فهو كالمَضْرَب بمعنىٰ الضَّرْب، وليت أبا البقاءِ ذكر هذه القراءةَ وَوَجَّهَها بما ذكره قبلُ.

آ. (٥٤) **قوله: ﴿مِنْ كل مَثَلٍ﴾**: يجوز أَنْ يكونَ «مِنْ كـلٍّ» صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، وهو مفعـولُ «صَرَّفنـا»، أي: صَرَّفنـا مَثَلاً مِنْ كـلِّ مَثَل. ويجوز أَنْ تكونَ «مِنْ» مزيدةً على رَأْيِ الأخفش[١] والكوفيين.

قوله: «جَدَلاً» منصوبٌ على التمييـز. وقولـه: «أكثرَ شيءٍ»، أي: أكثـر الأشيـاء التي يتأتَّىٰ منهـا الجِدال إنْ فَصَّلْتهـا واحداً واحـداً، يعني أنَّ الإنسانَ أكثرُ جدلاً مِنْ كلِّ شيءٍ يُجادل، فَوَضَعَ «شيءٍ» مَـوْضِعَ الأشيـاء. وهل يجـوزُ أَنْ يكـونَ جَدَلاً منقـولاً مِنْ اسم كان إذ الأصـل: وكـان جَـدَلُ الإنسـانِ أكثـرَ شيء؟ فيه نظرٌ. وكلامُ أبـي البقاء مُشْعِـرٌ بجوازِه فـإنه قـال[٢]: «فيه وجهـان، أحدُهما: أنَّ شيئـاً هنا في معنىٰ مُجـادِل؛ لأنَّ أَفْعل يُضـافُ إلى ما هـو بعضٌ له، وتمييزُه بـ«جَدَلاً» يَقْتَضي أَنْ يكونَ الأكثرَ مُجادلاً. وهذا مِنْ وَضْعِ العـامِّ موضعَ الخاصِّ. والثاني: أنَّ في الكلام محذوفاً تقديره: وكان جَـدَلُ الإنسانِ أكثرَ شيءٍ، ثم مَيَّزه». فقوله: «تقـديرُه: وكـان جَدَلُ الإنسـانِ» يفيد أنَّ إسنـادَ «كان» إلى الجَدَلِ جائزٌ إلى الجملة، إلا أنه لا بُدَّ من تتميمٍ لذلك: وهـو أَنْ تَتَجَوَّزَ فتجعَلَ للجَدَلِ جَدَلاً كقـولِهم: «شِعْرٌ شـاعرٌ» يعني أنَّ لجـدل الإنسانِ جَدَلاً هو أكثرُ من جَدَلِ سائرِ الأشياءِ.

آ. (٥٥) **قوله: ﴿وما مَنَع﴾**: قـد تقدَّم في آخـرِ السورة قبلهـا[٣].

---

(١) لم يُشِر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع، وانظر أمثلة على مذهبـه في معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، حيث لا يشترط تنكير مجرورها وأن تسبق بنفي.

(٢) الإملاء ٢/١٠٥.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٩ من الإسراء.

وقوله: «قُبُلًا» قد تقدَّم خلافُ القراء[1] فيه وتوجيهُ ذلك.

آ. (٥٦) قوله: ﴿لِيُدْحِضُوا﴾: متعلِّقٌ بـ «يُجادِل» والإدْحاض: الإزْلاق يقال: أدْحَضَ قدمَه، أي: أَزْلَقَها وأَزَلَّها عن موضِعِها. والحجة الداحضة التي لا ثباتَ لها لـزلزلةِ قَدَمِها. والدَّحْضُ: الطينُ لأنه يُزْلَقُ فيه. قال[2]:

٣١٧١ـ أبا مُنْذِرٍ رُمْتَ الوفاءَ وهِبْتَه وحِدْتَ كما حادَ البعيرُ عن الدَّحْضِ

وقال آخر[3]:

٣١٧٢ـ وَرَدْتُ ونجَّى اليَشْكرِيَّ حِذارُه وحادَ كما حادَ البَعيرُ عن الدَّحْضِ

و «مكانٌ دَحْضٌ» مِنْ هذا[4].

قوله: «وما أُنْذِرُوا» يجوزُ في «ما» هذه أَنْ تكونَ مصدريةً، وأَنْ تكونَ بمعنى الذي والعائد محذوف. وعلى التقديرين فهي عطفٌ على «آياتي».

---

(١) انظر إعرابه للآية ١١١ من الأنعام في الدر المصون ١١٢/٥. وقد قرأ نافع وابن عامر بكسر القاف وفتح الباء، والكوفيون بضمهما، وأبوعمرو وابن كثير هنا بكسر القاف وفتح الباء.

(٢) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٧٣، والقرطبي ٦/١١.

(٣) عجز البيت في ديوان طرفة، وصدره كما ورد في البيت السابق. وثمة صدر آخر في القصيدة نفسها ص ١٦٩:

وأَسْتنقِذُ المولى من الأمر بعدما

وهو في المجاز ٤٠٨/١، واللسان (دحض) برواية «رَدِيْتُ»، والماوردي ٤٩١/٢.

(٤) أي هو مَزَلَّة لا تثبت عليها الأقدام.

و «هُزُوا» مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ. وتقدَّم الخلافُ في «هُـزُوا»[1]. وتقدَّم إعـرابُ ما بعد هذه الآية في الأنعام[2].

آ. (٥٨) قوله: ﴿بل لهم مَوْعِدٌ﴾: يجوز في «المَـوْعِد» أَنْ يكـونَ مصدراً أو زماناً أو مكاناً.

والمَوْئِلُ: المَرْجِعُ مِنْ وَأَلَ يَئِلُ، أي: رَجَعَ، وهو من التأويـل[3]. وقال الفراء[4]: «المَوْئِلُ: المَنْجىٰ، وَأَلَتْ نَفْسُه، أي: نَجَتْ» قال الأعشىٰ[5]:

٣١٧٣ـ وقـد أُخـالِسُ رَبَّ البيتِ غَفْلَتَـهُ ... وقـد يُحـاذِرُ مِنِّي ثم مـا يَئِـلُ

أي: ما يَنْجُو. وقال ابن قتيبة[6]: «المَوْئل: المَلْجَأ». يقال: وَأَلَ فـلان إلى فلان يَئِل وأْلاً، ووُؤْولاً، إذا لَجَأَ إليه وهو هنا مصدرٌ.

و «مِنْ دونِه» متعلِّقٌ بالوِجْدان لأنـه متعدٍّ لـواحدٍ، أو بمحـذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «مَوْئِلاً».

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٤١٨.

(٢) انظر إعرابه للآية ٢٥ من الأنعام في الدر المصون ٤/٥٧٦.

(٣) يريد المؤلف أن يـؤلف بين بعض المعاني الواردة لمادتي: وأل ـ ومنها المـوئل ـ وأول ـ ومنهـا التأويـل ـ ولا يعني أن المادة واحـدة. فمن معاني التـأويل مـا قالـه ابن الأثير: هو من آل الشيء يؤول إلى كذا أي رجع وصار إليه». انـظر: اللسان: (أول ـ وأل). وذكر الماوردي في تفسير الموئل: الملجأ والمحرز والوليّ والمنجى. انظر: تفسيره ٢/٤٩٢.

(٤) معاني القرآن ٢/١٤٨.

(٥) ديوانه ٥٩، ومجاز القرآن ١/٤٠٨، والقـرطبـي ١١/٨، والبحر ٦/١٣٢. وخلس الشيء: سرقه.

(٦) تفسير غريب القرآن ٢٦٩.

وقرأ أبو جعفر[1] «مَوِلا» بواوٍ مكسورةٍ فقط. والزُّهري: بواوٍ مشددة فقط. والأُولَىٰ أقيسُ تخفيفاً.

آ. (٥٩) قوله: ﴿وتلك القُرىٰ﴾: يجوزُ أَنْ يكونا مبتدأ وخبراً، و «أهلكناهم» حينئذ: إمَّا خبرٌ ثانٍ أو حالٌ. ويجوز أن تكونَ «تلك» مبتدأ، و «القرى» صفتها أو بيان لها أو بدل منها و «أَهْلكناها» الخبرُ. ويجوز أن يكون «تلك» منصوبَ المحل بفعلٍ مقدر على الاشتغال.

والضميرُ في «أَهْلَكْناهم» عائدٌ على «أهل» المضافِ إلى القرى، إذ التقديرُ: وأهل تلك القُرىٰ، فراعى المحذوفَ فأعاد عليه الضميرَ. وتقدَّم ذلك في أول الأعراف[2].

و «لَمَّا ظَلَموا» يجوزُ أَنْ يكونَ حرفاً، وأن يكونَ ظرفاً وقد عُرِف ما فيها[3].

قوله: «لِمَهْلِكِهِمْ» قرأ[4] عاصم[5] «مَهْلَك» بفتح الميم[6]، والباقون بضمها[7]، وحفصٌ بكسر اللام[8]. والباقون بفتحها. فتحصَّل مِنْ ذلك ثلاثُ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢١٨، البحر ٦/١٤٠.
(٢) الآية ٤. وانظر: الدر المصون ٥/٢٤٨.
(٣) ذهب الجمهور إلى أنها حرف وذهب الفارسي إلى أنها ظرف. انظر: الدر المصون ١/١٥٩.
(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٣، التيسير ١٤٤، النشر ٢/٣١١، البحر ٦/١٤٠، الإتحاف ٢/٢١٨.
(٥) في رواية أبي بكر عنه.
(٦) وفتح اللام.
(٧) وفتح اللام.
(٨) وفتح الميم.

قراءاتٍ، لعاصم قراءتان: فتحُ الميم / مع فتحِ اللامِ، وهي روايةُ أبي بكرٍ [٥٩٥أ] عنه. والثانية فتح الميم مع كسر اللام وهي روايةُ حفصٍ عنه. والثالثةُ: ضمُّ الميمِ وفتحُ اللامِ، وهي قراءةُ الباقين.

فأمَّا قراءةُ أبي بكر فـ «مَهْلَك» فيها مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. وجوَّز أبو عليّ[1] أن يكونَ مضافاً لمفعوله. وقال: إنَّ «هَلَك» يتعدَّى دون همز وأنشد[2]:

٣١٧٤ـ ومَهمَهٍ هالكٍ مَنْ تعرَّجا

فـ «مَنْ» معمولٌ لـ «هالكٍ». وقد مَنَع الناسُ ذلك وقالوا[3]: لا دليلَ في البيتِ لجواز أن يكونَ مِنْ بابِ الصفةِ المشبهةِ. والأصل: هالك مَنْ تعرَّجا. فـ «مَنْ تعرَّج» فاعلٌ بهالك، ثم أَضْمر في «هالِك» ضميرَ «مَهْمه» ونَصَبَ «مَنْ تعرَّج»[4] نَصْبَ «الوجهَ» في قولِك: «مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهَ» ثم أضاف الصفة وهي «هالك» إلى معمولها، فالإضافةُ مِنْ نصبٍ، والنصبُ مِنْ رفعٍ. فهو كقولك: «زيدٌ منطلقُ اللسان ومنبسط الكفِّ»، ولولا تقديرُ النصبِ لامتنعَتِ الإضافةُ؛ إذ اسمُ الفاعلِ لا يُضاف إلى مرفوعِه. وقد يُقال: لا حاجةَ إلى تقديرِ النصب، إذ هذا جارٍ مَجْرَىٰ الصفةِ المشبهة، والصفةُ المشبهةُ تُضافُ إلى مرفوعها، إلا أنَّ هذا مبنيٌّ على خلافٍ آخر وهو:

---

(١) الحجة (خ) ٣/ ٤٠٠.

(٢) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢/ ٤٣، والمقتضب ٤/ ١٨٠، واللسان (هلك)، والخصائص ٢/ ٢١٠، والمحتسب ١/ ٩٢. والمهمه: القفر. وبعد البيت:
هائلةٍ أهوالُه مَنْ أدْلَجا
والخلاف في « هلك » فالكثيرون على أنه لازم، وأبو علي على أنه متعدٍ.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٨٠، البحر ٦/ ١٤٠.

(٤) أي: على التشبيه بالمفعول.

هل يقعُ الموصولُ في بابِ الصفةِ[1] أم لا؟ والصحيح جوازه[2]. قال الشاعر[3]:

٣١٧٥ـ فَعُجْتُها قِبَلَ الأخيار منزلةً ... والطيِّبي كلِّ ما التاثَتْ به الأُزُرُ

وقال الهذلي[4]:

٣١٧٦ـ أَسِيْلاتُ أبدانٍ دِقاقٌ خُصورُها ... وَثيراتُ ما التفَّتْ عليها الملاحِفُ

وقال الشيخ[5] في قراءة أبي بكر هذه: «إنه زمانٌ» ولم يذكرْ غيرَه. وجوَّز غيرُه فيه الزمانَ والمصدرَ. وهو عجيبٌ؛ فإنَّ الفعلَ متى كُسِرَتْ عينُ مضارِعه فُتِحَتْ في المَفْعَل مراداً به المصدرُ، وكُسِرَتْ فيه مراداً به الزمانُ والمكانُ، وكأنه اشتبهَتْ عليه بقراءةِ حفصٍ فإنَّه بكسرِ اللام كما تَقَدَّم، فالمَفْعِلُ منه للزمانِ والمكان.

وجوَّز أبو البقاء[6] في قراءته[7] أَنْ يكونَ المَفْعِل فيها مصدراً. قال[8]:

---

(١) أي: المشبهة.

(٢) انظر: شرح التصريح ٢/٨٦، والعيني ٣/٦٢٩.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢١، والعيني ٣/٦٢٥، وشرح التصريح ٢/٨٥، والبحر ٦/١٤٠. وقوله «فَعُجتها»، أي: الناقة، يُقال: عُجت البعير: إذا عطفت رأسه بالزمام. وقِبلهم: نحوهم. التاثت: اختلطت والتفت. ويعني أنهم موصوفون بالعفة.

(٤) ليس في ديوان الهذليين والبيت لعمر بن أبي ربيعة. في ديوانه ٤٦٤، والعيني ٣/٦٢٩، وشرح التصريح ٢/٨٦، والبحر ٦/١٤٠. والأسيلة: الطويلة وكل مسترسل: أسيل. والوثيرة: الوطيئة وأراد هنا: وطيئات الأرداف والأعجاز.

(٥) البحر ٦/١٠٤.

(٦) الإملاء ٢/١٠٥.

(٧) أي قراءة حفص.

(٨) لم يردْ هنا هذا القول في مطبوعة «الإملاء».

«وشَذَّ فيه الكسرُ كالمَـرْجِعِ». وإذا قلنـا: إنه مصـدرٌ فهل هـو مضافٌ لفـاعلِه أو مفعـولِه؟ يجيءُ مـا تقدَّم في قـراءةِ رفيقِه. وتخـريـجُ أبـي عليّ واستشهـادُه بالبيت والردُّ عليه، كلُّ ذلك عائدٌ هنا.

وأمَّا قراءةُ الباقين[1] فواضحـةٌ. و«مُهْلَك» فيها يجـوز أن يكونَ مصـدراً مضافاً لمفعولِه، وأَنْ يكـون زمانـاً، ويَبْعُدُ أن يُـرادَ به المفعـولُ، أي: وجَعَلْنا للشخصِ أو الفريقِ المُهْلَكِ منهم.

والمَوْعِدُ: مصدرٌ أو زمان.

آ. (٦٠) **قـولـه: ﴿وإذ قـال مـوسىٰ﴾**: «إذ» منصـوبٌ بـ اذكـر، أو وقتَ قال لفتاه جرىٰ ما قَصَصْنا عليك مِنْ خبرِه.

قوله: «لا أَبْرَحُ» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ ناقصـةً فتحتاجَ إلى خبر. والثاني: أن تكونَ تامةً فلا تحتـاج إليه. فـإن كانَتِ النـاقصةَ ففيهـا تخريجان، أحدُهما: أن يكونَ الخبرُ محـذوفاً للدلالـةِ عليه تقـديرُه: لا أبـرحُ أسيرُ حتى أبلغَ، إلا أنَّ حَذْفَ الخبرِ في هذا البابِ نَصَّ بعضُ النَّحْويين على أنه لا يجوزُ ولو بدليلٍ، إلا في ضرورة كقوله[2]:

٣١٧٧ـ لَهَفي عليـكَ لِلَهْفَـةٍ مِنْ خـائفٍ   يَبْغي جـوارَك حينَ ليس مُجِيْـرُ

أي: حين ليس في الدنيا مُجير. والثاني: أنَّ في الكلام حَذْفَ مضـافٍ تقديرُه: لا يَبْـرَحُ مسيري حتى أبلغَ، ثم حـذف «مسير» وأقيمت اليـاء مُقامَـه، فانقلبَتْ مرفوعةً مستتـرة بعد أن كـانت مخفوضـةَ المحلِّ بـارزةً، وبقي «حتى أَبْلُغَ» على حالِه هو الخبر.

---

(١) أي: مُهْلَك.

(٢) تقدم برقم ١١١٦.

وقد خَلَطَ الزمخشريُّ هذين الوجهين فجعَلَهما وجهاً واحداً، ولكنْ في عبارةٍ حسنةٍ جداً، فقال[1]: «فإنْ قلت: «لا أبرح» إن كان بمعنىٰ «لا أَزُوْل» مِنْ بَرِح المكانَ فقد دَلَّ على الإقامة لا على السفر. وإن كان بمعنىٰ «لا أزال» فلا بُدَّ من خبر. قلت: هي بمعنى لا أزال، وقد حُذِفَ الخبرُ لأنَّ الحالَ والكلامَ معاً يَدُلَّان عليه: أمَّا الحالُ فلأنها كانت حالَ سَفَرٍ، وأمَّا الكلامُ فلأنَّ قولَه «حتى أَبْلُغَ» غايةٌ مضروبةٌ تَسْتدعي ما هي غايةٌ له، فلا بد أن يكون المعنى: [لا أبرح أسير حتى أبلغَ. ووجهٌ آخرُ وهو أَنْ يكونَ المعنىٰ:][2] لا يبرح مسيري حتى أبلغَ على أنَّ «حتى أبلغَ» هو الخبرُ، فلمَّا حُذِفَ المضافُ أُقيم المضافُ إليه مُقامه وهو ضميرُ المتكلم، فانقلب الفعلُ مِنْ ضمير الغائبِ إلى لفظِ المتكلم وهو وجهٌ لطيفٌ».

قلت: وهذا على حُسْنِه فيه نظرٌ لا يخفى وهو: خلوُّ الجملةِ الواقعةِ خبراً عن «مسيري» في الأصل مِنْ رابط يَرْبِطُها به. ألا ترى أنه ليس في قوله «حتى أبلغ» ضميرٌ يعودُ على «مَسيري» إنما يعودُ على المضافِ إليه المستتر، ومِثْلُ ذلك لا / يُكتفى به. [٥٩٥ب]

ويمكن أَنْ يُجابَ عنه: بأنَّ العائدَ محذوفٌ، تقديرُه حتى أبلغَ به، أي: بمسيري.

وإن كانت التامةَ كان المعنى: لا أبرح ما أنا عليه، بمعنى ألزمُ المسيرَ والطَّلَبَ، ولا أفارقه ولا أتركه، حتى أبلغَ، كما تقول: لا أبرحُ المكانَ. قلت: فعلى هذا يُحتاجُ أيضاً إلى حَذْفِ مفعولٍ به كما تقدَّمَ تقريرُه، فالحذفُ لا بُدَّ منه على تقديرَيْ التمامِ والنقصانِ في أحدِ وجهَيْ النقصان.

---

(١) الكشاف ٢ / ٤٩٠.

(٢) سقط من الأصل وأثبتناه من الكشاف.

وقرأ العامَّةُ «مَجْمَع» بفتح الميمِ وهو مكانُ الاجتماع، وقيل: مصدر. وقرأ[1] الضحاك وعبد الله بن مسلم بن يسار[2] بكسرها[3]، وهو شاذ[4] لفتحِ عينِ مضارعِه.

قوله: «حُقُبا» منصوبٌ على الظرفِ وهو بمعنى الدهر. وقيل: ثمانون سنة. وقيل: سنةٌ واحدة بلغة قريش. وقيل: سبعون. وقرأ الحسن[5]: «حُقْبا» بإسكان القاف فيجوزُ أَنْ يكونَ تخفيفاً، وأن يكونَ لغةً مستقلة. ويُجمع على «أَحْقاب» كعُنُق وأَعْناق. وفي معناه الحِقْبَةُ بالكسر. قال امرؤ القيس[6]:

٣١٧٨ـ فإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لا تُلاقِها
فإنَّك ممَّا أَحْدَثَتْ بالمُجَرِّبِ

والحُقْبَة بالضمِّ أيضاً. وتُجمع الأُولىٰ على حِقَب بكسر الحاء كقِرَب[7]، والثانيةُ على حُقَب بضمِّها كقُرَب[8].

وقوله: «أو أَمْضِيَ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّه منسوقٌ على «أَبْلُغَ» يعني

---

(١) المحتسب ٢/٣٠، البحر ٦/١٤٤.
(٢) لم أقف على ترجمته سوى إشارة ذكرها ابن سعد في طبقاته ٧/٢٣٩.
(٣) أي: كسر الميم الثانية.
(٤) حمله ابن جني على نظائر له كالمشرِق والمنسِك... انظر: المحتسب ٢/٣٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٤٨ حيث عدَّ كسر عين مفعِل الاسم هو القياس وإن كان قليلًا.
(٥) البحر ٦/١٤٥، والشواذ ٨١.
(٦) تقدم برقم ١٧.
(٧) القِرْبة: ما يُستقىٰ فيه الماء.
(٨) القُرْبة: القُربى.

بأحد أمرين: إمَّا ببلوغِه المَجْمَعَ، أو بمضيِّه حُقُبا. والثاني: أنه تَغْيِيَةٌ لقوله لا أَبْرَحُ، فيكون منصوباً بإضمارِ «أَنْ» بعد «أو» بمعنى «إلى» نحو «لأَلْزَمَنَّكَ أو تقضيَني حقي».

قال الشيخ[1]: «فالمعنى: لا أبرحُ حتى أبلغَ مَجْمَعَ البحرَيْنِ، إلى أن أَمْضِيَ زماناً أتيقَّنُ معه فواتَ مجمعِ البحرَيْن» قلت: فيكونُ الفعلُ المنفيُّ قد غُيِّيَ بغايتَيْن مكاناً وزماناً، فلا بدَّ مِنْ حصولهِما معاً نحو: «لأسيرَنَّ إلى بيتِك إلى الظهر» فلا بُدَّ من حصولِ الغايتين. والمعنى الذي ذكره الشيخُ يقتضي أنه يمضي زماناً يتيقَّنُ فيه فواتَ مجمعِ البحرين.

وجَعَلَ أبو البقاء[2] «أو» هنا بمعنى «إلاَّ» في أحدِ الوجهين، قال: «والثاني: أنَّها بمعنى: إلا أَنْ أَمْضِيَ زماناً أتيقَّنُ معه فواتَ مجمعِ البحرين». وهذا الذي ذكره أبو البقاء معنىً صحيحٌ، فأخذ الشيخ هذا المعنى، رَكَّبه مع القولِ بأنها بمعنى «إلى» المقتضيةِ للغايةِ، فمِنْ ثَمَّ جاء الإشكالُ.

آ. (٦١) **قوله**: ﴿نَسِيَا﴾: الظاهرُ نسبةُ النِّسْيانِ إلى موسى وفتاه، يعني نَسِيا تفقُّدَ أَمْرِه، فإنه كان علامةً لهما على ما يَطْلبانه. وقيل: نَسِي موسى أن يأمرَه بالإِتيانِ به ونسيَ يوشع أَنْ يفكِّرَه بأمرِه. وقيل: الناسي يوشع فقط، وهو على حذفِ مضافٍ، أي: نَسِيَ أحدُهما كقولِه: «يَخْرُجُ منهما اللؤلؤُ والمَرْجان»[3].

قوله: «في البحرِ سَرَبا» «سَرَبا» مفعولٌ ثانٍ لـ «اتَّخذ». و «في البحر»

---

(١) البحر ٦/١٤٥.

(٢) الإملاء ٢/١٠٥.

(٣) الآية ٢٢ من الرحمن. أي من الماء الملح لا من العذب، وانظر آراء المفسرين في فتح القدير ٥/١٣٤.

يجوز أن يتعلَّق بـ «اتَّخَذَ»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ الأولِ أو الثاني.

والهاءُ في «سبيلَه» تعودُ على الحُوْت. وكذا المرفوع في «اتَّخَذَ».

آ. (٦٢) **قوله: ﴿جاوَزَا﴾**: مفعولُه محذوفٌ، أي: جاوزا الموعدَ. وقيل: جاوزا مجمعَ البحرَيْن.

قوله: «هذا» إشارةٌ إلى السَّفَر الذي وقع بعد مجاوزتِهما المَوْعِدَ، أو مجمعَ البحرين. و«نَصَبا» هو المفعول بـ«لَقِيْنا». والعامَّةُ على فتح النون والصاد. وعبد الله[١] بن عبيد بن عمير[٢] بضمِّهما. وهما لغتان من لغاتٍ أربعٍ في هذه اللفظة[٣]. كذا قال أبو الفضلِ الرازي في «لوامحه».

آ. (٦٣) **قوله: ﴿أرأيْتَ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ فيها مُشْبعاً في الأنعام[٤]. وقال أبو الحسن الأخفش[٥] هنا فيها كلاماً حسناً رأيت نَقْلَه وهو: «أنَّ العربَ أَخْرَجَتْها عن معناها بالكلية، فقالوا: أَرَأَيْتَك وأَرَيْتَكَ بحذفِ الهمزة إذا كانت بمعنى أَخْبِرْني، وإذا كانت بمعنى أَبْصَرْتَ لم تُحْذَفْ همزتُها. وشَذَّت أيضاً فألزَمْتَها الخطابَ على هذا المعنىٰ، ولا تقولُ فيها أبداً: «أراني زيداً عمراً ما صَنَعَ» وتقولُ هذا على معنى «اعلَمْ». وشذَّتْ أيضاً

---

(١) البحر ٦/١٤٥.

(٢) عبد الله بن عبيد بن عمير أبو هاشم الليثي المكي. تابعي وردت الرواية عنه في حروف القرآن. توفي سنة ١١٣. طبقات القراء ١/٤٣١.

(٣) النَّصْبُ والنُّصْب والنُّصُب والنَّصَب. انظر: اللسان «نصب».

(٤) الآية ٤٠ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٥) ليس في «معاني القرآن» هذا النص، وفيه نص قريب تحدَّث فيها عن معانيها ولغاتها. انظر: معاني القرآن ١/١٠٠. وقد ورد النص في البحر ٦/١٤٦.

فَأَخْرَجْتَهـا عن موضعِهـا بالكليـة بدليـلِ دخولِ الفـاءِ ألا ترىٰ قـولَه: «أَرَأَيْتَ إذ أَوَيْنا إلى الصخرةِ فـإني» فما دخلتِ الفـاءُ إلا وقد أُخْـرِجَتْ إلى معنى: أمَّا أو تنبَّهْ. والمعنى: أمَّا إذ أَوَيْنا إلى الصخرة فإنِّي نَسِيْتُ الحوتَ. وقد أَخْرَجْتَها أيضاً إلى معنى أخبرني كما قَدَّمْنا. وإذا كانت / بمعنى أخبِرْني فلا بُدَّ بعدهـا [٥٩٦أ] من الاسمِ المستخبَرِ عنه، وتلزَمُ الجملةُ التي بعـدها الاستفهـامَ، وقد تَخْـرُجُ لمعنى «أمَّا»، ويكون أبداً بعدها الشرطُ وظروفُ الزمان، فقولـه «فإني نَسِيْتُ» معناه: أمَّـا إذ أَوَيْنـا فإنِّي، أو تَنَبَّـه إذ أوينا، وليستِ الفـاءُ إلا جواباً لأَرَأَيْتَ لأنَّ «إذْ» لا يَصِحُّ أَنْ يُجازىٰ بها إلا مقرونةً بـ «ما» بلا خلافٍ».

وقال الزمخشري[١]: «أرأيتَ بمعنى أخبِرْني. فإن قلتَ: ما وجهُ التئامِ هذا الكلامِ، فـإنَّ كلَّ واحـدٍ مِنْ «أرأيت» ومِنْ «إذ أَوَيْنا»، ومِنْ «فـإنِّي نَسِيْتُ الحوتَ» [لا متعلَّقَ له][٢]؟ قلت: لَمَّا طَلَب موسىٰ الحوتَ ذكر يـوشع مـا رأىٰ منه وما اعتراه مِنْ نِسيانه إلى تلك الغايةِ، ودُهِش فَطَفِقَ يسأل موسى عن سبب ذلـك كأنَّـه قال: أرأيتَ مـا دهاني إذ أَوَيْنـا إلى الصخرة فـإنِّي نسيتُ الحوت. فحذف ذلك».

قال الشيخ[٣]: «وهـذان مَفْقودانِ في تقـديرِ الـزمخشري «أرأيتَ بمعنى أخبـرني». يعني بهذين مـا تقدَّم في كـلام الأخفش مِنْ أنَّه لا بُـدَّ بعدهـا من الاسم المستخبَرِ عنه ولزومِ الاستفهامِ الجملةَ التي بعدها.

قـولـه: «ومـا أَنْسَـانِيْـهِ» قـرأ[٤] حفص بضمِّ الهـاء. وكـذا في قـولـه:

---

(١) الكشاف ٢/٤٩١.

(٢) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من «الكشاف».

(٣) البحر ٦/١٤٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٤، التيسير ١٤٤، الإتحاف ٢/٢١٩، النشر ١/٣٠٥، الحجة ٤٢٢، البحر ٦/١٤٧.

«عليهُ اللهَ»(١) في سورة الفتح. قيل: لأنَّ الياءَ هنا أصلُها الفتح(٢)، والهاءُ بعد الفتحةِ مضمومةٌ(٣) فنظر هنا إلى الأصل. وأمَّا في سورة الفتح فلأنَّ الياءَ عارضةٌ إذ أصلُها الألفُ(٤)، والهاءُ بعد الألف مضمومةٌ(٥) فنظر إلى الأصلِ أيضاً.

والباقون بالكسر نظراً إلى اللفظِ، فإنها بعد ياءٍ ساكنة. وقد جمع حفص في قراءتِه بين اللغات في هاء الكناية: فإنه ضمَّ الهاء في «أنسانِيْه» في غيرِ صلةٍ(٦)، ووصَلَها بياءٍ في قوله: «فيهي مُهانا»(٧) على ما سيأتي إنْ شاء الله تعالى. وقرأ كأكثرِ القراء فيما سوىٰ ذلك.

قوله: «أَنْ أذكرَه» في محلِّ نصبٍ على البدلِ مِنْ هاء «أنسانِيْه» بدلِ اشتمال، أي: أَنْساني ذكرَه.

قوله: «عَجَباً» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «اتَّخذ». و «في البحرِ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالاتخاذِ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ الأولِ أو الثاني.

وفي فاعل «اتَّخذ» وجهان، أحدُهما: هو الحوت، كما تقدَّم في «اتَّخذ» الأولىٰ. والثاني: هو موسى.

---

(١) الآية ١٠.
(٢) يعني في قولنا « نسيَ ».
(٣) يعني في قولنا « نسيَهُ ».
(٤) لأن الأصل « على » ولم تنقلب الألف ياء إلّا بعد اتصال الضمير.
(٥) نحو قولنا: فتاهُ ـ علاهُ.
(٦) أي لم يشبع كسرة الهاء حتى تتولد منها ياء.
(٧) الآية ٦٩ من الفرقان.

الوجهُ الثاني مِنْ وجهَيْ «عَجَبا» أنه مفعولٌ بـه، والعامـلُ فيه محـذوفٌ، فقال الزمخشري[1]: «أو قال: عَجَباً في آخرِ كلامِه تعَجُّباً مِنْ حالـه. وقولـه: «وما أَنْسانِيْه إلا الشيطان» اعـتـراضٌ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه». فظاهرُ هذا أنَّه مفعولٌ بـ «قال»، أي: قال هذا اللفظَ.

الثالث: أنه مصـدر، فالعـاملُ فيـه مقدَّرٌ تقـديرُه[2]: فتعجَّب مِنْ ذلـك عَجَباً.

الرابع: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، ناصبُـه «اتَّخذ»، أي: اتخـذ سبيلَه في البحر اتِّخاذاً عَجَباً. وعلى هذه الأقوالِ الثلاثـةِ يكون «في البحـر» مفعولاً ثانياً لـ «اتَّخَذَ» إن عَدَّيْناها لمفعولين.

آ. (٦٤) **قوله**: ﴿نَبْغي﴾[3]: حذفَ[4] نافع وأبو عمرو والكسائي ياء «نَبْغي» وقفاً، وأثبتوها وصلاً. وابن كثير أثبتها في الحالين. والباقـون حَذَفـوها في الحـالين اتِّباعـاً للرسم. وكان مِنْ حَقِّهـا الثبـوتُ، وإنمـا حُـذفت تشبيهـاً بالفواصلِ، أو لأنَّ الحَذْفَ يُؤْنِسُ بالحذفِ فإنَّ «ما» موصولةٌ حُـذِفَ عائـدُها، وهذه بخلافِ التي في يوسف[5] فإنها ثابتةٌ عند الجميعِ، وقد تقـدَّم ذلك في مَوْضِعِه[6].

---

(١) الكشاف ٢/٤٩٢.

(٢) الأصل «تقدير» والتصويب من (ش).

(٣) كذا بإثبات الياء على الأصل.

(٤) الإتحاف ٢/٢١٩، البحر ٦/١٤٧، السبعة ٣٩١، ٤٠٣، النشر ٢/٣١٦، التيسير ١٤٧.

(٥) الآية ٦٥.

(٦) انظر: الدر المصون ٦/٥٢٠.

قوله: «قَصَصاً» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه مصدرٌ في موضعِ الحالِ، أي: قاصِّيْن. الثاني: أنه مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مِنْ لفظِه مقدَّرٍ، أي: يَقُصَّان قَصَصاً. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «ارتَدَّا» لأنه في معنى فَقَصَّا.

وقرأ[1] الكسائيُّ «أنسانِيْهِ» بالإمالة.

وعبد الله[2] «أَنْ أذكرَكَه». وأبو حيوة[3] «واتخاذَ سبيلِه» عَطَفَ هذا المصدرَ على مفعولِ «أذكره».

آ. (٦٥) **قوله: ﴿عِلْماً﴾**: مفعولٌ ثانٍ لـ «عَلَّمْناه»، قال أبو البقاء[4]: «ولو كان مصدراً لكان تعليماً» يعني لأنَّ فعلَه على فَعَّل بالتشديد، وقياسُ مصدرِه التفعيلُ.

و «مِنْ لَدُنَّا» يجوز أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عِلْماً».

آ. (٦٦) **قوله: ﴿على أَنْ تُعَلِّمَني﴾**: في موضعِ / الحال من [٥٩٦ب] الكاف في «أَتَّبِعُك»، أي: أَتَّبِعُك باذلاً لي علمَك.

قوله: «رُشْدا» مفعولٌ ثانٍ لـ «تُعَلِّمَني»، لا لِقولِه: «مِمَّا عُلِّمْتَ». قال أبو البقاء[5]: «لأنَّه لا عائد إذن على الذي» يعني أنه إذا تعدَّىٰ لمفعولٍ ثان غيرِ ضميرِ الموصولِ لم يَجُزْ أَنْ يتعدَّىٰ لضميرِ الموصولِ؛ لئلاَّ يتعدَّىٰ إلى

---

(١) عاد إلى الآية ٦٣. وسبق الإشارةَ إلى مظان قراءات «أنسانيه».
(٢) الكشاف ٢/٤٩٢.
(٣) البحر ٦/١٤٧.
(٤) الإملاء ٢/١٠٦.
(٥) الإملاء ٢/١٠٦.

ثلاثةٍ[1]، ولكن لا بدَّ مِنْ عائدٍ على الموصول.

وقد تقدَّم خلافُ القرَّاء في «رُشْدا» في سورة الأعراف[2]. وهل هما بمعنى واحدٍ أم لا؟

آ. (٦٨) **قوله: ﴿خُبْراً﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه تمييزٌ لقوله «تُحِطْ»، وهو منقولٌ مِنَ الفاعليةِ، إذ الأصل: مما لم يُحِطْ به خَبَرُك. والثاني: أنه مصدرٌ لمعنى لم تُحِط، إذ هو في قوة: لم يُخْبِرْه خُبْراً. وقرأ[3] الحسن «خُبُراً» بضمتين.

آ. (٦٩) **قوله: ﴿ولا أَعْصِي﴾**: فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها لا محلَّ لها من الإعراب لاستئنافِها. وفيه بُعْدٌ. الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ عطفاً على «سَتَجِدُني» لأنَّها منصوبةُ المحلِّ بالقول. وقال الشيخ[4]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على «ستجِدُني» فلا يكونُ له محلٌّ من الإعراب» وهذا سَهْوٌ؛ فإنَّ «ستجِدُني» منصوبُ المحلِّ لأنه منصوبٌ بالقول، فكذلك ما عُطِفَ عليه، ولكن الذي غَرَّ الشيخَ أنَّه رأى كلامَ الزمخشري كذلك، ولم يتأمَّلْه فتبعه في ذلك، فمن ثَمَّ جاء السهو. قال الزمخشري[5]: «ولا أَعْصِي: في محلِّ النصبِ عطفاً على «صابراً»، أي: ستجدني صابراً وغيرَ عاصٍ. أو «لا» في محلٍّ عطفاً على «ستَجِدُني».

---

(١) فإذا قدَّرنا «رشداً» مفعولاً لـ «عُلِّمْتَ» تعَدَّى إلى ثلاثة هي: التاء نائب الفاعل والهاء المقدرة فيها ورشداً. وهذا لا يجوز لأنه يتعدى إلى اثنين فقط.

(٢) الآية ١٤٦. وانظر: الدر المصون ٥/٤٥٧.

(٣) الإتحاف ٢/٢٢٠، البحر ٦/١٤٨.

(٤) البحر ٦/١٤٨.

(٥) الكشاف ٢/٤٩٢ ـ ٤٩٣.

الرابع[1] : أنَّه في محلِّ نصبٍ عطفاً على «صابراً»[2] كما تقدَّم تقريرُه.

آ. (٧٠) **قوله: ﴿فلا تَسْأَلْني﴾**: قد تقدَّم خلافُ القُرَّاء في هذا الحرفِ في سورة هود[3]: وقرأ أبو جعفر[4] هنا بفتحِ السينِ واللامِ وتشديدِ النونِ من غير همزٍ.

آ. (٧١) **قوله: ﴿لِتُغْرِقَ﴾**: في اللام وجهان، أحدُهما: هي لامُ العلة. والثاني: هي لامُ الصَّيْرورة. وقرأ[5] الأخوان: «لِيَغْرَقَ» بفتح الياء مِنْ تحتُ وسكونِ الغين وفتحِ الراء، «أهلُها» بالرفع فاعلاً. والباقون بضمِّ التاءِ مِنْ فوقُ وكسرِ الراء، أي: لتُغْرِق أنت أهلَها بالنصب مفعولاً به. والحسن وأبو رجاء كذلك، إلا أنَّهما شَدَّدا الراءَ.

والسفينة معروفةٌ، وتُجمع على سُفُن وسَفائن نحو: صحيفة وصُحُف وصحائف. وتُحذف منها التاءُ مراداً بها الجمعُ، فتكونُ اسمَ جنسٍ نحو: ثَمَر وبَلَح. إلا أنه هذا في المصنوع[6] قليلٌ جداً نحو: جَرَّة وجَرّ[7]، وعِمامة وعِمام. قال الشاعر[8]:

---

(١) لم يذكر الوجه الثالث.

(٢) فيكون في موضع نصب، على تقدير عطف الفعل «ولا أعصي» على الاسم « صابراً » لأنه في معناه. كقوله تعالى «صافَّاتٍ ويقبضن»، أي: وقابضات.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٣٣٧.

(٤) البحر ٦/١٤٨.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٥، التيسير ١٤٤، الإتحاف ٢/٢٢١، الشواذ ٨١، البحر ٦/١٤٩، الحجة ٤٢٣.

(٦) أي غير المخلوق.

(٧) الجرة: إناء مِنْ خَزَف كالفَخّار. انظر: اللسان (جرر). وثمة جمع آخر: جرار.

(٨) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٦/١٤١، وفيه جَزْمُ فعلِ الشرط والجزاء فينكسر =

٣١٧٩ـ متى تَـأْتِيـهِ تـأتي لُـجَّ بَحْـرٍ تقـاذَفُ في غـوارِبِـه السَّفِينُ

واشتقاقها مِن السَّفْنِ وهـو القَشْر؛ لأنهـا تقشُر المـاءَ. كما سُمِّيَتْ «بِنْتَ مَخْرٍ» لأنها تَمْخُر الماء، أي: تَشُقُّه.

قـوله: «إمْـراً» شيئاً عـظيماً، يقـال: أَمِـرَ الأَمْـرُ، أي: عَـظُم وتفـاقَمَ. قال[1]:

٣١٨٠ـ داهِـيَـةً دَهْـيـاءَ إدًّاً إمْـراً

آ. (٧٣) **قوله: ﴿عُسْرا﴾**: مفعولٌ ثانٍ لـ «تُـرْهِقْني» مِنْ أَرْهَقَه كـذا إذا حَمَّله إيـاه وغشَّاه بـه. و«ما» في «بمـا نَسِيْتُ» مصدريـةٌ أو بمعنى الـذي، والعائدُ محذوفٌ.

آ. (٧٤) **قوله: ﴿زاكِيَة﴾**[2]: قرأ[3] «زاكيـة» بألفٍ وتخفيفِ اليـاءِ نـافعٌ وابنُ كثيـر وأبو عمـرو. وبدون الألف وتشـديد اليـاء الباقـون. فَمَنْ قَـرَأَ «زاكية» فهو اسـمُ فاعـلٍ على أصلِه. ومَنْ قرأ «زَكِيَّـة» فقد أخـرجه إلى فَعِيلة للمبالغة.

= البيت لأنه من الوافر. وقد أثبتـه السمين بإشبـاع كسرتي التـاء في الشرط والجـزاء مراعاةً للوزن فهو ضرورة شعرية.

(١) رجز لم أهتدِ إلى قائله وقبله:
قـد لقي الأَقْـرانُ مني نُـكْـراً
وهو في مجاز القرآن ١/٤٠٩، واللسان (أمر)، والقرطبي ١١/١٩، والمـاوردي ٢/٤٩٦. وأقحم السمين في نسخة الأصل واواً قبل «داهية» وهي مفعولٌ به.

(٢) كذا على قراءة نافع ومن معه.

(٣) السبعة ٣٩٥، الحجة ٤٢٤، الإتحاف ٢/٢٢١، البحر ٦/١٥٠، التيسير ١٢٤، القرطبي ١١/٢١، النشر ٢/٢١٦.

والغُلام: مَنْ لم يَبْلُغْ. وقد يُطْلق على البالغِ الكبيرِ. فقيل: مجازاً باعتبارِ ما كان. ومنه قولُ ليلى[1]:

٣١٨١ـ شَفاها مِنَ الدَّاءِ الذي قد أصابها
غُلامٌ إذا هَزَّ القناةَ شَفاها

وقال آخر[2]:

٣١٨٢ـ تَلَقَّ ذُبابَ السَّيْفِ عني فإنني غلامٌ إذا هُوجِيْتُ لَسْتُ بشاعرِ

وقيل: بل هو حقيقةٌ لأنه مِن الإغلام وهو السَّبْق، وذلك إنما يكونُ في الإنسانِ المحتلِمِ. وقد تقدَّم ترتيبُ أسماءِ الآدمي مِنْ لَدُن هو جنينٌ إلى أن يصير شيخاً ولله الحمد[3] /. [٥٩٧أ]

قال الزمخشري[4]: «فإن قلت: لِمَ قيل: «حتى إذا رَكِبا في السفينةِ خَرَقَها» بغير فاءٍ، و«حتى إذا لَقِيا غلاماً فَقَتَله» بالفاء؟ قلت: جَعَل «خَرَقَها» جزاءً للشرطِ، وجَعَل «قَتَله» من جملةِ الشرط معطوفاً عليه، والجزاءُ «قال: أَقَتَلْتَ». فإنْ قلت: لِمَ خُولف بينهما؟ قلت: لأنَّ الخَرْقَ لم يتعقَّبِ الركوبَ، وقد تعقَّبَ القتلُ لقاءَ الغلامِ».

قوله: «بغيرِ نَفْسٍ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها متعلقةٌ بـ «قَتَلْتَ». الثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنها حالٌ مِنَ الفاعلِ أو من المفعولِ،

---

(١) تقدم برقم ٩٨٧ برواية قريبة:
شَفاها من الداءِ العُضالِ الذي بها

(٢) البيت لصفوان بن المعطل وهو في السيرة ٣/٣٠٥، والقرطبي ١١/٢١، والبحر ٦/١٥٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/١٦٠.

(٤) الكشاف ٢/٤٩٣.

أي: قَتَلْتَه ظالماً أو مظلوماً، كذا قَدَّرَه أبو البقاء[1]. وهو بعيدٌ جداً. الثالث: أنها صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قَتْلاً بغيرِ نفسٍ.

قوله: «نُكْراً» قرأ[2] نافع[3] وأبو بكر وابن ذكوان بضمتين، والباقون بضمة وسكون. وهما لغتان، أو أحدهما أصل. و«شيئاً»: يجوز أن يُراد به المصدرُ، أي: مَجيئاً نُكْرا، وأن يُراد به المفعولُ به، أي: جِئْتَ أمراً مُنْكَراً. وهل النُّكْرُ أَبْلَغُ من الإمر أو بالعكس؟ فقيل: الإِمْرُ أبلغُ؛ لأنَّ قَتْلَ أَنْفُسٍ بسبب الخَرْقِ أعظمُ مِنْ قَتْل نفسٍ واحدة. وقيل: بل النُّكْر أبلغُ لأن معه القَتْلَ الحَتْمَ، بخلاف خَرْقِ السفينة فإنه يمكن تدارُكه، ولذلك قال: «ألم أَقُلْ لك» ولم يأتِ بـ «لك» مع «إمْراً».

آ. (٧٦) **قوله: ﴿فلا تُصاحِبْني﴾**: العامَّةُ على «تصاحِبْني» من المفاعلة. وعيسى[4] ويعقوب: «فلا تَصْحَبَنِّي» مِنْ صَحِبَه يَصْحَبُه[5]. وأبو عمروٍ في روايةٍ وأُبَيٌّ بضمِّ التاءِ مِنْ فوقُ وكسرِ الحاء، مِنْ أصحب يُصْحِب، ومفعولُه محذوفٌ تقديره: فلا تُصْحِبْني نفسك. وقرأ أُبَيٌّ «فلا تُصْحِبْني عِلْمَك»[6] فأظهر المفعول.

قوله: «مِنْ لَدُنِّي» العامَّةُ على ضَمِّ الدالِ وتشديد النون. وذلك أنَّهم

---

(١) الإملاء ٢/١٠٦.

(٢) السبعة ٣٩٥، النشر ٢/٢١٦، التيسير ١٤٤، الحجة ٤٢٤، البحر ٦/١٥٠.

(٣) قال صاحب السبعة: «واختلف عن نافع فروى إسماعيل بن جعفر «نُكْراً». وروى ابن جماز وقالون والمسيبي وابن أبي أويس وورش مثقلاً». السبعة ٣٩٥.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥١، القرطبي ١١/٢٢، النشر ٢/٣١٣، الشواذ ٨١.

(٥) نسبها في الشواذ إلى ابن عامر في روايةٍ له.

(٦) يحملون مثل هذا على التفسير.

أَدْخلوا نونَ الوقايةِ على «لَدُن» لِتَقِيَها من الكسرِ محافَظَةً على سكونِها، كما حُوْفِظَ على سكونِ نون «مِنْ» و«عَنْ» فأُلْحِقَتْ بهما نونُ الوقايةِ فيقولون: مِنِّي وعَنِّي بالتشديد.

ونافعٌ[1] بتخفيف النون. والوجهُ فيه: أنه لم يُلْحِقْ نونَ الوقاية لـ «لَدُن». إلا أنَّ سيبويه[2] منع مِنْ ذلك وقال: «لا يجوزُ أَنْ تأتيَ بـ «لَدُنْ» مع ياء المتكلم دون نونِ وقاية». وهذه القراءةُ حجةٌ عليه. فإنْ قيل: لِمَ لا يُقال: إن هذه النونَ نونُ الوقايةِ، وإنما اتصلَتْ بـ «لَدُ» لغةً في «لَدُن» حتى يتوافَقَ قولُ سيبويه مع هذه القراءة؟ قيل: لا يَصِحُّ ذلك من وجهين، أحدهما: أنَّ نونَ الوقايةِ إنما جِيءَ بها لتقيَ الكلمةَ الكسرَ محافظةً على سكونها. ودون النون لا يُسَكِّنون؛ لأن الدالَ مضمومةٌ، فلا حاجةَ إلى النون.

والثاني: أنَّ سيبويهِ يمنع أَنْ يُقال: «لَدُني» بالتخفيف.

وقد حُذِفَتِ النونُ مِنْ «عَنْ» و«مِنْ» في قوله[3]:

٣١٨٣ـ أيُّها السَّائِلُ عنهم وعَنِيْ لستُ من قيسٍ ولا قيسٌ مِنِيْ

ولكن تَحْتمل هذه القراءةُ أن تكون النونُ فيها أصليةً، وأن تكونَ للوقاية على أنها دخلَتْ على «لَدْ» الساكنة الدال، لغةً في «لدن» فالتقى ساكنان

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٦، الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥١، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٥، النشر ٢/٣١٣.

(٢) الكتاب ١/٣٨٦ ـ ٣٨٧. قال: «ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلّا كان متحركاً مكسوراً ولم يريدوا أن يحركوا (أي نون لدن) فلم يكن لهم بُدٌّ من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحركٍ...».

(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في ابن يعيش ٣/١٢٥، والخزانة ٢/٤٤٨، والعيني ١/٣٥٢، والدرر ١/٤٣، والهمع ١/٦٤.

فكُسِرَتْ نونُ الوقاية على أصلها. وإذا قلنا بأنَّ النونَ أصليةٌ فالسكونُ تخفيفٌ كتسكين ضاد «عَضْد» وبابِه.

وقرأ أبو بكرٍ بسكونِ الدال وتخفيفِ النون أيضاً، ولكنه أَشَمَّ الدالَ الضَّمَّ مَنْبَهة على الأصل. واختلف القرَّاء في هذا الإشمامِ، فقائلٌ: هو إشارةٌ بالعضوِ من غيرِ صوتٍ كالإشمام الذي في الوقف، وهذا هو المعروف. وقائلٌ: هو إشارةٌ للحركةِ المُدْرَكةِ بالحسِّ فهو كالرَّوْم في المعنى، يعني: أنه إتيانٌ ببعض الحركة. وقد تقدَّم هذا محرَّراً في يوسف عند قوله «لا تأمَنَّا»[١]، وفي قوله في هذه السورةِ «مِنْ لدنه» في قراءة شعبة[٢] أيضاً، وتقدَّم لك بحثٌ يعودُ مثلُه هنا.

وقرأ[٣] عيسى وأبو عمروٍ في روايةٍ «عُذُراً» بضمتين. وعن أبي عمرو[٤] أيضاً «عُذْرِي» مضافاً لياءِ المتكلم.

و «مِنْ لَدُنِّي» متعلقٌ بـ «بَلَغْتَ»، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عُذْرا».

آ. (٧٧) **قوله: ﴿اسْتَطْعَمَا أهلَهَا﴾**: جواب «إذا»، أي: سألاهم الطعامَ. وفي تكريرِ «أهلَها» وجهان، أحدهما: أنه توكيدٌ من بابِ إقامةِ الظاهر مُقامِ المضمر كقوله[٥]:

---

(١) الآية ١١. وانظر: الدر المصون ٦/٤٤٨.

(٢) قراءة شعبة هي قراءة أبي بكر بإشمام الدال الضمة. انظر: المظان السابقة.

(٣) القرطبي ١١/٢٣، البحر ٦/١٥١.

(٤) ورويت كذلك عن أُبَيّ. انظر: المظان السابقة.

(٥) تقدم برقم ٤٩٠. ووقع في الأصل مكسوراً: «أرى الموت لا يسبق».

٣١٨٤ـ لا أرىٰ المـوتَ يَسْبِقُ الـمـوتَ شيءٌ
نـغَّصَ المـوتُ ذا الـغِنىٰ والـفـقـيـرا

والثاني: أنَّه للتأسيس؛ وذلك أنَّ الأهـلَ المَأْتِيِّين ليسـوا جميعَ الأهـل، إنما هم البعضُ، إذ لا يمكن أَنْ يأتيا جميعَ الأهلِ في العادة في وقتٍ واحد، فلمَّا ذَكَرَ الاستطعامَ ذكره بالنسبة إلى جميع الأهـل كأنهمـا تَتَبَّعا الأهـلَ واحداً واحـداً، فلو قيل: استـطعماهم لاحتمـل أنَّ الضميرَ/يعودُ على ذلـك البعضِ [٥٩٧ب] المأتِيِّ دونَ غيرِه، فكرَّر الأهلَ لذلك.

قوله: «أَنْ يُضَيِّفُوهما» مفعولٌ به لقولِه «أبَوْا». والعامَّة على التشديد مِنْ ضَيَّفَه يُضَيِّفه. والحسن[1] وأبو رجاء وأبو رزين بالتخفيف مِنْ: أضـافَه يُضيفـه وهما مثل: مَيَّله وأماله.

قوله: «أَنْ يَنْقَضَّ» مفعولُ الإرادة. و«انقَضَّ» يُحتمل أن يكـونَ وزنُه[2] انْفَعَلَ، من انقِضاضِ الـطائرِ أو مِنْ القِضَّـة وهي الحَصَىٰ الصِّغار. والمعنىٰ: يريدُ أَنْ يتفتَّتَ كـالحصى، ومنه طعـامٌ قَضَضٌ إذا كان فيـه حَصَى صِغارٌ. وأن يكونَ وزنُه افْعَلَّ[3] كاحْمَـرَّ مِن النَّقْضِ يقال: نَقَضَ البنـاءَ يَنْقُضُه إذا هَـدَمه. ويؤيِّـد هـذا مـا في حـرفِ عبـدِ الله[4] وقـراءةِ الأعمش «يـريـد لِيُنْقَضَ» مبنيـاً للمفعول واللامِ، كهي في قولِه «يريد الله ليخفِّفَ عنكم»[5]. ومـا قرأ بـه أُبَيٌّ كذلك إلا أنَّه «يريد أَنْ يُنْقَضَ» بغيرِ لامِ كي.

---

(١) الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥١.

(٢) انظر: اللسان (قضض).

(٣) وهو مذهب الفارسي في التكملة ٢١٨.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٣١، الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥٢، الشواذ ٨١.

(٥) ليس ثمة آية بهذا اللفظ لعله يريد قوله تعالىٰ: «يريد الله ليبيِّن لكم» الآية ٢٦ من النساء.

وقـرأ الزُّهْـري «أَنْ يَنْقاضَ» بـألفٍ بعد القـاف. قال الفارسيُّ: «هـو مِنْ قـولهم قِضْتُه فـانقاضَ» أي: هَـدَمْتُه فـانهدم». قلت: فعلىٰ هـذا يكونُ وزنُـه يَنْفَعِل. والأصل انْقَيَض فَـأُبْدِلَت اليـاءُ ألفاً. ولمَّـا نَقَل أبـو البقاء هـذه القراءةَ قال(١): «مثل: يَحْمارّ»(٢) ومقتضى هذا التشبيه أن يكونَ وزنُـه يَفْعالّ. ونقـل أبو البقاء أنه قُرِيء كذلك بتخفيفِ الضاد قال: «هو مِنْ قولِـك: انقاضَ البنـاءُ إذا تهدَّم».

وقـرأ عليٌّ أميرُ المؤمنين رضي الله عنـه وعكرمـة في آخـرين «يَنْقـاص» بـالصاد مهملةً، وهـو مِنْ قاصَـه يَقِيْصُه، أي: كسـره. قـال ابنُ خـالـويـه(٣): «وتقول العرب: انقاصَتِ السِّنُّ: إذا انشقَّتْ طولاً». وأُنْشِدُ لذي الرُّمَّة(٤):

٣١٨٥ـ .... مُنْقاصٌ ومُنْكَثِبُ

وقيل: إذا تَصَدَّعَتْ كيف كان. وأُنْشِد لأبـي ذؤيب(٥):

٣١٨٦ـ فِراقٌ كقَيْصِ السِّنِّ، فالصَّبْرَ إنَّه لكـلِّ أُنـاسٍ عَثْـرَةٌ وجُبـورُ

ونسبـةُ الإرادةِ إلى الجدارِ مجـازٌ وهو شـائـعٌ جـداً. ومَنْ أنكـر المجـازَ

---

(١) الإملاء ٢/١٠٧.

(٢) لم يمثِّـل أبو البقـاء بـ« يحمارّ» على قـراءة تخفيف الضاد وإنمـا مثّـل على قـراءة التشديد قال: «ويقرأ بالألف والتشديد مثل يحمارُّ ويقرأ كذلك بغير تشديد...».

(٣) الشواذ ٨١. وانظر: اللسان: اللسان (قيص).

(٤) تـمـامـه:

يَغْشَى الكِنـاسَ بـرَوْقَيْـهِ ويَهْـدِمُـهُ من هائل الرَّمْلَ ....

وهـو في ديوانـه ١/٨٨، والبحـر ٦/١٥٢. ورَوْقَيـه: قـرنَيْـه. ومنقـاض ومنكثب: ما انهال وسقط من الرمل. يقول: كلما تحرك هذا في الثور في كناسه أصاب قرناه الرمل فيسقط. ورواية الديوان بالضاد.

(٥) ليس في ديوان الهذليين وهو في اللسان (قيص).

مطلقــاً أو في القرآنِ خـاصةً تـأَوَّلَ ذلـك على أنـه خُلِقَ للجِـدار حيـاةً وإرادة كالحيوانات. أو أنَّ الإرادةَ صدرت من الخَضِرِ ليَحْصُلَ له ولموسى من العَجَبِ. وهو تَعَسُّفٌ كبيرٌ. وقد أنحىٰ الزمخشريُّ[1] على هذا القائِل إنحاءً بليغاً.

قوله: «لاتَّخَذْتَ» قرأ[2] ابن كثير وأبو عمرو «لتَخِذْتَ» بفتح التاءِ وكسرِ الخـاءِ مِنْ تَخِذَ يَتْخَـذُ كتَعِبَ ويتعَبُ. والباقـون: «لاتَّخَذْتَ» بهمـزةِ الوصـلِ وتشديدِ التاءِ وفتحِ الخاءِ مِنَ الاتّخاذ. واختُلِفَ: هـل هما مِن الأَخْـذ، والتاءُ بـدلٌ من الهمـزة، ثم تُحْـذَفُ التـاءُ الأولىٰ[3] فيُقـال: تَخِـذَ، كتَقِيَ مِنْ اتَّقَىٰ نحو[4]:

٣١٨٧ــ .... تَقِ اللَّهَ فينا والكتابَ الـذي تَتْلُوْ

أم همـا مِنْ تَخِذَ والتـاءُ أصيلةٌ، ووزنُهمـا فَعِـل وافْتَعَـل؟ قـولان تقـدَّم تحقيقُهما في هذا الموضوع[5]. والفِعْلُ هنا على القـراءتين متعدٍّ لـواحدٍ لأنَّـه بمعنى الكسب.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿فِـراقُ بيني﴾**: العامَّـةُ على الإِضافـةِ اتِّساعـاً في

---

(١) الكشاف ٢/٤٩٤.

(٢) السبعة ٣٩٦، النشر ٢/٣١٤، القـرطبـي ١١/٣٢، التيسير ١٤٥، الحجـة ٤٢٥، البحر ٦/١٥٢.

(٣) عبارة المؤلف غير محررة، الأَوْلى أن يقول: أصله إئتخذ اجتمعت همزتان مكسورة وساكنة فقلبت الثانية ياء فصار ايتخذ. وقعت الياء فاء قبل تـاء افتعل فـأبدلت تـاء وأدغمت في تاء الافتعال. انظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ٣١٣.

(٤) تقدم برقم ٢٨٠.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٣٥٤.

الظرف. وقيل: هو بمعنى الوَصْلِ. ومِثْلُه قولُه(١):

٣١٨٨ـ . . . . وجِلْدَةُ بين العَيْنِ والأَنْفِ سالِمُ

وقرأ(٢) ابنُ أبي عبلة «فِراقٌ» بالتنوين على الأصل. وتكريرُ المضافِ إليه عطفاً بالواو هو الذي سَوَّغ إضافةَ «بَيْنَ» إلى غيرِ متعدِّدٍ، ألا ترىٰ أنَّك لو اقتصَرْتَ على قولك: «المالُ بيني» لم يكن كلاماً حتى تقولَ: بيننا، أو بيني وبين فلان. وقرأ(٣) ابن وثاب «سَأُنْبِيْكَ» بإخلاص الياء بدلَ الهمزة.

آ. (٧٩) قوله: ﴿لِمساكينَ﴾: العامَّةُ على تخفيفِ السِّين، جمعَ «مِسْكين». وقرأ(٤) عليٌّ أميرُ المؤمنين ـ كرَّم اللَّهُ وجهَه ـ بتشديدِها جمع «مَسَّاك». وفيه قولان، أحدُهما: أنه الذي يُمْسِك سكان السفينة. وفيه بعضُ مناسبة. والثاني: أنه الذي يَدْبَغُ المُسُوكَ جمعَ «مَسْك» بفتح الميم وهي الجُلود(٥). وهذا بعيدٌ، لقولِه: «يَعْملون في البحر». ولا أظنُّها إلا تحريفاً على أمير المؤمنين. و«يَعْملون» صفةٌ لمساكين.

قوله: «وراءَهُمْ مَلِكٌ» «وراء» هنا قيل: يُراد بها المكانُ. وقيلَ: الزمانُ. واخْتُلِف / أيضاً فيها: هل هي على حقيقتِها أو بمعنى أمام؟ وأنشدوا على هذا الثاني(٦): [٥٩٨أ]

---

(١) تقدم برقم ١٩٩٢.
(٢) البحر ٦/١٥٢، الكشاف ٢/٤٩٥.
(٣) البحر ٦/١٥٢.
(٤) البحر ٦/١٥٣، القرطبي ١١/٣٤.
(٥) انظر: اللسان (مسك).
(٦) البيت لعروة بن الورد وهو في ديوانه ١١٤، والأضداد للأنباري ٦٩، البحر ٦/١٥٤.

٣١٨٩ـ ألـيس ورائـي أَنْ أَدِبَّ عـلى الـعَـصـا
فَيَـأْمَنَ أعـدائي ويَسْـأَمَني أَهْلي

وقولَ لبيد(١):

٣١٩٠ـ أليس ورائي إنْ تـراخَتْ مَنِيَّتي لُزومُ العَصا تُحْنَى عليها الأصابعُ

وقول سَوَّار بن المُضَرِّبِ السَّعْدي(٢):

٣١٩١ـ أيَرْجُو بنو مروانَ سَمْعي وطاعتي وقـومي تميمٌ والفـلاةُ ورائيـا

ومثله قولُه تعالىٰ: «مِنْ ورائِه جهنم»(٣)، أي: بين يديه.

قـوله: «غَصْبـاً» فيه أوجـهٌ، أحدُهـا: أنه مصـدرٌ في مـوضـعِ الحـال، أو منصوبٌ على المصدرِ المبيِّنِ لنوعِ الأَخْذِ، أو منصوبٌ على المفعولِ لـه. وهو بعيدٌ في المعنىٰ. وادَّعى الـزمخشري(٤) أنَّ في الكـلامِ تقديمـاً وتأخيـراً فقال: «فإنْ قلتَ: قولُه: «فَأَرَدْتُ أَنْ أعيبَها» مُسَبَّبٌ عن خـوفِ الغَصْبِ عليها فكان حقُّه أن يتأخرَ عن السبب فلِمَ قُدِّم عليه؟ قلت: النيةُ به التـأخيرُ، وإنمـا قُدِّمَ للعنايةِ به، ولأنَّ خَوْفَ الغصبِ ليس هو السببَ وحـدَه، ولكن مع كـونِها للمساكينِ، فكان بمنزلةِ قولِك: زيدٌ ظنِّي مقيمٌ».

آ. (٨٠) **قوله: ﴿فكان أبواه مُؤْمِنَيْنِ﴾**: التثنيـةُ للتغليبِ، يريـد: أباه وأمه، فغلَّب المذكرَ، وهـو شائـعٌ. ومثلُه: القمران والعُمَـران. وقد تقـدَّم

(١) ديوانه ١٧٠، واللسان (وري)، والبحر ٦/١٥٤. وتراخت: أبطأت.
(٢) اللسان (وري)، والمجاز ١/٤١٢، والبحر ٦/١٥٤، والماوردي ٢/٥٠١.
(٣) الآية ١٦ من إبراهيم.
(٤) الكشاف ٢/٤٩٥.

في يوسف(١): أنَّ الأبوين يُراد بهما الأبُ والخالَةُ فهذا أقربُ.

والعامَّةُ على «مُؤْمِنَيْنِ» بالياء. وأبو سعيد الخُدريُّ(٢) والجحدري «مؤمنان» بالألف. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنه على لغة بين الحارث(٣) وغيرهم. الثاني: أنَّ في «كان» ضميرَ الشأنِ، و «أبواه مؤمنان» مبتدأ وخبرٌ في محلِّ النصبِ كقوله(٤):

٣١٩٢ـ إذا مِتُّ كان الناسُ صِنْفانِ شامِتٌ

. . . .

فهذا أيضاً محتمِلٌ للوجهين. الثالث: أن في «كان» ضميرَ الغلامِ، أي: فكان الغلامُ، والجملةُ بعده الخبرُ. وهو أحسنُ الوجوهِ.

آ. (٨١) **قوله: ﴿أَنْ يُبْدِلَهما﴾**: قرأ(٥) نافع وأبو عمرو بفتح الباء وتشديد الدال مِنْ «بَدَّل» هنا، وفي التحريم(٦) «أن يُبْدِلَه»، وفي القلم(٧) «أَنْ يُبْدِلَنا» والباقون بسكونِ الباءِ وتخفيفِ الدالِ مِنْ «أَبْدَلَ» في المواضعِ الثلاثة. فقيل: هما لغتان بمعنىً واحد. وقال ثعلب: الإبدالُ تَنْحِيَةُ جوهرَةٍ،

---

(١) انظر: الدر المصون ٦/٥٥٧.

(٢) المحتسب ٢/٣٣، البحر ٦/١٥٥، وأبو سعيد سعد بن مالك. من علماء الصحابة وحفاظهم. توفي سنة ٧٤. انظر: الاستيعاب ٤/١٦٧١.

(٣) بنو الحارث يُجرون المثنى وشبهه مجرى المقصور فَتَثْبُت ألفه في النصب والجر والرفع. انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٨٨.

(٤) تقدم برقم ١١٨٨.

(٥) السبعة ٣٩٧، النشر ٢/٣١٤، البحر ٦/١٥٥، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٧.

(٦) الآية ٥.

(٧) الآية ٣٢.

واستئنافُ أخرىٰ. وأنشد(١):

٣١٩٣ـ عَـزْلَ الأميـرِ لـلأميـرِ المُبْـدَلِ

قال: ألا تراه نَحَّى جسماً، وجعل مكانَه آخرَ. والتبديلُ: تغييرُ الصـورةِ إلى غيرِها، والجوهرةُ بـاقيةٌ بعينِهـا. واحتجَّ الفـراء بقولِـه تعالىٰ: «يُبَـدِّلُ اللَّهُ سيئاتِهم حسناتٍ»(٢) قال: «والذي قال ثعلبُ حسنٌ، إلا أنَّهم يجعلون أَبْدَلْتُ بمعنى بَـدَّلْتُ». قلت: ومِنْ ثَمَّ اختلف الناسُ في قـولـه تعـالىٰ: «يـوم تُبَـدَّلُ الأرضُ»(٣): هل يتغير الجسمُ والصفةُ، أو الصفةُ دونَ الجسمِ؟

قـوله: «رُحْمـاً» قرأ(٤) ابنُ عـامـر «رُحُمـاً» بضمتين. والبـاقـون بضمـةٍ وسكونٍ وهما بمعنى الرحمة. قال رؤبة(٥):

٣١٩٤ـ يـا مُنْزِلَ الـرُّحْمِ على إدْريسـا ومُـنْـزِلَ اللَّعْـنِ على إبْـليسـا

وقيل: الرُّحْم بمعنى الرَّحِم. وهو لائقٌ هنا مِنْ أجلِ القَـرابةِ بـالولادة. ويؤيِّده قراءةُ ابنِ عباس(٦) «رَحِماً» بفتحِ الراءِ وكسـرِ الحاءِ. و«زكـاةً ورُحْماً» منصوبان علىٰ التمييز.

آ. (٨٢) **قوله**: ﴿رَحْمَةً﴾: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أوضحُها: أنَّـه مفعولٌ له. الثاني: أَنْ يكونَ في موضعِ الحالِ من الفاعل، أي: أراد ذلـك راحماً،

---

(١) تقدم برقم ٤٨٥.
(٢) الآية ٧٠ من الفرقان.
(٣) الآية ٤٨ من إبراهيم.
(٤) السبعة ٣٩٧، النشر ٢/٢١٦، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٧، البحر ٦/١٥٥.
(٥) ملحق ديوانه ١٧٥، واللسان (رحم)، والبحر ٦/١٥٥، والقرطبي ١١/٣٧.
(٦) البحر ٦/١٥٥.

وهي حالٌ لازمةٌ. الثالث: أَنْ ينتصِبَ انتصابَ المصدرِ لأنَّ معنىٰ «فأراد ربُّك أَنْ يَبْلُغا» معنىٰ «فَرَحِمَهما».

قوله: «تَسْطِعْ»، قيل: أصلُه استطاع، فَحُذِفَتْ تاءُ الافتعالِ[1]. وقيل: المحذوفُ: الطاءُ الأصلية ثم أُبْدِلت تاءُ الافتعال طاءً بعد السِّين. وهذا تكلُّفٌ بعيدٌ. وقيل: السينُ مزيدةٌ عوضاً من قلبِ الواوِ ألفاً، والأصلُ: أطاع. ولتحقيقِ القولِ فيه موضعٌ غيرُ هذا.

ويقال: «استتاعَ» بتاءين، و «اسْتاعَ» بتاء واحدة، فهذه أربعُ لغاتٍ، حكاها ابن السكيت.

آ. (٨٣) **قوله: ﴿منه ذِكْراً﴾**: أي: مِنْ أخبارِه وقَصَصِه.

آ. (٨٤) **قوله: ﴿إنَّا مَكَّنَّا له﴾**: مفعولُه محذوفٌ، أي: أمره وما يريد.

آ. (٨٥) **قوله: ﴿فَأَتْبع﴾**: قرأ[2] نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو «فَأَتْبَعَ» و «ثم أَتْبَعَ» في المواضعِ الثلاثة[3] بهمزةِ وصلٍ وتشديدِ التاء. والباقون بهمزةِ القطع وسكونِ التاء. فقيل: هما بمعنى واحدٍ فيتعدَّيان لمفعولٍ واحدٍ. وقيل: «أتبع» بالقطع متعدٍ لاثنين حُذِف أحدُهما تقديرُه: فأتبع سبباً سبباً آخرَ، أو فأتبع أمرَه سبباً. ومنه «وأَتْبَعْناهم في هذه الدنيا لَعْنَةً»[4] فعدَّاه لاثنين / [٥٩٨ب]

(١) قال الزجاج: «التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء لاجتماعهما ويخف اللفظ». انظر: معاني القرآن ٣/٣١٢.

(٢) السبعة ٣٩٧، النشر ٢/٣١٤، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٨، البحر ٦/١٥٩.

(٣) الآيات ٨٥، ٨٩، ٩٢.

(٤) الآية ٤٢ من القصص.

ومِنْ حَـذْفِ أحدِ المفعـولين: قولُـه تعـالىٰ: «فَـأَتْبعـوهم مُشْـرِقِيْن»[1]، أي: أَتْبعوهم[2] جنودَهم. واختار أبو عبيد «اتَّبع» بالوصـل، قال: «لأنـه من المسيرِ» قال: تقول: تَبِعْتُ القومَ واتَّبَعْتُهم. فأما الإِتباعُ بالقَطْع فمعناه اللَّحاق، كقـولِه تعالىٰ: «فَأَتْبعه شهابٌ ثاقِبٌ»[3]. وقال يونس وأبو زيد: «أَتْبَعَ» بـالقطع عبـارةٌ عن المُجِدِّ المُسْرِعِ الحثيثِ الطلبِ. وبالوصل إنما يتضمَّن الاقتفاءَ دونَ هذه الصفات.

آ. (٨٦) **قوله: ﴿حامِيَةٍ﴾**[4]: قرأ[5] ابن عامر وأبو بكـر والأخَوان بالألف وياءٍ صريحة بعـد الميم. والباقـون دون ألفٍ وهمزة بعـد الميم. فأمَّـا القراءةُ الأولىٰ فإنهـا اسمُ فاعـلٍ مِنْ حَمِي يَحْمَىٰ، والمعنى: في عينٍ حارَّة. واختـارها أبـو عبيدٍ، قـال: «لأنَّ عليها جمـاعةً من الصحـابة» وسمَّـاهم. وأمَّا الثانيةُ فهي مِنَ الحَمْأةِ وهي الطينُ.

وكان ابنُ عباس عند معاويـةَ. فقرأ معـاويةُ «حـاميةٍ» فقـال ابن عباس: «حَمِئَـةٍ». فسأل معـاويةُ ابنَ عمـرَ كيف تقرأ؟ فقـال: كقـراءةِ أميـر المؤمنين. فبعث معـاويةُ، فسـأل كعبـاً فقـال: «أَجِـدُهـا تغـرُب في مـاءٍ وطين». فـوافق ابن عباس. وكان رجلٌ حاضرٌ هناك فأنشد قولَ تُبَّع[6]:

---

(١) الآية ٦٠ من الشعراء.

(٢) الأصل « أتبعو » وهو سهو.

(٣) الآية ١٠ من الصافات.

(٤) كذا على القراءة الثانية.

(٥) السبعة ٣٩٨، البحر ١٥٩/٦، التيسير ١٤٥، القرطبي ٤٩/١١، النشر ٣١٤/٢، الحجة ٤٢٩.

(٦) نسبه ابن بري لتبَّع يصف ذا القرنين، كما في اللسان (ثـأط). وليس في ديوان أمية بن أبي الصلت. وهو في البحـر ١٥٩/٦، واللسان: ثـأط وحرمـد. والثائط: الطين. الحرمد: المتغير اللون والريـح. والخلب: الطين.

٣١٩٥ـ فرأى مغيبَ الشمسِ عند مآبِها في عينِ ذي خُلُبٍ وثَأْطٍ حَرْمِدِ

ولا تناقضَ بين القراءتين؛ لأنَّ العينَ جامعةٌ بين الوصفين: الحرارةِ وكونِها مِنْ طين.

قوله: «إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ» يجوز في «أَنْ تُعَذِّب» الرفعُ على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ، أي: إمَّا تعذيبُك واقعٌ، أو الرفعُ على خبرٍ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو تعذيبُك. والنصبُ، أي: إمَّا أَنْ تَفْعَلَ أَنْ تُعَذِّبَ.

آ. (٨٨) قوله: ﴿جزاءً الحُسْنىٰ﴾: قرأ[١] الأخوان وحفصٌ بنصب «جزاءً» وتنوينِه. والباقون برفعِه مضافاً. فالنصبُ على المصدر المؤكِّد لمضمونِ الجملة، فتُنْصَبُ بمضمرٍ أو مؤكِّدٍ لعاملٍ مِنْ لفظِه مقدرٍ، أي: يَجْزِي جزاء[٢]. وتكونُ الجملةُ[٣] معترضةً بين المبتدأ[٤] وخبرِه[٥] المقدَّمِ عليه. وقد يُعْترض على الأولِ: بأنَّ المصدرَ المؤكِّدَ لمضمونِ جملةٍ لا يتقدَّمُ عليها[٦]، فكذا لا يَتَوسَّط[٧]. وفيه نظرٌ يحتمل الجوازَ والمنعَ، وهو إلى الجوازِ أقربُ.

---

(١) السبعة ٣٩٨، النشر ٢/٣١٥، التيسير ١٤٥، القرطبي ١١/٥٢، البحر ٦/١٦٠، الحجة ٤٣٠.

(٢) عدَّ السمين هذا التقدير وجهين متفرعين عن المصدر المؤكد لمضمون الجملة، الأول انتصابه بمضمر، والثاني بمؤكد لعامل من لفظه مقدر. وهذا في الحقيقة شيء واحد لأنه في كلا التقديرين مفعول مطلق عامله محذوف وهو مؤكد لهذا العامل.

(٣) أي يجزي جزاء.

(٤) وهو «الحسنى».

(٥) وهو «فله».

(٦) نحو: جزاءً له الحسنى.

(٧) كما في الآية: «فله جزاءً الحسنى».

الثالث: أنه في موضع الحالِ. والقراءةُ الثانية رفعُه فيها على الابتداء، والخبـرُ الجـارُّ قبلَه. و «الحُسْنىٰ» مضـاف إليهـا. والمـرادُ بـالحُسْنى الجنَّـةُ. وقيل: الفَعْلَة الحسنىٰ.

الرابع: نصبُه على التفسيرِ. قاله الفراء[1]. يعني التمييزَ. وهو بعيدٌ.

وقـرأ[2] ابن عباس ومسـروقٌ بـالنصبِ والإضـافـةِ. وفيهـا تخـريجـان، أحدُهما: أنَّ المبتدأَ محذوفٌ، وهو العامِلُ في «جزاءَ الحسنىٰ» التقـديرُ: فله الجزاءُ جزاءَ الحسنىٰ. والثاني: أنه حَذَفَ التنوينَ لالتقاءِ الساكنين كقوله[3]:

٣١٩٦ـ . . . . ولا ذاكـرَ اللَّـهَ إلاَّ قـليـلا

ذكره المهدويُّ.

وقرأ[4] عبد الله وابن أبـي إسحاق «جزاءٌ» مرفوعـاً منونـاً على الابتداء. و «الحُسْنى» بدلٌ أو بيان، أو منصوبةٌ بإضمار «أعْني»، أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ.

و «يُسْـراً» نعتُ مصدرٍ محـذوفٍ، أي: قولاً ذا يُسْـرٍ. وقرأ[5] أبـو جعفر بضمِّ «اليُسُر» حيث وَرَدَ.

آ. (٩٠) **قـوله: ﴿مَـطْلِعَ﴾**: العامَّـةُ على كسر الـلام، والمضـارعُ يَطْلُع بالضم، فكان القياسُ فتحَ اللامِ في المَفْعَل مطلقاً، ولكنها مـع أخواتٍ لهـا سُمـع فيهـا الكسر[6]، وقيـاسُهـا الفتـح. وقـد قـرأ[7] ابن الحسن وعيسىٰ

---

(١) معاني القرآن ٢/١٥٩.

(٢) البحر ٦/١٦٠.

(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٤) القرطبي ١١/٥٢، البحر ٦/١٦٠.

(٥) البحر ٦/١٦١، النشر ٢/٢١٦.

(٦) انظر: شرح الشافية ١/١٨١، شذا العرف ٨٩.

(٧) الإتحاف ٢/٢٢٤، البحر ٦/١٦١، القرطبي ١١/٥٣.

وابن محيصن، ورُوِيَتْ عن ابن كثير وأهلِ مكة. قال الكسائي: «هذه اللغةُ قد ماتَتْ» يعني: أي: بكسر اللام من المضارع والمفْعِل[1]. وهذا يُشْعِرُ أنَّ مِن العرب مَنْ كان يقول: طَلَع يَطْلِعُ بالكسرِ في المضارع[2].

آ. (٩١) **قوله: ﴿كذلك﴾**: الكافُ: إمَّا مرفوعةُ المحلِّ، أي: الأمر كذلك، أو منصوبتُه، أي: فَعَلْنا مثلَ ذلك.

قوله: «بَلَغَ بين السَّدَّيْنِ» «بين» هنا يجوز أن يكونَ ظرفاً، والمفعولُ محذوفٌ، أي: بلغ غَرَضَه ومقصودَه، وأَنْ يكونَ مفعولاً به على الاتِّساع، أي: بلغ المكانَ الحاجزَ بينهما.

وقرأ[3] ابن كثير وأبو عمرو بفتح سين «السَّدَّين» و«سَدًّا» في هذه السورةِ، وحفص فتح الجميع، أعني موضعَيْ هذه السورة[4] وموضعَيْ سورةِ يس[5]. وقرأ الأخوان بالفتح في «سَدًّا» في سورتيه[6] وبالضمِّ في «السُّدَّيْن». [٥٩٩أ] والباقون بالضم في الجميع. فقيل: هما بمعنى واحد. / وقيل[7]: المضمومُ ما كان من فِعْلِ اللَّهِ تعالى، والمفتوحُ ما كان مِنْ فِعْلِ الناس. وهذا مرويٌّ عن عكرمةَ والكسائي وأبي عبيد. وهو مردودٌ: بأن السَّدَّيْن في هذه السورة جَبَلان، سَدَّ ذو القرنين بينهما بسَدّ، فهما مِنْ فِعْلِ اللَّهِ، والسَّدُّ الذي فعله

---

(١) أي: واسم المكان منه المَفْعِل.

(٢) فتكون قراءة الجمهور «مَطْلِع» قد وردت على قياس هذه اللغة القديمة لأن اسم المكان من فَعَل يفعِل: مَفْعِل.

(٣) السبعة ٣٩٩، النشر ٢/٣١٥، البحر ٦/١٦٣، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٣١.

(٤) الآية ٩٣، ٩٤.

(٥) الآية ٩ «من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً».

(٦) أي في الكهف ويس.

(٧) وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/٤١٤.

ذو القرنين مِنْ فِعْل المخلوق. و «سَدّاً» في يس مِنْ فِعْلِ الله تعالىٰ لقوله: «وجَعَلْنا»، ومع ذلك قُرِىء في الجميع بالفتح والضمّ. فَعُلِم أنهما لغتان كالضَّعْف والضُّعف والفَقْر والفُقْر. وقال الخليل: المضمومُ اسمٌ، والمفتوحُ مصدرٌ. وهذا هو الاختيارُ.

آ. (٩٣) قوله: ﴿يَفْقَهون﴾: قرأ[١] الأخَوان بضمِّ الياء وكسرِ القافِ مِنْ أَفْقَهَ غيرَه، فالمفعولُ محذوفٌ، أي: لا يُفْقِهون غيرهم قولاً. والباقون بفتحها، أي: لا يَفْهمون كلامَ غيرِهم، وهو بمعنىٰ الأول. وقيل: ليس بمتلازِمٍ؛ إذ قد يَفْقَهُ الإِنسانُ قولَ غيرِه ولا يَفْقَه غيرُه قولَه. وبالعكس.

آ. (٩٤) قوله: ﴿يَأْجوجَ ومَأْجوجَ﴾: قرأ عاصمٌ بالهمزة الساكنة، والباقون بألفٍ صريحة. واخْتُلِف في ذلك فقيل: هما أعجميان. لا اشتقاقَ لهما ومُنعا من الصرف للعلَمِيَّة والعُجْمة. ويحتمل أَنْ تكونَ الهمزةُ أصلاً والألفُ بدلٌ عنها، أو بالعكس؛ لأنَّ العربَ تتلاعب بالأسماءِ الأعجمية. وقيل: بل هما عربيَّان واختلفوا في اشتقاقِهما: فقيل: اشتقاقُهما مِنْ أَجيج النار وهو التهابُها وشِدَّةُ تَوَقُّدِها. وقيل: مِنَ الأُجَّة. وهو الاختلاطُ أو شدةُ الحَرِّ. وقيل: من الأَجِّ، وهو سُرعةُ العَدْوِ. ومنه قوله[٢]:

٣١٩٧ـ .... تؤجُّ كما أَجَّ الظَّليمُ المُنَفَّرُ[٣]

---

(١) السبعة ٣٩٩، النشر ٢/٣١٥، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٣٢، البحر ٦/١٦٣.

(٢) السبعة ٣٩٩، النشر ١/٣٩٠، ٣٩٤، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٣٣، البحر ٦/١٦٣.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله. وصدره:

فراحَتْ وأطرافُ الصُّوَىٰ مُحْزَئِلَّةٌ

وهو في اللسان (أجج). والمُحْزَئِلُّ: المرتفع، والصُّوىٰ: العلامات في الطريق مفردها صُوَّة. والبيت في وصف الناقة.

وقيل: من الأُجاجِ، وهو الماءُ المِلْحُ الزُّعاق. ووزنهما يَفْعُوْل ومَفْعول. وهذا ظاهرٌ على قراءةِ عاصمٍ. وأمَّا قراءةُ الباقين فيُحتمل أن تكونَ الألفُ بدلاً من الهمزة الساكنة، إلا أنَّ فيه أنَّ مِنْ هؤلاءِ مَنْ ليس أصلُه قَلْبَ الهمزةِ الساكنةِ وهم الأكثرُ. ولا ضَيْرَ في ذلك. ويُحتمل أَنْ تكونَ ألفُهما زائدتين، ووزنُهما فاعول مِنْ يَجَّ ومَجَّ.

ويُحتمل أَنْ يكونَ ماجوج مِنْ ماج يموج، أي: اضطرب ومنه المَوْجُ فوزنُه مَفْعول والأصل: مَوْجُوْج. قاله أبو حاتم. وفيه نظرٌ من حيث ادِّعاءُ قَلْبِ حَرْفِ العلة وهو ساكنٌ. وشذوذُه كشذوذِ «طائيّ»[1] في النسب إلى طَيِّىء. وعلى القولِ بكونِهما عربيين مشتقين فَمَنْعُ صرفِهما للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ بمعنى القبيلة، كما تقدَّم لك تحقيقُه في سورة هود[2]. ومثلُ هذا الخلافِ والتعليلِ جارٍ في سورة الأنبياء[3] عليهم السلام. والهمزةُ في يَأْجوج ومَأْجوج لغةُ بني أسد. وقرأ[4] رؤبة وأبوه العجاج «آجوج».

قوله: «خَراجاً»[5] قرأ ابن عامر[6] «خَرْجاً» هنا وفي المؤمنين[7] بسكون الراء[8]، والأخوان «خراجاً» «فَخَراج»[9] في السورتين بالألف، والباقون كقراءةِ ابن عامر في هذه السورة، والأول في المؤمنين وفي الثاني وهو

(١) قلبوا الياء الأولى ألفاً وحذفوا الياء الثانية على غير قياس في النسب. انظر: اللسان (طوأ).

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٢٧٧.

(٣) في الآية ٩٦ «حتى إذا فُتِحَتْ يأجوجُ ومأجوجُ وهم مِنْ كلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُون».

(٤) البحر ٦/١٦٣.

(٥) كذا في الأصل على القراءة الثانية.

(٦) السبعة ٤٠٠، البحر ٦/١٦٣، التيسير ١٤٦، النشر ٢/٣١٥، الحجة ٤٣٣.

(٧) الآية ٧٢ «أم تسألهم خَرْجاً فخراجُ ربِّك خير».

(٨) في الموضعين.

(٩) رسمت في الأصل بدون ألف.

« فَخَراج » كقراءة الأخوين . فقيل : هما بمعنى واحد كالنَّوْل والنَوال . وقيل : الـخـراجُ بـالألـف مـا صُـرِفَ عـلى الأرضِ مـن الإتـاوة كـلَّ عـام ، وبغير ألف بمعنى الجُعْل، أي : نُعْطيك مِنْ أمـوالِنا مـرةً واحدة مـا تَسْتعين به على ذلك.

قال مكي رحمه الله :[1] «والاختيارُ تَرْكُ الألف؛ لأنهم إنما عَرَضوا عليه أن يُعْطوه عَطِيَّةً واحدة على بنـائه، لا أنْ يُضْـرَبَ ذلك عليهم كـلَّ عام. وقيـل: الخَرْج ما كان على الرؤوس، والخراج ما كـان على الأرض، يقال: أَدِّ خَـرْجَ رأسِكَ، وخراجَ أرضِك. قاله ابن الأعرابي. وقيـل: الخَرْجُ أخصُّ، والخَـراجُ أعَمُّ. قاله ثعلب. وقيل: الخَرْجُ مصدرٌ، والخَراج اسمٌ لِما يُعطى، ثم قد يُطلق على المفعول المصدرُ كالخَلْق بمعنى المخلوق.

آ. (٩٥) **قوله : ﴿ما مَكَّنِّي﴾** : «ما» بمعنى الذي. وقرأ[2] ابن كثيـر «مكَّنَني» بإظهار النون. والباقون بإدغامِها في نون الوقاية للتخفيف.

آ. (٩٦) **قوله : ﴿آتوني﴾** : قرأ[3] أبو بكر «ايتوني»[4] بهمزةِ وصـل مِنْ أتىٰ يَأْتي في الموضعين من هذه السورة بخلافٍ عنه في الثـاني[5]. وافقه حمـزةُ على الثاني من غيـرِ خلافٍ عنـه. والباقـون بهمـزةِ القـطعِ فيهمـا[6].

---

(١) الكشف ٢/٧٨.

(٢) السبعة ٤٠٠، النشر ٢/٣١٥، الحجة ٤٣٤، التيسير ١٤٦، البحر ٦/١٦٤.

(٣) النشـر ٢/٣١٥، التيسير ١٤٦، الإتحـاف ٢/٢٢٦. وأبو بكـر من طـريق العليمي وأبـي حمدون عن يحيى كما في الإتحاف.

(٤) عند الابتداء.

(٥) ذكر الخلاف عنه في الأول صاحب الإتحاف والنشر.

(٦) من الرباعي آتىٰ.

فـ «زُبُرَ» على قراءةِ همزةِ الوصل منصوبةٌ على إسقاط الخافض، أي: جيئوني بزُبُرِ الحديد. وفي قراءة قَطْعِها على المفعول الثاني لأنه يتعدَّىٰ / بالهمزة إلى اثنين. وعلى قراءة أبي بكر يُحتاج إلى كسر التنوين من «رَدْماً» لالتقاءِ الساكنين؛ لأنَّ همزةَ الوصلِ تسقط دَرْجاً فيُقْرأ له بكسر التنوين، وبعده همزةٌ ساكنة هي فاءُ الكلمة. وإذا ابتدأت بكلمتي «ائتوني» في قراءتِه وقراءةِ حمزة تبدأ بهمزةٍ مكسورةٍ للوصل ثم ياءٍ صريحة، هي بدلٌ من همزةِ فاء الكلمة[1]، وفي الدَّرْجِ تسقط همزةُ الوصل، فتعود الهمزةُ لزوالِ موجِبِ إبدالها[2]. [٥٩٩ب]

والباقون يَبْتَدِئون ويَصِلُون بهمزةٍ مفتوحة لأنها همزة قطع[3]، ويتركون تنوين «رَدْماً» على حاله من السكون، وهذا كلُّه ظاهرٌ لأهلِ النحو، خَفِيٌّ على القُرَّاء.

والزُّبَرُ جمع زُبْرَة كغُرْفَة وغُرَف. وقرأ[4] الحسن بضم الباء.

قوله: «ساوَىٰ» هذه قراءةُ الجمهور، وقتادة[5] «سوَّى» بالتضعيف. وعاصمٌ في رواية «سُوِّيَ»[6] مبنياً للمفعول.

---

(١) لأنه اجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فتبدل الثانية ياء من جنس ما قبلها.

(٢) لأن الهمزة الأولى همزة الوصل تسقط في الدرج فتبقى فاء الكلمة الهمزة الساكنة.

(٣) الأصل على قراءة العامة أأْتِيوني على وزن أَفْعِلوني كأَكْرِموني اجتمعت همزتان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة فأبدلت الثانية ألفاً. وترسم الهمزة والألف: آتِيُوني ثم تستثقل الضمة على الياء فتحذف فيلتقي ساكنان: الياء والواو فتحذف الياء ثم تضم التاء لئلا تنقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٤) القرطبي ١١/٦١، البحر ٦/١٦٤.

(٥) البحر ٦/١٦٤.

(٦) كذا رسمت في الأصل. وفي البحر ٦/١٦٤: «وابن أبي أمية عن أبي بكر عن =

قوله: «الصَّدَفَيْن» قرأ[1] أبو بكر بضم الصاد وسكون الدال. وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضمِّهما، والباقون بفتحهما. وهذه لغاتٌ قُرِىء بها في السبع. وأبو جعفر وشيبة وحميد بالفتح والإسكان، والماجِشون[2] بالفتح والضم، وعاصم في روايةٍ بالعكس.

والصَّدَفان: ناحيتا الجبلين. وقيل: أَنْ يتقابلَ جبلان وبينهما طريق، فالناحيتان صَدَفان لتقابُلِهما وتصادُفِهما، مِنْ صادَفْتُ الرجلَ، أي: لاقَيْتُه وقابَلْتُه. وقال أبو عبيد: «الصَّدَفُ: كل بناءٍ مرتفع وليس بمعروفٍ، والفتح لغة تميم[3]، والضمُّ لغة حِمْير».

قوله: «قِطْراً» هو المتنازَعُ فيه. وهذه الآيةُ أشهر أمثلةِ النحاةِ في باب التنازع، وهي من إعمالِ الثاني للحذف من الأول. والقِطْر: النُّحاس أو الرَّصاصُ المُذاب.

آ. **(٩٧) قوله: ﴿فما اسْطاعوا﴾**: قرأ[4] حمزة بتشديد الطاء، والباقون بتخفيفها. والوجهُ في الإدغام كما قال أبو علي[5]: «لمَّا لم يمكن

= عاصم «سُوْوِي» وكذلك رسمت في الكشاف. ولعله الصواب لأنها مجهولُ «ساوى» قراءة العامَّة.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠١، البحر ٦/١٦٤، التيسير ١٤٦، النشر ٢/٣١٥، الإتحاف ٢/٢٢٧.

(٢) ثمة أكثر من عَلَم بهذا اللقب فقد ذكر في تقريب التهذيب: عبد العزيز بن عبد الله، وعبد الملك بن عبد العزيز، ويعقوب بن أبي سلمة ويوسف بن يعقوب. انظر هذه الأعلام في التقريب.

(٣) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ١٨٣ وفيه «الصدفين: الجبلين بلغة تميم».

(٤) السبعة ٤٠١، البحر ٦/١٦٥، التيسير ١٤٦، القرطبي ١١/٦٣، الحجة ٤٣٥، النشر ٢/٢٧١.

(٥) الحجة (خ) ٣/٤٢٠ بعبارة قريبة.

إلقاءُ حركةِ التاءِ على السين لئلا يُحَرَّكَ ما لا يتحرك» ـ يعني أنَّ سين استفعل لا تتحرك ـ أُدْغم مع الساكن، وإن لم يكن حرف لين. وقد قرأت القراءُ غيرَ حرفٍ من هذا النحو. وقد أنشد سيبويه «ومَسْحِي » يعني في قول الشاعر[١]:

٣١٩٨ـ كأنَّه بعد كَلالِ الزَّاجِرِ ومَسْحِي مَرُّ عُقابٍ كاسِرِ

يريد «ومَسْحِه» فأدغم الحاء في الهاء بعد أَنْ قَلَبَ الهاءَ حاءً، وهو عكسُ قاعدةِ الإدغام في المتقاربين. وهذه القراءةُ قد لحَّنها بعضُ النحاة. قال الزجاج[٢]: «مَنْ قرأ بذلك فهو لاحِنٌ مخطىءٌ» وقال أبو علي[٣]: «هي غيرُ جائزة».

وقرأ[٤] الأعشى، عن أبي بكر «اصْطاعوا» بإبدال السين صاداً. والأعمش «استطاعوا» كالثانية.

آ. (٩٨) قوله: ﴿جَعَلَه دَكَّاءَ﴾: الظاهرُ أن الجَعْلَ هنا بمعنى التصيير فتكون «دَكَّاء» مفعولاً ثانياً. وجوَّز ابنُ عطية أن يكونَ حالاً، و«جعل»

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في الكتاب ٤١٣/٢، والمخصص ١٣٩/٨، واللسان (كسر). والرجز في وصف بعير. المسح هنا: ذَرْع الأرض بالسير. يقول: كأنه بعد سيره الطويل وكلال الزاجر له عقاب مكسورة الجناحين. والشاهد في هذا البيت إخفاء الهاء في «ومسحه» وسيبويه يسمّيه إدغاماً ويقول: «ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله...» والإخفاء هذا عند سيبويه ضرب من الإدغام. انظر: الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) معاني القرآن ٣١٢/٣.

(٣) الحجة (خ) ٤٢٠/٣.

(٤) البحر ١٦٥/٦، الكشاف ٤٩٩/٢.

بمعنى خلق، وفيه[1] بُعدٌ؛ لأنه[2] إذ ذاك موجودٌ. وقد تقدَّم خلافُ القراء في «دَكَّاء» في الأعراف[3].

قوله: «وَعْدُ ربـي» الوَعْدُ هنا مصدرٌ بمعنى الموعود أو على بابه.

آ. (٩٩) قـوله: ﴿يَمُـوْجُ﴾: مفعـولٌ ثـانٍ لـ «تـرَكْنـا» والضميـر في «بعضَهم» يعودُ على «يَأْجُوج ومَأْجوج» أو على سائر الخلق.

قوله: «يومئذ» التنوينُ عوضٌ من جملةٍ محذوفة. تقديرُهـا: يوم إذ جـاء وَعْدُ ربـي، أو إذ حَجَزَ السَّدُّ بينهم.

آ. (١٠١) قوله: ﴿الذين كانَتْ﴾: يجـوزُ أَنْ يكونَ مجـروراً بدلاً من «للكافرين» أو بيـاناً أو نعتـاً، وأن يكونَ منصـوباً بـإضمار أَذُمُّ، وأن يكـونَ مرفوعاً خبرَ ابتداءٍ مضمر.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿أفَحَسِبَ﴾: العامَّةُ على كسرِ السين وفتح البـاء فعلاً ماضيـاً. و «أن يَتَّخِذوا»[4] سـادٌّ مَسَدَّ المفعـولين. وقرأ[5] أميـر المؤمنين علي بن أبـي طالب وزيد بن علي وابن كثير[6] ويحيـى بن يعمر في آخـرين،

---

(١) انظر: البحر ٦/١٦٥.

(٢) أي السد. قال في البحر: ولا يُخْلق المخلوق لكنه ينتقل من بعض هيئاته إلى هيئة أُخرىٰ».

(٣) انظر: الدر المصون ٥/٤٥٠. وحمزة والكسائي وعاصم هنا بالمدّ، والباقون بتنوين الكـاف. وثمـة روايتـان عن حفص عن عـاصم. انـظر: السبعـة ٤٠٢، الإتحـاف ٢/٢٢٨.

(٤) الأصل « يتخذ » وهو سهو.

(٥) الإتحاف ٢/٢٢٨، البحر ٦/١٦٦، القرطبـي ١١/٦٥، المحتسب ٢/٣٤.

(٦) بخلافٍ عنه كما في البحر ٦/١٦٦.

بسكونِ السينِ ورفعِ الباءِ على الابتداء، والخبر «أَنْ» وما في حَيِّزها.

وقال الزمخشري[1]: «أو على الفعلِ والفاعلِ لأن[2] اسمَ الفاعلِ إذا اعتمد على الهمزةِ ساوى الفعلَ في العمل كقولك: «أقائمٌ الزيدان» وهي قراءةٌ مُحْكَمةٌ جيدةٌ».

قال الشيخ[3]: «والذي يظهرُ أنَّ هذا الإعرابَ لا يجوزُ لأنَّ حَسْباً ليس باسمِ فاعل فيعمل، ولا يلزم مِنْ تفسير شيءٍ بشيء أن تجريَ عليه / [٦٠٠أ] أحكامُه. وقد ذكر سيبويه[4] أشياءَ مِنَ الصفات[5] التي تجري مَجْرى الأسماءِ، وأنَّ الوجهَ فيها الرفعُ. ثم قال: وذلك نحو: مررتُ برجلٍ خيرٌ [منه][6] أبوه، ومررتُ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، ومررت برجلٍ أبٌ له صاحبُه، ومررت برجلٍ حَسْبُك مِنْ رجلٍ هو[7]، ومررت برجلٍ أيُّما رجلٍ هو. ثم قال الشيخ: «ولا يَبْعُدُ أَنْ يُرْفعَ به الظاهرُ، فقد أجازوا في «مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه» أن يرتفعَ «أبوه» بأبي عشرة لأنه في معنى والدِ عشرة».

قوله: «نزلاً» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ على الحالِ جمعَ «نازِل» نحو شارِف[8] وشُرُف. الثاني: أنه اسمُ موضعِ النزول[9]. الثالث: أنَّه اسمُ

---

(١) الكشاف ٢/٥٠٠ في تخريج القراءة.
(٢) الأصل «كاسم» والتصحيح من (ش) والكشاف.
(٣) البحر ٦/١٦٦.
(٤) الكتاب ١/٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٥) الأصل: «الأسماء» وهو سهو. والتصحيح من البحر
(٦) سقط من الأصل وأثبتناه من البحر والكتاب.
(٧) قوله «هو» لم يَرِد في البحر، وورد في الأصل والكتاب.
(٨) الشارف من الدواب: المُسِنَّة.
(٩) وهو ما ذهب إليه الزجاج في معاني القرآن ٣/٣١٤.

مـا يُعَـدُّ للنـازلين من الضيـوفِ، ويكـونُ على سبيـلِ التهكُّم بهم، كقـولِـه تعالىٰ: «فَبَشِّرْهُمْ بعذابٍ أليم»[1]، وقولِه[2]:

٣١٩٩ــ .... تحيَّــةُ بينِـهم ضَــرْبٌ وجيــعُ

ونصبُه على هذين الوجهين مفعولاً به، أي: صَيَّرْنا.

وأبو حيوة[3] «نُزْلا» بسكونِ الزاي، وهو تخفيفُ الشهيرةِ.

آ. (١٠٣) **قوله: ﴿أَعْمالاً﴾**: تمييزٌ لـلأَخْسَرين، وجُمِعَ لاختلافِ الأنواع.

آ. (١٠٤) **قـوله: ﴿الـذين ضَلَّ﴾**: يجـوز فيـه الجـرُّ نعتـاً وبـدلاً وبياناً، والنصبُ على الذمِّ، والرفعُ على خبر ابتداء مضمر.

قـوله: «يَحْسَبُـون أنهم يُحْسِنون» يُسَمَّى في البديع «تجنيسَ التصحيف» وتجنيس الخَطِّ، وهذا مِنْ أحسنِه. وقال البحتري[4]:

٣٢٠٠ــ ولـم يكـن الـمُـغْـتَـرُّ بـالله إذ شَـرَىٰ
لِـيُعْـجِـزَ والـمُـعْـتَـزُّ بـالله طـالبُـهْ

فـالأولُ من الغُرور، والثـاني مِن العِزِّ. ومِنْ أحسنِ مـا جاء في تجنيس التصحيف قوله[5]:

---

(١) الآية ٢١ من آل عمران.

(٢) تقدم برقم ٦٦٥.

(٣) البحر ٦/١٦٦، كما تنسب إلى أبي عمرو بخلافٍ عنه.

(٤) ديوانه ١/٢١٥، والبحر ٦/١٦٧، والطراز ٢/٣٦٦. وشرىٰ: لجَّ وبالغ.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٦/١٦٧. وغَنَّى الله فلاناً: جعله غنياً. بان: بَعُد. والخرود: المرأة الحيية.

٣٢٠١ـ سَقَيْنَني رِيِّيْ وغَنَّيْنَنِيْ بُحْتُ بحُبِّي حين بِنَّ الخُرَّدْ

يصحف بنحو[١]:

٣٢٠٢ـ شَقَيْتَني ربي وعَنَّيْتَنِيْ بحُبِّ يحيى خَتَنِ ابن الجُرُدْ

وفي بعضِ رسائلِ الفصحاء: «قَبِّلَ قبلَ يَدِك ثَراك، عبدٌ عند رَخاك[٢] رجاك، آمِلٌ أَمَّك»[٣].

آ. (١٠٥) وقرأ[٤] ابن عباس «فَحَبِطَتْ» بفتح الباء. والعامَّة على «نُقيم» بنون العظمة مِنْ «أقام». ومجاهد[٥] وعبيد بن عمير. «فلا يُقيم» بياءِ الغَيبة لتقدُّم قوله: «بآياتِ ربِّهم»، فالضميرُ يعود عليه. ومجاهدٌ أيضاً «فلا يقومُ لهم» مضارع قام، «وزنٌ» بالرفع. وعن عبيد بن عمير أيضاً «فلا يقومُ وزناً» بالنصبِ كأنه تَوَهَّم أنَّ «قام» متعدٍّ. كذا قال الشيخ[٦]. والأحسنُ مِنْ هذا أَنْ تُعْرَبَ هذه القراءةُ على ما قاله أبو البقاء[٧] أَنْ يُجْعَلَ فاعلُ «يقومُ» صنيعُهم أو سَعْيُهم، وينتصِبُ حينئذٍ «وَزْناً» على أحد وجهين: إمَّا على الحال، وإمَّا على التمييز.

آ. (١٠٦) قوله: ﴿ذلك جزاؤهم جهنَّمُ﴾: فيه أوجهٌ كثيرةٌ

(١) عنَّاه: كلفه ما يشقُّ عليه. والختن: زوج البنت أو الأخت.
(٢) مقصور الرخاء.
(٣) الأَمَم: القرب وقد أدغم الميم في الميم.
(٤) القرطبي ١١/٦٦، البحر ٦/١٦٧.
(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٦/١٦٧، الكشاف ٢/٥٠٠، القرطبي ١١/٦٦، الشواذ ٨٢.
(٦) البحر ٦/١٦٧. وعبارته «كأنه جعل قام متعدياً».
(٧) الإملاء ٢/١٠٩.

أحدُها: أَنْ يكونَ «ذلك» خبرَ مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك، و«جزاؤهم جهنَّمُ» جملةٌ برأسها. الثاني: أن يكون «ذلك» مبتدأ أولَ، و«جزاؤهم» مبتدأ ثانٍ و«جهنَّم» خبرُه، وهو وخبرُه خبرُ الأول. والعائدُ محذوف، أي: جزاؤهم به، كذا قال أبو البقاء[1]، فالهاء في «به» تعود على «ذلك»، و«ذلك» مُشارٌ به إلى عدم إقامة الوزن.

قال الشيخ[2]: «ويحتاج هذا التوجيهُ إلى نظر». قلت: إنْ عَنَى النظرَ من حيث الصناعةُ فَمُسَلَّمٌ. ووجهُ النظر: أنَّ العائدَ حُذِفَ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ إلا بتكلفٍ، فإنَّ العائدَ على المبتدأ إذا كان مجروراً لا يُحْذَفُ إلا إذا جُرَّ بحرفِ تبعيضٍ[3] أو ظرفية[4]، أو يَجُرُّ عائداً جُرَّ قبله بحرفٍ، جُرَّ به المحذوفُ كقوله[5]:

٣٢٠٣ـ أَصِخْ فالذي تُدْعَىٰ بـه أنت مُفْلِحُ

. . . .

أي: مفلحٌ به[6]. وإنْ عَنَىٰ من حيث المعنى فهو معنى جيدٌ.

---

(١) الإملاء ٢/١٠٩.

(٢) البحر ٦/١٦٧.

(٣) نحو: «السَّمْن مَنَوان بدرهم»، أي: منوان منه. وكقول الخنساء:

كأنْ لم يكونوا حِمَىً يُتَّقى إذ الناس إذ ذاك من عَزَّ بَزَّا

أي: من عَزَّ منهم.

(٤) كقوله:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويوم نُساء ويوم نُسَرْ

أي: نُساء فيه ونُسَرُّ فيه.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله وهو في المساعد لابن عقيل ١/٢٣٤ وعجزه:

فلا تكُ إلاَّ في الفلاحِ منافِسا

(٦) انظر المسألة في المساعد ١/٢٣٤.

الثالث: أن يكون «ذلك» مبتدأً، و «جزاؤهم» بدلٌ أو بيان، و «جهنم» خبره. الرابع: أن يكون «ذلك» مبتدأ أيضاً، و «جزاؤهم» خبره و «جهنمُ» بدلٌ أو بيانٌ أو خبر ابتداء مضمر. الخامس: أن يُجعل «ذلك» مبتدأ و «جزاؤهم» بدلٌ أو بيان و «جهنم» خبر ابتداءٍ مضمرٍ، و «بما كفروا» خبر الأول، والجملة اعتراضٌ. السادس: أن يكون «ذلك» مبتدأً، والجارُّ الخبر، و «جزاؤهم جهنمُ» جملةٌ معترضةٌ وفيه بُعْدٌ. السابع: أن يكون «ذلك» إشارةً إلى جماعة / وهم مذكورون في قوله: «بالأخسرين»، وأُشير إلى الجمع كإشارة الواحد كأنه قيل: أولئك جزاؤُهم جهنَّمُ، والإعرابُ المتقدمُ يعودُ إلى هذا التقدير. [٦٠٠ب]

قوله: «واتَّخذوا» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه عطفٌ على «كفروا»، فيكونُ محلُّه الرفعَ لعطفِه على خبر «إنَّ». الثاني: أنه مستأنفٌ فلا مَحَلَّ له.

والباء في قوله: «بما كفروا» لا يجوزُ تعلُّقُها بـ «جزاؤهم» للفَصْلِ بين المصدرِ ومعمولِه.

آ. (١٠٧) **قوله: ﴿نُزُلًا﴾**: فيه ما تقدَّم[1]: من كونِه اسمَ مكانِ النزولِ، أو ما يُعَدُّ للضيف. وفي نصبه وجهان، أحدهما: أنه خبر «كانت»، و «لهم» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنَّه حال مِنْ «نُزُلًا»، أو على البيان، أو بـ «كانت» عند مَنْ يرى ذلك. والثاني: أنه حالٌ من «جنات»، أي: ذوات نُزُلٍ، والخبرُ الجارُّ.

آ. (١٠٨) **قوله: ﴿لا يَبْغُوْنَ﴾**: الجملةُ حالٌ: إمَّا مِنْ صاحب «خالدين»، وإمَّا من الضمير في «خالدين»، فتكونُ حالًا متداخلة.

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٠٢.

والحِوَل: قيل: مصدرٌ بمعنى التحوُّل. يُقال: حال عن مكانه حِوَلاً، فهو مصدرٌ كالعِوَج والعِوَد[1] والصِّغَر قال[2]:

٣٢٠٤ـ لكلِّ دولةٍ أجلُ ثم يُتاحُ لها حِوَل

وقال الزجاج[3]: «هو عند قومٍ بمعنى الحِيلة في التنقُّل». وقال ابن عطية: «والحِوَلُ: بمعنى التحوُّل». قال مجاهد: «مُتَحَوَّلاً» وأنشد الرجز المتقدم ثم قال: «وكأنه اسم جمع، وكأنَّ واحدَة حوالة»[4] قلت: وهذا غريب والمشهورُ الأولُ. والتصحيح في فِعَل هو الكثير إن كان مفرداً نحو: الحِوَل وإن كان جمعاً فالعكسُ نحو: «ثِيَرة»[5] و . . .[6].

آ. (١٠٩) قوله: ﴿تَنْفَدَ﴾: قرأ[7] الأخوان «يَنْفَدَ» بالياء من تحتُ؛ لأنَّ التأنيثَ مجازي. والباقون بالتاء من فوقُ لتأنيثِ اللفظ. وقرأ السُّلمي

---

(١) أثبت هذا المصدر لـ «عاد» الزجاج في معانيه ٣/٣١٥ وأبو حيان في البحر ٦/١٦٨.

(٢) البيت غير مستقيم عروضياً. وهو على هذا النحو في البحر ٦/١٦٨.

(٣) معاني القرآن ٣/٣١٥، بعبارة قريبة.

(٤) يبدو أن الحكم عليه باسم الجمع لكونه ليس على وزن خاص بالجموع.

(٥) ثيرة: ج ثور.

(٦) مثال لم أتبين قراءته.

قلت: ما ذهب إليه المؤلف في تصحيح «حِوَل» غير مشهور. ذهب ابن عصفور إلى أن الواو متحركة وليس بعدها ألف، أو أن هذا المصدر ليس على وزن فعل من الأفعال، وعدَّه ابن عقيل شاذاً وحمله الزجاج على أنه جارٍ على غير فِعْلٍ. انظر: الممتع ٤٦٦، ٤٩٥، المساعد ٤/١٦٧، معاني القرآن ٣/٣١٥. وانظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال ٨٩.

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٢، النشر ٢/٣١٦، الحجة ٤٣٦، التيسير ١٤٦، البحر ٦/١٦٩.

ـ ورُويت عن أبي عمرو وعاصم ـ تَنَفَّدَ ـ بتشديدِ الفاءِ، وهو مُطاوِعُ نَفَّدَ بالتشديد نحو: كسَّرته فتكسَّر. وقراءةُ الباقين مطاوعُ أَنْفَدْته.

قوله: «ولو جِئْنا» جوابُها محذوف لِفَهْمِ المعنىٰ تقديره: لنفِدَ. والعامَّةُ على «مَدَداً» بفتح الميم. والأعمشُ(1) قرأ بكسرها، ونصبُه على التمييز كقوله(2):

٣٢٠٥ـ .... فإنَّ الهوىٰ يَكْفِيْكه مثلُه صَبْرا

وقرأ(3) ابن مسعود وابنُ عباس «مِداداً» كالأول. ونصبُه على التمييز أيضاً عند أبي البقاء(4). وقال غيرُه ـ كأبي الفضل الرازي ـ: إنه منصوب على المصدرِ بمعنى الإمداد نحو: «أَنْبَتَكم مِن الأرضِ نباتاً»(5) قال: والمعنىٰ: ولو أَمْدَدْناه بمِثْله إمداداً.

آ. (١١٠) **قوله: ﴿أنَّمَا إلهُكُم﴾**: «أنَّ» هذه مصدرية وإنْ كانت مكفوفةً بـ «ما». وهذا المصدر قائمٌ مقامَ الفاعلِ كأنه قيل: إنما يُوْحَىٰ إليَّ التوحيدُ.

قوله: «ولا يُشْرِكْ» العامَّةُ على الياءِ مِنْ تحتُ، عُطِفَ بها على أمرٍ. ورُوي(6) عن أبي عمروٍ «ولا تُشْرِك» بالتاءِ مِنْ فوقُ خطاباً على الالتفات من الغَيْبة إلى الخطاب ثم التُفِتَ في قولِه «بعبادة ربِّه» إلى الأول. ولو جيْءَ على

---

(١) نسبها في البحر ٦/١٦٩، إلى الأعرج.
(٢) لم أهتدِ إلى قائله وصدره. وهو في البحر ٦/١٦٩.
(٧) الإتحاف ٢/٢٢٩، المحتسب ٢/٣٥، القرطبي ١١/٦٨، البحر ٦/١٦٩.
(٤) الإملاء ٢/١٠٩.
(٥) الآية ١٧ من سورة نوح.
(٦) في رواية الجعفي كما في البحر ٦/١٦٩.

الالتفات الثاني، لقيل: ربك. والباءُ سببية، أي: بسبب. وقيل: بمعنى في.

والفِرْدوس: الجَنَّةُ مِن الكَرْم خاصة. وقيل: بل ما كان غالبُها كَرْماً. وقيل: كل ما حُوِطَ[1] فهو فِرْدوسٌ والجمع فراديس. وقال المبرد: «الفِرْدوس فيما سمعتُ من العرب: الشجرُ الملتفُّ، والأغلبُ عليه أن يكون من العِنَب». وحكىٰ الزجاج[2] أنها الأَوْدِيَة التي تُنْبِتُ ضُروباً من النَّبْت. واختُلف فيه: فقيل: هو عربيٌّ وقيل: أعجمي. وهل هو روميٌّ أو فارسيٌّ أو سُرْيانيٌّ؟ قيل: ولم يُسْمع في كلام العرب إلا في بيت حَسَّان[3]:

٣٢٠٦ـ وإنَّ ثوابَ اللّهِ كلَّ مُوَحِّدِ جِنانٌ من الفردوسِ فيها يُخَلَّدُ

وهذا ليس بصحيح، لأنه سُمع في شعرِ أمية بنِ أبي الصلت[4]:

٣٢٠٧ـ كانت منازلُهمْ إذ ذاك ظاهرةً فيها الفَراديسُ ثم الثومُ والبَصَلُ

ويقال: كَرْمٌ مُفَرْدَسٌ، أي: مُعَرَّشٌ، ولهذا سُمِّيَتِ الروضةُ التي دونَ اليَمامة فِرْدوساً.

وإضافةُ «جنَّات» إلى الفِرْدوس إضافةُ تبيينٍ.

[تمت سورة الكهف]

* * *

(١) كذا بالتصحيح والمجهول مِنْ « حاط » القياسُ فيه: حِيط.

(٢) معاني القرآن ٣/٣١٤ ـ ٣١٥.

(٣) ديوانه ١/٣٠٦، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣١٥، واللسان (فردس). و« كل » مفعول « ثواب ».

(٤) ديوانه ٤٣٧، والبحر ٦/١٦٨.

سورة مريم عليها السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

[٦٠١أ] آ. /(٢) قوله: ﴿ذِكْرُ﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبر، تقديرُه: فيما يُتْلَى عليكم ذِكْرُ. الثاني: أنه خبرٌ محذوفُ المبتدأ، تقديرُه: المَتْلُوُّ ذِكْرُ، أو هذا ذِكْرُ. الثالث: أنه خبرُ الحروفِ المتقطعةِ، وهو قولُ يحيى بن زياد[1]. قال أبو البقاء[2]: «وفيه بُعْدٌ؛ لأن الخبرَ هو المبتدأُ في المعنى، وليس في الحروفِ المقطَّعةِ ذِكْرُ الرحمةِ، ولا في ذكرِ الرحمة معناها».

والعامَّةُ على تسكينِ أواخرِ هذه الأحرفِ المقطَّعةِ، وكذلك كان بعضُ القُرَّاءِ يقفُ على كلِّ حرفٍ منها وَقْفَةً يسيرةً مبالغَةً في تمييزِ بعضِها مِنْ بعضٍ.

وقرأ[3] الحسنُ «كافُ» بالضم، كأنه جَعَلها معربةً، ومَنَعها من الصَّرْف للعَلَميَّةِ والتأنيث[4]. وللقُرَّاء خلافٌ[5] في إمالة «يا» و«ها» وتفخيمِهما.

(١) وهو الفراء في معاني القرآن ٢/١٦١.
(٢) الإملاء ٢/١١٠. وانظر ردَّ الزجاج في معانيه ٣/٣١٨.
(٣) الإتحاف ٢/٢٣٢، القرطبي ١١/٧٤، البحر ٦/١٧٢.
(٤) قال القرطبي ١١/٧٥: «والقولُ فيها ما بيَّنه هرون القارىء قال: كان الحسن يشمُّ الرفعَ، فمعنى هذا أنه كان يُوْمِىء». وانظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣١٧.
(٥) للقراء مذاهب منتشرة في ذلك. انظر: السبعة ٤٠٦، النشر ٢/٧١، الإتحاف ٢/٢٣١، الحجة ٤٣٧، التيسير ١٤٨، البحر ٦/١٧٢.

وبعضُعهم يُعَبِّر عن التفخيم بالضمِّ، كما يُعَبِّر عن الإمالةِ بالكسرِ، وإنما ذكَرْتُه لأنَّ عبارتَهم في ذلك مُوْهِمَةٌ.

وأظهر[1] دالَ صاد قبل ذال «ذِكْرُ» نافعٌ وابنُ كثير وعاصم لأنـه الأصل، وأدغمها فيها الباقون.

والمشهورُ إخفاءُ نونِ «عَيْن» قبل الصـاد؛ لأنها تُقـاربها، ويشتـركان في الفم، وبعضُهم يُـظْهِرُهـا[2] لأنها حـروف مقـطعـة يُقْصَـدُ تمييـزُ بعضِهـا [من بعض][3].

و «ذِكْرُ» مصدرٌ مضافٌ. قيل: إلى مفعولِه وهـو الرحمـةُ، والرحمـةُ في نفسها مصدرٌ أيضاً مضافٌ إلى فاعلِه، و «عبدَه» مفعولٌ به. والنـاصبُ له نفسُ الرحمةِ، ويكونُ فاعلُ الذِّكْرِ غيرَ مذكورٍ لفـظاً، والتقديـر: أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ رحمتَـه عبـدَه. وقيل: بـل «ذِكْـرُ» مضـافٌ إلى فـاعلِه على الاتِّسـاعِ ويكـون «عبـدَه» منصوباً بنفسِ الـذِّكْر، والتقـديرُ: أَنْ ذَكَـرَتِ الرحمـةُ عبدَه، فَجَعَـلَ الرحمـةَ ذاكرةً له مجازاً.

و «زَكَرِيَّا» بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، أو منصوبٌ بإضمار «أَعْني».

وقـرأ يحيـى بن يعمر[4] ـ ونقلهـا الزمخشـريُّ[5] عن الحسنِ ـ «ذَكَّرَ» فعـلًا ماضيـاً مشدَّداً، و «رحمـةَ» بالنصبِ على أنهـا مفعولٌ ثـانٍ قُـدِّمَتْ على

(١) الإتحاف ٢/٢٣٢، البحر ٦/١٧٢، السبعـة ٤٠٦، النشر ١/٤٢٥.

(٢) وهو حفص عن عاصم كما في البحر ٦/١٧٢. وانظر: الإملاء ٢/١١٠، الإتحاف ٢/٢٣٢.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٦/١٧٢.

(٥) الكشاف ٢/٥٠٢.

الأول، وهو «عبدَه» والفاعلُ: إمَّا ضميرُ القرآنِ، أو ضميرُ الباري تعالىٰ. والتقدير: أنْ ذكَّر القرآنُ المتلُوُّ ـ أو ذَكَّرَ اللَّهُ ـ عَبْدَه رحمتَه، أي: جعل العبدَ يَذْكرُ رحمتَه. ويجوز على المجازِ المتقدِّمِ أن تكون «رحمةَ ربك» هو المفعولَ الأولَ، والمعنىٰ: أنَّ اللَّهَ جَعَلَ الرحمةَ ذاكرةً للعبدِ. وقيل: الأصلُ: ذكَّرَ برحمةٍ، فلمَّا انْتُزِعَ الجارُّ نُصِب مجرورُه، ولا حاجةَ إليه.

وقرأ الكلبيُّ[1] «ذَكَرَ» بالتخفيفِ ماضياً، «رحمةَ» بالنصبِ على المفعول به، «عبدُه» بالرفع فاعلاً بالفعلِ قبلَه، «زكريَّا» بالرفعِ على البيانِ أو البدلِ أو على إضمارٍ مبتدأ، وهو نظيرُ إضمار الناصب في القراءة الأولىٰ.

وقرأ[2] يحيى بن يعمر ـ فيما نقله عنه الدانيُّ ـ «ذَكِّرْ» فعلَ أمرٍ، «رحمةَ» و «عبدَه» بالنصب فيهما على أنهما مفعولان، وهما على ما تقدَّم مِنْ كونِ كلِّ واحدٍ يجوز أَنْ يكونَ المفعولَ الأولَ أو الثاني، بالتأويلِ المتقدِّم في جَعْلِ الرحمة ذاكرةً مجازاً.

آ. (٣) قوله: ﴿إِذْ نَادَىٰ﴾: في ناصبه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه «ذِكْرُ»، ولم يذكر الحوفيُّ غيرَه. والثاني: أنَّه «رحمة»، وقد ذكر الوجهين أبو البقاء[3]. والثالث: أنَّه بدلٌ مِنْ «زكريَّا» بدلُ اشتمالٍ لأنَّ الوقتَ مُشْتملٌ عليه وسيأتي مِثْلُ هذا عند قولِه «واذكُرْ في الكتابِ مريمَ»[4] ونحوِه.

آ. (٤) وقوله: ﴿قال ربِّ﴾: لا مَحَلَّ لهذهِ الجملةِ لأنها[5] تفسيرٌ

---

(١) القرطبي ١١/٧٥، البحر ٦/١٧٢.
(٢) البحر ٦/١٧٢، القرطبي ١١/٧٥.
(٣) الإملاء ٢/١١٠.
(٤) الآية ١٦ من مريم.
(٥) الأصل «لا تفسير» وهو سهو والتصويب من (ش).

لقولِه «نادىٰ ربَّه» وبيانٌ، ولذلك تُرِكَ العاطفُ بينهما لشدَّة الوَصْلِ.

قوله: «وَهَنَ» العامَّةُ على فتحِ الهاء. وقرأ[1] الأعمشُ بكسرِها. وقُرِىء بضمِّها، وهذه لغاتٌ في هذه اللفظةِ. ووَحَّد العـظـمَ لإِرادةِ الجنسِ، يعني أنَّ هذا الجنسَ الذي هو عَمُوْدُ البدنِ، وأشدُّ ما فيه وأَصْلَبُـه، قد أصـابه الـوَهْنُ، ولو جُمع لكان قصداً آخرَ: وهو أنه لم يَهِنْ منه بعضُ عظامه ولكن كلُّها، قاله الزمخشري[2]. وقيل: أُطْلِقَ المفردُ، والمرادُ به الجمعُ كقولِه[3]:

٣٢٠٨ـ بها جِيَفُ الحَسْرى فأمَّا عِـظامُها فبِيْضٌ وأمَّــا جِلْدُهــا فَصَـلِيْبُ

أي: جلودُها، ومثلُه[4]:

٣٢٠٩ـ كُلوا في بعضِ بــطنِكمْ تَعِفُّــوا فــإنَّ زمــانَـكُمْ زَمَـنٌ خَمِـيصُ

أي: بطونكم.

و «مِنِّي» حـالٌ من «العَظْم». وفيـه رَدٌّ على مَنْ يقـول: إن الألفَ والـلامَ تكـونُ عِوَضـاً من الضميرِ المضـافِ إليه؛ لأنه قد جُمـع بينهمـا هنـا وإن كـان الأصـلُ: وَهَنَ عَظْمي. ومثلُه في الـدَّلالةِ على ذلـك ما أنشـدوه شاهـداً على ما ذَكَرْتُ[5]:

٣٢١٠ـ رَحِيبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها رَفِيْقَةٌ بجَسِّ النَّـدامَىٰ بَضَّـةُ المُتَجَـرَّدِ

قوله: «شَيْبـاً» في نصبه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدُهـا: ـ وهو المشهـورُ ـ أنه

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ١٧٣/٦، القرطبي ٧٦/١١، الشواذ ٨٣.
(٢) الكشاف ٥٠٢/٢.
(٣) تقدم برقم ١٥٤.
(٤) تقدم برقم ١٥٣.
(٥) تقدم برقم ٢٩٦.

تمييـزٌ منقـولٌ من الفـاعليـة؛ إذ الأصـلُ: اشتعـلَ شيبُ الـرأسِ. قـال الـزمخشري[1]: «شبَّـه الشيبَ بشُواظِ النـار في بياضِـه[2] وانتشارِه في الشعـر وفُشُوِّه فيه، وأَخْذِه منه كلَّ مَأْخَذٍ باشتعال النار، ثم أخرجه مُخْـرَجَ الاستعارةِ، ثم أَسْنَدَ الاشتعالَ إلى مكانِ الشَّعْر ومَنْبَتِه وهو الرأسُ، وأخرج الشَّيْبَ مميَّـزاً، ولم يُضِفِ الـرأسَ[3] اكتفـاءً بعِلْم المخـاطب أنـه رأسُ زكـريـا، فمِنْ ثَمَّ / [٦٠١ب] فَصُحَتْ هذه الجملةُ وشُهِد لها بالبلاغةِ» انتهىٰ. وهذا مِنْ استعارةِ محسـوسٍ لمحسوسٍ، ووجهُ الجمع: الانبساطُ والانتشارُ.

والثـاني[4]: أنه مصـدرٌ على غيرِ الصَّـدْرِ، فإنَّ معنىٰ «اشتعـلَ الـرأسُ» شابَ.

الثالث: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، أي: شائباً أو ذا شيبٍ.

قوله: «بدُعائِك» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّ المصدرَ مضافٌ لمفعولِـه، أي: بدعائي إياك. والثاني: أنه مضافٌ لفاعلِه، أي: لم أكنْ بدعـائِك لي[5] إلى الإيمانِ شَقِيًّا.

آ. (٥) **قوله: ﴿خِفْتُ المَوالِي﴾**: العامَّةُ على «خِفْتُ» بكسر الخـاء وسكونِ الفاء، وهو ماضٍ مسندٌ لتاءِ المتكلم. و«المَوالي» مفعولٌ به بمعنىٰ: أنَّ مَوالِيَه كانوا شِرارَ بني إسرائيل، فخافَهم على الدِّين. قاله الزمخشـري[6].

---

(١) الكشاف ٢/٥٠٢.

(٢) زاد في الكشاف: وإنارته.

(٣) أي: لم يقل: واشتعل رأسي.

(٤) في إعراب «شيباً».

(٥) قوله «لي إلى» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٦) الكشاف ٢/٥٠٢.

قال أبو البقاء[1]: «لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ، أي: عَدَمَ المَوالي أو جَوْرَ المَوالي».

وقرأ[2] الزُّهري كذلك، إلا أنه سَكَّن ياءَ «المَواليْ» وقد تَقَدَّم أنَّه قد تُقَدَّر الفتحةُ في الياء والواو، وعليه قراءةُ زيدِ بنِ عليّ «تُطْعِمون أَهالِيْكم»[3]. وتقدَّم إيضاحُ هذا.

وقرأ عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن جبير وسعيد بن العاص[4] ويحيى بن يعمر وعلي بن الحسين في آخرين: «خَفَّتِ» بفتح الخاءِ والفاءِ مشددةً وتاءِ تأنيثٍ، كُسِرَتْ لالتقاءِ السَّاكنين. و «المَوالِيْ» فاعلٌ به، بمعنى دَرَجُوا وانقرضُوا بالموت.

قوله: «مِنْ ورائي» هذا متعلِّقٌ في قراءةِ الجُمهورِ بما تضمَّنه المَوالي مِنْ معنى الفِعْلِ، أي: الذين يَلُوْن الأمرَ بعدي. ولا يتعلق بـ «خِفْتُ» لفسادِ المعنى، وهذا على أَنْ يُرادَ بـ «ورائي» معنى خلفي وبعدي. وأمَّا في قراءةِ «خَفَّت» بالتشديد فيتعلَّق الظرفُ بنفسِ الفعل، ويكونُ «ورائي» بمعنى قُدَّامي. والمرادُ: أنهم خفُّوا قدَّامَه ودَرَجُوا، ولم يَبْقَ منهم مَنْ به تَقَوٍّ واعْتِضادٌ. ذكر هذين المعنيين الزمخشري[5].

---

(١) الإملاء ٢/١١٠.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦/١٧٤، القرطبي ١١/٧٧، المحتسب ٢/٣٧.

(٣) الآية ٨٩ من المائدة، وهي قراءة جعفر الصادق. وانظر القراءة والمسألة في: الدر المصون ٤/٤٠٧.

(٤) سعيد بن العاص الأموي القرشي، صحابي من الأمراء الفاتحين، كان واليَ المدينة إلى وفاته، أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان. توفي سنة ٥٣، أو ٥٩. انظر: الإصابة رقم ٣٢٦١، سِيَر أعلام النبلاء ٣/٤٤٤.

(٥) الكشاف ٢/٥٠٢.

والمَوالي: بنو العمِّ يدلُّ على ذلك تفسيرُ الشاعرِ لهم بذلك في قوله[1]:

٣٢١١ـ مَهْلاً بني عَمِّنا مَهْلاً مَوالينا   لا تَنْبُشوا بَيْنَنا ما كان مَدْفُوْنا

وقال آخر[2]:

٣٢١٢ـ ومَوْلَىً قد دَفَعْتُ الضَّيْمَ عنهُ   وقد أمْسَىٰ بمنزلةِ المَضِيْمِ

والجمهورُ على «ورائي» بالمدِّ. وقرأ[3] ابنُ كثير ـ في روايةٍ عنه ـ «وَرايَ» بالقصر، ولا يَبْعُدُ ذلك عنه فإنه قد قَصَرَ «شُرَكاي»[4] في النحل كما تقدَّم، وسيأتي أنَّه قَرَأ «أَنْ رَأْه اسْتَغْنىٰ» في العَلَق[5]، كأنه كان يُؤْثِرُ القَصْر على المدِّ لخفَّتِه، ولكنه عند البصريين لا يجوزُ سَعَةً.

و «مِنْ لَدُنْك» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «هَبْ». ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ «وليًّا» لأنه في الأصل صفةٌ للنكرةِ فقُدِّمَ عليها.

آ. (٦) **قوله: ﴿يَرِثُني ويَرِثُ﴾**: قرأ[6] أبو عمروٍ والكسائي بجزمِ الفعلين على أنَّهما جوابٌ للأمر إذ تقديرُه: إن يَهَبْ يَرِثْ. والباقون برفعِهما على أنَّهما صفةٌ لـ «وليًّا».

---

(١) البيت للفضل بن العباس. وهو في الحماسة ١٢٩، والزاهر ١/٢٢٢، والقرطبي ١١/٧٨.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٠١، وتفسير الماوردي ٢/٥١٦، والبحر ٦/١٧٣.

(٣) البحر ٦/١٧٤، القرطبي ١١/٧٩.

(٤) الآية ٢٧ من النحل. وانظر: الورقة ٥٥١ ب من الدر المصون.

(٥) الآية ٧.

(٦) السبعة ٤١٧، النشر ٢/٣١٧، الحجة ٤٣٧، البحر ٦/١٧٤، التيسير ١٤٨، المحتسب ٢/٣٨.

وقرأ عليٌّ أميرُ المؤمنين ـ رضي الله عنه ـ وابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر والجحدري وقتادة في آخرين: «يَرِثُني» بياء الغيبة والرفع، وأَرِثُ» مُسْنداً لضمير المتكلم. قال صاحب «اللوامح»[1]: «في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ. والتقديرُ: يَرِثُ نبوَّتي إن مِتُّ قبلَه وأَرِثُه مالَه إنْ مات قبلي»[2]. ونُقِل هذا عن الحسن.

وقرأ عليٌّ أيضاً وابن عباس والجحدري «يَرِثُني وارثٌ» جعلوه اسمَ فاعلٍ، أي: يَرِثُني به وارِثٌ، ويُسَمى هذا «التجريدَ» في علم البيان[3].

وقرأ مجاهد «أُوَيْرِثٌ» وهو تصغيرُ «وارِث»، والأصلُ وُوَيْرِث بواوين. وَجَبَ قَلْبُ أولاهما همزةً لاجتماعهما متحركتين أولَ كلمةٍ[4]، ونحو «أُوَيْصِل» تصغيرَ «واصل». والواو الثانية بدلٌ عن ألفِ فاعِل. وأُوَيْرِث مصروفٌ. لا يُقال: ينبغي أن يكونَ غيرَ مصروفٍ لأنَّ فيه علتين الوصفيةَ ووزنَ الفعل، فإنه بزنة أُبَيْطِر مضارع بَيْطَرَ[5]، وهذا مِمَّا يكون الاسم فيه منصرفاً في التكبير ممتنعاً في التصغير[6]. لا يُقال ذلك لأنه غَلَطٌ بَيِّنٌ؛ لأنَّ «أُوَيْرِثاً» وزنُه فُوَيْعِل لا أُفَيْعِل بخلافِ «أُحَيْمِر» تصغير «أَحْمَر».

---

(١) انظر: البحر ٦/١٧٤.

(٢) نَصُّ صاحب « اللوامح » كما في البحر: «فمعناه: فَهَبْ لي من لدنك وليّاً مِنْ آل يعقوب يرثني إن مِتُّ قبله، أي: نبوتي، وأرثه إن مات قبلي، أي: ماله».

(٣) انظر: الكشاف ٢/٥٠٣.

(٤) انظر: الممتع ١/٣٣٢.

(٥) بيطر: عالج الدوابَّ.

(٦) هنا ينتهي قول المعترض. ويليه الجواب عنه. ومسألة اختلاف حكم الصرف ومنعه بين التصغير والتكبير تحدَّث عنها النحاة فقالوا: إن مثل « تَحْلِئ » عَلَماً يُصَغَّر على «تُحَيْلِيء» فيمنع في التصغير فقط لوجود وزن الفعل فيه مع العلمية، والموجود في التكبير العلمية وحدها، وكذا يتحتم منع « هند » مصغرة إذ يُقال: هنيدة والتاء تحتم =

وقرأ الزُّهْري «وارِث» بكسرِ الواو، ويَعْنُون بها الإمالةَ.

قوله: «رَضِيًّا» مفعولٌ ثانٍ، وهو فَعِيْل بمعنى فاعِل، وأصلُه رَضِيْوٌ لأنه مِنَ الرِّضْوان.

آ. (٧) **قوله: ﴿يَحْيَىٰ﴾**: فيه قولان، أحدُهما: أنه اسمٌ أعجميٌّ لا اشتقاقَ له، وهذا هو الظاهرُ، ومَنْعُه من الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمةِ. وقيل: بل هو منقولٌ من الفعلِ المضارعِ كما سَمَّوْا بيَعْمَرَ ويَعيشَ ويَموتَ، وهو يموتُ بنُ المُزَرِّع[1].

والجملةُ مِنْ قولِه: «اسمُه يَحْيىٰ» في محلِّ جَرٍّ صفةً لـ «غُلام» وكذلك «لم نَجْعَلْ». و «سَمِيًّا» كقوله: «رَضِيًّا» إعراباً وتصريفاً لأنَّه من السُّمُوِّ، وفيه دلالةٌ لقول البصريين[2]: أنَّ الاسمَ من السُّمُوِّ، ولو كان من الوَسْم لقيل: وَسِيما.

آ. (٨) **قوله: ﴿عِتِيًّا﴾**: فيه أربعةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه مفعولٌ به، أي: بَلَغْتُ عِتِيًّا من الكِبَرِ، فعلى هذا «من الكِبَر» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «بَلَغْتُ»، ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عِتِيًّا» لأنه في الأصلِ صفةٌ له كما قَدَّرْتُه لك. الثاني: أن يكونَ مصدراً مؤكِّداً مِنْ معنى الفعل، لأنَّ/بلوغَ [٦٠٢أ]

= المنع، وليس في التكبير تاء فجاز فيه الوجهان. والعكس وارد فقد يصرف مصغراً ما لا يصرف مكبراً مثل «عمير» تصغير «عمر» لزوالِ العَدْل. انظر: المساعد ٣/٤١ ـ ٤٢.

(١) يموت بن المزرِّع البصري واسمه محمد لكن اشتهر بلقبه. مقرىء أديب، روى عنه أبو بكر بن مجاهد. توفي سنة ٣٠٣ بدمشق. طبقات القراء ٢/٣٩٢. قال في بغية الوعاة ٢/٣٥٣: «المزرِّع» بفتح الراء والمحدثون يكسرونها.

(٢) انظر: الإنصاف ١/٦.

الكِبَر في معناه. الثالث: أنَّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ من فاعل «بَلَغْتُ»، أي: عاتياً أو ذاعِتِيّ. الرابع: أنه تمييزٌ. وعلى هذه الأوجهِ الثلاثةِ فـ «مِنْ» مزيدةٌ، ذكره أبو البقاء[1]، والأولُ هو الوجهُ.

والعُتُوُّ[2]: بزنة فُعُوْل، وهو مصدرُ عَتا يَعْتُو، أي: يَبِس وصَلُب. قال الزمخشري[3]: «وهو اليُبْس والجَسَاوَةُ في المفاصِلِ والعظام كالعُوْدِ القاحِل يُقال: عَتا العُوْدُ وجَسا[4]، أو بَلَغْتُ مِنْ مدارجِ الكِبَر ومراتِبِه ما يُسَمَّى عِتِيًّا» يريد بقوله: «أو بَلَغْتُ» أنه يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ عتا يَعْتُو، أي: فَسَدَ.

والأصل: عُتُوْوٌ بواوين فاسْتُثْقِل واوان بعد ضمتين، فَكُسِرَتِ التاءُ تخفيفاً فانقلبت الواوُ الأولىٰ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فاجتمع ياءٌ وواوٌ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فَقُلبت الواوُ ياءً وأُدْغمت فيها الياءُ الأُولى. وهذا الإعلالُ جارٍ في المفرد كهذا، والجمعِ نحو: «عِصِيّ» إلا أنَّ الكثيرَ في المفردِ التصحيحُ كقوله: «وعَتَوْا عُتُوّاً كبيراً»[5] وقد يُعَلُّ كهذه الآية، والكثيرُ في الجمعِ الإعلالُ، وقد يُصَحَّحُ نحو: «إنكم لتنظرون في نُحُوّ كثيرة»[6] وقالوا: فُتِيّ وفُتُوّ[7].

---

(١) الإملاء ٢/١١١.

(٢) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال في القرآن الكريم ١٨٢، الكتاب ٢/٣٨١، شرح الشافية ٣/١٧٣.

(٣) الكشاف ٢/٥٠٣.

(٤) كذا في الأصل، وفي الكشاف «عسا». وجسا وعسا كلاهما بمعنى يَبِس صَلُب.

(٥) الآية ٢١ من الفرقان.

(٦) انظر: الكتاب ٢/٣٨١.

(٧) فتو: ج فتى. وانظر: الممتع ٥٥١.

وقرأ الأخَوان[1] «عِتِيًّا» و «صِلِيًّا»[2] و «بِكِيًّا»[3]و «جِثِيًّا»[4] بكسر الفاء للإتباع، والباقون بالضمِّ على الأصل[5].

وقرأ عبدُ الله بن مسعود بفتح الأول مِنْ «عَتِيًّا» و «صَلِيًّا» جَعَلَهما مصدَرَيْن على زنة فَعيل كالعَجيج والرَّحيل.

وقرأ عبد الله ومجاهد «عُسِيًّا» بضم العين وكسر السينِ المهملة[6]. وتقدَّم اشتقاقُ هذه اللفظة في الأعراف وتصريفُها[7].

آ. (٩) **قوله: ﴿كذلك﴾**: في محلِّ هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنه رفعٌ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، أي: الأمرُ كذلك، ويكون الوقف على: «كذلك» ثم يُبْتَدَأ بجملة أخرىٰ. والثاني: أنها منصوبةُ المحلِّ، فَقَدَّره أبو البقاء[8] بـ أَفْعَلُ مثلَ ما طلبْتَ، وهو كنايةٌ عن مطلوبِه، فَجَعَلَ ناصبَه مقدَّراً، وظاهرُه أنَّه مفعولٌ به.

وقال الزمخشري[9]: «أو نصبٌ بـ «قال» و «ذلك» إشارةٌ إلى مُبْهم

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٧ ، النشر ٢/٣١٧، الحجة ٤٣٩، البحر ٦/١٧٥، الإتحاف ٢/٢٣٤ ، المحتسب ٢/٣٩، الشواذ ٨٣.
(٢) الآية ٧٠ من مريم.
(٣) الآية ٥٨ من مريم.
(٤) الآية ٧٢ من مريم.
(٥) أمَّا حفصٌ عن عاصم فقد كسر أوائل هذه الحروف، إلَّا « بُكِيًّا » فإنه يضمُّ أوله.
(٦) ضبطها في البحر ٦/١٧٥ بضم العين والسين، وضبطها الفراء في معاني القرآن ٢/١٦٢ كضبط السمين.
(٧) لم تتقدم في الأعراف.
(٨) الإملاء ٢/١١١.
(٩) الكشاف ٢/٥٠٤.

يُفَسِّره «هو عَلَيَّ هَيِّن»، ونحوُه: «وقَضَيْنا إليه ذلك الأمرَ أنَّ دابِرَ هؤلاء مَقْطوعٌ مُصْبِحين»(١). وقرأ(٢) الحسن «وهو عَلَيَّ هَيِّنٌ» ولا يُخَرَّجُ هذا إلا على الوجه الأول، أي: الأمرُ كما قلت، وهو على ذلك يَهُون عليَّ. ووجهٌ آخرُ: وهو أَنْ يُشارَ بـ «ذلك» إلى ما تقدَّم من وَعْدِ الله، لا إلى قولِ زكريَّا. و «قال» محذوفٌ في كلتا القراءتين. ـ في كلتا القراءتين: يعني قراءةَ العامة وقراءةَ الحسنِ ـ أي: قال هو عليَّ هيِّن، قال: وهو عَلَيَّ هَيِّن، وإن شئتَ لم تَنْوِه، لأنَّ اللَّهَ هو المخاطَب، والمعنى أنه قال ذلك، ووَعْدُه وقولُه الحق».

وفي هذا الكلامِ قَلَقٌ؛ وحاصلُه يَرْجع إلى أنَّ «قال» الثانيةَ هي الناصبةُ للكاف. وقوله: «وقال محذوفٌ» يعني تفريعاً على أنَّ الكلامَ قد تَمَّ عند «قال ربك» ويُبْتَدأ بقوله: «هو عليَّ هيِّنٌ». وقوله: «وإنْ شِئْتَ لم تَنْوِه» أي: لم تَنْوِ القولَ المقدَّرَ، لأنَّ اللَّهَ هو المتكلِّمُ بذلك.

وظاهرُ كلامِ بعضِهم: أنَّ «قال» الأولى مُسْنَدَةٌ إلى ضميرِ المَلَكِ، وقد صَرَّح بذلك ابنُ جريرٍ، وتبعه ابن عطية. قال الطبري(٣): «ومعنى قولِه «قال كذلك»، أي: الأمران اللذان ذكرْتَ مِنَ المرأةِ العاقرِ والكِبَرِ هو كذلك، ولكن قال ربُّكِ، والمعنى عندي: قال المَلَكُ: كذلك، أي: على هذه الحال، قال ربك: هو عليَّ هَيِّنٌ» انتهى.

وقرأ(٤) الحسن البصري «عَلَيِّ» بكسر ياء المتكلم كقوله(٥):

---

(١) الآية ٦٦ من الحجر.

(٢) البحر ٦/١٧٥، الكشاف ٢/٥٠٤.

(٣) التفسير ١٦/٥١.

(٤) الإتحاف ٢/٢٣٤، البحر ٦/١٧٥.

(٥) تقدم برقم ٢٨٨١.

٣٢١٣ـ عَلَيَّ لعمروٍ نِعْمَةٌ بعد نِعْمةٍ   لوالدِه ليسَتْ بذاتِ عَقَارِبِ

أنشدوه بالكسر. وقد أَمْعَنْتُ الكلامَ في هذه المسألة في قراءةِ حمزة «بمُصْرِخِيِّ»[1].

قوله: «وقد خَلَقْتُكَ» هذه جملة مستأنفة. وقرأ[2] الأخَوان «خَلَقْناك»[3] أسنده إلى الواحدِ المعظِّمِ نفسَه. والباقون «خَلَقْتُكَ» بتاءِ المتكلم.

وقوله: «ولم يَكُ شيئاً» جملةٌ حاليةٌ، ومعنىٰ نَفْيِ كونِه شيئاً، أي: شيئاً يُعْتَدُّ به كقوله[4]:

٣٢١٤ـ ....   إذا رَأَىٰ غيرَ شَيْءٍ ظَنَّه رَجُلا

وقالوا: عَجِبْتُ مِنْ لا شيء. ويجوز أن يكونَ قال ذلك؛ لأنَّ المعدومَ ليس بشيءٍ.

آ. (١٠) قوله: ﴿سَوِيّاً﴾: حالٌ مِنْ فاعل «تُكَلِّمَ». وعن ابن عباس: أنَّ «سَوِيًّا» من صفةِ الليالي بمعنىٰ كاملات، فيكونُ نصبُه على النعتِ للظرف. والجمهورُ على نصب ميم «تُكَلِّم» جعلوها الناصبةَ. وابن أبي عبلة[5] بالرفعِ، جَعَلها المخففةَ من الثقيلة، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوف، و«لا» فاصلةٌ. وتقدَّم تحقيقُه.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢٢ من إبراهيم.

(٢) النشر ٣١٧/٢، التيسير ١٤٨، القرطبي ٨٤/١١، السبعة ٤٠٨، الحجة ٤٣٩.

(٣) الأصل: خلقنا والتصويب من (ش).

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وصدرُه:

وضاقَتِ الأرضُ حتى كان هارِبُهُمْ

وهو في البحر ١٧٦/٦، والكشاف ٥٠٤/٢، وشواهده ٤٩٤/٤.

(٥) البحر ١٧٦/٦.

آ. (١١) **قوله: ﴿أَنْ سَبِّحُوا﴾**: يجوز في «أَنْ» أَنْ تكونَ مفسِّرةً لأَوْحىٰ، وأَنْ تكونَ مصدريةً مفعولةً بالإيحاء. و«بُكْرَةً وعَشِيًّاً» ظرفا زمانٍ للتسبيح. وانصرفَتْ «بُكْرَةً» لأنه لم يُقْصَدْ بها العَلَمِيَّةُ، فلو قُصِد بها العَلَميةُ امتنعت من الصرف. وسواءً قُصد بها وقتٌ بعينه نحو: لأسيرنَّ الليلةَ إلى بكرةَ، أم لم يُقصد نحو: بكرةُ وقتُ نشاط، [لأنَّ عَلَمِيَّتها جنسيَّة كأُسامة][1]، ومثلُها في ذلك كله «غدوة».

وقرأ[2] طلحة «سَبِّحُوه» بهاءِ الكِناية. وعنه أيضاً: «سَبِّحُنَّ» بإسناد الفعل إلى ضمير الجماعة مؤكَّداً بالثقيلة وهو كقولِه: «لَيَقُولُنَّ ما يَحْبِسُه»[3] وقد تقدَّم تصريفه[4].

آ. (١٢) **قوله: ﴿بقوة﴾**: حالٌ من الفاعل أو المفعول، أي: ملتبساً أنت، أو ملتبساً هو بقوة. و«صَبِيًّا» حال من هاء «آتيناه».

آ. (١٣) **و﴿حَناناً﴾**: يجوز أَنْ يكونَ مفعولاً به نَسَقاً على «الحُكْمَ»، أي: وآتَيْناه تَحَنُّناً. والحنانُ: الرحمةُ واللِّيْنُ، وأنشد أبو / [٢٠٦ب] عبيدة[5]:

٣٢١٥ـ تحنَّنْ عليَّ هداك المليكُ فإنَّ لكلِّ مقامٍ مَقالا

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) البحر ٦/١٧٦.

(٣) الآية ٨ من هود.

(٤) انظر الدر ٦/٢٩١.

(٥) مجاز القرآن ٢/٣. والبيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٢٢، والقرطبي ١١/٨٨، واللسان (حنن).

قال: «وأكثرُ استعمالِه مثنًى كقولِهم: حَنانَيْكَ، وقولِه[1]:

٣٢١٦ـ .... حَنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ مِنْ بعضِ

وجوَّز فيه أبو البقاء[2] أَنْ يكونَ مصدراً، كأنَّه يريد به المصدرَ الواقعَ في الدعاء نحو: سَقْياً ورَعْياً، فنصبُه بإضمارِ فِعْلٍ كأخواتِه. ويجوز أَنْ يرتفعَ على خبر ابتداءٍ مضمرٍ نحو: «فصبرٌ جميلٌ»[3] و «سَلامٌ عليكم»[4] في أحد الوجهين. وأنشد سيبويه[5]:

٣٢١٧ـ وقالَتْ حَنانٌ ما أَتَىٰ بك هَهنا
أذو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بالحَيِّ عارِفُ

وقيل لله تعالىٰ: حَنان، كما يقال له «رَحيم» قال الزمخشري[6]: «وذلك على سبيل الاستعارة».

و«مِنْ لَدُنَّا» صفةٌ له.

آ. (١٤) **قوله: ﴿وبَرًّا﴾**: يجوز أن يكون نَسَقاً على خبر «كان»، أي: كان تقيًّا بَرًّا. ويجوز أَنْ يكون منصوباً بفعلٍ مقدر، أي: وجَعَلْناه بَرًّا. وقرأ[7] الحسن «بِرًّا» بكسر الباء في الموضعين[8]. وتأويلُه واضح كقوله:

---

(١) تقدم برقم ١٣٠٥. (٢) الإملاء ٢/١١١.
(٣) الآية ١٨ من يوسف.
(٤) الآية ٤٦ من الأعراف، ٢٤ من الرعد، ٧٣ من الزمر.
(٥) الكتاب ١/١٦١، والبيت للمنذر بن درهم الكلبي وهو في المقتضب ٣/٢٢٥، وابن يعيش ١/١١٨، والخزانة ١/٢٧٧، والهمع ١/١٨٩، والدرر ١/١٦٣.
(٦) الكشاف ٢/٥٠٤.
(٧) الإتحاف ٢/٢٣٤، البحر ٦/١٧٧.
(٨) الموضع الثاني في الآية ٣٢ «وبراً بوالدتي».

«ولكنَّ البَرَّ مَنْ آمَنَ»[1] وتقدَّم تأويلُه. و«بوالِدَيْهِ» متعلِّقٌ بـ«بَرَّاً».

و«عَصِيًّا» يجوز أَنْ يكونَ وزنُه فَعُوْلاً، والأصل: عَصُوْيٌ فَفُعِل فيه ما يُفْعَلُ في نظائره، وفَعُول للمبالغة كصَبُوْر. ويجوز أَنْ يكونَ وزنُه فَعِيْلا، وهو للمبالغة أيضاً[2].

آ. (١٦) قوله: ﴿إذ انْتَبَذَتْ﴾: في «إذ» أوجهٌ، أحدُها: أنَّها منصوبةٌ بـ«اذكُرْ» على أنها خَرَجَتْ عن الظرفية، إذ يستحيل أَنْ تكونَ باقيةً على مُضِيِّها. والعاملُ فيها ما هو نَصٌّ في الاستقبال. الثاني: أنَّه منصوبٌ بمحذوفٍ مضافٍ لمريم تقديره: واذكر خبرَ مريم، أو نَبأَها، إذِ انْتَبَذَتْ، فـ«إذ» منصوبٌ بذلك الخبر أو النبأ. والثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوف تقديره: وبَيَّنَ، أي: اللَّهُ تعالى، فهو كلامٌ آخرُ. وهذا كما قال سيبويه[3] في قوله: «انْتَهُوا خيراً لكم»[4] وهو في الظرف أقوى وإنْ كان مفعولاً به. والرابع: أن يكونَ منصوباً على الحال مِنْ ذلك المضافِ المقدَّر، أي: خبر مريم أو نبأ مريم. وفيه بُعْدٌ. قاله أبو البقاء[5]. والخامس: أنه بدلٌ مِنْ «مريَم» بدلُ اشتمال. قال الزمخشري[6]: «لأنَّ الأحيانَ مشتملةٌ على ما فيها، وفيه: أنَّ المقصودَ بذِكْر مريم ذِكْرُ وقتها هذا لوقوع هذه القصةِ العجيبةِ فيه».

قال أبو البقاء[7]: ـ بعد أن حكىٰ عن الزمخشريِّ هذا الوجهَ ـ «وهو

---

(١) الآية ١٧٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/٢٤٥.
(٢) أي: فأدغمت ياء فعيل بلام الكلمة.
(٣) الكتاب ١/١٤٣.
(٤) الآية ١٧١ من النساء، وقد قدَّر فعلاً محذوفاً، تقديره: وَأْتُوا خيراً لكم.
(٥) الإملاء ٢/١١١.
(٦) الكشاف ٢/٥٠٤ ـ ٥٠٥.
(٧) الإملاء ٢/١١١.

بعيدٌ؛ لأنَّ الزمانَ إذا لم يكنْ حالاً من الجثة ولا خبراً عنها ولا صفةً لها لم يكن بَدَلاً منها». وفيه نظرٌ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ صحةِ ما ذَكَرَ عَدَمُ صحةِ البدلية، ألا ترى نحو: «سُلِبَ زيدٌ ثوبُه» فـ «ثوبُه» لا يَصِحُّ جَعْلُه خبراً عن «زيد» ولا حالاً منه ولا وصفاً له، ومع ذلك فهو بدلُ اشتمالٍ.

السادس[1]: أنَّ «إذ» بمعنى «أَنْ» المصدرية كقولك: «لا أُكْرِمُك إذ لم تكرِمْني»، أي: لأنَّك لا تُكرِمُني، فعلى هذا يَحْسُن بدلُ الاشتمال، أي: واذكر مريمَ انتباذَها. ذكره أبو البقاء[2].

والانْتِباذُ: افتعالٌ من النَّبْذِ وهو الطَّرْحُ، وقد تقدَّم بيانُه[3].

آ. (١٧) والجمهورُ على ضَمِّ الراء مِنْ «رُوْحِنا» وهو ما يَحْيَوْن به. وقرأ[4] أبو حيوة وسهلٌ بفتحها، أي: ما فيه راحةٌ للعباد كقوله: «فَرَوْحٌ ورَيْحانٌ»[5]. وحكى النقاش أنه قد قُرِىء[6] «رُوْحَنَّا» بتشديدِ النون، وقال: هو اسم مَلَكٍ من الملائكة.

قوله: «بَشَراً سَوِيّاً» حالٌ مِنْ فاعل «تَمَثَّلَ». وسَوَّغ وقوعَ الحالِ جامدة وَصْفُها، فلمَّا وُصِفَتِ النكرةُ وقعت حالاً.

آ. (١٩) **قوله: ﴿لِأَهَبَ﴾**: قرأ[7] نافع وأبو عمرو «لِيَهَبَ» بالياء

---

(١) الأصل «الخامس» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٢) الإملاء ٢/١١١.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٢٧.

(٤) البحر ٦/١٨٠، والكشاف ٢/٥٠٥.

(٥) الآية ٨٩ من الواقعة.

(٦) البحر ٦/١٨٠.

(٧) السبعة ٤٠٨، الإتحاف ٢/٢٣٤، البحر ٦/١٨٠، التيسير ١٤٨، النشر ٢/٣١٧.

والباقون «لِأَهَبَ» بالهمزة. فالأُوْلَى: الظاهرُ فيها أنَّ الضميرَ للربِّ، أي: ليَهَبَ الرَّبُّ. وقيل: الأصلُ: لِأَهَبَ بالهمز، وإنما قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً تخفيفاً؛ لأنها مفتوحةٌ بعد كسرةٍ فتتَّفِقُ القراءتان وفيه بُعْدٌ. وأمَّا الثانيةُ فالضميرُ للمتكلم، والمرادُ به المَلَكُ وأسنده لنفسِه لأنه سببٌ فيه. ويجوز أنْ يكونَ الضمير لله تعالىٰ ويكون على الحكاية بقولٍ محذوف. ويُقَوِّي الذي قبله أنَّ في بعض المصاحف: أَمَرَني أَنْ أَهَبَ لك.

وقوله: «إنْ كنتَ تَقِيّاً»(١) جوابُه محذوفٌ أو متقدم.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿بَغِيًّا﴾**: في وزنِه قولان(٢)، أحدُهما ـ وهو قولُ المبردِ ـ أنَّ وزنَه فَعول، والأصل بَغُوْيٌ فاجتمعت الياء والواو فَفُعِل فيه ما هو معروفٌ. قال أبو البقاء(٣): «ولذلك لم تلحَقْ تاءُ التأنيث كما لم تَلْحَقْ في صبور وشكور». ونَقَل الزمخشري(٤) عن أبي الفتح(٥) أنها فَعِيْل، قال: «ولو كانَتْ فَعُولاً لقيل: بَغُوٌّ، كما يقال: فلان نَهُوٌّ عن المنكر» ولم يُعْقِبْه بنكير. ومَنْ قال: إنها فَعِيْل فهل هي بمعنى فاعِل أو بمعنى مَفْعول؟ فإنْ كانَتْ بمعنى فاعِل فينبغي أَنْ تكونَ بتاء التأنيث نحو: امرأةٌ قديرةٌ وبَصيرة. وقد أُجيب عن ذلك: بأنها بمعنى النسب كحائِض وطالِق، أي ذات بَغْي. وقال أبو البقاء(٦) حين جَعَلها بمعنى فاعِل: «ولم تَلْحَقِ التاءُ أيضاً لأنها للمبالغة» فجعل العلةَ

---

(١) عاد إلى الآية ١٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٠٢، الممتع ١/٥٤٩، الأشباه والنظائر ٣/٢٣١.

(٣) الإملاء ٢/١١٢.

(٤) الكشاف ٢/٥٠٥.

(٥) وهو مذهب الأخفش في معاني القرآن ٢/٤٠٢.

(٦) الإملاء ٢/١١٢.

في عدم اللَّحاق كونَه للمبالغة. وليس بشيءٍ. وإنْ قيل بأنها بمعنىٰ مَفْعول فَعَدَمُ الياءِ واضحٌ.

آ. (٢١) وقوله: ﴿كذلكِ﴾: تقدَّمَ نظيرُه[1].

قوله: «ولِنَجْعَلَه» يجوز أن يكونَ علةً، ومُعَلَّلُه محذوفٌ تقديره: لنجعلَه آيةً للناسِ فَعَلْنا ذلك. ويجوز أَنْ يكونَ نَسَقاً على علةٍ محذوفةٍ تقديره: لِنُبَيِّنَ به قُدْرَتَنا ولنجعلَه آيةً. والضميرُ عائدٌ على الغلام، واسم «كان» مضمرٌ فيها، أي: وكان الغلامُ، أي: خَلْقُه وإيجادُه أمراً لا بُدَّ منه /. [٦٠٣أ]

آ. (٢٢) قوله: ﴿فانتبَذَتْ به﴾: الجارُّ والمجرورُ في محل نصب على الحال، أي: انتبذَتْ وهو مصاحبٌ لها، كقولِه[2]:

٣٢١٨ـ .... تَدُوْسُ بنا الجَماجِمَ والتَّرِيْبا

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَأَجاءها﴾: الأصلُ في «جاء» أَنْ يتعدَّى لواحدٍ بنفسه، فإذا دَخَلَتْ عليه الهمزةُ كان القياسُ يقتضي تَعَدِّيَه لاثنين. قال الزمخشري[3]: «إلا أنَّ استعمالَه قد تغيَّر بعد النقلِ إلى معنى الإِلْجاءِ، ألا تراكَ لا تقول: جِئْتُ المكانَ وأَجاءَنِيْهِ زيدٌ، كما تقول: بَلَغْتُه وأَبْلَغَنِيْه، ونظيرُه «آتىٰ» حيث لم يُستعمل إلا في الإِعطاء ولم تَقُلْ: أتيت المكانَ وآتانِيه فلان».

وقال أبو البقاء[4]: الأصلُ «جاءها» ثم عُدِّيَ بالهمزة إلى مفعولٍ ثانٍ، واسْتُعمل بمعنى أَلْجَأَها».

---

(١) انظر إعرابه للآية ٩.

(٢) تقدم برقم ٤٥٤.

(٣) الكشاف ٢/٥٠٦.

(٤) الإملاء ٢/١١٢.

قال الشيخ[1]: «قوله وقولُ [غيره][2]: إنَّ «أجاءها» بمعنىٰ أَلْجَأَها يحتاج إلى نَقْلِ أئمةِ اللغة المستقرئين لذلك مِنْ لسانِ العرب. والإجاءةُ تدلُّ على المُطلق، فَتَصْلُح لِما هو بمعنىٰ الإلجاءِ ولِما هو بمعنى الاختيار، كما تقول: «أَقَمْتُ زيداً» فإنه يَصْلُحُ أَنْ تكونَ إقامتُك له قَسْراً أو اختياراً. وأمَّا قوله[3]: «ألا تراك لا تقول» إلى آخره فَمَنْ رَأَىٰ أنَّ التعديةَ بالهمزة قياسٌ أجاز ذلك وإنْ لم يُسْمَعْ، ومَنْ منع[4] فقد سُمِع ذلك في «جاء»[5] فيُجيز ذلك. وأمَّا تنظيرُه ذلك بـ «آتىٰ» فليس تنظيراً صحيحاً؛ لأنَّه بناه على أنَّ همزتَه للتعديةِ، وأنَّ أصلَه «أتى»، بل «آتىٰ» ممَّا بُني على أَفْعَل، ولو كان منقولاً مِنْ «آتىٰ» المتعدِّي لواحد لكان ذلك الواحدُ هو المفعولَ الثاني، والفاعلُ هو الأولُ، إذا عَدَّيْتَه بالهمزةِ تقولُ: «أتى المالُ زيداً» و «آتىٰ عمروٌ زيداً المالَ» فيختلف التركيب بالتعدية لأنَّ «زيداً» عند النحويين هو المفعولُ الأول، و «المالَ» هو المفعولُ الثاني، وعلى ما ذكره الزمخشري كان يكون العكس، فَدَلَّ على أنَّه ليس على ما قاله، وأيضاً فآتىٰ مُرادِفٌ لأَعْطى[6]، فهو مخالِفٌ من حيث الدَّلالةُ في المعنى. وقوله: «ولم تَقُلْ: أتيت المكانَ وآتانِيْه»[7] هذا غيرُ مُسَلَّمٍ بل تقول: «أتيتُ المكانَ» كما تقول: «جئت المكان». وقال الشاعر[8]:

---

(١) البحر ٦/١٨٢.

(٢) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من البحر.

(٣) أي: قول الزمخشري.

(٤) البحر: ومن لا يراه قياساً.

(٥) فقد قالوا «أجاء».

(٦) البحر: «من حيث الدلالة في المعنى».

(٧) الأصل: «آتيته» والتصحيح من البحر والكشاف و (ش).

(٨) البيت لسمير بن الحارث. وهو في الكتاب ١/٤٠٢، والمقتضب ٢/٣٠٧، وابن يعيش ٤/١٦، والهمع ٢/١٥٧، والدرر ٢/٢١٨.

٣٢١٩ـ أَتَـوْا نـاري فقلتُ مَنُـوْنَ أنتُمْ   فقالوا: الجنُّ قلتُ عِمُوا ظَلاما

ومَنْ رأى التعديةَ بالهمزةِ قياساً، قال: «آتانيه»[1]. وهذه الأبحـاثُ التي ذكرها الشيخُ معه ظاهرُه الأجوبة، فلا نُطَوِّلُ بذِكْرِها.

وقرأ الجمهورُ «فَأَجَاءَها»، أي: أَلْجأها وساقَها، ومنه قولُه[2]:

٣٢٢٠ـ وجـارٍ سـارَ مُـعْتَمِـداً إليـكم   أَجَـاْءَتْـهُ المَخـافـةُ والـرَّجـاءُ

وقرأ[3] حَمَّاد بن سَلَمة «فاجَأها» بألفٍ بعد الفاء وهمزةٍ بعد الجيم، من المفاجأة، بزنة قـابَلَها. ويقـرأ[4] بألفين صـريحتين كأنهم خفَّفـوا الهمزةَ بعـد الجيم، وكذلك رُوِيَت بينَ بينَ.

والجمهور على فتحِ الميم من «المَخاض» وهو وَجَعُ الوِلادةِ. ورُوِي[5] عن ابن كثير بكسرِ الميمِ، فقيـل: هما بمعنى. وقيـل: المفتوح اسمُ مصـدرٍ كالعَطاء والسَّلام، والمكسورُ مصدرٌ كالقتال واللِّقاء، والفِعال قد جاء مِنْ واحد كـالعِقاب والـطِّراق[6]. قالـه أبو البقـاء[7]. والميمُ أصليـةٌ لأنـه مِنْ تَمَخَّضَتِ الحامِلُ تتمخَّضُ.

و«إلى جِـذْعِ» يتعلقُ في قراءة العـامَّة بـ «أَجـاءها»، أي: سـاقَها إليـه.

---

(١) الأصل: «آتيته» والتصحيح من «البحر».

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانـه ٢٧٧، والقرطبي ٩٢/١١، ومعـاني القرآن للزجـاج ٣٢٤/٣، واللسان (جيأ).

(٣) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٣٩/٢، والقـرطبي ٩٢/١١، والبحـر ١٨٢/٦، والشواذ ٨٤.

(٤) نسبها ابن خالويه في «الشواذ» إلى حماد بن سليمان عن عاصم.

(٥) القرطبي ٩٢/١١، البحر ١٨٢/٦.

(٦) الطراق: الضِّراب.

(٧) الإملاء ١١٢/٢.

وفي قراءةِ حَمَّاد بمحذوفٍ لأنه حالٌ من المفعولِ، أي: فـاجَأَهـا مستندةً إلى جِذْعِ النخلة.

قوله: «نَسْيَـاً» الجمهورُ على كسـرِ النون وسكـون السين وبصريـح الياء بعدها. وقرأ[1] حمزةُ وحفص وجمـاعة بفتـح النون، فـالمكسورُ فِعْـل بمعنى مَفْعول كالذِّبْح والطِّحْن، ومعناه الشيءُ الحقيرُ الذي مِنْ شأنه أن يُنْسَىٰ كالوَتِدِ والحَبْلِ وخِرْقَةِ الطَّمْثِ ونحوِها.

قـال ابن الأنباري: «مَنْ كسـر فهـو اسمٌ لمـا يُنْسَىٰ كـالنَّقْص اسمٌ لمـا يُنْقص، والمفتوحُ مصدرٌ يَسُـدُّ مَسَدَّ الـوصفِ». وقال الفـراء[2]: «هما لغتـان كالوَتْر والوِتْر، الكسرُ أَحَبُّ إليَّ».

وقـرأ[3] محمدُ بن كعب القَـرَظِيُّ «نِسْئاً» بكسـر النـون، والهمـزةُ بـدلُ الياء. ورُوي عنه أيضاً وعن بكر بن حبيب[4] السَّهْمي فتحٌ مع الهمز. قالـوا: وهو مِنْ نَسَأْتُ اللَّبَنَ إذا صَبَبْتَ فيه ماءً فاستُهْلِك فيه، فالمكسورُ أيضاً كذلـك الشيءُ المُسْتَهْلَكُ، والمفتوحُ مصدر كما كان ذلك من النِّسْيان

ونَقَـل ابن عطيـة عن بكر بن حبيب «نَسَـا» بفتح النـون والسين والقصرِ كعَصَا، كأنه جَعَل فَعَلاً بمعنىٰ مَفْعول كالقَبَض بمعنى المَقْبوض.

و «مَنْسِيَّاً» نعتٌ على المبالغةِ، وأصلُه مَنْسُوْي فَأُدْغم. وقرأ[5] أبـو جعفر

---

(١) السبعة ٤٠٨، النشر ٢/٣١٨، التيسير ١٤٨، البحر ٦/١٨٣، الحجة ٤٤١.

(٢) معاني القرآن ٢/١٦٤.

(٣) القـرطبي ١١/٩٣، البحر ٦/١٨٣، المحتسب ٢/٤٠.

(٤) بكـر بن حبيب السهمي، أخذ عن أبـي إسحـاق كـان عـالمـاً بـالعـربيـة في طبقـة أبـي عمرو بن العلاء وهـو أكبر من الخليـل. ولم تذكـر وفاتـه. انظر: إنبـاه الرواة ١/٢٤٤، البغية ١/٤٦٢.

(٥) البحر ٦/١٨٣، الكشاف ٢/٥٠٦.

والأعمش «مِنْسِيَّاً» بكسر الميم للإتباع لكسرةِ السين، ولم يَعْتَدُّوا بالساكن لأنه حاجزٌ غيرُ حصينٍ كقولهم: «مِنْتِن»[1] و«مِنْخِر»[2].

آ. (٢٤) **قوله: ﴿من تحتها﴾**: قرأ[3] الأخَوان ونافع وحفص بكسر ميم «مِنْ»، وجَرِّ «تحتِها» على الجار والمجرور. والباقون بفتحها ونصب «تحتَها». فالقراءةُ الأولى تقتضي أن يكونَ الفاعلُ في «نادَىٰ» مضمراً وفيه تأويلان، أحدهما: هو جبريل ومعنىٰ كونِه «مِنْ تحتها» أنه في مكانٍ أسفلَ منها. ويَدُل على ذلك قراءةُ ابنِ عباس[4] «فناداها مَلَكٌ مِنْ تحتها» فَصَرَّح به. و«مِنْ تحتِها» على هذا فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بالنداء، أي: جاء النداء مِنْ هذه الجهةِ. والثاني: أنه حالٌ من الفاعل، أي: فناداها[5] وهو تحتَها / . [٦٠٣ب]

وثاني التأويلين: أنَّ الضمير لعيسىٰ، أي: فناداها المولودُ مِنْ تحت ذَيْلها. والجارُّ فيه الوجهان: مِنْ كونِه متعلِّقاً بالنداء، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ. والثاني أوضح.

والقراءةُ الثانية[6]: تكون فيها «مَنْ» موصولةً، والظرفُ صلتُها، والمرادُ بالموصولِ: إمَّا جبريلُ، وإمَّا عيسىٰ.

قوله: «ألَّا تَحْزَني» يجوزُ في «أنْ» أَنْ تكونَ مفسرةً لتقدُّمِها ما هو بمعنى

---

(١) المنتن: ذو الرائحة الكريهة والأصل فيه مُنْتِن. وانظر: اللسان (نتن).
(٢) المَنْخِر: ثقب الأنف.
(٣) السبعة ٤٠٨، النشر ٢/٣١٨، البحر ٦/١٨٣، التيسير ١٤٨، الحجة ٤٤١.
(٤) البحر ٦/١٨٣. والأصل «ابن عيسى» وهو سهو.
(٥) سقطت ألف «فناداها» من الأصل سهواً.
(٦) «مَنْ تحتَها».

القـول، و «لا» على هذا نـاهيةٌ، وحَـذْفُ النونِ للجـزم؛ وأَنْ تكونَ النـاصبةَ و «لا» حينئـذٍ نافيـةٌ، وحَذْفُ النـونِ للنصبِ. ومَحَلُّ «أنْ»: إمَّـا نصب أو جـرٌّ لأنها على حَذْفِ حرفِ الجر، أي: فناداها بكذا. والضمير في «تحتهـا»: إمَّا لمريمَ عليها السلام، وإمَّا للنخلةِ، والأولُ أَوْلَى لتوافُقِ الضميرين.

قوله: «سَرِيًّا» يجوز أَنْ يكونَ مفعولاً أولَ، و «تحتك» مفعـولٌ ثان لأنهـا بمعنى صَيَّر. ويجوز أن تكون بمعنى خَلَق، فتكون «تحتك» لغواً[1].

والسَّرِيُّ فيه قولان، أحدهما: أنه الرجلُ المرتفعُ القَدْرِ، مِنْ سَرُوَ يَسْرُو كشَرُف يَشْرُف، فهـو سَرِيٌّ. وأصله[2] سَـرِيْوٌ، فـأُعِلَّ إعـلالَ سَيِّد[3]، فـلامُه واوٌ. والمرادُ به في الآية عيسى بن مريم عليـه السلام، ويُجْمـع «سَرِيٌّ» على «سَـراة» بفتح السين، وسُـرَواء كظُرَفـاء، وهما جمعـان شاذَّان[4]، بـل قيـاسُ جَمْعِـه «أَسْرِيـاء»، كغَنِيٍّ وأَغْنِياء. وقيـل: السَّرِيُّ: مِنْ سَـرَوْتُ الثوبَ، أي: نَـزَعْتُه، وسَـرَوْتُ الجُلَّ عن الفَـرَس، أي: نَزَعْتُـه. كأنَّ السَّـرِيَّ سَرَىٰ ثـوبَه، بخلاف المُدَّثِّر والمُتَزَمِّل. قاله الراغب[5].

والثـاني: أنه النهـرُ الصغير، ويناسِبُه «فكُلي واشـربـي» واشتقـاقـه مِنْ سَرَىٰ يَسْرِي، لأن الماءَ يَسْري فيه، فلامُه على هذا ياء، وأنشدوا للبيد[6]:

---

(١) أي: لا يكون هذا الظرف عمدة.

(٢) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال للمحقق ١٤٠.

(٣) اجتمعت الياء والواو والنون وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو يـاءً وأدغمت الياء في الياء.

(٤) انظر: شرح الشافية ٢/١٣١، ١٣٧.

(٥) المفردات ٢٣١.

(٦) ديوانه ٣٠٧، والقرطبي ١١/٩٤. والعرض: الناحية. المسجورة: العين المملوءة. =

٣٢٢١ـ فتوسَّطا عُرْضَ السَّرِيِّ فَصَدَّعا   مَسْجورةً مُتَجاوِزاً قُلَّامُها

آ. (٢٥) قوله: ﴿وهُزِّي إليكِ بِجِذْعِ﴾: يجوز أَنْ تكونَ الباءُ في «بجِذْعِ» زائدةً كهي في قولِه تعالىٰ: «ولا تُلْقُوا بأَيْديكم»(١) [وقوله:](٢)

٣٢٢٢ـ .... لا يَقْرَأْن بالسُّوَر

وأنشد الطبري(٣):

٣٢٢٣ـ بوادٍ يَمانٍ يُنْبِتُ السِّدْرَ صَدْرُه   وأَسْفَلُه بالمَرْخِ والشَّبَهانِ

أي: هُزِّي جِذْعَ النخلةِ. ويجوز أَنْ يكونَ المفعولُ محذوفاً، والجارُّ حالٌ من ذلك المحذوفِ تقديرُه: وهُزِّي إليك رُطَباً كائناً بجذع النخلة. ويجوز أن يكونَ هذا محمولاً على المعنىٰ؛ إذِ التقدير: هُزِّي الثمرةَ بسبب هَزِّ الجِذْع، أي: انفُضِي الجِذْع. وإليه نحا الزمخشري(٤) فإنه قال: «أو افْعَلي الهَزَّ كقوله(٥):

٣٢٢٤ـ .... يَجْرَحْ في عراقيبِها نَصْلي

قال الشيخ(٦): «وفي هذه الآيةِ وفي قولِه تعالىٰ: «واضْمُمْ إليكَ

= والقلام: ضرب من النبت. ورواية الديوان «وصَدَّعا» بالواو. والضمير في «توسَّطا» للحمار والأتان.

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٧٤٧.

(٣) البيت ليعلى الأحول اليشكري أو لرجل من عبد القيس وهو في تفسير الطبري ١٦/٧٢، واللسان (شبه). والشبهان: ضرب من الرياحين.

(٤) الكشاف ٢/٥٠٧.

(٥) تقدم برقم ٣٠٦٨.

(٦) البحر ٦/١٨٤.

جناحَكَ»(١) ما يَرُدُّ على القاعدةِ المقررةِ في علم النحو: من أنَّه لا يتعدَّىٰ فعلُ المضمرِ المتصل إلى ضميره المتصلِ إلا في باب ظنَّ، وفي لفظَتَيْ فَقَد وعَدِم، لا يُقالُ: ضَرَبْتَكَ ولاَ ضَرَبْتُني، أي: ضربْتَ أنت نفسَك وضربْتُ أنا نفسي، وإنما يُؤْتىٰ في هذا بالنفس، وحكمُ المجرورِ بالحرفِ حكمُ المنصوبِ فلا يقال: هَزَزْتَ إليك، ولا زيدٌ هَزَّ إليه، ولذلك جَعَلَ النحويون «عن» و«علىٰ» اسْمَيْن في قولِ امرِىء القيس(٢):

٣٢٢٥ـ دَعْ عنك نَهْباً صِيْحَ في حُجُراتِه
ولكنْ حَدِيثاً ما حديثُ الرواحلِ

وقول الآخر(٣):

٣٢٢٦ـ هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ بِكَفِّ الإلهِ مقادِيْرُها

وقد ثبت بذلك كونُهما اسمين لدخولِ حرفِ الجر عليهما في قوله(٤):

٣٢٢٧ـ غَدَتْ مِنْ عليهِ بعدما تَمَّ ظِمْؤُها
تَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

وقولِ الآخر(٥):

---

(١) الآية ٣٢ من القصص.
(٢) تقدم برقم ٢١٧٧.
(٣) تقدم برقم ٨٠.
(٤) تقدم برقم ٧٩.
(٥) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٢٨، وابن يعيش ٤١/٨، والعيني ٢٩٧/٣، واللسان (حبا)، ورصف المباني ٣٦٧، والمقرب ١٩٥/١، والحبيا: موضع. وقيل: مقابلة.

٣٢٢٨ـ فقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمُ
مِنْ عَنْ يمينِ الحُبيَّا نظرةٌ قَبْلُ

وإمَّا «إلى»[١] فحرفٌ بلا خلافٍ، فلا يمكنُ فيها أَنْ تكونَ اسماً كـ «عَنْ» و «على». ثم أجاب: بأنَّ «إليك» في الآيتين لا تتعلَّقُ بالفعلِ قبله، إنما تتعلَّقُ بمحذوفٍ على جهةِ البيان تقديرُه: أَعْني إليك». قال: «كما تَأَوَّلوا ذلك في قوله: «إني لكما من الناصحين»[٢] في أحد الأوجه».

قلت: وفي ذلك جوابان آخران، أحدهما: أن الفعلَ الممنوعَ إلى الضمير المتصل إنما هو حيث يكون الفعلُ واقعاً بذلك الضمير، والضميرُ مَحَلٌّ له نحو: «دَعْ عنك» «وهَوِّنْ عليك» وأمَّا الهَزُّ والضَّمُّ فليسا واقعين بالكاف فلا محذورَ. والثاني: أنَّ الكلامَ على حذفِ مضافٍ تقديره[٣]: هُزِّي إلى جهتِكِ ونحوك، واضمُمْ إلى جهتِك ونحوك.

قوله: «تُساقِطْ» قرأ حمزة[٤] «تَسَاقَطْ» بفتح التاء وتخفيفِ السين وفتح القاف. والباقون ـ غيرَ حفصٍ ـ كذلك إلا أنَّهم شَدَّدوا السين، وحفص بضم التاء وتخفيفِ السين وكسر القاف.

فأصلُ قراءةِ غيرِ حفص «تَتَساقط» بتاءين، مضارعَ «تساقَطَ» فحذف حمزةُ إحدىٰ التاءين تخفيفاً نحو: «تَنَزَّلُ»[٥] و «تَذَكَّرون»[٦]، والباقون أدغموا التاءَ في السِّيْن. وقراءةُ حفص مضارع «ساقَطَ».

---

(١) في مطبوعة البحر: «على» وهو خطأ مطبعي.
(٢) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر أوجه الإعراب في الدر المصون ٥/٢٧٩.
(٣) الأصل تقدير. وهو سهو.
(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٩، التيسير ١٤٩، القرطبي ١١/٩٤، النشر ٢/٣١٨، البحر ٦/١٨٤، الحجة ٤٤٢، المحتسب ٢/٤٠.
(٥) الآية ٤ من القدر.
(٦) الآية ١٥٢ من الأنعام.

وقرأ الأعمش والبراء بن عازب[1] «يَسَّاقَطْ» كالجماعة إلا أنه بالياء مِنْ تحتُ، أدغم التاء في السين، إذ الأصلُ: يتساقط فهو مضارع «اسَّاقط» وأصلُه يَتَساقط، فأُدْغم واجْتُلِبَتْ همزةُ الوصل كـ «ادَّارَأ» في تَدَارَأَ.

[٦٠٤أ] ونُقل عن أبي حيوة ثلاثُ قراءاتٍ: / وافقه مسروقٌ في الأولى، وهي «تُسْقِط» بضم التاء وسكون السين وكسر القاف مِنْ أَسْقَط. والثانية كذلك إلا أنه بالياء مِنْ تحت. الثالثة كذلك إلا أنه رفع «رُطَباً جَنِيًّاً» بالفاعلية.

وقُرِىء[2] «تَتَساقط» بتاءين مِنْ فوقُ، وهو أصلُ قراءةِ الجماعة. وتَسْقُط ويَسْقُط[3] بفتح التاء والياء وسكون السين وضَمِّ القاف. فَرَفْعُ الرُّطَبِ بالفاعلية، وتعطي من الأفعال ما يوافقه في القراءات المتقدمة. ومَنْ قرأ بالتاءِ مِنْ فوقُ فالفعلُ مسندٌ: إمَّا للنخلة، وإمَّا للثمرةِ المفهومة من السِّياق، وإمَّا للجِذْع. وجاز تأنيثُ فِعْلِه لإِضافتِه إلى مؤنث، فهو كقوله[4]:

٣٢٢٩ـ . . . . كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّم

وكقراءة «تَلْتَقِطْه بعض السيارة»[5]. ومَنْ قرأ بالياء مِنْ تحتُ فالضميرَ للجِذْع وقيل: للثمر المدلولِ عليه بالسياق.

وأمَّا نَصْبُ «رُطَباً» فلا يَخْرُجُ عن كونِه تمييزاً أو حالاً موطِّئة إنْ كان الفعل قبلَه لازماً، أومفعولاً به إن كان الفعل متعدِّياً، والذكيُّ يَرُدُّ كلَّ شيء

---

(١) البراء بن عازب الخزرجي أبو عمارة، صحابي فاتح، روى له البخاري ومسلم توفي سنة٧١هـ. انظر: طبقات ابن سعد ٤/٨٠، الإصابة ١/١٤٢.

(٢) وهي قراءةُ أبي السَّمَّال كما في الشواذ ٨٤.

(٣) روايتان عن أبي حيوة كما في الشواذ ٨٤.

(٤) تقدم برقم ٥٤٢.

(٥) وهي قراءة الحسن. انظر: الدر المصون ٦/٤٤٧، والآية ١٠ من يوسف.

إلى ما يليق به من القراءات. وجَوَّز المبردُ في نصبه وجهاً غريباً: وهو أَنْ يكونَ مفعولاً به بـ «هُزِّيْ» وعلى هذا فتكون المسألة من باب التنازع في بعض القراءات: وهي أَنْ يكونَ الفعلُ فيها متعدِّياً، وتكونَ المسألةُ من إعمالِ الثاني للحذف من الأول.

وقرأ[1] طلحة بن سليمان «جِنِيًّا» بكسرِ الجيم إتباعاً لكسرةِ النون.

والرُّطَبُ: اسمُ جنسٍ لرُطَبَة بخلافِ «تُخَم» فإنَّه لتُخَمة، والفرق: أنهم لَزِموا تذكيرَه فقالوا: هو الرُّطَبُ، وتأنيثَ ذاك فقالوا: هي التُّخَم، فذكَّروا «الرطب» باعتبار الجنس، وأنَّثوا «التُّخَم» باعتبار الجمعية، وهو فرقٌ لطيفٌ. ويُجْمَعُ على «أَرْطاب» شذوذاً كرُبَع[2] وأَرْباع. والرُّطَب: ما قُطِع قبل يُبْسِه وجَفافِه، وخُصَّ الرُّطَبُ بالرُّطَبِ من التَّمْرِ. وأَرْطَبَ النخلُ نحو: أَتْمَرَ وأَجْنَىٰ.

والجَنِيُّ: ما طابَ وصَلُحَ للاجْتِناء. وهو فَعِيل بمعنى مفعول وقيل: بمعنى فاعِل، أي: طَرِيًّا، والجَنَىٰ والجَنِيُّ أيضاً: المُجْتَنَىٰ من العَسَلِ، وأَجْنَىٰ الشجرُ: أَدْرَكَ ثَمَرُه، وأَجْنَتِ الأرضُ كَثُرَ جَناها. واسْتُعير من ذلك «جَنَىٰ فلانٌ جنايةً» كما استعير «اجْتَرَم جريمةً».

آ. **(٢٦) قوله: ﴿وقَرِّيْ عَيْناً﴾**: «عَيْناً» نصبٌ على التمييز منقولٌ من الفاعل، إذ الأصلُ: لِتَقَرَّ عينُك. والعامَّة على فتحِ القاف مِنْ «قَرِّيْ» أمراً مِنْ قَرَّتْ عَيْنُه تَقَرُّ، بكسر العين في الماضي، وفتحِها في المضارع.

وقُرِىء[3] بكسرِ القاف، وهي لغةُ نجدٍ يقولون: قَرَّتْ عينُه تَقِرُّ بفتح

---

(١) المحتسب ٢/٤١، والبحر ٦/١٨٥.

(٢) الرُّبَع: الفصيل ينتج في الربيع.

(٣) البحر ٦/١٨٥، القرطبي ١١/٩٦.

العين في الماضي وكسرِها في المضارع، والمشهورُ أن مكسورَ العين في الماضي للعين، والمفتوحَها في المكان. يقال: قَرَرْتُ بالمكانِ أَقِرُّ به، وقد يُقال: قَرِرْتُ بالمكان بالكسر. وسيأتي ذلك في قوله تعالى «وَقَرْنَ في بُيوتِكن»[1].

وفي وَصْفِ العين بذلك تأويلان، أحدُهما: أنَّه مأخوذٌ مِنَ «القُرّ» وهو البَرْدُ: وذلك أنَّ العينَ إذا فَرِح صاحبُها كان دَمْعُها قارًّا أي بارداً، وإذا حَزِن كان حَرًّا[2] ولذلك قالوا في الدعاء عليه: «أَسْخَنَ اللَّهُ عينَه»، وفي الدعاء له: «أقرَّ اللَّهُ عينَه. وما أَحْلَى قولَ أبي تمام[3]:

٣٢٣٠ـ فأمَّا عيونُ العاشقينَ فَأُسْخِنَتْ وأمَّا عيونُ الشامتينَ فقَرَّتِ

والثاني: أنه مأخوذٌ من الاستقرار، والمعنىٰ: أعطاه الله ما يُسَكِّنُ عينَه فلا تطمحُ إلى غيره.

قوله: «فإمَّا تَرَيِنَّ» دخلت «إنْ» الشرطية على «ما» الزائدة للتوكيد، فَأُدْغِمت فيها، وكُتِبَتْ متصلةً. و «تَرَيِنَّ» تقدَّم تصريفُه[4]. والعامَّةُ على صريح الياء المكسورة وقرأ[5] أبو عمرٍو في رواية «تَرَئِنَّ» بهمزة مكسورةٍ بدلَ

---

(١) الآية ٣٣ من الأحزاب.

(٢) ش: «حاراً» وهي أنسب للسياق. (٣) ديوانه ١ / ٣٠٠.

(٤) لم يسبق أن تقدَّم تصريفه، لأنه لم يرد في آيةٍ سابقة. قلت في «معجم مفردات الإبدال والإعلال» ٣٨٤: «فعل مضارع معتل اللام مؤكد بالنون الثقيلة مسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وزنه تَفَيِنَّ أصله قبل التوكيد: تَرْأَيِيْنَ استثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، حذفت اللام فصار تَرْأَيْنَ نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة للتخفيف فصار تَرَيْنَ ثم دخل الجازم، فحذفت نون الرفع، فصار تَرَيْ، ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة فصار تَرَيِنَّ». وانظر: معاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٢٦، والحلبيات ٨٧، وشرح التصريح ١ / ٥٧.

(٥) في رواية ابن الرومي. انظر في قراءاتها: الشواذ ٨٤، والبحر ٦ / ١٨٥، والمحتسب ٢ / ٤٢.

الياء، وكذلك رُوي عنه «لتَرَؤُنَّ»[1] بإبدالِ الواوِ همزةً. قال الزمخشري[2]: «هذا مِنْ لغةِ مَنْ يقول: لَبَأْتُ بالحَجِّ وحَلأْتُ السَّوِيْقَ» ـ يعني بالهمز ـ وذلك لتآخٍ بين الهمز وحروف اللين». وتجرَّأ ابن خالَوَيْه[3] على أبي عمرو فقال: «هو لحنٌ عند أكثر النحويين».

وقرأ أبو جعفر قارئُ المدينةِ وشيبة وطلحة «تَرَيْنَ» بياءٍ ساكنة ونونٍ خفيفة. قال ابن جني[4]: «وهي شاذَّةٌ». قلت: لأنه كان ينبغي أَنْ يُؤَثِّر الجازمُ، وتُحذفَ نونُ الرفع. كقول الأَفْوه[5]:

٣٢٣١ـ إمَّا تَرَيْ رَأْسِيَ أَزْرَىٰ بِه ماسُ زمانٍ ذي انتكاثٍ مَؤُوْسِ

ولم يؤثِّرْ هنا شُذوذاً. وهذا نظيرُ قولِ الآخر[6]:

٣٢٣٢ـ لولا فَوارسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوْفُوْنَ بالجارِ

فلم يُعْمِلْ «لم»، وأبقىٰ نونَ الرفعِ.

و «من البشر» حالٌ من «أحداً» لأنه لو تأخَّر لكان وصفاً. وقال أبو البقاء[7]: «أو مفعول» يعني أنه متعلِّق بنفسِ الفعل قبله.

قوله: «فَقُولِيْ» بين هذا الجوابِ وشرطِه جملةٌ محذوفةٌ، تقديرُه: فإمَّا

---

(١) من الآية ٦ من التكاثر «لَتَرَوُنَّ الجحيم». وانظر: البحر ٨/٥٠٨، المحتسب ٢/٣٧١.

(٢) الكشاف ٢/٥٠٧.

(٣) الشواذ له ٨٤.

(٤) المحتسب ٢/٤٢.

(٥) البحر ٦/١٨٥. والماس: الطيش، والمؤوس: الإفساد والبيت مكسور.

(٦) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في المحتسب ٢/٤٢، وابن يعيش ٧/٨، واللسان (صلف)، والهمع ٢/٥٦، والدرر ٢/٧٢. ويوم الصليفاء من أيام العرب.

(٧) الإملاء ٢/١١٣.

تَرَيِنَّ من البشر أحداً فسألكِ الكلامَ فقُولي. وبهذا المقدَّر نَخْلُصُ من [٦٠٤ب] إشكالٍ: وهو أنَّ قولَها «فلن أُكَلِّمَ اليومَ إنْسِيًّا» / كلامٌ، فيكون ذلك تناقضاً؛ لأنها قد كَلَّمَتْ إنْسِيَّاً بهذا الكلامِ. وجوابُه ما تَقَدَّم. وقيل: المرادُ بقوله «فقُولي» إلى آخره، أنه بالإشارة. وليس بشيء. بل المعنى: فلن أكلِّمَ اليومَ إنْسِيًّاً بعد هذا الكلامِ.

وقرأ[1] زيد بن علي «صِياماً» بدل «صوم»، وهما مصدران.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿فَأَتَتْ به قومَها تَحْمِلُه﴾**: «به» في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ فاعل «أَتَتْ»، أي: أَتَتْ مصاحِبَةً له نحو: جاء بثيابِه، أي: ملتبساً بها. ويجوز أَنْ تكونَ الباءُ متعلِّقةً بالإتيان. وأمَّا تَحمُّلُه فيجوز أن يكونَ حالاً ثانية مِنْ فاعل «أَتَتْ». ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الهاء في «به». وظاهرُ كلام أبي[2] البقاء أنها حالٌ من ضمير مريم وعيسى معاً وفيه نظرٌ.

قوله: «شيئاً» مفعولٌ به، أي: فَعَلْتِ. أو مصدرٌ، أي: نوعاً من المجيء فَرِيًّاً. والفَرِيُّ: العظيم من الأمر، يقالُ في الخير والشرِّ. وقيل: الفَرِيُّ: العجيب. وقيل المُفْتَعَلُ[3]. ومن الأول، الحديثُ في وصفِ عمرَ رضي الله عنه[4]: فلم أرَ عبقَرِيَّاً يَفْرِيْ فَرِيَّه». والفَرْيُ: قَطْعُ الجِلْد للخَرْزِ والإصلاح. والإفراء: إفسادُه. وفي المثل[5]: جاء يَفْري الفَرِيَّ، أي: يعمل

---

(١) البحر ٦/١٨٥. (٢) الإملاء ٢/١١٣.

(٣) قال الماوردي في تفسيره ٥٢٤: «المتصنِّع مأخوذ من الفرية وهو الكذب، قاله اليزيدي».

(٤) انظر: النهاية ٣/٤٤٢. ويُروى «فَرْيَهُ» وحُكي عن الخليل أنه أنكر التثقيل وغلَّط قائله. والحديث رواه البخاري. ٦٢ كتاب فضائل الصحابة، ٦ باب مناقب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه. (الفتح ٧/٤١)، وابن حنبل ٢/٣٩.

(٥) مجمع الأمثال ١/١٧٧.

العملَ العظيم. وقال[1]:

٣٢٣٣ـ فَلأَنْتَ تَفْرِيْ ما خَلَقْتَ وبَعْـ ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْري

وقرأ أبو حيوة فيما نَقَل عنه ابن خالويه[2] «فَرِيْئاً» بالهمز. وفيما نقل ابن عطية «فَرْياً» بسكون الراء.

آ. (٢٨) وقرأ[3] عُمَرُ بن لجأ «ما كان أباك امرُؤُ سَوْءٍ» جَعَلَ النكرةَ الاسمَ، والمعرفةَ الخبرَ، كقوله[4]:

٣٢٣٤ـ .... يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

[وكقوله:][5]

٣٢٣٥ـ .... ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاْعا

وهنا أحسنُ لوجودِ الإضافةِ في الاسم.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿فَأَشارَتْ﴾**: الإشارةُ معروفةٌ تكونُ باليد والعين وغير ذلك وألفُها عن ياءٍ. وأنشدوا لكثيِّر[6]:

---

(١) تقدم برقم ٢٦١.

(٢) الشواذ ٨٤.

(٣) البحر ٦/١٨٦، القرطبي ١١/١٠١.
وعمر بن لجأ التيمي من بني تميم بن عبد مناة. شاعر من شعراء العصر الأموي اشتهر بما كان بينه وبين جرير من مفاخرات ومعارضات. توفي سنة ١٠٥. انظر: الخزانة ١/٣٦٠، تاج العروس (لجأ) ١/١١٥، والأعلام ٥/٥٩. ووقع في الأصل «عمرو» بإقحام الواو.

(٤) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٥) تقدم برقم ٢٥٧٠.

(٦) البيت في البحر ٦/١٧٠، والهمع ٢/٨٩. ومخامر: أي مخالط. وما يقوله السمين =

٣٢٣٠ـ فقلتُ وفي الأحشـاءِ داءٌ مُخامِـرٌ ألا حَبَّـذا يـا عَـزُّ ذاك التَّشـايُـرُ

قوله: «مَنْ كان في المَهْدِ صَبِيًّا» في «كان» هـذه أقوالٌ. أحـدُها: أنهـا زائـدةٌ وهو قـولُ أبـي عبيد، أي: كيف نُكَلِّمُ مَنْ في المهـد. و«صَبِيًّـا» على هذا نصبٌ على الحالِ من الضمير المستتر في الجارِّ والمجرورِ الـواقع صلةً. وقد رَدَّ أبو بكرٍ[1] هذا القولَ ــ أعني كونَهـا زائدةً ــ بـأنها لـو كانَتْ زائـدةً لَما نَصَبَتِ الخبرَ، وهذه قد نصبَتْ «صَبيًّا». وهذا الردُّ مردودٌ بما ذكـرتُه مِنْ نصبِـه على الحال لا الخبرِ.

الثاني: أنها تامةٌ بمعنى حَدَث ووُجد. والتقـدير: كيف نكلِّم مَنْ وُجِـد صبيًّا، و«صَبِيًّاً» حال من الضمير في «كان».

الثالث: أنها بمعنى صـار، أي: كيف نُكَلِّم مَنْ صار في المهـدِ صَبِيًّا، و«صَبِيًّا» على هذا خبرُها، فهو كقوله[2]:

٣٢٣٧ـ . . . . قَطا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخاً بُيوضُها

الرابع: أنها الناقصةُ على بابها مِنْ دلالتِها على اقتـران مضمونِ الجملة بالزمان الماضي مِنْ غيـرِ تَعَرُّضٍ لـلانقطاع كقـوله تعـالىٰ: «وكان الله غفـوراً رحيماً»[3]، ولذلـك يُعَبَّر عنهـا بأنهـا ترادِف «لم تـزَلْ». قال الـزمخشري[4]: «كان» لإيقاع مضمون الجملة في زمانٍ ماضٍ مبهمٍ صالـحٍ للقريبِ والبعيـد.

= نقله عن البحر وهو خلاف ما تنصّ عليه كتب اللغة من أن ألفها عن واو، والسمين نفسه عقد مادة «شور» في «عمدة الحفاظ» ٢٨١، ولم يذكر مادة شير. وقال في اللسان: أشار إليه وشوَّرَ: أومأ. أمَّا البيت فلعله تصحيف أو شـاذ. وروايته الثـانية «التساتر». ولم يرد البيت في قصائد الديوان.

(١) وهو ابن الأنباري كما في البحر ٦/١٨٧.
(٢) تقدم برقم ٣٦٤.
(٣) الآية ٩٦ من النساء.
(٤) الكشاف ٢/٥٠٨.

وهو هنا لقريبِه خاصةً، والدالُّ عليه معنى[1] الكلام، وأنه مسوقٌ للتعجب.
ووجه آخر: وهو أنْ يكونَ «نُكلِّمُ» حكايةَ حالٍ ماضيةٍ، أي: كيف عُهِد قبل عيسى أَنْ يُكَلِّمَ الناسَ صبيًا في المهد حتى نُكَلِّمَه نحن»؟

وأمَّا «مَنْ» فالظاهرُ أنَّها موصولةٌ بمعنى الذي. ويَضْعُفُ جَعْلُها نكرةً موصوفة، أي: كيف نُكَلِّم شخصاً أو مولوداً. وجَوَّز الفراء[2] والزجاج[3] فيها أَنْ تكون شرطيةً. و«كان» بمعنى «يكنْ»، وجوابُ[4] الشرطِ: إمَّا متقدِّمٌ وهو: «كيف نُكَلِّم»، أو محذوفٌ لدلالةِ هذا عليه، أي: مَنْ يكنْ في المهدِ صبياً فكيف نُكَلِّمه؟ فهي على هذا مرفوعةُ المحلِّ بالابتداءِ، وعلى ما قبله منصوبتُه بـ«نكلِّم». وإذا قيل بأنَّ «كان» زائدةٌ. هل تتحمَّل ضميراً أم لا؟ فيه خلاف، ومَنْ جَوَّز استدلَّ بقوله[5]:

٣٢٣٨ـ فكيف إذا مَرَرْتَ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

فرفع بها الواوَ. ومَنْ منع تأوَّل البيتَ بأنها غيرُ زائدةٍ، وأنَّ خبرَها هو «لنا» قُدِّم عليها، وفُصِل بالجملة بين الصفة والموصوف.

وأبو عمروٍ[6] يُدْغم الدالَ في الصاد. والأكثرون على أنه إخفاءٌ.

آ. (٣١) قوله: ﴿أينما كنتُ﴾: هذه شرطيةٌ. وجوابُها: إمَّا محذوفٌ مَدْلولٌ عليه بما تقدَّمَ، أي: أينما كنتُ جَعَلني مباركاً، وإمَّا متقدِّمٌ

---

(١) الكشاف: مبنى.

(٢) ليس في كتابه معاني القرآن.

(٣) معاني القرآن له ٣/٣٢٨.

(٤) الأصل وجوابها وهو سهو.

(٥) تقدم برقم ٧٥٦.

(٦) انظر: الإقناع لابن الباذش ١/٢١٢.

عند مَنْ يرى ذلك. ولا جائزٌ أن تكونَ استفهاميةً؛ لأنه يلزمُ أَنْ يعملَ فيها ما قبلها، وأسماءُ الاستفهامِ لها صدرُ الكلامِ، فيتعيَّنُ أن تكونَ شرطيةً لأنها منحصرةٌ في هذين المعنيين.

قوله: «ما دُمْتُ» «ما» مصدريةٌ ظرفيةٌ وتقدُّمُ [ما] على «دام» شرطٌ في إعمالها. والتقدير: مدةَ دوامي حياً. ونقل ابن عطية[1] عن عاصمٍ وجماعة أنهم قرؤوا «دُمْتُ» بضم الدال، وعن ابن كثير وأبي عمرو وأهلِ المدينة «دِمت» بكسرها، وهذا لم نَرَه لغيره وليس هو موجوداً في كتب القراءات المتواترة والشاذة التي بين أيدينا، فيجوز أن يكون اطَّلَعَ عليه في مصحفٍ غريب. ولا شك أنَّ في «دام» لغتين، يقال: دُمْتَ تَدُوْم، وهي اللغةُ العالية، [٦٠٥أ] ودِمْتَ تَدام كخِفْتَ تَخاف، وهذا كما تقدم لك[2] / في مات يموت ومَاتَ يَمات.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وبَرّاً﴾: العامَّةُ بفتحِ الباء، وفيه تأويلان، أحدُهما: أنه منصوبٌ نَسَقاً على «مباركاً»، أي: وجَعَلَني بَرّاً. والثاني: أنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ. واخْتِير هذا على الأولِ لأنَّ فيه فَصْلاً كثيراً بجملةِ الوصيَّةِ ومتعلَّقِها.

وقُرِىء[3] «بِرّاً» بكسرِ الباءِ: إمَّا على حَذْفِ مضاف، وإمَّا على المبالغة في جَعْلِه نفسَ المصدر. وقد تقدَّم في البقرة[4] أنه يجوز أن يكونَ وصفاً على

(١) انظر: البحر ١٨٧/٦.
(٢) انظر: الدر المصون ٤٥٨/٣.
(٣) وهي قراءة الحسن وآخرين. انظر: الإتحاف ٢٣٤/٢، والمحتسب ٤٢/٢.
(٤) انظر: الدر المصون ٢٤٥/٢.

فِعْل. وحكىٰ الزهراويُّ وأبو البقاء[1] أنه قُرِئ بكسر الباء والراء. وتوجيهُه: أنه نَسَقٌ على «الصلاة»، أي: وأوصاني بالصلاةِ وبالزكاةِ وبالبِرِّ. و«بوالدَيَّ» متعلقٌ بالبَرّ أو البِرّ[2].

آ. (٣٣) **قوله: ﴿والسَّلامُ﴾**: الألفُ واللامُ فيه للعهدِ؛ لأنه قد تقدَّمَ لفظُه في قوله: «وسَلامٌ عليه»[3]، فهو كقوله: «كما أَرْسَلْنا إلى فرعونَ رسولاً فعصَىٰ فرعونُ الرسولَ»[4]، أي: ذلك السلامُ الموجَّه إلى يحيى مُوَجَّهٌ إليَّ. وقال الزمخشري[5] ـ بعد ذِكْرِه ما قدَّمْتُه ـ: «والصحيحُ أن يكونَ هذا التعريفُ تعريضاً باللعنةِ على متهمي مريمَ عليها السلام وأعدائِها من اليهود. وتحقيقُه: أنَّ اللامَ للجنسِ، فإذا قال: وجنسُ السَّلامِ عليَّ خاصة فقد عَرَّضَ بأنَّ ضِدَّه عليكم. ونظيرُه: «والسَّلامُ على مَنِ اتَّبع الهُدَىٰ»[6].

قوله: «يومَ وُلِدْتُ» منصوبٌ بما تضمَّنه «عليَّ» من الاستقرار. ولا يجوزُ نَصْبُه بـ«السَّلام» للفَصْلِ بين المصدرِ ومعمولِه. وقرأ[7] زيد بن علي «وَلَدَتْ» جعله فعلاً ماضياً مسنداً لضميرِ مريمَ، والتاءُ للتأنيث. و«حَيَّاً» حالٌ مؤكِّدَةٌ.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿ذلك عِيسَىٰ بنُ مريمَ قولَ الحقِّ﴾**: يجوز أَنْ

---

(١) الإملاء ٢/٦٢، وانظر: البحر ٦/١٨٨.

(٢) على حسب قراءتي كسر الباء وفتحها.

(٣) في الآية ١٥.

(٤) الآيتان ١٥ ـ ١٦ من المزمل.

(٥) الكشاف ٢/٥٠٨.

(٦) الآية ٤٧ من طه.

(٧) البحر ٦/١٨٨.

يكونَ «عيسىٰ» خبراً لـ «ذلك»، ويجوز أَنْ يكونَ بدلاً أو عطفَ بيانٍ. و «قولُ الحق» خبره(١). ويجوز أَنْ يكونَ «قولُ الحق» خبرَ مبتدأ مضمر، أي: هو قولُ، و «ابن مريم» يجوز أَنْ يكونَ نعتاً أو بدلاً أو بياناً أو خبراً ثانياً.

وقرأ(٢) عاصم وحمزة وابن عامر «قولَ الحق» بالنصبِ والباقون بالرفع. فالرفعُ علىٰ ما تقدَّم. قال الزمخشري(٣): «وارتفاعُه على أنَّه خبرٌ بعد خبرٍ، أو بدلٌ» قال الشيخ(٤): «وهذا الذي ذكرَه لا يكونُ إلا على المجازِ في قولٍ: وهو أن يُرادَ به كلمةُ اللَّهِ؛ لأنَّ اللفظَ لا يكون الذاتَ».

والنصب: يجوز فيه أَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً لمضمون الجملة كقولك: «هو عبدُ الله الحقَّ لا الباطِلَ، أي: أقولُ قولَ الحق، فالحقُّ الصدقُ وهو مِنْ إضافةِ الموصوف إلى صفتِه، أي: القول الحق، كقوله: «وَعْدَ الصدقِ»(٥)، أي: الوعدَ الصدقَ. ويجوز أن يكونَ منصوباً على المدح، أي: أُريد بالحقِّ البارِيْ تعالى، و «الذي» نعتٌ للقول إنْ أُرِيْدَ به عيسىٰ، وسُمِّي قولاً كما سُمِّي كلمةً لأنه عنها نشأ. وقيل: هو منصوبٌ بإضمار أعني. وقيل: هو منصوبٌ على الحالِ من «عيسىٰ». ويؤيِّد هذا ما نُقِل عن الكسائي في توجيهِ الرفعِ: أنه صفةٌ لعيسىٰ.

وقرأ الأعمشُ «قالُ» برفع اللام، وهي قراءةُ ابن مسعودٍ أيضاً. وقرأ

---

(١) على قراءة الرفع كما سيأتي.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٩، النشر ٢/٣١٨، البحر ٦/١٨٩، الحجة ٤٤٣، التيسير ١٤٩، الشواذ ٨٤.

(٣) الكشاف ١/٥٠٩.

(٤) البحر ٦/١٨٩.

(٥) الآية ١٦ من الأحقاف.

الحسن «قُوْلُ» بضم القاف ورفع اللام، وهي مصادر لقال. يقال: قال يَقُولُ قَوْلاً وقالاً وقُوْلاً، كالرَّهْبِ والرَّهَب والرُّهْب. وقال أبو البقاء[1]: «والقال: اسمٌ [للمصدرِ][2] مثل: القيل، وحُكي «قُولُ الحق» بضمِّ القاف مثل «الرُّوْح» وهي لغةٌ فيه». قلت: الظاهرُ أنَّ هذه مصادرُ كلُّها، ليس بعضُها اسماً للمصدرِ، كما تقدَّم تقريرُه في الرَّهْب والرَّهَب والرُّهْب.

وقرأ طلحةُ والأعمش «قالَ الحقُّ» جعل «قال» فعلاً ماضياً، و «الحقُّ» فاعلٌ به، والمرادُ به الباري تعالى. أي: قال اللَّهُ الحقُّ: إنَّ عيسى هو كلمةُ الله، ويكونُ قولُه «الذي فيه يَمْتَرُون» خبراً لمبتدأ محذوف.

وقرأ[3] علي بن أبي طالب والسُّلَمي وداود بن أبي هند ونافع والكسائي في رواية عنهما «تَمْتَرون» بتاء الخطاب. والباقون بياءِ الغَيْبة. وتَمْتَرُون تَفْتَعِلُون: إمَّا مِنْ المِرْية وهي الشكُّ، وإمَّا من المِراء وهو الجِدالُ.

آ. (٣٥) وتقدَّم الكلامُ على نصبِ «فيكونَ» وما قيل فيه[4].

آ. (٣٦) **قوله: ﴿وإنَّ اللَّهَ﴾**: قرأ[5] ابن عامرٍ والكوفيون «وإنَّ» بكسر «إنَّ» على الاستئناف، ويؤيِّدها قراءةُ أُبَيّ «إنَّ اللَّهَ» بالكسر دون واو.

---

(١) الإملاء ٢/١١٤.

(٢) من «الإملاء»، وسقط سهواً من الأصل.

(٣) الإتحاف ٢/٢٣٦، القرطبي ١/١٠٦، البحر ٦/١٨٩. وداود بن أبي هند القشيري أبو بكر البصري، ثقة متقن، من الخامسة. انظر: التقريب ٢٠٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٨٨.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٠، النشر ٢/٣١٨، القرطبي ١١/١٠٧، البحر ٦/١٨٩، الحجة ٤٤٤، التيسير ١٤٩.

وقرأ الباقون بفتحها، وفيها أوجهٌ، أحدُها: أنها على حَذْفِ حرفِ الجرِّ متعلِّقاً بما بعده، والتقدير: ولأنَّ اللَّهَ ربي وربُّكم فاعبُدوه، كقوله تعالىٰ: «وأنَّ المساجدَ لله فلا تَدْعُوا مع الله أحداً»[1] والمعنىٰ لوَحْدانيَّته أَطِيْعوه. وإليه ذهب الزمخشري[2] تابعاً للخليل وسيبويه[3].

الثاني: أنها عطفٌ على «الصلاةِ» والتقدير: وأوصاني بالصلاةِ وبأنَّ اللَّهَ. وإليه ذهب الفراء[4]، ولم يذكر مكيٌّ[5] غيرَه. ويؤيِّده ما في مصحف أُبَيّ «وبأنَّ اللَّهَ ربي» بإظهار الباءِ الجارَّة. وقد استُبْعِد هذا القولُ لكثرةِ الفواصلِ بين المتعاطفَيْن. وأمَّا ظهورُ الباءِ في مصحفِ أُبَيّ فلا يُرَجِّحُ هذا لأنها باءُ السببيةِ، والمعنىٰ: بسبب أنَّ الله ربي وربُّكم فاعبُدوه فهي كاللام.

الثالث: أَنْ تكونَ «أنَّ» وما بعدها نَسَقاً على «أمراً» المنصوبِ بـ «قَضَىٰ» والتقدير: وإذا قضى أمراً، وقضىٰ أنَّ اللَّهَ ربي وربُّكم. ذكر ذلك أبو عبيدة[6] عن أبي عمرو بن العلاء. واستبعد الناسُ صحةَ هذا النقلِ عن أبي عمرو؛ لأنَّه من الجلالةِ في العِلْم والمعرفة بمنزلٍ يمنعُه من هذا القولِ؛ وذلك لأنَّه إذا عَطَفَ على «أمراً» لزم أن يكونَ داخلاً في حَيِّز الشرطِ بـ «إذا»، وكونُه تبارك وتعالىٰ ربُّنا لا يتقيَّد بشرطٍ البتةَ، بل هو ربُّنا على

---

(١) الآية ١٨ من سورة الجن.

(٢) الكشاف ٢/٥٠٩.

(٣) يرىٰ سيبويه أن المحل هو الجر، ويرى الخليل أن المحل هو النصب. انظر: الكتاب ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٤) معاني القرآن ٢/١٦٨.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٧.

(٦) لم يرد في «مجاز القرآن».

الإطلاق. ونسبوا هذا الوهمَ لأبـي عبيدةَ لأنه كان ضعيفاً في النحو، وعَدُّوا له غَلَطاتٍ، ولعلَّ ذلك منها.

الرابع: أَنْ يكونَ في محلِّ رفعٍ خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، تقـديرُه: والأمـرُ أنَّ الله ربـي وربُّكم. ذُكِر ذلك عن الكسائي، ولا حاجةَ إلى هذا الإضمارِ.

الخـامس: أَنْ / يكونَ في محـلِّ نصبٍ نَسَقاً على «الكتـاب» في قولِـه [٦٠٥ب] «قال: إني عبد الله آتـاني الكتابَ» على أن يكونَ المخاطَبُ بـذلك معـاصِرِي عيسى عليـه السلام، والقـائـلُ لهم ذلـك عيسىٰ. وعن وَهْب[١]: عَهِـدَ إليهم عيسىٰ أنَّ اللَّهَ ربـي وربُّكم. قـال هذا القـائل: ومَنْ كسـرَ الهمـزةَ يكـون قـد عَطَفَ «إن الله» على قوله «إني عبدُ الله» فهـو داخِلٌ في حَيِّـز القولِ. وتكـون الجملُ من قوله «ذلك عيسى بن مريم» إلى آخرها جملَ اعتـراض، وهذا من البُعْدِ بمكانٍ.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿مِنْ مَشْهدِ﴾**: «مَشْهد» مَفْعَل: إمَّا من الشهـادة، وإمَّـا من الشهود وهـو الحضـورُ. و «مَشْهـد» هنـا يجـوز أن يُـراد بـه الـزمـانُ أو المكان أو المصدر: فإذا كان من الشهادة، والمراد به الزمان، فتقديره: مِنْ وقتِ شهادة. وإن أريد به المكانُ فتقديره: من مكانِ شهادة يوم. وإنْ أريد بـه المصدرُ فتقديرُه: من شهادةِ ذلك اليومِ، وأَنْ تشهـدَ عليهم ألسنتُهـم وأيديهم وأرجلُهم والملائكةُ والأنبياءُ. وإذا كان من الشهود وهو الحضورُ فتقديـرُه: مِنْ شهـود الحساب والجـزاء يوم القيـامة، أو من مكـانِ الشهود فيـه وهو المـوقفُ

---

(١) وَهْب بن مُنَبِّه الصنعاني أبو عبد الله مؤرخ عالِم بالإسرائيليات، تابعي، ولَّاه عمر ابن عبد العزيز قضاء صنعاء، توفي سنة ١١٤. انظر: شذرات الذهب ١/١٥٠، طبقات ابن سعد ٥/٣٩٥.

أو من وقتِ الشهود. وإذا كان مصدراً بحالتيه المتقدمتين فتكون إضافتُه إلى الظرف من بابِ الاتساعِ، كقوله «مالكِ يومِ الدِّيْنِ»[1]. ويجوز أَنْ يكونَ المصدرُ مضافاً لفاعلِه على أن يُجْعَلَ اليومُ شاهداً عليهم: إمَّا حقيقة وإمَّا مجازاً.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ﴾**: هذا لفظُه أمرٌ ومعناه التعجبُ، وأصَحُّ الأعاريبِ فيه كما تقرَّر في علم النحو[2]: أنَّ فاعلَه هو المجرورُ بالباءِ، والباءُ زائدةٌ، وزيادتُها لازمةٌ إصلاحاً للَّفظِ، لأنَّ أفْعِلْ أمراً لا يكون فاعلُه إلا ضميراً مستتراً، ولا يجوزُ حَذْفُ هذه الباءِ إلا مع أَنْ وأنَّ كقوله[3]:

٣٢٣٩ـ تَرَدَّدَ فيها ضَوْءُها وشُعاعُها ... فَأَحْصِنْ وأَزْيِنْ لامرِىءٍ أن تَسَرْبَلا

أي: بأَنْ تَسَرْبَلَ، فالمجرور مرفوعُ المحلِّ، ولا ضميرَ في أَفْعِلْ. ولنا قولٌ ثانٍ: أن الفاعلَ مضمرٌ، والمرادُ به المتكلمُ كأنَّ المتكلمَ يأمر نفسَه بذلك والمجرورُ بعده في محلِّ نصب، ويُعزَىٰ هذا للزجاج[4].

---

(١) الآية ٤ من الفاتحة.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/٣٤.

(٣) البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ٨٤، واللسان (عزل)، والهمع ٢/٩٠، والدرر ٢/١٢٠، والارتشاف ٣/٣٥. والبيت في وصف الدرع. قال في اللسان: «يصف الدرع أنك إذا نظرت إليها وجدتها صافية برَّاقة كأن شعاع الشمس وقع عليها».

(٤) شرح في «معاني القرآن» ٣/٣٣٠ الآية بقوله: «المعنى: ما أسمعهم وأبصرهم». وانظر: الارتشاف ٣/٣٤.

ولنا قول ثالث[1]: أن الفاعلَ ضميرُ المصدرِ، والمجرورَ منصوبُ المحلِّ أيضاً، والتقديرُ: أحسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ. ولشَبَهِ هذا الفاعلِ عند الجمهور بالفَضْلة لفظاً جاز حَذْفُه للدلالةِ عليه كهذه الآيةِ فإنَّ تقديرَه: وأَبْصِرْ بهم. وفيه أبحاثٌ موضوعُها كتبُ النحو.

وقوله «يَوْمَ يَأْتُوْننا» معمولٌ لـ «أَبْصِرْ». ولا يجوز أن يكونَ معمولاً لـ «أَسْمِعْ» لأنه لا يُفْصَلُ بين فعلِ التعجبِ ومعمولِه، ولذلك كان الصحيحُ أنه لا يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من التنازع. وقد جَوَّزه بعضُهم ملتزِماً إعمالَ الثاني، وهو خلافُ قاعدةِ الإعمال. وقيل بل هو أمرٌ حقيقةً، والمأمورُ به رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، والمعنى: أَسْمِعِ الناسَ وأَبْصِرْهم بهم وبحديثِهم: ماذا يُصنع بهم من العذاب؟ وهو منقولٌ عن أبي العالية.

وقوله «اليوم» منصوبٌ بما تضمَّنه الجارُّ مِنْ قولِه «في ضلال مبين»، أي: لكن الظالمون استقروا في ضلال مبين اليوم. ولا يجوز أن يكون هذا الظرفُ هو الخبرَ، والجارُّ لغوٌ؛ لئلا يُخْبَرَ عن الجثةِ بالزمان بخلافِ قولك: القتال اليوم في دارِ زيدٍ، فإنه يجوز الاعتباران[2].

آ. (٣٩) **قوله: ﴿إذ قُضِيَ الأمرُ﴾**: يجوز أن يكونَ منصوباً بالحَسْرةِ، والمصدرُ المعرَّفُ بأل يعملُ في المفعولِ الصريح عند بعضِهم فكيف بالظرف؟ ويجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «يوم» فيكون معمولاً لـ «أَنْذر» كذا قال أبو البقاء[3] والزمخشري[4] وتبعهما الشيخُ[5]، ولم يَذْكر غيرَ البدل.

---

(١) نسب أبو حيان هذا القول لابن كيسان وابن الطراوة. انظر: الارتشاف ٣/٣٥.

(٢) أي: أن يكون الظرف خبراً أو الجار والمجرور.

(٣) الإملاء ٢/١١٤.

(٤) الكشاف ٢/٥١٠.

(٥) البحر ٦/١٩١.

وهـذا لا يجوزُ إن كـان الـظرف بـاقياً على حقيقتـه؛ إذ يستحيـلُ أَنْ يعمـلَ المستقبل في الماضي، فـإن جَعَلْتَ «اليوم» مفعـولاً بـه، أي: خَـوِّفْهم نفسَ اليومِ، أي: إنهم يخافون اليومَ نفسَـه، صَحَّ ذلـك لخروجِ الـظرفِ إلى حَيِّزِ المفاعيل الصريحة.

وقوله: «لكِنِ الظالمون» من إيقاعِ الظاهرِ موقعَ المضمرِ.

قـوله: «وهم في غَفْلَةٍ وهم لا يؤمنـون» جملتان حـاليتان وفيهما قولان، أحدهما: أنهما حالان من الضميرِ المستترِ في قولِه «في ضَلالٍ مبين»، أي: استقرُّوا في ضـلالٍ مبين على هاتين الحـالتين السَّيئتين. والثـاني: أنهمـا حـالان مِنْ مفعـولِ «أَنْذِرْهم»، أي: أَنْذِرْهم على هذه الحـالِ وما بعدَها، وعلى الأولِ يكون قولُه «وأَنْذِرْهم» اعتراضاً.

آ. (٤٠) وقـرأ العامَّـةُ «يُـرْجَعـون» باليـاء من تحت مبنيـاً للمفعـول. والسلمي[١] وابن أبـي إسحاق وعيسى مبنياً للفاعل، والأعـرج بالتـاء مِنْ فوقُ مبنياً للمفعول على الخطاب، ويجوز أن يكونَ التفاتاً وأن لا يكونَ.

آ. (٤٢) **قـولـه: ﴿إذ قـال لأبيـه﴾**: يجـوز أَنْ يكـونَ بـدلاً من «إبراهيمَ» بدلَ اشتمال كما تقدَّم في «إذ انتبذَتْ»[٢] وعلى هذا فقد فَصَـل بين البدلِ والمبدلِ منه بقولِـه: «إنه كـان صِدِّيقـاً نبيَّاً نحـو: «رأيت زيـداً ـ ونِعْم الـرجلُ ـ أخـاك». وقال الـزمخشري[٣]: «ويجـوز أن يتعلَّقَ «إذ» بـ «كان» أو

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/١٩١.

(٢) في الآية ١٦.

(٣) الكشاف ٢/٥١٠.

بـ «صِدِّيقاً نبيًّاً»، أي: كان جامعاً لخصائص الصِّدِّيقين والأنبياء حين خاطب أباه تلك المخاطباتِ». ولذلك جَوَّز أبو البقاء[1] أن يعمل فيه «صِدِّيقاً نبيًّاً» أو معناه.

قال الشيخ[2]: «الإعرابُ الأولُ ــ يعني البدليةَ ــ يقتضي تصرُّفَ «إذ» وهي لا تتصرَّفُ، والثاني فيه إعمالُ «كان» في الظرف وفيه خلافٌ، والثالث لا يكون العاملُ مركباً من مجموع لفظَيْنِ بل يكون العملُ منسوباً للفظٍ واحدٍ. ولا جائز أن يكون معمولاً لـ «صِدِّيقاً» لأنه قد وُصِفَ، إلا عند الكوفيين. ويَبْعُدُ أن يكونَ معمولاً لـ «نبيًّاً» لأنه يقتضي أنَّ التَّنْبِئَةَ كانت في وقتِ هذه المقالة».

قلت: العاملُ فيه ما لخَّصه أبو القاسم ونَضَّده بحسنِ صناعتِه من مجموع اللفظين كما رأيتَ في قوله «أي: كان جامعاً / لخصائصِ الصِّدِّيقين [٦٠٦أ] والأنبياء حين خاطب أباه».

آ. **(٤٣)** وقد تَقَدَّمت قراءةُ ابن عامر[3] «يا أَبَتَ» وفي مصحف عبد الله[4] «وا أبتِ» بـ «وا» التي للنُّدْبة.

آ. **(٤٦) قوله: ﴿أراغبٌ أنتَ﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكون «راغبٌ» مبتدأً لاعتمادِه على همزةِ الاستفهام، و «أنت» فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر. والثاني: أنه خبر مقدمٌ، و «أنت» مبتدأ مؤخر ورُجِّح الأولُ بوجهين،

---

(١) الإملاء ٢/ ١١٤.
(٢) البحر ٦/١٩٣.
(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٤٣١.
(٤) البحر ٦/١٩٣.

أحدهما: أنه ليس فيه تقديمٌ ولا تأخير؛ إذ رتبةُ الفاعلِ التأخيرُ عن رافعِه. والثاني: أنه لا يلزم فيه الفصلُ بين العاملِ ومعموله بما ليس معمولاً للعامل؛ وذلك لأنَّ «عن آلهتي» متعلقٌ بـ «راغِبٌ»، فإذا جُعل «أنت» فاعلاً فقد فُصِل بما هو كالجزءِ من العامل، بخلافِ جَعْلِه خبراً فإنه أجنبي إذ ليس معمولاً لـ «راغبٌ».

قوله: «مَلِيَّاً» في نصبه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرفِ الزماني، أي: زمناً طويلاً، ومنه «المَلَوان» للَّيلِ والنهار، وَمُلاوةُ الدَّهْر بتثليث الميم قال[1]:

٣٢٤٠ـ فَعُسْنا بها من الشَّبابِ مَلاوةً ... فالحجُّ آيات الرسولِ المحبَّبِ

وأنشد السدِّي على ذلك لمهلهل[2]:

٣٢٤١ ـ فتصَدَّعَتْ صُمُّ الجِبالِ لمَوْتِه ... وبكَتْ عليه المُرْمِلاتُ مَلِيَّا

والثاني: أنه منصوبٌ على الحال معناه: سالماً سَوِيَّاً. كذا فَسَّره ابن عباس، فهو حالٌ مِنْ فاعلِ «اهْجُرْني»، وكذلك فَسَّره ابنُ عطيةَ قال: «معناه: مُسْتَبِدَّاً، أي: غنيَّاً من قولهم هو مَلِيٌّ بكذا وكذا». قال الزمخشري[3]: «أي: مُطيقاً». والثالث: أنه نعت لمصدر محذوف، أي: هَجْراً مَلِيَّاً يعني: واسعاً متطاولاً كتطاول الزمان الممتد.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ١٩٥/٦.
وعسنا: طُفنا بالليل. وحذف الشاعر حركة فاء فعولن من الشطر الثاني وهو قليل في الطويل.

(٢) البحر ١٩٥/٦، والقرطبي ١١١/١١، والماوردي ٥٢٧/٢. والمرملات: الفقيرات.

(٣) الكشاف ٥١١/٢.

آ. (٤٧) وقرأ أبو البرهسم[1] «سَلاماً» بالنصب، وتوجيهُها واضحٌ ممَّا تقدَّم.

آ. (٤٩) **وقوله: ﴿وكُلًّا جَعَلْنا نبيًّاً﴾**: «وكُلًّا» مفعولٌ مقدم هو الأول، و«نبيًّا» هو الثاني.

آ. (٥٢) **قوله: ﴿نَجِيًّاً﴾**: حالٌ مِنْ مفعولِ «قَرَّبْناه» وأصلُه نَجِيْوا؛ لأنه مِنْ نجا يَنْجو، والأَيْمَن: الظاهر أنه صفةٌ للجانب بدليل أنه تبعه في قوله تعالىٰ: «وواعَدْناكم جانبَ الطُّور الأيمنَ»[2]. وقيل: إنه صفةٌ للطور؛ إذ اشتقاقُه من اليُمْن والبركة.

آ. (٥٣) **قوله: ﴿مِنْ رحمتنا﴾**: في «مِنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها تعليليةٌ، أي: مِنْ أَجْل رحمتِنا. و«أخاه» على هذا مفعولٌ به، و«هرون» بدلٌ أو عطف بيان، أو منصوبٌ بإضمار أَعْني، و«نَبِيًّا» حالٌ. والثاني: أنها تبعيضيةٌ، أي: بعض رحمتِنا. قال الزمخشري[3]: «وأخاه على هذا بدلٌ، وهرونَ عطف بيان»[4]. قال الشيخ[5]: «الظاهرُ أنَّ «أخاه» مفعولُ «وَهَبْنا»، ولا تُرادِفُ «مِنْ» بعضاً فَتُبْدِلُ «أخاه» منها».

آ. (٥٥) **قوله: ﴿مَرْضِيًّا﴾**: العامَّةُ على قراءته كذلك معتلًّا

---

(١) البحر ٦/١٩٥.
(٢) الآية ٨٠ من طه.
(٣) الكشاف ٢/٥١٣.
(٤) ومثَّل على هذا بقوله: «رأيت رجلاً أخاك زيداً».
(٥) البحر ٦/١٩٩.

وأصلُه مَرْضُوْوٌ، بواوين: الأولى زائدةٌ كهي في مَضْروب، والثانيـة لام الكلمة لأنه من الرِّضْوان، فأُعِلَّ بقلب الواو ياءً وأُدْغمت الأخيرة يـاءً، واجتمعت الياءُ والواو فَقُلبت الواوُ ياءً وأُدْغمت ويجوز النطقُ بالأصلِ. وقد تقدَّم تحريرُ هذا. وقرأ[1] ابن أبـي عبلة بهذا الأصلِ وهو الأكثرُ، ومن الإعلالِ قولُه[2]:

٣٢٤٢ـ لقـد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَـةُ أنني أنـا المَرْءُ مَعْـدِيّاً عليـه وعـادِيـا

وقالوا: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ ومَسْنُوَّة، أي: مُسْقاة بالسَّانية[3].

آ. (٥٨) قـوله: ﴿مِن النَّبيـين مِنْ ذريَّةِ﴾: «مِنْ» الأولى للبيـان؛ لأنَّ كلَّ الأنبياء مُنَعَّمٌ عليهم، فالتبعيضُ مُحالٌ، والثانيةُ للتبعيض، فمجـرورُها بدلٌ مما قبلَه بإعادة العاملِ، بدلُ بعضٍ من كل.

قوله: «وإسرائيلَ» عطفٌ على «إبراهيمَ».

قـوله: «ومِمَّنْ هَـدَيْنا» يحتمـل أَنْ يكونَ عـطفاً على «مِن النبيين»، وأن يكونَ عطفاً على «مِنْ ذريةِ آدمَ».

قوله: «إذا تُتْلَىٰ» جملةٌ شرطيةٌ فيها قولان، أظهرهما: أنهـا لا مَحَلَّ لهـا لاستئنافِها. والثاني: أنها خبرُ «أولئك»، والموصولُ قبلها صفةٌ لاسم الإشارة، وعلى الأول يكون الموصولُ نفسَ الخبر. وقرأ العامَّةُ «تُتْلَىٰ» بتاءين مِنْ فوقُ. وقـرأ[4] عبد الله وشيبـةُ وأبو جعفـر وابن كثير وابن عـامر وورشٌ عن نـافـع في

---

(١) البحر ٦/١٩٩.

(٢) البيت لعبـد يغـوث بن وقاص، وهـو في الكتــاب ٢/٣٨٢، والمحتسب ٢/٢٠٧، وابن يعيش ٥/٣٦، والمفضليات ١٥٨، والممتع ٥٥٠.

(٣) سناها الغيث يَسْنوهافهي مسنوَّة.

(٤) البحر ٦/٢٠٠، الكشاف ٢/٥١٤.

رواياتٍ شاذة بالياء أولاً مِنْ تحتُ، والتأنيثُ مجازيٌّ فلذلك جاء في الفعلِ الوجهان.

قوله: «سُجَّدا» حالٌ مقدرة. قال الزجاج(١): «لأنهم وقتَ الخُرورِ ليسوا سُجَّداً».

و «بُكِيًّا» فيه وجهان، أظهرهما: أنه جمع باكٍ، وليس بقياسِه، بل قياسُ جَمْعِه على فُعَلة، كقاضٍ وقُضاة، ولم يُسمع فيه هذا الأصلُ. وقد تقدَّم أنَّ الأخوين يكسِران فاءَه على الإتباع(٢). والثاني: أنه مصدرٌ على فُعُوْل نحو: جَلَسَ جُلُوْساً، وقَعَد قُعودا(٣). والأصلُ فيه على كِلا القولين بُكُوْي بواوٍ وياء، فأُعِلَّ الإعلالَ المشهور في مثله(٤). وقال ابن عطية: «وبكيًّا بكسر [الباء](٥) وهو مصدرٌ لا يحتمل غيرَ ذلك». قال الشيخ(٦): «وليس بسديدٍ بل الإتباعُ جائزٌ فيه». وهو جمعٌ كقولِهم عُصِيّ ودُليّ، جمع عَصا ودَلْو، وعلى هذا فيكون «بكيًّا»: إمَّا مصدراً مؤكداً(٧) لفعلٍ محذوف، أي: وبَكَوْا بُكِيًّا، أي: بكاءً، وإمَّا مصدراً واقعاً موقع الحال، أي: باكين أو ذوي بكاءً، أو جُعِلوا [نفس] البكاءِ مبالغةً.

---

(١) معاني القرآن ٣/٣٣٥. وعبارته: حال مقدرة. المعنى: خرُّوا مقدِّرين السجود لأن الإنسان في حال خُروره لا يكون ساجداً».

(٢) التيسير ١٤٨، البحر ٦/٢٠٠، الحجة ٤٣٩، والأخوان: حمزة والكسائي.

(٣) قال الزجاج: «ومن قال «بكيًّا» ههنا مصدر فقد أخطأ، لأنَّ «سُجَّداً» جمع ساجد و «بكيا» عطف عليه». انظر: معاني القرآن ٣/٣٣٥.

(٤) حيث اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) سقطت سهواً من الأصل وأثبتناها من البحر حيث إنه ينقل كذلك عن ابن عطية.

(٦) البحر ٦/٢٠٠.

(٧) الأصل «مصدر مؤكد» وهو سهو.

آ. (٦٠) قوله: ﴿إلا مَنْ تابَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه استثناءٌ متصلٌ. وقال الزجاج[1]: «هو منقطعٌ» وهذا بناءً منه على أنَّ المُضَيِّعَ للصلاة من الكفار.

وقرأ[2] عبد الله والحسن والضحاك وجماعةٌ «الصلوات» جمعاً. والغَيُّ تقدم[3].

وقرأ[4] الحسنُ هنا وجميعَ ما في القرآن «يُدْخَلون» مبنياً للمفعول. ونقل الأخفش[5] أنه قُرِىء «يُلَقَّوْن» بضم الياء وفتح اللام وتشديدِ القاف، مِنْ لقَّاه مضعفاً. وستأتي هذه القراءة لبعض السبعة[6] في آخر الفرقان. و «شيئاً»: إمَّا / مصدرٌ، أي: شيئاً من الظلم، وإمَّا مفعولٌ به. [٦٠٦ب]

آ. (٦١) قوله: ﴿جناتِ عدن﴾: العامَّةُ على كسر التاء نصباً على أنها بدل مِن «الجنةَ»، وعلى هذه القراءةِ يكون قولُه «ولا يُظْلَمون شيئاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه اعتراضٌ بين البدلِ والمبدلِ منه. الثاني: أنه حالٌ، كذا قال الشيخ[7]. وفيه نظرٌ: من حيث إن المضارع المنفيَّ بـ «لا» كالمُثْبَتِ في أنه لا تباشِرُه واوُ الحالِ.

---

(١) معاني القرآن ٣/٣٣٦.

(٢) الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠١، وعاد المؤلف إلى الآية ٥٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٧.

(٤) الإتحاف ٢/٢٣٧، التيسير ٩٧، البحر ٦/٢٠١، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في الإتحاف والتيسير.

(٥) انظر: الشواذ ٨٥، البحر ٦/٢٠١.

(٦) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص. انظر: السبعة ٤٦٨. وهي الآية ٧٥ من الفرقان.

(٧) البحر ٦/٢٠١.

وقرأ[1] أبو حيوة والحسن وعيسى بن عمر والأعمش «جناتُ» بالرفع وفيه وجهان، أحدُهما: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: تلك، أو هي جناتُ عدنٍ. الثاني: ـ وبه قال الزمخشري[2] ـ أنها مبتدأ، يعني ويكون خبرُها «التي وُعِد».

وقرأ الحسن بن حيّ[3] وعلي بن صالح[4] والأعمشُ في روايةٍ «جَنَّةَ عَدْنٍ» نصباً مفرداً. واليماني والحسنُ والأزرقُ عن حمزةَ «جنةُ» رفعاً مفرداً، وتخريجُها واضحٌ ممَّا تقدَّم. قال الزمخشري[5]: «لَمَّا كانت مشتملةً على جناتِ عدنٍ أُبْدِلَت منها كقولِك: «أَبْصَرْتُ دارَكَ القاعةَ والعلاليَّ»، و«عَدْنٍ» معرفةٌ علمٌ بمعنى العَدْنِ وهو الإقامةُ كما جعلوا فينةَ وسحَر وأمسَ ـ فيمن لم يَصْرِفْه[6] ـ أعلاماً لمعاني الفينة والسَّحَر والأمس، فجرى مَجْرى العَدْن لذلك، أو هو عَلَمٌ لأرضِ الجنةِ لكونِها دارَ إقامة، ولولا ذلك لَمَا ساغَ الإبدالُ لأنَّ النكرةَ لا تُبْدَلُ من المعرفةِ إلّا موصوفةً، ولَما ساغ وصفُها بالتي».

قال الشيخ[7]: «وما ذكره متعقَّبٌ: أمَّا دعواه أنَّ عَدْناً عَلَمٌ لمعنى العَدْنِ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠١، الكشاف ٢/٥١٥.

(٢) الكشاف ٢/٥١٥.

(٣) الحسن بن صالح بن صالح بن حَيّ، عُرِف بالحسن بن حيّ، الهَمْداني الثوري. قال ابن حجر: «ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع». مات سنة ١٦٩. انظر: التقريب ١٦١.

(٤) علي بن صالح أبو محمد البكالي، أخذ عن عاصم وحمزة. توفي سنة ١٥٤. انظر: طبقات القراء ١/٥٤٦.

(٥) الكشاف ٢/٥١٥.

(٦) وهم فرقة من تميم. انظر: لغات العرب في «أمس». انظر: شرح الكافية ٢/١٢٥.

(٧) البحر ٦/٢٠٢.

فيحتاج إلى تَوْقيفٍ وسَماعٍ من العرب، وكذا دعوى العَلَميةِ الشخصيةِ فيه. وأمَّا قولُه «ولولا ذلك» إلى قوله «موصوفة» فليس مذهبَ البصريين؛ لأنَّ مذهبَهم جوازُ إبدالِ النكرةِ من المعرفةِ وإن لم تكن موصوفةً، وإنما ذلك شيءٌ قاله البغداديون، وهم مَحْجُوْجون بالسَّماعِ على ما بيَّناه[1]، وملازمتُه فاسدةٌ. وأمَّا قولُه «ولَما ساغَ وصفُها بـ «التي» فلا يتعيَّن كون «التي» صفةً، وقد ذَكَرْنا أنه يجوزُ إعرابُه بدلاً».

قلت: الظاهر أنَّ «التي» صفةٌ، والتمسُّكُ بهذا الظاهرِ كافٍ، وأيضاً فإنَّ الموصولَ في قوةِ المشتقات، وقد نَصُّوا على أنَّ البدلَ بالمشتقِّ ضعيفٌ فكذا ما في معناه.

قوله: «بالغيبِ» فيه وجهان، أحدهما: أن الباءَ حاليةٌ. وفي صاحب الحالِ احتمالان، أحدُهما: ضميرُ الجنَّة وهو عائدُ الموصولِ، أي: وَعَدَها، وهي غائبةٌ عنهم لا يُشاهدونها. والثاني: أن يكونَ مِنْ «عبادَه»، أي: وهم غائبون عنها لا يَرَوْنها، إنما آمنوا بها بمجردِ الإخبار منه.

والوجه الثاني: أن الباءَ سببيةٌ، أي: بسببِ تصديقِ الغيب، وبسببِ الإيمان به.

قوله: «إنه كان» يجوز في هذا الضميرِ وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الباري تعالىٰ يعودُ على الرحمن، أي: إنَّ الرحمن كان وعدُه مَأْتِيّا. والثاني: أنه ضميرُ الأمرِ والشأنِ؛ لأنه مَقامُ تعظيمٍ وتفخيمٍ، وعلى الأول يجوز أَنْ يكونَ في «كان» ضميرٌ هو اسمُها يعودُ على اللَّهِ تعالى، و «وعدُه» بدلٌ من ذلك الضميرِ بدلُ اشتمال، و «مَأْتِيًّا» خبرُها. ويجوز أَنْ لا يكون فيها ضميرٌ،

(١) انظر: الارتشاف ٢/٦١٩ ـ ٦٢٠.

بل هي رافعةٌ لـ «وَعْدُه» و «مَأْتِيًّا» الخبرُ أيضاً، وهو نظير: «إنَّ زيداً كان أبوه منطلقاً».

ومَأْتِيًّا فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ على بابِهِ، والمرادُ بالوعدِ الجنةُ، أُطْلِقَ عليها المصدرُ أي موعوده نحو: دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأميرِ. وقيل: الوَعْدُ مصدرٌ على بابه ومَأْتِيًّاً مفعولٌ بمعنى فاعِل ولم يَرْتَضِه الزمخشريُّ[1] فإنه قال: « قيل في «مَأْتِيًّا» مفعولٌ بمعنى فاعِل. والوجهُ: أنَّ الوعدَ هو الجنة، وهم يَأْتونها، أو هو مِنْ قولِك: أتىٰ إليه إحساناً، أي: كان وعدُه مفعولاً مُنْجَزاً ».

آ. (٦٢) قوله: ﴿إلا سَلاماً﴾: أبدى الزمخشريُّ[2] فيه ثلاثةَ أوجهٍ أحدُها: أَنْ يكونَ معناه: إنْ كان تَسْليمُ بعضِهم على بعض ـ أو تسليمُ الملائكة عليهم ـ لغواً، فلا يسمعون لغواً إلا ذلك فهو مِنْ وادي قولِه[3]:

٣٢٤٣ ـ ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم بهنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكتائبِ

الثاني: أنهم لا يَسْمعون فيها إلا قولاً يَسْلَمون فيه من العيبِ والنقيصةِ، على الاستثناء المنقطع. الثالث: أنَّ معنى السلامِ هو الدعاءُ بالسلامةِ، ودارُ السلام هي دارُ السلامةِ، وأهلُها عن الدعاءِ بالسلامةِ أغنياءُ، فكان ظاهرُه من باب اللَّغْوِ وفُضولِ الحديث، لولا ما فيه من فائدةِ الإكرامِ.

قلت: ظاهرُ هذا أنَّ الاستثناءَ على الأول والآخر متصلٌ؛ فإنه صَرَّح بالمنقطع في الثاني. أمَّا اتصالُ الثالثِ فواضحٌ، لأنه أَطْلَقَ اللغوَ على السلامِ

---

(١) الكشاف ٢/٥١٥.

(٢) الكشاف ٢/٥١٥.

(٣) تقدم برقم ١٥٦١.

بالاعتبارِ الذي ذكره، وأمَّا الاتصالُ في الأول فَعَسِرٌ؛ إذ لا يُعَدُّ ذلك عيباً[1]، فليس من جنس الأول، وسيأتي تحقيقُ هذا إنْ شاء الله تعالى عند قولِه تعالى «لا يَذُوْقون فيها الموتَ إلا الموتةَ الأولىٰ»[2].

آ. (٦٣) **قوله: ﴿نُوْرِثُ﴾**: قرأ[3] الأعمش «نُـوْرِثها» بـإبرازِ عـائدِ الموصول. وقرأ الحسن والأعرج وقتادة «نُوَرِّثُ» بفتحِ الواوِ وتشديد الـراء مِنْ «وَرَّثَ» مضعَّفاً.

آ. (٦٤) **قوله: ﴿وما نَتَنَزَّلُ﴾**: قـال ابن عطيـة[4]: «الواو عـاطفةٌ جملةَ كلامٍ على أخرىٰ، واصلةٌ بين القـولين وإن لم يكن / معناهما واحداً». [٦٠٧أ] وقد أغربَ النقاشُ في حكايتِه لقولٍ: وهو أنَّ قولَه «وما نَتَنَزَّل»، متصلٌ بقـولِه «قال إنما أنا رسولُ ربِّك لِأَهَبَ لك[5]». وقال أبو البقاء[6]: «وما نَتَنَزَّل، أي: وتقول الملائكةُ» فَجَعَله معمولاً لقولٍ مضمر. وقيل: هو من كلامِ أهلِ الجنة وهو أقربُ ممَّا قبله.

ونَتَنَزَّل مطاوعُ نَزَّل بالتشديدِ ويقتضي العمـلَ في مُهْلة وقد لا يقتضيهـا. قال الزمخشـري[7]: «التَنَزُّلُ على معنيين: معنىٰ النـزولِ على مَهْلٍ، ومعنى

---

(١) الأصل: « عيب » وهو سهو.

(٢) الآية ٥٦ من الدخان.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠٢، النشر ٢/٣١٨.

(٤) انظر: البحر ٦/٢٠٣.

(٥) الآية ١٩.

(٦) الإملاء ٢/١١٥.

(٧) الكشاف ٢/٥١٦.

النزولِ على الإطلاق كقوله[1]:

٣٢٤٤ـ فَلَسْتُ لإنسيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ   تَنَزَّلَ مِنْ جوِّ السَّماء يصوبُ

لأنه مطاوع نَزَّل، ونزَّل يكون بمعنى أَنْزَلَ، ويكون بمعنى التدريج، واللائقُ بهذا الموضعِ هو النزولُ على مَهْلٍ، والمراد: أنَّ نزولَنا في الأحايين وقتاً غِبَّ وقتٍ»[2] قلت: وقد تقدم أنه يُفَرَّق بين نَزَّل وأنزل في أول هذا الموضع[3].

وقرأ العامَّةُ «نَتَنَزَّل» بنون الجمع. وقرأ[4] الأعرج «يتنَزَّل» بياء الغيبة. وفي الفاعل حينئذ قولان، أحدهما: أنه ضميرُ جبريل. قال ابن عطية[5]: «ويَرُدُّه قولُه «له ما بين أيدينا وما خَلْفَنا» لأنه يَطَّرِدُ معه، وإنما يتجه أن يكون خبراً عن جبريل أنَّ القرآن لا يَتَنَزَّل إلا بأمر الله في الأوقات التي يُقَدِّرها». وقد يُجاب عما قال ابن عطية: بأنَّه على إضمار القول، أي: قائلاً: «له ما بين أيدينا».

الثاني: أنه يعود على الوَحْي، وكذا قال الزمخشري[6] على الحكاية عن جبريل، والضميرُ للوحي، ولا بد من إضمار هذا القولِ الذي ذكرتُه أيضاً.

قوله: «له ما بينَ أَيْدينا» استدلَّ بعضُ النحاة على أنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ:

---

(١) تقدم برقم ٢٢٧.

(٢) قال الزمخشري: «ليس إلا بأمر الله وعلى ما يراه صواباً وحكمة».

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٩٨.

(٤) البحر ٦/٢٠٤، الشواذ ٨٥.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٠٤.

(٦) الكشاف ٢/٥١٦.

ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ بهذه الآية، وهو كقولِ زهير[1]:

٣٢٤٥ـ وأعلمُ عِلْمَ اليـومِ والأمسِ قبلَه ولكنني عن عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ

آ. (٦٥) **قوله**: ﴿رَبُّ السمواتِ﴾: فيه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدها: كونُه بدلاً مِنْ «ربُّك». الثاني: كونُه خبرَ مبتدأ، أي: هو ربُّ. الثالث: كونُه مبتدأً، والخبرُ الجملةُ الأمرية بعده وهذا ماشٍ على رَأْي الأخفش[2]: أنه يُجَوِّزُ زيادةَ الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً.

قوله: «لعبادتِه» متعلِّقٌ بـ «اصْطَبِرْ» وكان مِنْ حَقِّه تعديتُه بـ «على» لأنها صلتُه كقولِه: «واصطبرْ عليها»[3] ولكنه ضُمِّن معنى الثبات، لأنَّ العبادةَ ذاتُ تكاليفَ قَلَّ مَنْ يَثْبُتُ لها فكأنه قيل: واثْبُتْ لها مُصْطَبِراً.

قوله: «هل تَعْلَمُ» أدغم[4] الأخوان وهشام وجماعة لام «هل» في التاء، وأنشدوا على ذلك بيت مزاحم العقيلي[5]:

٣٢٤٦ـ فـدَعْ ذا ولكن هَتُّعِيْنُ مُـتَيَّمـاً على ضوءِ بَرْقٍ آخرَ الليلِ ناصِبِ

آ. (٦٦) **قوله**: ﴿أإذا ما مِتُّ﴾: «إذا» منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ مدلولٍ

---

(١) تقدم برقم ١٦٩٦.

(٢) انظر أمثلة على إعراب الأخفش في معاني القرآن: ٣٤، ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ٢٢٢.

(٣) الآية ١٣٢ من طه.

(٤) انظر: السبعة ٤١٠، الإتحاف ٢/٢٣٨، البحر ٦/٢٠٤. وهي رواية علي بن نصر عن أبي عمرو كما في السبعة.

(٥) البيت من شواهد سيبويه ٢/٤١٧، وابن يعيش ١٠/١٤١. والناصب: المتعب. والمتيم: الذي تيَّمه الحب. وجعل الشاعر البرق متعباً له لما يعانيه من التعرف على مكان مطره.

عليه بقوله تعالىٰ «لَسَوْفَ أُخْرَجُ» تقديرُه: إذا مِتُّ أُبْعَثُ أو أُحيا. ولا يجوز أن يكونَ العاملُ فيه «أُخْرج» لأنَّ ما بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبلها. قال أبو البقاء(1): «لأنَّ ما بعد اللامِ وسوف لا يَعْمل فيما قبلها كإنَّ» قلت: قد جَعَلَ المانعَ مجموعَ الحرفين: أمَّا اللامُ فمُسَلَّمٌ، وأمَّا حرفُ التنفيسِ فلا مَدْخَلَ له في المنع؛ لأنَّ حرفَ التنفيسِ يَعْملُ ما بعده فيما قبله. تقول: زيداً سأضرب، وسوف أضرب، ولكنْ فيه خلافٌ ضعيفٌ، والصحيحُ الجوازُ، وأنشدُوا عليه(2):

٣٢٤٧ـ فلمَّا رَأَتْه أمُّنا هانَ وَجْدُها وقالت: أبونا هكذا سوف يَفْعَلُ

فـ «هكذا» منصوب بـ «يَفْعل» بعد حرف التنفيس.

وقال ابن عطية(3): والللامُ في قوله: «لَسَوْف» مجلوبةٌ على الحكاية لكلامٍ تقدَّم بهذا المعنىٰ، كأنَّ قائلاً قال للكافر: إذا مِتَّ يا فلان لسوف تُخْرَجُ حَيّاً، فقرَّر الكلامَ على الكلام على جهة الاستبعادِ، وكرَّر اللامَ حكايةً للقول الأول».

قال الشيخ(4): «ولا يُحتاج إلى هذا التقدير، ولا أن هذا حكايةٌ لقولٍ تقدَّمَ، بل هو من كلامِ الكافرِ، وهو استفهامٌ فيه معنى الجحدِ والاستبعادِ».

وقال الزمخشري(5): «لامُ الابتداءِ الداخلةُ على المضارع تعطي معنى

---

(1) الإملاء ١١٥/٢.
(2) البيت للنمربن تولب وهو في جمهرة أشعار العرب للقرشي ٥٤٧/٢، برواية «كان يفعل»، والمصون ١٥٠، والحيوان ٥٠٣/٦.
(3) انظر: البحر ٢٠٧/٦.
(4) البحر ٢٠٧/٦.
(5) الكشاف ٥١٧/٢.

الحـالِ فكيف جـامَعَتْ حـرفَ الاستقبـال؟ قلت: لم تجامِعْهـا إلا مُخَلِّصَـةً للتـوكيد كمـا أَخْلَصَت الهمزةُ في «يـا الله» للتعويض، واضمحـلَّ عنهـا معنى التعريف». قال الشيخ[1]: «وما ذَكَـر مِنْ أنَّ اللامَ تعـطي الحالَ مخـالَفٌ فيه، فعلى مـذهبِ مَنْ لا يرى ذلـك يُسْقط السـؤال. وأمَّـا قـولُـه: «كمـا أَخْلَصَت الهمزة» فليس ذلك إلا على مذهبِ مَنْ يزعم أنَّ أصلَه إلاه، وأمَّا مَنْ يزعم أنَّ أصله: لاه[2]، فـلا تكـون الهمـزةُ فيـه للتعـويضِ؛ إذ لم يُحْـذَفْ منـه شيءٌ، ولـو قلنا: إن أصلَه إلاه، وحُـذِفَتْ فـاءُ الكلمـة، لم يتعيَّنْ أنَّ الهمـزةَ فيـه في النـداء للتعويض، إذ لـو كانَتْ عـوضاً من المحـذوف لثَبَتَتْ دائمـاً في النـداء وغيرِه، ولَمَا جاز حذفُها في النداء، قالوا: «يا لله» بحَذْفِها، وقد نَصُّوا على أن [قطعَ][3] همزةِ الوصل في النداء شاذ».

وقـرأ الجمهـور «أإذا» بـالاستفهـامِ وهـو استبعـادٌ كمـا تقـدَّم. وقـرأ[4] ابن ذكوان بخلافٍ عنه وجماعةٌ «إذا» بهمزةٍ واحدة على الخبر، أو لـلاستفهامِ وحَذَف أداتَه للعلمِ بها، ولدلالةِ القراءةِ الأخرىٰ عليها.

وقـرأ طلحـة بن مصـرف «لَسَـأُخْـرَجُ» بـالسين دون سـوف، هـذا نَقْـلُ الزمخشريِّ[5] عنه، وغيرُه[6] نَقَل عنه «سَأُخْرج» دونَ لامِ ابتـداء، وعلى هذه

---

(١) البحر ٦/٢٠٧.

(٢) انظر مذاهب العلماء في لفظ الجلالة: معجم مفردات الإبدال والإعلال ص ٢٥.

(٣) زيادة من البحر.

(٤) النشر ١/٣٧٢، التيسير ١٤٩، البحر ٦/٢٠٦، الإتحاف ٢/٢٣٨، وقال: «من طريق الصوري، وابن الأخرم عن الأخفش عنه».

(٥) الكشاف ٢/٥١٧.

(٦) البحر ٦/٢٠٦.

القراءةِ يكونُ العاملُ في الظرف نفسَ «أُخْرَج»، ولا يمنع حرفُ التنفيسِ على الصحيح.

وقرأ العامَّةُ «أُخْرَجُ» مبنياً للمفعول. والحسن[1] وأبو حيوة «أَخْرِجُ» مبنياً للفاعل. و «حَيَّاً» حالٌ مؤكِّدة لأنَّ مِنْ لازمِ خروجِه أن يكونَ «حَيَّاً» وهو كقولِه: «أُبْعَثُ حياً»[2].

وقرأ[3] نافع وابن عامر وعاصم وجماعة «يَذْكُرُ» مخففاً مضارعَ «ذكر»، والباقون بالتشديد مضارعَ تَذَكَّر، والأصل «يتذكَّر» فأُدْغِمَتْ التاءُ في الذال. وقد قرأ بهذا الأصلِ وهو يَتَذَكَّر: أُبَيٌّ.

آ. (٦٧) والهمزةُ في قوله «أَوَلا يَذْكُرُ» مؤخرةٌ عن حرف العطف تقديراً كما هو قول الجمهور. وقد رَجَع الزمخشري[4] إلى رأي الجمهورِ هنا فقال: «الواوُ عَطَفَتْ «لا يَذْكُر» على «يقول» / ووُسِّطَتْ همزةُ الإنكار بين [٦٠٧ب] المعطوف[5] وحرفِ العطف» ومذهبُه أَنْ يُقَدِّرَ بين حرفِ العطفِ وهمزة الاستفهام جملةً يُعْطف عليها ما بعدها، وقد فعل هذا ـ أعني الرجوعَ إلى قولِ الجمهور ـ في سورة الأعراف كما نَبَّهت عليه في موضعِه.

قوله: «مِنْ قبلُ»، أي: مِنْ قبلِ بَعْثه. وقَدَّره الزمخشري[6] «من قبلِ

---

(١) القرطبي ١٣١/١١، البحر ٢٠٧/٦، معاني القرآن للفراء ١٧١/٢.

(٢) الآية ٣٣ من مريم.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٠، التيسير ١٤٩، البحر ٢٠٧/٦، النشر ٣١٨/٢، الحجة ٤٤٥، القرطبي ١٣١/١١.

(٤) الكشاف ٥١٨/٢.

(٥) الكشاف «المعطوف عليه».

(٦) الكشاف ٥١٨/٢.

الحالةِ التي هو فيها وهي حالةُ بقائه».

آ. (٦٨) قوله: ﴿جِثِيًّا﴾: حالٌ مقدرةٌ مِنْ مفعولِ «لَنُحْضِرَنَّهم» و «جِثِيًّا» جمعُ جاثٍ[1] جمعٌ على فُعُوْل نحو: قاعِد وقُعود وجالِس وجُلوس. وفي لامِه لغتان[2]، إحداهما الواو، والأخرىٰ الياء يُقال: جثا يَجْثُو جُثُوًّا، وجَثِيَ يَجْثِي جِثايةً، فعلى التقدير الأول يكون أصلَه «جُثُوْوٌ» بواوين: الأُوْلى زائدةٌ علامةً للجمع، والثانيةُ لامُ الكلمةِ، ثم أُعِلَّتْ إعلالَ عِصِيّ ودُلِيّ، وتقدَّم تحقيقُه في «عِتِيًّا»[3]. وعلى الثاني يكون الأصلُ جُثُوْياً، فَأُعِلَّ إعلالَ هَيِّن ومَيِّت. وعن ابن عباس: أنه بمعنى جماعاتٍ جماعاتٍ جمعَ جُثْوَة، وهو: المجموعُ من التراب والحجارة. وفي صحتِه عنه نظرٌ من حيث إنَّ فُعْلَة لا يُجمع على فُعُوْل. ويجوز في «جِثِيًّا» أن يكون مصدراً على فُعول، وأصلُه كما تقدَّم في حالِ كونِه جمعاً: إمَّا جُثُوٌّ، وإمَّا جُثُوْيٌ.

وقد تقدَّم: أنَّ الأخوين يكسران فاءَه، والباقون يَضُمونها[4].

والجُثُوُّ: القُعُودُ على الرُّكَب.

آ. (٦٩) قوله: ﴿أَيُّهم أَشَدُّ﴾: في هذه الآيةِ أقوالٌ كثيرةٌ، أظهرُها

---

(١) وهو مذهب الراغب في المفردات ٨٨، كما أجاز المصدرية، ولم يذكر الزجاج في معانيه ٣/٣٣٨ غير الجمعية.

(٢) انظر: اللسان (جثا).

(٣) الآية ٨ من مريم، أي: قلبت الواو المتطرفة ياء لأنه جمع على فُعُوْل فأصبح جُثُوْي فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كُسِر ما قبل الياء للمناسبة. وانظر: معجم المفردات ٧٨.

(٤) السبعة ٤٠٧، النشر ٢/٣١٧، البحر ٦/٢٠٨، الحجة ٤٣٩.

عنـد الجمهور من المعـربين، وهو مـذهب سيبويـه[1]: أن «أيُّهم» مـوصـولـةٌ بمعنى الـذي، وأنَّ حركتَهـا حركـةُ بنـاءٍ بُنِيَتْ عنـد سيبـويـه، لخـروجِهـا عن النـظائـر، و «أَشَـدُّ» خبـرُ مبتـدأ مضمـرٍ، والجملةُ صلةٌ لـ «أيُّهم»، و «أيُّهم» وصلتُها في محل نصب مفعولاً بها بقوله «لَنَنْزِعَنَّ».

ولـ «أيّ» أحوالٌ أربعةٌ، أحدُها: تُبْنَى فيهـا وهي ـ كما في الآيـةِ ـ أَنْ تضافَ ويُحْذَفَ صدرُ صلتِها، ومثلُه قولُ الشاعر[2]:

٣٢٤٨ـ إذا مـا أَتَـيْـتَ بـنـي مـالـكٍ فَـسَـلِّمْ عـلىٰ أيُّـهـم أَفْـضَـلُ

بضم «أيُّهم» وتفاصيلُها مقررةٌ في موضوعات النحو[3].

وزعم الخليل[4] رحمه الله أنَّ «أيُّهم» هنا مبتدأٌ، و «أشـدُّ» خبرُه، وهي استفهـاميةٌ والجملةُ محكيـةٌ بقولٍ[5] مقـدر والتقديـر: لننزِعَنَّ من كـل شيعـةٍ المقولِ فيهم: أيُّهم أشدُّ. وقوَّى الخليلُ تخريجَه بقول الشاعر[6]:

٣٢٤٩ـ ولقـد أَبِيْتُ من الفتاةِ بمنـزلٍ فَـأَبِيْتُ لا حَـرِجٌ ولا مَحْـرُوْمُ

قال: تقديره: فَأَبِيْتُ يُقال فيَّ: لا حَرِجٌ ولا محرومُ.

وذهب يـونسُ[7] إلى أنَّها استفهـاميةٌ مبتـدأةٌ، ما بعـدها خبـرُها كقـولِ

(١) الكتاب ١/٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٢) تقدم برقم ٣١٢٣.

(٣) انظر: الارتشاف ١/٥٣٠، شرح الكافية الشافية ١/٢٨٥.

(٤) الكتاب ١/٣٩٧.

(٥) الأصل: « بالقول » والتصحيح من (ش).

(٦) البيت للأخطل وهو في ديوانه ـ صالحـاني ـ ٨٤ وابن يعيش ٣/١٤٦، والإنصاف ٧١٠، والخزانة ٢/٥٥٣.

(٧) انظر: الكتاب ١/٣٩٧.

الخليلِ، إلا أنه زعم أنها مُعلِّقةٌ لـ «نَنْزِعَنَّ»[1] فهي في محلِّ نصب، لأنَّه يُجَوِّز التعليقَ في سائرِ الأفعال، ولا يخصُّه بأفعالِ القلوب، كما يَخُصُّه بها الجمهور.

وقال الزمخشري[2]: «ويجوز أَنْ يكونَ النَّزْعُ واقعاً على «من كلِّ شيعةٍ» كقوله: «ووَهَبْنا لهم مِنْ رحمتنا»[3]، أي: لَنَنْزِعَنَّ بعضَ كلِّ شيعةٍ فكأنَّ قائلاً قال: مَنْ هم؟ فقيل: أيُّهم أشدُّ عِتِيًّا» فجعل «أيُّهم» موصولةً أيضاً، ولكن هي في قوله خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هم الذين هم أشدُّ».

قال الشيخ[4]: «وهذا تكلُّفُ ما لا حاجةَ إليه، وادِّعاءُ إضمارٍ غيرِ مُحْتاجٍ إليه، وجَعْلُ ما ظاهرُه أنه جملةٌ واحدةٌ جملتين».

وحكى أبو البقاء[5] عن الأخفش والكسائي أنَّ مفعولَ لَنَنْزِعَنَّ[6] «كل شيعة» و«مِنْ» مزيدةٌ، قال: «وهما يجيزان زيادةَ «مِنْ»[7]، و«أيُّ» استفهام»، أي: لننزِعَنَّ كلَّ شيعة. وهذا يخالِفُ في المعنى تخريجَ الجمهورِ؛ فإنَّ تخريجَهم يُؤَدِّي إلى التبعيضِ، وهذا يؤدي إلى العمومِ، إلا أَنْ تجعلَ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ لا للتبعيض فيتفق التخريجان.

---

(١) وقال: إنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول الله.
(٢) الكشاف ٢/٥٢٠.
(٣) الآية ٥٠ من مريم.
(٤) البحر ٦/٢٠٨.
(٥) الإملاء ٢/١١٦.
(٦) الأصل: «لينزعن مِنْ» بإقحام «مِنْ» سهواً.
(٧) انظر أمثلة على زيادة «مِنْ» من غير شروطها عند الأخفش في معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

وذهب الكسائي إلى أنَّ معنىٰ «لننزِعَنَّ» لننادِيَنَّ، فعومِلَ معاملَتَه، فلم يعمل في «أيّ». قال المهدوي: «ونادىٰ يُعَلَّق إذا كان بعده جملةُ نصبٍ، فيعملُ في المعنى، ولا يعملُ في اللفظِ».

وقال المبرد: «أيُّهم» متعلِّقٌ بـ « شيعةٍ » فلذلك ارتفع، والمعنى: من الذين تشايَعُوا أيُّهم أشدُّ، كأنهم يتبارَوْن إلى هذا». ويَلْزَمُه على هذا أَنْ يُقَدِّر مفعولاً لـ «نَنْزِعَنَّ» محذوفاً. وقَدَّر بعضُهم في قولِ المبرد: من الذين تعاونوا فنظروا أيُّهم. قال النحاس[1]: «وهذا قولٌ حسنٌ، وقد حكى الكسائي تَشايَعُوا بمعنى تعاونوا». قلت: وفي هذه العبارة المنسوبةِ للمبرد قلقٌ، ولا بَيَّنَ الناقلُ عنه وجهَ الرفع على ماذا يكون، وبيَّنه أبو البقاء[2]، لكنْ جَعَلَ «أيُّهم» فاعلاً لِما تَضَمَّنَتْه «شيعة» من معنى الفعلِ، قال: «التقدير: لننزِعَنَّ من كلِّ فريقٍ يُشَيِّع أيُّهم، وهي على هذا بمعنى الذي».

ونُقِل عن الكوفيين[3] أنَّ «أيُّهم» في الآية بمعنى الشرط. والتقدير: إنْ اشتدَّ عُتُوُّهم، أو لم يَشْتَدَّ، كما تقول: ضربْتُ القومَ أيُّهم غَضِبَ، المعنى: إنْ غضبوا أو لم يَغْضبوا.

وقرأ[4] طلحة بن مصرِّف ومعاذ بن مسلم[5] الهراء أستاذُ الفراءِ وزائدةُ[6]

---

(١) إعراب القرآن له ٢/٣٢٤.

(٢) الإملاء ٢/١١٦.

(٣) وهي حكاية أبي بكر بن شقير عنهم. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٤.

(٤) البحر ٦/٢٠٩، القرطبي ١١/١٣٣.

(٥) معاذ بن مسلم، من قدماء النحاة، يقال إنه أول من وضع التصريف، أخذ عنه الكسائي، وأخذ عن جعفر الصادق. توفي سنة ١٩٠. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٩٠.

(٦) زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي. عرض على الأعمش، وعرض عليه الكسائي، ثقة. توفي بالروم غازياً سنة ١٦١. انظر: طبقات القراء ١/٢٨٨.

عن الأعمش «أيَّهم» نصباً. قلت: فعلى هذه القراءة والتي قبلَها: ينبغي أَنْ يكونَ مذهبُ سيبويهِ جوازَ إعرابِها وبنائِها، وهو المشهورُ عند النَّقَلَةِ[1] عنه، وقد نُقِل عنه أنَّه يحتِّم بناءَها. قال النحاس[2]: «ما علمتُ أحداً من النحويين إلا وقد خطَّأ سيبويه» قال: «وسمعتُ أبا إسحاق الزجاج[3] يقول: «ما تبيَّن لي أن سيبويه غَلِط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدُهما» قال: وقد أعرب سيبويه «أيَّاً» وهي مفردةٌ لأنها مُضافةٌ[4]، فكيف يبنيها مضافةً»؟

وقال الجرميُّ: «خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارَقْتُ الخندقَ إلى مكةَ أحداً يقول: «لأَضْرِبَنَّ أيُّهم قائمٌ» بالضمِّ بل يَنْصِبُ».

[٦٠٨أ] و «على الرحمن» متعلقٌ بـ «أشدُّ»، و «عِتِيًّا» منصوبٌ على / التمييز، وهو مُحَوَّلٌ عن المبتدأ، إذ التقديرُ: أيُّهم هو عتوُّه أشدُّ، ولا بدَّ مِنْ محذوفٍ يَتِمُّ به الكلامُ، التقدير: فَنُلْقِيْهِ في العذابِ، أو فنبدأ بعذابه. قال الزمخشري[5]: «فإن قلتَ: بِمَ تتعلَّقُ على والباء[6]؟ فإنَّ تعلُّقهما بالمصدَرَيْن لا سبيلَ إليه». قلت: هما للبيان لا للصلةِ، أو يتعلَّقان بـ «أفْعَل»، أي: عُتُوُّهم أشدُّ على الرحمنِ، وصَلْيُهم أَوْلَى بالنار كقولهم[7]: «هو أَشَدُّ على خَصْمه، وهو أَوْلَى بكذا».

---

(١) انظر: البحر ١/٣٩٧.
(٢) إعراب القرآن له ٢/٣٢٣.
(٣) مذهبه في معاني القرآن ٣/٣٣٩ هو مذهب الخليل السابق.
(٤) النحاس: «تضاف».
(٥) الكشاف ٣/٥٢٠.
(٦) «على» في قوله تعالى «أشدُّ على الرحمن»، والباء في قوله «أولى بها» في الآية التالية.
(٧) الأصل: «كقوله» والتصحيح من «الكشاف».

قلت: يعني بـ «على» قولَه «على الرحمن»، وبالباء قولَه «بالذين هم». وقوله «بالمصدر» يعني بهما «عِتِيًّا» و «صِلِيًّا» وأمَّا كونُه لا سبيلَ إليه فلأنَّ المصدرَ في نيةِ الموصولِ، ولا يتقدَّم معمولُ الموصولِ عليه.

وجَوَّزَ بعضهم أَنْ يكونَ «عِتِيّاً»[1] و «صِلِيّاً»[2] في هذه الآيةِ مصدرين كما تَقَدَّمَ، وجَوَّزَ أَنْ يكونا جمعَ عاتٍ وصالٍ فانتصابُهما على هذا على الحال. وعلى هذا يجوزُ أَنْ تتعلقَ على والباء بهما لزوالِ المحذورِ المذكورِ.

آ. (٧١) قوله: ﴿وإنْ منكم إلاَّ﴾: في هذه الواوِ وجهان، أحدهما: أنها عاطفةٌ هذه الجملةَ على ما قبلَها. وقال ابن عطية: «وإنْ منكم إلا واردُها» قَسَمٌ والواو تَقْتَضيه، ويُفَسِّره قولُ النبي صلى الله عليه وسلم[3]: «مَنْ مات له ثلاثٌ من الولد لم تَمَسَّه النار إلا تَحِلَّة القسمِ». قال الشيخ[4]: «وذَهِلَ عن قولِ النحويين إنه لا يُستغنَىٰ عن القسمِ بالجواب لدلالةِ المعنى، إلا إذا كان الجوابُ باللامِ أو بـ «إنْ»، والجوابُ هنا على زَعْمه بـ «إنْ» النافيةِ فلا يجوز حَذْفُ القسم على ما نَصُّوا. وقوله: «والواو تَقْتَضِيه» يدلُّ على أنها عنده واوُ القسم، ولا يذهبُ نحويٌ إلى أنَّ مِثْلَ هذه الواوِ واوُ قسمٍ لأنه يلزمُ مِنْ ذلك حَذْفُ المجرورِ وإبقاءُ الجارِّ، ولا يجوز ذلك إلا إنْ وَقَعَ في شعرٍ أو نادرِ كلامٍ بشرط أن تقومَ صفةُ المحذوف مَقامَه، كما أَوَّلوا في قولهم:

---

(١) نقل الراغب مصدريته. انظر: المفردات ٣٢٢.

(٢) نقل الراغب مصدريته. انظر: المفردات ٢٨٥.

(٣) رواه البخاري: ٦ باب فضل من مات له ولد فاحتسب، ٢٣ كتاب الجنائز (الفتح ٣/١١٨)، وابن ماجة: ٦ كتاب الجنائز، ٥٧ باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده ٢/٥١٢، المسند ٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٤) البحر ٦/٢٠٩.

«نِعْمَ السيرُ على بئسَ العَيْرُ»[1]، أي: على عَيْرٍ بئسَ العَيْرُ، وقولِ الشاعر[2]:

٣٢٥٠ـ واللَّهِ ما ليلي بنامَ صاحِبُهْ

أي: برجلٍ نام صاحبُهْ، وهذه الآيةُ ليست من هذا الضَّرْبِ؛ إذ لم يُحْذَفِ المُقْسَمُ به وقامَتْ صفتُه مَقامَه».

و «إنْ» حرفُ نفيٍ، و «منكمْ» صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه[3]: وإنْ أحدٌ منكم. ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: وإن منكم إلا مَنْ هو وارِدُها. وقد تقدَّم لذلك نظائرُ.

والخطابُ في قولِه «منكمْ» يَحْتملُ الالتفاتَ وعدمَه. قال الزمخشري[4]: «التفاتٌ إلى الإنسان، ويَعْضُدُه قراءةُ[5] ابن عباس وعكرمةَ «وإنْ منهم» أو خطابٌ للناس مِنْ غير التفاتٍ إلى المذكور».

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١١٢، وحكاه عن بعض الفصحاء.

(٢) نسبه الأستاذ عبد السلام هارون في «معجم الشواهد» ٤٤٤ إلى القناني مع أن البغدادي في الخزانة ٤/١٠٧ يقول: «والبيت مع كثرة دورانه في كتب النحو غير معلوم قائله»، وبعده:

ولا مُخالِطُ اللَّيَّانِ جانبُهْ

وهو في أمالي الشجري ٢/١٤٨، والإنصاف ١١٢، وابن يعيش ٣/٦٢، والعيني ٤/٣، والهمع ١/٦، والدرر ١/٣، واللسان (نوم). واللَّيَّان مصدر لان بمعنى اللين، هي بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر.

(٣) الأصل: «تقدير» وهو سهو.

(٤) الكشاف ٢/٥٢٠.

(٥) القرطبي ١١/١٣٨، البحر ٦/٢١٠.

والحَتْمُ: القضاءُ والوجوبُ. حَتَمَ، أي: أوجب [وحَتَمه][1] حتماً، ثم يُطلق الحتم على الأمر المحتوم كقوله تعالىٰ: «هذا خَلْقُ الله»[2] و«هذا دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأميرِ». و«على ربِّك» متعلِّقٌ بـ«حَتْم» لأنه في معنى اسمِ المفعول، ولذلك وصَفَه بـ«مَقْضِيًّا».

آ. (٧٢): وقرأ العامَّةُ «ثم نُنَجِّيْ» بضمِّ «ثمَّ» على أنَّها العاطفةُ. وقرأ[2] عليٌّ بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وأُبيٌّ والجحدريُّ ويعقوبُ «ثَمَّ» بفتحها على أنها الظرفيةُ، ويكون منصوباً بما بعده، أي: هناك نُنَجِّي الذين اتَّقَوا.

وقرأ الجمهور «نُنَجِّيْ» بضم النونِ الأولى وفتحِ الثانية وتشديدِ الجيم، مِنْ «نجَّىٰ» مضعفاً. وقرأ[3] الكسائي والأعمش وابن محيصن «نُنْجِي» مِنْ أَنْجىٰ. والفعلُ على هاتين القراءتين مضارعٌ.

وقرأَتْ فِرقةٌ «نُجِّيْ» بنونٍ واحدةٍ مضمومةٍ وجيمٍ مشددة. وهو على هذه القراءةِ ماضٍ مبني للمفعول، وكان مِنْ حق قارئها أن يفتحَ الياءَ، ولكنه سكَّنه تخفيفاً. وتحتمل هذه القراءةُ توجيهاً آخرَ سيأتي في قراءة متواترةٍ آخرَ سورةِ الأنبياء[4]. وقرأ عليٌّ بن أبي طالب أيضاً «نُنَحِّيْ» بحاءٍ مهملة، من التَّنْحِيَة.

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) البحر ٦/٢١٠، والكشاف ٢/٥٢٠، والشواذ ٨٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١١، البحر ٦/٢١٠، التيسير ١٤٩، القرطبي ١١/١٤١، النشر ٢/٢٥٩، الحجة ٤٤٦، القرطبي ١١/١٤١، الشواذ ٨٦.

(٤) الآية ٨٨ من الأنبياء.

ومفعول «اتَّقَوا» إمَّا[1] محذوفٌ مرادٌ للعلمِ به، أي: اتَّقُوا الشركَ والظلمَ.

قوله: «جِثِيًّا» إمَّا مفعولٌ ثانٍ إنْ كان «نَذَرُ» يتعدَّى لاثنين بمعنى نترك ونُصَيِّر، وإمَّا حالٌ إنْ جَعَلْتَ «نَذَرُ» بمعنى نُخَلِّيْهم. و «جِثِيًّا» على ما تقدَّم[2].

و «فيها» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «نَذَرُ»، وأَنْ يتعلَّقَ بـ «جِثِيًّا» إنْ كان حالاً، ولا يجوزُ ذلك فيه إنْ كان مصدراً. ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «جِثِيًّا» لأنه في الأصلِ صفةٌ لنكرةٍ قُدِّم عليها فَنُصِبَ حالاً.

آ. (٧٣) **قوله: ﴿مَقاماً﴾**: قرأ[3] ابن كثير «مُقاماً» بالضم، ورُوِيَتْ عن أبي عمرو[4]، وهي قراءةُ ابن محيصن. والباقون بالفتح. وفي كلتا القراءتين يحتمل أَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ أو اسمَ مصدر، إمَّا من «قام» ثلاثياً، أو مِنْ «أقام»، أي: خير مكانِ قيامٍ أو إقامةٍ.

والنَّدِيُّ: فَعِيل، أصلُه نَدِيْوٌ لأنَّ لامَه واو، يقال: نَدَوْتُهم أَنْدُوْهم، أي: أَتَيْتُ نادِيَهم، والنادي مثلُه. ومنه «فَلْيَدْعُ ناديَه»[5]، أي: أهل ناديه. والنَّدِيُّ والنادي: مجلسُ القومِ ومُتَحَدَّثُهم. وقيل: هو مشتقٌّ من النَّدىٰ وهو الكَرَمُ؛

---

(١) كذا في الأصل بإقحام «إمَّا».
(٢) انظر إعرابه للآية ٦٨.
(٣) السبعة ٤١١، البحر ٦/٢١٠، التيسير ١٤٩، القرطبي ١١/١٤٢، الحجة ٤٤٦، الإتحاف ٢/٢٣٩.
(٤) وهي رواية أبي حاتم عنه كما في البحر.
(٥) الآية ١٧ من العلق.

لأن الكرماء يجتمعون فيه، وانْتَدَيْتُ المكانَ والمُنْتدىٰ كذلك. وقال حاتم[1]:

٣٢٥١ـ ودُعِيْتُ فـي أُوْلَىٰ النَّـدِيِّ ولم يُـنْـظَرْ إلـيَّ بـأَعْـيُـنٍ خُـزْرِ

والمصدرُ: النَّدْوُ. و «مَقاماً» و «نَدِيًّا» منصوبان على التمييز من أفْعل[2].

وقرأ[3] أبو حيوةَ والأعرجُ وابن محيصن «يُتْلَىٰ» بالياء مِنْ تحتُ، والباقون / بالتاءِ من فوقُ واللامُ في «للذين» يحتمل أَنْ تكونَ للتبليغ، وهو [٦٠٨ب] الظاهر، وأن تكونَ للتعليلِ.

آ. (٧٤) **قوله: ﴿وكم أَهْلَكْنا﴾**: «كم» مفعولٌ مقدمٌ واجبُ التقديم؛ لأنَّ له صدرَ الكلامِ لأنها إمَّا: استفهاميةٌ أو خبريةٌ، وهي محمولةٌ على الاستفهاميةِ، و «أهلَكْنا» مُتَسَلِّطٌ على «كم» أي: كثيراً من القرون أَهْلَكْنا. و «مِن قَرنٍ» تمييزٌ لـ «كَمْ» مُبَيِّنٌ لها.

قوله: «هم أحسنُ» في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: ـ وإليه ذهب الزمخشري[4] وأبو البقاء[5] ـ أنَّها في محلِّ نصب، صفةً لـ «كم». قال الزمخشري: «ألا ترىٰ أنَّك لو أَسْقَطْتَ «هم» لم يكن لك بَدٌّ مِنْ نصبِ «أحسنُ» على الوصفية». وفي هذا نظرٌ لأنَّ النَّحْويين نَصُّوا: على أنَّ «كم»

---

(١) ديوانه ٨٥، والبحر ٦/١٩٧، واللسان (خزر) والأعين الخزر: أن يكون الإنسان كأنه ينظر بمؤخرها. والأصل: «قد دعيت» فينكسر البيت.

(٢) أفْعَل هو «خير» وحُذِفت همزته تخفيفاً.

(٣) الإتحاف ٢/٢٣٩، البحر ٦/٢١٠.

(٤) الكشاف ٢/٥٢١.

(٥) الإملاء ٢/١١٦.

استفهاميةً كانت أو خبريةً لا تُوْصَفُ ولا يُوْصَفُ بها. الثاني: أنها في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «قَرْن» ولا محذورَ في هذا، وإنما جُمِعَ في قوله: «هم» لأنَّ قَرْناً وإن كان لفظُه مفرداً فمعناه جمعٌ، فـ «قَرْن» كلفظِ «جميع» و«جميع» يجوز مراعاةُ لفظِه تارةً فيُفْرَدُ كقولِه تعالىٰ: «نحن جميعٌ منتصِرٌ»[1] ومراعاةُ معناه أخرىٰ فيُجمع مالَه كقوله تعالىٰ: «لَمَّا جميعٌ لدنيا مُحْضَرون»[2].

قوله: «ورِئْياً» الجمهورُ على «رِئْيا» بهمزةٍ ساكنةٍ بعدَها ياءٌ صريحةٌ وَصْلاً ووقفاً، وحمزةُ[3] إذا وَقَفَ يُبْدِلُ هذه الهمزةَ ياءً على أصلِه في تخفيفِ الهمز، ثم له بعد ذلك وجهان: الإظهارُ اعتباراً بالأصل، والإدغامُ اعتباراً باللفظ، وفي الإظهار صعوبةٌ لا تَخْفَىٰ، وفي الإدغامِ إبهامُ أنها مادةٌ أخرىٰ: وهو الرِّيُّ الذي بمعنى الامتلاء والنَّضارة، ولذلك تَرَكَ أبو عمرٍو أصلَه في تخفيفِ همزِه.

وقرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر «ورِيًّا» بياءٍ مشددةٍ بعد الراءِ، فقيل: هي مهموزةُ الأصلِ، ثم أُبْدِلَتِ الهمزةُ ياءً وأُدْغِمَتْ. والرِّأْيُ بالهمز، قيل: مِنْ رُؤْيَة العَيْن، وفِعْل فيه بمعنى مَفْعول، أي: مَرْئِيٌّ. وقيل من الرُّواء وحُسْنِ المنظر. وقيل: بل هو مِنَ الرِّيّ ضد العطش وليس مهموزَ الأصلِ، والمعنىٰ: أحسنُ منظراً لأنَّ الرِّيَّ والامتلاءَ أحسنُ مِنْ ضِدَّيْهما.

وقرأ حميد وأبو بكر عن عاصم في روايةِ الأعشىٰ «وَرِيْئاً» بياءٍ ساكنةٍ

---

(١) الآية ٤٤ من القمر.

(٢) الآية ٣٢ من يس «وإن كلٌّ لمَّا...».

(٣) انظر في أوجه قراءتها: السبعة ٤١١، الإتحاف ٢/٢٣٩، البحر ٦/٢١٠، التيسير ١٤٩، القرطبي ١١/١٤٣، النشر ٢/٣٩٣، المحتسب ٢/٢٤٣، الشواذ ٨٦.

بعدَها همزةٌ وهو مقلوبٌ مِنْ «رِئْياً» في قراءةِ العامَّةِ، ووزنـه فِلْعٌ، وهو مِنْ راءه يَرْآه كقولِ الشاعر[1]:

٣٢٥٢ـ وكـلُّ خليـلٍ راءَني فهـو قـائـلٌ   مِنَ آجلِكَ: هذا هامةُ اليومِ أوغدِ

وفي القلب من القلبِ ما فيه[2].

ورَوَىٰ اليزيديُّ قراءةَ «ورِياء» بياءٍ بعدهـا ألف، بعدهـا همزة، وهي من المُـراءاة، أي: يُـرِيْ بعضُهم حُسْنَ بعضٍ، ثم خَفَّف الهمـزةَ الأولى بقلبِهـا ياءً، وهو تخفيفٌ قياسِيٌّ.

وقـرأ ابنُ عباس أيضـاً في رواية طلحـة «وَرِيَاً» بيـاء فقط مخففةٍ. ولهـا وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ أصلُهـا كقراءةِ قـالون، ثم خَفَّفَ الكلمـةَ بحذفِ إحـدىٰ الياءَيْن، وهي الثـانيةُ لأنَّ[3] بهـا حَصَـل الثِّقَـلُ، ولأنَّهـا لامُ الكلمـةِ، والأواخـرُ أَحْرَىٰ بـالتغيير. والثـاني: أن يكونَ أصلُهـا كقـراءةِ حميـد «وَرِيْئا» بـالقلب، ثم نَقَلَ حـركةَ الهمـزةِ إلى الياءِ قبلهـا، وحَذَفَ الهمـزةَ على قاعـدةِ تخفيفِ الهمـزةِ بالنقـل، فصار «وَرِيـا» كما تـرىٰ. وتجاسَـرَ بعضُ النـاسِ[4] فجعل هذه القراءة لَحْناً، وليس اللاحنُ غيرَه، لخَفاءِ توجيهِها عليه.

وقرأ ابن عباس أيضاً وابنُ جُبَيْر وجماعةٌ «وزِيًّا» بزايٍ وياءٍ مشددة، والزِّيُّ: البِـزَّة الحسنة والآلاتُ المجتمعـة، لأنه مِنْ زَوَىٰ كـذا يَزْوِيـه، أي: يَجْمعـه، والمُتَزَيِّنُ يَجْمع الأشياء التي تُزَيِّنه وتُظهِرُ زِيَّه.

---

(١) البيت لكثيـر وهو في ديـوانه ٤٣٥، والكتـاب ٢/١٣٠، واللسـان (رأي)، والبحـر ٦/٢١١، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٤٣، ووصلت همزة «أجل» للوزن.

(٢) أي في القلب المكاني من قلب النـاظر ما فيه.

(٣) اسم « أنَّ » ضمير الشأن.

(٤) نقل هذا صاحب البحر ٦/٢١١.

آ. (٧٥) **قوله: ﴿مَنْ كان في الضلالة﴾**: «مَنْ» يجوز أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهر، وأن تكونَ موصولةً، ودخلت الفاءُ في الخبرِ لِما تَضَمَّنه الموصولُ مِنْ معنى الشرط. وقولُه: «فَلْيَمْدُدْ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه طَلَبٌ على بابه، ومعناه الدُّعاءُ. والثاني: لفظُه لفظُ الأمرِ، ومعناه الخبر. قال الزمخشري[١]: أي: مَدَّ له الرحمنُ، بمعنى أَمْهَلَه فأُخْرِجَ على لفظِ الأمرِ إيذاناً بوجوبِ ذلك. أو فَمُدَّ له في معنى الدعاء بأن يُمْهِلَه الله ويُنَفِّسَ في مدةِ حياتِه».

قوله: «حتى إذا» في «حتى» هذه ما تقدَّمَ في نظائرِها مِنْ كونِها: حرفَ جرٍّ أو حرفَ ابتداءٍ[٢]، وإنما الشأنُ فيما هي غايةٌ له على كلا القولين. فقال الزمخشري[٣]: «وفي هذه الآيةِ وجهان: أن تكونَ متصلةً بالآيةِ التي هي رابِعَتُها، والآيتان اعتراضٌ بينهما، أي: قالوا: أيُّ الفريقينِ خيرٌ مقاماً وأَحْسَنُ نَدِيَّاً، حتى إذا رَأَوْا ما يُوْعَدون، أي: لا يَبْرَحون يقولون هذا القولَ ويَتَوَلَّعُون [به][٤] لا يَتَكافَوْن عنه إلى أن يُشاهدوا الموعودَ رأيَ العينِ» وذكر كلاماً حسناً.

ثم قال[٥]: «والثاني: أن تتصلَ بما يليها، والمعنى أنَّ الذينَ في الضلالةِ ممدودٌ لهم» وذكر كلاماً طويلاً. ثم قال: «إلى أَنْ يُعايِنوا نُصْرَةَ / اللَّهِ [٦٠٩أ] للمؤمنين، أو يشاهدوا السَّاعةَ ومُقَدِّماتها. فإنْ قلت: «حتى» هذه ما هي؟

---

(١) الكشاف ٢/٥٢١.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٦.
(٣) الكشاف ٢/٥٢١.
(٤) من الكشاف.
(٥) الكشاف ٢/٥٢٢.

قلت: هي التي تُحْكى بعدها الجملُ، ألا ترىٰ الجملةَ الشرطيةَ واقعةً بعدها، وهي «إذا رَأَوْا ما يُوْعَدون فَسَيَعْلمون».

قال الشيخ[1]: ـ مُسْتبعداً للوجه الأول ـ «وهو في غاية البُعْدِ لطولِ الفَصْلِ بين قوله: «قالوا أيُّ الفريقينِ» وبين الغايةِ، وفيه الفصلُ بجملتَيْ اعتراضٍ ولا يُجيزه أبو علي». وهذا الاستبعادُ قريبٌ. وقال أبو البقاء[2]: «حتى» يُحْكى ما بعدها ههنا، وليست متعلقةً بفعلٍ».

قوله: «إمَّا العذابَ وإمَّا الساعةَ» قد عَرَفْتَ [ما][3] في «إمَّا»: من كونِها حرفَ عطفٍ أو لا[4]، ولا خلاف أن أحدَ معانيها التفصيل كما في الآية الكريمة. و«العذابَ» و«الساعةَ» بدلان مِنْ قوله: «ما يُوْعَدُون» المنصوبةِ بـ «رَأَوْا» و«فَسَيَعْلمون» جوابُ الشرط.

و«مَنْ هو شَرٌّ مَكاناً» يجوز أَنْ تكونَ «مَنْ» موصولةً بمعنى الذي، وتكونَ مفعولاً لـ «يَعْلَمون». ويجوزُ أَنْ تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«هو» مبتدأٌ ثانٍ، و«شَرٌّ» خبرُه، والمبتدأُ والخبرُ خبرُ الأول. ويجوز أَنْ تكونَ الجملةُ مُعَلِّقةً لفعل الرؤيةِ فالجملةُ في محلِّ نصبٍ على التعليق.

آ. (٧٦) قوله: ﴿وَيَزِيْدُ اللَّهُ﴾: في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها لا مَحَلَّ لها لاستئنافِها، فإنها سِيْقَتْ للإخبار بذلك. وقال

---

(١) البحر ٦/٢١٢.

(٢) الإملاء ٢/١١٦.

(٣) زيادة من (ش) وهي موصولة.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٤١٥.

الزمخشري[1]: «إنها معطوفةٌ على موضعِ «فَلْيَمْدُدْ» لأنه واقعٌ موقعَ الخبرِ، تقديرُه: «مَنْ كان في الضلالة مَدَّ ـ أو يَمُدُّ ـ له الرحمنُ ويَزيدُ». قال الشيخ[2]: ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ «ويَزيدُ» معطوفاً على «فَلْيَمْدُدْ» سواءٌ كان دعاءً أم خبراً بصورةِ الأمر؛ لأنه في موضع الخبرِ إنْ كانت «مَنْ» موصولةً، أو في موضعِ الجوابِ إن كانت «مَنْ» شرطيةً، وعلى كلا التقديرين فالجملةُ مِنْ قولِه: «ويزيدُ اللَّهُ الذين اهتَدوا هدىً عاريةٌ من ضميرٍ يعود على «مَنْ» يَرْبِطُ جملةَ الخبرِ بالمبتدأ، أو جملةَ الشرطِ بالجزاء الذي هو «فَلْيَمْدُدْ» وما عُطِفَ عليه؛ لأنَّ المعطوفَ على الخبر خبرٌ، والمعطوفَ على جملةِ الجزاءِ جزاءٌ. وإذا كانت أداةُ الشرطِ اسماً لا ظرفاً تَعَيَّنَ أَنْ يكونَ في جملة الجزاءِ ضميرُه أو ما يقوم مَقامه، وكذا في الجملةِ المعطوفةِ عليها».

قلت: وقد ذكر أبو البقاء[3] أيضاً كما ذكر الزمخشري. وقد يُجاب عمَّا قالاه: بأنَّا نختار على هذا التقدير أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً. قوله: «لا بُدَّ من ضميرٍ يعود على اسمِ الشرطِ غيرِ الظرف» ممنوعٌ لأنَّ فيه خلافاً قدَّمْتُ تحقيقَه وما يُسْتَدَلُّ به عليه في سورة البقرة. فقد يكون الزمخشريُّ وأبو البقاء من القائلين بأنه لا يُشْتَرَطُ.

آ. (٧٧) **قوله**: ﴿**أَفَرَأَيْتَ**﴾: عطفٌ بالفاء إيذاناً بإفادةِ التعقيبِ كأنه قيل: أَخْبَرَ أيضاً بقصة هذا الكافر عَقِيْبَ قصةِ أولئك. و «أَرَأَيْتَ» بمعنى أَخْبِرْني كما قد عَرَفْتَه. والموصولُ هو المفعول الأول، والثاني هو الجملةُ

(١) الكشاف ٢/٥٢٢.
(٢) البحر ٦/٢١٢.
(٣) الإملاء ٢/١١٦.

الاستفهاميةُ مِنْ قولِه «أطَّلعَ الغيبَ». و«لأُوْتَيَنَّ» جوابُ قسمٍ مضمرٍ، والجملةُ القسميةُ كلُّها في محلِّ نصبٍ بالقول.

وقوله هنا: «وَوَلَداً» وفيها «قالوا اتَّخذ الرحمنُ وَلَداً» موضعان[1]. وفي الزخرف «إن كان للرحمن وَلَد»[2] وفي نوح «مالُه وولدُه»[3]. قرأ الأربعةَ الأخَوان بضم الواو وسكونِ اللام. وافقهما ابن كثير وأبو عمرو. . . .[4] على الذي في نوحٍ دون السورتين، والباقون وهم نافعٌ وابن عامر وعاصمٌ قرؤوا ذلك كلَّه بفتح الواو واللام[5].

فأمَّا القراءةُ بفتحتين فواضحةٌ وهو اسمٌ مفردٌ قائمٌ مقامَ الجمع. وأمَّا قراءةُ الضمِّ والإسكانِ، فقيل: هي كالتي قبلها في المعنى، يقال: وَلَد ووُلْد، كما يقال: عَرَب وعُرْب، وعَدَم وعُدْم. وقيل[6]: بل هي جمع لوَلَد نحو: أَسَد وأُسْد، وأَنْشدوا على ذلك[7]:

٣٢٥٣ـ ولقد رَأَيْتُ معاشراً   قد ثَمَّروا مالاً وَوُلْدا

---

(١) الآية ٨٨، والآية ٩١: «أَنْ دعوا للرحمن ولداً».

(٢) الآية ٨١.

(٣) الآية ٢١.

(٤) كلمة لم أتبينها، أسقطها (ش) هي أقرب إلى «رحمهما» ويكون لفظ الجلالة بعدها سقط سهواً.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٢، النشر ٢/٣١٩، الحجة ٤٤٧، التيسير ١٤٩، البحر ٦/٢١٣، القرطبي ١١/١٤٦، الشواذ ٨٦.

(٦) نسبها في اللسان إلى قيس. انظر: اللسان (ولد).

(٧) البيت للحارث بن حِلِّزة وهو في القرطبي ١/١٤٦، واللسان (ولد)، والبحر ٦/٢١٣، وتفسير الماوردي ٢/٥٣٥.

وأنشدوا شاهداً على أنَّ الوَلَد والوُلْد مترادِفان قول الآخر[1]:

٣٢٥٤ـ فَلَيْتَ فلاناً كان في بَطْنِ أمِّه
وليت فلاناً كان وُلْدَ حمارِ

وقرأ عبد الله ويحيى بن يعمر «ووِلْدا» بكسر الواو، وهي لغةٌ في الوَلَد، ولا يَبْعُدُ أَنْ يكون هذا من باب الذِّبْح والرِّعْي، فيكون وِلْدٌ بمعنى مَوْلود، وكذلك في الذي بفتحتين نحو: القَبَض بمعنى المَقْبوض.

آ. (٧٨) قوله: ﴿أَطَّلَعَ﴾: هذه همزةُ استفهامٍ سَقَطَ من أجلها همزةُ الوصل. وقد قُرِىء[2] بسقوطِها دَرْجاً وكَسْرِها ابتداءً على أنَّ همزةَ الاستفهام قد حُذِفَتْ لدلالةِ «أم» عليها كقوله[3]:

٣٢٥٥ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْري وإن كنتُ دارِيا
بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

واطَّلع مِنْ قولهم: اطَّلَعَ فلانٌ الجبلَ، أي: ارتقى أَعْلاه. قال جرير[4]:

٣٢٥٦ـ .... لاقَيْتُ مُطَّلَعَ الجِبالِ وُعُوْرا

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في المحتسب ١/٣٦٥، واللسان (ولد)، والبحر ٦/٢١٣.

(٢) البحر ٦/٢١٣.

(٣) تقدم برقم ٣٤١.

(٤) صدره:

إني إذا مُضَرُ عليَّ تَحدَّبَتْ

وهو في ديوانه ٢٩١، واللسان (طلع).

فـ «الغيبَ» مفعول به، لا على إسقاط حرف الجـر، أي: على الغيبِ، كما زعمه بعضُهم.

آ. (٧٩) قوله: ﴿كَلَّا﴾: للنحويين في هـذه اللفظةِ ستـةُ مذاهبَ. أحدها: ـ وهو مذهبُ جمهـور البصريين كـالخليل وسيبـويه[1] وأبـي الحسن الأخفش وأبي العباس ـ أنها حرفُ رَدْعٍ وزَجْر، وهذا معنىً لائقٌ بها حيث وَقَعَتْ في القرآن، وما أحسنَ ما جاءَتْ في هذه الآيةِ حيث زَجَرَتْ ورَدَعَتْ ذلك القائلَ/ [٦٠٩ب] والثـاني[2]: ـ وهو مـذهبُ النَّضْر بن شميـل أنها حـرفُ تصديقٍ بمعنىٰ نعم، فتكون جواباً، ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ أَنْ يتقدَّمَها شيءٌ لفظاً أو تقديراً. وقـد تُسْتعمل في القسم. والثـالث: ـ وهـو مـذهب الكسـائي وأبـي بكـر بن الأنبـاري ونصيـر بن يوسف[3] وابن واصـل[4] ـ أنهـا بمعنى حقـاً. والـرابـع: ـ وهـو مـذهبُ أبـي عبد الله محمـد بن الباهلي[5] ـ أنها رَدٌّ لِما قبلهـا وهذا قـريبٌ من معنى الرَّدْع. الخامس: أنها صلةٌ في الكلام بمعنى «إي» كـذا قيل[6]. وفيـه نـظرٌ فإنَّ «إي» حـرفُ جوابٍ ولكنـه مختصٌّ بالقسم. السـادس: أنهـا حـرفُ استفتاحٍ وهو قولُ أبـي حاتم. ولتقريرِ هذه المواضعِ موضوعٌ هو أليَقُ بهـا قد حققتُها بحمدِ الله تعالى فيه.

---

(١) الكتاب ٢/٣١٢.

(٢) انظر في هذه المذاهب: الجنى الداني ٥٧٧، والمغني ٢٤٩، والارتشاف ٣/٢٦٢.

(٣) نصير بن يوسف أبو المنذر الرازي النحوي، أخذ عن الكسائي. كان من الأئمة في رسم المصحف وله فيه تصنيف. توفي سنة ٢٤٠. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٠.

(٤) محمـد بن أحمد بن واصـل أبو العبـاس، مقرىء ضـابط أخذ عن أبيـه أحمد عن اليزيدي والكسائي. توفي سنة ٢٧٣. انظر: طبقات القراء ٢/٩١.

(٥) في الارتشـاف ٣/٢٦٢، والجنى الداني ٥٧٧: عبـد الله بن محمـد البـاهلي ولعله أبو محمد من أهل سمرقند، روىٰ عنه الدارقطني. انظر: تاريخ بغداد ١٠/١١٩.

(٦) نسب أبو حيان هذا القول إلى الباهلي السابق.

وقد قُرِىء(١) هنا بالفتح والتنوين في «كَلًّا» هذه، وتُرْوى عن أبي نُهَيْك. وسيأتي لك أن الزمخشريَّ يحكي هذه القراءةَ ويَعْزِيْها(٢) لابن نُهَيْك في قوله: «كَلًّا سيكفرون»(٣) ويحكي أيضاً قراءةً بضم الكاف والتنوين، ويَعْزِيْها لابن نهيك أيضاً. فأمَّا قولُه: «ابن نهيك» فليس لهم ابنُ نهيك، إنما لهم أبو نُهَيْك بالكُنْية.

وفي قراءةِ الفتحِ والتنوينِ أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظها تقديرُه: كَلُّوا كَلًّا، أي: أَعْيَوْا عن الحق إعْياءً، أو كَلُّوا عن عبادةِ الله لتهاونِهم بها، من قولِ العرب: «كَلَّ السيفُ» إذا نَبا عن الضَّرْب، وكَلَّ زيد، أي: تَعِبَ. وقيل: المعنىٰ: كَلُّوا في دَعْواهم وانقطعوا. والثاني: أنَّه مفعولٌ به بفعلٍ مقدرٍ من معنى الكلام تقديره: حَمَلُوا كَلًّا، والكَلُّ أيضاً: الثِّقْل. تقول: فلان كَلٌّ على الناس، ومنه قوله تعالىٰ: «وهو كَلٌّ على مَوْلاه»(٤) والثالث: أنَّ التنوينَ بدلٌ مِنْ ألف «كَلًّا» وهي التي يُراد بها الرَّدْعُ والزَّجْر، فيكونُ صَرْفاً أيضاً.

قال الزمخشري(٥): «ولقائلٍ أَنْ يقول: إنْ صَحَّتْ هذه الروايةُ فهي «كَلًّا» التي للردع، قَلَبَ الواقفُ عليها ألفَها نوناً كما في قوله: «قواريراً»(٦)». قال الشيخ(٧): «وهذا ليس بجيد لأنه قال: «التي للرَّدْع» والتي للرَّدْعِ حرفٌ

---

(١) انظر: المحتسب ٢/٤٥، البحر ٦/٢١٣، القرطبي ١١/١٤٨.
(٢) كذا على اللغة الثانية، واللغة المشهورة: يعزوها.
(٣) الآية ٨٢ من مريم. وانظر: الكشاف ٢/٥٢٣.
(٤) الآية ٧٦ من النحل.
(٥) الكشاف ٢/٥٢٣.
(٦) الآية ١٥ من الإنسان ولم أقف على هذه القراءة عند غير الزمخشري.
(٧) البحر ٦/٢١٤.

ولا وجهَ لقَلْبِ ألفِها نوناً، وتشبيهُه بـ «قواريـراً» ليس بجيدٍ لأن «قـواريراً» اسمٌ رُجِـعَ به إلى أصلِه، فـالتنوينُ[1] ليس بـدلاً مِنْ ألف بل هـو تنوينُ الصَّـرْف، وهذا الجمعُ مختلفٌ فيه: أيتحتَّم مَنْعُ صَرْفِه أم يجوز؟ قولان ومنقول أيضاً أنَّ لغةَ بعضِ العرب يصـرفون مـا لا يَنْصَرِفُ فهـذا القولُ: إمَّـا على قولِ مَنْ لا يَرَىٰ بالتحتُّم، أو على تلك اللغة».

والـرابع: أنـه نعتٌ لـ «آلهة»[2] قـالـه ابن عـطيـة. وفيـه نـظرٌ، إذ ليس المعنى على ذلك. وقد يظهر له وجهٌ: أن يكونَ قد وَصَفَ الآلهة بالكَلِّ الذي هـو المصدرُ بمعنىٰ الإعيـاءُ والعَجْز، كـأنه قيـل: آلهةً كـالَّيْنَ، أي: عاجِزين منقطعين، ولمَّا وَصَفهم بالمصدر وَحَّده.

آ. (٨٢) وروىٰ[3] ابن عـطية والـدانيُّ وغيرُه عن أبـي نهيـك أنه قـرأ «كُـلًّا» بضـم الكافِ والتنـوين. وفيهـا تـأويـلان، أحـدهمـا: أن ينتصِبَ على الحالِ، أي: سيكفرون جميعاً. كذا قَـدَّره أبو البقـاء[4] واستبعدَه. والثـاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: يَرْفُضون أو[5] يَجْحَدون أو يُتْرَكُـون كُلًّا، قـاله ابن عطية.

وحكى ابن جـرير[6] أنَّ أبـا نهيك قـرأ «كُلٌّ» بضـم الكـاف ورفـع الـلام منـونةً على أنَّـه مبتدأ، والجملةُ الفعليـةُ بعده خبـرُه. وظاهـرُ عبارةِ هؤلاء أنـه لم يُقرأ بذلك إلا في «كُلًّا» الثانية.

---

(١) الأصل «النون» والتصحيح من البحر.

(٢) «كلا» هذه في الآية ٨٢، و«آلهةً» من قوله «واتخذوا من دون الله آلهة».

(٣) انظر مظان قراءة أبـي نهيك في الآية ٧٩.

(٤) الإملاء ٢/١١٧.

(٥) سقطت الواو من «أو» في الأصل سهواً.

(٦) تفسير الطبري ١٦/١٢٥.

وقرأ[1] عليٌّ بن أبي طالب «ونُمِدُّ» مِنْ أمَدَّ. وقد تقدَّم القولُ في مَدَّه وأمدَّه[2].

قوله[3]: «ونَرِثُه ما يقولُ» يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ مفعولاً بها. والضميرُ في «نَرِثُه» منصوبٌ على إسقاط الخافضِ تقديرُه: ونَرِثُ منه ما يقولُه. الثاني: أن تكونَ بدلاً من الضمير في «نَرِثُه» بدلَ الاشتمال. وقدَّر بعضُهم مضافاً قبل الموصولِ، أي: نَرِثُه معنى ما يقول، أو مُسَمَّى ما يقول، وهو المال والولد؛ لأنَّ نفس القول لا يُوَرَّث.

و «فَرْداً» حال: إمَّا مقدَّرةٌ نحو: «فادْخُلوها خالدين»[4] أو مقارِنة، وذلك مبنيٌّ على اختلافٍ في معنى الآية مذكور في الكشاف[5].

والضمير في «سَيَكْفرون»[6] يجوز أن يعودَ على الآلهةِ لأنه أقربُ مذكورٍ، ولأنَّ الضميرَ في «يكونون» أيضاً عائدٌ عليهم فقط. ومثلُه: «وإذا رَأَىٰ الذين أَشْركوا شركاءهم»[7] ثم قال: «فَأَلْقَوا إليهم القولَ إنكم لكاذِبُون». وقيل: يعود على المشركين». ومثلُه قولُه: «واللَّهِ رَبِّنا ما كُنَّا مشركين»[8]. إلا أنَّ فيه عَدَمَ توافقِ الضمائرِ إذ الضميرُ في «يكونون» عائدٌ على الآلهة، و «بعبادتِهم» مصدرٌ مضافٌ إلى فاعِلِه إنْ عاد الضميرُ في «عبادتهم» على المشركين العابدين، وإلى المفعولِ إنْ عاد إلى الآلهة.

---

(١) عاد إلى الآية ٧٩. وانظر: البحر ٦/٢١٤، والكشاف ٢/٥٢٣.
(٢) انظر: الدر المصون ١/١٤٩.
(٣) الآية ٨٠.
(٤) الآية ٧٣ من الزمر.
(٥) الكشاف ٢/٥٢٣.
(٦) في الآية ٨٢.
(٧) الآية ٨٦ من النحل.
(٨) الآية ٢٣ من الأنعام.

وقوله: «ضِدّاً» إنما وَحَّده، وإن كان خبراً عن جَمْع، لأحدِ وجهين: إمَّا لأَنه مصدرٌ في الأصلِ، والمصادرُ مُوَحَّدَةٌ مُذَكَّرَةٌ، وإمَّا لأنه مفردٌ في معنى الجمع. قال الزمخشري[1]: «والضِّدُّ: العَوْنُ، وُحِّدَ توحيدَ «وهم يَدٌ على مَنْ سواهم»[2] لاتفاق كلمتِهم، وأنَّهم كشيءٍ واحدٍ لفَرْطِ تَضَامِّهم وتوافُقِهم والضِّدُّ: العَوْن والمُعاوَنَة[3]. ويقال: مِنْ أضدادكم، أي: أَعْوانكم». قيل: وسُمِّي العَوْنُ ضِدّاً لأنه يُضادُّ مَنْ يُعاديك ويُنافيه بإعانتِك له عليه. وفي التفسير: أنَّ الضدَّ هنا الأعداءُ. وقيل: القِرْن. وقيل: البلاءُ وهذه تناسِبُ معنى الآية.

آ. **(٨٣)** قوله: ﴿**أَزًّا**﴾: مصدر مؤكِّدٌ والأَزُّ والأزيز والهَزُّ والاستفزاز. قال الزمخشري[4]: «أخَواتٌ، وهو التَّهييْجُ وشِدَّةُ الإزعاج». والأَزُّ أيضاً: شِدَّة الصوتِ، ومنه «أَزَّ المِرْجَلُ أزًّا» وأَزِيْزاً، أي: غلا واشتد غَلَيانُه حتى سُمِع له صوتٌ. وفي الحديث: «فكان له أَزِيز»، أي: للجِذْع حين فارقه النبيُّ [صلى الله] عليه وسلم.

آ. **(٨٥)** قوله: ﴿**يَوْمَ نَحْشُرُ**﴾: منصوبٌ بـ«سَيَكْفرون» أو بـ«يكونون عليهم ضِدّاً» أو بـ«نَعُدُّ» لأنَّ «نَعُدُّ» تَضَمَّن معنى المجازاة، أو بقوله: «لا يَمْلكون» الذي بعده، أو بمضمرٍ وهو «اذْكُرْ» أو احْذَرْ. وقيل: هو معمولٌ لجوابِ سؤالٍ مقدرٍ، كأنه قيل: متى يكون ذلك؟ فقيل: يكون

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٤.

(٢) رواه ابن ماجه: الديات ٣١، باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم، ٢/٨٩٥.

(٣) سقط قوله « والمعاونة » من « الكشاف ».

(٤) الكشاف ٢/٥٢٤ ولم يرد في قوله «الأزيز».

[٦١٠أ] يوم يُحْشَرُ. وقيل: / تقديرُه: يوم نَحْشُر ونَسُوق نَفْعَلُ بالفريقين ما لا يُحيط به الوصفُ.

قوله: «وَفْداً» نصبٌ على الحال، وكذلك «وِرْداً»(١). والوَفْدُ: الجماعة الوافِدُون. يُقال: وَفَدَ يَفِدُ وَفْداً وَوُفُوْداً ووِفادَةً، أي: قَدِمَ على سبيل التَّكرِمة، فهو في الأصل مصدرٌ ثم أُطْلق على الأشخاصِ كالصَّفِّ. وقال أبو البقاء(٢): «وَفْدٌ جُمعُ وافِد مثلَ راكِب ورَكْب وصاحِب وصَحْب» وهذا الذي قاله ليس مذهبَ سيبويه(٣) لأنَّ فاعِلًا لا يُجْمَعُ على فَعْل عند سيبويه. وأجازه الأخفش(٤). فأمَّا رَكْبٌ وصَحْبٌ فأسماءُ جمعٍ لا جَمْعٌ بدليلِ تصغيرها على ألفاظها، قال(٥):

٣٢٥٧ـ أَخْشَىٰ رُجَيْلًا ورُكَيْبا غادِيا

فإن قلت: لعلَّ أبا البقاء أراد الجمعَ اللغويَّ. فالجواب: أنَّه قال بعد قوله: «والوِرْدُ اسمٌ لجمعِ وارِد» فَدَلَّ على أنه قصد الجمعَ صناعةً المقابلَ لاسمِ الجمع.

آ. (٨٦) والوِرْدُ: اسمٌ للجماعةِ العِطاشِ الوارِدِينَ للماءِ، وهو في الأصلِ أيضاً مصدرٌ أُطْلِقَ على الأشخاص يقال: وَرَدَ الماءَ يَرِدُه وِرْداً

---

(١) في الآية ٨٦.
(٢) الإملاء ٢/١١٧.
(٣) الكتاب ٢/٢٠٣، فهو عند سيبويه اسم جمع، قال: «فالركب لم يُكَسَّر عليه راكِب، ألا ترى أنك تقول في التحقير رُكَيْب فلو كان كُسِّرعليه الواحد رُدَّ إليه فليس فَعْل مِمَّا يكسَّر عليه الواحد للجمع، ومثل ذلك: طائِر وطَيْر، وصاحِب وصَحْب».
(٤) معاني القرآن له ٢/٥٠٤.
(٥) تقدم برقم ٢٤٢٤ برواية قريبة.

ووُرُوْداً. قال الشاعر[1]:

٣٢٥٨ـ رِدِي رِدِي وِرْدَ قَطاةٍ صَمَّا كُدْرِيَّةٍ أَعْجَبَها بَرْدُ المَا

وقال أبو البقاء[2]: «هو اسمٌ لجمعِ وارِد. وقيل: هو بمعنى وارِد. وقيل هو محذوفٌ مِنْ «وِراد» وهو بعيدٌ» يعني أنه يجوز أَنْ يكونَ صفةً على فِعْل.

وقرأ[3] الحسن والجحدريُّ «يُحْشَر المتقون، ويُساق المجرمون» على ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

آ. (٨٧) قوله: ﴿لا يَمْلكون﴾: في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سِيْقت للإخبارِ بذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال ممَّا تقدَّم. وفي هذه الواوِ قولان، أحدهما: أنها علامةٌ للجمع ليسَتْ ضميراً البتةَ، وإنما هي علامةٌ كهي في لغةِ «أكلوني البراغيث» والفاعلُ «مَنِ اتَّخَذَ» لأنه في معنى الجمع. قاله الزمخشري[4]. وفيه بُعْدٌ، وكأنه قيل: لا يملك الشفاعةَ إلا المتخذون عَهْداً. قال الشيخ[5]: «ولا ينبغي حَمْلُ القرآنِ على هذه اللغةِ القليلةِ مع وضوحِ جَعْلِ الواوِ ضميراً. وقد قال الأستاذ أبو الحسن ابنُ عصفور[6]: إنها لغة ضعيفة».

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (صمم)، والكشاف ٢/٥٢٤، والبحر ٦/٢١٧. قال في اللسان: «وقولهم للقطاة: «صمَّاء» لِسَكَكِ أذنيها. وقيل: لصممها إذا عطشت».

(٢) الإملاء ٢/١١٧.

(٣) الإتحاف ٢/٢٤٠، البحر ٦/٢١٧.

(٤) الكشاف ٢/٥٢٤.

(٥) البحر ٦/٢١٧.

(٦) شرح جمل الزجاجي له ١/١٦٧، واختار بعد تضعيفها أن اللاحق علامة.

قلت: قد قالوا ذلك في قوله تعالىٰ: «عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم»(1) «وأَسَرُّوا النجوىٰ الذين ظلموا»(2) فلهذا الموضعِ بهما أُسْوَةٌ.

ثم قال الشيخ(3): «وأيضاً فالألفُ والواوُ والنونُ التي تكون علاماتٍ لا ضمائرَ لا يُحْفَظُ ما يجيءُ بعدها فاعلاً إلا بصريح الجمع وصريحِ التثنية أو العطفِ، أمَّا أَنْ يأتيَ بلفظٍ مفردٍ، ويُطلَقَ على جمع أو مثنى، فيُحتاج في إثباتِ مثلِ ذلك إلى نَقْلٍ. وأمَّا عَوْدُ الضمائرِ مثناةً أو مجموعةً على مفردٍ في اللفظِ يُراد به المثنىٰ والمجموعُ فمسموعٌ معروفٌ في لسانِ العرب، على أنه يمكنُ قياسُ هذه العلاماتِ على تلك الضمائرِ، ولكن الأَحْوَطَ أن لا يُقال إلا بسماعٍ».

والثاني(4): أن الواوَ ضميرٌ. وفيما تعود عليه حينئذٍ أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها تعودُ على الخَلْق جميعِهم لدلالة ذِكْرِ الفريقين ـ المُتَّقين والمجرمين ـ عليهم، إذ هما قِسْماه. والثاني: أنه(5) يعودُ على المتقين والمجرمين، وهذا لا تظهر مخالفتُه للأولِ أصلاً لأنَّ هذين القسمين هما الخَلْقُ كله. والثالث: أنه يعودُ على المُتَّقين فقط أو المجرمين فقط، وهو تَحَكُّمٌ. قوله: «إلا مَنْ اتَّخَذَ» هذا الاستثناءُ يترتب على عَوْدِ الواو على ماذا؟ فإنْ قيل بأنَّها تعودُ على الخَلْقِ أو على الفريقَيْن المذكورَيْن أو على المتَّقِين فقط فالاستثناءُ حينئذٍ متصلٌ. وفي محلِّ المستثنىٰ الوجهان المشهوران: إمَّا الرفعُ على البدلِ، وإمَّا النصبُ على

(1) الآية 71 من المائدة.
(2) الآية 3 من الأنبياء.
(3) البحر 6/217.
(4) أي: في واو «يملكون».
(5) ذَكَّر هنا الضمير، على تقدير: أن الضمير الواو.

أصلِ الاستثناء. وإنْ قيل: إنه يعودُ على المجرمينَ فقط كان استثناءً منقطعاً، وفيه حينئذٍ اللغتان المشهورتان: لغةُ الحجازِ التزامُ النصبِ، ولغةُ تميمٍ جوازُه مع جوازِ البدلِ كالمتصل.

وجَعَلَ الزمخشريُّ[1] هذا الاستثناءَ من «الشفاعة» على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: لا يملكونَ الشفاعةَ إلا شفاعةَ مَنِ اتَّخذ، فيكون نصبُه على وَجْهَي البدلِ وأصلِ الاستثناء، نحو: «ما رأيت أحداً إلا زيداً». وقال بعضُهم: إن المستثنىٰ منه محذوفٌ والتقديرُ: لا يملكون الشفاعةَ لأحدٍ إلا لمَنِ اتَّخَذَ عند الرحمن عَهْداً، فَحُذِفَ المستثنىٰ منه للعلمِ به فهو كقول الآخر[2]:

٣٢٥٩ـ نجا سالمٌ والنفسُ منه بِشِدْقِهِ ... ولم يَنْجُ إلا جَفْنَ سَيْفٍ ومِئْزَرا

أي: ولم يَنْجُ شيءٌ.

وجَعَلَ ابنُ عطية الاستثناءَ متصلاً وإن عاد الضميرُ في «لا يَمْلِكون» على المجرمين فقط على أَنْ يُراد بالمجرمين الكفرةُ والعُصاةُ من المسلمين. قال الشيخ[3]: «وحَمْلُ المجرمين على الكفارِ والعُصاة بعيدٌ». قلت: ولا بُعْدَ فيه، وكما اسْتَبْعَدَ إطلاقَ المجرمين على العصاة كذلك يَسْتبعد غيرُه إطلاقَ المُتَّقين على العُصاة، بل إطلاقُ المجرمِ على العاصي أشهرُ مِنْ إطلاقِ المتَّقي عليه.

آ. **(٨٩) قوله: ﴿شيئاً إدًّا﴾**: العامَّةُ على كسر الهمزة مِنْ «إدًّا»

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٥.

(٢) تقدم برقم ٣١٤.

(٣) البحر ٦/٢١٨.

وهو الأمرُ العظيمُ المنكَرُ المتعجَّبُ منه. وقرأ[1] أميـر المؤمنين والسلمي[2] بفتحها. وخَرَّجوه على حَذْف مضاف، أي: شيئاً أدًّا، لأنَّ الأَدَّ بالفتح مصدرٌ يُقال: أدَّه[3] الأمرُ، وأدَّني يَؤُدُّني أدًّا، أي: أَثْقلني. وكان الشيخ ذكر أنَّ الأَدَّ والإِدَّ بفتح الهمزةِ وكسرِها هو العَجَبُ. وقيل: هو العظيم المُنْكَر، والإِدَّة: الشِّدَّة /. وعلى قوله: «وإن الإِدَّ والأَدَّ بمعنى واحد» ينبغي أَنْ لا يُحتاج إلى حَذْفِ مضاف، إلا أَنْ يريدَ أنه أراد بكونِهما بمعنى العَجَب في المعنى لا في المصدرية وعَدَمِها. [٦١٠ب]

آ. (٩٠) **قوله: ﴿تكاد﴾**: قرأ[4] نافع والكسائي بالياءِ من تحتُ، والباقون بالتاء مِنْ فوقُ، وهما واضحتان إذ التأنيثُ مجازِيٌّ، وكذلك في سورة الشورىٰ[5].

وقرأ[6] أبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ وحمزةَ «ينفَطِرْنَ» مضارع انْفَطَرَ. والباقون «يتفطَّرْن» مضارعَ تَفَطَّرَ بالتشديدِ في هذه السورة. وأمَّا التي في الشورىٰ فقرأها حمزة وابنُ عامرٍ بالتاء والياء وتشديد الطاء[7] والباقون على أصولِهم في هذه السورة. فتلَخَّصَ من ذلك أن أبا عمروٍ وأبا بكر يقرآن بالتاء والنون[8] في السورتين، وأن نافعاً وابن كثير والكسائيَّ

(١) القرطبي ١١/١٥٦، المحتسب ٢/٤٥، البحر ٦/٢١٨.
(٢) ورد قوله «والسلمي» مكرراً في الأصل.
(٣) في الأصل « أدَّ ». انظر: اللسان أدد.
(٤) السبعة ٤١٣، النشر ٢/٣١٩، القرطبي ١١/١٥٦، التيسير ١٥٠، البحر ٦/٢١٨.
(٥) الآية ٥ «تكاد السموات يتفطرن» وانظر: السبعة ٥٨٠.
(٦) السبعة ٤١٣، النشر ٢/٣١٩، القرطبي ١١/١٥٧، التيسير ١٥٠، البحر ٦/٢١٨.
(٧) «تكاد، يتفطَّرْن».
(٨) «تكاد، ينفطرن».

وحفصاً عن عاصم يقرؤون بالتاء والياء وتشديد الطاء فيهما[1]، وأنَّ حمزة وابن عامر في هذه السورةِ بالتاء والنون[2]، وفي الشورىٰ بالتاء والياء وتشديد الطاء.

فالانفِطارُ مِنْ «نَطَرَه» إذا شَقَّه، والتفطُّر مِنْ «فطَّره» إذا شَقَّقَه، وكَرَّر فيه الفعلَ. قال أبو البقاء[3]: «وهو هنا أَشْبَهُ بالمعنىٰ»، أي: التشديد. و «يَتَفَطَّرْنَ» في محلِّ نصب خبراً لـ «تكادُ» وزعم الأخفش[4] أنها[5] هنا بمعنىٰ الإرادة وأنشد[6]:

٣٢٦٠ـ كادَتْ وكِدْتُ وتلكَ خيرُ إرادةٍ لو عادَ مِنْ زمنِ الصَّبابةِ ما مَضَىٰ

قوله: «هَدًّا» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مصدرٌ في موضعِ الحال، أي: مَهْدُوْدَةً وذلك على أن يكونَ هذا المصدرُ مِنْ هدَّ زيدٌ الحائطَ يَهُدُّه هَدًّا، أي: هَدَمه. والثاني: وهو قولُ أبي جعفر[7] أنه مصدرٌ على غيرِ الصَّدْرِ لمَّا كان في معناه لأنَّ الخُرورَ السُّقوطُ والهَدْمُ، وهذا على أن يكون مِنْ هَدَّ الحائطُ يَهِدُّ، أي: انهدمَ، فيكون لازماً. والثالث: أن يكونَ مفعولاً مِنْ أجله. قال الزمخشريُّ[8]: «أي: لأنَّها تُهَدُّ».

---

(١) «تكاد، يتفطَّرْن».

(٢) «ينفطرن»

(٣) الإملاء ٢/١١٨.

(٤) معاني القرآن له ٢/٤٠٥.

(٥) أي: كاد.

(٦) لم أهتده إلى قائله، وهو في معاني القرآن للأخفش ٣٧١، والمحتسب ٢/٣١، وأضداد ابن الأنباري ٩٧، والقرطبي ٩/٢٣٦، واللسان (كيد)، والرواية المشهورة «لهو الصبابة».

(٧) إعراب القرآن ٢/٣٢٨.

(٨) الكشاف ٢/٥٢٥.

آ. (٩١) قوله: ﴿أَنْ دَعَوْا﴾: في محلِّه خمسةُ أوجه، أحدها: أنه في محلٍّ نصبٍ على المفعولِ مِنْ أجله. قاله أبو[1] البقاء والحوفي، ولم يُبَيِّنا: ما العاملُ فيه؟ ويجوز أَنْ يكونَ العاملُ «تكاد» أو «تَخِرُّ» أو «هَدًّا»، أي: تَهِدُّ لأَنْ دَعَوْا، ولكنَّ شَرْطَ النصبِ فيها مفقودٌ وهو اتِّحادُ الفاعلِ في المفعولِ له والعاملِ فيه، فإن عَنَيا أنه على إسقاطِ اللامِ ـ وسقوطُ اللامِ يَطَّرِدُ مع أنْ ـ فقريبٌ. وقال الزمخشري[2]: «وأَنْ يكونَ منصوباً بتقديرِ سقوطِ اللام وإفضاءِ الفعلِ، أي: هدًّا لِأَنْ دَعَوْا، عَلَّلَ الخرورَ بالهدِّ، والهدَّ بدعاءِ الوَلَدِ للرحمن». فهذا تصريحٌ منه بأنَّه على إسقاطِ الخافضِ، وليس مفعولاً له صريحاً.

الوجه الثاني: أَنْ يكونَ مجروراً بعد إسقاطِ الخافض، كما هو مذهبُ الخليلِ والكسائي[3].

والثالث: أنه بدلٌ من الضمير في «مِنْه» كقوله[4]:

٣٢٦١ـ على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتماً
على جودِهِ لضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

بجر «حاتم» الأخير بدلاً من الهاء في «جودِه». قال الشيخ[5]: «وهو بعيدٌ لكثرةِ الفصلِ بين البدلِ والمبدلِ منه بجملتين».

---

(١) الإملاء ٢/١١٨.
(٢) الكشاف ٢/٥٢٦.
(٣) مذهب سيبويه هو الجر، ومذهب الخليل النصب. انظر: الكتاب ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥.
(٤) تقدم برقم ٥٩٦.
(٥) البحر ٦/٢١٩.

الوجه الرابع: أَنْ يكونَ مرفوعاً بـ «هَدًّاً». قال الزمخشري[1]: أي: هَدُّها دعاءُ الولدِ للرحمن». قال الشيخ[2]: «وفيه بُعْدٌ لأنَّ الظاهرَ في «هَدًّاً» أن يكونَ مصدراً توكيدياً، والمصدرُ التوكيديُّ لا يعملُ، ولو فَرَضْناه غيرَ توكيديّ لم يَعْمَلْ بقياسٍ إلا إنْ كان أمراً أو مستفهماً عنه نحو: «ضَرْباً زيداً» و «أضَرْباً زيداً» على خلافٍ فيه. وأمَّا إنْ كان خبراً، كما قدَّره الزمخشري «أي: هَدُّها دعاءُ الوَلَدِ للرحمن» فلا يَنْقاس، بل ما جاءَ من ذلك هو نادرٌ كقولِ امرِىء القيس[3]:

٣٢٦٢ـ وُقوفاً بها صَحْبِيْ عليَّ مطيَّهم يقولون: لا تَهْلِكْ أَسَىً وتجمَّلِ

أي: وقف صحبي.

الخامس: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: المُوْجِبُ لذلك دعاؤهم، كذا قَدَّره أبو البقاء[4].

و «دَعا» يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى سَمَّى فيتعدَّى لاثنين، ويجوز جَرُّ ثانيهما بالباءِ. قال الشاعر[5]:

٣٢٦٣ـ دَعَتْنِي أخاها أمُّ عمروٍ ولم أكنْ
أخاها ولم أَرْضَعْ لها بلَبانِ

دَعَتْني أخاها بعد ما كان بينَنا
من الفِعْلِ ما لا يَفْعَلُ الأَخَوانِ

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٦.
(٢) البحر ٦/٢١٩.
(٣) تقدم برقم ٢١١٨.
(٤) الإملاء ٢/١١٨.
(٥) تقدم برقم ٤٩٨.

وقول الآخر[1]:

٣٢٦٤ـ ألا رُبَّ من يُـدْعَىٰ نَصيحـاً وإنْ يَغِبْ
تَـجِـدْه بغَيْبٍ منـكَ غيـرَ نَـصِيْـحِ

وأوَّلُهما في الآية محذوفٌ. قال الزمخشري[2]: «طلباً للعموم والإحاطة بكلِّ ما يُـدْعَىٰ له ولـداً. ويجـوز[3] أن يكـونَ مِنْ «دعـا» بمعنى نَسَبَ الـذي مُـطاوِعُـه مـا في قـولـه عليـه السـلام «مَنِ ادَّعَىٰ إلى غيـر مَـواليـه»[4] وقــول الشاعر[5]:

٣٢٦٥ـ إنَّـا بـنـي نَـهْـشَـلٍ لا نـدَّعِـيْ لِأَبٍ
عـنـه ولا هــو بــالأَبْـنـاءِ يَـشْـرِيْـنـا

أي: لا نَنْتَسِبُ إليه.

آ. (٩٢) و ﴿يَنْبَغي﴾: مضـارع انْبَغَىٰ. وانْبَغَى مـطاوعُ لبَغَىٰ، أي: طَلَبَ، و «أن يَتَّخِذَ» فاعلُه. وقـد عَدَّ ابن مـالك[6] «يَنْبَغي» في الأفعـالِ التي لا تَتَصَرَّف. وهو مردودٌ عليه، فإنه قد سُمِع فيه الماضي قالوا: انْبَغَى.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٦/٢١٩، واللسان (دعا) برواية:
ألا رُبَّ مَنْ تَـدْعُـو نَصِيْحـاً وإنْ تَغِبْ   تَجِـدْهُ بِغَيْبٍ غيرَ مُنْتَصِـحِ الصـدرِ

(٢) الكشاف ٢/٥٢٦. ويكون التقدير: دعوا للرحمن عيسى (أو غيره) ولداً.

(٣) انظر الكشاف ٢/٥٢٦.

(٤) لفظ البخاري «ومن ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله»، ٥٨ كتاب الجزيـة، بـاب ١٠ ذمة المسلمين (الفتح ٦/٢٧٣) وهـو في المسنـد ١/٨١، وأبـي داود فـي كتـاب الأدب ٣٥، باب في الـرجل ينتمي إلى غيـر مـواليـه ١١٩ (٥/٣٣٩).

(٥) تقدم برقم ١٢٠٢.

(٦) التسهيل ٢٤٧.

آ. (٩٣) قوله: ﴿مَنْ في السموات﴾: يجوز في «مَنْ» أن تكونَ نكرةً موصوفة، وصفتُها الجارُّ بعدها. ولم يذكر أبو البقاء[١] غيرَ ذلك، وكذلك الزمخشري[٢]. إلا أنَّ ظاهرَ عبارتِه يقتضي أنه لا يجوز / غيرُ ذلك، [٦١١أ] فإنه قال: «مَنْ موصوفةٌ؛ فإنها وقعَتْ بعد كل نكرةٍ وقوعَها بعد «رُبَّ» في قوله[٣]:

٣٢٦٦ـ رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غيظاً صدرَه ....

انتهىٰ. ويجوز أن تكونَ موصولةً. قال الشيخ[٤]: «أي: ما كلُّ الذي في السموات، و«كُلُّ» تدخُل على «الذي» لأنها تأتي للجنس كقولِه تعالىٰ: «والذي جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّق به»[٥] ونحوه[٦]:

٣٢٦٧ـ وكلُّ الذي حَمَّلْتِني أتَحَمَّلُ ....

يعني أنَّه لا بدَّ مِنْ تأويلِ الموصول بالعموم حتى تَصِحَّ إضافةُ «كلُّ» إليه، ومتى أُريد به معهودٌ بعينِه شَخَص[٧] واستحال إضافةُ «كل» إليه.

و «آتِيْ الرحمن» خبرُ «كلُّ» جُعِل مفرداً حَمْلاً على لفظِها ولو جُمع لجاز وقد تقدَّم أولَ هذا الموضوعِ أنها متى أُضيفت لمعرفةٍ جاز الوجهان. وقد

---

(١) الإملاء ٢/١١٨.
(٢) الكشاف ٢/٥٢٦.
(٣) تقدم برقم ١٥٨.
(٤) البحر ٦/٢١٩.
(٥) الآية ٣٣ من الزمر.
(٦) لم أقف على تمامه وقائله. وهو في البحر ٦/٢١٩.
(٧) شَخَص: ارتفع وجاوز.

تكلَّم السهيليُّ[1] في ذلك فقال: «كُلٌّ» إذا ابْتُدِئَتْ، وكانَتْ مضافةً لفظاً ـ يعني لمعرفةٍ ـ فلا يَحْسُنُ إلا إفرادُ الخبرِ حَمْلاً على المعنى. تقول: كلُّكم ذاهبٌ، أي: كلُّ واحدٍ منكم ذاهبٌ، هكذا هذه المسألةُ في القرآنِ والحديثِ والكلامِ الفصيح. فإنْ قلت: في قوله: «وكلُّهم آتِيْهِ»[2] إنما هو حَمْلٌ على اللفظ لأنه اسمٌ مفردٌ. قلنا: بل هو اسم للجمع، واسمُ الجمع لا يُخْبَرُ عنه بإفراد. تقول: «القومُ ذاهبون» ولا تقولُ: ذاهبٌ، وإن كان لفظُ «القوم» لفظَ المفردِ. وإنما حَسُن «كلُّكم ذاهب» لأنهم يقولون: كلُّ واحدٍ منكم ذاهبٌ، فكان الإفرادُ مراعاةً لهذا المعنى».

قال الشيخ[3]: «ويَحتاج «كلُّكم ذاهبون» ونحوُه إلى سَماعٍ ونَقْلٍ عن العرب». يُقَرِّر ما قاله السهيليُّ. قلت: وتسميةُ الإفرادِ حَمْلاً على المعنى غيرُ الاصطلاحِ، بل ذلك حَمْلٌ على اللفظ، والجمعُ هو الحَمْلُ على المعنى.

وقال أبو البقاء[4]: «وَوُحِّدَ «آتِيْ» حَمْلاً على لفظ «كل» وقد جُمِعَ في موضعٍ آخرَ حَمْلاً على معناها». قلت: قوله في موضعٍ آخرَ إنْ عَنَى في القرآن فلم يأتِ الجمعُ إلا و«كلٌّ» مقطوعةٌ عن الإضافة نحو: «كلٌّ في فَلَكٍ يُسَبِّحون»[5] «وكلٌّ أَتَوْه داخِرِيْن»[6] وإنْ عَنَى في غيرِه فيَحْتاج إلى سماعٍ عن العرب كما تقدَّم.

---

(١) نتائج الفكر ٢٧٦ (المسألة ٥٥) بعبارة قريبة. وانظر: البحر ٦/٢٢٠.
(٢) الآية ٩٥ من مريم.
(٣) البحر ٦/٢٢٠.
(٤) الإملاء ٢/١١٨.
(٥) الآية ٣٣ من الأنبياء.
(٦) الآية ٨٧ من النمل.

والجمهورُ على إضافة «آتِيْ» إلى «الرحمن». وقرأ[1] عبد الله بن الـزبير وأبو حيوة وطلحة وجماعة بتنوينه ونصبِ «الرحمن».

وانتصبَ «عَبْداً» و «فَرْداً»[2] على الحال.

آ. **(٩٦) قـولـه: ﴿وُدّاً﴾**: الـعامَّةُ عـلى ضـمِّ الـواوِ[3]. وقـرأ أبو الحارث[4] الحنفي بفتحها، وجناح بن حبيش بكسرِها، فَيُحتمـل أَنْ يكونَ المفتوحُ مصدراً، والمضمومُ والمكسورُ اسمين.

آ. **(٩٧) قـوله: ﴿بِلِسـانِك﴾**: يجـوز أن يكونَ متعلِّقـاً بمحـذوفٍ على أنه حالٌ. واللِّسان هنا: اللغـةُ، أي: نَزَّلنـاه كائِنـاً بلسانِـكَ. وقيل: هي بمعنى على، وهذا لا حاجةَ إليه بل لا يَظهرُ له معنىٰ.

و «لُدّاً» جمع «أَلَدّ» وهو الشديدُ الخصومةِ كالحُمْر جمعَ أَحْمر.

آ. **(٩٨)** وقـرأ النـاسُ «تُحِسُّ» بضمِّ التـاء وكسـرِ الحـاء مِنْ أَحَسَّ. وقـرأ[5] أبو حيـوةَ وأبو جعفـرٍ وابن أبـي عبلة «تَحُسُّ» بفتح التـاء وضم الحاء. وقـرأ بعضُهم «تَحِسُّ» بـالفتـح والكسـر، من حَسَّـه، أي: شَعَـرَ بـه، ومنـه «الحواسُّ الخَمس».

و «منهم» حالٌ مِنْ «أحد» إذ هو في الأصلِ صفةٌ له، و «مِنْ أحدٍ» مفعولٌ زِيْدَتْ فيه «مِنْ».

---

(١) الشواذ ٨٦.
(٢) في الآية ٩٥.
(٣) البحر ٦/٢٢١.
(٤) وهو أبو الحويرث الحنفي وتقـدمت ترجمته.
(٥) البحر ٦/ ٢٢١ ، الكشاف ٢/٥٢٧.

وقرأ(١) حنظلةُ(٢) «تُسْمَعُ» مضمومَ التاء، مفتوحَ الميمِ مبنياً للمفعولِ، و «رِكْزاً» مفعولٌ على كلتا القراءتين إلا أنه مفعولٌ ثانٍ في القراءة الشاذة. والرِّكْزُ الصوت الخفي دونَ نطقٍ بحروفٍ ولا فمٍ، ومنه «رَكَزَ الرمحَ»، أي: غَيَّبَ طَرَفَه في الأرضِ وأَخْفاه، ومنه الرِّكازُ، وهو المال المدفونُ لخفائِه واستتارِه. وأنشدوا(٣):

٣٢٦٨- فَتَوَجَّسَتْ رِكْزَ الأَنيسِ فَرَاعَها عن ظهرِ غَيْبٍ، والأَنِيْسُ سَقامُها

انتهت سورة مريم

بحمد الله

ويبدأ الجزء الثامن إن شاء الله

بسورة طه

* * *

---

(١) الشواذ ٨٦، البحر ٦/٢٢١.

(٢) حنظلة بن أبي سفيان الجمحي القرشي المكي روى القراءة عن عكرمة بن خالد المخزومي. توفي سنة ١٥١. طبقات القراء ١/٢٦٥.

(٣) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣١١، وجمهرة أشعار القرشي ١/٣٦٧. والأنيس: الصياد. وراعها: أفزعها. ظهر غيب: من وراء حجاب. والسقام: الداء.

فهرس الشواهد الشعرية[1]
الواردة في المجلد السابع

(١) سرنا في ترتيب حرف الروي على أن نبدأ بالساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور.

البيت		رقمه
تريك سنة وجه غير مقرفة	ملساء ليس بها خال ولا ندب	٢٩٤٠
غيرته الريح تسفي به	وهزيم رعده واصب	٢٩٧٩
فلست لإنسي ولكن لملأك	تنزَّل من جو السماء يصوب	٣٠٠٩
		٣٢٤٤
بها جيف الحسرى فأما عظامها	فبيض وأما جلدها فصليب	٣٠٣٥
		٣٠٦٠
		٣٢٠٨
لا يقنع الجارية الخضاب	ولا الوشاحان ولا الجلباب	
من دون أن تلتقي الأركاب	ويقعد الأير له لعاب	٣٠٤٣
كلا السيف والساق الذي ذهبت به	على مهل باثنين ألقاه صاحبه	٣٠٤٨
تخاطأه القناص حتى وجدته	وخرطومه في منقع الماء راسب	٣٠٥٧
فمن يك أمسىٰ بالمدينة رحله	فإني وقيار بها لغريب	٣١٠٧
لمن نار قبيل الصبـ	ـح عند النار ما تخبو	
إذا أخمدت ألقي	عليها المندل الرطب	٣١١٠
يغشى الكناس بروقيه ويهدمه	من هائل الرمل منقاضٌ ومنكثب	٣١٨٥
ولم يكن المغترُّ بالله إذ شرى	ليعجز والمعتز بالله طالبه	٣٢٠٠
والله ما ليلي بنام صاحبه	ولا مخالط الليان جانبه	٣٢٥٠
أنَّىٰ سربت وكنت غير سروب	وتقرب الأحلام غير قريب	٢٨٤٤
عليَّ لعمروٍ نعمة بعد نعمة	لوالده ليست بذات عقارب	٢٨٨١
		٣٢١٣
وكنا إذا ما أتانا صارخ فزع	كان الصراخ له قرع الظنابيب	٢٨٨٥
أعوذ بالله من العقراب	الشائلات عقد الأذناب	٢٨٩٦
وبمهطع سرح كأن عنانه	في رأس جذع من أوال مشذب	٢٩٠٤
واه رأبت وشيكاً صدع أعظمه	وربه عطباً أنقذت من عطبه	٢٩٢٤
وكنت لزاز خصمك لم أعرد	وقد سلكوك في أمر عصيب	٢٩٣٥
كليني لهمّ يا أميمة ناصب	وليل أقاسيه بطيء الكواكب	٢٩٤٢

البيت		رقمه
ليبك يزيد ضارع لخصومة	ومختبط مما تطيح الطوائح	٢٩٣٧
إني أرقت فبتّ الليل مرتفقا	كأن عيني فيها الصاب مذبوح	٣١٥١
فلا تك إلا في الفلاح منافسا	أصخ فالذي تدعى به أنت مفلح	٣٢٠٣
وجاؤونا بهم سكر علينا	فأجلى اليوم والسكران صاحي	٢٩٩٨
هذا مقام قدمي براح	ذبّب حتى دلكت براح	٣٠٩١
ألا رب من يدعي نصيحاً وإن يغب	تجده بغيب منك غير نصيح	٣٢٦٤

[الدال]

البيت		رقمه
وطاب ألبان اللقاح وبردْ	....	٢٩٩٥
يا حكم بن المنذر بن الجارود	سرادق المجد عليك ممدودْ	٣١٤٦
سقيتني ربي وغنيتني	بحب يحيى حين بنَّ الخردْ	٣٢٠١
شقيتني ربي وعنيتني	بحب يحيى ختن ابن الجرد	٣٢٠٢
ما للجمال مشيها وئيدا	أجندلاً يحملن أم حديدا	٢٨٧٤
له صدقات ما يغب نوالها	وليس عطاء اليوم مانعه غدا	٢٩٣٣
حتى إذا أسلكوهم في قتائدة	شلاً كما تطرد الجمالة الشردا	٢٩٣٦
طلبت ربيع ربيعة الممرى لها	وتفيأت ظلاله ممدودا	٢٩٧٣
في كلت رجليها سلامى واحده	....	٣٠٤٧
ولقد رأيت معاشراً	قد ثمروا مالاً وولدا	٣٢٥٣
كلفت مجهولها نوقاً يمانية	إذا الحداة على أكسائها حفدوا	٣٠٠١
ألا حبذا هند وأرض بها هند	وهند أتى من دونها النأي والبعد	٣٠١٣
ألا طرقتنا والرفاق هجود	فباتت بعلات النوال تجود	٣٠٩٦
ألا زارت وأهل منى هجود	وليت خيالها بمنى يعود	٣٠٩٧
وليس بها إلا الرقيم مجاوراً	وصيدهم والقوم بالكهف همد	٣١٢٥
يلومونني في حب ليلى عواذلي	ولكنني من حبها لعميد	٣١٦٦
وإن ثواب الله كل موحد	جنان من الفردوس فيما يخلد	٣٢٠٦
وخيس الجن إني قد أذنت لهم	يبنون تدمر بالصفاح والعمد	٢٨٤١
فما الفرات إذا هب الرياح له	ترمي غواربه العبرين بالزبد	٢٨٥٢
والمؤمن العائذات الطير يمسحها	ركبان مكة بين الغيل والسند	٢٨٦٥

البيت		رقمه
لي الشطر الذي ملكت يميني	ودونك فاعتجر منه بشطر	٣٠٢١
ومنا الذي لاقى بسيف محمد	فجاس به الأعداء عرض العساكر	٣٠٢٦
فإن تسألينا فيم نحن فإننا	عصافير من هذا الأنام المسحر	٣٠٧٠
هن الحرائر لا ربات أحمرة	سود المحاجر لا يقرأن بالسور	٣٠٨٢
		٣٢٢٢
رهط ابن كوز محقبي أدراعهم	فيهم ورهط ربيعة بن حذار	٣١٠٠
لو بغير الماء حلقي شرق	كنت كالغصان بالماء اعتصاري	٣١١٤
بأرض فضاءٍ لا يسد وصيدها	عليَّ ومعروفي بها غير منكر	٣١٣٨
فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي	ولكن زنجي عظيم المشافر	٣١٦٥
تلق ذباب السيف عني فإنني	غلام إذا هوجيت لست بشاعر	٣١٨٢
كأنه بعد كلال الزاجر	ومسحي مر عقاب كاسر	٣١٩٨
لولا فوارس من نعم وأسرتهم	يوم الصليفاء لم يوفون بالجار	٣٢٣٢
فلأنت تفري ما خلقت وبعـ	ـض القوم يخلق ثم لا يفري	٣٢٣٣
ودعيت في أولى النديّ ولم	ينظر إليَّ بأعين حزر	٣٢٥١
[الزاي]		
إن العجوز خبة جروزا	تأكل كل ليلة قفيزا	٣١٢٤
يطيع سفيه القوم إذ يستفزه	ويعصي حليماً شيبته الهزاهز	٣٠٧٩
[السين]		
لما رأتني أنغضت لي الرأسا	....	٣٠٧٢
أكر وأحمى للحقيقة منهم	وأضرب منا بالسيوف القوانسا	٣١٢٩
يا منزل الرحم على إدريسا	ومنزل اللعن على إبليسا	٣١٩٤
إلى ظعن يقرضن أقواز مشرف	شمالاً وعن أيمانهن الفوارس	٣١٣٦
تراهن يلبسن المشاعر مرة	وإستبرق الديباج طوراً لباسها	٣١٥٦
وابن اللبون إذا ما لزَّ في قرن	لم يستطع صولة البزل القناعيس	٢٨٧٧
		٢٩١٦
تهوي إلى مكة تبغي الهدى	ما مؤمن الجن كأنجاسها	٢٨٩٩
إمَّا تري رأسي أزرى به	ماس زمان ذي انتكاثٍ مؤوس	٣٢٣١

البيت		رقمه
[القـاف]		
حتى إذا ابتلت حـلاقـيم الـحلق	....	٢٩٦٨
فـيهـا خـطوط من سـواد وبـلق	كـأنـه في الجلد تـوليـع البهـق	٢٩٩٣
		٣٠١٨
دونـك مـا جنيتـه فـاحسُ وذق	....	٣٠٢٣
إن هـذا الـليـل قـد غسـقـا	واشـتـكـيـت الـهـم والأرقـا	٣٠٩٣
تـمنيتـهم حـتى إذا مـا لـقيتـهم	تركت لهم قبل الضراب السرادقا	٣١٤٨
فتىً كالسحاب الجون يخشى ويرتجى	يرجّى الحيا منها وتخشى الصواعق	٢٨٤٦
فـلا تحسبن أنـي أضـل منيتي	فكـل امرىء كـأس الحمام يـذوق	٢٩١٤
أبـى الله إلا أن سـرحـة مـالـك	على كـل أفنـان العضـاه تـروق	٢٩٥٨
فلا الظل من برد الضحى تستطيعه	ولا الفي من بـرد العشي تـذوق	٢٩٧٤
وإنسـان عيني يحسر المـاء تـارة	فـيبـدو وتـارات يـجم فـيغـرق	٣٠٦١
		٣٠٨٤
ظلت تجـود يـداهـا وهي لاهيـة	حتى إذا هجم الإظـلام والـغسـق	٣٠٩٤
فـمتى واغـل ينـبـهم يـحيُّـو	ه وتعـطف عليه كـأس السـاقي	٢٩٨٥
ولقـد شفى نفسي وأبـرأ سقمهـا	إقـدامـه بـمـزالـة لـم يـزهـق	٣٠٩٨
بت أجـافي مـرفقـاً عن مـرفق	....	٣١٣١
هـو المدخـل النعمان بيتـاً سمـاؤه	صـدور الفيـول بعـد بيت مسردق	٣١٤٧
[الـكـاف]		
لا يـغـلبـن صـليـبـهـم	ومـحـالـهـم عـدداً مـحـالـك	٢٨٤٨
إلـيـك حـتـى بـلغـت إيـاكـا	....	٢٩٧٨
حتى إذا مـا هوت كف الغـلام لهـا	طـارت وفي كفـه من ريشهـا تبـك	٢٨٩٨
كمـا استغـاث بسيْء فـزغيـطلة	خاف العيون ولم ينظر به الحشـك	٣٠٨٠
أبـيت أسـري وتـبيتي تـدلـكي	وجهـك بالعنبـر والمسـك الـذكي	٣٠٨٨
مصـابيح ليست بـاللواتي تقـودهـا	نجـوم ولا بـالآفـلات الـدوالـك	٣٠٩٢
[اللام]		
فـهي جـمـلاء كـبـدر طـالـع	بـذَّت الخلق جميعـاً بـالجمـالْ	٢٩٥٧

البيت		رقمه
صعدة نابتة في حائر	أينما الريح تميلها تمل	٢٩٨٤
يحفدون الضيف في أبياتهم	كرماً ذلك منهم غير ذل	٣٠٠٣
ضعيف النكاية أعداءه	يخال الفرار يراخي الأجل	٣٠٠٥
إن للخير وللشر مدى	وكلا ذلك وجه وقبل	٣٠٤٩
إن محلاً وإن مرتحلاً	وإن في السفر ما مضى مهلا	٢٨٩٠
محمد تفد نفسك كل نفس	إذا ما خفت من شيء تبالا	٢٨٩١
فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض إبقل إبقالها	٣٠٦٦
		٣١٣٧
فما أصبحت علَّرض نفس بريئة	ولا غيرها إلا سليمان نالها	٣١٥٧
فألفيته غير مستعتب	ولا ذاكر الله إلا قليلا	٣١٩٦
وضاقت الأرض حتى كان هاربهم	إذا رأى غير شيء ظنه رجلا	٣٢١٤
تحنن عليَّ هداك المليك	فإن لكل مقام مقالا	٣٢١٥
تردد فيها ضوءها وشعاعها	فأحصن وأزين لامرىء أن تسربلا	٣٢٣٩
إذا لقحت حرب عوان مضرة	ضروس تهر الناس أنيابها عصل	٢٩٣٨
رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم	قطيناً لهم حتى إذا أنبت البقل	٢٩٦٦
مثل الفراخ نتفت حواصله	....	٢٩٩٤
ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل	٣٠١٦
حتى إذا ما التأمت مفاصله	وناء في شق الشمال كاهله	٣١٠١
لئن منيت بنا عن غب معركة	لا تلفنا من دماء القوم ننتفل	٣١٠٤
وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها	فليس إلى حسن الثناء سبيل	٣١١١
إذا ما أتيت بني مالك	فسلم على أيهم أفضلُ	٣١٢٣
		٣٢٤٨
ضربت عليك العنكبوت بنسجها	وقضى عليك به الكتاب المنزل	٣١٢٨
لمن زحلوقة زل	بها العينان تنهل	٣١٤٣
فلئن باد أهله	لبما كان يوهل	٣١٦٢
وقد أخالس رب البيت غفلته	وقد يحاذر مني ثم ما يئل	٣١٧٣
زيادتنا نعمان لا تحرمننا	تق الله فينا والكتاب الذي تتلو	٣١٨٧

البيت		رقمه
أقبـل فـي ثـوب مـعـافـري	عنـد اختـلاط الليـل والعشيِّ	٢٨٨٠
إليـك جسنـا الفيـل بـالمـطيّ	....	٣٠٢٨

[الألف]

ربمـا الجـامـل المؤبل فيهم	وعنـاجيـج بينهن المهـارى	٢٩٢٣
		٢٩٢٨
سقاها من الداء الذي قد أصابها	غلام إذا ما هز القناة سقاها	٣١٨١

***

فهرس

الموضوع — الصفحة

• • •

جدول بأهم الأخطاء المطبعية
في المجلد الخـامس

الخطأ	الصواب	ص	س
الياءين	الباءين	١١	٢ تحت
التاء	الياء	١٩	١٤
كيف	وكيف	٢١	٥ تحت
نُوام ورُجال	تؤام ورُخال	٤٥	٧
ـ	حذف الحاشية	٤٥	ح ٣
فالتاء	فالياء	٧٨	٦ تحت
تاءه	ياءه	٧٨	٤ تحت
بضمها	بضمهما	١١٢	٥
تالي	ثاني	٢٠٧	٢
برزت	برزت لنا	٢٠٨	الشعر
يك	يَلِ	٢٥٦	٩
والخبر	والخبر الجملة	٢٦٣	١ تحت
يُبْعِد	يَبْعُدُ	٢٦٩	٤
أبثنىٰ	أبيني	٢٧٠	٥
فمدحته	فمدهته	٢٧١	٣ تحت
اللوائح	اللوامح	٢٧٣	٢ تحت
أراده	أراد (وحذف ح١)	٢٧٤	٥
المحذوف	المحذوف يمتنع	٢٧٥	١

الخطأ	الصواب	ص	س
يريد	لا يريد	٢٧٥	١
أحببت	أُحِبُّكِ	٢٨١	٦
وما كنا	ما كنا	٣٢٥	٩
وعدْنا	وعَدَنا	٣٢٥	٣ تحت
تُطْعما	تَطْعما	٣٣٥	٤ تحت
نشر	ناشر	٣٤٧	٥
أَنْ قد	أنْ	٣٥٧	٢
عتيا»	عتيا» محتمل للوجهين	٣٦٧	٣
وإذا	وإذ	٣٧٠	٩
الكسائي	الكسائي وورش عن نافع	٤١٠	١
ظنة	ضِنَّةٍ	٤٢٧	١٠
كالواجب	كالواجب لكثرته	٤٢٨	٥
من	بمعنى	٤٣١	٢ تحت
لا ولا	«ولا	٤٣٦	٦ تحت
لعبارة	لعبدة	٤٤٤	٧
عملاً	عجلاً	٤٥٩	٨
يا غلاماً	يا غلاما	٤٦٧	١٠
البدل	المبدل. (وإلغاء ح٢)	٤٧٥	٧
صدقوا	حذفوا	٤٨٠	٢ تحت
مذكر	ذكر	٤٨٦	٤
غيره	تمييز	٤٨٦	٤ تحت
اليومَ	اليومُ	٤٩٤	١١
عشرون	إحدى وعشرون	٤٩٩	ح ٧
تُـؤْمَنْ	تُـؤْمِنْ	٥٢٩	٣ تحت
وعباد	وعباداً	٥٤١	٦ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
قيسٍ	قيسُ	٥٤٤	٥ تحت
إذا	إذ	٥٦٥	٣ تحت
ويُقوى	ويَقوى	٥٦٧	٦ تحت
بأنفسهم	بل تصيبهم	٥٩٤	٦
استئنافية	استفهامية	٥٩٩	٩
مُكُواً	مَكْواً	٦٠٠	٣ تحت
منسئاً	منشئاً	٦٠٣	١٠
نبا	ثنى	٦٠٣	١٠
له	نحو: لن	٦١٤	١ تحت
الباقين	الغيبة	٦٢٤	٢ تحت
لا تحسبوا	لا يحسبوا	٦٢٥	٢
ـ	إضافة رقم البيت: ٢٤٤٦	٦٣٨	١١

جدول بأهم الأخطاء المطبعية
في المجلد السـادس

الخـطأ	الصواب	ص	س
مثله	في مثله	٣٥	٩
يضاهئون	يضاهُون	٣٩	٤
عزَر	عزْر	٣٨	٥
الهاء	الياء	٣٩	٩
الياء	التاء	٤٩	٥
المقدرَ	المقدرُ	٥٠	٥
مَنْعِهم	«مَنَعَهم»	٦٦	٦ تحت
التضعيف	بالتضعيف	٨٠	٢
كالذين	كالذي	٨٣	٨
مَنْ خَلَفَ	مِنْ «خَلَفَ»	٩٣	٦ تحت
المعذَّرون	المعذِّرون	٩٦	١٠
التفضيل	التفصيل	١٦٧	١٠
وأنَّ	وكأنَّ	١٧٢	٢ تحت
ذا	ذات	١٧٨	٧ تحت
الرابع	الرابعة	١٨٦	٦
على	على ذلك	١٨٩	٧
الموصول	الموصوف	٢٠٥	٢
ظلمْت	ظلمتْ	٢٢٢	٢

الخطأ	الصواب	ص	س
إلا أفضتم	إذا أفضتم	٢٢٩	٦
وإذا	وإذ	٢٣٩	٤
يعلمون	يفلحون	٢٣٨	٧ تحت
جواب	«فعليه» جواب	٢٥٨	١
١٢٤٦	٢٣٤٦	٢٥٩	ح ٥
مبوأ	تبوُّء	٢٦٦	٢ تحت
وقرأ	وقرآ	٢٦٨	٣ تحت
ذكر	كـرر	٢٧٦	٨ تحت
قرأ	قرآ	٢٨٢	٢ تحت
وهو الثن	من الثن	٢٨٦	٣
يشبه	يُشَبِّهه	٣٠٦	٢ تحت
صفةُ	صفةَ	٣٠٩	٤ تحت
إلا زيدٌ أخير	إلا زيداً خير	٣١٢	٢ تحت
جَمَع	جَمْعٌ	٣٣١	٦ تحت
لَغُو	لَغْو	٣٤٣	٥
كتابة	كناية	٣٤٦	٣ تحت
وإن	وأن	٣٥٢	٢ تحت
اختصارَ	اختصارٌ	٣٦٩	٤
الفرسَ	الفرسُ	٣٨٢	٤ تحت
فحصَّل	فتحصَّل	٤٠٢	٣ تحت
أفِدُ	أفدَ	٤١١	٣
تَفِّردي	تَفرُّدي	٤١١	٤ تحت
ولئن	لئن	٤١٢	٨
جند	جيد	٤٢٣	٣
اجترىء	اجتزىء	٤٣٥	٧

الخطأ	الصواب	ص	س
الفم	ببخر الفم	٤٤٢	ح ١
ورميت	ورقِّيت	٤٤٦	٣ تحت
ولا يقبلون	ولا يقلبون	٤٦٥	٢ تحت
مُنْ	مُذْ	٤٨٥	٨
يُصبى	يَصْبى	٤٩٣	٢ تحت
أنه	أنه مصدر	٥١٠	٤
ليوسف	لِيوسفَ	٥١٥	٥ تحت
آ (٧)	آ(٧٠)	٥٢٤	٤
شر	أنتم شر	٥٣٦	١
والعير	العير	٥٤٤	٣
المغيًّ	المغيًّا	٥٦٣	٧
نفسه	المعظم نفسه	٥٦٧	٥